المكتبة التاريخية

تاريخ الأكراد

(٦٣٧ - ٢٠١٥م)



أ.د. محمّد سهيل طقّوش

دار النفائس

بسم الله الرحمن الرحيم

المكتبة التاريخية

تاريخ الأكراد

(٦٣٧ ـ ٢٠١٥م)

تأليف

أ.د. محمّد سهيل طقّوش

أستاذ التاريخ الإسلامي في جامعة الإمام الأوزاعي

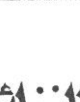
كلية الدراسات الإسلامية

دار النفائس

تاريخ الأكراد (٦٣٧ ـ ٢٠١٥م)
تأليف: أ.د. محمد سهيل طقوش

الطبعة الأولى: 1436هـ ـ 2015م
ISBN 978 - 9953 - 18 - 547 - 7

Publisher — نشر



دار النفائس
للطباعة والنشر والتوزيع
شارع فردان ـ بناية الصباح
وصفي الدين ـ ص.ب 5152 ـ 14
الرمز البريدي: 2020 ـ 1105
فاكس: 009611861367
هاتف: 803152 ـ 009611810194
بيروت ـ لبنان

DAR AN-NAFAES
Printing-Publishing-distribution
Verdun Str - Safiedine bldg.
P.o.Box 14-5152
Zip code 1105-2020
Fax: 009611 861367
Tel: 00961 1 803152 - 810194.
Beirut - Lebanon

Web Site: WWW.alnafaes.com
Email: alnafaes@yahoo.com

مقدمة

بسم الله الرحمٰن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين محمد بن عبد الله خاتم النبيين والمرسلين، وعلى آله وأصحابه أجمعين، ومن دعا بدعوته إلى يوم الدين وبعد:

يتناول هذا الكتاب تاريخ الأكراد من الفتح الإسلامي (٦٣٧م) إلى أوائل عام (٢٠١٥م).

إن أحدث الوثائق التي وردت فيها كلمة الأكراد كإشارة إلى مجموعة، يبدو أنها ظهرت في القرن الثالث الهجري/التاسع الميلادي بين المؤرخين المسلمين أمثال الطبري والمسعودي، ويتحدث كلاهما عن التمرد الكردي في عام (٢٢٥هـ/٨٤٠م) في منطقة الموصل، أما مصطلح كردستان (بلاد الأكراد) فقد ورد في عهد السلطان أتسز السلجوقي في بداية القرن السادس الهجري/الثاني عشر الميلادي، وقد أطلقه على المنطقة الممتدة من أذربيجان حتى لورستان.

وتعكس الخلافات حول المصطلح المشكلات الأكبر المتعلقة بالهوية والسيادة وبخاصة في الزمن الحديث والمعاصر، إذ إن طريقة التعبير الرسمية في الدول التي يتوزع الأكراد عليها، تنأى عن استعمال مصطلح كردستان، فالخطاب التركي يميل إلى استعمال مصطلح «جنوب شرقي تركيا» للإشارة إلى المناطق التي يسكنها الأكراد، وتميل الحكومات العراقية المتعاقبة إلى استعمال «شمالي العراق»، أما الوطنيون الأكراد المصرُّون على تقديم كردستان كبلاد ذات عرق وقومية واحدة؛ يصرُّون من ناحيتهم على القول بـ كردستان الشرقية بالنسبة لإيران، وكردستان الغربية بالنسبة لسورية، واستعمل جلال الطالباني زعيم حزب الاتحاد الوطني الكردستاني مصطلح كردستان العراق مشيراً بذلك إلى أرض تعود إلى العراق، كما ظهر مصطلح أكثر كردية يقول: «الدول الخمس ذات السيادة التي تتقاسم بلاد الكرد»، ويرفض الأكراد الإشارة إليهم بـ أكراد العراق أو أكراد تركيا، ولا يقبلون أن يُطلق عليهم أقلية كردية.

وتعرَّض مصطلح الأكراد لخطر الزوال في العصرين الحديث والمعاصر، بسبب

السياسات الحكومية، فقد أصدر مصطفى كمال أتاتورك في (٢٤ آذار ١٩٢٤م) وفي اليوم الذي تمَّ فيه إلغاء الخلافة الإسلامية في تركيا، مرسوماً منع بموجبه المدارس والجمعيات والمطبوعات الكردية، وأضحى استعمال كلمات مثل كردي وكردستان مخالفة يُعاقب عليها القانون، وأضحى يُشار إلى الأكراد رسمياً باسم «أتراك الجبال»، كما تمَّ منع استعمال الأسماء الكردية للأماكن، فالتسمية الكردية لمدينة دياربكر (آمد) مثلاً أضحت محظورة.

واستمرت سياسة حظر الأسماء الكردية في العراق واستبدال أخرى بها، ففي عام (١٩٩٩م) أصدر وزير الداخلية العراقي تعليمات بمنع استعمال الأسماء الكردية على بطاقة الهوية، وصدر في إيران تعميم حكومي في عام (١٩٢٣م) يمنع تدريس اللغة الكردية في المدارس، لكن الحكومة الإيرانية الإسلامية رفعت الحظر عن المطبوعات الكردية، واستمر الحظر على تعليم اللغة الكردية في المدارس؛ سارياً، وطبَّقت سورية سياسة منع إنشاء المدارس والمؤسسات التعليمية باللغة الكردية في المنطقة الكردية، وبدَّلت أسماء بعض المدن الكردية بأخرى عربية.

أما مسألة أصل الأكراد وحجمهم السكاني، فهي لا تقل جدلاً، ففيما تحاول الحكومات التي ينتشر الأكراد في ربوع بلادها التقليل من أعدادهم، يميل الوطنيون الأكراد إلى تضخيم عددهم، ولما كانت الحكومات قليلاً ما تنشر الإحصاءات لذا ينبغي الاستناد إلى التقديرات.

واحتدم جدل حول الهوية العرقية والدولة الأمة، وألقى بظلاله على مؤلفات معظم الذين كتبوا عن الأكراد وبخاصة أكراد العراق، ويقع كلا الأسلوبين تحت تأثير التوجهات والتطورات السياسية، وكان موضوع الدولة الأمة هو السائد حتى أوائل الستينيات من القرن العشرين، ويعود السبب إلى عوامل عدة، فأكراد العراق بخاصة والأكراد بعامة كانوا بعيدين عن الجهود المبذولة لبناء الدول في حقبة ما بعد الاستعمار، وحالت القيود السياسية والثقافية للأكراد المساهمة بشكل فعَّال في هذا المجال، وكان الإدراك السائد أن العراق وتركيا وإيران دول قومية والأكراد جزء لا يتجزأ منها، وأنه ليس هناك دولة تتنافس فيها قوميتان لتحقيق الهيمنة، لكن العراق أخذ يُخفّف تدريجاً من هذه اللهجة في أعقاب الحرب التي نشبت مع الأكراد في عهد الزعيم عبد الكريم قاسم، وتعزَّز هذا النهج فيما بعد، وبخاصة بعد صعود حزب البعث إلى السلطة في عام (١٩٦٣م)، لكن الأسلوب الأكثر تركيزاً حول النهج العراقي حصل في مطلع القرن الواحد والعشرين، وهو يعكس التغيير الهائل الذي حدث في نهاية القرن العشرين على الساحتين الإقليمية والدولية.

تتحدث بعض النظريات عن المدى الذي يمكن تتبُّع آثار الأكراد إليه في التاريخ، ففيما يتبنَّى بعض الباحثين فكرة أن الأكراد قدموا حديثاً إلى المنطقة، يؤكد الباحثون الأكراد أنهم وُجدوا في المنطقة، منذ زمن سحيق، وأنهم وصلوا إلى موطنهم هذا في القرن السابع قبل الميلاد، ويرفضون الفكرة التي يطرحها بعض المؤرخين المسلمين أن الأكراد من أصل عربي.

والواضح أن هناك علاقة بين إنجازات أكراد العراق السياسية على الأرض وبين قدرتهم على إبراز قضيتهم بأنفسهم، ويظهر ذلك بوضوح من حقيقة أنه من بين كل المجتمعات الكردية تمكن أكراد العراق من إنتاج أكثر الكتابات التاريخية والأدبية بفعل ما تمتعوا به من قدر أكبر من حرية التعبير، وبعد قيام حكم ذاتي كردي في شمالي العراق، كانت المطابع في مدن الإقليم، تطبع الكثير من الكتب باللغة الكردية لتطبيع المجتمع الكردي على النزعة القومية الكردية.

وعلى الرغم من أن معظم الدراسات الكردية تُضخِّم دور الأكراد التاريخي من خلال محاولاتهم تأسيس حكومات في مُدد زمنية مختلفة بهدف إثبات عظمة وحجم أمتهم، إلا أننا بدأنا نلمس تغيراً تدريجياً من الميل إلى تمجيد التاريخ الكردي، وتصوير الأكراد كضحايا، إلى انتهاج أسلوب أكثر نقداً لدور الأكراد في التاريخ والأسباب التي أدت إلى فشلهم في إقامة دولتهم الخاصة بهم، إلى جانب عرضهم لأكثر الأساليب فاعلية لزيادة حظوظهم في الظروف الراهنة.

إن الظاهرة المثيرة للجدل والتي تطورت على مرِّ السنين هي تبلور ما يمكن أن يُطلق عليه الهوية القومية للأكراد، وتبلور هويات قومية مناطقية في الدول التي ينتشر الأكراد في ربوعها، والواضح أن رسم حدود خمس دول مختلفة ينتشر فيها الأكراد؛ أثَّر في وضعهم بطريقتين:

الأولى: هي أن القوة المحركة للسياسة والثقافة واللغة والنماذج الاجتماعية لكل دولة، قد تركت بصماتها الخاصة على كل المجتمعات الكردية.

الثانية: هي أن مصالح أحد المجتمعات الكردية كانت تصطدم في بعض الأحيان مع مصالح مجتمع كردي آخر مع ما ينجم عنه من صراع بينهما، ومثال على ذلك، الاشتباكات المسلحة بين الحزب الديمقراطي الكردستاني في العراق وحزب العمال الكردستاني في تركيا في تسعينيات القرن العشرين، لكن ذلك لا يعني عدم وجود تأثير متبادل، ففي حقبة الستينيات أضحى النشاط السياسي الكردي في العراق مثالاً يُحتذى في البلدان الأخرى، يضاف إلى ذلك فقد ظهرت في العقود الأخيرة، ميول وحركات مشابهة لتلك التي كانت تنادي بالوحدة العربية، وذلك بين أفراد الجاليات

الكردية المتنامية في الغرب، وأهم تعبيرات تلك الحركات هو تأسيس منظمات كردية في عواصم أوروبية في ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين[1].

الواقع أن الأكراد عبر تاريخهم في العصر الوسيط لم يُشكِّلوا قضية حقيقية منذ الفتح الإسلامي وحتى الحرب العالمية الأولى، فقد عاشوا في كنف الدولة العثمانية والدول التي تعاقبت على حكم إيران، وتأثروا بالصراع بينهما، لكن شغلت قضيتهم حيزاً ملحوظاً بين مشكلات شعوب المنطقة في العهدين الحديث والمعاصر، بفعل ما أحاط بها وما رافقها من أحداث داخلية وخارجية، فضلاً عما تعرَّضت له من مؤامرات استعمارية.

وتُشكِّل القضية الكردية اليوم:

- مشكلة جغرافية - سياسية، إذ يتوزع الأكراد على أربع دول في المناطق الحدودية بين تركيا والعراق وإيران وسورية.

- مشكلة إقليمية نشأت بعد الحرب العالمية الأولى، وتمثَّلت بتقسيم منطقة الشرق الأدنى عبر المؤتمرات الدولية والاتفاقيات الثنائية، واكتسبت في الوقت الحاضر أهمية بفعل ما تشهده الساحة العربية المشرقية من اضطرابات.

ويتلخَّص جوهر القضية الكردية في التناقض في توجهات الأكراد بين الاندماج في المجتمعات المحلية، والمطالبة ببعض التمايز مثل استعمال اللغة الكردية في التدريس، وبين التطلع نحو الانفصال والاستقلال التام، وقد رفضت السلطات الحاكمة في الدول التي تقتسم مناطق انتشار الأكراد الاعتراف بمطالب الفئة التي تتطلع إلى الاستقلال التام وتعاملت بحذر مع الفئة التي تطالب ببعض التمايز، ولم تعترف أحياناً بوجود قضية كردية، وعدَّت الأكراد مواطنين محليين، وقد شكَّل هذين التوجهين على مدار التاريخ الكردي الحديث والمعاصر ما يُعرف بالقضية الكردية وهي موضوع هذا الكتاب.

وتفاوتت آراء الباحثين والمؤرخين الذين كتبوا في القضية الكردية، فهي حركة تمرد أو حركة انفصالية في نظر البعض، وهي حركة وطنية قومية في نظر البعض الآخر، لا سيما المؤرخين الأكراد.

ربما لا يعرف الكثير من العرب شيئاً عن القضية الكردية وتاريخ الأكراد، بفعل أن معظم الأحزاب والتنظيمات السياسية العربية، والباحثين والمؤرخين العرب، نادراً ما بحثوا في التاريخ الكردي على الرغم من ازدياد أهمية الأكراد السياسية منذ أواخر القرن العشرين.

---

(١) لمزيد من التفاصيل، يُنظر: بينغيو، أوفرا، كرد العراق، ص٧ - ٣٧.

لقد صدرت حديثاً بعض الدراسات والأبحاث المتعلقة بتاريخ الأكراد، بيد أن قسماً كبيراً منها اتصف بنظرة أحادية الجانب في تفسير القضية الكردية، وغاب عنها التحليل العلمي للتحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية في المناطق التي ينتشر فيها الأكراد، وتفتقر بعض الدراسات الأخرى لمتطلبات البحث العلمي بفعل دفاعها عن مواقف الدول الغربية ومصالحها في منطقتنا.

وثمة ثغرات كثيرة على هذا النحو لا بد من ملئها، ولهذا كان إعداد هذا الكتاب العلمي الشامل لتاريخ الأكراد.

ركَّز الكتاب على جانب واحد فقط من عملية التطور الشاملة لتاريخ الأكراد والقضية الكردية، هو الجانب السياسي، بهدف تسليط الضوء على عمل بعض الأكراد للحصول على الاعتراف الاجتماعي والثقافي الخاص بهم، ومحاولات بعضهم الآخر الحصول على الاستقلال الذاتي أو التام.

من الصعب نظرياً تحقيق نوع من التناسب في حجم المادة في كل الدول التي يتوزع الأكراد عليها، لذلك جرى التركيز على أكراد العراق بفعل عوامل عدة أهمها:

- كانت منطقة شمالي العراق المهد التاريخي للأكراد.
- تاريخ المنطقة الحافل بالأحداث.
- أهمية المنطقة سياسياً واقتصادياً.
- إن الأكراد في العراق هم الوحيدون الذين نجحوا بعد بذل جهود مضنية في تحقيق نوع من الحكم الذاتي.

استندت في هذه الدراسة على مصادر ومراجع متنوعة مبيَّنة في ثبت المصادر والمراجع، وآمل بما اعتمدت عليه أن يُوضِّح مسار الأحداث التاريخية كما حصلت على أرض الواقع.

أما تشكيل الموضوعات، فقد قسَّمتها إلى مدخل تمهيدي وأربعة أبواب موزعة على أربعة عشر فصلاً.

تضمن الباب الأول تاريخ الأكراد من الفتح الإسلامي إلى نهاية الحرب العالمية الأولى، واحتوى على أربعة فصول.

عالجت في الفصل الأول تاريخ الأكراد عبر العصور الإسلامية منذ الفتح الإسلامي للمناطق التي يسكنها الأكراد مروراً بالعصرين الراشدي والأموي وانتهاء بالعصور العباسية.

وتضمن الفصل الثاني تاريخ الإمارة الدوستكية (المروانية) التي قامت في دياربكر

وأرغيش وميافارقين في عام (٩٨٢م)، وبحثت أوضاعها الداخلية وعلاقاتها الخارجية، منذ تأسيسها وحتى زوالها في(كانون الثاني ١٠٩٦م) على أيدي السلاجقة.

وبحثت في الفصل الثالث تاريخ الأكراد في العهد العثماني منذ القرن السادس عشر وحتى نشوب الحرب العالمية الأولى، والمعروف أن أحداث هذا التاريخ تأثرت بالصراع العثماني ـ الإيراني، وعندما ضعفت الدولة العثمانية انتفضت بعض العشائر الكردية ضد حكمها في القرن التاسع عشر مثل: بابان وبلباس وراوند، وحاول السلطان عبد الحميد الثاني في أواخر هذا القرن إخضاع الأكراد لنوع من الانضباط عبر إنشاء وحدات عسكرية غير نظامية أُطلق عليها اسم أفواج الحميدية الذي تحول إلى اسم الفرسان الحميدية بعد ذلك.

وعالجت في الفصل الرابع تاريخ الأكراد في الحرب العالمية الأولى وأوضاعهم الداخلية، وتنافس الدول الكبرى آنذاك للسيطرة على المناطق الكردية لسببين: اقتصادي وسياسي، وانخرطت بعض العشائر الكردية في الشؤون السياسية مستغلة ظروف الحرب، فأدَّت أسرتان كرديتان هما: أسياد النهري الدينية والبدرخانيون العلمانيون دوراً بارزاً في الأحداث الداخلية، وتشكَّلت في هذه الأثناء جمعيات كردية ذات طموح سياسي، في مختلف المناطق الكردية، فقامت انتفاضتان في كل من برزان وبدليس، وبقيت استانبول قلقة من نوايا الفئات الكردية المتطلعة إلى الاستقلال، وظهرت في غضون ذلك أطماع الدول الأوروبية في المناطق الكردية وبخاصة بعد اكتشاف النفط، وبرز التنافس واضحاً بينها لاستقطاب الأكراد والسيطرة على مواردهم.

وتضمن الباب الثاني تاريخ الأكراد في العراق بعد الحرب العالمية الأولى وحتى أوائل عام ٢٠١٥م، واحتوى على خمسة فصول.

عالجت في الفصل الخامس تاريخ أكراد العراق في المعاهدات والمؤتمرات الدولية بين عامي (١٩١٨ ـ ١٩٥٨م)، وانطلقتُ من التسويات التي تمت بعد الحرب العالمية الأولى عبر مشاريع التقسيم والاتفاقيات الدولية والثنائية، وبيَّنت جهود الأكراد على الصعيد الدولي ومحاولاتهم لانتزاع اعتراف بقضيتهم الرامية إلى تحقيق الاستقلال بالإضافة إلى جهودهم على الصعيد الداخلي مع تركيا وبريطانيا التي حصلت على الانتداب على العراق.

وتضمن الفصل السادس تاريخ الحركات والأحزاب الكردية في العراق بين عامي (١٩١٨ ـ ١٩٥٨م)، مثل حركة الشيخ محمود البرزنجي والحركات البرزانية الرامية

إلى الاستقلال عن العراق، وقيام الأحزاب الكردية التي سعت إلى تحقيق الهدف نفسه.

وبحثت في الفصل السابع تاريخ أكراد العراق بين عامي (١٩٥٨ ـ ١٩٦٧م) في عهود عبد الكريم قاسم والأخوين عبد السلام وعبد الرحمٰن عارف عقب قيام ثورة (تموز ١٩٥٨م)، وعلاقتهم بالأكراد، والمعروف أن الحكام العراقيين المتعاقبين رفضوا التوجهات الكردية الاستقلالية، وعرضوا أحياناً منح الأكراد بعض المميزات مثل استعمال اللغة الكردية في التعليم في المناطق الكردية.

واحتوى الفصل الثامن على تاريخ الأكراد في العراق في ظل حكم حزب البعث بين عامي (١٩٦٨ ـ ١٩٨٩م)، حيث استمرت جهود الأكراد للحصول على حكم ذاتي ولم تتجاوب السلطات العراقية مع طموحاتهم، الأمر الذي أدَّى إلى توترات بين الطرفين، وأسس الأكراد في هذه الأثناء بعض الأحزاب السياسية، وأعادوا إحياء القديم منها.

وتضمن الفصل التاسع سجلاً بتاريخ أكراد العراق من عام (١٩٩٠ إلى أوائل عام ٢٠١٥م)، والمعروف أن مفاوضات الحكم الذاتي قد تجدَّدت بين النظام العراقي والأكراد في ظل تباين المواقف والتوجهات السياسية، فانقلب النظام عليهم، وتعرَّضوا في عهد صدام حسين للهجمات الجوية، وقُصفت حلبجة بالمواد الكيميائية، وجرى تهجيرهم من قراهم وتشتيتهم، لإضعافهم، حتى لا تقوم لهم بعد ذلك قائمة، غير أن الغزو الأميركي للعراق أنعش آمالهم، فتعاونوا مع الأميركيين الذين وقفوا إلى جانبهم، وحقَّقوا لأول مرة في تاريخهم استقلالاً ذاتياً موسعاً تحت المظلة الأميركية، وتعاون زعماؤهم مع الكيان الصهيوني الذي يُشجع حركات الانفصال في العالم العربي، فأمدَّهم بالسلاح والمدربين والخبراء.

وتضمن الباب الثالث تاريخ أكراد إيران، واحتوى على فصلين.

عالجت في الفصل العاشر تاريخ أكراد إيران في ظل حكم الأسرة البهلوية، وركَّز هذا الفصل على جمهورية مهاباد عبر قيامها وأهدافها ثم سقوطها.

وبحثت في الفصل الحادي عشر في تاريخ أكراد إيران في ظل حكم الجمهورية الإسلامية.

وتضمن الباب الرابع تاريخ الأكراد في تركيا وسورية ولبنان، واحتوى على ثلاثة فصول.

عالجت في الفصل الثاني عشر تاريخ أكراد تركيا بين الحربين العالميتين الأولى والثانية، وعرَّجت على المؤتمرات الدولية والمحلية التي بحثت الأوضاع الكردية وما

نتج عنها من حلول إيجابية أو سلبية.

وبحثت في الفصل الثالث عشر تاريخ أكراد تركيا بين عام (١٩٣٩م) وأوائل عام (٢٠١٥م)، وبرز في هذه المرحلة حزب العمال الكردستاني الذي قاد محاولات الأكراد في طريق تحقيق الحكم الذاتي، لكن ذلك لم يُسفر عن شيء في ظل الحكم التركي المتصلب، وقُبض على زعيم الحزب عبد الله أوجلان، فحوكم وأُدين، وسُجن، وقد وجَّه من سجنه نداء إلى أتباعه بوقف العنف المسلح، وإجراء مفاوضات مكثفة مع الحكومة التركية بهدف التوصل إلى تسوية سلمية، ولا تزال المباحثات جارية.

وعالجت في الفصل الرابع عشر تاريخ الأكراد في سورية ولبنان، والمعروف أن الأكراد في هذين البلدين لم يُشكِّلوا مشكلة جدية، واندمج معظمهم في المجتمعين السوري واللبناني بعد حصولهم على الجنسية في كل من البلدين، وإن كان وضعهم قد اضطرب في السنوات الأخيرة نتيجة الصراع في سورية بين السلطة والمعارضة.

وأنا على ثقة بأن القارئ سيجد في هذه الدراسة متعة وفائدة، وسيلمس موضوعية في معالجة الأحداث.

وأسأل الله أن يجعلها خالصة لوجهه الكريم، وأن ينفع بها القارئ العربي والمسلم أنه سميع مجيب.

أ. د. محمد سهيل طقوش

مدخل تمهيدي

الأكراد: أصلهم وأماكن انتشارهم

معنى كلمة كُرد في المعاجم العربية

تتفق معاجم اللغة العربية(١)، على معنى كلمة كَرَدَ، فالكَرَد: الطرد، والمكاردة: المطاردة، كردهم يكردهم كَرْداً: ساقهم وطردهم ودفعهم.

وخصَّ بعضهم الكَرَد سوْق العدو في الحملة، وفي حديث عثمان ﷺ: لما أرادوا الدخول عليه لقتله جعل المغيرة بن الأخنس يحمل عليهم ويكردهم بسيفه؛ أي: يَكَفُّهم ويطردهم، وفي حديث الحسن وذكر بيعة العقبة: كان هذا المتكلم كَرَدَ القوم، قال: لا والله؛ أي: صرفهم عن رأيهم وردَّهم عنه. والكرد: العتق، وقيل: الكرد لغة هو مجثم الرأس على العنق. قال الشاعر:

فطار بمشحوذِ الحديدة صارمٍ ... فطبق ما بين الذؤابة والكرد

والكرد أصل العنق، قال الشاعر:

وكنا إذا الجبار صعّر خدَّه ... ضربناه دون الأنثيين على الكرد

والكُرد: جيل من الناس معروف، والجمع أكراد، وأُنشد:

لعمرك ما كُرد من أبناء فارس ... ولكنه كُرد بن عمرو بن عامر

وعمرو (مزيقياء) بن عامر بن ماء السماء وأصله من اليمن، فنسب الكرد إلى اليمن؛ أي: إلى الفرع القحطاني، وهم عرب الجنوب المعروفون بالعرب العاربة.

معنى كلمة كُرد في المعاجم الكردية(٢)

كُرد: اسم لجيل من الأكراد، ولُقِّب الشجاع الجسور والغيور.

(١) انظر مادة كرد في:
- الفراهيدي، الخليل بن أحمد: كتاب العين.
- الفيروزآبادي، محمد بن يعقوب بن محمد بن إبراهيم: القاموس المحيط.
- ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد: لسان العرب.

(٢) انظر: معجم الهدية الحميدية في اللغة الكردية، لمؤلفه ضياء الدين باشا الخالدي المقدسي ص١٨٤.

كردن: العنق من الإنسان[١].

كردي: طعام متخذ من الدخن المطبوخ بالمخيض يُصبّ عليه السمن.

الواضح أن كلمة كردي تعني: الشجاع الجسور والغيور، ويعتقد البعض أنها خلاف المعنى الذي تحمله المعاجم العربية لكلمة كردي بمعنى المبعد، والمطرود قسراً، لكن مما لا شك فيه أن من كُرد من أرضه يحمل معنى الشهامة والغيرة والشجاعة، ولولا هذه الصفات لبقي في أرض يحمل معاني الجبن والخذلان والخضوع ممن أراد السيطرة عليه[٢]، والمعروف أن الأكراد يحملون صفات: الشجاعة، والغيرة، والوفاء.

أصل الأكراد

لم يختلف المؤرخون والباحثون حول نسب شعب أو أصله مثلما اختلفوا حول أصل الشعب الكردي، فلم يقطع أحد منهم برأي حاسم، فهو يورد آراء عدة ثم يُرجِّح واحداً منها، وهذا طبيعي بفعل الافتقار إلى سند علمي في البحث التاريخي، ذلك أنه ليس للأكراد تاريخ قديم معروف بدقة، ثم إن المعلومات المتعلقة بتاريخ الأكراد قليلة وغامضة ولا تكفي لاستخلاص نتائج دقيقة وحاسمة، والحديث عنها يأتي في الغالب على نحو عارض، ولهذا السبب يضطر الباحثون والمهتمون بأوضاع الأكراد الاعتماد على مصادر غير كردية لتتبُّع جذورهم التاريخية، الأمر الذي يُثير جدلاً. ويندفع الأكراد اليوم بحماس من أجل جلاء مراحل هذا التاريخ الذي لا يزال يخيم عليه حُجب كثيفة، وهو موضوع اجتهادات ونظريات مختلفة، إلا أن تتبُّع أصل كلمة كرد ربما يجعلنا نُمسك بخيوط التأصيل حتى نصل إلى درجة أوضح عن أصل الأكراد، وهناك نظريات عدة تتعلق بما يحيط بالشعب الكردي، وأصله، ولغته، وحضارته، نذكر منها:

المنشأ الأسطوري للأكراد

يتطلع أي شعب من شعوب العالم إلى أن يجد جذراً تاريخياً ليفاخر به بين الأمم، وليُدلِّل على أصالته، وامتلاكه إرثاً تاريخياً يكون محطَّ اعتزاز له في حاضره

(١) يلاحظ تأثر اللغة الكردية باللغة الفارسية، إذ إن كلمة گردن معناها بالفارسية عنق، وشجاع، وقوي، وصاحب قدرة. انظر: المعجم الذهبي لمؤلفه محمد التونجي ص٥٦٣.

(٢) قبيسي، محمد بهجت: الأكراد والنبي ص٢٠.

ومستقبله، والشعب الكردي مثل أي شعب من شعوب العالم يحاول أن يجد له جذراً تاريخياً يُبرهن عبره على وجود ماضٍ عريق سبَّب له الاستمرار والدوام حتى الوقت الحاضر[١].

تؤسس الرواية المتعلقة بالمنشأ الأسطوري للأكراد، أنهم قوم تشتَّتوا في الجبال والوديان فراراً من القتل والذبح على أيدي جنود الملك بيوراسب البيشدادي الملقب بالضحاك. وكان جباراً في الأرض ضمَّ توران إلى ملكه، وتسلَّط على سائر البلدان بعد وفاة الملك جمشيد.

وتجري الرواية حول علاقة هذا الملك بالأكراد أن الله ﷻ قد ابتلاه بظهور حية سوداء من منكبيه، فهاله ذلك وأزعجه وأقضَّ مضاجعه بفعل شدة الآلام والأوجاع التي كانت تنتابه، وعجز الأطباء عن معالجة ذلك الداء، إلى أن حدث ذات يوم أن ظهر له إبليس في صورة طبيب يودُّ فحصه ووصف العلاج الناجع له، فلما دخل عليه قال له: «إن شفاءك يكمن في إطعام الحيتين بمخ الشباب من بني آدم، وإن فعلت ذلك يقلُّ اضطرابهما ولا تتأذى بهما» فعمل بمشورته، فكان يقتل كل يوم شخصين ليأخذ مخَّهما، ودامت هذه الحال مدة من الزمن حتى اشمأزت منها نفس الرجل الموكل بقتل الشخصين وأخْذ مخيهما، وغلبته العاطفة الكريمة ورقَّة القلب، فعمد إلى قتل رجل واحد، وضمَّ مخ خروف إلى مخه، كان إعتاق الشخص يجري سراً مع التنبيه عليه أن يغادر المدينة فوراً، ويستوطن الجبال، فأفضى هذا الأمر الإنساني إلى اجتماع جمع غفير من الناس من طوائف مختلفة ولهجات متعددة في ساحة واحدة، فتزوجوا وتوالدوا حتى ملأ أولادهم وأحفادهم تلك البقاع على رحبها، فلُقِّب هؤلاء الناس بالكرد[٢].

ولما كان هؤلاء قد ابتعدوا عن العمران مدة طويلة، ونسوا ما كان من فنون المعارف والأحوال المدنية، وما كان لهم من اللهجات واللغات المعلومة؛ فقد أحدثوا لأنفسهم لغة خاصة، وأوضاعاً مستقلة، ثم أخذوا ينتشرون في الوهاد السحيقة، وقمم الجبال، يُحدثون فيها من آثار العمران مثل الزراعة، وتربية المواشي، والتجارة، ويبنون قرى وقلاعاً ومدناً في رؤوس الجبال حتى أثرت منهم جماعات كبيرة، توغلت في السهول والهضاب.

في قراءة متأنية لرواية الفردوسي نرى ما يأتي:

(١) سلطان، زبير: القضية الكردية من الضحاك إلى الملاذ ص٩.

(٢) انظر رواية الأسطورة في: الفردوسي، أبو القاسم، الشاهنامة جـ١ ص٢٧ ـ ٣١. البدليسي، شرف خان: شرف نامه ص١٢.

- إن الأكراد لم يتحدَّروا من شعب واحد، بدليل قوله: من طوائف مختلفة ولهجات متعددة، والذين جمعتهم حال الاضطهاد والظلم الذي لحق بهم من استبداد الملوك والحكام.

- إن عمليات الهروب الجماعي كوَّنت أُسراً من خلال التزاوج الذي تمَّ بينهم.

- تمَّت عمليات الهروب تحت ضغط الإكراه والتدمير والقتل، أو قد تكون تمَّت بسبب ظلم اجتماعي واقتصادي، أو قهر طبقي بين الأحرار والعبيد، أو القوى الاجتماعية المستعبدة من قِبَل قوى اجتماعية قوية[١].

- أدَّى الانقطاع الطويل عن الأصل إلى تمازج اللهجات واللغات وتحولها إلى لغة مشتركة، وإلى تآلف جديد جعل منهم شعباً جديداً موحَّداً.

- تغير واقع الحياة مع مرور الزمن، فزرعوا وتاجروا، وشرعوا في البنيان، فأصاب الثراء بعضهم، وبزوال الخوف نزلوا إلى الوديان وانتشروا بها وبنوا المدن.

وهناك أسطورة أخرى تُرجع أصل الأكراد إلى عهد الملك سليمان، «فقد أرسل مئات من الجن إلى بلاد الإفرنج للبحث عن عذارى جميلات ليضمهن إلى نسائه، وبعد وصولهن كان الملك قد مات، ولكن الجن أبقوا الفتيات عندهم، ومنهم جاء نسل الأكراد، وتكاثروا»، وفي رواية أن الملك سليمان حين سُلب منه الملك، واقع الجن والشياطين الإماء المنافقات، فحملن منهم، فلما أعاد الله له ملكه جمع هؤلاء الحوامل وقال لجنوده من الجن: أكردوهنَّ إلى الجبال والأودية، فنفَّذوا أمره، وبعد مدة توالدوا وتناسلوا من جديد فأصبحوا يُعرفون بالأكراد[٢].

تهدف هذه الأسطورة إلى جعل الأكراد من نسل الجن بفعل شدة بأسهم وشجاعتهم، وقدرتهم على تسلُّق الجبال العالية، والعيش فيها، وتنقلاتهم السريعة بين الجبال والأودية، فأطلقوا عليهم أبناء الجن أو الشياطين.

المنشأ التاريخي للأكراد

الأكراد من أصل عربي

إن المنشأ التاريخي للأكراد هو مسألة لا تزال تدور حولها النقاشات، وينتج عنها آراء تاريخية متقاطعة أو متناقضة، وتتعدَّد الروايات حول أصلهم ونسبهم، ومن بين الذين بحثوا في المنشأ التاريخي للأكراد المؤرخون المسلمون.

(١) سلطان: ص١١. (٢) البدليسي: ص١٢.

لقد أرجع المسعودي أصل الأكراد إلى العرب، وتحديداً إلى ربيعة بن نزار بن معاذ أو إلى مضر بن نزار بن معاذ؛ أي: أنهم ينتسبون إلى الفرع العدناني، وهم عرب الشمال المعروفون بالعرب المستعربة كونهم من أولاد إسماعيل بن إبراهيم، والمعروف أن بني ربيعة سكنوا في شمالي العراق قبل الإسلام، وتضم منطقة انتشارهم: الخابور ودجلة الأوسط حتى تكريت والسهول الواقعة بين الخابور ودجلة، وتُشكِّل الجزيرة السورية حالياً القسم الأكبر منها، وأهم مدنها: ماردين، رأس العين، نصيبين، جزيرة ابن عمر (بوتان)، وتقع ديار مضر في منطقة الرقة، وسكن بنو بكر في المنطقة التي سميت باسمهم دياربكر وتقع شمالي الجزيرة السورية في حوض نهر دجلة وقاعدتها مدينة آمد، وأهم مدنها: ميافارقين، أرزن.

ويبدو أن هذه العشائر اضطرت إلى مغادرة أماكن انتشارها في شمالي الجزيرة العربية، وهاجرت إلى الجبال، بسبب العداء بينها وبين الغساسنة، واختلطت بعناصر أخرى، فنسوا لغتهم بفعل ابتعادهم عن أصولهم زمناً طويلاً، وانفرادهم في الجبال بعيداً عن العمران، ويُذكر أن الأقوال في أصلهم كثيرة، وأرجحها أنهم من ربيعة مضر، اختصموا قديماً، فانفردوا، وانصرفوا إلى الجبال والأودية، دعتهم إلى ذلك الأنفة، وحاربوا من هناك الأمم الساكنة في المدن والعمائر من الأعاجم والفرس، وانحرفوا عن لسانهم، وصارت لغتهم أعجمية[١].

ويؤيد المقريزي رأي المسعودي في أن أصل الأكراد من العرب، ونسبهم إلى «كرد بن مرد بن عمرو بن صعصعة بن معاوية بن بكر بن هوازن، وقيل: من ولد عمرو مزيقياء بن عامر ماء السماء، وقيل: إنهم من بني حميد بن طارق الراجع إلى حميد بن زهير بن الحارث بن أسد بن عبد العزى بن قصي بن كلاب، وهم قبائل منهم: الكورانية، الهذبانية، البشنوية، الشاهنجاهية، السركجية، الهيزولية، المهرانية، الزرزارية، الكيكانية، اللو، الدنبلية، الراودية، الديسنية، الهكارية، الحميدية، الوركجية، المروانية، الجلالية، الشنجكية والجوبي»[٢].

ويشير البدليسي إلى أن أمراء الجزيرة (جزيرة ابن عمر: بوتان) وهي الموطن الذي يعدُّه الأكراد المكان الذي انطلقوا منه؛ ينسبون أنفسهم إلى القائد العربي خالد بن الوليد، كذلك فإن أسرة بدرخان المشهورة في التاريخ الكردي تذكر بأنها من أصل عربي قريشي[٣].

(١) المسعودي، أبو الحسن علي بن الحسين: مروج الذهب ومعادن الجوهر جـ٢ ص١٢٢ - ١٢٣.

(٢) السلوك لمعرفة دول الملوك جـ١ ص١٠١. (٣) شرف نامه: ص١٢ - ١٣.

ومن العشائر الكردية المهمة في العراق، قبيلة الجاف، ويدَّعي زعماؤها بأنهم ينتسبون إلى السادة، وتُطلق هذه التسمية في العراق على من هم من نسب الحسين بن علي بن أبي طالب، وكانت هذه العشيرة في بداية حياتها، كثيرة التنقل والترحال من منطقة إلى أخرى، ولها عادات وسلوك بدوية كالقبائل البدوية العربية المسماة عنزة، وهي من أهم القبائل الكردية في شمالي العراق، وهناك عشيرة أخرى تدَّعي الأصل العربي هي البهدينان، وتنتسب إلى الأشراف، إلى الحسن بن علي بن أبي طالب، وتدَّعي عشيرتان كرديتان الأصل العربي، هما القيسانية والخالدية، وتزعم المروانية أنها من بني مروان بن الحكم بن أبي العاص، كما يزعم بعض الهكارية أنهم من ولد عتبة بن أبي سفيان صخر بن حرب[1].

وفي لسان العرب عن ابن الأعرابي، أن الأكراد من بني عامر، وأنشد:

لعمرك ما كُرد من أبناء فارس ... ولكنه كُرد بن عمرو بن عامر

فنسبهم إلى اليمن كما ذكرنا.

ويُرجع أبو الفداء نسب الأكراد إلى الفرس ومنازلهم في شهرزور، لكنه يستدرك بقوله: «وقيل: إن الكرد من العرب ثم تنبَّطوا، وقيل: إنهم أعراب العجم»[2].

يبدو أن الأصل العربي للأكراد له سند تاريخي يتمثل في أن معركة الزاب التي أنهت الحكم الأموي على يد العباسيين جرت في منطقة الموصل، وتمَّ بعد المعركة ملاحقة الأمويين، ففرَّ العديد منهم إلى أماكن بعيدة في الشمال متوارين عن الأنظار خوفاً من الهلاك على أيدي العباسيين، وربما تكرَّدوا بفعل البيئة والاختلاط مع السكان الأكراد، وعُرف هؤلاء بالجولمركية[3].

واستناداً إلى ما ذكرنا تبدو عروبة مناطق انتشار الأكراد، قبل الإسلام، واضحة جلية، ومما يثبت ذلك أيضاً أن الرومان أطلقوا اسم بلاد العرب على جنوبي تركيا.

الأكراد من أصل أعجمي

أثارت منطقة الانتشار الكردي اهتمام الباحثين الأوروبيين وبخاصة الروس والألمان، وظهرت نظريات عدة لدراسة ما يحيط بالشعب الكردي وأصله ولغته

(١) المقريزي، تقي الدين أبو العباس أحمد بن علي: السلوك لمعرفة دول الملوك جـ١ ص١٠١.
(٢) تاريخ أبو الفداء المسمى المختصر في أخبار البشر جـ١ ص١٣٣.
(٣) القلقشندي، أحمد بن علي: صبح الأعشى في صناعة الإنشا جـ٤ ص٣٧٧، وجولمرك بلدة صغيرة في شرقي الأناضول، وهي على مسافة كيلومترات من الزاب الكبير الذي هو فرع من دجلة.

وحضارته، وساندت المادة ما جرى من الاكتشافات الأثرية، وهناك شبه إجماع على أصل الأكراد، وأنهم أحفاد الميديين من الجنس الآري من العائلة الإيرانية التي هي فرع من العائلة الهندو أوروبية، لكن هؤلاء يختلفون حول المدة السابقة للقرن التاسع قبل الميلاد، ويقول كثير منهم أن القسم الأكبر من الأكراد جاء من الشرق مهاجرين إلى المنطقة التي يسكنونها الآن خلال قرون عدة، من القرن الثاني عشر إلى القرن التاسع قبل الميلاد، أما الأقلية فقد كانوا من السكان الأصليين لهذه المنطقة منذ فجر التاريخ[1].

نظرية مينورسكي[2]

نقل لنا التاريخ عدداً من الأسماء تشبه في لفظها إلى حد ما، الاسم الحالي للأكراد، وهذا ما سمح للاختصاصيين ببناء فرضياتهم أو نقضها، وهكذا فإن الكاردوخيين الذين تكلم عنهم القائد اليوناني كسينوفون في روايته المشهورة الزحف (أناباس) في عام (٤٠١ ـ ٤٠٠ق.م) أثناء عودته من بابل إلى بلاده على رأس عشرة آلاف مقاتل، عبر مناطق الانتشار الكردي، لم يكونوا سوى أسلاف الأكراد، فهم جبليون، أشداء مثلهم، ويقطنون المناطق نفسها، ولهم اسم شبيه باسمهم، ولم يعرفوا لا سلطة الملك الفارسي، ولا سطوة الملك الأرميني، وأُطلق منذ ذلك الحين اسم من المصدر نفسه على المقاطعة التي تقع على الضفة اليسرى لنهر دجلة، وتشمل المقاطعة الثالثة عشرة للامبراطورية الأخمينية التي تحدث عنها هيرودوت في القرن الخامس قبل الميلاد، إلى جانب الأرمن باكتويكي الذي يماثل بوختان أو بوتان، في الشرق حيث توجد مناطق الكاردوك أو الكاردوخي التي تكلم عنها كسينوفون[3].

وتغير الاعتقاد في المدة الأخيرة حيث جرَى تقسيم الشعوب التي لها علاقة بالأسماء المذكورة إلى قسمين:

الأول: الكاردوخيين، الذين ليسوا من أصل آري ويسكنون في الأراضي الواقعة بين ملتقى دجلة في الشرق (بوتان) وفرعه الغربي، ولهذا الشعب علاقة بالأكراد

(١) عوني، درية: عرب وأكراد خصام أم وئام ص٢٠ ـ ٢١.
(٢) فلاديمير مينورسكي: عالم روسي وأحد كبار المستشرقين الروس الذين اهتموا بالقضية الكردية اهتماماً فائقاً.
(٣) يشكك بعض الذين كتبوا عن الأكراد في صحة هذه الرواية عن أصلهم؛ لأن كلمة الكاردوخ لم ترد في الرواية.

الذين أتوا منذ قرون من بلاد فارس واستقروا في هذه المنطقة.

الثاني: الكورتيين الذين يعيشون في القسم الشرقي من بلاد الكاردوخيين، وقد عُدُّوا آريين من أجداد الأكراد[1].

وقد وُجد هذا الشعب في مناطق الانتشار الجبلية قبل الميلاد بقرون عدة.

والأكراد من الشعوب الهندو أوروبية، هذه مُسلَّمة ربما لا تقبل جدلاً كثيراً حول صحتها[2]، وعندما نقف على هذه المسلَّمة يسهل علينا استيعاب آراء الباحثين التي تدور حول أصل الأكراد الذين يعودون إلى أكثر من شعب واحد قديم.

وسواء كان إجراء التقارب بين الكاردوخيين والكرد ممكناً أم لا؛ فإن هناك نقطة جديرة بالإشارة وهي أن عصر الأكراد كان مستقراً على النطاق الإقليمي، وكان الآراميون يُطلقون على هذه المنطقة من كوردين اسم بيت كاردو، وعلى مدينة جزيرة ابن عمر الحالية كازارتاد كاردو، وأطلق الأرمن عليها اسم كوردوخ، والعرب بقردى أو باقردى[3].

وحاول بعض العلماء اكتشاف أصل الأكراد بالاستناد إلى التجانس الموجود بين أسماء شعوب كاردوخ وكارتفيل والخالديين أو الكالديين وهم الأوراتيين وبين اسم الكرد، فضلاً عن توافق موطنهم مع موطن الأكراد حالياً.

ويعتقد مينورسكي أن من المجازفة إثبات أصول الشعوب عن طريق اشتقاق الأسماء، فمن الواجب الاستناد إلى وقائع تاريخية وجغرافية، وبالنسبة للأكراد المشتتين في أرجاء واسعة، والمختلفين جسمانياً؛ تُعدُّ طريقة حياتهم ولغتهم من العناصر الأساس التي يمكن الاستناد إليها لبيان خصائصهم الوطنية.

والرأي السائد الآن بصدد اللغة الكردية هي أنها من مجموعة اللغات الإيرانية الشمالية الغربية[4]، وأن الاختلافات التي نلاحظها بين اللغتين الكردية والفارسية نجدها في جميع اللهجات، وتكمن في أساس اللغة الكردية لهجات مجموعات مهمة تكوَّنت خصائصها العامة قبل نزوح الأكراد وانتشارهم بين الجبال، وعلى الرغم من

(١) مينورسكي، فلاديمير: الأكراد ملاحظات وانطباعات، تعريب معروف خزنه دار ص٢١.
(٢) الموصلي: ص١٢٠.
(٣) باقردى من ناحية جزيرة ابن عمر، وهو جبل بأرض الموصل. الحموي: جـ ١ ص٣٢١. ابن الأثير، أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الكريم الشيباني: الكامل في التاريخ: جـ ١ ص٦٦. نيكيتين، باسيلي: الكرد ص٤٨.
(٤) مينورسكي: ص٣٧.

معارفنا القليلة عن اللغة الميدية يستحيل علينا تصور تكوُّن لهجات الشمال الغربي للمناطق الإيرانية من دون مشاركة العنصر الميدي.

واستناداً إلى ذلك، يمكن القول أن انتشار الأكراد تمَّ فقط في بلاد ميديا الصغرى التي تضم حالياً بلاد أتروباتين أو أذربيجان، ويبدو أن كسينوفون تعرَّض أثناء عبوره ممر كينتريتس لهجوم من قِبل فصيل من الماديين والأرمن، وكان هؤلاء ضمن القبائل المادية، وتجمعهم صلة قربى، وقد تابعوا مسيرة انتشارهم عبر الخط الذي يبدأ من ضفاف بحيرة أورمية صوب منطقة بوتان التي تشكَّلت فيها منذ القرن الرابع قبل الميلاد إمارة كردية عُرفت باسم مكهرت.

وإذا كان المارديون حفدة المانديين، فإن هذه النظرية تجد لها سنداً في سليلة الأنساب التي يعطيها المسعودي للأكراد في القرن العاشر الميلادي بقوله: «إنهم أبناء كرد بن مارد بن ساسا بن حرب بن هوازن»[1].

واستناداً إلى الوقائع التاريخية والجغرافية، يُحتمل كثيراً أن يكون الأكراد قد تكوَّنوا من مزيج من قبيلتين متجانستين هما الماردوني والكيرتيهوي اللتان كانتا تتحدثان بلهجات ميدية متقاربة، وأثناء توجههما نحو الغرب انضمت إليهما عناصر من سلالات أخرى.

وخلاصة رأي مينورسكي أن الأكراد مزيج من قبائل عديدة قديمة سكنت غربي المنحدرات الشرقية لجبال طوروس حتى زاغروس حيث يشمل القسم الغربي منه جبال زاغروس.

نظرية مار

تعتمد نظرية العلامة مار ومدرسته المعروفة بالجافيتيك على تقاليد الشعب الكردي وخصائصه الاجتماعية، حيث يعتقد أن الأكراد هم السكان الأصليون لجبال آسيا الصغرى، وأنهم لم يغدوا إليها من أي مكان آخر، فعاداتهم مثل زواج البنت من ابن العم، والغناء المنطلق من الحنجرة، وكثير من العادات الدينية؛ شبيهة بعادات الأجناس السابقة، ويؤكد أن لغة الأكراد الآرية قد تأثَّرت بالعنصر الهندي الآرامي فقط، وأن اللغة الكردية في جوهرها هي لغة السكان الأصليين، وتُشبه لغة الجورجيين والكالديين، لكنها تحتاج إلى إثبات تاريخي.

وعلى العكس من مينورسكي الذي حاول تبرير نظريته بالاستناد إلى حجج تاريخية، فإن مار يبدأ في تفسير نظريته استناداً إلى حجج معاكسة وهي انحلال

(١) مروج الذهب ومعادن الجوهر: جـ٢ ص١٢٢ ـ ١٢٣.

العلاقات التاريخية بين الأكراد والكارتفيل، والملفت أن الباحثين مينورسكي ومار توصلا إلى نتائج متشابهة تقريباً على الرغم من انطلاقهما من توجهات مختلفة لكن بدا لمار أن الأكراد، في جوانب كثيرة، هم حفدة مباشرين للميديين[١].

ومن الناحية التاريخية لا تناقض بين النظريتين، فقد ظهر الأكراد على جوانب الروافد اليسرى لنهر دجلة حوالي القرن السادس قبل الميلاد، فتجاوروا خلال حقبة طويلة من الزمن مع الكاردوخيين قبل أن يرتحلوا صوب جورجيا، وتُمثِّل تلك الحقبة مدة زمنية مهمة استطاع خلالها الكيروتوئيون والكاردوخيون وهما قبيلتان جبليتان متجاورتان إيجاد صلات بينهما والتأثير في الجهات المحيطة بهما، من ذلك أن النساطرة الجبليين، اندمجوا في جوانب كثيرة من حياتهم، مع جيرانهم الأكراد بعد أن هاجروا من سهول العراق وتوجهوا إلى الجبال في أعالي الزاب الكبير، بدليل أن بعض الأغاني والقصص الكردية منتشرة بين أولئك النصارى، وتوجد عشائر كردية كانت تدين فيما مضى بالنصرانية، ويشترك الطرفان لغوياً ببعض المترادفات[٢].

نظرية كونيك

وبرهن العالم الروسي كونيك استناداً إلى وثائق تاريخية، على وجود صلة وثيقة بين الشعوب القديمة المتمدنة التي كانت تقطن آسيا القديمة وبين الشعب الكردي، واستند إلى وجود هذه الصلة في العلاقة بين اللغة الكردية واللغة الإيرانية، واستنتج أن جميع الشعوب التي استوطنت آسيا الصغرى هي من أصل كردي[٣].

وخلاصة النقاش حول أصل الأكراد أن الباحثين أمام نظريتين إزاء أصل الأكراد، إحداهما تعدُّهم من أصول إيرانية هندو أوروبية، ارتحلوا في القرن السابع قبل الميلاد من منطقة بحيرة أورمية صوب منطقة بوتان، وتقول الأخرى أنهم شعب أصيل مع وجود صلة قرابة بينهم وبين الشعوب الآسيوية القديمة الأخرى كالكالدين والجورجيين والأرمن، وكانوا يتكلمون سابقاً بلغتهم ثم استبدلوا بها لغة إيرانية خاصة، والملاحظ أن النظريتين لا تختلفان في جميع الأمور[٤].

رأي الأكراد في أصلهم

على الرغم من أن كل شعب من الشعوب ينظر إلى نفسه بقدر كبير من الاعتزاز، ويرى أنه الأنبل والأفضل والأنقى، فإننا نورد نظرة الأكراد إلى أصلهم.

(١) نيكيتين: ص٥٩.
(٢) المرجع نفسه: ص٦٠.
(٣) المرجع نفسه: ص٥٠.
(٤) المرجع نفسه: ص٥٩.

يشير البدليسي في كتابه «شرف نامه» إلى أسطورة الطاغية زوهاك (الضحاك) الواردة في «الشاهنامة»، وما جرى من هروب الناجين من الذبح والتجاؤهم إلى الجبال والأودية، وتزايد عددهم بمرور الزمن، وتكاثرهم حتى كوَّنوا شعباً هو أسلاف الشعب الكردي الذين امتهنوا الزراعة وتربية المواشي واشتهروا بشجاعتهم.

ويشرح صامد الكردستاني مسألة أصل الأكراد في نشرة قديمة أصدرها في عام (١٩٥٦م) باسم «كفاح الأكراد» ويرى أنهم يتحدرون من أصل ميدي، ولغتهم من اللغات الهندو أوروبية، ويؤيد علي سيدو الكوراني، الأصل الآري للأكراد في كتابه «من عمان إلى العمادية»، وكذلك يُرجع محمد أمين زكي، أصل الأكراد إلى الشعوب التي سكنت جبال زاغروس منذ فجر التاريخ وهي: لولو، وكوتي، وكالدي، وسوبارو، وهوري، وكان الشعب العيلامي يُقيم في أقصى الشرق الجنوبي منه، وهذه الشعوب باستثناء الشعب العيلامي هي الأصل القديم للشعب الكردي، ويبدو أن هجرات العنصر الآري إلى جبال زاغروس ثم إلى شرقيها وغربيها بدأت منذ القرنين العاشر والتاسع قبل الميلاد، وقد وقعت بقايا السكان الأصليين لمنطقة زاغروس ومنهم الأكراد تحت حكم هؤلاء الوافدين الجدد فجعلتهم جميعاً آريين[١].

ويؤيد عبد الرحمٰن قاسمو هذا الرأي ويقول: «إن الأكراد من سلالة قبائل زاغروس مثل الغوتي واللولوبي وغيرهما من القبائل التي استوطنت منطقة زاغروس في قديم الزمان، وكذلك القبائل الهندو أوروبية التي حلَّت في المنطقة في الألف الثاني قبل الميلاد»، لكنه لا يُبدي رأياً حول أصل كلمة كُرد، فيذكر أن البعض يربطها بكلمة كردخوى القديمة التي أوردها المؤرخ كسينوفون، في حين يُرجعها آخرون إلى الكورتيين الذين عاشوا غربي بحيرة وان[٢]، ويرى جلال الطالباني أن مناطق انتشار الأكراد كانت مأهولة منذ عشرات الألوف من السنين، ولا ريب أن الأقوام والجماعات البشرية الوافدة فيما بعد اختلطت واندمجت مع السكان الأصليين بتأثير العوامل الاقتصادية والسياسية والدينية والعسكرية، وانصهرت بمرور الوقت مجموعة القبائل والأقوام الوافدة مع الساكنة في بوتقة الأمة الكردية الحالية، وعليه لم تكن هذه الأمة من أصل واحد معيَّن، بل كانت مزيجاً شديد الاختلاط يتمايز بعضها عن بعض بين قبيلة وأخرى[٣].

ويرى جمال البدري، وهو مؤرخ عراقي، في بحث له عن الكاشو، وهو الشعب

(١) زكي، محمد أمين: الكرد وكردستان ص٦٣ - ٦٤.
(٢) كردستان والأكراد ص٤٠.
(٣) كردستان والحركة القومية الكردية ص٣٨ - ٣٩.

الذي سكن الجزيرة والعراق، وقد نزح من جبال زاغروس بين إيران القديمة والعراق القديم، وأسَّس إمارة في شمالي العراق بين عامي (٢٢١١ ـ ٢١٢٠ق.م) وتمكَّن من القضاء على الدولة الأكادية في سنة (٢٢١٢ق.م)، ما يدل على قوته العسكرية وقدراته القتالية المتفوقة، ولما كان من بدو الجبال، فلم تكن له حضارة ومدنية، فتأثَّر بالحضارتين السومرية والأكادية، وأخذ اللغة الأكادية التي كانت اللغة الأوسع في ذلك الزمان، ويكاد يتفق معظم المؤرخين أن الكوشيين هم أسلاف الأكراد[١].

الأكراد في علم السلالات

إذا كان العرض الذي قدَّمناه في الميادين التاريخية واللغوية تشوبه بعض النقاط الغامضة، فإن علم السلالات البشري لا يساعدنا بدوره على جلاء الحقيقة الناصعة حول أصل الشعب الكردي، وهناك محاولة إجراء تصنيف بشري بين الأكراد الذين يسكنون في الشرق (إيران الغربية) وهم يتميزون ببشرة سمراء وشكل خاص بالجمجمة، ويشبهون الفرس الذين يجاورونهم، وبين الأكراد الذين يسكنون في الغرب في مناطق كومازين قرب قرة قوج في بحيرة وان وفي زنجيرلي، وتتميز بشرتهم وشعرهم باللون الأشقر، ويختلف شكل جمجمتهم عن جماجم الشرقيين.

ويبدو أن الأكراد بعامة هم في الأصل شعباً أشقر اللون وأزرق العيون ونوع جمجمتهم موحَّد، ويُفسَّر كون بعضهم ذا بشرة سمراء، وجمجمة مختلفة؛ تزاوجهم مع الترك والأرمن والفرس، وهناك احتمال بأن النوع الأشقر نزح من شمالي أوروبا إلى آسيا.

ويختلف الأكراد بعامة في تكوينهم الجسدي بين الأكراد الشماليين الذين يمتازون بنحافة الجسم، وطول القامة، والأنوف الطويلة المعكوفة قليلاً في الغالب، والأفواه الصغيرة والوجوه البيضاوية الشكل، مستطيلة، ويُربي الرجال منهم عادة، شوارب طويلة، ويحلقون ذقونهم، ويغلب عليهم اللون الأشقر؛ وبين الأكراد الجنوبيين الذين يغلب عليهم قِصر القامة، والخطوات الواسعة البطيئة، والقدرة على أن يغدوا شعباً قوياً مقاتلاً شرط اتحادهم، واسترسال شعرهم، وطول شواربهم، وصفاء بشرتهم[٢].

وهناك على الرغم من هذا الاختلاف، قاسم مشترك بين الأكراد بعامة، ويمكن القبول بنتيجة عامة ولكنها غامضة تقول بأن الشعوب من البحر الأسود وحتى الخليج

(١) موسوعة الحضارات القديمة الميسرة ص٤٣٥.

(٢) نيكيتين: ص٦٥.

العربي، أي من أعالي منابع أنهار بلاد ما بين النهرين إلى جبال فارس القديمة (زاغروس) ربما عاشت منذ القدم كقبائل رحَّل تعتمد على الصيد، ولها خصائص عرقية محددة، وتنطبق عليها أوصاف الأكراد[١].

تعقيب على أصل الأكراد

يبدو أن الأكراد هم مزيج من العرب والأعاجم إذ إننا نعثر على بعض الآراء في التاريخ الكردي تنسب الأكراد إلى العرب على اختلاف أنهم عدنانيون أو قحطانيون، وهي مبنية على شدة ارتباط هؤلاء بالأكراد ديناً وجواراً ومصيراً في مراحل التاريخ المتعددة، ونجد فيها العفوية بمقدار ما فيها من جهد بارز واستقصاءات تاريخية علمية في عصور كانوا يعتمدون فيها على ظواهر الأشياء والتسميات، لكن البدليسي وهو الأمير الكردي وكبير المؤرخين الأكراد يذهب إلى حد اليقين في نسبة أمراء جزيرة ابن عمر إلى خالد بن الوليد الصحابي والقائد العربي.

ويُلاحظ أن ربط الأكراد بالأصل العربي مُستمد من تشابه اسم معين، كرد بن مرد، ورد في المصادر العربية، أو من معلومات استقاها المؤرخون العرب من بعض الأكراد الذين يتكنُّون بسلالات عربية قريشية على سبيل التبرُّك.

أما لغتهم، فقد تكوَّنت في تلك البقعة لا في منطقة أخرى، لكنها خضعت لتغييرات أساسية بفعل التغييرات التي حدثت في الميادين الاجتماعية والاقتصادية للناطقين بها، بالإضافة إلى تأثير الحضارات التي تتابعت في المنطقة، وتحوَّلت من أصلها الجاقيتي القريب من اللغتين الجورجية والكالدية إلى حالتها الهندو أوروبية التي تربطها باللغات الإيرانية ولغات أرمينيا، وبذلك لم تبرز خصائص اللغة الكردية الهندو أوروبية، إلا بعد مراحل من التطور.

ويُذكر في هذا الصدد أن عصبة الأمم أصدرتْ تقريراً في عام (١٣٤٣هـ/ ١٩٢٥م) بشأن قضية الموصل تضمَّن أن الأكراد ليسوا عرباً ولا أتراكاً ولا فرساً، إلا أنهم قريبون من الفرس أكثر من الآخرين، ويجب تمييزهم عن الأتراك، وهم بعيدون جداً عن العرب، ويختلفون معهم أكثر[٢].

الواضح أنه لا يمكن الاعتماد على مضمون هذا التقرير كدليل تاريخي؛ لأنَّه صادر عن عصبة كانت تسيطر عليها الدول الاستعمارية آنذاك، وبالتالي فإن صدوره

(١) نيكيتين: ص٦٦ ـ ٦٧.

(٢) الموصلي: ص١٢٥ ـ ١٢٦.

Hooper,CH.A: L'Iraq et la Societé des Nations p41.

يُحقِّق أهداف وغايات تلك الدول في منطقة ما يُسمَّى الشرق الأدنى، ثم إنه يفتقر إلى الأدلة العلمية التي تُدعم وجهة نظر تلك الدول.

ويبقى الاختلاف حول أصل الشعب الكردي يتطلب الكثير مما ينبغي عمله حتى نتوصل إلى نتائج مرضية أكثر من تلك التي عرضنا خلاصتها.

أماكن انتشار الأكراد

ينتشر الأكراد في بقعة جغرافية متجانسة بطابعها الجبلي ومقسمة بحدود سياسية، ويتوزعون سكانياً وجغرافياً على حدود العراق وتركيا وإيران وسورية وأرمينيا وأذربيجان، وتتكوَّن هذه البقعة الجغرافية من ثلاثة أقسام، يُشكِّل القسم الأول المنطقة الجنوبية الشرقية من تركيا، ويُشكِّل القسم الثاني منطقتي غربي أرمينيا وغربي إيران، ويُشكِّل القسم الثالث منطقة الشمال الشرقي من العراق، واستوطن الأكراد شمالي العراق في منطقة تحدُّها من الجنوب بلاد الرافدين على امتداد منطقة الموصل، ويحدُّها من الشمال مناطق يريفان عاصمة أرمينيا، ومن الشرق أرضروم وامتداداً حتى الاسكندرونة، واتخذ الشماليون منهم جزيرة ابن عمر (بوتان) جنوبي تركيا صلة وصل مع الأطراف الكردية الأخرى، حيث ينطلقون منها لإثارة الاضطرابات مع الدول المجاورة أو مع العراق نفسه، ولعل ذلك ما جعل هذا البلد الوحيد الذي عانى بشدة من تحركات الأكراد.

واتخذ الأكراد ضمن هذا الإطار الطبيعي موطنهم، وإذا كان المجرى الأعلى لنهر الفرات وحوض بحيرة وان هي المناطق التي استقروا فيها في تاريخهم المبكر في الفروع الجنوبية لسلسلة جبال طوروس وفي المناطق الجبلية الواقعة على الضفة اليمنى لنهر دجلة على امتداد أنهار بوتان والخابور والزاب الأعلى؛ فإن منطقة تمركزهم الأصلية تقع في مكان أبعد من ذلك شرقاً وجنوباً، وتقابل ثلاث مناطق هي:

الهضبة العليا لأرمينيا، وشرقي الأناضول، وجبال إيران الغربية.

وانتشر الأكراد من الجنوب إلى الشمال على رقعة كبيرة تضمُّ الحدود العراقية ـ الإيرانية ابتداء من مدينة مندلي شرقي بغداد، تشمل الخط الذي يفصل بين إيران وتركيا حتى جبل آرارات والسفوح الجنوبية لجبال القوقاز، أرمينيا وأذربيجان الشرقية.

وعاش الأكراد حتى الحرب العالمية الأولى في الهضاب الأرمينية مختلطين مع الأرمن، ويُعدُّ الخط الموازي لأرضروم حدَّهم الشمالي في تركيا، ونزلوا جنوباً إلى سهول العراق، ويمكن تحديد وجودهم في جهة الغرب بنهر الفرات وبخاصة نهر

قرة صو، إلا أنهم امتدوا في عمق آسيا الصغرى إلى المنطقة الجنوبية الشرقية من سيواس، وانتشروا كمجموعات متفرقة قرب قونية وسبليسي إلى البحر الأبيض المتوسط تقريباً.

وتوجد عناصر كردية في خراسان في الشرق بالقرب من قزوين وإقليم فارس، وكذلك في مازندران، والجدير بالذكر أن الشاه عباس الصفوي أبعد أكراد خراسان، كما أبعد نادرشاه الأفشاري المنتشرين منهم بالقرب من قزوين وإقليم فارس.

وحدَّد البدليسي حدود انتشار الأكراد على الشكل الآتي: «غرباً إلى الاسكندرونة وجبال طوروس صوب البحر الأسود، وشمالاً أردهان وآراس (الرس)، وشرقاً من جبال الوند حتى آراس، وفي الجنوب من الأهواز حتى الفرات، وتمتد الحدود الجنوبية إلى جبال حِمرين وسنجار وطريق نصيبين»[١].

ويعيش الأكراد وفقاً لمبادئ الجغرافية السياسية في مجموعات في القسم الجبلي من ولاية الموصل التي تُشكِّل جزءاً من العراق على امتداد جبال زاغروس وتشعباتها، وفي ولايتي وان وبدليس، ويُشكِّلون الغالبية من السكان في ولايتي دياربكر وخربوط وبخاصة في مقاطعة ديرسيم، وتُعدُّ بوتان مهد الأكراد، وقد خرجت منها جميع الموجات الكردية المشهورة، ويشغل الأكراد مدن وقرى عديدة في ولاية حلب ضمن الحدود السورية، ويُشكِّلون الأقلية في ولاية سيواس، وانتشروا في أقضية كانكه لي، وقوج حصار، وزازا، وديفريك، ويُشكِّلون الأغلبية في القسم الشرقي من ولاية أرضروم وكذلك في سنجق بايزيد.

وتوجد في سورية تجمعات كردية متفرقة، وفي دمشق حي خاص بالأكراد، ويُمثل الأكراد في إيران الأكثرية المطلقة في ولايتي كرمنشاه وسَنَه، بالإضافة إلى بعض أجزاء أذربيجان، وبخاصة في مقاطعتي صاوجبلاق ومُكري في جنوبي بحيرة أورمية، ويشغلون منطقة طويلة نسبياً بعرض بين ٢٠ و٤٠ كيلومتراً على الحدود الإيرانية التركية في غربي بحيرة أورمية وسلماس وخوي وماكو، ويسكن الأكراد في الجنوب (شمالي العراق) في الجانب الغربي من الدائرة التي تُشكِّل وطن الميديين.

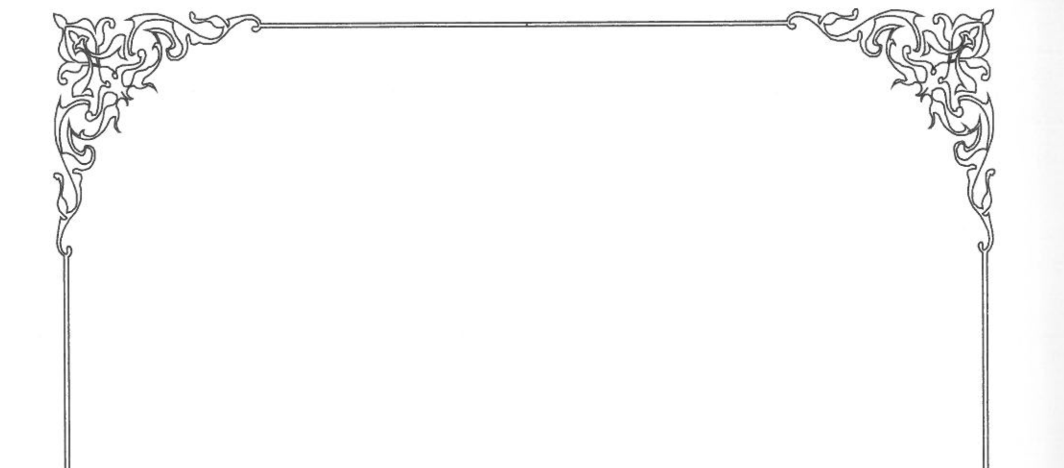
وانتشر الأكراد في روسيا في أجزاء عديدة من أرمينيا في جوار أرارات في مقاطعة أردهان وكاكيزمان من أعمال قارص، وفي مقاطعة كنجة في أذربيجان الشرقية[٢].

---

(١) شرف نامه ص٥٨٧ ـ ٥٨٨. ورد عند الحموي كلمة حُمران، وهي موضع بالرقة، وقصر حُمران وهي قرية بين المعشوق في غربي سامراء، بينها وبين تكريت مرحلة، جـ ١ ص٣٠١ ـ ٣٠٢.

(٢) اعتمدت في هذا العنوان على ما كتبه نيكيتين ص٨٧ ـ ٩٣.

ويُذكر بأن عدداً من الأسر الكردية التي سكنت المدن مثل استانبول وأنقرة وتبريز وطهران ودمشق وبغداد، اندمجت في المجتمعات التي استقرَّت فيها، وابتعدت عن أصلها الكردي، وأضحت جزءاً من النسيج الوطني المحلي.



البَابُ الأوّل

أوضاع الأكراد من الفتح الإسلامي إلى نهاية الحرب العالمية الأولى

الفَصْلُ الأولُ

الأكراد عبر العصور الإسلامية
حتى سقوط الخلافة العباسية

العصر الراشدي

ترتبط البدايات الأولى لفتح العراق بانتهاء حروب الردة، فقد وجد المسلمون أنفسهم على حدود هذا البلد حيث طارد القائد الإسلامي المثنى بن حارثة الشيباني فلول المرتدين حتى دخل جنوبي العراق، فاستأذن الخليفة أبا بكر الصديق في غزوه، وطلب منه أن يؤمِّره على قومه ليقاتل بهم الفرس، فكان له ما أراد[1]، ويُذكر أنه حدث في مطلع القرن السابع الميلادي ما جعل العراق أرضاً مُمهَّدة ومُهيَّأ، للعمليات العسكرية، فقد تدهورت العلاقات بين الفرس وبين عرب العراق لا سيما قبيلة بكر بن وائل التي ينتسب إليها المثنى، وفي الحديث عن فتوح العراق، نقرأ في روايات المصادر ما يُفيد بأن كلاً من المثنى وخالد بن الوليد، كان حريصاً على أن يبدأ بفتح المناطق التي تنزلها قبائل عربية، وبعد أن فتح المسلمون جنوبي العراق ووسطه وطهَّروهما من بقايا الفرس، استكملوا فتوحهم لشماله (كردستان) في عهد عمر بن الخطاب.

وتمدُّنا روايات المصادر بمعلومات تفصيلية عن الأكراد من بداية الفتح الإسلامي وصاعداً، أدى الأكراد خلال القرون الخمسة الأولى، دوراً ملحوظاً في الأحداث، وقد قامت بعض الأسر الكردية في هذه المرحلة بهذا الدور، ويبدو أن أفواجاً من الأتراك والمغول قد غمروا الأكراد بغزوات متلاحقة من القرن السادس إلى القرن العاشر الميلادي، لكن مرحلة الحروب بين العثمانيين والصفويين أتاحت للأكراد فرصة مناسبة لنمو النظام الإقطاعي، نظام الأغوات.

---

(١) البلاذري، أبو العباس أحمد بن يحيى بن جابر: فتوح البلدان ص٢٤٢.

فتوح المناطق التي ينتشر فيها الأكراد

فتح حلوان[(١)]

بعد أن تمَّت هزيمة الفرس في جلولاء، أرسل سعد بن أبي وقاص قائد جبهة العراق القعقاع بن عمرو إلى حلوان، وأمدَّه بأكثر من ثلاثة آلاف مقاتل إضافة إلى من اصطحبهم معه، فانطلق في آثار الفُرس إلى خانقين[(٢)]، وسانده الجنود الفرس الذين اعتنقوا الإسلام، فأدرك سبياً عُرف في التاريخ بـ «سبي جلولاء» وقتل من أدرك من مقاتليهم، وكان مهران نفسه من بين القتلى، وفرَّ القائد فيرزان باتجاه الشرق[(٣)].

بلغت أنباء هذه التطورات السلبية مسامع الامبراطور الفارسي يزدجرد وهو بحلوان، فأدرك أن المسلمين في الطريق إليه، فخرج منها نحو الري، وترك فيها حامية عسكرية بقيادة خسرو شنوم للدفاع عنها وتأخير تقدم المسلمين الذين وصلوا إلى قصر شيرين الواقع على بُعد ثلاثة أميال من حلوان[(٤)].

والتقى الطرفان على بُعد فراسخ من حلوان في (صفر ١٦هـ/ آذار ٦٣٧م)، وجرت بينهما معركة ضارية أسفرت عن انتصار المسلمين وانهزام الفرس، وحدث عقبها أول اتصال بين المسلمين والأكراد الذين ساندوا الفرس واشتركوا معهم في قتالهم.

فتح تكريت

احتشدت جموع من البيزنطيين من أهل الموصل بقيادة الأنطاق، وانضمت إليهم بعض قبائل العرب المتنصرة، مثل إياد وتغلب والنمر والشهارجة، وعسكروا في تكريت على نهر دجلة شمالي المدائن، وتحصَّنوا بها، وحفروا حولها خندقاً، واستعدُّوا لصدِّ هجوم الجيش الإسلامي الذي كان في طريقه إلى المدينة، والمعروف أن سعد بن أبي وقاص أرسل بناء على تعليمات عمر بن الخطاب جيشاً مؤلفاً من خمسة آلاف مقاتل بقيادة عبد الله بن المعتم، لفتح تكريت، فوصل إليها بعد أربعة أيام وضرب عليها حصاراً مركزاً استمر مدة أربعين يوماً تخلَّلها مناوشات متبادلة، انتهت بانتصار المسلمين وسقوط المدينة في (جمادى الأولى ١٦هـ/ حزيران ٦٣٧م)[(٥)]، وقد

---

(١) حلوان العراق هي آخر حدود السواد مما يلي الجبال من بغداد. الحموي: جـ ٢ ص٢٩٠.

(٢) خانقين: بلدة من نواحي السواد في طريق همذان من بغداد، بينها وبين قصر شيرين ستة فراسخ لمن يريد الجبال. البلاذري: ص٣٤٠.

(٣) الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير: تاريخ الرسل والملوك جـ٤ ص٢٨.

(٤) المصدر نفسه: ص٣٤.

(٥) المصدر نفسه: ص٣٦.

حدث أن اتصل المسلمون بالأكراد بعد فتح حلوان وتكريت.

فتح نينوى والموصل

وأرسل عبد الله بن المعتم بناء على تعليمات عمر بن الخطاب، ربعياً بن الأفكل العنزي إلى نينوى والموصل على رأس أربعة آلاف مقاتل بالإضافة إلى من انضم إليه من العرب الذين أسلموا حديثاً[(١)]، وفاجأ عبد الله حاميتي الحصنين، فاضطرتا إلى الاستسلام وطلب الصلح، فأجابهما عبد الله وذلك في أواخر (١٦هـ/ ٦٣٧م)[(٢)].

وفي رواية أن عمر بن الخطاب استعمل عتبة بن فرقد على قصد الموصل، ففتحها سنة (٢٠هـ/ ٦٤١م)، وقاتله أهل نينوى، فأخذ حصنها وهو الشرقي، عنوة، وعبر دجلة، فصالحه أهل الحصن الغربي وهو الموصل، على الجزية، ثم فتح المرج وكورة باهذرى وباعذرى، وحبتون، والحيانة، والمعلة، وداسير، وجميع معاقل الأكراد[(٣)].

فتح أذربيجان

تقع أذربيجان إلى الغرب من طبرستان وتجاورها، ويتاخم جنوبها بلاد العراق العربي والجزيرة الفراتية، والغالب على أرضها الجبال، واشتهرت بكثرة معابد النار فيها، ولهذا سُميت بأذربيجان ومعناها أرض النار أو معابد النار.

عيَّن عمر بن الخطاب حذيفة بن اليمان على حرب أذربيجان، فسار إليها حتى إذا وصل إلى أردبيل وهي قصبتها، تصدَّى له حاكمها المرزبان ومعه الأكراد، وجرى قتال بين الطرفين انتهى باستسلام المرزبان، وشمل الصلح جميع أهل أذربيجان على ثمانمئة ألف درهم، وزن ثمانية، مقابل عدم التعرض لأحد من السكان بالقتل أو بالسبى مع المحافظة على بيوت النار، وللسكان أن يمارسوا شعائرهم الدينية، وإظهار ما يظهرونه، وجرى هذا الفتح في عام (٢٢هـ/ ٦٤٣م)[(٤)].

فتوح الجزيرة

كان إقليم الجزيرة الفراتية أحد الأقاليم الأكثر إزعاجاً من حيث الاضطراب العسكري في القرنين السادس والسابع الميلاديين، وبسبب أهميته العسكرية الدفاعية إزاء هجوم قد يأتي من فارس، فقد شُحن بحاميات عسكرية ضخمة، وبعد أن فتح المسلمون العراق وبلاد الشام، شكَّل هذا الإقليم نتوءاً وقاعدة يمكن أن:

- تنطلق منها وحدات عسكرية لتقوم بهجوم مضاد لاسترداد الأراضي التي فتحها المسلمون.

---

(١) الطبري: جـ٤ ص٣٦.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) البلاذري: ص٣٢٧.

(٤) المصدر نفسه: ص٣٢١.

- تؤمِّن حصول تنسيق بيزنطي - فارسي للقيام بعمل مشترك ضد المسلمين.
- تقوم جزئياً بحماية الأراضي الأرمينية التابعة لبيزنطية من هجمات المسلمين، وكان فتحه ضرورة عسكرية وخطوة صائبة من أجل:

١ - تثبيت الفتوح الإسلامية في العراق وبلاد الشام وحماية المكتسبات الإسلامية.

٢ - تثبيت السلطة على القبائل العربية التي ما زالت على نصرانيتها وقطع صلاتها ببيزنطية، ووقف تجنيد العرب في الجيش البيزنطي.

٣ - إزالة الخطر الذي تتعرَّض له المواصلات الإسلامية.

٤ - القضاء على أي حركة فارسية معادية ومزعجة.

٥ - منع الامبراطور البيزنطي هرقل من الوصول إلى الحد الأرميني.

وحدث في عام (١٨هـ/ ٦٣٩م) أن أُصيب أبو عبيدة بن الجراح بطاعون عمواس وتوفي، وكان قد استخلف عياضاً بن غنم على حمص، ولم يلبث عمر بن الخطاب أن ولّاه حمص وقنسرين والجزيرة، فخرج على رأس الجيش في (١٥ شعبان/ ٢١ آب) وعلى مقدمته ميسرة بن مسروق العبسي، فأغار على الرقة ثم حاصرها وفتحها صلحاً، فكانت أولى مدن الجزيرة التي فتحها المسلمون، وواصل تقدمه إلى الرها، وعسكر على أحد أبوابها، فقاومه أهلها، وبثَّ خيله في الأماكن المجاورة، ولم تمض ستة أيام حتى طلب قائد الحامية الصلح، فأجابه عياض وأمَّنه وأهل المدينة على أنفسهم وأموالهم، وأقروا بالجزية والخراج وشيء من القمح والزيت والخل والعسل، واشترط عليهم عياض، عدم بناء كنائس أو أديرة، وأن يُصلحوا الجسور للمسلمين، وأن يرشدوا من ضلَّ الطريق منهم، ثم تقدم إلى حران فصالحه أهلها على صلح الرها، وأرسل فرقة عسكرية فتحت سميساط، ولم يلبث أهل المدن الكبرى مثل: تل موزون وقرقيسياء وآمد وماردين، أن طلبوا الصلح بشروط صلح الرها، ثم واصل فتوحه في عام (١٩هـ/ ٦٤٠م) ففتح ميافارقين وكفرتوثا ونصيبين وأرزن، وأرسل عمر بن سعد الأنصاري ففتح رأس العين ودارا، ودخل درب الروم، وأطلَّ على أرمينيا[١].

أدى فتح الجزيرة الفراتية إلى فصل بيزنطية عن القبائل العربية الموالية لها وكذلك القبائل الكردية المنتشرة في الإقليم، وأسهم في الحاجة إلى البحث عن مصادر بشرية جديدة، وتبديل أساليبها القتالية ضد المسلمين بفعل أنها لم يعد باستطاعتها أن تحارب المسلمين العرب باستئجار عرب آخرين وأكراد، كما قضى هذا الفتح

---

(١) البلاذري: ص١٧٦ - ١٨٥، وقارن بالطبري جـ٤ ص٥٣ - ٥٦.

على إمكان قيام تحالف بين البيزنطيين والفرس ضد المسلمين، وحال دون قيام بيزنطة بإنقاذ الامبراطورية الفارسية المتداعية.

وقاوم الأكراد المد الإسلامي في أماكن انتشارهم، وأعلنوا العصيان ضد الدولة الإسلامية على الأقل في العصرين الراشدي والأموي قبل أن يستقر الإسلام في قلوبهم.

معركة بيروذ[١]

لما وصلت خيول المسلمين إلى الكور، اجتمع ببيروذ جمع عظيم من الأكراد وغيرهم، وكان عمر بن الخطاب قد عهد إلى أبي موسى الأشعري أن يسير إلى أقصى ذمَّة البصرة حتى لا يؤتى المسلمون من خلفهم، فاجتمع الأكراد ببيروذ وسار إليهم أبو موسى، فالتقوا في (رمضان ٢٣هـ/ تموز ٦٤٤م)، وحدث أن خرج أبو موسى حتى بلغ أصفهان بعد أن استخلف الربيع بن زياد الحارثي على الجند، واجتمع بالمسلمين الذين يحاصرون جيًّا، فلما فتحت عادوا إلى البصرة، وفتح الربيع بيروذ[٢].

سلمة بن قيس الأشجعي يصطدم بالأكراد

كان عمر بن الخطاب إذا اجتمع إليه جيش من المسلمين أمَّر عليهم أميراً من أهل العلم والفقه، فاجتمع إليه جيش من المسلمين، فبعث عليهم سلمة بن قيس الأشجعي وأرسله إلى الأهواز، فسار حتى لقي جمعاً من الأكراد المشركين فدعاهم إلى الإسلام أو الجزية فلم يجيبوا، فقاتلهم وهزمهم[٣].

عزل أبي موسى الأشعري عن البصرة

عزل الخليفة عثمان بن عفان في عام (٢٩هـ/ ٦٤٩ـ ٦٥٠م)، أبا موسى الأشعري عن البصرة بسبب أن أهل إيذج[٤]، والأكراد كفروا في السنة الثالثة من خلافة عثمان، وراحوا يهاجمون المعاقل الإسلامية، فنادى أبو موسى بالناس وحضَّهم على الجهاد، وذكر من فضَّل الجهاد ماشياً، ويبدو أنه جرى خلاف بينه وبين جنده بسبب عدم التزامه بما رغَّبهم به من المشي، فذهب وفد منهم إلى عثمان، وطلبوا منه إعفاء أبي موسى، فاستعفاه وعيَّن عبد الله بن عامر بن كريز مكانه[٥].

---

(١) بيروذ: ناحية بين الأهواز ومدينة الطيب، يُسمونها البصرة الصغرى. الحموي: جـ١ ص٥٢٦.
(٢) ابن الأثير: جـ ٢ ص٤٢٥. (٣) المصدر نفسه: ص٤٢٦ - ٤٢٧.
(٤) إيذج: كورة وبلد بين خوزستان وأصبهان، وهي في وسط الجبال. الحموي: جـ١ ص٢٨٨.
(٥) ابن الأثير: جـ٢ ص٤٧٢.

الأكراد خلال حركة المختار بن أبي عبيد الثقفي

وأثناء قيام حركة المختار بن أبي عبيد الثقفي ضد سلطة بني أمية، عقد هذا لعبد الله بن الحارث أخي الأشتر على أرمينيا، وبعث محمد بن عمير بن عطارد على أذربيجان، وعبد الرحمٰن بن سعيد بن قيس على الموصل، وسعد بن حذيفة بن اليمان على حلوان، وأمره بقتال الأكراد الثائرين، وإقامة الطرق[1].

العصر الأموي

الأكراد والحركات الإسلامية

حركة عبد الرحمٰن بن الأشعث: خرج عبد الرحمٰن بن الأشعث زعيم قبيلة كندة على حكم عبد الملك بن مروان وعامِله الحجاج، فقد أعدَّ هذا جيشاً ضخماً لتأديب رتبيل ملك كابل الذي هاجم جيشاً إسلامياً في عام (٧٩هـ/٦٩٨م)، وعهد بقيادته إلى عبد الرحمٰن بن الأشعث. تقدم هذا في عام (٨٠هـ/٦٩٩م) باتجاه سجستان، وهاجم معاقل رتبيل لكنه لم يتمكَّن من إخضاعه بفعل طبيعة المنطقة الجبلية الوعرة، فاتخذ قراراً بتجميد العمليات العسكرية لمدة سنة حتى يُتاح للجند التأقلم مع طبيعة البلاد ما أغضب الحجاج الذي جدَّد أمره إلى قائده بالزحف مجدداً إلى رتبيل والاصطدام به، وهدَّده بالعزل إذا خالف أمره.

وشعر ابن الأشعث بالإهانة في مخاطبة الحجاج له بهذا الأسلوب، فخرج عليه، وجرت بين الطرفين معارك عدة انهزم ابن الأشعث في إحداها في مسكن[2]، فسار إلى سجستان، فأرسل إليه الحجاج جيشاً بقيادة عُمارة بن تميم اللخمي وفيه ابنه محمد، فأدركه بالسوس في خوزستان، فقاتله ساعة، فانهزم ابن الأشعث ومن معه، وساروا حتى أتوا سابور التي تبعد عن شيراز خمسة وعشرين فرسخاً، فاجتمع عليهم الأكراد، فقاتلهم عمارة على العقبة وانهزم أمامهم[3].

حركة الخوارج[4]: ابتدأت العلاقة بين الأكراد والخوارج منذ أن برز هؤلاء على

(١) ابن الأثير: جـ٣ ص٣٠١ ـ ٣٠٢.
(٢) مسكن: موضع قريب من أوانا على نهر دجيل عند دير الجاثليق. الحموي: جـ٥ ص١٢٧.
(٣) ابن الأثير: جـ ٣ ص٥٠٥.
(٤) الخوارج تسمية أُطلقت على جماعة دينية ـ سياسية، خرجت على علي بن أبي طالب في معركة صفين رافضة التحكيم، ويقوم مبدأ هذه الجماعة على أن لا حكم إلا لله، وأن الإمامة (الخلافة) لا تقتصر على فئة دون أخرى بل هي جائزة لكل الناس، ويُبنى استحقاقها على الفضل وإجماع أهل الشورى، واعتقدت أن التحكيم من البدع المُضلِّلة.

مسرح الأحداث السياسية عقب معركة صفين في عام (صفر ٣٧هـ/ تموز ٦٥٧م)، وقد حثَّهم أحد زعمائهم وهو عبد الله بن وهب الراسبي على الصمود والبحث عن ملاذ مناسب لهم بدلاً من المكان الذي هم فيه لافتقاره إلى ضمان عوامل الاستمرار والمقاومة، فطلب منهم الخروج «من هذه القرية[1] الظالم أهلها إلى بعض كور الجبال أو إلى بعض المدائن الأخرى»[2] التي من شأنها توفير الأمن والأمان من الملاحقة.

ونتيجة لهذه التوجهات، غادر هؤلاء إلى المناطق الكردية بفعل طبيعتها الجبلية الوعرة، وصعوبة اجتياز مسالكها وشعابها بسبب تضاريسها المعقدة، وقد استقبلهم الأكراد بالترحاب والدعم، فآووهم ووفّروا لهم المستلزمات الحيوية.

استقر الخوارج في شهرزور ونواحي الموصل والجزيرة ودقوقا بين أربيل وبغداد، ونشروا مبادءهم في الوسط الكردي التي تتجسَّد بتحقيق المساواة بين جميع الشعوب والقبائل، وعدم حصر منصب الخلافة بالعرب، وتقبَّل الأكراد تلك الآراء واستحسنوها، وانضووا تحت ظلالها؛ لأنَّها تتلاءم مع نزعاتهم السياسية وعدم خضوعهم لحكم السلطة المركزية.

وبفعل تركُّز الخوارج في المنطقة الكردية القريبة من الموصل، أطلق الهمذاني اسم بلاد الشراة على تلك المنطقة[3] لغلبة الخوارج العددية على غيرهم، والمعروف أن الخوارج يُسمون بالشراة؛ لأنَّهم شروا أنفسهم لدين الله وخرجوا في سبيله، وهي مستمدة من الآية القرآنية: ﴿إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَىٰ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُم بِأَنَّ لَهُمُ الْجَنَّةَ ۚ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ ۖ وَعْدًا عَلَيْهِ حَقًّا فِي التَّوْرَاةِ وَالْإِنجِيلِ وَالْقُرْآنِ ۚ وَمَنْ أَوْفَىٰ بِعَهْدِهِ مِنَ اللَّهِ ۚ فَاسْتَبْشِرُوا بِبَيْعِكُمُ الَّذِي بَايَعْتُم بِهِ ۚ وَذَٰلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ [التوبة/١١١].

وعلى الرغم من أن انتشار الخوارج كان أقل في أذربيجان، إلا أن الاصطخري أطلق على بحيرة أورمية اسم بحيرة الشراة[4] تدليلاً على تواجدهم في هذا الإقليم ولو بشكل نسبي، والاعتقاد السائد أن الخوارج في تلك المنطقة كانوا من الأكراد بدليل انتساب بعض رؤسائهم إلى المذهب منهم ديسم بن إبراهيم الكردي[5].

وهبَّ الأكراد لنجدة الحركات الخوارجية مثل حركة شبيب بن يزيد الخارجي

(١) المقصود بهذه القرية الكوفة. (٢) ابن الأثير جـ٢ ص٦٨٦.
(٣) الهمذاني، الحسن بن أحمد بن يعقوب: صفة جزيرة العرب ص٢٤٧.
(٤) الاصطخري، إبراهيم بن محمد: مسالك الممالك ص١٨١.
(٥) ابن الأثير: جـ ٧ ص١٠٧.

وهي امتداد لحركة صالح بن مسرح، وقد أضحت من أقوى حركات الخوارج في العراق والأقاليم المجاورة في عهد عبد الملك بن مروان، وقد اتخذ قائد الحركة أقليم الجبال مركزاً لإدارة نشاطه وتصريف شؤون حركته بفعل صلاحيته للدفاع والهجوم، وقد استقطب الأكراد في نواحي حلوان والمنطقة الجبلية وبخاصة القسم الشمالي الشرقي[١]، وقد بقيت هذه الحركة ناشطة إلى أن قضى الحجاج عليها في عام (٧٧هـ/ ٦٩٦م)[٢].

حركة المطرف بن المغيرة بن شعبة: تمكَّن المطرف من بسط سيطرته على مناطق كثيرة بما فيها مناطق تقع غربي الجبال وذلك في عام (٧٧هـ/ ٦٩٦م) خلال حكم عبد الملك بن مروان، وقد تقاطع توجهه السياسي والعقدي مع توجهات الخوارج، فاصطدم بالسلطة، ويبدو أنه عجز عن الاستمرار في المقاومة، فانسحب مع أتباعه إلى حلوان والجبال، فتصدى له سويد بن عبد الرحمٰن السعدي عامل الحجاج على حلوان، ومنعه من الدخول إلى المدينة بمساعدة الأكراد، فنقم المطرف عليهم، وقاد حملة ضدهم أسفرت عن تشتيت شملهم، وفرَّ من نجا منهم إلى همذان[٣].

والحقيقة أن موقف الأكراد من حركة المطرف مناقض تماماً لموقفهم من حركة شبيب الخارجي على الرغم من أن الأحداث جرت في المنطقة نفسها التي يسكنونها، والراجح أن المصلحة هي التي دفعت بهم إلى هذا المنحى.

اعتناق الأكراد الدين الإسلامي

تأثر الأكراد في بداية حياتهم السياسية قبل الإسلام بالمعتقدات الدينية التي سادت بلاد ما بين النهرين وبخاصة السومرية والأكادية والبابلية، واعتنقوا الزرادشتية، وهي دين الفرس القديم، بحكم مجاورتهم لهؤلاء، والمعروف أن هذه النِّحلة ظهرت في فارس في القرن السادس قبل الميلاد.

وبدأ كثير من الأكراد بالتحول إلى الإسلام عقب الفتوح الإسلامية لمناطقهم في القرن السابع الميلادي، واستمروا في القرون الثلاثة التالية بفعل احتكاكهم بالمسلمين في العراق وإيران، لكنهم اعتنقوا في غالبيتهم العظمى الدين الإسلامي على المذهب الشافعي خلافاً للأتراك الأحناف والفرس الشيعة.

---

(١) ابن الأثير: جـ٣ ص٤٣٨ ـ ٤٥٢. اليعقوبي، أحمد بن أبي يعقوب: تاريخ اليعقوبي جـ٢ ص١٩٤.

(٢) ابن الأثير: المصدر نفسه ص٤٦٣ ـ ٤٦٥.

(٣) المصدر نفسه: ص٤٦٥ ـ ٤٦٧.

الواضح أن الإسلام لم ينتشر بين الأكراد عن طريق الفتح المباشر ولا عن طريق الحكم المباشر، وإنما انتشر ببطء عبر نشر الدعوة بين الأكراد على مدى ثلاثة قرون، ثم إن حملات الفتوح لم تدخل المناطق الكردية لتستقر فيها وتقيم ولايات إسلامية تابعة لدولة الخلافة؛ لأنَّها لم تكن ضرورية للمسلمين عسكرياً واقتصادياً وأمنياً، وإنما اتخذوها منطقة عبور إلى أرمينيا، والمعروف أن المسلمين العرب لا يتلاءمون مع الأقاليم الباردة، ويتجنبون السكن في الجبال والهضاب العالية إلا تحت ضغط الظروف الملحَّة، ولم تكن ظروفهم كذلك في المناطق التي ينتشر فيها الأكراد، وعُدَّت هذه المناطق من ديار الإسلام روحياً واسمياً فقط، فلم يحكمها المسلمون حكماً مباشراً، وظل الأكراد يحكمون أنفسهم بأنفسهم ردحاً طويلاً من الزمن في العهود الإسلامية، إلا ما كان من تبعيتهم نظرياً لولاة أرمينيا وأذربيجان.

ويُعدُّ الدين الإسلامي الجذر التاريخي الحقيقي لمعظم الأكراد، فهو الذي أظهرهم على المسرح السياسي، ووحَّد قبائلهم، وأثرى في داخلهم المعاني والقيم والمثل العليا، والواقع أنهم لم يُعرفوا في التاريخ كشعب ذوي خصائص مُحدَّدة إلا بعد اعتناقهم الإسلام، فقد برزوا من خلاله كمحاربين في سبيله ومقاتلين من أجله.

وانتشر المذهب الشيعي الاثني عشري بين قلة من الأكراد في كرمنشاه في إيران وفي ديرسيم والعزيز في تركيا، واعتنقت فئة من الأكراد الدين النصراني متأثرة بالآشوريين، كما اعتنق بعضهم اليهودية، والإيزيدية.

العصر العباسي الأول

ابتدأ هذا العصر بخلافة أبي العباس السفاح وانتهى بخلافة الواثق (١٣٢ ـ ٢٣٢هـ/ ٧٥٠ ـ ٨٤٧م) وتميز بقوة الخلافة واستقلالها التام وتركيز السلطات العليا في الدولة بيد الخلفاء الذين تمتعوا بقدرات شخصيَّة وسياسية وإدارية فذَّة، استطاعوا من خلالها المحافظة على وحدة الدولة، وإخماد الفتن والثورات التي قامت في وجهها.

قام الأكراد في هذا العصر ببعض الاضطرابات ضد دولة الخلافة العباسية، فتصدى لهم الخلفاء العباسيون، من ذلك أنه في عام (١٤٨هـ/ ٧٦٥م) انتشر الأكراد في ولاية الموصل، وعاثوا فساداً في ربوعها، فأرسل إليهم أبو جعفر المنصور، خالد بن برمك فأخضعهم[١]، وفي عام (١٥٨هـ/ ٧٧٥م) انتفض الأكراد في الموصل والجزيرة، فأرسل إليهم أبو جعفر المنصور، خالد بن برمك أيضاً، فأخضعهم،

---

(١) ابن الأثير: جـ٥ ص١٥٦.

وعيَّنه المنصور على الموصل، وعين ابنه يحيى على أذربيجان، وأمرهما بالتصدي للحركات الكردية[١]، ثم عيَّن الخليفة المهدي ابنه هارون الرشيد والياً على المناطق الكردية بالإضافة إلى أذربيجان في عام (١٦٣هـ/ ٧٧٩ ـ ٧٨٠م)، فأغار الخزر في عهده على تلك المناطق فتصدى لهم وهزمهم سنة (١٨٣هـ/ ٧٩٩م)[٢].

وخرج جعفر بن فهرجس وهو أحد مقدمي الأكراد، في أعمال الموصل وتبعه خلق كثير من الأكراد وغيرهم، فعيَّن الخليفة المعتصم عبد الله بن السيد بن أنس الأزدي على الموصل، وأمره بقتال جعفر، فسار عبد الله إلى الموصل وكان جعفر في مانعيس بعد أن استولى عليها، فتوجه عبد الله إليه وقاتله وأخرجه منها، فقصد جبل راسن وامتنع بمكان عالٍ، والطريق إليه ضيق، فقصده عبد الله إلى هناك وتوغل في تلك المضائق حتى وصل إليه وقاتله، فتغلَّب جعفر ومن معه من الأكراد عليه، بفعل معرفتهم بتلك الأماكن، وقدرتهم على القتال بها راجلين، فانهزم عبد الله وقُتل أكثر من معه[٣].

عندما علم المعتصم بأمر جعفر وانتصاره أمر إيتاخ بالمسير إليه وقتاله، فتجهز وسار في عام (٢٢٥هـ/ ٨٤٠م) إلى جبل داسن، وجعل طريقه على سوق الأحد، فالتقاه جعفر، وجرت بينهما معركة قاسية انتهت بانتصار إيتاخ ومقتل جعفر وتفرُّق أصحابه، وزال شرُّه وأذاه عن الناس، وفي رواية أن جعفراً سمَّم نفسه فمات، وأوقع إيتاخ بالأكراد، فأكثر القتل فيهم واستباح أموالهم، وساق الأسرى والنساء والأموال إلى تكريت[٤].

العصر العباسي الثاني

ابتدأ العصر العباسي الثاني في عام (٢٣٢هـ/ ٨٤٧م)، فَقَدَت خلاله دولة الخلافة العباسية فعاليتها نتيجة ضعف الهيئة الحاكمة، ما أدى إلى بروز حركات انفصالية، وانتقلت الدولة من المركزية إلى اللامركزية في نظام الحكم، وقامت دول انفصالية في مناطق الأطراف، ودخلت شعوب جديدة في المجتمع الإسلامي تمكَّنت من الوصول إلى الحكم، ووقع الخلفاء تحت نفوذهم، وبرز الأتراك على الساحة السياسية وقد حملوا عبء إدارة الدولة، وتوارى الخلفاء في الظل.

وتحوَّل مسار التاريخ السياسي الذي لم يعد تأريخاً للخلافة، وإنما أضحت الدول الانفصالية هي التي تصنع هذا التاريخ وتوجّهه، وبرزت العنصريات في ظل شعار

(١) ابن الأثير: ص١٩٣.
(٢) المصدر نفسه: ص٢٣٣.
(٣) المصدر نفسه: جـ٦ ص٥٩.
(٤) المصدر نفسه: ص٥٩ ـ ٦٠.

المساواة بروزاً واضحاً، واستجابت الخلافة للمصالح الإقليمية، الأمر الذي أدى إلى بروز اللامركزية.

وشهد العصر العباسي الثاني الذي سيطر الأتراك على مقدَّراته قيام حركات كردية في أماكن متفرقة، كما ساند الأكراد بعض الحركات المعادية للدولة العباسية.

حركة مساور بن عبد الحميد الشاري

اشترك الأكراد في حركة قام بها مساور بن عبد الحميد الشاري بالبوازيج[١]، لأسباب عائلية[٢]، فسار إلى الموصل وعسكر في الجانب الشرقي، فتصدى له والي الموصل عقبة بن محمد بن جعفر بن محمد الأشعث الذي عسكر في الجانب الغربي مقابل قوات مساور، ويبدو أن مساوراً كره القتال فانفضَّت القوتان المتقابلتان.

تعاون كردي مع صاحب الزَّنج[٣]

في الوقت الذي كانت فيه حركة الزَّنج تمارس نشاطها العسكري ضد الخلافة العباسية، عيَّن يعقوب بن الليث الصفَّار[٤]، محمد بن عبيد الله بن هزار مرد الكردي، والياً على كور الأهواز، ويبدو أن محمداً هذا طمع في إبعاد الزَّنج عنها والاستقلال بحكمها، وقد طبعت توجهاته هذه مراحل الصراع بينهما، فراسل قائد الزَّنج ودعاه إلى التحالف معه ومع الأطراف الأخرى المعارضة للخلافة العباسية، إلا أنه لم يجبه، ويبدو أنه أراد العمل منفرداً مع الأحداث السياسية التي كانت تجري في جنوبي العراق، والتفرد بجني ثمارها.

وجدَّد محمد بن عبيد الله دعوته، وأكَّد لقائد الزَّنج مساندته له وقبوله بتولي كور الأهواز نيابة عنه، ومحاربة يعقوب بن الليث الصفَّار، حتى يستقيم له الأمر فيها، والواقع أن الزعيم الكردي أراد مدارة الصفَّار وقائد الزَّنج كي يتفرد بحكم الأهواز، ووافق قائد الزَّنج على دعوته على أن يتولى علي بن أبان المهلبي ولاية الأهواز،

(١) البوازيج: بلد قرب تكريت على فم الزاب الأسفل حيث يصب نهر دجلة، وهي من أعمال الموصل. الحموي: جـ١ ص٥٠٣.
(٢) ابن الأثير: جـ٦ ص٢٣٩.
(٣) حركة الزَّنج هي حركة سياسية قامت ضد الخلافة العباسية، قادها محمد بن علي في جنوبي العراق، واستغل قائدها أوضاع العبيد الاجتماعية السيئة في سواد الكوفة غطاء للخروج على الخلافة وتكوين كيان سياسي مستقل وفقاً لطبيعة العصر، وقد شغلت هذه الحركة المدة الزمنية بين عامي (٢٥٥ ـ ٢٧٠هـ/ ٨٦٩ ـ ٨٨٣م).
(٤) هو مؤسس الدولة الصفارية في أقاليم جنوبي إيران في عام (٢٥٤هـ/ ٨٦٨م).

ويكون هو نائباً له[١].

وتعاون الجانبان في الاصطدام بالجيش العباسي المنتشر في تلك الجهات بقيادة أحمد بن ليثويه، وأسفر عن هزيمة الجيش العباسي، وسيطر محمد بن عبيد الله على عسكر مكرم وتستر والسوس ورامهرمز في منطقة الأهواز[٢]، وأرسل كتاباً إلى علي بن أبان يتضمَّن الإخلاص له والطاعة لأمره، والاستمرار على الوفاء في الولاء له، لكنه نقض عهده عندما دعا للخليفة العباسي ويعقوب بن الليث الصفَّار في خطبة الجمعة وتجاهل الدعاء لقائد الزَّنج[٣].

غضب علي بن أبان من سلوك محمد بن عبيد الله، فأرسل جيشاً إلى الأهواز للانتقام منه، فاضطر هذا إلى الفرار لعجزه عن المواجهة، ودخل في مفاوضات مع قائد الزَّنج لتهدئة الأوضاع عبر نسيان الماضي وفتح صفحة جديدة في العلاقات بينهما.

عدَّ محمد بن عبيد الله مهادنته لقائد الزَّنج وسيلة مؤقتة لا غاية دائمة، فكتب إلى علي بن أبان طالباً تزويده بقوة عسكرية لمحاربة أكراد الدارنان مقابل اقتسام الغنائم التي سيتم الحصول عليها، بين الطرفين، ولما عرض علي بن أبان الكتاب على قائده، وافق هذا الأخير على مضمونه لكنه اشترط:

- عدم إرسال أي جيش إلى محمد بن عبيد الله إلا بعد توثيق العهد باليمين.
- التأكد من إخلاصه عبر الحصول على رهائن.

أرسل علي بن أبان كتاب الموافقة المشروطة إلى محمد بن عبيد الله مع أخيه خليل، وصحبه بهبوذ بن عبد الوهاب المُتخصِّص بأعمال التجسس لترصُّد تصرفاته، ولما استلم الزعيم الكردي الكتاب تعامل مع مضمونه بشكل انتقائي، فوافق على الشرط الأول، ونأى بنفسه عن الشرط الثاني، وتجنَّب الالتزام به، والراجح أنه لم يطمئن لقائد الزَّنج ومحاولاته الإيقاع به عند حصول أي فرصة[٤].

ويبدو أن علياً بن أبان طمع في الغنائم، فساند محمد بن عبيد الله من دون أن يتقيد بتعليمات قائده بشأن الحصول على رهائن، وعندما رجحت كفته انقلب الزعيم الكردي عليه وانضمَّ إلى الصفَّاريين في أشد الأوقات حرجاً، فأحدث تصرفه البلبلة والفوضى في صفوف الزَّنج ما أثَّر سلباً على قدرتهم الميدانية، فتفرَّقوا بعد أن تكبدوا كثيراً من الخسائر، وفروا باتجاه الأهواز، فطاردهم الأكراد بالتعاون مع الصفَّاريين، ونصبوا لهم الكمائن[٥].

(١) ابن الأثير: جـ٦ ص٣٣٦.
(٢) المصدر نفسه: ص٣٣٧.
(٣) المصدر نفسه.
(٤) المصدر نفسه: ص٣٦٦.
(٥) المصدر نفسه.

غضب قائد الزَّنج عندما علم بنتيجة المعركة، ولام واليه لعدم إطاعته أوامره، ووعد محمد بن عبيد الله بالانتقام، فخشي هذا مغبة ذلك، فأبدى أسفه على ما جرى، كما أبدى استعداده لتقويم سلوكه والانضواء تحت جناحه، ويبدو أن قائد الزَّنج كان منهمكاً في محاربة الخلافة العباسية، فلم يشأ فتح جبهات جانبية قد تؤثر سلباً على قدرته القتالية، فوافق على طلب محمد بن عبيد الله وعفا عنه[١]، ولم يقع بينهما أي حادث بعد ذلك.

حركات كردية متفرقة

خرج الخليفة المعتضد في عام (٢٨١هـ/ ٨٩٤م) من بغداد إلى الموصل لتأديب حمدان بن حمدون بفعل ميله إلى هارون الشاري الخارجي، فلما بلغ الأكراد والأعراب خبر خروجه تحالفوا على قتاله، فتصدَّى لهم، وقتل منهم أعداداً كبيرة، وغرق كثير منهم في نهر الزاب، وقصد الخليفة أثناء عودته إلى بغداد، الحسنية، وبها رجل كردي يُدعى شدَّاد، التفَّ حوله نحو عشرة آلاف رجل، وتحصَّن في قلعة له، فظفر به الخليفة، وهدم قلعته[٢].

وفي غمرة الصراع بين الخليفة وحمدان بن حمدون، انهزم الأخير أمام الخليفة واستسلم له، وحضر بين يديه، فاضطر أتباعه من الأكراد إلى طلب الأمان من الخليفة فأمَّنهم، وذلك في عام (٢٨٢هـ/ ٨٩٥م)[٣].

وخرج محمد بن بلال رئيس العشيرة الهذبانية في الموصل في عام (٢٩٣هـ/ ٩٠٦م)، فتصدى له واليها أبو الهيجاء عبد الله بن حمدان التغلبي وتغلَّب عليه بعد أن تلقَّى إمدادات من دار الخلافة[٤].

وقامت حركة كردية ضد الخليفة المكتفي في عام (٢٩٥هـ/ ٩٠٨م) قادها عبد الله بن إبراهيم المسمعي، وقد خرج من أصفهان إلى قرية من قراها، وانضوى تحت لوائه نحو عشرة آلاف كردي، فأمر الخليفة بدراً الحمامي بالتصدي له، فسار على رأس خمسة آلاف من الجند، وأرسل إليه منصور بن عبد الله بن منصور الكاتب يُخوِّفه عاقبة الخلاف، فعاد إلى الطاعة، وسار إلى بغداد، فرضي الخليفة عنه[٥].

(١) ابن الأثير: جـ٦ ص٣٦٧.
(٢) الطبري: جـ١٠ ص٣٧ ـ ٣٨.
(٣) المصدر نفسه: ص٣٩ ـ ٤٠.
(٤) ابن الأثير: جـ٦ ص٥٤٧.
(٥) الطبري: جـ١٠ ص١٣٧.

العصر العباسي الثالث

ابتدأ هذا العصر في عام (٣٣٤هـ/ ٩٤٦م) وتميز بارتباطه بتاريخ البويهيين الديلم وهم من الشيعة، وكانوا أصحاب النفوذ الفعلي في العراق، ولم يكن للخليفة إلا الاسم، وأضحى وكأنه موظف عندهم يتناول منهم ما يُقِيم به أوده، وليس له حرية التصرف في أي أمر من أمور الخلافة من دون العودة إليهم وأخذ موافقتهم.

الأكراد في العهد البويهي

كانت معظم النواحي الواقعة في جنوبي وشمالي المنطقة التي ينتشر فيها الأكراد مسرحاً للصراع بين ثلاث قوى هي: قوة البويهيين، وقوة الحمدانيين، والقوة الكردية، فقد انتزع عضد الدولة البويهي الموصل وميافارقين وآمد (دياربكر) وغيرها في عامي (٣٦٧ ـ ٣٦٨هـ/ ٩٧٨ ـ ٩٧٩م)[١]، وهاجم منطقة الأكراد الهكارية في عام (٣٦٩هـ/ ٩٨٠م) بهدف السيطرة عليها وكان هؤلاء قد شكَّلوا عقبة في صراعه مع الحمدانيين، كما كانوا يقطعون الطرق على السابلة. فحاصر قلاعهم، وطال أمد الحصار حتى دخل فصل الشتاء، وأمل الأكراد أن يفكَّ الملك البويهي الحصار عنهم عندما يتساقط الثلج، لكن نزول الثلج قد تأخر هذه السنة، فاضطر الأكراد إلى طلب الأمان، فأجابهم عضد الدولة، فسلموه قلاعهم، ونزلوا مع العساكر إلى الموصل، غير أن قائد الحملة البويهية غدر برؤسائهم، فصلبهم على جانبي الطريق من معلثايا إلى الموصل على مسافة خمسة فراسخ[٢].

وبرز في شرقي المنطقة التي يسكنها الأكراد الأمير حسنويه بن الحسين الكردي البرزيكاني، واستطاع بالتعاون مع خاليه ونداد وغانم ابني أحمد أميري العشيرة العيشانية؛ أن يسيطر على نواحي دينور وهمذان ونهاوند وصامغان وبعض أطراف أذربيجان إلى حد شهرزور، مدة خمسين عاماً، وأدى دوراً مهماً في الصراع على السلطة بين القادة البويهيين عقب وفاة ركن الدولة البويهي في عام (٣٦٦هـ/ ٩٧٧م)، واعتلاء عضد الدولة السلطة.

وفي غمرة الصراع الداخلي على السلطة بين بختيار بن معز الدولة البويهي وبين عضد الدولة، استقطب الثاني أبا النجم بن حسنويه، وأمدَّه بقوة عسكرية وكلَّفه بضبط تلك النواحي، وكفِّ تعدي من بها من الأكراد، وولَّاه رعايتهم[٣].

(١) ابن الأثير: جـ٧ ص٦٠ ـ ٣٦١، ٣٦٣.
(٢) المصدر نفسه: ص٣٧٣، وتُعادل خمسة فراسخ نحو سبعة وعشرين كيلومتراً.
(٣) المصدر نفسه: ص٧١، ٣٧٣.

وشكَّل بعض الأكراد مركز الثقل في الصراعات التي نشبت بين الأمراء البويهيين، فقد طلب جلال الدولة بن بهاء الدولة المساعدة من أبي الشوك فارس بن محمد بن عناز الكردي في صراعه مع أبي كاليجاز في عام (٤٢٠هـ/ ١٠٢٩م)، فلبى طلبه[١].

الأكراد في العهد الحمداني

في الوقت الذي برزت فيه الأسرة البويهية الديلمية، ظهرت الأسرة الحمدانية على مسرح الأحداث السياسية في الموصل، وقد ارتبطت بعلاقة المصاهرة مع الأكراد، من ذلك أن والدة أبو الهيجاء عبد الله بن حمدان والد سيف الدولة كردية، وقد ساند هؤلاء الأسرة الحمدانية في بعض مراحل تاريخها وانقلبوا عليها في مراحل أخرى، ففي عام (٣٠١هـ/ ٩١٣ ـ ٩١٤م) عُزل أبو الهيجاء عبد الله عن ولاية الموصل، فخرج على الخليفة المقتدر، وانضم إليه جماعة من أخواله الأكراد، فأرسل إليه الخليفة مؤنساً المظفر على رأس قوة عسكرية لإخضاعه، فلما علم أبو الهيجاء عبد الله بذلك، قصد مؤنساً مستأمناً من تلقاء نفسه[٢]، وكانت زوجة ناصر الدولة بن حمدان كردية أيضاً وتُدعى فاطمة بنت أحمد الكردية وهي والدة أبي تغلب الحمداني[٣].

وفي عام (٣٠٣هـ/ ٩١٥ ـ ٩١٦م) أعلن الحسين بن حمدان العصيان على الخلافة العباسية، وجرى صدام بينهما، وكان الجيش الحمداني مُكوناً من الأعراب والأكراد، وشكَّلت الموصل محور الصراع.

أدرك كل من البويهيين والحمدانيين أهمية السيطرة على المناطق الكردية في شمالي وغربي العراق، فراحا يتنافسان من أجل ذلك، وتولى الحمدانيون بعض النواحي الكردية من قبل الخليفة العباسي في بغداد، ثم استقلوا بالسلطة بعد استيلاء البويهيين على عاصمة الخلافة.

وكان الأكراد الهذبانية قد خرجوا في عام (٢٩٣هـ/ ٩٠٦م) بقيادة محمد بن بلال، على أبي الهيجاء عبد الله بن حمدان والي الخليفة المكتفي على الموصل، واعتصموا بالجبل المشرف على شهرزور، ولم يتمكَّن الوالي الحمداني من التغلب عليهم وقمع حركتهم إلا بعد أن تلقَّى إمدادات من دار الخلافة، فاستسلم محمد بن بلال، وطلب الأكراد الحميدية الأمان، وكذلك فعل أكراد جبل داسن الواقع في منطقة دهوك[٤].

وخرج الأكراد الجلالية في عام (٣١٤هـ/ ٩٢٦م) في مناطق شهرزور بالتعاون مع

(١) ابن الأثير: جـ٧ ص٧١٣.
(٢) المصدر نفسه: جـ٦ ص٦٢٤ ـ ٦٢٥.
(٣) عدوان، أحمد: الدولة الحمدانية ص١١١.
(٤) ابن الأثير: جـ٦ ص٥٤٧ ـ ٥٤٨.

بعض القبائل العربية في منطقة الموصل، فسار إليهم أبو الهيجاء عبد الله وقاتلهم، فانقادوا له بسبب قوته، وكفوا عن تعدياتهم[١].

العصر العباسي الرابع

شكَّل العصر العباسي الرابع الذي ابتدأ في عام (٤٤٧هـ/ ١٠٥٥م) رد فعل بانتقال السلطان الفعلي في إيران والعراق إلى أيدي السلاجقة الأتراك الذين أقاموا في بلاد الجبال، وكانت أوضاع الخلافة العباسية مع هؤلاء أفضل منها مع بني بويه؛ لأنَّهم احترموا الخلفاء تديناً بوصفهم على مذهب أهل السُّنَّة، فأبدوا لهم من مظاهر التعظيم والإجلال ما يقضي بهم منصبهم الديني.

ينتمي السلاجقة إلى الأتراك الغزِّ، وقد هاجروا من أقاصي تركستان تحت ضغط الأوضاع الاقتصادية السيئة، وينتمون إلى جدٍّ هو سلجوق، سكنوا في أيام السامانيين بجوار بحيرة أورال في سواحل بحر قزوين الشرقية، ووصلت جماعة منهم في عام (٤٢٩هـ/ ١٠٣٨م) إلى المناطق الكردية في غربي إيران وشمالي العراق، فأغاروا على العشيرة الهذبانية الكردية، فتوحَّدت العشائر الكردية بقيادة العشيرة الروادية، وتصدَّت لهم، وألحقت بهم الهزيمة، وكان فريق من الغز قد توجَّهوا إلى أرمينيا، كما توجَّه فريق آخر إلى هكاري وآمد ومارسوا أعمال السلب والنهب.

ودخل السلاجقة في صراع مع الدولة الغزنوية واستطاعوا التغلب عليها ووراثتها في خراسان، واختاروا طغرلبك محمد بن ميكائيل بن سلجوق زعيماً لهم، فجلس على العرش في نيسابور في عام (٤٢٩هـ/ ١٠٣٨م)، وهو أول السلاطين السلاجقة.

وتقدم السلاجقة غرباً نحو إيران والعراق والمناطق الكردية فاستنجد بهم الخليفة القائم ليخلصوه من تسلط البويهيين، ودخل طغرلبك بغداد في عام (٤٤٧هـ/ ١٠٥٥م)، وقضى على النفوذ البويهي، ومنحه الخليفة لقب سلطان.

الأكراد في العهد السلجوقي

حرص السلاجقة على ضمّ مناطق انتشار الأكراد وإلحاقها بدولتهم، ففي عام (٤٤٨هـ/ ١٠٥٦م) أرسل السلطان طغرلبك ابن عمه قُتلُمُش بن إسرائيل بن سلجوق إلى الموصل، وديار بكر وهمذان، وسار هو إلى الجزيرة الفراتية وحاصر مدنها، وصالح نصر الدولة أحمد بن مروان الكردي صاحب ميافارقين ودياربكر على مئة ألف دينار، ثم سار إلى سنجار وضمَّها عنوة[٢].

(١) ابن الأثير: جـ٦ ص٧٠٤ ـ ٧٠٥.
(٢) المصدر نفسه: جـ٨ ص١٤٠ ـ ١٤٤.

ويبدو أن الأكراد في شمالي العراق كانوا يُشكِّلون قوة سياسية وعسكرية ذات بأس، بدليل أنه بعد وفاة السلطان طغرلبك في عام (٤٥٥هـ/ ١٠٦٣م)، استدعى ديوان الخلافة أمراء القوى الإسلامية: شرف الدولة مسلم بن قريش صاحب الموصل، ونور الدولة دُبيس بن مزيد، وهزارسب وبني درَّام[١]، وبدر بن المهلهل؛ إلى بغداد للتشاور في تداعيات الوفاة[٢].

وتطلَّع السلاجقة في عهد السلطان ألب أرسلان الذي خلف السلطان طغرلبك، إلى ضمِّ بلاد الشام وأرمينيا، ما وضعهم في مواجهة مع البيزنطيين، فازداد اهتمامهم بالمناطق الكردية الحيوية لحماية جبهتهم الجنوبية ـ الشرقية، وحماية مكتسباتهم، فلم تصمد الدولة الدوستكية المروانية أمامهم، وتوجَّه السلطان إلى دياربكر، فحمل أميرها الكردي نصر الدولة أحمد مبلغ مئة ألف دينار لارضائه وإبعاده عن أراضيه[٣].

وأضحت المناطق التي ينتشر فيها الأكراد مسرحاً للحروب بين السلاجقة أنفسهم من جهة وبينهم وبين أعدائهم من جهة أخرى، وتسابق أمراؤهم لاستقطاب العشائر الكردية لترجيح كفتهم، من ذلك أنه عقب وفاة السلطان ألب أرسلان في عام (٤٦٥هـ/ ١٠٧٢م)، حاول قاورت بك أمير كرمان وأخو السلطان المتوفى، الاستيلاء على السلطة، فسبقه السلطان ملكشاه بن السلطان المتوفى إليها بمساعدة مسلم بن قريش ومنصور بن دُبيس وأمراء الأكراد، واشتبك هؤلاء مع قوات قاورت بك وتغلبوا عليها، وكافأ السلطان ملكشاه أعوانه الذين ساندوه بأن أقطعهم الإقطاعات[٤].

وفي عام (٤٧٥هـ/ ١٠٨٢م) وفي غمرة صراع القوى في بلاد الشام بين السلاجقة والعقيليين، حاصر مسلم بن قريش العقيلي دمشق بجيش من العرب والأكراد، وكانت تحت سيطرة تاج الدولة تُتُش بن ألب أرسلان[٥]، وساند أبو الهيجاء الكردي صاحب أربيل، الزعيم العربي في صراعه ضد السلاجقة في مناطق الموصل ونصيبين وجزيرة ابن عمر.

وفي عام (٤٧٧هـ/ ١٠٨٤م) أرسل السلطان ملكشاه الوزير فخر الدولة بن جهير

(١) بنو ورَّام من الأكراد الجاوانية المستعربين في الحِلة في العراق.
(٢) ابن الأثير: جـ٨ ص١٣٣ ـ ١٣٤.
(٣) الأصفهاني، عماد الدين الكاتب: تاريخ دولة آل سلجوق: ص١٤ ـ ١٥.
(٤) ابن الأثير: جـ٨ ص٢٣٥ ـ ٢٣٦.
(٥) المصدر نفسه: ص٢٨٤.

وزير الخليفة المقتدي إلى ديار بكر للسيطرة عليها وإجلاء الأكراد الدوستكيين عنها[1].

توفي السلطان ملكشاه في عام (٤٨٥هـ/ ١٠٩٢م) وخلفه ابنه محمود الذي توفي بعد سنتين، فتنازع إخوته بركياروق ومحمد وسنجر، ثم اتفقوا على أن يقتسموا المناطق التي يسيطر عليها السلاجقة على الشكل الآتي:

- تكون السلطنة لبركياروق بالإضافة إلى الأقاليم الجنوبية، بلاد الجبال وهمذان وأصفهان والري وبغداد وأعمالها.
- تكون أرمينيا وأذربيجان وديار بكر والجزيرة والموصل وأعمالها من نصيب محمد.
- تكون خراسان وما وراء النهر[2] لسنجر[3].

واستغل الأراتقة[4] نشوب الخلافات بين الأمراء السلاجقة ليتبوَّأوا المناصب المهمة والسيطرة على ما بأيديهم من أراضي وبخاصة في المناطق التي ينتشر فيها الأكراد، فبالإضافة إلى تعيين إيلغازي بن أُرتق شحنة[5] على بغداد من قِبل السلطان محمد، بسط أخوه سكمان نفوذه على الرها وحصن كيفا وماردين ونصيبين وذلك في عام (٤٩٥هـ/ ١١٠١ ـ ١١٠٢م)[6].

وتقاسم الأراتقة بلاد الجزيرة الفراتية، وتفرَّعوا بعد أن تلقبوا بالملوك إلى ثلاثة فروع هي:

- السكماني في حصن كيفا وآمد.
- العمادي في خرتبرت (خربوت).
- الإيلغازي في ماردين[7].

وظهرت الإمارة الدوستكية من بين هذه الإمارات على المسرح السياسي كقوة ذات بأس، وشغلت حيزاً واسعاً في السياسة الداخلية والخارجية الإقليمية، لذلك سنفرد لها فصلاً خاصاً.

---

(١) ابن الأثير: التاريخ الباهر ص٥.

(٢) المقصود بالنهر: نهر جيحون بخراسان، وهو الحد الفاصل بين خراسان وبلاد الهياطلة.

(٣) الحسيني، صدر الدين بن علي: أخبار الدولة السجلوقية ص٧٨.

(٤) أصل الأراتقة من التركمان، وكانوا مماليك السلطان ملكشاه.

(٥) الشحنة: المحافظ.

(٦) ابن الأثير الكامل في التاريخ: جـ٨ ص٤٦٢، ٤٧٢.

(٧) شميساني، حسن: مدينة ماردين من الفتح العربي إلى سنة ٩٢١هـ/ ١٥١٥م، ص١٤٠ ـ ١٤٣.

الأكراد في العهد الزنكي

في عهد عماد الدين زنكي

ينتسب الزنكيون إلى قسيم الدولة أبي سعيد آق سُنْقُر من قبيلة ساب يو التركمانية، وهو من أتباع السلطان ملكشاه السلجوقي ومن أترابه، وعندما اعتلى هذا السلطة بعد وفاة والده ألب أرسلان، قرَّب إليه آق سُنْقُر وجعله من أعيانه، واعتمد عليه في المهمات الخطيرة، فأبدى فيها شجاعة وحزماً وسداد رأي ما لفت أنظار السلطان، فولَّاه حكم حلب ومناطقها حماة ومنبج واللاذقية وما يتبعها، وذلك في عام (٤٧٩هـ/ ١٠٨٦م)[1]، وقُتل آق سُنْقُر في معركة تل السلطان بين حلب ودمشق خلال الصراع على السلطة مع أخي السلطان ملكشاه تُتُش في عام (٤٨٧هـ/ ١٠٩٤م)[2].

ترك آق سُنْقُر ولداً واحداً هو عماد الدين زنكي الذي دخل في خدمة أتابكة الموصل، واستطاع أن يكسب رضا سلاطين السلاجقة، فعيَّنه السلطان محمود حاكماً على ولاية الموصل والجزيرة الفراتية وما يفتحه من بلاد الشام، وذلك في عام (٥٢١هـ/ ١١٢٧م)[3]، الأمر الذي مكَّنه من فرض سيطرته على بلاد الشام ومناطق الموصل وما يجاورها من المناطق الكردية الوسطى، ما وضعه في مواجهة مع الأكراد الطامعين في الانعتاق من السيطرة السلجوقية.

الواقع أن المناطق الجبلية المحيطة بالموصل من جهاتها الشمالية والشمالية الشرقية، تعدُّ ذات أهمية بالغة لضمان أمنها وازدهارها، وذلك بفعل قربها منها، بالإضافة إلى إمكاناتها الاقتصادية العالية، فضلاً عن الأخطار التي يمكن أن تنشأ عن عدم سيطرة عماد الدين زنكي على العشائر الكردية المنتشرة في تلك المناطق، الأمر الذي حتَّم عليه مدّ نفوذه إليها كي يضمن لإمارته خطوطاً دفاعية طبيعية تحمي ظهره أثناء انهماكه بحروبه ومشكلاته بعيداً في بلاد الشام أو في الجزيرة الفراتية، أو في العراق[4].

كان الأكراد منقسمين آنذاك إلى عشائر انتشرت في منطقة الجزيرة الفراتية، فهاجمها عماد الدين زنكي لضمِّها إلى إمارته وركَّز على ما جاور إمارة الموصل، مثل: العشيرة الحميدية في منطقة عقر، والعشيرة الهكارية في منطقة العمادية والخابور والعشيرة المهرانية، والعشيرة البشنوية في منطقة جزيرة ابن عمر بالإضافة

---

(١) ابن الأثير: التاريخ الباهر ص٧.

(٢) ابن القلانسي، حمزة بن أسد بن علي بن محمد التميمي: تاريخ دمشق ص٢٠٦ ـ ٢٠٧.

(٣) تشمل بعض المناطق الكردية في العراق وتركيا وسورية.

(٤) خليل، عماد الدين: الإمارات الأرتقية، في الجزيرة والشام ص١٠١.

إلى ديار بكر، والجدير بالذكر أن المدة الزمنية التي سبقت حكم عماد الدين زنكي أو عاصرته، خلت من أي إمارة كردية ذات شأن في مناطق الجبال المحيطة بالموصل.

ضم منطقة الأكراد الحميدية

بدأ عماد الدين زنكي بضمِّ مناطق الأكراد الحميدية بسبب قرب حصونهم من الموصل، وكان الحميديون يقومون في كثير من الأحيان بمهاجمة قرى ومزارع الموصل الشرقية، ونهب فلاحيها، ما سبَّب قلقاً وخوفاً لفلاحي الموصل، والمعروف أنه عندما أسَّس عماد الدين زنكي إمارة الموصل، أقرَّ الأمير عيسى الحُميدي على ولايته «ولم يعترضه بشيء مما في يده»[١].

وخضع الحميديون لحكم عماد الدين زنكي، إلا أنهم كانوا منتهزي فرص، إذ سرعان ما انقلبوا عليه عندما حاصر الخليفة المسترشد الموصل في عام (٥٢٧هـ/ ١١٣٣م)، وانضموا إلى جيوش الخليفة، وعندما فشل الحصار وانسحب الأخير عائداً إلى بغداد، أدرك عماد الدين زنكي أن وجود الحميديين في جبال الموصل الشرقية، يُشكِّل تهديداً مباشراً لإمارته، وأن القضاء عليهم هو السبيل الوحيد لإزالة هذا الخطر، لذلك هاجم قلاعهم، وحاصرها، وقاتل من بها من الأكراد، ثم دخل قلعتهم الحصينة العقر، منهياً بذلك أسباب القلق التي سادت أوساط الفلاحين في الموصل، كما ضمَّ القلاع المجاورة مثل قلعة شوش وغيرها[٢]، محقِّقاً بذلك هدفين:

الأول: أمَّن المركز العسكري المسيطر على أمن الموصل بفعل ما كانت تشغله العشيرة الحميدية من موقع مهم.

الثاني: حصل على موطئ قدم مهَّد الطريق أمامه للتوغل في المنطقة الكردية الجبلية[٣].

ضم منطقة الأكراد الهكارية

أدرك أبو الهيجاء الهكاري، صاحب قلعة آشب والجزيرة ونوشي، مدى قوة عماد الدين زنكي، وخطورة النصر الذي حقَّقه على الأكراد بعامة، فاستعطفه بمبلغ من المال، وتوسل إليه ألا يتعرَّض له، ثم ما لبث أن قدم إلى الموصل لإعلان ولائه[٤]، والجدير بالذكر أن العشيرة الهكارية كانت تقطن في المنطقة المعروفة بهكاريا إلى

(١) ابن الأثير: جـ٩ ص٥٢.
(٢) المصدر نفسه.
(٣) خليل: ص١٠٥.
(٤) ابن الأثير: جـ٩ ص٥٣.

الشمال من نهر الخابور الذي يصب في أعالي دجلة، وكانت قلعة آشب مركزهم الرئيس، وتنتشر حولها قرى زراعية عدة ترتبط بها وتُؤمِّن التموين الغذائي لها.

استمرت العلاقات الجيدة بين عماد الدين زنكي وبين الهكاريين حتى عام (٥٣٧هـ/ ١١٤٢م) وهو العام الذي توفي فيه أبو الهيجاء، فدبَّت الفوضى في عشيرته بسبب النزاعات الأسرية، الذي برز فيها باد الارجي نائب أبي الهيجاء في حكم العشيرة، وقد ساند الطفل علي بن أبي الهيجاء ليهيمن من خلاله على شؤون العشيرة، ويحكم باسمه، في حين ساند عماد الدين زنكي أخاه أحمد[١].

ونجح عماد الدين زنكي في ضم قلعة آشب بعد أن هزم باد وأنصاره، ثم غادر المنطقة عائداً إلى الموصل بعد أن ترك فيها نائبه نصر الدين جقر ليُتم ما بدأه بضمِّ منازل الهكاريين، فاجتاح هذا القائد القلاع المتبقية وسيطر على المنطقة[٢].

ضم منطقة الأكراد المهرانية

بدأ عماد الدين زنكي هجماته على الأكراد المهرانية في عام (٥٣٧هـ/ ١١٤٢م)، والجدير بالذكر أن هذه العشيرة تقطن في عدد من القلاع المنتشرة في المنطقة الجبلية المتاخمة لجزيرة ابن عمر، وأهمها كواشي الواقعة في جبال الجودي شرقي نهر دجلة، والزعفراني، والشعباني وغيرها[٣].

الواقع أن ضمّ المنطقة الخاصة بالمهرانية يُعدُّ خطوة متممة لضمّ المنطقة الخاصة بالهكارية بفعل تجاورهما، فبعد أن انتهى عماد الدين زنكي من ضمِّ المنطقة الثانية انتقل إلى ضمِّ الأولى، واستطاع أن يفرض سيطرته على قلاع عدة منها المذكورة أعلاه، وألقت هذه الانتصارات السريعة، الرعب في نفوس حاميات القلاع الأخرى المجاورة ما دفعها إلى طلب الأمان، وخضعت لحكم عماد الدين زنكي.

ضم منطقة الأكراد البشنوية

التفت عماد الدين زنكي بعد ذلك إلى مناطق الأكراد البشنوية في بلاد الزوزان الواقعة في الأراضي الممتدة من جبال أرمينيا شمالاً حتى الموصل جنوباً، ومن

(١) ابن الأثير: التاريخ الباهر ص٦٤.
(٢) يذكر ابن الأثير ضمّ عماد الدين زنكي قلاع الهكارية وكواشي في حوادث عام ٥٢٨هـ، إلا أنه يستدرك بأنه نقل هذا الخبر عن بعض فضلاء الأكراد، وأنه لا يُعلم تاريخ ضمِّها، في حين يذكر أن ضمّ قلعة آشب تمَّ في عام ٥٣٧هـ.
الكامل في التاريخ: جـ٩ ص٥٣، ١٢٤.
(٣) المصدر نفسه: جـ٩ ص٥٤. التاريخ الباهر: ص٦٤.

أذربيجان شرقاً حتى إقليم دياربكر غرباً[1].

وكان أمراء البشنوية قد أنشأوا عدداً من الحصون لعل أهمها حصن فنك المطل على نهر دجلة، واتخذوه مركزاً رئيساً لهم نظراً لما يتمتع به من حصانة طبيعية ومتانة، وكان أميرهم آنذاك حسام الدين البشنوي[2]، وقد اشترك مع عدد من الأمراء الأكراد القاطنين شمالي الموصل في إثارة الفتن والاضطرابات ضد إمارة عماد الدين زنكي، فهاجمها هذا الأخير وأخضعها لسلطانه باستثناء حصن فنك الذي أوكل مهمة إخضاعه إلى قائده زين الدين علي كوجك، في حين توجَّه هو لحصار قلعة جعبر، وفرض زين الدين علي كوجك الحصار على الحصن، وصادف أن اغتيل عماد الدين زنكي أثناء حصار قلعة جعبر، فاضطر زين الدين علي كوجك إلى فك الحصار وانسحب إلى الموصل[3].

ضم منطقة أكراد ديار بكر

هاجم عماد الدين زنكي بعض المدن والحصون الكردية في ديار بكر في عام (٥٣٨هـ/ ١١٤٣ ـ ١١٤٤م) وسيطر عليها مثل مدن طنزة وسِعرد وحيزان، وحصون الروق وقطليس وناتاسا وذي القرنين وغيرها، وانتزع من الفرنجة (الصليبيين) ما بيدهم من بلد ماردين مثل: جِملين والموزَّر وتل موزن وغيرها من الحصون التابعة لجوسلين الفرنجي، ونظَّم أمور ما سيطر عليه، ووضع فيها حاميات عسكرية، وقصد آمد وحاني وحاصرهما[4]، وانتزع في العام التالي مدينة الرها من الفرنجة بالإضافة إلى بعض الحصون في الجزيرة الفراتية، وكانت غارات هؤلاء قد وصلت إلى آمد ونصيبين ورأس عين والرقة[5].

وفي المقابل تعاون بعض الأكراد مع عماد الدين زنكي وبخاصة بعد المعركة التي جرت بينه وبين قوات الخليفة المسترشد والأتابك قراجة الساقي في عام (٥٢٦هـ/ ١١٣٢م)، والمعروف أنه تعرَّض للهزيمة، وتراجع إلى تكريت، فلجأ إلى حاكمها نجم الدين أيوب والد صلاح الدين الذي قدَّم له المساعدة حتى أفلت من أيدي أعدائه[6].

في عهد نور الدين زنكي

انقسم القادة الزنكيون إثر مقتل عماد الدين زنكي إلى قسمين، ساند الأول ابنه

(١) خليل: ص١١٢.
(٢) ابن الأثير: الكامل في التاريخ جـ٩ ص١٤١.
(٣) المصدر نفسه. (٤) المصدر نفسه: ص١٢٧.
(٥) المصدر نفسه: ص١٣١ ـ ١٣٢. ابن أبي الهيجاء: ص٢٠٤ ـ ٢٠٥.
(٦) ابن الأثير: المصدر نفسه ص٣٧. التاريخ الباهر: ص١١٩ ـ ١٢٠.

الأكبر سيف الدين غازي ليخلف والده وعلى رأسه رئيس الديوان جمال الدين الأصفهاني، وقدَّم الثاني، ابنه الآخر نور الدين محمود وعلى رأسه أمير حاجب صلاح الدين الياغسياني والقائد الكردي أسد الدين شيركوه، فانقسمت الإمارة الزنكية بذلك إلى قسمين، القسم الشرقي تحت حكم سيف الدين غازي ومقرُّه الموصل، والقسم الغربي تحت حكم نور الدين محمود ومقرُّه حلب، وكان قد ذهب إليها واستقر بها عقب وفاة والده مباشرة، وكان نهر الخابور الحدّ الفاصل بين أملاك الأخوين، وورث نور الدين محمود المشكلتين الكبيرتين المتمثلتين بأتابكية دمشق وإمارات الفرنجة المنتشرة في مختلف بلاد الشام.

سار نور الدين محمود على خطى والده في محاربة الفرنجة وانتزاع حصونهم في المناطق الواقعة غربي الأراضي التي ينتشر فيها الأكراد وفي محاذاتها، وشكَّل الأكراد قوة قتالية مهمة في جيشه، فاشتهر كل من نجم الدين أيوب وأخاه أسد الدين شيركوه كقائدين كبيرين، ساندا نور الدين محمود في تحقيق الانتصارات، فقد ساعده الأول في ضمِّ دمشق، وقام الثاني بدور وزير الدفاع، فانتدبه نور الدين محمود للمهمات العسكرية الجسام، واختاره قائداً للجبهة الغربية في مواجهة الفرنجة، وندبه أكثر من مرة لإنقاذ مصر من تهديدهم.

وجمع نور الدين محمود عساكره في عام (٥٤٤هـ/ ١١٤٩م) استعداداً لمحاربة الفرنجة، وطلب نجدة من دمشق، فقدم إليه الأمير مجاهد الدين بوزان بن مامين الكردي[1].

الأكراد في العهد الأيوبي

حفل تاريخ غربي آسيا في العهود الإسلامية بالإنجازات، وأدى الأكراد دوراً مهماً في تحقيقها، والذي تُوِّج بقيام الإمارة الأيوبية، وهي إمارة كردية من حيث القيادة والقرار والممارسة[2].

تولَّت الإمارة الأيوبية، استكمال تنفيذ ما بدأه الزنكيون من قبل من التصدي للفرنجة وطردهم من منطقة غربي آسيا، والملفت أن الصراع اقتصر في العهد الزنكي على بلاد الشام والمناطق الكردية، وأضحى في العهد الأيوبي شاملاً، وامتدت ساحته من جنوبي المناطق الكردية وشمالها، شرقاً، إلى الحدود التونسية غرباً وجنوباً، مروراً ببلاد الشام ومصر، ومن الطبيعي أن تصبح المناطق الكردية أكثر أهمية في خطط الأيوبيين لتحرير الأراضي الإسلامية من الوجود الفرنجي.

(١) ابن أبي الهيجاء: ص٢١٤. (٢) الخليل: ص١٩٢.

وكانت لصلاح الدين الأيوبي رؤية خاصة في إدارة دفة الصراع ضد الفرنجة، فقد حاول إشراك دولة الموحدين في المغرب في هذا الصراع؛ لأنَّها تمتلك أسطولاً بحرياً قوياً يمكنه قطع طرق إمدادات الفرنجة في البحر المتوسط، وحرص على استثارة القدرات القتالية لكل من العرب والأتراك والأكراد، واستغلالها في محاربة الفرنجة.

الواقع أن صلاح الدين الأيوبي أدرك أهمية المناطق الكردية في خططه العسكرية لمواجهة الفرنجة، لذلك ما إن توفي نور الدين محمود في (١١ شوال ٥٦٩هـ/ ١٥ أيار ١١٧٤م) حتى بسط نفوذه على بلاد الشام، وهيمن على دمشق في عام (٥٧٠هـ/ ١١٧٥م) وحمص وحماة وحلب، ثم عبر الفرات في عام (٥٧٨هـ/ ١١٨٢م) إلى منطقة الجزيرة الفراتية، فسيطر على نصيبين والبيرة والرها وسروج وسنجار الواقعة غربي المناطق الكردية[١]، كما سيطر على آمد (ديار بكر) في العام التالي، وحاول أكثر من مرة السيطرة على الموصل لكنه لم ينجح بفعل مناعتها، وسار في عام (٥٨١هـ/ ١١٨٥م) إلى خلاط وميافارقين وسيطر عليهما «وخُطب له في جميع بلاد الموصل وديار بكر أيضاً، وضُرب باسمه الدينار والدرهم»[٢].

واستنفر صلاح الدين الأيوبي في عام (٥٨٣هـ/ ١١٨٧م) المسلمين للجهاد استعداداً للمعركة الفاصلة مع الفرنجة، فكتب إلى مصر والشام والموصل وديار الجزيرة الفراتية وأربيل، فلبوا النداء، وتحقَّق النصر الكبير الذي مهد لسقوط بيت المقدس، وقد أبلى المقاتلون الأكراد بلاء حسناً في معركة حطين، مثل الأمير الكردي إبراهيم المهراني وأتباعه[٣].

وحرص الأمراء الأيوبيون بعد صلاح الدين على استمرار نفوذهم في المناطق الكردية كي يضمنوا الأمن على الحدود الشرقية ـ الشمالية لبلاد الشام، والإفادة من قوة الأكراد القتالية، فسيطر الملك العادل أخو صلاح الدين على مناطق حرَّان والرها وميافارقين ونصيبين والخابور، وولَّى الملك الكامل بن العادل ابنه نجم الدين أيوب على المنطقة الكردية الشمالية، وعندما تولى هذا الحكم عيَّن ابنه توران شاه والياً على المنطقة نفسها.

وظلَّ ملوك بنو أيوب يحكمون مناطق كردية عديدة خلال الغزو المغولي

(١) أبو شامة، أبو القاسم شهاب الدين عبد الرحمٰن: الروضتين في أخبار الدولتين النورية والصلاحية جـ٢ ص٨٣.

(٢) ابن الأثير: الكامل في التاريخ: جـ١٠ ص٥ ـ ١١.

(٣) الخليل: ص١٩٥.

والتيموري، واستمر نفوذهم إلى بدايات العهد العثماني[١].

الأكراد في العهد المغولي

ثمة حقيقة ظاهرة برزت عقب تفكُّك وضعف الدولة الأيوبية هي أن المجتمعات الإسلامية في منطقة ما يُسمّى الشرق الأدنى كان يسودها جو من التشاحن والحروب القبلية، فقد كانت تحكمها قوى مختلفة: الخلافة العباسية في العراق، بقايا السلاجقة في إيران وأجزاء من المناطق الكردية، وبلاد الشام، الدولة الخوارزمية في أقصى الشرق الإسلامي، المغول في شرقي نهر سيحون، الدولة البيزنطية في غربي آسيا الصغرى، الدولة السلجوقية الرومية في الأناضول، أرمينيا الصغرى في الجنوب الغربي من آسيا الصغرى، إمارات الفرنجة في بعض سواحل الشام.

وما حدث في آسيا الوسطى من اضطرابات بفعل تحركات المغول التوسعية، امتدت تأثيراتها إلى غربي آسيا، ومن هذه التأثيرات بروز قوة الخوارزميين بعد قضائهم على السلاجقة في إيران في عام (٥٥٢هـ/ ١١٥٧م)، والعراق في عام (٥٩٠هـ/ ١١٩٤م).

وأتاحت العلاقات العدائية بين الخليفة العباسي الناصر لدين الله والسلطان الخوارزمي علاء الدين محمد الذي راح يتدخل في شؤون الخلافة للسيطرة عليها؛ للمغول التمدد باتجاه غربي آسيا، فقد كتب الخليفة إلى جنكيزخان يعرض عليه مهاجمة الدولة الخوارزمية من الشرق في الوقت الذي يهاجمها هو من الغرب[٢]، لكن على الرغم من وصول الرسالة إلى الزعيم المغولي، فإنها لم تكن السبب الوحيد لغزو جنكيزخان الدولة الخوارزمية، إذ في الوقت الذي وصلت فيه، كان الخان المغولي قد توسَّع لجهة الغرب حتى تاخمت أراضيه حدود الدولة الخوارزمية، فتفاهم مع السلطان علاء الدين محمد الخوارزمي على أن يسود السلام بينهما، لكن هذا السلطان الذي اجتذبته ثروة الصين، طمع في الاستيلاء عليها، لكن جنكيزخان سبقه إلى ذلك.

وحدث أن أرسل جنكيزخان قافلة تجارية إلى الأراضي الخوارزمية، وعندما وصلت إلى أوترار[٣]، أجهز عليها حاكم المدينة إبراهيم ينال وهو ابن خال

(١) الخليل: ص١٩٦ ـ ١٩٧.

(٢) ابن الأثير: جـ١٠ ص٢٨٧ ـ ٢٨٨، ٢٩٢ ـ ٢٩٣، ٢٩٩، ٣٠١.

(٣) تقع في مناطق نفوذ السلطان الخوارزمي على الساحل الغربي لنهر سيحون، وهي مركز التقاء طرق التجارة بين شرقي آسيا وغربيها.

السلطان، وقتل جميع أفرادها بحجة أنهم جواسيس، وسلب البضاعة[1]. طلب جنكيزخان من السلطان تسليمه حاكم أوترار لمعاقبته، فرفض، عندئذٍ أعلن الخان المغولي الحرب عليه، وعبر بجحافله نهر سيحون واجتاح الأراضي الخوارزمية، وفرَّ السلطان من وجهه باتجاه الغرب ووصل إلى همذان في إقليم الجبال بكردستان، ثم فرَّ إلى مازندران (طبرستان) وتوجه إلى قلعة آب سكون في بحر قزوين وتوفي فيها في عام (٦١٧هـ/ ١٢٢٠م)[2]، وأثناء مطاردته من قِبل المغول، وصل هؤلاء إلى همذان والمناطق الكردية الواقعة في غربي إيران وشمالي العراق التي أضحت مسرحاً للصراع بين المغول والخوارزميين، واستمر الأمر على ذلك في عهد السلطان جلال الدين خوارزمشاه ابن علاء الدين محمد، الذي تصدَّى للمغول بعد فرار والده، وتراجع أمامهم إلى إيران ثم إلى عراق العجم في جنوبي كردستان، ودخل خلاط عنوة في عام (٦٢٦هـ/ ١٢٢٩م)، وظلَّ يتنقَّل من مدينة إلى مدينة أخرى والمغول يُطاردونه حتى وصل إلى آمد، فهاجمه المغول ونهبوا سواد المدينة، كما هاجموا أرزن وميافارقين، وقصدوا سعرد، فقاتلهم أهلها، فبذل لهم المغول الأمان ثم غدروا بهم، وساروا إلى طنزة ونهبوا ماردين ونصيبين، وقصدوا سنجار ووصلوا إلى إقليم الجبال، ودخلوا الخابور ووصلوا إلى عرابان، ووصلت جماعة منهم إلى نصيبين وهي من أعمال آمد، فنهبوها وقتلوا من فيها ثم عادوا إلى آمد، وهاجموا بدليس وخلاط، وقصدوا أرغيش من أعمال خلاط[3].

لم تقتصر حملة التخريب والتدمير المغولية على المنطقة الكردية الشمالية، بل نالت المنطقة الجنوبية في غربي إيران نصيباً من التدمير مثل أذربيجان وإربل، وقتلوا من مروا بهم من الأكراد الجوزقان وغيرهم من سكان المنطقة، ودخلوا إربل، فنهبوا وقتلوا[4].

استقر السلطان جلال الدين الخوارزمي بعد فراره من المغول، في أذربيجان، لكن ذلك لم يحمه من هؤلاء، فتوجَّه إلى المناطق الكردية بحثاً عن ملاذ آمن، وطلب المساعدة من الأمراء الأكراد في ديار بكر والجزيرة الفراتية، وقُتل بعد ذلك على يد أحد الأكراد ثأراً لمقتل أخيه على يد الخوارزميين[5].

وانتهز المغول الفرصة لمواصلة التوسع غرباً، فقد كلّف منكوخان أخاه هولاكو

(١) الجويني، علاء الدين عطا ملك: تاريخ جهانكشاي جـ١ ص ٦٠ ـ ٦١.
(٢) المصدر نفسه، جـ٢ ص١١٢. (٣) ابن الأثير: جـ١٠ ص٤٤٨ ـ ٤٥٠.
(٤) المصدر نفسه: ص٤٥٠.
(٥) ابن خلدون، عبد الرحمٰن بن محمد: تاريخ ابن خلدون جـ٥ ص٥٢٥.

بغزو غربي آسيا وصولاً إلى مصر، وأوصاه بالقضاء على الأكراد واللور[1] الذين يقطعون الطرق على سالكيها، ويبدو أن الخان رأى في الأكراد أعداء خطرين للمغول، ومن الأهمية بمكان القضاء عليهم، بل من الضروري أن يسيطر المغول على المناطق الكردية ومراكز القوى الرئيسة في المنطقة، لا سيما الخلافة العباسية، كي يتمكنوا من إحكام قبضتهم على غربي آسيا[2].

وكان المغول قد اصطدموا بالأكراد في غربي أربيل في المنطقة الكردية الجنوبية، شمالي العراق، في عام (٦٢٩هـ/ ١٢٣١م)، واجتاحوا المدينة في عام (٦٣٣هـ/ ١٢٣٥م) وارتكبوا فيها الفظائع، ووصلوا إلى خانقين في عام (٦٣٥هـ/ ١٢٣٧م)، وهزموا جيوش الخليفة، وملكوا أرزن الروم في عام (٦٣٩هـ/ ١٢٤١م) في شمالي كردستان وقتلوا كثيراً من سكانها.

وانتصر المغول في عام (٦٤٠هـ/ ١٢٤٢م) على سلطان سلاجقة الروم غياث الدين كيخسرو في نواحي أرزنجان في شمالي كردستان، وانتشروا في بقاع آسيا الصغرى فطوَّقوا العراق من الشرق والشمال، ثم غزوا أطراف بلاد الشام ووصلوا إلى قرى حلب، وتقدَّموا في عام (٦٤٢هـ/ ١٢٤٤م) من همذان نحو العراق، فوصلوا إلى خانقين، واقتربوا من بعقوبا، وتقدموا إلى نواحي بغداد في عام (٦٤٧هـ/ ١٢٤٩م)، وأغاروا في عام (٦٥٠هـ/ ١٢٥٢م) على بلاد الجزيرة الفراتية، وبلغوا حرَّان والرها، ونهبوا ديار بكر وميافارقين[3].

وانطلق هولاكو في عام (٦٥٥هـ/ ١٢٥٧م) من ضواحي قزوين باتجاه العراق، وأرسل القائد بايجو إلى شمالي كردستان وبلاد الروم وبلاد الشام، ونزل في همذان بالقرب من خان آباد، وهي عبارة عن مرعى كردستان، وراح يُنظم الجيش ويجهزه[4]، استعداداً لمهاجمة بغداد، ثم تقدم غرباً فبلغ الدينور في شرقي كردستان، ثم عاد إلى همذان، وراح يُهدِّد الخليفة العباسي المستعصم؛ لأنَّه لم يُرسل جيشاً لمساعدة المغول في القضاء على الحشاشين، وقرَّر احتلال بغداد، فزحف إليها من محورين يقعان في المناطق الكردية:

الأول: محور الموصل ـ أربيل ـ بغداد.

الثاني: محور كرمنشاه ـ حلوان ـ خانقين ـ بغداد.

(١) اللور فرع من الأكراد. (٢) الخليل: ص٢٠٥.
(٣) الخالدي، إسماعيل عبد العزيز: العالم الإسلامي والغزو المغولي ص٧٥.
(٤) الهمذاني، رشيد الدين فضل الله: جامع التواريخ، تاريخ المغول الايلخانيين، تعريب محمد صادق نشأت، محمد موسى هنداوي، فؤاد عبد المعطي الصياد جـ١ ص٢١٦.

واحتل المغول المدينة في عام (٦٥٦هـ/ ١٢٥٨م) فدمروها وسفكوا دماء أهلها وقتلوا الخليفة، وتمَّ لهم بعد ذلك احتلال المناطق الكردية الجنوبية والوسطى[١].

وفي الوقت الذي كان هولاكو يحاول احتلال بغداد، أرسل أرفيو نوين إلى أربيل لاحتلالها، فحاصرها بمساعدة صديقه بدر الدين لؤلؤ صاحب الموصل ودخلها[٢].

وتوجَّه هولاكو في عام (٦٥٧هـ/ ١٢٥٩م) إلى المناطق الكردية، فمرَّ بخلاط وجبال هكَّاري الكردية، فقتل كل من لقيه من الأكراد، ووصل إلى آمد، واستولى على الجزيرة الفراتية، ووجَّه ابنه يشموت لحصار ميافارقين[٣].

كانت مناطق كردستان الشمالية على الصعيد الجغرافي بوابة العبور إلى بلاد الشام، لذلك توجَّه المغول أولاً إلى ميافارقين، ولما اقتربوا منها أرسلوا إلى الملك الكامل الأيوبي يدعونه إلى الاستسلام فرفض، فحاصروها حتى سقطت في أيديهم[٤]، ثم توجَّهوا إلى ماردين وهي تحت حكم الملك السعيد الأيوبي، وحاصروها مدة ثمانية أشهر قبل أن يدخلوها[٥].

واستولى هولاكو أثناءحصار ميافارقين على نصيبين وحرَّان والرها، وأمر بقتل أهالي سروج؛ لأنَّهم قاوموه، واحتل مدينة البيرة، وعبر الفرات، وأغار على منبج.

أضحى المغول بعد أن بسطوا سيطرتهم على المناطق الشمالية لانتشار الأكراد، على أبواب بلاد الشام، فهاجموا مدنها، فاحتلوا حلب وحارم والمعرة وحماة وحمص، واستسلمت لهم دمشق ووصلوا إلى غزة في طريقهم إلى مصر، لكنهم انهزموا في معركة عين جالوت بفلسطين على أيدي المماليك في (٢٦ رمضان ٦٥٨هـ/ ٦ أيلول ١٢٦٠م)[٦]، وكان ذلك أقصى ما وصلوا إليه قبل أن يتراجعوا إلى العراق وبعض مناطق بلاد الشام.

---

(١) الهمذاني: ج١ ص٢٩٠.
(٢) المصدر نفسه: ص٢٩٨ ـ ٢٩٩.
(٣) المصدر نفسه: ص٣٠٥ ـ ٣٠٦.
(٤) المصدر نفسه: ص٣١٩ ـ ٣٢٤.
(٥) المصدر نفسه: ص٣٢١ ـ ٣٢٥.
(٦) ابن كثير، الحافظ عماد الدين أبو الفدا: البداية والنهاية جـ١٣ ص٢٢٠ ـ ٢٢٢.

الفصل الثاني

الإمارة الدوستكية (المروانية)

قامت الإمارة الدوستكية في المنطقة الوسطى؛ ديار بكر، أرغيش وميافارقين في عام (٣٧٢هـ/ ٩٨٢م) على يد أبي عبد الله الحسين بن دوستك المتحدِّر من الأكراد الحميدية والملقب بـ «باد بن دوستك»[١]، ويجعل ابن الأثير ابتداء الدولة الدوستكية في عام (٣٨٠هـ/ ٩٩٠م) ويدعوها إمارة ابن مروان أو إمارة آل مروان، وذلك نسبة إلى ابن أخت باد أبو علي بن مروان الذي خلف خاله بعد مقتله[٢].

أوضاع الإمارة الدوستكية في عهد باد

علاقة باد مع عضد الدولة البويهي

بعد أن استولى عضد الدولة بن ركن الدولة البويهي على العراق وطرد منها ابن عمه عز الدولة بختيار في عام (٣٦٧هـ/ ٩٧٨م)؛ قرَّر القضاء على الإمارة الحمدانية في الموصل، فتوجَّه إليها على رأس قوات عسكرية كثيرة العدد وسيطر عليها في (١٢ ذي القعدة/ ٢١ حزيران)[٣]، فسار الأمير الحمداني أبو تغلب إلى نصيبين، فأرسل عضد الدولة فرقتين عسكريتين لمطاردته، الأولى عن طريق سنجار بقيادة أبي الوفاء طاهر بن محمد، والثانية عن طريق جزيرة ابن عمر بقيادة حاجبه أبو حرب طغان[٤].

ويبدو أن أبا تغلب كان أعجز من أن يواجه القوات البويهية، فسار إلى ميافارقين ثم إلى بدليس، وكان القائد البويهي أبو الوفاء يتعقبه، ثم عاد إلى حسنية (زاخو) ثم إلى قلعة كواشي الواقعة في سلسلة جبال الأبيض شمال غربي دهوك، وراح يتنقَّل

---

(١) كلمة باد بالكردية معناها الريح، فسمي الأمير الكردي بهذا الاسم أو لُقِّب به، لخفَّته في التحرك وإحراز الانتصارات، فشُبِّه بالريح، وانفرد ابن الأثير برواية أخذها عن بعض أصدقائه من الأكراد الحميدية، أن كنية باد هي أبو شجاع، واسمه باذ، وأن أبا عبد الله هو الحسين ابن دوستك وهو أخو باذ. الكامل في التاريخ: جـ٧ ص٤٠١ ـ ٤٠٣.
(٢) المصدر نفسه: ص٤٣٥.
(٣) المصدر نفسه: ص٣٦٠.
(٤) المصدر نفسه.

بين القلاع الكردية في منطقة بهدينان، ثم توجَّه إلى بدليس، فحصن زياد، ليلتمس المساعدة من البيزنطيين، ويبدو أنه لم يتلق منهم أي رد ما دفعه إلى العودة إلى ديار بكر. وحاصر أبو الوفاء مدينة ميافارقين مدة ثلاثة أشهر قبل أن يستولي عليها، كما استولى على جميع حصون إقليم ديار بكر ومدنه، وبذلك مدَّت الدولة البويهية سيطرتها على هذا الجزء من المنطقة، وأرسل عضد الدولة الجيوش إلى منطقة بهدينان الداخلة ضمن مقاطعة هكاري، وسيطر على قلاعها كافة منها كواشي وهرور ومهلاسي وبرقي وشعبانية[(١)].

وأثناء وجوده في الموصل، استقبل عضد الدولة المهنئين وقد حضروا لتقديم الولاء والطاعة، وكان باد من ضمن الذين حضروا لمقابلته، ويبدو أن الأمير البويهي شعر بتململ باد بفعل أنه استولى على بلاده فقرَّر التخلص منه، والواقع أن العلاقات بين الرجلين لم تكن طيبة[(٢)]، وكان باد حذراً من عضد الدولة، ويتوقع الشر منه، ولم يُقدم إليه إلا بعد توسط زيار بن شهراكويه وهو أكبر قادة الأمير البويهي وصديق باد، وأدرك أثناء مقابلته أنه ينوي الغدر به، فخرج مع مرافقيه من الموصل سراً، وطلبه عضد الدولة بعد خروجه ليقبض عليه فلم يجده[(٣)]، ويدل ذلك على فراسته ودهائه.

توسع باد في منطقة وان

كان باد يقوم بغارات على الحدود البيزنطية قبل أن يذهب إلى الموصل في عام (٣٧٢هـ/ ٩٨٢م)، وقبل توسع البويهيين في إقليم ديار بكر[(٤)]، وكان في ابتداء أمره، يغزو الثغور في ديار بكر، ويبدو أنه توسع في المناطق الكردية المتاخمة للحدود البيزنطية في بدليس وأرغيش وخلاط وملازكرد[(٥)].

تقارب باد مع بيزنطية

كان باد يقوم بغارات على الحدود البيزنطية قبل عام (٣٦٨هـ/ ٩٧٨ ـ ٩٧٩م)؛ أي: قبل أن يستحكم العداء بينه وبين الأمير البويهي عضد الدولة، وحدث تحوُّل في سياسته بعد توسع الأمير البويهي في الأراضي الكردية، فتقرَّب من الامبراطورية

(١) ابن الأثير: جـ٧ ص٣٦٣ ـ ٣٦٤.
(٢) أبو شجاع، الروذراوري: ذيل تجارب الأمم ص٨٤.
(٣) ابن خلدون: جـ٤ ص٢٥١.
(٤) أبو شجاع: ص٨٤.
(٥) ابن الأثير: جـ٧ ص٤٠٢.

البيزنطية في عهد الامبراطور باسيل الثاني (٣٦٥ ـ ٤١٦هـ/ ٩٧٦ ـ ١٠٢٥م) التماساً لمساعدتها ضده ولكي يستعيد المناطق الكردية التي سيطر عليها، وعقد معها معاهدة كما أقام معها علاقات صداقة ودِّيَّة، ويبدو أن المعاهدة تضمَّنت بنداً بمساعدته ضد أطماع الدولة البويهية، وفي كفاحه من أجل تأسيس إمارته، ومنحه حق اللجوء إلى الأراضي البيزنطية في حال انهزامه أمام القوات البويهية، بدليل أن عضد الدولة أجرى من جانبه مفاوضات مضادة مع الامبراطور البيزنطي تخلَّى بموجبها عن التدخل في شؤون باد، لكنه اشترط عدم تقديم مساعدات عسكرية له، وعدم منحه حق اللجوء إلى الأراضي البيزنطية، وتقضي المعاهدة بتسليم البيزنطيين الأمير البويهي حصون عدة في إقليم دياربكر كان البيزنطيون قد انتزعوها من المسلمين قبل العهد البويهي، والتوقف عن التدخل في شؤون إمارة سعد الدولة بن سيف الدولة الحمداني في حلب والتي كانت تحت الحماية البيزنطية، والاعتراف بها جزءاً من الأراضي البويهية، مقابل تخلي البويهيين عن مساعدة الثائر على الدولة البيزنطية ورديس السقلاروس اللاجئ إلى الأراضي البويهية[(١)].

وعلى الرغم من موافقة الامبراطور على تلك الشروط، إلا أن الهدنة لم تُعقد في عهد عضد الدولة الذي توفي في (٨ شوال ٣٧٢هـ/ ٢٦ آذار ٩٨٣م) عقب عودة مندوبه ابن شهرام إلى بغداد بصحبة مندوب الامبراطور البيزنطي، وتولى خلفه صمصام الدول استكمال المفاوضات، فأجرى تعديلات في شروط المعاهدة، وعاد مندوب الامبراطور إلى القسطنطينية وهو يحمل التعديلات، وأهم ما جاء فيها:

- تبقى علاقات باد مع الدولة البيزنطية على ما كانت عليه سابقاً.
- لا يُقدِّم الامبراطور أي مساعدة عسكرية أو غيرها إلى باد في حال نشوب حرب بينه وبين الدولة البويهية.
- عدم منح الامبراطور، باد حق اللجوء إلى الدولة البيزنطية في حال انهزامه أمام الدولة البويهية[(٢)].

وهكذا، وقَّع الامبراطور البيزنطي على البند المتعلق بالإمارة الدوستكية؛ أي: المسألة الكردية التي عبَّر عنها ابن شهرام ببلد باد والتي أضحت مسألة دولية ذات شأن بين دولتين كبيرتين في ذلك العصر، وتنازل باسيل الثاني عن خراج حلب، وتعهَّد بعدم تقديم المساعدة إلى الأمير الكردي ضد الدولة البويهية، وعدم منحه حق اللجوء إلى أراضيه، وفي المقابل وافق صمصام الدولة على تسليم ورديس

(١) ابن البطريق، سعيد: التاريخ المجموع على التحقيق والتصديق ص١٦١.
(٢) أبو شجاع: ص٣٩.

السقلاروس على أن يعيده الامبراطور إلى منصبه السابق، والمعروف أن صمصام الدولة أطلق سراح ورديس السقلاروس في عام (٣٧٥هـ/ ٩٨٥م)[١].

ويبدو أن سبب تنازل الأمير البويهي عن المطالبة ببلاد باد التي كان والده عضد الدولة قد طالب بها؛ هو أن الأمير الكردي كان قد استولى آنذاك على إقليم ديار بكر، وأسَّس إمارته في ربوعها، بحيث خرج الأمر عن حد المطالبة بها[٢].

ضم إقليم ديار بكر

تمكَّن باد في عام (٣٧٢هـ/ ٩٨٢م) بعد وفاة عضد الدولة، من ضمِّ إقليم ديار بكر من دون قتال، وكان نفوذه قد شمل مقاطعة بوتان حتى أرغيش، وبخاصة مدن ديار بكر (آمد) وميافارقين وحصن كيفا وهتاخ وغيرها، وكانت هذه المدن تحت الحكم البويهي، والمعروف أن هذا الإقليم كان خالياً من القوات البويهية العسكرية، وأن السكان راسلوا باد وعرضوا عليه الدخول في تبعيته، فملك بذلك جميع ديار بكر ونصيبين والجزيرة، وهو أول من ملك من الأكراد[٣]، والمعروف أن ديار بكر تمتد من نصيبين جنوباً إلى ملطية شمالاً، وامتدت أحياناً فشملت خلاط وملازكرد شمالي بحيرة وان شرقاً وإلى قورس بين نهر عفرين في جبل الأكراد شمالي حلب وبين كلس[٤].

واتخذ باد مدينة ميافارقين عاصمة لإمارته بسبب توسطها في البلاد، كما كانت مركز الإقليم في العهدين الحمداني والبويهي، وقد عيَّن أخاه أبا الفوارس والياً عليها، وتفرغ هو للفتوح وتنظيم شؤون الإمارة[٥].

عُدَّ عام (٣٧٢هـ/ ٩٨٢م) تاريخ تأسيس الإمارة الدوستكية إثر السيطرة على ديار بكر، وإضافتها إلى باقي الأراضي الدوستكية، إذ في هذا التاريخ تحولت إمارة باد إلى إمارة مستقلة[٦].

علاقة باد مع صمصام الدولة البويهي

أراد صمصام الدولة استقطاب باد، وحمله على الاعتراف بحكمه، وتقديم الولاء والطاعة له، واعتبار بلاده جزءاً من الدولة البويهية، وإرسال الأموال المفروضة عليه

(١) أبو شجاع: ص١١٣.
(٢) يوسف، عبد الرقيب: الدولة الدوستكية في كردستان الوسطى ص٦٩.
(٣) الفارقي، أحمد بن يوسف بن علي بن الأزرق: تاريخ الفارقي ص٥١ ـ ٥٢.
(٤) انظر حول توسع باد في ديار بكر: ابن الأثير جـ٧ ص٤٠١ ـ ٤٠٣، وهو يذكر هذا التوسع في أحداث ٣٧٣هـ.
(٥) الفارقي: ص٥٢.
(٦) المصدر نفسه: ص٥١. أبو شجاع: ص٨٢.

إلى خزانة الدولة، مقابل منحه الاستقلال الداخلي، فأرسل إليه أبا حرب زيار بن شهراكويه وهو أحد كبار قادته للتفاوض معه على البنود أعلاه، لكن باد رفض شروط صمصام الدولة، ولم يرضَ إلا بالاستقلال التام[١].

فجهَّز الأمير البويهي عندئذٍ جيشاً كبيراً عهد بقيادته إلى أبي سعد بهرام بن أردشير، وأرسله لقتاله، وعندما وصل إلى الموصل كان العامل البويهي عليها أبو المطرف موالياً لباد، فأشار على أبي سعد أن يتخلَّى عن قتاله، وخوَّفه من قوته وبأسه، لكنه رفض وأصرَّ على القتال الذي جرى بينهما بنواحي نصيبين، وانتصر فيه باد[٢].

توجَّه باد بعد انتصاره إلى الموصل لضمها، ومن جهته بادر صمصام الدولة إلى إرسال جيش آخر لقتاله وعيَّن أبا القاسم سعد الحاجب على قيادته، ولما وصل إلى الموصل اعتقل عاملها بحجة التواطؤ مع باد والاستهزاء بكتابه الذي أرسله إليه رداً على كتابه عقب معركة نصيبين، وتصدَّى باد للجيش البويهي في منطقة زاخو عند قرية باجلى، وانتصر عليه، وفرَّ القائد البويهي إلى الموصل للاحتماء بها، فتبعه باد، ولما علم سكان الموصل بنتيجة المعركة طردوه من المدينة، وفتحوا أبوابها أمام باد وقواته، فدخلها، وأطلق أبا المطرف من السجن وجعله وزيراً، وأحسن إلى السكان، وضمَّ جميع أعمال الموصل، وجبى خراجها، وقويت شوكته، ورسخت قدمه في المُلك، وأُشيع في بغداد أنه سيزحف إليها لإزالة الدولة البويهية من العراق، وجرت المعركة وضمّ الموصل في عام (٣٧٣هـ/ ٩٨٣م)[٣].

وخرج سعد الحاجب من الموصل في طريقه إلى بغداد، ولما وصل إلى تكريت أرسل يخبر صمصام الدولة بما جرى، فأمره أن يبقى في المدينة، وجهَّز جيشاً كبيراً بالغ في عديده[٤]، وعيَّن زيار بن شهراكويه على قيادته وأرسل معه شكر الخادم في الغلمان الأتراك، وانضم إليه سعد الحاجب، وسار الجميع إلى الموصل، فخرج باد إليهم، واصطدم بهم في (صفر ٣٧٤هـ/ تموز ٩٨٤م)، لكنه انهزم أمامهم، وأُسرت جماعة من رجاله المخلصين وأقاربه، وسيق الأسرى إلى بغداد[٥].

تراجع باد إلى ديار بكر، فأعاد تنظيم صفوف قواته وحشدها ليصد الجيش البويهي المتقدم نحوها، وقسَّم زيار جيشه إلى قسمين لدخول أراضي باد من

(١) الفارقي: ص٥١.
(٢) أبو شجاع: ص٨٥.
(٣) المصدر نفسه. ابن الأثير: جـ٧ ص٤٠٢.
(٤) أبو شجاع: ص٨٦.
(٥) ابن الأثير: جـ٧ ص٤٠٥.

محورين، قاد سعد الحاجب القسم الأول وسلك طريق شرقي دجلة، زاخو ـ بوتان، في حين قاد شكر الخادم القسم الثاني المؤلف من الأتراك، وسلك الطريق الغربي المؤدي إلى نصيبين، لكن الجيشين تمردا على قائديهما وامتنعا عن قتال باد[١]، ويبدو أن لذلك علاقة بالتهرب من القتال الذي ذاق طعمه المقاتلون الديلم والأتراك ثلاث مرات مع عدو واحد، بالإضافة إلى أن معنوياتهم لم ترتفع بانتصارهم في المعركة الأخيرة.

ولما بلغ مسامع صمصام الدولة ووزيره ابن سعدان، تمرد الجيش وامتناعه عن القتال، أدركا أنه لا قِبل لهما بمواجهة باد، فلجآ إلى تكوين حلف مناهض له، فراسلا سعد الدولة الحمداني صاحب حلب، ووعداه بتسليمه ديار بكر إقطاعاً له، فطمع هذا في هذه الوعود، وأرسل جيشه لقتال باد، وجرى قتال بينهما تعرَّض خلاله سعد الدولة إلى الهزيمة، وعاد إلى حلب، وتقدم باد بعد الانتصار من ميافارقين إلى تل فافان، البلدة الواقعة عند ملتقى فرعي دجلة، متوجهاً نحو القوات البويهية[٢].

محاولة اغتيال باد

بعد فشل المحاولات العسكرية في القضاء على باد وإمارته، وضع سعد الحاجب خطة أخرى للتخلص منه، فأرسل رجلاً لاغتياله تسلَّل ليلاً إلى خيمته وضربه بالسيف، فوقعت الضربة على ساقه ظناً منه أنه رأسه، وهرب الرجل، وأُصيب باد بجرح بالغ وأشرف على الموت، لكنه شُفي منه[٣].

استئناف القتال بين باد والبويهيين وحلفائهم

يبدو أن صمصام الدولة وقادته يئسوا من إحراز نصر نهائي على باد، فعرضوا الصلح عليه، فقبل هذا العرض البويهي، وهكذا رغب كل من الجانبين تحت ضغط الظروف الصعبة في إنهاء حال الحرب، وذلك في عام (٣٧٥هـ/ ٩٨٥م)، وتمَّ عقد الصلح في نصيبين على أساس أن تكون جميع مناطق ديار بكر ومنطقة طور عبدين[٤] لصمصام الدولة، وباقي البلاد لباد[٥]، وفي رواية أن بهاء الدولة البويهي «بقي بينه

---

(١) ابن الأثير: جـ٧ ص٤٠٥.

(٢) أبو شجاع: ص٨٦.

(٣) ابن الأثير: جـ٧ ص٤٠٥.

(٤) طور عبدين: من أعمال نصيبين في بطن الجبل المشرف عليها المتصل بجبل الجودي. الحموي: جـ٤ ص٤٨.

(٥) الفارقي: ص٥٤.

وبين باد المهادنة، وأعطاه الجزيرة وطور عبدين إقطاعاً»[١].

تمسَّك الطرفان ببنود صلح نصيبين وشهدت المنطقة نتيجة ذلك مرحلة من الهدوء والاستقرار، وحدث تقارب أسري بين الجانبين، ولعل زواج باد من أميرة ديلمية حدث خلال هذه المدة.

وما جرى من وفاة والي الموصل سعد الحاجب في سنة (٣٧٦هـ/ ٩٨٦م) دفع باد للتوسع على حساب البويهيين وتطلع إلى الموصل لضمِّها إلى أملاكه، حدث ذلك في الوقت الذي طلب البهويهيون من باد إعادة الجزيرة ونصيبين إليهم، فرفض ذلك فاندلع القتال.

سار باد إلى طور عبدين، فتصدى له بهاء الدولة أبو نصر خاشاد[٢] مع بني عقيل في نصيبين، وجرت بينهما معركة ضارية سقط فيها أخو باد، أبو الفوارس قتيلاً[٣]، ما شكَّل صدمة لباد حيث كان أبو الفوارس يده اليمنى، ومع ذلك فقد صمد في وجه القوات البويهية ـ العربية المشتركة، وفي الوقت الذي كانت فيه المعركة دائرة جاء خبر وفاة شرف الدولة بن عضد الدولة البويهي حاكم العراق والأهواز وكرمان[٤]، فكتم خاشاد الخبر وانسحب إلى الموصل، واستولى باد على جميع المناطق الجبلية، وظلَّ عرب بنو عقيل وبنو النمير في السهول الواقعة جنوبي نصيبين، ويمنعونه من النزول إليها[٥].

استيلاء الحمدانيين على الموصل

انهمك القائد الديلمي خاشاد في تنظيم شؤون الموصل، وفي إعادة تجهيز قواته وتنظيمها استعداداً للاصطدام بباد، لكن وفاة شرف الدولة البويهي قلب الأوضاع في الموصل ونصيبين، فقد انحسرت السلطة البويهية عن إقليم الجزيرة، إذ أن أبا عبد الله الحسين وأبا طاهر إبراهيم ابني ناصر الدولة الحمداني كانا مُبعدين إلى بغداد عند شرف الدولة، ولما توفي هذا وخلفه بهاء الدولة، طَلبا منه السماح لهما بالذهاب إلى الموصل، فأذن لهما، لكن خطَّأه قادته وأشاروا عليه بإعادتهما إلى بغداد، فأرسل أمراً إلى خاشاد بالقبض عليهما فور وصولهما إلى الموصل، ولما وصلا التفَّ الموصليون حولهما وثاروا على خاشاد وطردوه من المدينة، فعاد إلى بغداد،

---

(١) الفارقي: ص٥٦.

(٢) عند ابن الأثير خواشاده جـ٧ ص٤٢٠.

(٣) الفارقي: ص٥٧.

(٤) شرف الدولة أبو الفوارس شيرزاد بن عضد الدولة، خرج على أخيه صمصام الدولة فاعتقله وخلفه في حكم العراق، وذلك في عام (٣٧٦هـ/ ٩٨٦م).

(٥) أبو شجاع: ص١٤٥. ابن الأثير: جـ٧ ص٤٢٠ ـ ٤٢١.

وبذلك استولى الحمدانيون على الموصل[١].

معركة الموصل ـ نهاية باد

تحوَّلت الظروف السياسية بعد وفاة شرف الدولة لصالح باد، فقد تفرَّقت القوات التي كانت تواجهه، وأضحت الطريق مفتوحة أمامه إلى الموصل، فاستغل فوراً هذه الظروف لتحقيق أهدافه التوسعية وضمِّ الموصل، وتصرَّف على محورين:

الأول: راسل أهل الموصل الذين يوالونه لتمهيد الطريق له لدخول المدينة، فأجابه بعضهم.

الثاني: عبَّأ قوات كبيرة تمهيداً للزحف إلى المدينة، فجمع الأكراد، وأكثر مَن أطاعه الأكراد البشنوية أصحاب قلعة فَنَك[٢]، وكانوا كثيراً، وقد بلغ عديد جيشه ستة آلاف من أصناف الأكراد[٣].

وصل باد مع جيشه إلى الجانب الشرقي من دجلة قبالة مدينة الموصل، وأدرك أبو عبد الله وأبو طاهر أن لا قِبل لهما بالتصدي لزحفه، ولا طاقة لهما بقتاله، فالتمسا المساعدة من بني عقيل بزعامة محمد بن المسيب، غير أن هذا طلب ثمناً لمساعدتهما يتمثل بإعطائه مدناً عدة إذا انتصر على باد، منها الجزيرة ونصيبين، فاستجابا لطلبه.

وذهب أبو عبد الله إلى محمد بن المسيب، وظلَّ أخوه أبو طاهر يقاتل قوات باد التي كانت تحاصره، ثم خرج الزعيمان العربيان مع قواتهما إلى بلد الواقعة على بُعد أربعين كيلومتراً شمالي الموصل، ثم عبرا دجلة إلى الأراضي السهلية لتطويق قوات باد من الخلف، وفي الوقت الذي كان فيه الأمير الكردي منهمكاً بقتال أبي طاهر، أتاه الخبر بعبور قوات بني عقيل ومن معها من قبائل العرب إلى الجانب الشرقي من دجلة، فتحرَّج موقفه، واضطر إلى تغيير تكتيكه العسكري، فتراجع إلى الوراء ليسند ظهره إلى الجبل الواقع شمالي الموصل كي لا يطوقه العدو، ولكي يُقاتل على جبهة واحدة، فأدركه بنو عقيل أثناء تراجعه، وجرى قتال بينهما اضطرب خلاله الجيش الكردي، وقُتل حاجب باد المعروف بـ «عروس الخيل» فَفُجع به، وأراد أن يُبدِّل فرسه، فحوَّل رجله من ركاب إلى ركاب ووثب، فسقط على الأرض بفعل ثقل بدنه

(١) ابن الأثير: جـ٧ ص٤٣٠ ـ ٤٣١.
(٢) فَنَك: قلعة حصينة منيعة للأكراد البشنوية قرب جزيرة ابن عمر، بينهما نحو فرسخين. الحموي: جـ٤ ص٢٧٨.
(٣) أبو شجاع: ص١٧٦. ابن الأثير: جـ٧ ص٤٣٤.

فاندقت ترقوته والحرب قائمة، فعرفه بعض العرب، فقتلوه وحملوا رأسه إلى بني حمدان، وصُلبت جثته على دار الإمارة في الموصل، فثار العامة وأنزلوه وكفَّنوه وصلُّوا عليه ودفنوه، وحزن أهل الموصل عليه، وكان قتله يوم الأحد في (٤ محرم ٣٨٠هـ/٦نيسان ٩٩٠م)[١].

عهد أبو علي الحسن بن مروان

اعتلاء الحسن السلطة

برز بعد مقتل باد أبو علي الحسن وهو الابن الأكبر لمروان، وابن أخت باد، فتسلَّم قيادة الجيش الكردي وانسحب من الموصل إلى ميافارقين لإعادة تنظيمه وهو يتوقع زحفاً حمدانياً، ولما وصل إلى حصن كيفا، وكان أحد معاقل باد الحصينة، اجتمع مع زوجته وأخبرها بمقتل زوجها، وطلب منها الانضمام إليه، ووعدها بأن تكون صاحبة الرأي في سياسة الدولة وإدارة شؤونها، كما وعدها بالزواج منها، فاتفقت معه، وتوجها مع الجيش إلى العاصمة ميافارقين، فبايعه رؤساء العشائر واعترفوا بحكمه[٢]، وهو مؤسس الإمارة المروانية (الدوستكية) التي سميت باسم والده مروان[٣].

الحمدانيون يهاجمون الأراضي الكردية

تشجَّع الحمدانيون بانتصارهم في معركة الموصل وطمعوا في القضاء على الإمارة الكردية الناشئة، فجهزوا جيشاً كبيراً وقسَّموه إلى قسمين، قاد أبو طاهر القسم الأول وهدفه الاستيلاء على مدينة ديار بكر، فذهب إليها وحاصرها، في حين قاد أبو عبد الله القسم الثاني وذهب إلى ميافارقين للاصطدام بأبي علي الحسن، لكنه تعرَّض للهزيمة ووقع في الأسر، فأكرمه الأمير الكردي ولم يقتله، ثم عفا عنه وأطلق سراحه في خطوة ذكية لاستقطاب الحمدانيين، وفعلاً ذهب أبو عبد الله إلى أخيه أبي طاهر الذي كان يُحاصر مدينة ديار بكر، وطلب منه فك الحصار عن المدينة والتفاهم مع أبي علي الحسن، فرفض وأصرَّ على حصار المدينة ومواصلة القتال، ويبدو أن أبا عبد الله تضامن مع أخيه، وذهب معه إلى ميافارقين لخوض المعركة مع أبي علي الحسن، لكن القوات الكردية حسمت المعركة لصالحها، وبدَّدت القوات الحمدانية

(١) أبو شجاع: ص١٧٦. الفارقي: ص٥٨. ابن الأثير: جـ٧ ص٤٣٤ ـ ٤٣٥.
(٢) الفارقي: ص٦٠.
(٣) المصدر نفسه: ص٥٩. ابن الأثير: جـ٧ ص٤٣٥.

وطاردتها حتى نصيبين، وأسرت أبا عبد الله للمرة الثانية، ولم يقتله أبو علي الحسن هذه المرة أيضاً، بل اعتقله وضيَّق عليه، فتدخل الخليفة الفاطمي في مصر أبو منصور نزار، العزيز بالله، فأرسل وفداً إلى أبي علي الحسن وحمَّله رسالة يشفع فيها بإطلاق سراحه، فاستجاب الأمير الكردي، وذهب أبو عبد الله إلى مصر وعيَّنه العزيز على ولاية صور، وقُتل أبو طاهر المنهزم على يد حليفه محمد بن المسيب بنصيبين، واستولى ابن المسيب على الموصل، وأسَّس الدولة العقيلية فيها[1].

علاقة الحسن مع بيزنطية

عدَّ الامبراطور البيزنطي باسيل الثاني مقتل باد إنهاءً للمعاهدة المعقودة بينهما، وطمع في الاستيلاء على السواحل الشمالية لبحيرة وان، فأرسل حملة عسكرية لاحتلال مدن ملازكرد وخلاط وذات الجوز وأرغيش، فصمد سكانها حتى وصول أبي علي الحسن على رأس قواته العسكرية، فاصطدم بالقوة البيزنطية وهزمها، وألحق بها خسائر فادحة، ثم رغب الطرفان في التفاهم وإتمام الصلح بينهما، فعقدا هدنة مدتها عشر سنوات[2].

وتقرَّب أبو علي الحسن من جيرانه الأرمن، فعقد معهم هدنة خاصة، وحسَّن علاقاته بهم، وتزوَّج من أميرة أرمينية هي بنت سنحاريب، وقد اتخذ المصاهرة وسيلة لتقوية علاقاته مع الشعب الأرميني.

القضاء على المعارضة الداخلية

وُجدت في ميافارقين بعض الجماعات الموالية لبني حمدان فخشي أبو علي الحسن أن يستدعي هؤلاء الحمدانيين إلى مدينتهم، فقتل قسماً منهم وعلى رأسهم شيخ المدينة محمد ابن أبي الصقر، وطرد قسماً آخر، وذلك في عام (٣٨٤هـ/ ٩٩٤م)[3].

تقارب الحسن مع الحمدانيين ونهايته

رغب أبو علي الحسن في التقارب الأسرى مع الحمدانيين في حلب، فأرسل في عام (٣٨٦هـ/ ٩٩٦م) جماعة من أشراف بلاده إلى مدينة حلب، اجتمعت بأميرها أبي الفضائل بن سعد الدولة، وعرضت عليه رغبة أميرها بالمصاهرة، رحَّب الأمير

(١) أبو شجاع: ص١٧٨ ـ ١٧٩. ابن الأثير: جـ ٧ ص٤٣٥.
(٢) الفارقي: ص٦١.
(٣) المصدر نفسه: ص٦٦. ابن الأثير: جـ ٧ ص٤٣٦.

الحمداني بهذا التقارب، ووافق على رغبة الأمير الكردي، وفي الوقت الذي خرجت فيه الأميرة الحمدانية ست الناس من حلب في طريقها إلى ميافارقين، ذهب أبو علي الحسن إلى مدينة ديار بكر لإقامة حفل زفافه في تلك المدينة، وبينما كان منهمكاً في ترتيب شؤون الزواج، تعرَّض لمؤامرة اغتيال حاكها شيخ البلد عبد البر، وقد خشي أهلها أن يفعل بهم مثلما فعل بأهل ميافارقين، وأسفرت عن مقتله، وما إن علمت العروس بهذه الحادثة، حتى عادت من حيث أتت، كما قُتل بعض حاشيته، وكان إخوته وجيشه خارج المدينة التي أغلقت أبوابها في وجوههم، وكان اغتياله في أواخر (٣٨٧هـ/ ٩٩٧م)[1]، والواضح أن خلفيات الاغتيال تكمن في إزاحة الدولة الدوستكية عن الحكم ووراثتها، من قِبل جماعات كردية[2].

عهد ممهد الدولة أبو منصور سعيد

تولي ممهد الدولة مقاليد الحكم

عاد أبو منصور سعيد بن مروان مع الجيش إلى ميافارقين إثر مقتل أخيه أبي علي الحسن، وما إن وصل حتى دخل دار الإمارة المعروفة بـ «قصر بني حمدان» واجتمع مع الأمراء والقادة والوجهاء وأصحاب الرأي، فأجلسه مم الحاجب على كرسي الإمارة ولقبه ممهد الدولة، وهو أول من لُقِّب من بني مروان، فعيَّن شيروة حاجباً له، وبقي أمر إدارة البلاد بيد مم وابنه[3].

واستقبل ممهد الدولة سعيد المعزِّين بأخيه والمهنئين له بتوليه الحكم من المناطق الكردية الوسطى كافة، وعلى هذا الشكل أضحى حاكماً على الإمارة الدوستكية.

الأوضاع السياسية

انتهج ممهد الدولة سعيد سياسة أبي علي الحسن، فوطّد علاقاته الطيبة مع الامبراطورية البيزنطية، واجتمع في عام (٣٩٠هـ/ ١٠٠٠م) مع الامبراطور البيزنطي باسيل الثاني في منطقة الحدود في نواحي آمد وميافارقين، وتداولا في مسألة الحدود والتجارة وغيرهما من المسائل المتعلقة بالعلاقات بين البلدين، وعقد الرجلان هدنة هي بمثابة تمديد لهدنة عام (٣٨٢هـ/ ٩٩٢م)[4].

وتلقَّى ممهد الدولة سعيد التهاني من الخليفة العباسي القادر (٣٨١ ـ ٤٢٢هـ/ ٩٩١ ـ ١٠٣١م)،

(١) الفارقي: ص٧٤ ـ ٧٧. ابن الأثير: جـ٧ ص٤٣٦.
(٢) ابن الأثير: المصدر نفسه. (٣) الفارقي: ص٧٧.
(٤) المصدر نفسه: ص٨٤. ابن البطريق: ص١٨٤.

واعترف السلطان البويهي بهاء الدولة بحكومته كما اعترفت الدولة الفاطمية بحكمه، فأرسل الخليفة الفاطمي الحاكم بأمر الله إليه وفداً مع الهدايا، وصاهر الأمير الكردي الأسرة الحمدانية في حلب، فقد تزوج ست الناس ابنة سعد الدولة التي كان قد خطبها أبو علي الحسن سابقاً.

واستهدفت سياسة الأمير الكردي الداخلية المحافظة على الأمن والاستقرار، وإسعاد الشعب، وتجنيبه المشكلات والأزمات الخارجية، ولم يحدث خلال مدة حكمه البالغ خمسة عشر عاماً ما يعكر صفو الأمن، وساوى في المعاملة بين المسلمين والنصارى، وعلى الرغم من هذه السياسة فقد تعرَّض حكمه للنقد بسبب منح حاجبه شيروة السيء السيرة سلطات واسعة استغلها للتخلص منه.

وحدث عقب اغتيال أبي علي الحسن أن استولى عبد البر على مدينة ديار بكر، وكافأ أبا طاهر بن دمنة قاتل الأمير الكردي بأن زوَّجه ابنته، فانقلب هذا على سيده وعمه عبد البر للخروج من هذه الضائقة، إلى التقرب من ممهد الدولة سعيد، فالتمس وساطة الحاجب شيروة، وعرض أن تكون الخطبة والسكة في ديار بكر باسم الأمير الكردي، وأن يدفع إلى خزينة الدولة مائتي ألف درهم سنوياً، مقابل اعترافه به، فوافق الأمير الكردي، فعادت المدينة بذلك إلى أحضان الإمارة الدوستكية نظرياً على الأقل؛ لأن ابن دمنة قتل سيده عبد البر واستولى على الحكم في المدينة، وطلب من شيروة الحاجب التوسط لدى ممهد الدولة سعيد ليُقرّه والياً عليها على الشروط التي كانت في عهد عبد البر، فقبل الأمير توسطه[١].

وواجه ممهد الدولة سعيد خلال حياته السياسية منافسة أخيه أحمد له، فنفاه إلى قلعة سعرد[٢]، فأقام بها مضيَّقاً عليه[٣].

نهاية ممهد الدولة

اعتاد الأمير الكردي أن يذهب في فصل الربيع من كل سنة إلى قلعة هتاخ وهي إحدى القلاع الكردية في إقليم ديار بكر، وفي (أواخر ٤٠١هـ/أواسط ١٠١١م)، خرج إليها مع حاشيته وبني عمه، وكان شيروة مع غلامه ابن فليوس الذي عيَّنه مديراً للشرطة يقضيان فصل الربيع في هتاخ أيضاً، وكان الأخير سيء السلوك، ويكرهه الأمير لسوء تصرفاته، ولكنه لم يقتله احتراماً لشيروة، وكان ابن فليوس يعلم أن

(١) الفارقي: ص٨٠. ابن الأثير جـ٧ ص٤٣٦.
(٢) ويُقال لها سعرت، تبعد عن ميافارقين مسيرة يوم ونصف.
(٣) المصدران نفساهما: ص٩١، ص٤٣٧.

ممهد الدولة سعيد يكرهه، لذا حرَّض شيروة على قتله والاستيلاء على السلطة، فاقتنع هذا بالفكرة، ونفَّذ عملية الاغتيال إثر دعوته لممهد الدولة سعيد لزيارته وتناول الطعام معه، فلما حضر عنده قتله[١].

ذيول اغتيال ممهد الدولة

بعد أن انتهى شيروة من اغتيال ممهد الدولة سعيد، قبض على بني عمه حتى لا يثيروا له المشكلات، وأرسل قوة عسكرية إلى سعرد للقبض على أخيه أبي نصر أحمد، وسلَّم حراسة قلعة هتاخ إلى بعض أعوانه وتوجه مع ابن فليوس على رأس قوة عسكرية إلى العاصمة ميافارقين، واصطحب معه قسراً الخادم مشرق ليستخدمه في فتح باب المدينة، وكان ممهد الدولة سعيد قد أمر الحراس بعدم فتحه عند عودته من أسفاره حتى يروا وجه خادمه مشرق، وذلك حذراً من أن تستغل جماعة متآمرة فرصة غيابه فتدخل المدينة باسمه وتستولي عليها، ويدل ذلك عن أن الأمير الكردي كان يشك في نوايا بعض أمرائه.

وعندما وصل شيروة أمر مشرقاً أن يطلب من الحراس فتح باب المدينة، فامتثلوا للطلب، وفُتح الباب، وما إن تجاوزه ولم ير الحراس الأمير، أدركوا وجود مؤامرة، فأمسكوه وأوقعوا به عن فرسه، فهاجمهم ابن فليوس وقتل ثلاثة منهم، ونجح الرجلان في دخول المدينة، واضطرت حاميتها وسكانها إلى الخضوع لشيروة الذي أعلن عن سقوط الإمارة الدوستكية[٢].

وأرسل شيروة بعد استيلائه على العاصمة أعوانه إلى القلاع المجاورة للاستيلاء عليها، فدخلوها من دون قتال بفعل أنهم كانوا يبرزون خاتم ممهد الدولة سعيد، ويدَّعون بأنه هو الذي أمرهم بذلك، وأعطاهم خاتمه[٣].

وفرض شيروة في الوقت نفسه مراقبة مشدَّدة على الطرق المؤدية إلى العاصمة، ومنع الناس من دخولها أو مغادرتها حتى لا يشيع الخبر فيواجه عندئذٍ صعوبات في إحكام سيطرته على البلاد، واستولى أعوانه أيضاً على قلعة بوتان[٤].

وأرسل شيروة عبد الرحمٰن بن أبي الورد الدنبلي إلى الخواجة أبي القاسم الأصفهاني والي مدينة أرزن والملقب بشيخ الدولة، لإقناعه بالاستسلام والاعتراف بسلطة شيروة، وكان هذا الشيخ قد علم من شخص قادم إلى المدينة بمقتل ممهد الدولة سعيد على يد شيروة، فتصرف بسرعة لإنقاذ الوضع، فأرسل سرية إلى سعرد

(١) ابن الأثير: جـ٧ ص٤٣٧.
(٢) الفارقي: ص٩٠ ـ ٩١.
(٣) المصدر نفسه: ص٩٣.
(٤) المصدر نفسه.

أحضرت أبي نصر أحمد، وطاردت رجال شيروة ومنعتهم من القبض على الأمير، فضاقت صدورهم، وعادوا إلى ميافارقين وأعلموا شيروة بذلك[1].

وهكذا أخفق شيروة وأعوانه في القبض على أبي نصر أحمد، وبالتالي فشلوا في الاستيلاء على السلطة.

عهد نصر الدولة أحمد بن مروان

اعتلاء نصر الدولة السلطة

خلف نصر الدولة أحمد بن مروان أخاه ممهد الدولة سعيد بفضل جهود الخواجة أبي القاسم الأصفهاني، وبايعه القسم الأكبر من رؤساء العشائر والقادة وأصحاب الرأي والقاضي وأهل البلد[2].

القضاء على نفوذ شيروة

كان أول عمل قام به نصر الدولة أحمد هو القضاء على نفوذ شيروة في ميافارقين، فتوجه إليها على رأس جيشه، فتصدى له شيروة، ودارت بينهما معركة انتهت بانهزام شيروة، فتراجع إلى المدينة، وتحصَّن بداخلها، والملفت أن نصر الدولة أحمد لم يستغل انتصاره وعاد إلى مدينة أرزن، ويبدو أنه هدف إلى إعادة تنظيم صفوف جيشه قبل أن يهاجم ميافارقين مرة ثانية، وفعلاً توجَّه إليها وحاصرها، ووجد شيروة نفسه عاجزاً عن الوقوف في وجهه، فالتمس المساعدة من الامبراطور البيزنطي باسيل الثاني وطلب منحه حق اللجوء إلى الأراضي البيزنطية، ومهاجمة الإمارة الدوستكية مقابل تسليمه مدينة ميافارقين، ولما علم أهل المدينة بذلك، استنكروا هذه الخيانة وأخذوا يهاجمونه، فأُسقط في يده، وفرَّ من المدينة، وكان قد نقل أموال الدولة ووضعها عند أبي طاهر بن دمنة والي مدينة ديار بكر[3].

وانتقض أهل ميافارقين ضد شيروة وحليفه ابن فليوس، وهاجموا الأخير أثناء توجهه إلى الجامع، فاضطر للعودة إلى قصر شيروة للاحتماء به، فتبعه أهل البلد، فتصدى لهم شيروة وقتل وجرح منهم الكثير، ثم خرج من قصره ليهدئ روعهم، فطلبوا منه تسليمهم ابن فليوس، فرفض، فقاتلوه، واشتد الخطر عليه، فدخل القصر وفتح الخزائن وفرَّق المال على الجنود كي يستبسلوا في الدفاع عنه، وما جرى من اشتداد القتال بين الجانبين، انتهى بانهزام شيروة وجنوده، فتراجع إلى حصن

(1) الفارقي: ص٩٤.
(2) المصدر نفسه. ابن الأثير: جـ٧ ص٤٣٧. (3) الفارقي: ص٩٥ ـ ٩٧.

الملك، فلحقوا به، واستولوا على قصره ونهبوا ما يحتويه من مال وذخائر، ووقع ابن فليوس في أيديهم، فقتلوه[1].

وعندما قضت حركة سكان ميافارقين على نفوذ شيروة، استدعوا نصر الدولة أحمد ليسلموه المدينة، فاشترط تسليمه شيروة، غير أن هذا أغرى وجهاء المدينة فأعطوه الأمان، ونزل شيروة من حصن الملك إلى دار أبي الطيب محمد بن عبيد ابن المحور وهو أحد وجهاء المدينة البارزين، فحاول هذا أن يُهدئ من غضب الناس ففشل، وهاجم هؤلاء القصر العتيق، وكان دار الإمارة في العهد الحمداني والدوستكي إلى نهاية عهد ممهد الدولة سعيد، فهدموه ونهبوا محتوياته، وجدَّدوا دعوة نصر الدولة أحمد لتسليمه المدينة، فجاء مع جيشه ونزل بظاهرها، واختلف السكان مع وجهاء المدينة الذين تعهدوا بحماية شيروة، ما دفع الأمير الدوستكي إلى حصار المدينة، وتوجَّهت جماعة من الوجهاء إلى معسكره وأجرت معه مفاوضات انتهت إلى العفو عن شيروة، وفُتح باب المدينة في صباح اليوم التالي، ودخل نصر الدولة أحمد وجيشه، ونزل الأمير في قصر شيروة، ونزل هذا من حصن الملك واجتمع به، وذلك في عام (٤٠١هـ/ ١٠١٠ ـ ١٠١١م)[2].

تنظيم الدولة ونهاية شيروة

بعد أن استعاد الأمير الكردي عاصمته نظَّم شؤونها، وعيَّن الولاة على المناطق، والموظفين، واتخذ الخواجة أبا القاسم الأصفهاني وزيراً، وعيَّن أبا الحسن أحمد والياً على القسم الشمالي من مقاطعة بوتان إلى حدود الجزيرة بالإضافة إلى منطقة تل فافان، ولعل تعيينه كان شرطاً وضعه وجهاء المدينة، وعيَّن أبا أحمد الحسن ابن محمد المحور مديراً للأوقاف العامة، وعلي بن حامد على القضاء[3].

وقبض نصر الدولة أحمد على شيروة وأرسله إلى قلعة هتاخ وصلبه هناك، وهو المكان الذي اغتال فيه ممهد الدولة سعيد، وقتل جماعة ممن اشتركوا في مؤامرته، وطرد جماعة أخرى موالية له من المدينة.

أعقب مقتل شيروة فرار حليفه ابن الوصيف إلى بغداد، ويبدو أنه خشي على نفسه بعد مقتل حليفه شيروة، والواضح أنه لم يكن يطمئن إلى نصر الدولة أحمد[4].

وشيَّد نصر الدولة أحمد القصر الدوستكي في منطقة ملاصقة لحصن الملك، وكان مثالاً للعمارة الإسلامية.

(1) الفارقي: ص١٠١ ـ ١٠٢. (2) المصدر نفسه: ص٩٨ ـ ١٠٢.
(3) المصدر نفسه: ص٧٩، ١٠٩. (4) المصدر نفسه: ص١٠٣.

التغيير الوزاري

توفي الوزير الخواجة أبو القاسم الأصفهاني في عام (٤١٥هـ/ ١٠٢٤م) وخلفه الوزير المغربي أبو القاسم الحسين بن علي، وكان موظفاً كبيراً في الدوائر الفاطمية في مصر، وهرب إلى بلاد الشام في عام (٤٠٠هـ/ ١٠١٠م) إثر أحداث القتل التي نفَّذها الحاكم بأمر الله الفاطمي ومنها قتل والد أبي القاسم حسين وأخويه، ثم ذهب إلى العراق ووزر للأمير البويهي مشرف الدولة بن بهاء الدولة في عام (٤١٤هـ/ ١٠٢٣م)، وعاد إلى الموصل بعد أن عُزل عن الوزارة، وتقلَّد وزارة قرواش العقيلي[1]، إلا أن الخليفة العباسي أمر الأخير بإبعاده، فاستجاب لطلبه.

وتوجَّه أبو القاسم الحسين إلى ميافارقين في عام (٤١٦هـ/ ١٠٢٥م)، فلقي حفاوة من نصر الدولة أحمد الذي لاحظ ما يتمتع به من العلم والفضل ونظم الشعر والبلاغة، فقدَّر جدارته وعيَّنه وزيراً له ومنحه سلطات واسعة في إدارة الأمور[2].

العلاقات الخارجية

اعترفت الدول الثلاث الكبرى آنذاك وهي: الدولة العباسية والدولة الفاطمية والدولة البيزنطية، بحكومة نصر الدولة أحمد ووطَّدت علاقات الصداقة معها، وأرسلت كل دولة ممثلاً عنها إلى ميافارقين في عام (٤٠٣هـ/ ١٠١٣م) مع الهدايا والتحف الثمينة، والملفت أن هؤلاء الممثلين وصلوا إلى العاصمة في يوم واحد، وقد حمل ممثل الخليفة العباسي القادر (٣٨١ ـ ٤٢٢هـ/ ٩٩١ ـ ١٠٣١م) وهو أبو الفرج محمد بن أحمد بن مزيد، الخلع والتشريف والمنشور بحكم منطقة ديار بكر، ولقَّبه الخليفة نصر الدولة، كما لقَّبه الخليفة الفاطمي عز الدولة، ويدل إرسال المبعوثين على أن تلك الدول عدَّت الإمارة الدوستكية، إمارة تتمتع بمقومات الدولة وبمظاهر الحضارة، وأنها تستطيع أن تقوم بدور ما على المسرح السياسي.

الواقع أن انتهاج الإمارة الدوستكية سياسة الحياد وعدم التدخل في الصراعات والنزاعات القائمة في المنطقة كان مثار إعجاب وتقدير تلك الدول، ويبدو أن الخليفتين العباسي والفاطمي المتنازعين على زعامة العالم الإسلامي، تنافسا على استقطاب نصر الدولة أحمد حيث قدَّم كل منهما إليه لقباً خاصاً، غير أنه فضَّل اللقب الذي منحه إياه الخليفة العباسي، ويبدو أن لذلك علاقة بـ:

(١) ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين أحمد: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان جـ٢ ص١٧٤ ـ ١٧٦.

(٢) يوسف، عبد الرقيب: الدولة الدوستكية في كردستان الوسطى ص١٨٣ ـ ١٨٤.

الناحية المذهبية، حيث أن الإمارة الدوستكية، كانت تدين بالمذهب السني وتتمسَّك به، في حين أن الدولة الفاطمية تدين بالمذهب الشيعي الإسماعيلي وتعمل من أجل انتشاره.

الناحية الأدبية، إن الشعب الكردي كان يحترم الخلافة العباسية، كما أن الإمارة الدوستكية نفسها كانت تابعة لها في عهد ممهد الدولة سعيد كما تشهد عليه كتابة اسم الخليفة القادر على نقوده.

الناحية الاقتصادية، أدى العامل الاقتصادي دوراً في تلك الأفضلية حيث إن الإمارة الدوستكية كانت تُصدِّر منتجاتها إلى العراق من الطيالسة[1] الصوفية، والثياب الموشية، والمناديل، وثياب الكتان والصوف، والستائر الثمينة المطرزة بخيوط الذهب والمنسوجة بالذهب، بالإضافة إلى المنتجات الكردية الأخرى، وكان نهر دجلة طريقاً تجارياً مهماً يربط بين المنطقة الكردية الوسطى والعراق الذي يُصدِّر بدوره المنتجات الكردية والأرمينية عبر هذا الطريق إلى أسواق دمشق وحلب اللتين كانتا تحت النفوذ الفاطمي آنذاك[2].

وعلى الرغم من التقارب الكردي ـ العباسي، إلا أن الإمارة الدوستكية، لم تعادِ الدولة الفاطمية، واستمرت الصداقة بينهما حتى عام (٤٣٠هـ/ ١٠٣٩م) عندما حاول الدزبري النائب الفاطمي في حلب غزو الأراضي الدوستكية[3] بدليل أنه عندما تولى أبوحسن علي، الظاهر، سدة الخلافة الفاطمية خلفاً لوالده في عام (٤١١هـ/ ١٠٢١م)، أرسل الخِلع والتشريفات إلى نصر الدولة أحمد وذلك تدليلاً على صداقته له[4].

الصراع على الرها مع البيزنطيين وتداعياته

أقامت الإمارة الدوستكية علاقات جيدة مع الأمبراطورية البيزنطية، وبعد مرور حوالي خمسين عاماً من الصداقة، نشب نزاع بين الجانبين تمخَّض عنه اصطدامات، بسبب أطماع البيزنطيين في السيطرة على مدينة الرها، وتكمن دوافع تلك الأطماع بما يأتي:

ـ المكانة الدينية لمدينة الرها في نظر النصارى بفعل أنها:

١ ـ كانت أول مركز للنصرانية في بلاد ما بين النهرين والمناطق الكردية.

(١) الطيالسة: جمع طيلسان وهو كساء أخضر لا تفصيل له ولا خياطة، يلبسه خواص العلماء والمشايخ.

(٢) الدوري، عبد العزيز: تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري ص٩٤.

(٣) الفارقي: ص١١٦. (٤) أبو الفداء ص٥٠٩.

٢ ـ كانت المركز الرئيس للكنيسة الشرقية.

٣ ـ كانت مهد اللغة السريانية وانطلاقها وهي التي أضحت لغة النصارى في المناطق الكردية وفارس والهند.

يضاف إلى ذلك اعتقاد النصارى بأن المسيح أرسل رسمه على منديل إلى الملك أبجر الخامس حاكم الرها على يد تلميذه مار أدي.

ـ المكانة «الاستراتيجية» لمدينة الرها المتمثلة فيما يأتي:

١ ـ إن السيطرة البيزنطية على الرها يعني امتداد النفوذ البيزنطي إلى شمالي سورية، وعزل الإمارة الدوستكية عنها حيث يُشكل البيزنطيون حاجزاً.

٢ ـ حصار الإمارة الدوستكية من الشمال الشرقي حيث الإمارات الأرمينية التابعة للنفوذ البيزنطي حتى الحدود الغربية، وقد أدرك نصر الدولة أحمد نوايا البيزنطيين وما تُشكله من خطر على مستقبل إمارته، لذا عارض امتداد السيطرة البيزنطية إلى مدينة الرها، وأرسل قواته العسكرية أكثر من مرة للدفاع عنها.

٣ ـ استخدام الرها قاعدة عسكرية أمامية تتوسط بين سورية وكردستان، وإقليم الجزيرة الفراتية مع ما يُشكل ذلك من خطر على المنطقة كلها بما فيها العراق مركز الخلافة العباسية.

ـ المكانة الاقتصادية لمدينة الرها وتتمثل بأهمية إقليم الجزيرة الفراتية الزراعي الذي تقع فيه مدينة الرها، بالإضافة إلى وقوعها مع مدينتي دارا ونصيبين على الطريق التجاري البرّي الذي يربط الشرق بالغرب.

استولى نصر الدولة أحمد على مدينة الرها في عام (٤١٦هـ/ ١٠٢٥م) بطريقة سلمية بناء على طلب سكانها الذين أرادوا العيش في ظل حكمه وعدالته، والتخلص من ظلم حاكمها عُطير النميري، غير أنه لم يضمها إلى أملاكه، ولم يحكمها مباشرة، إذ إن ما حدث من النزاع بين أميري الرها شبل من قبيلة كلاب الذي يدين بالولاء لناصر الدولة أحمد، وبين عُطير من زعماء بني نمير، وما ترتب عليه من اغتيال الأخير واشتداد الخصومة بين النميريين العرب والأكراد في ميافارقين؛ أدَّى إلى أن يستعين القائد سليمان الكرجي المقيم في الرها بجورج مانياكس حاكم سميساط البيزنطي وعرض عليه أن يُسلِّمه المدينة مقابل أن يحصل على لقب من الامبراطور البيزنطي، وحُكم أحد الأقاليم البيزنطية، فوعده جورج مانياكس بذلك وقاد حملة عسكرية وتوجَّه إلى الرها ليتسلمها. ونهض لمساعدة الرها أمراء وعساكر من سائر البلاد الإسلامية، من حرَّان وحلب ودمشق وحمص ومنبج والموصل وبغداد والجزيرة والعراق، ومع ذلك دخل جورج مانياكس المدينة واحتفظ بها بفضل

ما قدم إليه من إمدادات من سميساط، ودأب على الإغارة على حرَّان وسروج وشمالي بلاد الشام[1].

وفي رواية أن في مدينة الرها برجان أحدهما أكبر من الآخر، فتسلم ابن عُطير النميري صاحب المدينة البرج الأكبر، وتسلَّم ابن شبل البرج الأصغر، ثم باع ابن عُطير برجه إلى البيزنطيين في عام (٤٢٢هـ/ ١٠٣١م) بعشرين ألف دينار مع قرى عدة، فتسلَّم البيزنطيون البرج ودخلوا البلد وملكوه، وهرب أصحاب ابن شبل منهم، وقتل البيزنطيون المسلمين، وخرَّبوا المساجد، وما إن علم نصر الدولة أحمد بذلك حتى أرسل جيشاً لاستعادة الرها، وعدَّ نفسه أولى بها نظراً لقربها من عاصمته ولكونها مرتبطة بإقليم ديار بكر جغرافياً وتاريخياً واقتصادياً.

حاصر الجيش الدوستكي المدينة، وفتحها عنوة، واعتصم من بها من البيزنطيين بالبرجين، كما احتمى السكان النصارى في كنيستهم، فحاصرهم المسلمون وأخرجوهم منها، وبقي البيزنطيون محتمين بالبرجين، فأرسل إليهم الامبراطور البيزنطي نجدة من عشرة آلاف مقاتل، اصطدموا بالجيش الدوستكي وهزموه، ودخلوا البلد وما جاوره من بلاد المسلمين[2].

وتعاون رؤساء عشيرة بني النمير مع البيزنطيين، وراح ابن وثاب النميري يُحرِّض هؤلاء على مهاجمة الأراضي الكردية، ففي عام (٤٢٦هـ/ ١٠٣٥م) حشد هذا جمعاً كثيفاً من العرب ومن غيرهم، وسانده الجنود البيزنطيون في الرها، وهاجم الأراضي الكردية، فتصدى له نصر الدولة أحمد، وتلقى مساعدة من المناطق المجاورة، وخشي الامبراطور البيزنطي من تطور النزاع ليشمل العالم الإسلامي الشرقي برمَّته، وهو غير مستعد لفتح جبهة واسعة مع المسلمين؛ لذلك آثر المهادنة وأرسل إلى نصر الدولة أحمد معتذراً[3]، وعادت العلاقات الدوستكية ـ البيزنطية إلى حالتها الجيدة، لكن ما جرى في عام (٤٣٩هـ/ ١٠٤٧م) من تعديات على مناطق الحدود مع بيزنطية من جانب الأصفر التغلبي[4]، دفع الأمبراطور البيزنطي قسطنطين التاسع إلى توجيه كتاب إلى نصر الدولة أحمد يلفت فيه نظره إلى بنود الهدنة المعقودة بين الجانبين ووجوب مراعاتها، وهدَّده بأنه سيهاجم أراضيه إذا لم يردع الأصفر التغلبي،

(١) الأنطاكي يحيى بن سعيد: تاريخ الأنطاكي (صلة تاريخ أوتيخا)، ص٢٦٣ ـ ٢٦٥.

(٢) ابن الأثير: جـ٧ ص٦٤٣ ـ ٧٤٤.

(٣) زكي، محمد أمين: الدول والإمارات الكردية في العهد الإسلامي ص١١٣.

(٤) ظهر الأصفر التغلبي برأس عين، وادَّعى أنه من المذكورين في الكتب، واستغوى قوماً بمخاريق وضعها. ابن الأثير: جـ ٨ ص٦٣ ـ ٦٤.

والراجح أنه عدَّ نصر الدولة أحمد مسؤولاً عن أعماله، وأنه من رعاياه.

تصرَّف نصر الدولة أحمد بسرعة خشية من أن تتعرَّض بلاده لتهديدات البيزنطيين، فقبض على الأصفر التغلبي بمساعدة النميريين، وسجنه وانتهت المشكلة[1].

الاستيلاء على السويداء[2]

لم يركن نصر الدولة أحمد إلى بقاء البيزنطيين في الرها؛ لأن من شأن ذلك أن يُهدِّد بلاده، وما حدث آنذاك من انقلاب صالح بن وثاب النميري وابن عُطير على البيزنطيين، دفعه إلى إرسال حملة عسكرية في عام (٤٢٧هـ/ ١٠٣٦م) للسيطرة على بلدة السويداء الواقعة على الطريق إلى الرها، ولعل نصر الدولة أحمد هو الذي اتصل بهما وأقنعهما بالانضمام إليه ثم حرَّضهما ضد البيزنطيين، والمعروف أن إمارات حرَّان وسروج والرقة كانت تحت حكم صالح بن وثاب، وتمكَّنت القوات الإسلامية المتحالفة من السيطرة على السويداء ثم توجَّهت إلى الرها وحاصرتها، فأرسل البيزنطيون جيشاً مؤلفاً من خمسة آلاف جندي لمساعدة الحامية، لكن هذا الجيش وقع في كمين نصبه له نصر الدولة أحمد، فقُتل الكثير من أفراده، وتفرَّق الباقون، ووقع قائد حامية الرها في الأسر، وهدَّد المحاصِرون سكان المدينة والبيزنطيين بقتل الأسرى وقائد الحامية إذا لم يستسلموا ويُسلموا المدينة، فاضطر هؤلاء للاستجابة لعجزهم عن الدفاع عنها، وتحصَّن البيزنطيون في القلعة، وكان حسان بن جراح الطائي الموالي للبيزنطيين قد توجَّه على رأس خمسة آلاف جندي من العرب والبيزنطيين لفك الحصار عن الرها، فاضطر صالح بن وثَّاب النميري إلى الخروج من المدينة لصدِّه خارجها، فاستعادها البيزنطيون المتحصنون بالقلعة ثم هاجموا حرَّان، فاضطر صالح بن وثَّاب إلى الانصراف عن ملاقاة الطائي وهاجم الزاحفين على حرَّان، فقتل منهم كثيراً وانهزم الباقون إلى الرها[3]، وهكذا لم يتمكَّن نصر الدولة أحمد وصالح بن وثَّاب من تحرير الرها من الاحتلال البيزنطي، وفي عام (٤٢٩هـ/ ١٠٣٨م) عقد صالح بن وثَّاب صلحاً مع البيزنطيين بالرها وسلَّمهم ضواحيها، وكثر البيزنطيون بها فعمَّروها وحصَّنوها، وخشي المسلمون من أن يستولوا على حران[4].

(١) ابن الأثير: جـ٨ ص٦٤.

(٢) السويداء: بلدة مشهورة في ديار مضر قرب حران بينها وبين بلاد الروم، وأهلها نصارى في الغالب. الحموي: جـ ٣ ص٢٨٦.

(٣) ابن الأثير: جـ٧ ص٧٧٦. (٤) المصدر نفسه: ص٧٨٧.

الغزُّ يُغيرون على المنطقة الكردية الوسطى

الغزُّ طائفة من الأتراك نزحوا من آسيا الوسطى إلى البلاد الإسلامية بدءاً من نهاية القرن الثاني الهجري، الثامن الميلادي، وهاجموا أثناء تقدمهم باتجاه الغرب بعض المناطق الإسلامية بهدف السلب والنهب، كما هاجموا مراغة ونهبوها، وأغاروا على العشيرة الهذبانية الكردية، فتعاون الزعيمان الكرديان وهسوذان بن حملان صاحب أذربيجان وابن أخته أبو الهيجاء بن ربيب الدولة، واصطدما بالغز وانتصرا عليهم، فانصرفوا عن أذربيجان[1].

وفي عام (٤٣٢هـ/ ١٠٤١م) قتل وهسوذان جماعة من الغز وبعض رؤسائهم، في مدينة تبريز، ما دفعهم إلى التوجه نحو كردستان الوسطى، فدخلوا مقاطعة هكاري الوعرة، وأطلقوا أيديهم في القتل والنهب وسبي الأطفال والنساء، وفي الوقت الذي كانوا يتعقبون الأكراد المنهزمين، أعاد هؤلاء تنظيم صفوفهم وكرّوا عليهم، فقتلوا منهم ألفين وخمسمئة، وأسروا آخرين، من بينهم عدد من زعمائهم، واستعادوا السبي، واخترق من نجا منهم جبال هكاري ووصلوا إلى مقاطعة بوتان ومركزها مدينة الجزيرة (جزيرة ابن عمر) ونهبوا منطقتي باقردى وبازبدى والحسنية وبيش خابور، وبقي فريق منهم بقيادة منصور في شرقي الجزيرة، وتوجه قسم آخر منهم بقيادة بوقا و ناصقلي إلى نصيبين وطور عبدين وديار بكر، ثم إن والي الجزيرة سليمان بن نصر الدولة قبض على منصور، وطاردت قوات مشتركة دوستكية وكردية بشنوية (إمارة فنك) وعربية بقيادة قرواش العقيلي أمير الموصل؛ هؤلاء، فتحرَّج موقفهم وطلبوا الأمان مقابل إعادة ما نهبوه من البلاد، لكن القوات المشتركة رفضت الطلب، ولم يكن أمام الغز عندئذٍ سوى القتال، فهاجموا القوات المشتركة، فانهزم العرب، ويبدو أن القوات الغزية انتصرت على القوات الكردية أيضاً، بدليل أنها حاصرت الجزيرة، وجاث فريق منها في عام (٤٣٣هـ/ ١٠٤٢م) البلاد حتى ديار بكر قلب الدولة الدوستكية، وأكثروا من القتل والنهب، فاضطر نصر الدولة أحمد إلى التفاوض معهم وطلب منهم مغادرة بلاده مقابل إطلاق سراح منصور ودفع مبلغ من المال وقدره خمسين ألف دينار، ومع ذلك لم يركن هؤلاء إلى الهدوء وازدادوا في أعمال السلب والنهب، فنهبوا نصيبين وسنجار وهزموا قرواش العقيلي واحتلوا الموصل، وتحصَّن قرواش مع عدد قليل من أتباعه في جبل السن، وراسل الأمير البويهي جلال الدولة وأمراء العرب والأكراد، وطلب منهم إمدادات عسكرية، وبعد

(١) ابن الأثير: جـ٧ ص٧١٩.

وصولها انتصر على الغز، ففروا إلى البلاد الدوستكية ووصلوا إلى ديار بكر، وصعدوا إلى أرمينيا وأذربيجان بعد أن ضعفت قواهم.

وكتب نصر الدولة أحمد إلى السلطان طغرلبك السلجوقي يشكو من الغز والمعروف أن بعضهم كان من أتباعه، فردَّ عليه بقوله: «بلغني أن عبيدنا قصدوا بلادك، وأنك صانعتهم بمال بذلته لهم، وأنت صاحب ثغر ينبغي أن تُعطى ما تستعين على قتال الكفار» ووعده بأن يُرسل إليهم من يرحلهم عن بلده[1].

السلاجقة يفرضون سيطرتهم على المنطقة الكردية الوسطى

حصل في عام (٤٤٠هـ/١٠٤٨م) أن توفي أبو كاليجار البويهي وخلفه ابنه الملك الرحيم[2]، وكانت قوة البويهيين في تراجع مستمر وتسير نحو نهايتها، في الوقت الذي أخذ فيه نفوذ السلاجقة يتصاعد بزعامة السلطان طغرلبك الذي تطلَّع إلى فرض سيطرته على المنطقة الكردية الوسطى قبل السيطرة على العراق، وذلك بفعل عوامل عدة أهمها:

- أهميتها العسكرية المعروفة.
- قربها من الدولتين البيزنطية والفاطمية في بلاد الشام.
- مكانتها السياسية المهمة في المنطقة.

انطلاقاً من هذه المعطيات أرسل السلطان طغرلبك في عام (٤٤١هـ/١٠٤٩م) إلى الأمير الدوستكي نصر الدولة أحمد يطلب منه تقديم الطاعة له والخضوع لسلطانه، وتنفيذ رغبته[3]، بفعل أنه كان عاجزاً عن الوقوف في وجهه على الرغم من كرهه الشديد للسلاجقة.

أدى امتداد النفوذ السلجوقي إلى المنطقة المذكورة إلى:

- تضييق الحصار على الدولة البويهية في العراق.
- تهديد الدولة البيزنطية التي كانت تنظر بعين القلق إلى الزحف السجلوقي باتجاه الغرب.
- تهديد نفوذ الدولة الفاطمية في بلاد الشام[4].

لم يكن أمام نصر الدولة أحمد إلا ملاينة السلاجقة والمحافظة على إمارته في ظل تبعيته لهم وملاطفتهم بالهدايا والأموال؛ وتبوَّأ مكانة محترمة لدى السلطان طغرلبك، وتدليلاً على هذا الاحترام توسَّط الزعيم الكردي في إطلاق سراح ملك

(١) زكي: ص١٣٦ - ١٣٧.
(٢) ابن الأثير: جـ٨ ص٦٩ - ٧٠.
(٣) ابن الأثير: جـ٨ ص٧٨.
(٤) يوسف: ص٢٢٠.

الأبخاز، ذلك أن إبراهيم ينال أخو السلطان طغرلبك قد أسر في إحدى غاراته ملك الأبخاز، فبذل هذا أربعمئة ألف دينار مقابل إطلاق سراحه، فلم يقبل منه، فأرسل الإمبراطور البيزنطي عندئذٍ إلى نصر الدولة أحمد يطلب منه التوسط لدى السلطان لإطلاق سراحه، فرحَّب السلطان بوساطته وأطلق سراح الملك الأبخازي من دون فداء، فعظم ذلك لدى الامبراطور فأرسل إلى السلطان طغرلبك وإلى نصر الدولة هدايا كثيرة، وعمَّر مسجد القسطنطينية ومنارته، وأُقيمت الخطبة فيه للسلطان طغرلبك، وعُدَّ ذلك انتصاراً للسلطان[1]، ويُذكر أن الإمارة الراوادية الكردية في أذربيجان لم تخضع للدولة السلجوقية إلا في عام (٤٤٦هـ/١٠٥٤م) عندما سار السلطان بقواته الكبيرة إلى شمالي بحيرة وان عن طريق أذربيجان حيث أطاعه الأمير وهوذان الروادي[2].

مقتل سليمان بن نصر الدولة أحمد

قُتل أبو حرب سليمان بن نصر الدولة أحمد في عام (٤٤٧هـ/١٠٥٥م) في ظل الصراع العشائري بين الأكراد، وكان والده قد عينه حاكماً على الجزيرة، فاستبدَّ بالأمر، واستولى عليها، كما استولى على حصون منيعة تقع في شرقها، وحارب موسك بن المجلّي ابن زعيم الأكراد البختية ثم راسله واستقطبه بأن زوَّجه من ابنة أبي طاهر البشنوي صاحب قلعة فنك، وهو ابن أخت نصر الدولة أحمد، فاطمأن عندئذٍ موسك، لكن سليمان غدر به، فقبض عليه وسجنه، ووصل السلطان طغرلبك في هذه الأثناء إلى تلك المنطقة في طريقه لمحاربة البيزنطيين، فأرسل إلى نصر الدولة أحمد يشفع في موسك، فأخبره بأنه توفي، فشقَّ ذلك على حميه أبي طاهر البشنوي، فأرسل إلى نصر الدولة أحمد وابنه سليمان يلومهما على تزويجه من ابنته في الوقت الذي كانا ينويان الغدر به، وتنكَّر لهما، فخافه سليمان وقتله بالسم، وولي بعده ابنه عبيد الله، فأظهر له سليمان المودة وتبرَّأ من دم أبيه، واستقر الأمر بينهما، وعزم سليمان على زيارة قلعة فنك، فخرج من الجزيرة في نفر يسير، فقتله عبيد الله. أقلقت حادثة القتل والده نصر الدولة أحمد، فعيَّن ابنه نصراً والياً على الجزيرة ليحفظ تلك النواحي، ويأخذ بثأر أخيه، وسيَّر معه جيشاً كثيفاً.

واستغلَّ قريش بن بدران صاحب الموصل حادثة قتل سليمان ليتوسع باتجاه الجزيرة واستقطب العشيرتين البختية والبشنوية، فاجتمعوا على قتال نصر، فالتقوا

(١) ابن الأثير: جـ٨ ص٧٨.
(٢) المصدر نفسه: ص١١٦.

واقتتلوا قتالاً شديداً كثر فيه القتلى، وصبر الطرفان فكانت الغلبة لنصر، وجُرح قريش بن بدران بجرح بالغ، واستقر حكم نصر في الجزيرة، وحاول استقطاب البختية والبشنوية ليتقوَّى بهما، فلم يستجيبا له[١].

أدى سوء سياسة سليمان بن نصر الدولة أحمد إلى نشوء أزمة كردية داخلية ومشكلات للإمارة الدوستكية ذهب ضحيتها الكثير من الأكراد، منهم ثلاثة أمراء بارزين هم: سليمان وأبو طاهر أمير فنك وموسك، والملاحظ أن الأكراد البشنوية في بوتان الذين ساندوا الإمارة الدوستكية، وشاركوا في قيامها، انقلبوا الآن عليها بسب سوء سياسة سليمان، ووقفوا إلى جانب أمير الموصل وقد عزموا على اقتطاع جزء مهم من أراضيها، وهو الجزيرة، المشتمل على الإمارتين الثائرتين فنك والبختية[٢].

وفاة نصر الدولة أحمد

توفي نصر الدولة أحمد في (شوال ٤٥٣هـ/ تشرين الأول ١٠٦١م) في عاصمته ميافارقين بعد أن حكم اثنين أو ثلاثاً وخمسين عاماً، وشكَّلت وفاته صدمة عنيفة للإمارة الدوستكية وشعبها، حيث بلغت أوجها وازدهارها في عهده، وتولى الحكم بعده ابنه نظام الدين نصر بمساعدة الوزير فخر الدولة بن جهير[٣].

عهد نظام الدين نصر

اعتلاء نظام الدين السلطة

كان نظام الدين نصر ولي عهد والده، وقد فضَّله على إخوته بفعل حدة ذكائه وحزمه وكفاءته الفائقة، وقد برهن في عام (٤٤٧هـ/ ١٠٥٥م) عن قدرة قتالية ضد قريش بن بدران وحلفائه، ولما توفي نصر الدولة أحمد كان الوزير ابن جهير عنده، فأرسل صاحب العسكر إلى مقر إقامة نظام الدين نصر، وأحضره إلى القصر، فاستقبله الوزير وخاطبه بالإمارة وسلَّم عليه وعزَّاه بأبيه، وأجلسه على كرسي الحكم، وحضر الأمراء والقضاة والشهود والعلماء وسادات أهل البلد، وسلَّموا عليه بالإمارة ثم بايعته العامة، وذلك في (ذي القعدة ٤٥٣هـ/ تشرين الثاني ١٠٦١م)[٤]،

---

(١) انظر الحادثة عند ابن الأثير: جـ٨ ص١٢٣ ـ ١٢٤.

(٢) يوسف: ص٢٣٠.

(٣) الفارقي: ص١٧٦ ـ ١٧٧. ابن الأثير: جـ٨ ص١٧٤ ـ ١٧٥.

(٤) الفارقي: ص١٧٨.

وتخلَّى فخر الدولة محمد بن جهير عن وزارة نظام الدين نصر، وغادر ميافارقين سراً إلى بغداد في العام التالي وهو يطمع في أن يتولى وزارة الخليفة العباسي القائم (٤٢٢ ـ ٤٦٧هـ/ ١٠٣١ ـ ١٠٧٥م) وقد اتصل سراً بالخليفة بعد عزل الوزير محمد ابن المنصور بن دارست ونال موافقته[١].

التنازع الأسري

لم يمض أكثر من سنتين على حكم نظام الدين نصر حتى اختلف مع أخيه سعيد، ولعل هذا وجد نفسه أنه أحق بالحكم منه بفعل أنه أكبر سناً وأشرف منه من ناحية الأم، وهو ابن الأميرة الفضلونية، وحفيد الأمير الشدادي الكردي، ويبدو أن هذا الخلاف لم يكن يستهدف إقصاء الأمير وانتزاع الحكم منه، بدليل أن سعيداً رضي ببعض الإقطاعات بعد توسط السلطان طغرلبك، ودفع نظام الدين نصر خمسين ألف دينار إلى قائد القوة السلجوقية التي أرسلها السلطان للضغط عليه، وأذن له ولجيشه بالعودة إلى بلادهم[٢].

لكن الخلاف تجدَّد مرة ثانية بين الأخوين في عام (٤٦٠هـ/ ١٠٦٨م)، فغادر سعيد المنطقة وهو حنق وتوجَّه إلى السلطان السلجوقي ألب أرسلان في أصفهان، وكان قد تولى السلطة بعد وفاة عمه طغرلبك في عام (٤٥٥هـ/ ١٠٦٣م)[٣] وعرض عليه شكواه من أخيه، فتعهد السلطان بعزل أخيه وإحلاله محلَّه، ويبدو أن لذلك علاقة:

- بتضييق نظام الدين نصر على أخيه سعيد ومحاولة استعادة ما أعطاه تحت الضغط السلجوقي.
- باستنكار سعيد ما أقدم عليه نظام الدين نصر من قتل إخوته الثلاثة.
- بطمع سعيد بالحكم هذه المرة[٤].

ولما وصل السلطان ألب أرسلان إلى ديار بكر عن طريق أذربيجان في عام (٤٦٣هـ/ ١٠٧١م)، لم يخرج نظام الدين نصر لاستقباله، ولعله خشي على حياته، فأرسل إليه السلطان وزيره نظام الملك، اجتمع به ونصحه بمرافقته إلى معسكر السلطان في الحرشفية على نهر دجلة، ووعده بأن يعيده إلى عاصمته معززاً مكرماً، وعندما اجتمع بالسلطان طلب الوزير منه أن يعفو عنه، لكن السلطان كان قد قرر خلعه من الحكم وإحلال أخيه مكانه، فاستخدم الوزير دهاءه كي لا يحنث السلطان

---

(١) ابن الأثير: جـ٨ ص١٧٩ ـ ١٨٠.

(٢) الفارقي: ص١٨١.

(٣) المصدر نفسه: ص١٨٥.

(٤) يوسف: ص٢٧٧.

بقسمه، فألقى القبض على نظام الدين نصر وسلمه إلى أخيه سعيد الذي سجنه في قلعة هتاخ، ثم أقنع السلطان العدول عن قراره والعفو عنه وإعادته إلى عاصمته، وأكرمه السلطان بأن لقَّبه بسلطان الأمراء، وحلَّ الخلاف بين الأخوين، وأعاد الوئام بينهما، وتمت التسوية بإعطاء سعيد مدينة ديار بكر، فتوجَّه إليها وحكمها مدة قبل أن يُتوفى في عام (٤٦٤هـ/ ١٠٧٢م)[١].

التهديد السلجوقي

تعرَّضت الإمارة الدوستكية منذ عهد نصر الدولة أحمد لتهديد سلجوقي بفعل اقتراب نفوذ السلاجقة من كردستان، وكانت الإمارة الدوستكية، تدفع خطرهم في كل مرة بقوة المال والهدايا الثمينة كما حدث في عام (٤٤٩هـ/ ١٠٥٧م)، واستمرت التهديدات السلجوقية في عهد السلطان ألب أرسلان وما بعده حتى قضى السلاجقة عليها. ففي (ربيع الأول ٤٥٨هـ/ شباط ١٠٦٦م) أرسل السلطان قوة عسكرية بقيادة سلار خرسان تُقدَّر بخمسة آلاف مقاتل، فنهبت ضواحي ميافارقين ثم حاصرت المدينة فاضطر الوزير أبو الفضل الأنباري إلى التفاوض مع القائد السجلوقي، واتفقا على إعطائه ثلاثمئة ألف دينار مقابل فك الحصار عن المدينة والعودة من حيث أتى، ولما دخل سلار المدينة قبض على ثلاثة من إخوة نظام الدين نصر واتخذهم رهائن، وهم حسن وفضلون ومامك.

كان دخول سلار مدينة ميافارقين فرصة استغلها الوزير الأنباري، فأقنع نظام الدين نصر بالقبض عليه وعلى مرافقيه وسجنهم، ولما علم أفراد جيشه بذلك قتلوا اثنين من الأخوة الرهائن، وشدوا الثالث بذنب مهر لم يُذلَّل، ثم أطلقوه، فراح يجرُّه حتى وصل إلى قرية قرمين، فخلَّصه رجل فلاح، وشُفي بعد المعالجة، وهاجم نظام الدين نصر معسكر سلار خارج المدينة وشتَّته[٢].

وفاة نظام الدين نصر

توفي نظام الدين نصر في (ذي الحجة ٤٧٢هـ/ حزيران ١٠٨٠م) في ميافارقين بعد أن حكم تسع عشرة سنة، ودُفن عند أبيه نصر الدولة أحمد في أسفل الميدان في قبة بني مروان[٣].

---

(١) الفارقي ص١٨٦ ـ ١٩١.　　(٢) المصدر نفسه: ص١٨٣.

(٣) المصدر نفسه: ص٢٠٠ ـ ٢٠١. ابن الأثير: جـ٨ ص٢٧٤.

عهد ناصر الدولة منصور

اعتلاء ناصر الدولة السلطة

رتَّب الوزير الأنباري أمور الدولة إثر وفاة نظام الدين نصر، ثم أحضر ابنه الأكبر ناصر الدولة منصور وكان ولي عهده، كما أحضر العلماء والقاضي والشهود وأهل الفضل وكبار أهل البلد، فخاطبوه بالإمارة وهنَّأوه، فجلس على كرسي الحكم وتمَّت مراسم تنصيبه[١].

الزحف السلجوقي باتجاه الأراضي الدوستكية ونتائجه

لم يذكر المؤرخون أي أحداث تُذكر بين اعتلاء ناصر الدولة منصور سدَّة الحكم وبين الزحف السجلوقي على الأراضي الدوستكية في عام (٤٧٦هـ/ ١٠٨٣م). فقد جدَّد السلاجقة أطماعهم في الأراضي الدوستكية، وأثار ابن جهير الذي أقام في أصفهان أطماع السلطان ملكشاه في السيطرة على كردستان الوسطى والقضاء على الإمارة الدوستكية، وقد أجرى مباحثات مع الوزير نظام الملك من أجل هذه الغاية، فتحدث هذا مع السلطان وأقنعه بغزوها، واتفق ابن جهير مع السلطان على ما يأتي:

- تزويد السلطان لابن جهير بالجيوش وتعيينه قائداً عاماً للحملة.
- تكون البلاد للسلطان ويكون ابن جهير والياً عليها من قِبله.
- يسك ابن جهير النقود وينقش عليها اسمه.
- يُرسل ابن جهير أموال ومجوهرات الإمارة الدوستكية إلى السلطان.

وهكذا جهَّز السلطان ملكشاه جيشاً وأرسله مع ابن جهير إلى الأراضي الدوستكية، فتصدَّى له ناصر الدولة منصور، ودار قتال بينهما، ويبدو أن ابن جهير عجز عن التغلب على القوات الدوستكية وبالتالي عجز عن السيطرة على البلاد، ما دفع السلطان إلى إرسال جيش آخر بقيادة أرتق بن أكسب نجدة له، واتفق ناصر الدولة منصور في الوقت نفسه مع شرف الدولة مسلم بن قريش العقيلي صاحب الموصل وحلب على التعاون لصد القوات السلجوقية مقابل إعطاء ناصر الدولة منصور إياه مدينة ديار بكر.

توجَّه شرف الدولة على رأس قواته إلى ديار بكر ليقاتل إلى جانب القوات الدوستكية، فعمد ابن جهير إلى التفريق بين الحليفين، ولم يشأ أن يقاتل العرب؛ لأنَّه كان عربياً من سكان الموصل، ولكن السلاجقة لم يرضوا بالصلح وهاجموا

---

(١) الفارقي: ص٢٠١.

قوات شرف الدولة، ونشبت بين الطرفين معركة ضارية انتصرت فيها القوات السلجوقية، وتراجع شرف الدولة إلى مدينة ديار بكر وتحصَّن بها قبل أن يخرج إلى الرقة بالاتفاق مع أرتق بن أكسب بعد أن أغراه بالمال.

واستولى السلاجقة على حُلل العرب وغنموا أموالهم، وسبوا نساءهم وأولادهم، وجرت المعركة في (ربيع الأول ٤٧٧هـ/ تموز ١٠٨٤م)، وعندما علم السلطان بانهزام شرف الدولة عزم على التوجه بنفسه للسيطرة على أراضي الإمارة العقيلية والقضاء على الإمارة الدوستكية، فيضيف إلى دولته مناطق واسعة من بلاد الجزيرة الفراتية وشمالي سورية والمنطقة الكردية الوسطى حيث لم تكن هذه المناطق تحت الإدارة السلجوقية المباشرة، فأرسل قوة عسكرية طليعة بقيادة ابن جهير وأمره بالسيطرة على الموصل، فدخلها من دون قتال، ثم تحرك السلطان بنفسه على رأس جيشه نحو بلاد الجزيرة الفراتية وكردستان الوسطى، وعندما وصل إلى البوازيج وهي من أعمال الموصل، علم بخروج أخيه تكش ضده في خراسان، فاضطر للعودة لإخماد تمرد أخيه، وعمد قبل مغادرته إلى تفريق الحليفين الكردي والعربي ولاحظ أن التعاون بينهما ربما يؤدي إلى فشل قواته، فاستدعى شرف الدولة إلى البوازيج وتفاهم معه وخلع عليه، ثم ذهب للقضاء على تمرد أخيه.

كان هذا التفاهم مؤقتاً؛ لأن السلطان كان ينوي القضاء على الإمارة العقيلية، ولذا فإنه عاد إلى المنطقة في عام (٤٧٩هـ/ ١٠٨٦م) واستولى على أراضيها، وسيطرت جيوشه على الأراضي الدوستكية، فدخلت كردستان الوسطى وبلاد الجزيرة الفراتية وشمالي سورية، تحت الحكم السلجوقي المباشر، وأقطع السلطان، محمد ابن شرف الدولة بعض مدن الجزيرة الفراتية: الرحبة وأعمالها، وحرّان، وسروج، والرقة، والخابور.

سقوط مدينة ديار بكر

توجَّه ابن جهير بعد المعركة مع شرف الدولة إلى مدينة ميافارقين لمساعدة القوات السلجوقية التي كانت تُحاصرها، ثم توجَّه إلى المدن الشرقية، وأرسل ابنه زعيم الرؤساء إلى مدينة ديار بكر للإشراف على حصارها، والواقع أن السلاجقة حاصروا مدن الإمارة الدوستكية مثل بدليس وأرزن وخلاط وماردين والجزيرة، وحصن كيفا وغيرها من المدن والقلاع الكردية، وسقطت أولى هذه المدن وهي ديار بكر في (محرم ٤٧٨هـ/ أيار ١٠٨٥م) في أيدي القوات السجلوقية، ثم سقطت ميافارقين في (٦ جمادى الآخرة ٤٧٨هـ/ ٢٩ أيلول ١٠٨٥م) وتسلَّم ابن جهير المدينة، ثم سقطت

جزيرة ابن عمر[١]، وهي آخر مدينة سقطت في أيدي القوات السلجوقية.

وكان ناصر الدولة منصور قد غادر عاصمته إلى أصفهان قبل وصول الجيش السلجوقي للتفاهم مع السلطان ملكشاه، وإقناعه بعدم احتلال بلاده، وسلَّم أمر البلاد إلى أبي سالم الطبيب، فعرض عليه السلطان اقتسام بلاده بينهما، فيكون من نصيبه ميافارقين وديار بكر، ويأخذ السلطان مدينة الجزيرة ثم يقتسما باقي البلاد إلى نصفين.

لم يرفض ناصر الدولة منصور اقتراح السلطان ولم يقبله وقال له: «أشاور نفسي»[٢]، ولما أصبح في اليوم التالي اجتمع بالسلطان وقال له: «لا أُسلِّم بيتي ولا أخرج عن ملكي»[٣]، وهكذا رفض الأمير الدوستكي اقتراح السلطان وغادر إلى قرية حربى بين بغداد وتكريت في أقصى الدجيل، وعلى هذا الشكل سقطت الإمارة الدوستكية للمرة الأولى في أيدي السلاجقة.

إعادة إحياء الإمارة الدوستكية

كان ناصر الدولة منصور يترقب من منفاه في حربى فرصة لاستعادة بلاده الكردية من السلاجقة وإعادة إحياء الإمارة الدوستكية، وقد سنحت له الفرصة بوفاة السلطان ملكشاه في عام (٤٨٥هـ/ ١٠٩٢م)، فتوجَّه إلى كردستان واستعاد أولاً مدينة الجزيرة واتخذها قاعدة لاتصالاته بالأكراد في المدن والمناطق التي كانت داخلة في إطار إمارته، ثم استعاد العاصمة ميافارقين بمساعدة الشاعر الشيخ أبي نصر بن الأسد الذي كان يملك الجرأة وثقة الناس به، وقد وعده ناصر الدولة منصور بالوزارة، ودخلها في (محرم ٤٨٦هـ/ شباط ١٠٩٣م)، واتخذها كالسابق عاصمة له، وكافأ ابن الأسد بأن عيَّنه وزيراً ولقَّبه بـ «محي الدين»[٤] وعلى هذا الشكل أُعيد إحياء الإمارة الدوستكية.

معركة المضيَّع وزوال الإمارة الدوستكية

إن ما جرى بعد وفاة السلطان ملكشاه من صراع على السلطة بين أخيه تُتُش وبين ابنه بركيارق؛ أدى إلى انتعاش الإمارة الدوستكية ولكن إلى حين، ذلك أن تُتُش تحرَّك من دمشق نحو الأقاليم الشرقية للدولة العباسية التي كانت تابعة لأخيه ملكشاه للسيطرة عليها، فاحتل حلب وجميع المدن الواقعه، في طريقه، مثل الرقة وحرَّان وسروج ووصل إلى نصيبين وحاصرها.

---

(١) ابن الأثير: جـ٨ ص٢٩٩ ـ ٣٠٠.
(٢) الفارقي: ص٢٠٧.
(٣) المصدر نفسه: ص٢٠٨.
(٤) المصدر نفسه: ص٢٣٢.

واتفق في هذه الأثناء ناصر الدولة منصور وإبراهيم بن قريش العقيلي حاكم الموصل وأمير بني عقيل، على صدِّ زحف تُتُش والدفاع عن بلديهما، فأرسل الأول جيشاً كردياً بقيادة عمه حسين، انضمَّ إلى الجيش العربي، وخاض معه معركة ضارية ضد قوات تُتُش الكثيفة العدد دفاعاً عن حريتهما واستقلال بلديهما، لكن المعركة أسفرت عن انتصار تُتُش وهزيمة قوات الحليفين، وأسر تُتُش كثيراً من قادتهما، منهم حسين وإبراهيم، وجرت المعركة في (٤ ربيع الآخر ٤٨٦هـ/ ٤ أيار ١٠٩٣م) في مكان يُسمى المضيَّع وهو من أعمال الموصل[1]، ودخل تُتُش بعد المعركة إلى الموصل وعيَّن عليها علي بن شرف الدولة مسلم.

وجمع تُتُش قواته بعد المعركة وتوجَّه إلى أراضي الإمارة الدوستكية للسيطرة عليها، فدخل مدينة ديار بكر (آمد) ثم احتل العاصمة ميافارقين، وسيطر على المدن والمناطق الأخرى، ثم توجَّه إلى أذربيجان عن طريق بدليس ـ خلاط ـ وان، فاشتبك مع بركياروق ابن السلطان ملكشاه، لكنه انهزم أمامه وعاد إلى بلاد الشام، واستولى بركياروق على المنطقة الكردية الوسطى وأزال الإمارة الدوستكية. وتوفي ناصر الدين منصور في (محرم ٤٨٩هـ/ كانون الثاني ١٠٩٦م)[2]، وحُمل إلى مدينة ديار بكر ودُفن فيها.

ركن الدوستكيون إلى الهدوء بعد زوال إمارتهم، ولم يقوموا بتحركات ضد السيطرة السلجوقية، ولا بمحاولات لإعادة مجدهم واسترجاعهم بلادهم وإحياء إمارتهم، فانتقلوا من الحياة الحرة إلى حياة الخضوع، وعاشوا تحت الحكم السلجوقي، وتفرَّق بعضهم في المدن والقرى الكردية، وانخرط بعضهم الآخر في خدمة الأمراء الأرتقيين الذين أسَّسوا لهم إمارة تركمانية في إقليم ديار بكر.

وحاول بعض أحفاد الدوستكيين تأسيس إمارات لهم، كان منهم بابا أردلان جد الأمراء الأردلانيين ومؤسس الإمارة الأردلانية الكردية القوية التي عاشت قروناً عديدة في سَنَه من كردستان الإيرانية، وكان من سلالة أحمد بن مروان الدوستكي[3].

---

(١) ابن الأثير: جـ٨ ص٦٨، وفي رواية أن المعركة جرت على نهر الهرماس الذي يصب في نصيبين. ابن القلانسي، حمزة بن أسدن التميمي: تاريخ دمشق ص١٢٣.

(٢) ابن الأثير: جـ٨ ص٤٠١، وفي رواية للفارقي أنه توفي في عام ٤٨٦هـ، أي السنة نفسها التي احتل بها تُتش بلاده، ص٢٤٧.

(٣) البدليسي: ص١١٧.

الفَصْلُ الثَّالِث

الأكراد في العهد العثماني

تمهيد

استمر نشاط المغول العدائي في شمالي بلاد الشام في العهد المملوكي، وعانت معظم المدن الكردية من تداعياته، والمعروف أن نهر الفرات أضحى الحد الفاصل بين المغول والمماليك بعد معركة عين جالوت، وتقع معظم المدن الكردية في شرقي هذا النهر، في حين بسط المماليك سيطرتهم على المدن الواقعة في غربيّه.

اتخذ المغول مدينة تبريز الواقعة في شمال غربي إيران عاصمة لهم، لذا أضحت المناطق الكردية معبراً لهم إلى بلاد الشام ومسرحاً للعمليات العسكرية، ففي عام (٦٨٠هـ/ ١٢٨١م) توجَّه جيش مغولي من إقليم الجزيرة الفراتية بقيادة أباقا خان، تولى إخضاع المدن على امتداد نهر الفرات، وقام قازان خان في عام (٧٠٠هـ/ ١٣٠٠ ـ ١٣٠١م) بحملة على بلاد الشام انطلاقاً من تبريز، وتوجَّه إلى حلب عن طريق الموصل.

وتأسَّست في عام (٧٤٠هـ/ ١٣٣٩ ـ ١٣٤٠م) إمارة ذو القدر التركمانية وبسطت سيطرتها على مرعش وعينتاب وخربوط وحصن منصور والرها وديار بكر وجرميك.

وظهر العثمانيون في هذه الأثناء على المسرح السياسي، ورأوا خلال صراعهم مع المماليك ضرورة إحكام السيطرة على المناطق الكردية في شمالي العراق وشمال شرقي سورية قبل التوجه إلى بلاد الشام لضمِّها إلى الأراضي العثمانية.

وتعرَّضت المناطق الكردية للغزو التيموري، فبعد أن احتل تيمورلنك (٧٦٥ ـ ٨٠٧هـ/ ١٣٦٣ ـ ١٤٠٥م) الفاتح من الطراز المغولي والقادم من جوف آسيا؛ إيران، خطَّط لاحتلال آسيا الصغرى وبلاد الشام، فاستولى على بغداد في عام (٧٩٥هـ/ ١٣٩٣م)، ثم تحرَّك شمالاً باتجاه الموصل، ثم توجَّه نحو الغرب في حركة نصف دائرية ليموِّه على أعدائه، وترك المناطق الكردية تحت رحمة ابنه ميران شاه الذي باشر بنهب المدن والقرى الكردية: ديار بكر وماردين وطور عبدين وحصن كيفا، وفرَّت جماعة من الأكراد الشهرزورية من وجهه إلى دمشق وعدتهم ثلاثة آلاف

ومعهم أولادهم ونساؤهم[1]، ونهب تيمورلنك في أعقاب قيام حركة كردية مناهضة له في عام (٨٠٣هـ/ ١٤٠١م)؛ أربيل والموصل وجزيرة ابن عمر.

سبَّبت الغزوات المغولية والتيمورية القلق في نفوس الأكراد الذين هبُّوا لمقاومة الغزاة، وتدهور وضعهم الاقتصادي بسبب تخريب الزرع والضرع، فالعشائر المحيطة بديار بكر مثلاً، التي كانت مُفكَّكة، ساهمت في بروز عشائر جديدة خلال القرن الرابع عشر، ولم يبدُ أي مؤشر كبير في هذه الأثناء على استرداد عافيتها، وكانت المناطق الكردية تُنتج عُشر الدخل الطبيعي بسبب ترك الحراثة على نطاق واسع، حيث أضحى من السهل العيش كرعاة مع ثروة متنقلة، وأدى هذا بدوره إلى سيطرة الثقافة البدوية لقرون عدة في المستقبل[2].

تداعيات الصراع العثماني ـ الصفوي على وضع الأكراد

قيام الدولة العثمانية وتوسعها: شهدت آسيا الصغرى والشرق الأدنى بعامة في ذلك الوقت، تطوراً بالغ الأهمية كان له تأثير على تغيير مجرى الأحداث في الشرق والغرب، تمثَّل بظهور الدولة العثمانية.

يرجع أصل العثمانيين إلى قبيلة قابى التركية، وهي إحدى عشائر الأتراك الأوغوز، نزحت من أواسط آسيا إلى أعالي الجزيرة الفراتية، وسكنت في المراعي المجاورة لمدينة خلاط، ثم هجرت المنطقة حوالي عام (٦٢٦هـ/ ١٢٢٩م) تحت ضغط الأحداث العسكرية التي شهدتها المنطقة، وهبطت إلى حوض نهر دجلة، ثم هاجرت إلى أرزنجان في منطقة آسيا الصغرى بزعامة طغرل، وكانت هذه المدينة مسرحاً للقتال بين السلاجقة والخوارزميين، وساند طغرل القوات السلجوقية، فكافأه السلطان علاء الدين كيقباد الأول بأن أقطع عشيرته بعض الأراضي الخصبة، قرب أنقرة، وظل طغرل حليفاً للسلاجقة حتى أقطعه السلطان السلجوقي منطقة أخرى تقع في أقصى الشمال الغربي من الأناضول على الحدود البيزنطية في المنطقة المعروفة بـ «سكود» حول أسكي شهر، حيث بدأت العشيرة هناك حياة جديدة[3].

توفي طغرل في عام (٦٨٠هـ/ ١٢٨١م) وخلفه ابنه عثمان وهو مؤسس الدولة التي حملت اسمه، وتحدَّد في عهده الوضع السياسي للأتراك العثمانيين، وكان وضعهم الديني قد تحدَّد قبل ذلك باعتناقهم الدين الإسلامي على المذهب الحنفي السنّي.

---

(١) المقريزي: جـ١ ص٥٠٠. (٢) مكدول: ص٦٣.

(٣) سعد الدين، محمد: تاج التواريخ جـ١ ص١٣ ـ ١٥. كوبرولي، محمد فؤاد: قيام الدولة العثمانية ص١١٩ ـ ١٢٢.

وسَّع عثمان أراضي إمارته على حساب البيزنطيين، ففتح قلعة قراجة حصار ولفكة وقوج حصار وجزيرة كالوليمني الواقعة في بحر مرمرة وقلعة تريكوكا الواقعة بين بورصة ونيقية، فأمَّن بذلك المركز المسيطر على الطريق المؤدي إلى القسطنطينية، وفتح ابنه أورخان مدينة بورصة في عام (٧٢٦هـ/ ١٣٢٦م)، وتوفي عثمان في ذلك العام.

خلف أورخان أباه عثمان، ففتح مناطق جديدة واتخذ بورصة عاصمة لإمارته، وأسَّس الجيش الإنكشاري، وهو نمط من المماليك يقوم على أخذ صغار الأسرى من البلاد المغلوبة وتربيتهم تربية عسكرية ودينية خاصة ليحترفوا الحرب والجهاد.

توفي أورخان في عام (٧٦١هـ/ ١٣٦٠م) وخلفه ابنه مراد الأول، وقد توسع في إقليم تراقية وضمَّ مدينة أدرنة المهمة في عام (٧٦٣هـ/ ١٣٦٢م) وجعلها عاصمة لدولته، كما ضمَّ أنقرة عاصمة القرمان، ونهج ابنه بايزيد الأول نهج والده، فضمَّ مناطق من بلاد البيزنطيين، وقضى على الإمارات التركمانية المنتشرة في الأناضول، وحصل من الخليفة العباسي في القاهرة على تفويض بحكم الأناضول وعلى لقب «سلطان الروم»، وعندما تسلم السلطان محمد الثاني الفاتح الحكم في عام (٨٥٥هـ/ ١٤٥١م)، كانت معظم أراضي الأناضول تخضع للحكم العثماني، ففتح القسطنطينية عاصمة الامبراطورية البيزنطية في عام (٨٥٧هـ/ ١٤٥٣م) واتخذها عاصمة لدولته.

كان معظم المشرق العربي آنذاك واقعاً تحت السيادة المملوكية وكان على العثمانيين أن يُرسِّخوا دعائم دولتهم، فاصطدموا بالمماليك في الشام ومصر، وواجهوا الصفويين في الشرق (إيران وأذربيجان)، وقد تسلَّم السلطان سليم الأول السلطة في عام (٩١٨هـ/ ١٥١٢م) وأخذ على عاتقة القيام بهذه المهمة.

قيام الدولة الصفوية: في الوقت الذي أصبحت فيه إيران خلال حكم إمارة الآق قوينلو التركمانية، مسرحاً للحروب بين الطامعين في السلطة، كانت تنمو في الشمال، في أردبيل وأذربيجان، أسرة تركية تخصَّصت في الوعظ والأرشاد، عُرفت بالأسرة الصفوية، والمعروف أن هذه المنطقة يسكنها الترك والأكراد والأرمن.

ينتسب الصفويون إلى الشيخ صفي الدين إسحاق الأردبيلي، وهو الجد الخامس للشاه إسماعيل الصفوي مؤسس الدولة الصفوية في إيران، ومن هذا الاسم، صفي الدين، أخذت السلالة اسمها، السلالة الصفوية.

اعتنق أحد أحفاد الشيخ صفي الدين وهو الجنيد (٨٥١ ـ ٨٦٤هـ/ ١٤٤٧ ـ ١٤٦٠م) المذهب الشيعي الاثني عشري، وخطا ابنه وخليفته حيدر خطوة أخرى في دفع عجلة الطريقة الصفوية إلى التشيع الاثني عشري، وذلك باتخاذه شعاراً يميز أتباعه عن غيرهم، على صورة قلنسوة حمراء ذات اثنتي عشرة ذؤابة كناية عن الأئمة

الاثني عشر، سمّوه تاج حيدر، من هنا أطلق العثمانيون على كل من يلبس تاج حيدر «قزل باش»؛ أي: الرؤوس الحمراء.

توالت الأحداث بعد ذلك بسرعة حتى تولى رئاسة الأسرة إسماعيل ابن الشيخ حيدر في عام (٨٩٩هـ/ ١٤٩٤م)، وتلقى هذا تأييداً من تركمان الأناضول الذين انضموا إلى دعوته، وشكّلوا نواة جيشه، ثم بدأ حركته الثورية في عام (٩٠٤هـ/ ١٤٩٩م) منطلقاً من أذربيجان، حيث لقَّب نفسه بالشاه، فطرد الآق قوينلو من تبريز واستولى عليها واتخذها عاصمة لدولته.

أحداث القرن السادس عشر

معركة تشالديران

ظروف نشوبها: حدث في السنوات الأولى من القرن السادس عشر تحول كبير في منطقة الشرق الأدنى كان له أثر عميق في المدى البعيد في تطور المناطق الكردية، والمجتمع الكردي، هو ضمّ العثمانيين البلاد العربية، وظهور قوة جديدة في إيران هي الأسرة الصفوية الشيعية.

وحدث تحول في سياسة العثمانيين في عهد السلطان سليم الأول بتوقف الزحف العثماني باتجاه الغرب وانتقاله باتجاه الشرق، وبدأ هذا التحول من الغرب إلى الشرق مع بداية المدِّ الشيعي باتجاه الأراضي العثمانية.

وكان السلطان سليم الأول حساساً لجهة انتشار الدعاة القزلباش (الرؤوس الحمراء) الذين كان يبثهم الشاه إسماعيل الصفوي مؤسس الدولة الصفوية في شرقي الأناضول، لنشر الدعوة الشيعية بين قبائل التركمان، فخشي من دخول الآلاف منهم في المذهب الشيعي ما يُشكل خطراً مباشراً على دولته، كما أقلقه توسع الصفويين باتجاه العراق، والجدير بالذكر أنه كان لهذا السلطان تاريخ حافل في المواجهة وهو لا يزال أميراً، إذ قام بحملات عسكرية ضد الصفويين في مناطق الكرج، ويبدو أنه كان ناقماً أشد النقمة على الصفويين.

وكان لانفجار الحركة المذهبية التي بدأها الشاه إسماعيل، إثارة واضحة ليس للحفيظة الدينية السنية للعثمانيين فحسب، بل عاملاً فعّالاً في تغيير «استراتيجيتهم» السياسية، وتوجيه أنظارهم إلى آسيا الغربية بعد أن كانت أوروبا الشرقية شغلهم الشاغل، وبذلك بدأت أولى حلقات الصراع المزمن بين الطرفين، وكان العامل المذهبي أحد دوافعها.

تطلّع الشاه إسماعيل بعد أن سيطر على إيران نحو العراق الذي كان لا يزال

تحت حكم مراد بن يعقوب ميرزا أحد أحفاد أوزون حسن زعيم آلاق قوينلو، وكانت تطلعاته لهذا البلد نتيجة دوافع:

- مذهبية: للسيطرة على كربلاء والنجف.
- سياسية: بفعل أن سيطرته على العراق تعطيه مكانة رفيعة لدى المسلمين الشيعة، كما أن مسألة الحدود بين الدولتين العثمانية والصفوية وعدم تحديدها بدقة كان سبباً سياسياً آخر تعدَّدت بسببه الأزمات بينهما بفعل تحركات العشائر الكردية التي كانت تجتاز الحدود وتثير مشكلات معقدة.
- اقتصادية: بفعل أن خصب العراق الزراعي يمكن أن يسدَّ الكثير من حاجات سكان إيران، يضاف إلى ذلك أن الشاه أراد أن يسيطر على الطريق التجاري الذي يمر بديار بكر والموصل والذي يقطع عمق وادي الرافدين نحو الخليج العربي عبر بغداد، وتُعدُّ الموصل رأس هذا الطريق، الباب الطبيعي لشمالي العراق عبر اتصالها بإقليمي الأناضول والشام.

تقدَّم الشاه إسماعيل في عام (٩١١هـ/ ١٥٠٥م) على رأس جيشه باتجاه الغرب واستولى على المناطق الكردية حتى مرعش، وعلى غربي ديار بكر في عام (٩١٣هـ/ ١٥٠٧م)، وعلى الموصل وبغداد في العام التالي، ونشر جيشه داخل الحدود العثمانية، وأثَّر أفراده على قبائل كردية معينة أو أقسام منها، مُشكِّلين أخطاراً حقيقية في وجه العثمانيين، وفي عام (٩١٨هـ/ ١٥١٢م) اندلعت انتفاضة تركمانية في وسط الأناضول، تزعمها نور علي خليفة، وهي الانتفاضة العلوية الوحيدة التي أدارها الشاه إسماعيل بنفسه[1].

أحداثها: حاول السلطان سليم الأول الذي تسلَّم الحكم في عام (٩١٨هـ/ ١٥١٢م) القضاء على القزلباش وتطهير الأناضول من المنتمين إلى المذهب الشيعي، فتخلَّص من أربعين ألفاً منهم ثم تحرَّك ضد الشاه إسماعيل؛ لأنَّه يُشكل خطراً مباشراً على الدولة العثمانية، فانطلق في ربيع عام (٩٢٠هـ/ ١٥١٤م) للحرب قاصداً مدينة تبريز عاصمة الشاه إسماعيل، وحشد على الشاطئ الآسيوي جيشاً كبيراً تعداده مئة وأربعين ألف جندي، وعسكر في سهل يكي شهر، ثم اجتاز قونية وقيصرية وسيواس في حين أبحر أسطول عثماني إلى طرابزون على البحر الأسود، وترك السلطان أربعين ألفاً من قواته بين سيواس وقيصرية للمحافظة على مناطق الحدود وتقدم بالباقي باتجاه تبريز.

(١) نور الدين، محمد: الانتفاضات العلوية في الأناضول في القرن السادس عشر، فصل في كتاب الأقليات والقوميات في السلطنة العثمانية بعد ١٥١٦ ص١٢٢.

وجد الشاه إسماعيل نفسه وحيداً يواجه السلطان سليم الأول القوي، فتراجع إلى عاصمته للتحصن بها، لكنه جوبه بمعارضة القزلباش الذين طالبوه بخوض المعركة بعد أن أغضبهم اتهام العثمانيين لهم بالجبن والضعف في خطوة استفزازية ناجحة، ويبدو أن السلطان العثماني كان واثقاً من النصر.

والتقى الجمعان في صحراء تشالديران في أذربيجان قرب ماكو شرقي تبريز في (٢ رجب ٩٢٠هـ/ ٢٣ آب ١٥١٤م) ودارت بينهما رحى معركة رهيبة انتهت بانتصار العثمانيين، وجُرح الشاه إسماعيل في المعركة، وفرَّ مع من بقي من جنوده حياً إلى المناطق الداخلية من إيران بعد أن تبيَّن له استحالة الدفاع عن عاصمته التي دخلها السلطان منتصراً[1].

نتائجها: استغل السلطان سليم الأول انتصاره في تشالديران، فنظم حملة مطاردة مقتفياً أثر الشاه إسماعيل حتى وصل إلى نهر الرس في أذربيجان، إلا أن امتناع الانكشارية عن التقدم أبعد من ذلك، بفعل اشتداد البرد وتناقص المؤونة؛ أجبره على العودة إلى بلاده، حيث قضى فصل الشتاء في أماسيا التي ستصبح قاعدة للتحركات العسكرية ومركزاً للسلطان خلال المدة التي أعقبت معركة تشالديران.

واضطر السلطان إلى تغيير سياسته تجاه الشاه، وربما أدرك أن الانهيار الصفوي سيأتي بعد فرض حصار اقتصادي شديد على إيران، ولتحقيق ذلك لا بد من ضمّ إقليم الجزيرة الفراتية وبلاد الشام، وسدّ مسالك المشرق العربي بوجه الصادرات الإيرانية، ووارداتها مع الموانيء الأوروبية، وهكذا بدأت مرحلة أخرى من الصراع مع الصفويين بعد معركة تشالديران تقضي بضمّ أرمينيا والكرج وكردستان وإقليم الجزيرة الفراتية وبلاد الشام، إلى الدولة العثمانية، فعاد السلطان في (أوائل ٩٢١هـ/ ربيع ١٥١٥م) إلى إيران عن طريق الأناضول الشرقية وكردستان، ففتح أذربيجان، ودخل العاصمة الأرمينية يريفان، وأطلَّ على شمالي العراق، وندب الشيخ إدريس البدليسي الكردي لإثارة الأمراء الأكراد ورؤساء العشائر، وحكام المقاطعات؛ على حكم الشاه.

نجح إدريس البدليسي في مهمته بفعل الاستياء العام الذي انتاب الصفويين، وانتظار سكان العراق وكردستان من يُخلِّصهم من الحكم الصفوي، فبدأت مدن ديار بكر، وبدليس وأرزن وبالو وأناق وميافارقين وغيرها تثور ضد الحكم الصفوي، وامتدت الانتفاضة إلى مدينتي كركوك وأربيل[2]، وجدَّد السلطان حملته على المناطق

(١) انظر: فيما يتعلق بالمعركة وظروف قيامها كتابنا تاريخ العثمانيين ص١٥٢ - ١٥٧.

(٢) Longrigg, S.H: Four centuries of Modern Iraq p20.

الصفوية، وتوغلت قواته في شمالي العراق، وسيطرت على مدن، ديار بكر والرها وماردين وحصن كيفا والرقة والموصل.

انعكاسها على الأكراد: أقامت معركة تشالديران نقطة توازن «استراتيجية» بين الأناضول العثمانية وأذربيجان الصفوية، وأدَّت على المدى البعيد إلى خلق الظروف للمنطقة الكردية كي تعيش مرحلة من الاستقرار النسبي، لكنها حدَّت من حرية الأكراد بفعل تدخل الدولتين العثمانية والصفوية، عبر تحريك مناطق الحدود وفق مصالحهما الخاصة، فقد عادت هذه الحدود تقريباً إلى الخط الذي حدَّده انسحاب السلطان سليم الأول «الاستراتيجي» بعد معركة تشالديران، وقد استمر هذا الخط الحدودي الذي تمَّت إقامته رسمياً في معاهدة زهاب بين الدولتين العثمانية والصفوية في عام (١٠٤٩هـ/ ١٦٣٩م)، على الرغم من النزاعات والانتهاكات والغزوات المتبادلة بين الطرفين، حتى عام (١٣٣٢هـ/ ١٩١٤م).

كان لهذه الأحداث تأثير مباشر وفعَّال على المناطق الكردية التي أضحت مناطق حدودية بين الدولتين العثمانية والصفوية، حيث كان على كل منها تقدير الحد الذي يمكن أن تمدّ سيطرتها عليها، في حين رأى الزعماء الأكراد أنفسهم في وضع يوجب عليهم اختيار الاعتراف بإحدى تلك الدولتين، وموازنة ذلك مع الرغبة في الحصول على الحد الأقصى من الحرية، وعدم تدخل أي منهما ضد مصلحتهم المحلية، والاعتراف الرسمي بحقوقهم[1].

اعترفت غالبية العشائر الكردية بالشاه إسماعيل الصفوي إثر ضمِّه مناطقهم إلى دولته، وتعامل هو بقسوة معهم، لذلك ليس مستغرباً أن تتخلّى معظمهم عن الصفويين ويساندوا العثمانيين في صراعهم معهم، وأدى الانتصار العثماني في معركة تشالديران إلى مزيد من تخلي الأكراد عن الصفويين.

وبغضِّ النظر عن نتائج المعركة، كان هناك أسباب أخرى أدَّت إلى تخلِّي الأكراد عن الصفويين، نذكر منها:

- تأثر الأكراد بقوة العثمانيين.
- الاختلاف المذهبي والشكوك المتبادلة بين سنية الأكراد وشيعة الصفويين.
- سعي الشاه إسماعيل الصفوي إلى استئصال أي أثر لأهل السُّنَّة في دولته، لكن المذهب السني بقي منتشراً بين الجماعات العشائرية في المناطق الحدودية.
- نية الشاه إسماعيل الصفوي فرض حكمه المباشر من خلال استخدام إداريين

(١) مكدول، داڤيد: تاريخ الأكراد الحديث ص٦٦ - ٦٧.

فرس وتركمان في المناطق الكردية الخاضعة لسيطرته، في الوقت الذي اعتمد العثمانيون على الزعماء المحليين.

وهناك استثناء يتمثل بسماح الشاه لعشيرة أردلان الاستمرار في الحكم في وسط جبال زاغروس والوديان الخصبة الواقعة إلى غربيها ولا سيما شهرزور[1]، وربما تكمن أسباب هذا السماح بطبيعة منطقتهم الجبلية الوعرة، وأن الصفويين وجدوا صعوبة في السيطرة على المنطقة الواقعة غربي زاغروس، وقد تكمن الصعوبة أيضاً بالسبب الديني، فقد كان الأردلانيون آنذاك لا يزالون على مذهب أهل الحق، وهذه الطائفة كانت ذات أثر في نمو المعتقدات القزلباشية التي نظرت إلى الجد الأعلى للطريقة الصفوية الشيخ صفي الدين الأردبيلي من القرن الثالث عشر الميلادي، باحترام خاص[2]، ومع ذلك، فإن فرض تعيين إداريين من الفرس والتركمان، بدا صعب التنفيذ.

لقد أراد الصفويون وضع العشائر الكردية الإيرانية تحت سيطرتهم المباشرة كقضية سياسية في مواجهة العثمانيين على الرغم من إدراكهم بأن الروح القبلية والعشائرية تقف ضد وجود حكومة مركزية قوية.

وتورطت بعض العشائر الكردية في الصراع الصفوي الداخلي وبخاصة بين الهيئة الحاكمة والفرق القزلباشية المتمردة، ما أدى إلى حال عدم استقرار حتى نهاية القرن السابع عشر، والمعروف أن عهد الشاه عباس الأول (٩٩٦ ـ ١٠٣٨هـ/ ١٥٨٨ ـ ١٦٢٩م) شهد بداية النهاية لطائفة القزلباش سياسياً وعسكرياً وإدارياً في الدولة الصفوية.

وأحاط القزلباش بالشاه الذي وجد نفسه مُكبلاً، وسلطته محدودة، وثاروا ضده، فتصدى لهم، وتخلص من بعض زعمائهم، وجرَّد بعضهم الآخر من مناصبهم العسكرية والإدارية بهدف القضاء على نفوذهم، وبذل جهوداً شاقة في تبديلهم بجيش دائم ومنتظم، فأنشأ جيشين جديدين، أحدهما من الأرمن والشركس والكرجيين التابعين للدولة الصفوية، والآخر من خاصته من المواطنين بغض النظر عن طوائفهم، وأطلق على هذا الجيش اسم شاهسون؛ أي محبي الملك، ويتلقى الجيشان أوامرهما من الشاه مباشرة[3].

وبقي التحالف الكبير المؤلف من عشائر الهركي وبلباس رغم وقوعها في نطاق الحكم الصفوي تحت حكم الإداريين المعينين من قِبل الحكومة؛ من الناحية النظرية

(١) مكدول: ص٦٧.
(٢) المرجع نفسه: ص٦٨ حاشية رقم ١.
(٣) Sykes, P: History of persia II pp 171 - 175.

على الأقل، إذ وُجد العديد من العشائر الكردية في الجانب الصفوي التي تتمتع بقدر كبير من الاستقلال من الناحية العملية[1].

علاقة الأكراد بالعثمانيين في المناطق الحدودية

كان العثمانيون على عكس الصفويين على درجة كبيرة من المركزية وقادرين على تقديم استثناءات رسمية للعشائر في المناطق الحدودية، وبعد انسحابه من تبريز لم يكن لدى السلطان سليم الأول القوة البشرية الكافية لضمان إخضاع المناطق التي أضحت في ذلك الوقت جزءاً من الإقليم الصفوي، وقد واجه مشكلتين متداخلتين فيما يتعلق بالمناطق الحدودية بعد معركة تشالديران:

الأولى: كان هناك خطر الغزو الصفوي أو انهياره.

الثانية: صعوبة تطبيق الإدارة المباشرة وتحصيل الجباية في المنطقة[2].

نتيجة لذلك، سعى السلطان إلى اتباع سياسة واقعية بدلاً من سياسة الشدة التي عُرف بها، وقد فعل ذلك بناء على نصيحة إدريس البدليسي وكان يحظى بثقته وثقة الأكراد، فقد أقنعه باستقطاب الأكراد وأمرائهم وإدخالهم في نظام الدولة العثمانية، فكلفه السلطان القيام بهذه المهمة، فأعاد حكاماً أكراداً كان قد طردهم الشاه الصفوي، ومنح بعض الزعماء استقلالاً ذاتياً أو استقلالاً فعلياً، مقابل اعترافهم بالسيادة العثمانية الإسمية، وأنشأ ثمانية سناجق تُدار من قبل الزعماء الأكراد في إقليم ديار بكر، واحتفظ خمسة حكام أكراد بإماراتهم المتوارثة، وقد وُسِّع هذا النظام ليطبق على جميع أنحاء المنطقة الكردية الشرقية من ملطية إلى بايزيد وشهرزور، ويعدُّ الأكراد المعاهدة التي أُبرمت في عام (٩٢٠هـ/ ١٥١٤م) بين الدولة العثمانية وثلاث وعشرين إمارة كردية، معاهدة تحالف وصداقة.

رحَّب معظم الزعماء الأكراد بإعادتهم إلى السلطة، وقبلوا بتسوية تجعلهم يستفيدون من الاعتراف العثماني بهم، وتعزيز استقلالهم النسبي مقابل تعهدهم بتقديم مقاتلين لخدمة الدولة العثمانية عندما يتم استدعاؤهم من أجل ذلك، وقد شكَّل هذا عرضاً مغرياً بالنسبة لمجتمع تعيش طبقته الحاكمة في مركز السيطرة[3].

كذلك، فقد منح العثمانيون الأمراء الأكراد سلطة أوسع وأمناً أكثر، وحرية لم يتمتعوا بها من قبل، كما قاموا بتشكيل نظام شبه إقطاعي في الوقت نفسه الذي كانوا يحاولون التخلص من هكذا نظام في بقية أجزاء دولتهم، وتمَّ استحداث حوالي ستة

(١) مكدول: ص٦٨.
(٢) المرجع نفسه.
(٣) المرجع نفسه: ص٦٩.

عشر حكومة أو إمارة كردية رئيسة خلال سنوات بجهود إدريس البدليسي تتمتع بالاستقلال الذاتي، والمعروف أن المنطقة الكردية التابعة للدولة العثمانية لم تكن تُشكل أكثر من ٣٠٪ من مساحة المناطق الكردية، لكن يُنظر إليها من جانب الأكراد نقطة توازن مثالية بين الخاصية المحلية والحكومة المركزية[١].

وشكَّل العثمانيون اتحادات عشائرية لم تكن خاضعة لنظام الإمارات لعل أكبرها في إقليم ديار بكر حيث بقايا من اتحاد الآق قوينلو، ومؤلفة من عشائر كردية وتركمانية، وبلغ عدد سكانها خمسة وسبعين ألفاً، وكان هؤلاء يقضون فصل الشتاء في الصحراء السورية، وفصل الصيف في منطقة ديرسيم.

ويمكن القول بأنه كان هناك أكثر من أربعمئة زعيم عشائري في أنحاء ديار بكر ووان وشهرزور، بعضهم رُحَّل، وبعضهم الآخر مُرخَّص له بالانتقال مع عشيرته شمالاً لحراسة منطقة الحدود الأرمينية شمالي وان، في حين تحرَّكت عشائر أخرى باتجاه الغرب ربما من أجل السيطرة على المناطق التي كانت لا تزال تسيطر عليها المجموعات التركمانية، أما المبدأ الذي يغطي هذه الترتيبات فهو محافظة العشائر على النظام، وتقديم قوات مقاتلة عند الضرورة، والدفاع عن المناطق الحدودية، والاعتراف بالسيادة العثمانية التي أتاحت لها نوعاً من الحرية.

آتت سياسة إدريس البدليسي ثمارها في البداية على الأقل، إذ أدَّت قوات كردية ضخمة تحت قيادته دوراً حاسماً في الدفاع عن ديار بكر في عام (٩٢١هـ/ ١٥١٥م)، وفي السيطرة على ماردين، والمدن الأخرى في شمالي الجزيرة الفراتية. وقامت قوات كردية أخرى بتطهير المناطق الواقعة حول الموصل وجزيرة ابن عمر والعمادية وأربيل حتى أورمية؛ من القزلباش، فقد هُزم هؤلاء في قزل تبه قرب ماردين في عام (٩٢٢هـ/ ١٥١٦م)، وعلى الرغم من أن الصفويين فقدوا السيطرة على جنوب شرقي الأناضول بعد معركة تشالديران، إلا أنهم تخلّوا عن العراق بشكل أكثر سهولة، غير أن الشاه طهماسب الأول (٩٣٠ ـ ٩٨٤هـ/ ١٥٢٤ ـ ١٥٧٦م) أعاد السيطرة الصفوية على بغداد في عام (٩٣٦هـ/ ١٥٣٠م)، ووجد العثمانيون والصفويون أنفسهم أمام مواجهة أخرى[٢].

وما جرى في الدولة العثمانية من وفاة السلطان سليم الأول في عام (٩٢٦هـ/ ١٥٢٠م) واعتلاء ابنه سليمان القانوني السلطة حتى عادت السياسة العثمانية إلى الجبهة الغربية مع أوروبا، ثم ترك السلطان هذه الجبهة في عام (٩٣٩هـ/ ١٥٣٣م) بعد أن عقد اتفاق سلام مع آل هابسبورغ حكام النمسا، وانطلق يحارب الصفويين

(١) مكدول: ص ٦٩، ٧٠.

(٢) المرجع نفسه: ص٧١.

في إيران والعراق ضمن الصراع المتنامي بينهما، وكانت الأهداف الحقيقية للحرب التي نشبت في عام (٩٤١هـ/ ١٥٣٤م) شبيهة بالأهداف التي أدت إلى قيام السلطان سليم الأول بغزو إيران قبل ذلك بنحو عشرين عاماً، إنها حرب وقائية وتجارية وسياسية ومذهبية.

تحرك الصفويون باتجاه الأراضي العثمانية، واندفعوا نحو بغداد بعد أن استمالوا شريف بك صاحب بدليس، واستولوا عليها في عام (٩٣٦هـ/ ١٥٣٠م)، وحتى لا يستفحل الأمر، أرسل السلطان جيشاً في (صفر ٩٤٠هـ/ أيلول ١٥٣٣م) تعداده مئة وأربعين ألف جندي بقيادة الصدر الأعظم إبراهيم باشا لمحاربة شريف بك والصفويين معاً، وأثناء وصول الجيش إلى قونية، انضمَّ إليه حاكم أذربيجان وكانت تحت السيطرة الصفوية، وحتى يبرهن هذا الحاكم عن حسن نيته تجاه العثمانيين، قتل شريف بك وأرسل رأسه إلى السلطان[١]، وتمكَّن الجيش العثماني من استعادة مدينة بدليس وسائر المناطق الواقعة بين أرضروم وبحيرة وان[٢].

تراجع الصفويون أمام الزحف العثماني، وتخلَّى الشاه طهماسب عن الأرض على أمل الاحتفاظ بالجيش والدولة، ودخل الصدر الأعظم مدينة تبريز من دون مقاومة في (الأول من محرم ٩٤١هـ/ ١٣ تموز ١٥٣٤م)، وخرج السلطان من استانبول، وانضم إلى قواته المتقدمة في الأراضي الإيرانية، وعزم على مطاردة الشاه، فسار بجيوشه في (ربيع الآخر ٩٤١هـ/ تشرين الأول ١٥٣٤م)، إلى مدينة زانجان ثم إلى مدينة سلطانية، وتقهقر الشاه إلى الداخل الإيراني.

أحداث القرن السابع عشر

الأكراد بين العثمانيين والصفويين

أدَّت القوات الكردية دوراً مهماً في العمليات العسكَرية التي جرت بين العثمانيين والصفويين حيث انتزع العثمانيون المناطق الكردية في شهرزور وبلكاس من السيطرة الصفوية بمساعدة الأمراء الأكراد، وساعد الأكراد المُكريون الصفويين بقيادة الشاه عباس الأول في الاستيلاء على بغداد في عام (١٠٣٢هـ/ ١٦٢٣م)، وشارك أربعون ألفاً من أكراد الموصل وأربيل وكركوك وشهرزور وسوران والعمادية في إعادة مدينة بغداد إلى أحضان العثمانيين في عام (١٠٤٨هـ/ ١٦٣٨م) في عهد السلطان مراد الرابع، واضطر الصفويون إلى عقد معاهدة قصر شيرين في (١٤محرم ١٠٤٩هـ/ ١٧ أيار ١٦٣٩م)،

(١) فريد بك، محمد: تاريخ الدولة العلية العثمانية ص٢٢٢.

(٢) كلو، آندري: سليمان القانوني ص١٥٤.

تنازلوا بموجبها عن بغداد للعثمانيين في حين تخلَّت الدولة العثمانية عن مدينة روان للصفويين[1].

ووقف الأكراد جنباً إلى جنب مع الأتراك في جيش الفرسان وجيش المشاة في تلك الحروب، لكن المساهمة المتميزة للقوات الكردية تجلَّت في القوات الإقليمية كقوات فرسان خفيفة للاستطلاع والإغارة والمناوشة على شكل تشكيلات عشائرية، واستخدمت الحملة العثمانية في عام (١٠٣٩هـ/ ١٦٣٠م)، أكراد هكاري ومحمودي على رأس القوة الرئيسة فيما شكل المشاة في بدليس مؤخرة الجيش[2].

وبقيت المناطق الكردية خلال تلك المرحلة، مناطق صراع أدى سكانها دوراً رئيساً فيه، وكانت بعض الأسر رغم النزاع العرضي بينها، متباينة في دعم الدولة العثمانية والدولة الصفوية التي كانت تقع ضمن نطاقها، ولكن البعض الآخر منها كان أكثر تذبذباً، مثل تلك العشائر التي سكنت المناطق الحدودية.

ووضعت بعض العشائر قواتها في مناطق الحدود لضمان موقعها واستعداداً في حال اندلاع القتال مع إحدى الدولتين، فعشيرة جاف مثلاً، تركت الأراضي التابعة لإيران في نهاية القرن الثامن عشر، وسُمح لأفرادها بالاستيطان في أراضي بابان في بشدر وحلبجة، ولكنها تركت قسماً منها خلف شرقي الحدود حتى تتمكَّن من التحرك في أي وقت على جانبي الحدود هرباً من عقاب الحكومة. أما في المنطقة الشمالية ولأن التحرك العسكري كان متاحاً حتى (آخر عام ١٠٣٩هـ/ منتصف عام ١٦٣٠م) فإنها لم تكن عُرضة لتغييرات من هذا القبيل، وعند حصول الغارات من وقت لآخر، فإن أياً من الطرفين العثماني والصفوي لم يكن بقادر على المحافظة على فتوحاته[3].

يبدو أن العلاقة بين الدولة العثمانية وأكرادها كانت متقلبة، ولم يكن أي من الطرفين راضياً، ويسعى إلى مزيد من السيطرة والتحكم كلما رأى أن بإمكانه تحقيق ذلك، ويمكن بهذا المعنى إدراك مبادرات إدريس البدليسي على أنها اعتراف واقعي بتوازن القوى في ذلك الوقت، وهو توازن استفاد منه الزعماء الأكراد بالاعتراف الرسمي بهم، وكان بالإمكان قلبه رأساً على عقب بسهولة بسبب المطالب الزائدة لكل من السلطان والحكام المحليين، إذ كانت معظم الإمارات الكردية وبعض السناجق الوراثية معفية من دفع الضرائب والرسوم الحكومية، ومحمية من أي تدخل خارجي في شؤونها، بينما عانت عشائر أخرى في العمادية وبدليس وسنجار

(١) أوزتونا، يلماز: تاريخ الدولة العثمانية جـ١ص٤٨٠ ـ٤٨٢.

(٢) مكدول: ص٧١ ـ ٧٢.   (٣) المرجع نفسه: ص٧٢.

ومزروري، من حملات تأديبية، وقد أدَّت إلى استياء عام على نطاق واسع، ورفْض الانخراط في الخدمة العسكرية، وعلى سبيل المثال قام قائد حملة عام (١٠٣٩هـ/ ١٦٣٠م) العثماني ضد همذان، بإعدام بعض الحكام الأكراد لتمردهم[1].

وكان الحكام الأكراد في ديار بكر وروان والموصل في عام (١٠٤٣هـ/ ١٦٣٣م) عُرضة للاضطهاد على أيدي الولاة المستبدين، وعندما نهض السلطان مراد الرابع لاسترداد بغداد في عامي (١٠٤٧ ـ ١٠٤٨هـ/ ١٦٣٧ ـ ١٦٣٨م) فرض على الإمارات الكردية الواقعة على طريق الحملة تقديم الطعام والعلف على الرغم من أنها كانت معفاة من دفع الضريبة، وحاول صهر السلطان ملك أحمد باشا ضمّ الإقليم الكردي إلى المناطق الخاضعة للإدارة العثمانية المباشرة ربما بسبب إحجام بعض الأكراد عن دعم الحملة.

ولئن تمَّت معاملة بعض الأمراء الأكراد معاملة سيئة، فإن لتلك المعاملة أسبابها، ففي غمرة الصراع الإقليمي بين الدولتين العثمانية والصفوية، عرَّض شريف بك حاكم بدليس الموقف العثماني في المنطقة للخطر عندما انضم فجأة إلى الصفويين في عام (٩٢٦هـ/ ١٥٣٠م) كما ذكرنا، والمعروف أن بدليس كانت من أقوى الإمارات الكردية وتسيطر على ممر «استراتيجي» ضيق يصل أذربيجان بديار بكر والجزيرة الفراتية.

لا ينبغي أن نتشدَّد في الحكم على سلوك الأكراد السياسي ذلك أن الوسط الذي نشأوا فيه لا يدخل ضمن أي من المبادئ الضرورية لتكوين إدراك حقيقي لحقوقهم وواجباتهم تجاه الدولة، والجدير بالذكر أن البدوي أثبت دوماً أنه شديد التمرد تجاه المؤسسات المتمثلة بالخدمة العسكرية الإلزامية، والضريبة، والجمارك[2].

أحداث القرن الثامنَ عشر

بدأت أحداث القرن الثامن عشر في المناطق الكردية في عام (١١١٨هـ/ ١٧٠٦م) خلال عهد الولاة العثمانيين على بغداد، فقد قضى الوالي حسن باشا على انتفاضات القبائل العربية، المنتفق وبني لام، في جنوبي العراق بمساعدة العشائر الكردية، لكن قامت انتفاضة ضده نفَّذتها عشيرة بلباس الكردية المشهورة في شرقي أربيل، وقضى على حكم بكر أمير البابان بعد أن تعاظم نفوذه، فاعتقله وأعدمه، وعادت المناطق البابانية إلى أحضان الدولة العثمانية إلى أن تسلَّم حكم الإمارة خانة باشا في عام (١١٣٢هـ/ ١٧٢٠م).

(١) مكدول: ص٧٢ ـ ٧٣.   (٢) نيكيتين: ص٢٩١.

وتوفي حسن باشا في عام (١١٣٦هـ/ ١٧٢٤م) وخلفه ابنه أحمد باشا، وقامت في المناطق الكردية في هذا الوقت حروب كردية داخلية متلاحقة، وبخاصة بين الإمارتين الأردلانية والبابانية المتجاورتين، وكانتا في تنافس مستمر، واستعان الأردلانيون في هذا النزاع بإيران، كما قامت نزاعات بين الإمارة البابانية وإمارة راوندوز الصغيرة المجاورة لها، وحافظت عشيرة السوران على استقلالها حتى عام (١١٤٢هـ/ ١٧٣٠م) حيث سيطرت عليها إمارة البابان، في حين حافظت عشيرة البهدينان في العمادية على علاقتها التقليدية الحسنة مع العثمانيين.

الواقع أن زعماء العشائر الكردية لم يرتفعوا إلى مستوى التفكير الجاد بتوحيد جهودهم، وشكَّلت خلافاتهم وسيلة ينفذ أعداؤهم عبرها، ويُحكمون قبضتهم على شؤون مناطقهم المشتتة.

وعانى الأكراد من النزاع العثماني ـ الإيراني المزمن وأطماع الدولتين العثمانية والإيرانية في أراضيهم، ففي عام (١١٤٨هـ/ ١٧٣٦م) استأنفت إيران في عهد نادرشاه الأفشاري عملياتها العسكرية ضد الدولة العثمانية، فأرسل الشاه جيشين زحفا إلى الأراضي العراقية والكردية من ناحيتي مندلي وشهرزور، وزحف هو بعد عامين على رأس جيش إلى بغداد للاستيلاء عليها، لكن والي بغداد وعده بتسليمه المدينة بعد أن يستولي على الموصل، فتوجَّه الشاه نحو هذه المدينة واستولى في طريقه على مناطق الأكراد، كركوك وأربيل، ولما وصل إلى الموصل ضرب عليها الحصار، لكنه لم يستطع اختراق تحصيناتها، واضطر إلى التراجع عنها وتوجه إلى جزيرة ابن عمر، ثم عاد لحصار الموصل لكن من دون جدوى، واضطر إلى العودة إلى إيران، وأرسل وفداً إلى بغداد من أجل الصلح، وقُتل في (جمادى الآخرة ١١٦٠هـ/ حزيران ١٧٤٧م) أثناء زحفه ضد أكراد خراسان.

اضطربت الأوضاع في إيران بعد مقتل نادرشاه، فبرز نشاط أكرادها حيث استولى كريم خان الزند الكردي على السلطة في إيران وأسَّس الدولة الزندية، والمعروف أن قبيلة الزند هي إحدى طوائف اللور الكردية، وقامت هذه الدولة بعدد من الغارات على المناطق الكردية التابعة للعثمانيين.

وحدث في عام (١١٦٣هـ/ ١٧٥٠م) انتقال السلطة في بغداد من أيدي الولاة العثمانيين إلى أيدي باشوات من أصل مملوكي، واستقلوا عن الدولة العثمانية، وبرز منهم المملوك سليمان آغا.

وكانت الإمارة البابانية التي تأسَّست في أوائل القرن الثامن عشر، قد تبوَّأت في عهد محمود باشا في عام (١١٩٢هـ/ ١٧٧٨م) مكانة مرموقة بين الإمارات الكردية، وقد وضع أساس مدينة السليمانية في عام (١١٩٤هـ/ ١٧٨٠م) وباشر ببنائها، وقد

أسماها بهذا الاسم تيمناً باسم الوالي سليمان باشا[١] الذي ساعده على استرداد إمارته بعد عزله عنها، وأتمَّ بناءها ابن أخيه إبراهيم باشا، وأضحت هذه المدينة مركزاً مهماً في تاريخ الأكراد.

وقام والي الموصل عبد الباقي باشا، وهو من مماليك بغداد، بالإغارة على العمادية في عام (١١٩٣هـ/ ١٧٧٩م)، في حين ساعدت عشيرة شكاك الكردية بزعامة صادق خان في تأسيس الدولة القاجارية التركمانية على أنقاض دولة الزند، إلا أنها شقت عصا طاعة القاجاريين في أوائل عهد فتح علي خان في عام (١٢١١هـ/ ١٧٩٦م)[٢].

أحداث القرن التاسع عشر وحتى نشوب الحرب العالمية الأولى

تراجع قوة الدولة العثمانية

بدأت عوامل الانحلال تظهر شيئاً فشيئاً في جسم الدولة العثمانية منذ القرن الثامن عشر الميلادي، فكثرت الانتفاضات، وبرزت حركات الاستقلال، وقوي أمراء الأطراف، وساعدت سياسة الدولة المذهبية والعصبية على نمو العصبيات الحاكمة، الأمر الذي حفظ للقوميات طابعها القومي، ذلك أن العثمانيين لم يتبعوا سياسة هضم القوميات بل وضعوا كل ملة أو عصبية تحت حكم زعيم لها هو المسؤول عنها أمام السلطات، ولهذا ظلَّت الأسس القومية سليمة، وعندما تطلعت هذه القوميات إلى الانفصال عن جسم الدولة، وجدت في قوميتها متانة كافية للصمود أمام القوات العثمانية.

وواجهت الدولة العثمانية في الشرق عوائق عدة لم تتمكَّن من اجتيازها، إذ إنها لم تستطع أن تتقدم في عمق الأراضي الإيرانية، بفعل قوة الإيرانيين ووجود الهضبة الإيرانية كعائق طبيعي لم تستطع الجيوش العثمانية اجتيازه، وظهر للدولة عدو جديد مرهوب الجانب هو روسيا التي توسعت بشكل ملحوظ في مناطق البحر الأسود والقرم والدانوب وشمالي العراق، وأوقفت المَدَّ العثماني باتجاه الشمال والشرق، وساندت العشائر الكردية الجيوش الروسية وأمدتها بالعساكر، وهي المرة الأولى التي يستفيد فيها الروس من الأكراد.

وتخطَّى الغزو الأوروبي الحدود السياسية والعسكرية، ففي أواخر القرن الثامن

(١) عرابي، رمضان: هل الأكراد قادمون ص٥٦، وقارن بما ذكره محمد بهجت قبيسي في كتابه الأكراد والنبي ص١٤٠ من أن السليمانية نسبة إلى السلطان العثماني سليمان القانوني الذي أنشأ المكان كمخيم للاجئين الأكراد الذين هاجروا خوفاً من الصفويين ثم تطور المخيم إلى مدينة، والمعروف أن السلطان سليمان توفي عام (٩٧٤هـ/ ١٥٦٦م) أي قبل ما يزيد على مئتي عام.

(٢) زكي: خلاصة تاريخ الكرد وكردستان ص١٨١ ـ ١٨٣، ٢١٨.

عشر الميلادي بدأ التجار الأوروبيون بالتوغل داخل أراضي الدولة من أجل تصدير منتجات الثورة الصناعية المتنامية، وشهدت الدولة العثمانية بدايات الغزو العقائدي والتبشيري، وقد تجلّى في التأثير الديني في الكنائس الشرقية، حيث بدأت هذه الكنائس تستجيب لمشروعات البعثات التبشيرية الكاثوليكية والبروتستانتية في المجالات الثقافية والتجارية والسياسية.

ولم تشهد الدولة العثمانية حتى نهاية القرن التاسع عشر تطوراً في المواصلات، إذ لم تكن هناك طرق سالكة وسكك حديد، وكان المناخ عامل تأثير سلبي في الحملات العسكرية، فقد كانت الجيوش في الصيف غير قادرة على عبور أجزاء واسعة من أراضي الدولة خشية من الإصابة بالأمراض الناجمة عن الحر الشديد، أما في الشتاء، فكانت أجزاء أخرى غير سالكة بسبب الثلوج.

وتميزت المقاطعات العثمانية منذ القرن الثامن عشر الميلادي، بالولاء الإسمي للدولة والاستقلال الفعلي للحكام المحليين، ففي جميع المناطق الكردية والأناضول، كان الأمراء يسيطرون على الإقطاعات العسكرية، وحوّلوها إلى ممتلكات وراثية، وعندما قرّرت الحكومة العثمانية إخضاع الزعماء الأكراد في القرن التاسع عشر، قاوم هؤلاء الجهود التي بذلتها من أجل ذلك، وعدّوا الاستقلال من حقهم، واضطر السلطان العثماني إلى الاعتراف بحكمهم.

كان لا بد للدولة العثمانية في ظل هذه الأجواء، من عمل شيء، فأقدمت في العقد الأول من القرن التاسع عشر على تنفيذ محاولة تحديث الجيوش العثمانية وإعادة تنظيمها على الطراز الأوروبي، لكنها واجهت معارضة الانكشارية، فاضطر السلطان محمود الثاني (١٢٢٣ ـ ١٢٥٥هـ/١٨٠٨ ـ ١٨٣٩م) إلى القضاء على هذه الفرقة، وأجرى إصلاحات عسكرية ومدنية، ثم التفت إلى القضاء على الأمراء المستقلين واستكمل إصلاحاته، فطوّر الجهاز الإداري، وأعاد تنظيم الحكومة، ووسّع نطاق سيطرتها، مع تأكيد السلطة المركزية على الولايات، لذلك كان القضاء على انتفاضات الإمارات الكردية التي قامت في القرن التاسع عشر، هدفاً وجزءاً من سياسة عثمانية عامة للتخلص الجماعي من المعارضة،من أجل إصلاح الدولة.

انتفاضات الإمارات الكردية

انتفاضة عبد الرحمن بابان

هو ابن أخي إبراهيم الذي استكمل بناء السليمانية، وقضى عبد الرحمٰن على حاكم كوي سنجق، وتغلّب على منافسه الكردي خالد بابان، واعتلى سدة الحكم مكانه في السليمانية.

كانت إمارة بابان قد ضعفت في أواخر القرن الثامن عشر بفعل الحروب الداخلية، الأمر الذي مهّد الطريق أمام التدخل المباشر لممثلي السلطان العثماني والشاه الإيراني في شؤونها الداخلية.

وتعرَّض حكم عبد الرحمٰن لتدخلات دائمة من قِبل قوات حاكم بغداد ونائب الشاه في كرمنشاه؛ في شؤون إمارته، وبغضّ النظر عن التناقضات الحادة التي كانت تظهر أحياناً بين الأمير الكردي وحاكم بغداد عبد الله باشا من جهة، وحاكم كرمنشاه من جهة أخرى؛ فقد تمكَّن الأمير الكردي الذي اشتدَّ بأسه منذ عام (١٢٢٥هـ/١٨١٠م)، من توسيع رقعة إمارته بشكل كبير، وتعزيز سلطته، وتلقَّى المساعدة من شاه إيران في غمرة الصراع بين الدولتين العثمانية والإيرانية، الأمر الذي دفع الدولة العثمانية إلى التصدي له، وتغلبت عليه بمساعدة أبناء خالد، فاضطر إلى اللجوء إلى إيران وتوفي في عام (١٢٢٨هـ/ ١٨١٣م).

انتفاضة بلباس

انتفض الأكراد الإيرانيون في عام (١٢٣٣هـ/ ١٨١٨م) ضد الحكومة الإيرانية، وفشل ولي العهد الإيراني عباس ميرزا في قمعها، وتكبّدت قواته خسائر فادحة.

وانتفض الأكراد أيضاً في باشاويات: باشلك وبايزيد ووان، وانضم إليهم الأكراد الرحّل في إيران في: أريوان ونخجوان وخوي، إلا أن حاكم أرضروم العسكري تمكّن من إخماد الانتفاضات.

وشهدت السنوات (١٢٣٣ ـ ١٢٣٥هـ/ ١٨١٨ ـ ١٨٢٠م) سلسلة من الانتفاضات الكردية الموجهة ضد الدولتين العثمانية والإيرانية، بهدف الحصول على الاستقلال، وهاجمت قوة عسكرية كردية في عام (١٢٤٠هـ/ ١٨٢٥م) أحد المعسكرات الإيرانية، وأبادت جنوده.

انتفاضة الأكراد خلال الحرب العثمانية ـ الروسية

اندلعت الحرب بين الدولة العثمانية وروسيا بسبب القضية اليونانية، فقد رفض العثمانيون ما عرضته عليهم كل من بريطانيا وفرنسا وروسيا في (٨ رجب ١٢٤٢هـ/ ٥ شباط ١٨٢٧م)، من أجل حلّها، ما دفع هذه الدول إلى إرسال سفنها إلى ميناء نافارين في اليونان، وضربت الأسطولين العثماني والمصري الراسيين فيه.

واغتاظت روسيا من الموقف العثماني وأعلنت الحرب عليها في (١١ شوال ١٢٤٣هـ/ ٢٦ نيسان ١٨٢٨م)، وامتنعت العشائر الكردية التالية عن الاشتراك فيها وهي: راوندوز، بوتان، بابان وهكاري، وحاول بهلول باشا وهو كردي من بايزيد،

التحالف مع الروس، ولكنه فشل في ذلك، كما أن أمير باشا من موش حاول التخلص من التزاماته تجاه العثمانيين.

ويبدو أن السبب في هذا الامتناع مردُّه إلى صعوبة تجنيد الفلاحين من قِبل زعماء هذه الإمارات، إذ لم يكن بوسعهم إقناع المزيد من الأيدي العاملة بعد أن قلَّ عددها، وتجلَّت المشاعر الكردية الوطنية أكثر فأكثر، فالأُسر التي فرَّقتها النزاعات الداخلية سابقاً اتحدت فيما بينها لتشعل نار انتفاضة كبرى موجهة ضد الإقطاعيين الأكراد والأتراك الذين ألحقوا أضراراً كثيرة بالاقتصاد الرعوي بفعل استبدادهم واستغلالهم[1].

انتفاضة بدرخان

هو من عشيرة عزيزان وابن الأمير عبد الخالق العزيزي، وآخر حاكم شكَّل تهديداً حقيقياً للإصلاحيين العثمانيين.

اعتلى بدرخان حكم إمارة بوتان حوالي عام (١٢٣٥هـ/ ١٨٢٠م) وقد عبَّر خلال حياته السياسية عن طموح كردي وطني، وحافظ على علاقته الجيدة مع العثمانيين، فمنحه السلطان رتبة عسكرية رسمية عقب اشتراكه في المعركة ضد قوات إبراهيم باشا المصري في نصيبين القريبة من مقرِّه في جزيرة ابن عمر، والمعروف أن المعركة انتهت بانتصار القائد المصري، وأحدثت خسارة العثمانيين فراغاً في المنطقة دفعت بدرخان إلى توسيع دائرة نفوذه، ومع حرصه على تجنب الدخول في مواجهة مع السلطة العثمانية، إلا أنه استخفَّ بأهمية الدين الإسلامي في سياسة المنطقة التي اتبعتها الدولة العثمانية، وأحاط نفسه بالإيزيديين الغلاة والمنحرفين عن الدين، الأمر الذي أغضب السلطات العثمانية.

ومما زاد الأمور تعقيداً توسع بدرخان على حساب إمارة هكاري الضعيفة، مستغلاً النزاع الذي نشب فيها بين الأمير نور الله وقريبه الأمير سليمان، وكان الأول قد عزل الثاني من جميع مناصبه.

وكان شمعون إبراهيم الزعيم الروحي للعشائر النسطورية الآشورية الضاربة في منطقة تياري في وادي الزاب الكبير، من أهم أتباع الأمير الهكاري نور الله، لكن التصدع في إمارة هكاري أدى إلى خلاف بين الرجلين، ودفع بالزعيم الروحي إلى مساندة سليمان، وتدخل بدرخان في هذا النزاع إلى جانب نور الله، بهدف معاقبة الآشوريين.

ويبدو أن الباب العالي غضَّ الطرف عمداً عن بدرخان لأنه كان منهمكاً في

(١) نيكيتين: ص٣٠١ - ٣٠٢.

الحرب في بلاد الشام، بالإضافة إلى أن النزاع بين الأكراد والآشوريين من شأنه أن يُضعف الطرفين، ويساعد على التنكيل بهما معاً، كما رحَّب بوضع حد لنفوذ العشائر النسطورية القومية، فحشد بدرخان جيشاً مؤلفاً من سبعين ألف مقاتل وتقدم على رأسه إلى المناطق النسطورية، وارتكب المجازر بحق السكان، وتمَّ بيع الناجين كعبيد[1].

وكرَّر بدرخان غزوه للنساطرة في عام (١٢٦٢هـ/ ١٨٤٦م) وتعرَّضت القرى النسطورية للدمار الأمر الذي دفع بريطانيا وفرنسا إلى الاحتجاج بشدة على هذه الأعمال، عندئذٍ قرَّر الباب العالي التدخل ضد بدرخان لوقفه عند حده، لكن هذا كان قد أنشأ شبكة من التحالفات مع زعماء هكاري ومُكري وبدليس، فتصدَّى للقوات العثمانية وتغلَّب عليها وأعلن استقلاله عن العثمانيين، إلا أنه لم يستطع أن يصمد طويلاً أمام قوة أقوى منه، وسرعان ما خسر جزيرة ابن عمر، واستسلم للقوات العثمانية بعد حصاره في قلعة أروخ، ونُفي مع عائلته إلى جزيرة كريت، وتمَّ قمع أولئك الذين ساعدوه، وانتقم الإيزيديون مما أصابهم عندما ساعدوا في هزيمة محمود خان صاحب وان، ووقوع نورالله في الأسر ونفيه أيضاً[2].

انتفاضة الأمير محمد كور الراوندوزي

أسَّس الأمير محمد في عام (١٢٢٥هـ/ ١٨١٠م) إمارة راوندوز الصغيرة، وخلفه ابنه الطموح محمد كور (محمد الأعور) بعد أن عزله في عام (١٢٢٩هـ/ ١٨١٤م)، وإثر تخلُّصه من معارضيه داخل القيادة السورانية أضحى حراً لتلبية طموحه العدواني، فهاجم الإمارات الصغيرة المجاورة مثل سيروان وبرادوست وسورجي وماش وغيرها وقتل زعماءها، واستولى على مدينة حرير عاصمة سوران القديمة التي كانت تحت حكم البابانيين لأكثر من نصف قرن، ففتح بذلك صراعاً كان والده قد وضع حداً له من قبل، كما استولى على مدينة كوي سنجق البابانية، فسيطر بذلك على الإقليم الذي يحدُّه نهرا الزاب الكبير والصغير ونهر دجلة والحدود الإيرانية، ثم وسع نطاق سيطرته باتجاه سهل الرافدين بعد أن بسط نفوذه على أربيل وألتون كوبري، وسقطت رانية الواقعة في إقليم الجبال في يده، واهتم محمد كور اهتماماً كبيراً بتعزيز قدرته القتالية، وبنى في راوندوز مصنعاً لصناعة الأسلحة، وأعاد تنظيم قواته العسكرية البالغ عديدها خمسة عشر ألف مقاتل، وأدَّى ضمّه لمناطق جديدة إلى إرغامه على

(١) جليل، جليلي وم. س لازاريف وم. أحسرتيان وشاكرو محويان وأولغا جيغا لينا: الحركة الكردية في العصر الحديث ص٢٠.

(٢) جليل وآخرون: ص٢١.

إجراء عدد من التغييرات في الإدارة المدنية، فقد تمَّ تشكيل مجلس يتألف من ستة أشخاص لإدارة القضايا التنظيمية، والإشراف على بناء القلاع والقنوات والجسور وشؤون التجارة وغيرها، وأنشأ مجلساً للعلماء والحكماء لوضع مجموعة من القوانين وتدوين التاريخ، ويُشكّل ذلك تعبيراً عن استقلاليته عن الدولة العثمانية[1].

وتطلع محمد كور إلى ضم إمارة بهدينان مستغلاً ضعف حاكمها سعيد وإقدام الداسنيين أوشيخان الإيزيديين على قتل زعيم مزوري تابع له، فهاجمها، ونهب قرى عديدة شرقي الموصل، وقتل آلاف الرجال والنساء والأطفال، وأباد جماعات، وفرَّ العديد ممن نجوا إلى طور عبدين شرقي ماردين أو إلى جبل سنجار غربي الموصل، وقد تمَّ تبرير قتل هذا العدد الضخم من الإيزيديين لأسباب عدة، فبالإضافة إلى طلب الثأر، كان أفراد عشيرة داسني أعداء سوران، قد تحدوا أسيادهم أمراء العمادية عبر غزوهم القرى الواقعة في سهل الموصل بشكل دوري، وأسَّسوا لهم حضوراً قوياً، وبرهنوا عن خطورة ميولهم المذهبية.

انتقل محمد كور بعد سيطرته على بهدينان وطرد الأمير سعيد؛ إلى العمادية، فحاصرها ودخلها، وعيَّن رجلاً من بهدينان يثق به حاكماً عليها، وسيطر على مدينتي زاخو ودهوك المهمتين «استراتيجياً» وتجارياً.

كانت الدولة العثمانية تراقب ما يجري من تطورات في مناطقها الشرقية، ولكن لم تكن لديها القوة الكافية للتعاطي مع محمد كور والقوات المصرية في بلاد الشام في وقت واحد، لذلك توصلت معه إلى تسوية مؤقتة لتبريد الجبهة الشرقية.

وما جرى بعد ذلك من مهاجمة محمد كور جزيرة ابن عمر واستيلائه على مقر الأمراء البدرخانيين وسيطرته على ماردين؛ أثار الدولة العثمانية، فأرسلت جيشاً ضخماً في عام (١٢٥٠هـ/ ١٨٣٤م) بقيادة والي سيواس رشيد محمد باشا بهدف القضاء عليه وعلى الأمراء الأكراد المتمردين، ولما علم هذا بزحف الجيش تحصَّن في راوندوز في قلب سوران، ودخل الجيش العثماني إقليم سوران واقترب من محور راوندوز الضيق، وانضمت إليه في هذا المكان قوات من الموصل وبغداد.

ويبدو أن رشيد محمد باشا آثر التفاهم مع محمد كور، فعرض عليه تثبيته في إمارته بعد استسلامه، وكان لهذه القضية أن تمر بسلام لولا تدخل الدول الكبرى فيها، إذ إن ظروف استسلام محمد كور تلقي المزيد من الضوء على المشهد السياسي الداخلي والخارجي، ويتبين من تدخل الممثل البريطاني ريتشارد وود في هذه القضية أن للأمير الكردي صلة بتورط خارجي.

(١) جليل وآخرون: ص١٦.

فقد أُرسل الممثل البريطاني من استانبول في عام (١٢٥١هـ/ ١٨٣٥م) لتقويم فرص قيام تمرد مسلح ناجح ضد الوجود المصري في سورية، وإعادة السلطة العثمانية إليها، فانضم إلى رشيد محمد باشا في سعي منه للقضاء على محمد كور بفعل ما أُشيع عنه من اتصاله بالمصريين، غير أن وود كان مقتنعاً بأن القوات العثمانية سوف تُمنى بهزيمة محقّقة إذا ما حاولت الاستيلاء على راوندوز، وأن تدمير الجيش العثماني وإضعاف قوات محمد كور سوف تترك فراغاً يملؤه القاجاريون الذين يُنسِّقون مع الروس في المناطق الحدودية، والمعروف أن القاجاريون غزوا شهرزور والسليمانية من قبل، لذلك ذهب والي بغداد علي رضا باشا الذي كان يعرف محمد كور شخصياً، إلى راوندوز لإقناعه بالذهاب إلى استانبول لتقديم الولاء للسلطان، والتقى الرجلان في راوندوز، وشاهد الوالي عنده موفداً قاجارياً يناقش معه الشروط التي على أساسها سوف يسانده القاجاريون ضد الدولة العثمانية، ولكن مع تأكده الآن من سلامة الوصول إلى استانبول، وإعادته إلى مركزه من أجل حماية الحدود في وجه إيران، بعد توصية والي بغداد، تخلَّى عن خطته التعاون مع إيران، وقرَّر الاستسلام، لكنه سافر إلى استانبول برعاية رشيد محمد باشا وليس برعاية الوالي علي رضا باشا، وكان الأول يريد تدميره في ساحة المعركة، وبناء على ذلك فإن رحلته إلى استانبول غلب عليها طابع الإذلال[1].

استُقبل محمد كور بالتشريفات من قِبل السلطان الذي وعده بحكم كردستان كلها وهو ما كان يطمح إليه، لكن إعادة رجل بحجمه إلى منصبه يبقى متناقضاً مع جوهر السياسة العثمانية المتمثلة باستبدال الحكام الوراثيين بحكام تُعينهم الدولة، ويتفق ذلك مع الرواية التي تؤكد اختفاء محمد كور أثناء عودته إلى بلاده، والراجح أنه تمَّ قتله[2].

ولم تلبث السلطات العثمانية، أن أرسلت إلى كردستان حملات دورية بين عامي (١٢٤٧ ـ ١٢٥٨هـ/ ١٨٣١ ـ ١٨٤٢م) للتنكيل بالحكام الأكراد المحليين الطامعين بالاستقلال، فقضت على عدد منهم، إلا أن هذه الانتصارات التي جاءت نتائجها جزئية لم تؤد إلى إخضاع الأكراد، وكانت المناطق الكردية تبدو في ذلك الوقت قد هدأت، إلا أن الأكراد انتفضوا مجدداً بعد ظهور رجال الدين على المسرح السياسي.

(١) جليل وآخرون: ص١٦ ـ ١٨. مكدول: ص٩١ ـ ٩٢.
(٢) مكدول المرجع نفسه: ص٩٣.

ظهور حكم المشايخ

أدى القضاء على الإمارات الكردية القديمة، والولاة شبه المستقلين إلى شيوع الفوضى في مناطق الأرياف، والمعروف أنه في الوقت الذي كان فيه الحكام الأكراد مسؤولين عن قيام الانتفاضات في المنطقة فإنهم كانوا أيضاً جزءاً من التوازن الداخلي بين العشائر المختلفة بالإضافة إلى التوازن الإقليمي بين الجماعات العشائرية والخارج، لكن هؤلاء احتفظوا بالوساطة لأقربائهم، لذلك تمَّ استبدالهم بوسطاء آخرين عن طريق رجال الدين المتمثلين بكبار المشايخ، والمعروف أن هؤلاء كانوا ينتمون إلى إحدى الطرق الصوفية، وظلوا قروناً عدة أصحاب نفوذ قوي في المجتمع الكردي.

شجَّع هؤلاء المشايخ زعماء العشائر على اللجوء إلى مساعيهم في التوسط، والتمسوا عطف أكراد العشائر العاديين، وشقُّوا طريقهم في بناء القوة المتصدعة للعائلات العريقة عن طريق الزواج؛ فأضفوا بذلك صفة شرعية على قوتهم السياسية المتنامية، واستغلوا الحماس الديني كسلاح سياسي عبر إثارة مخاوف المسلمين المحليين من التهديد النصراني.

وفي أعقاب سقوط بوتان في عام (١٢٦١هـ/ ١٨٤٥م) وخروج الشيخ طه النهري ضد الدولة العثمانية، نجح ابنه وخليفته عبيد الله في حكم الأسياد النهريين، ومدَّ نفوذه حتى الإمارات السابقة، بوتان وبهدينان وهكاري وأردلان[1].

انتفاضة الشيخ عبيد الله النهري[2]

يعدُّ الكثيرون الشيخ عبيد الله النهري أول قائد وطني كردي، فقد قام بغزو القاجاريين في فارس في عام (١٢٩٧هـ/ ١٨٨٠م) باسم الأكراد كما بعث برسالة إلى وليم أبوت، القنصل البريطاني العام في تبريز يشرح فيها أبعاد تصرفه التي تتلخَّص بطلب الاستقلال.

بدأت الانتفاضة في الأراضي الإيرانية المجاورة لشمدينان في أورمية في (شوال/ أيلول) على يد عبد القادر الابن الثاني للشيخ عبيد الله وهو الممثل الشخصي لوالده في القرى الحدودية التي تعترف بسلطة الأسياد النهريين، كما تمَّ تعيينه من قبل حاكم أورمية وسيطاً ومسؤولاً عن هدوء القبائل المحلية.

ويبدو أن الشرارة التي أشعلت نار الانتفاضة، تتمثل بالمعاملة القاسية التي لقيها

(١) مكدول: ص١٠٣ ـ ١٠٤.
(٢) انظر فيما يتعلق بهذه الانتفاضة: جليل وآخرون ص٣١ ـ ٣٩ حيث تفاصيل وافية.

عدد من الزعماء العشائريين على يد السلطات المحلية التي تصرفت من دون مشاورته، وعدَّ عبد القادر ذلك تجاوزاً لدوره كوسيط.

كان أول عمل قام به هو الاستيلاء على صاوجبلاق (مهاباد) ثم تقدم شرقاً على رأس عشرين ألف مقاتل على طول الطرف الجنوبي لبحيرة أورمية خارج الإقليم الكردي، فاصطدم بسكان مياندواب الشيعة الذين رفضوا الاستسلام له وقتلوا مبعوثه إليهم، فقتل منهم نحو ألفين، ثم تقدَّم باتجاه مراغة في الوقت الذي دخل فيه جيشان كرديان آخران الأراضي الإيرانية من هكاري، توجه الأول من بحيرة أورمية غرباً لمساندة جيش عبد القادر، في حين توجَّه الثاني إلى الجنوب، وعبر الشيخ عبيد الله نفسه على رأس قوة عسكرية مناطق الحدود[1].

لقد صرَّح الشيخ عبيد الله أنه يريد تأسيس إمارة كردية مستقلة، وتعهَّد بقمع أعمال اللصوصية وقطع الطرق، وطلب من القوى الأوروبية وبخاصة بريطانيا، دعمها المعنوي، لكن نتيجة توغله شرقاً خارج الإقليم الكردي، وبفعل المجازر التي ارتكبتها جيوشه، والدمار التي أحدثتها بالقرى، بدا أن هدفه المعلن غير مقنع، ويبدو أنه أراد القضاء على الدولة القاجارية في قلب إيران، وأن عبوره الحدود هدفه استدراج الشاه عباس ميرزا، الأمر الذي هدَّد الحكم القاجاري.

وبحلول شهر (ذي القعدة/ تشرين الأول)، تقلَّصت قوات عبد القادر إلى ألف ومائتي رجل تقريباً، لأن معظم رجال العشائر قد عادوا إلى بيوتهم محملين بالغنائم في الوقت الذي كان فيه الشيخ عبيد الله وابنه محمد صادق يحاصران مدينة أورمية بما لا يزيد عن ستة آلاف رجل، والمعروف أن المدينة أبدت مقاومة عنيفة، وأن جيشاً إيرانياً كان في طريقه لنجدتها، ما فتَّ في عضد المهاجمين، فاضطروا إلى الانسحاب إلى داخل الأراضي العثمانية، وكان من مصلحة الدولتين العثمانية والإيرانية القضاء على انتفاضة الشيخ عبيد الله، لذلك تعاونتا لوضع حد لنشاطه، فقُبض عليه وسيق إلى استانبول ثم نُفي إلى مكة.

الفرسان الحميدية

حاولت الدولة العثمانية في أواخر القرن التاسع عشر إخضاع الأكراد لنوع من الانضباط عبر إنشاء وحدات عسكرية غير نظامية، أطلق عليها اسم «أفواج الحميدية» نسبة إلى السلطان عبد الحميد الثاني.

كان المشروع من ابتكار أحد الشخصيات العثمانية هو شاكر باشا، وقد أنشأ

(١) مكدول: ص١٠٦.

مدارس عشائرية في كل من استانبول وبغداد في عام (١٣٠٩هـ/ ١٨٩٢م) هدفها تسويق هذا النوع في المجتمع الكردي، وإدخال روح التعلق بالدولة العثمانية، وأُنيط أمر تطبيق التجنيد الإجباري بمحمد زكي باشا المقرَّب من السلطان.

ويبدو أن كثيراً من المسؤولين خشوا من انخراط الأكراد في الجندية بفعل إمكان بعث ميولهم العسكرية، والقيام بحركات تمرد، وقد اقتنع المسؤولون العثمانيون أخيراً بوجوب تحويل أفواج الحميدية إلى فرسان خفيفة غير نظامية[١].

فقد سمح السلطان عبد الحميد الثاني بتأسيس هذه الفرقة، من الفرسان في الأناضول الشرقية، وأطلق عليها اسم «الفرسان الحميدية» وقد أراد تقليد فرق القوزاق التي تمَّ استخدامها بشكل فعَّال في عمليات الاستطلاع والمناوشات في بلاد القوزاق، وقد أخذ بعين الاعتبار السياق الاجتماعي للدين، فضمَّت الفرقة عشائر كردية سنية مختارة مع بعض التركمان، وكانت تؤخذ من عشيرة واحدة في أغلب الأحيان بقيادة زعيم العشيرة، وإذا كانت العشائر صغيرة الحجم فإن كلاً منها يمكن أن يُشكِّل سرية من الخيّالة في فوج مركب[٢]، وتمَّ في مطلق الأحوال المحافظة على التضامن العشائري عبر وضع رجال العشيرة في الوحدة نفسها.

إن حقيقة كون فرقة الفرسان الحميدية قوة غير نظامية معناه أنها تبقى مُشتَّتة، تمارس حياتها العادية، ويتم استدعاؤها عند الحاجة لأداء مهمة ما.

هدف السلطان من وراء إنشاء فرقة الفرسان الحميدية ما يأتي:

ـ تعزيز الانتماء الكردي إلى الدولة العثمانية.

ـ المحافظة على قوة السلطنة في الوسط الكردي.

ـ ضرب الحركات الوطنية غير التركية.

ـ منع دخول بعض العشائر في النطاق الروسي في القوقاز.

ـ إثارة الاضطرابات في مناطق الحدود مع روسيا.

ـ إعداد الأكراد للاشتراك في الحرب ضد الروس.

وسعى المسؤولون الأتراك إلى زج أكبر عدد ممكن من العشائر الكردية في صفوف التشكيلات الحميدية مقابل امتيازات واسعة أبرزها ما يأتي:

ـ الإعفاء من دفع الضرائب والرسوم باستثناء ضريبتي العُشر والأغنام.

ـ منح كل عشيرة تشترك في فرقة الفرسان الحميدية، أراضٍ أميرية خالية وغير مُستغلَّة، على أن تسترجع الدولة تلك الأراضي الممنوحة من العشيرة في حال انسحابها من التشكيلات الحميدية.

---

(١) نيكيتين: ص٢٩٥.   (٢) مكدول: ص١١٤ ـ ١١٥.

ـ إنشاء عدد من المدارس في المراكز الكردية الرئيسة من أجل إعداد جيل ناشئ للانخراط في الفِرق الحميدية.

ـ إخضاع الفرسان الحميدية لمحاكم خاصة.

رافقت صدور القرارات المتعلقة بالفرسان الحميدية، دعاية واسعة لتشجيع رؤساء العشائر على تقبُّل فكرة تشكيل تلك الفرقة.

ويبدو أن خطة تأسيس الفرسان الحميدية لم تُحقِّق إلا نجاحاً جزئياً، وقد تفاعلت عوامل عدة أدَّت إلى فشل المشروع نذكر منها:

ـ رفض عدد كبير من العشائر الكردية الانخراط في صفوف الفرسان، فمن مجموع خمس عشائر كبيرة في منطقة بدليس لم ينضم سوى قسم من عشيرة الجلالي إليهم، ورفضت معظم العشائر في ولاية ديار بكر الاعتراف بهم، كما رفضت جميع العشائر في منطقة ديرسيم الانخراط فيهم، وكذلك عارض البدرخانيون الانخراط بهم أيضاً.

ـ النتائج السلبية التي قد تتركها فرقة الفرسان على العلاقات الكردية ـ الأرمينية وعلى موقف الدول الأوروبية من الأكراد بشكل عام.

ـ هناك عامل اقتصادي ـ اجتماعي حال من دون تحمس الفلاح والإقطاعي الكردي للدخول في فِرقة الفرسان، إذ لم يكن من صالح الفلاح كمنتج زراعي الانقطاع عن العمل لمدد مختلفة، ثم إن من شأن هذه الفرقة في حال تطورها أن تُقوِّي صلات الفلاحين الفرسان بالسلطة ما ينعكس سلباً على قوة وتأثير رئيس العشيرة عليهم.

ـ معارضة الدولتين المتجاورتين روسيا وإيران، تأسيس تلك الفرقة، وبخاصة الدولة الأولى؛ لأن مهمتها الاشتراك في الحروب التي قد تنشب بين روسيا والدولة العثمانية في المستقبل.

ـ استقطاب روسيا عدداً كبيراً من العشائر الكردية في مناطق الحدود، كما قام الضباط والسياسيون الروس، وكذلك الأرمن بتنظيم دعاية واسعة لتشجيع الأكراد على عدم الاشتراك في الفرسان الحميدية.

ـ لم تتحمَّس عشيرة الجاف المعروفة بميلها إلى إيران لفكرة إقامة الفرسان الحميدية.

ـ واقع الانحلال التي كانت تعيشه الدولة العثمانية، فلم تستطع خزينة الدولة الخاوية تحمل نفقات الفرسان، لذا بقيت معظم الوعود التي بُذلت لرؤساء العشائر من دون تنفيذ.

ـ لم تستطع الجهات المسؤولة، ضمان الخيول للفرسان الذين يفتقرون إليها أو أن خيولهم لم تكن صالحة للاستخدام العسكري، وقد شكَّل هؤلاء أغلبية المنخرطين إلى صفوف الفرسان.

وحاول الاتحاديون بعد تسلمهم الحكم في عام (١٣٢٧هـ/ ١٩٠٩م) تحويل فرقة الفرسان الحميدية إلى قوة فعَّالة تستطيع أن تقوم بدور مُخفِّف لضغط الأعداء على الجيوش النظامية، وبخاصة أن الجو العام في أوروبا كان يميل إلى الحرب، فأضافوا تشكيلاً جديداً إليها هو المدفعية، ومع ذلك بقيت تؤلف قوة غير قادرة على التحرك الجدّي.

ـ محاولة جمعية الاتحاد والترقي تتريك جميع الشعوب المنضوية تحت راية السلطنة العثمانية، ونشر أفكارها المتطرفة بشكل غير مباشر.

وبدأت ثقة المسؤولين بهذه الفرقة تتزعزع بعد أن لاحظوا الفتور الواضح الذي بات يخيم على المنخرطين في صفوفها، فاضطروا إلى بذل جهود كبيرة خارج نطاقها من أجل استقطاب العشائر الكردية، وكانوا بصدد إقامة سد منيع منها في وجه القوات الروسية من جهة وتحويلها إلى أداة للتغلغل في إيران من جهة أخرى، لذا حاولوا التقرب من جميع رؤساء العشائر لكن جهودهم لم تؤتِ ثمارها، وأدى انتصار جمعية الاتحاد والترقي، والتهديد الذي شكَّلته ضد مساندي النظام القديم، وتبنيها سياسة مركزية؛ إلى حدوث الفوضى في أجزاء عديدة من أراضي الدولة ومنها المناطق الكردية، وقد أُرسلت فرق الفرسان الحميدية إلى أماكن الاضطرابات جنباً إلى جنب مع القوات النظامية، وبخاصة إلى ألبانيا في عام (١٣٢٨هـ/ ١٩١٠م) حيث أنجزت مهمتها على نحو سيء، فقد تكبدت خسائر فادحة، واكتسبت سمعة سيئة بما ارتكبته من أعمال وحشية، وعشية نشوب الحرب العالمية الأولى كان الأكراد مهيئين للتمرد وتنفيذ أعمال قطع الطرق.

الفَصْلُ الرّابع

الأكراد في الحرب العالمية الأولى

أزمة الهوية الكردية

نشأت في أواخر القرن التاسع عشر الميلادي أزمة داخل المجتمع الكردي تتعلَّق بمسألة الهوية، وتركَّزت في استانبول بين الفئات المثقَّفة ومن ثمَّ انتشرت في المناطق الكردية، وجاءت رداً على الأزمة التي كانت تعصف بالدولة العثمانية بفعل توجهات القوميين الأتراك، فقد طالب بعض الأكراد ممن ولدوا أو عاشوا في العاصمة العثمانية، بحل سياسي تكون فيه هويتهم أوسع من الهوية الكردية، وبدا لهم أن المشاركة ضمن ثقافة سياسية واسعة متطورة هو شيء طبيعي، وكانت كلمة كردي حتى نهاية القرن التاسع عشر تشير إلى الريفي غير المتطور، فأراد هؤلاء التخلص من ذلك الوصف، وأن يصبحوا رعايا عثمانيين، وقد عدُّوا هويتهم الكردية أقل أهمية من هويتهم العثمانية[(١)].

وهناك فئة أخرى طلبت العضوية في المجتمع العثماني الأوسع، بعد أن شعرت بالتهديد نتيجة التغيرات السياسية التي أخذت تؤثر على أنحاء الدولة كافة بفعل الأفكار حول الخليفة أو السلطان، وباتت كرديتها التي تُعبِّر عن مصيرها تُعرف بشكل رئيس من خلال المتابعة للهوية التقليدية العشائرية[(٢)].

وسبَّبت مسألة الهوية للبعض الآخر مشكلات حول الولاء، وبرز في هذا المضمار توجهان متميزان:

الأول: لم يشأ أن يقطع نهائياً علاقاته الاقتصادية ـ الاجتماعية الواسعة مع العثمانيين، وبالتالي سعى إلى تحقيق نوع من الحكم الذاتي ضمن حدود تشمل المسلمين بعامة.

الثاني: أراد تحقيق انفصال سياسي تام وبالتالي الاستقلال، وحجته أن اختلاف الهوية يستوجب ذلك[(٣)].

---

(١) مكدول: ص١٥٣ ـ ١٥٤.
(٢) المرجع نفسه: ص١٥٤.
(٣) المرجع نفسه.

برز الأكراد بشكل واضح في أول معارضة ضد حكم السلطان عبد الحميد الثاني بصفتهم رعايا عثمانيين أكثر من كونهم أكراداً، ففي عام (١٣٠٦هـ/ ١٨٨٩م)، شكَّل أربعة طلاب في الكلية العسكرية الطبية، ألباني وشركسي وكرديان، نواة جمعية سرية مؤلفة من اثني عشر عضواً عُرفت باسم «جمعية الاتحاد والترقي»، وقد تمَّ تأسيسها في عام (١٣١٨هـ/ ١٩٠٠م)[١].

الواضح أن جذور الإصلاح نبتت في الوسط الطلابي بحكم ثقافة الطلاب وموقفهم من الدولة بالإضافة إلى منشئهم في المقاطعات، وهناك شخصيتان كرديتان ظهرتا على مسرح الإصلاح هما: عبد الله جودت وإسحاق سكوتي، ويمثلان حلقة مهمة في التقدم الفكري الذي حقَّقه المثقفون الأكراد واستمدوه من الأفكار الإصلاحية في الدولة العثمانية[٢].

جاء عبد الله جودت إلى استانبول من عربكير (مأمورة العزيز) في عام (١٣٠١هـ/ ١٨٨٤م) وهو في سن الخامسة عشرة، وقدم إسحاق سكوتي من مدينة ديار بكر، وانخرطا في العمل السياسي إلى جانب دراستهما، وما جرى في عام (١٣٠٩هـ/ ١٨٩٢م) من تنفيذ حملة اعتقالات طالت العديد من المتآمرين ضد حكم السلطان عبد الحميد الثاني، المنتشرين في الكليات والمعاهد والمؤسسات التدريبية في استانبول من قِبل الشرطة السرية؛ نجا الرجلان منها بعد إنذارهما، واستأنفا دراستهما ومهنتهما خارج أسوار الجماعة، لكن تم إلقاء القبض عليهما في عام (١٣١٣هـ/ ١٨٩٥م) ونُفيا إلى طرابلس الغرب، وتمكَّنا بعد مدة من الهرب إلى أوروبا عبر تونس، ودعم عبد الله جودت المطالب الأرمينية ودعا الأرمن إلى التعاون مع الأكراد لنيل الاستقلال.

وسرعان ما تعاون الرجلان في عام (١٣١٧هـ/ ١٨٩٩م) من أجل القضية الكردية، لكنهما بدَّلا موقفيهما عندما قبلا عرض السلطة العثمانية بتولي مناصب غير سياسية في السفارات العثمانية في الخارج، جودت في ڤينا، وسكوتي في روما الأمر الذي أغضب أصدقاءهما، وكان ذلك بمثابة منفى لهما.

بقي عبد الله جودت في المنفى، غير أن سمعته تعرَّضت للشبهة ثم انضم إلى حركة تركيا الفتاة اللامركزية بعد تشكيلها في عام (١٣٢٠هـ/ ١٩٠٢م) وعاد إلى استانبول في عام (١٣٢٩هـ/ ١٩١١م)، وعلى الرغم من أنه انضم إلى جمعية بادكردي

(١) مكدول: ص١٥٥.
(٢) المرجع نفسه.

في نهاية الحرب، إلا أنه ظلَّ على ما يبدو عثمانياً لا مركزياً، ومات سكوتي في فرنسا في عام (١٣٢٠هـ/ ١٩٠٢م)[١].

التنظيمات السياسية الكردية الأولى

انخرط بعض الأكراد في هذه الأثناء في الشؤون السياسية في الدولة العثمانية، وأدَّت أسرتان كرديتان هما: أسياد النهري الدينية والبدرخانيون العلمانيون، دوراً بارزاً في الأحداث الداخلية، ويمكن وصفهما بمؤسسي التوجهين الرئيسين في الهوية الكردية المطالبين بالحكم الذاتي أو الانفصال.

كان الشيخ عبد القادر النهري الأكثر نشاطاً بعد وفاة والده الشيخ عبيد الله، وقد سُمح له بالعودة إلى استانبول حيث إن شقيقه الأكبر الشيخ محمد صادق قد استلم الزعامة المشيخانية، فانزعج من سطوة أخيه الروحية، وكان يأمل بوراثة والده.

مارس الشيخ عبد القادر بعد عودته إلى استانبول نشاطاً سياسياً في لجنة الاتحاد والترقي في (ربيع الأول ١٣١٤هـ/ آب ١٨٩٦م)، وبعد كشف المؤامرة ضد السلطان عبد الحميد ألقي القبض عليه ونُفي مع عائلته، والواقع أنه اعتقد أن انخراطه في صفوف الإصلاحيين الأتراك سوف يُحقق طموحه بالحكم الذاتي، ولم يُسمح له بالعودة إلى استانبول حتى اندلعت ثورة عام (١٣٢٦هـ/ ١٩٠٨م) ضد حكم السلطان عبد الحميد الثاني.

وكان لدى البدرخانيين السلوك الثوري الانفصالي، فهم لم يتقبَّلوا هزيمة بدرخان في عام (١٢٦٣هـ/ ١٨٤٧م)، فقام اثنان من أبناء عمه هما: عثمان وحسين بترؤس انتفاضة في عام (١٢٩٦هـ/ ١٨٧٩م) في بوتان لمدة قصيرة.

وحاول ابناء أمين عالي ومدحت في عام (١٣٠٦هـ/ ١٨٨٩م) حشد العشائر للقيام بانتفاضة، لكن الخبر تسرَّب بسرعة إلى السلطة، فتمَّ القبض عليهما ثم أُطلق سراحهما، فذهب مدحت إلى القاهرة في (محرم ١٣١٦هـ/ نيسان ١٨٩٨م)، وأصدر صحيفة «كردستان» باللغتين الكردية والتركية لتكون نقطة تلاقٍ لجميع الذين كانوا نواة لتلك الحركة، والتفَّت الطلائع الكردية الأولى حولها، وتبلورت لديهم فكرة التحرر الوطني.

انتقلت الصحيفة بعد ذلك إلى جنيف ولندن وفوكستن[٢] من أجل الاتصال المباشر بالمنفيين العثمانيين في أوروبا، وتولى شقيق مدحت، عبد الرحمٰن، الموالي للجنة الاتحاد والترقي، تحرير الصحيفة، وانتقلت الصحيفة إلى استانبول حيث استلم

(١) مكدول: ص١٥٦.
(٢) فوكستن مدينة في بريطانيا.

رئاسة تحريرها ثريا بدرخان بن أمين عالي بدرخان[1].

وأصدر الشيخ عبد القادر النهري في عام (١٣٢٦هـ/ ١٩٠٨م) صحيفة شمس الكرد «هه تاوي كرد» لتكون لسان حال جمعية تعاون الكرد وترقيهم، وانضمت إليها جمعية أخرى مماثلة لها[2]، واشتد التنافس في هذه الأثناء بين أسرة أسياد النهري وأسرة البدرخانيين، الأمر الذي أدى إلى تشتُّت الحركة الكردية.

وحاول عبد الرزاق بدرخان كسب عطف الروس، فذهب إلى روسيا علَّه يحصل على دعمهم أو يقف على ما يضمرونه تجاه الأكراد، ثم استقرَّ في باريس، وتوجَّه أفراد آخرون من أسرته إلى القاهرة.

وأسَّست جماعة من رجال القانون والطلاب الأكراد في عام (١٣٢٨هـ/ ١٩١٠م) جمعية أمل الأكراد «هيفي كرد» فأصدرت مجلة شهرية أُطلق عليها اسم يوم الكرد «روزكرد»، وقد أعطت دفعة للحركة الكردية في الظاهر لمواصلة سيرها[3].

وأراد العديد من الأعيان الأكراد تكييف دعمهم لحركة الاتحاد والترقي التركية مع الاحتفاظ بهويتهم الكردية، فشكَّل بعضهم عدداً من الجمعيات الكردية نذكر منها: جمعية تعاون الكرد وترقيهم «تعالي وترقي كردستان» المذكورة أعلاه، وكان من بين مؤسسيها ومحرريها أمين عالي بدرخان والشيخ عبد القادر النهري ومحمد شريف باشا الباباني[4].

وتشكَّلت جمعيات كردية في ديار بكر وبدليس والموصل وبغداد، وتأسَّس فرع ثقافي في استانبول باسم جمعية نشر المعارف الكردية، وافتُتحت مدرسة لخدمة الأطفال الأكراد في المدينة.

كان توجُّه تركيا الفتاة التحرري قصير الأجل، فقد أثار احتلال النمسا، البوسنة والهرسك، وإعلان بلغاريا استقلالها؛ مشاعر أعضاء لجنة الاتحاد والترقي ذي النزعة القومية، فأصدروا في أعقاب الانقلاب في (صفر ١٣٢٧هـ/ نيسان ١٩٠٩م)، قانون الجمعيات الذي حظَّر تشكيل جمعيات سياسية على أساس قومي أو عرقي، وعلى الرغم من أن الهدف كان اليونان والبلغار إلا أن الجمعية الكردية قد أُغلقت، لكنها تابعت نشاطها سراً، وانتشرت الأفكار الوطنية بسرعة بين الجماعات الأخرى غير التركية، فطالب الشيخ عبد القادر النهري بالحكم الذاتي للأكراد، وكان الهدف الظاهري من هذا الطلب هو التخفيف من شكوك لجنة الاتحاد والترقي، لكن زاد من حدة تلك الشكوك ما أحدثه من انشقاقات داخل صفوف الأكراد في استانبول.

---

(١) مكدول: ص١٦٢.
(٢) نيكيتين: ص٣٠٥.
(٣) المرجع نفسه: ص٣٠٥ ـ ٣٠٦.
(٤) مكدول: ص١٦٢.

ونتيجة لذلك قامت مجموعة من الشبان الأكراد بتنظيم جمعية جديدة أُطلق عليها اسم «يوم الأكراد»، وقد تمتعت بشعبية كبيرة بما انضم إليها من الشباب من أبناء الأعيان المدنيين والفرسان الحميدية الذين أرسلوا من المناطق الكردية لتلقي التعليم الرسمي[1].

انتفاضتا برزان وبدليس

كان لشيوخ برزان في الزاب الكبير في ولاية الموصل حضور قوي، فقد تسبَّبت إقامتهم الدخول في صراع مع زعماء عشيرة زيباري القوية على الضفة اليسرى للزاب بفعل تشجيعهم الفلاحين غير الزيباريين بتغيير ولائهم في الوقت الذي ظلت علاقاتهم في الشمال سيئة مع الأسياد النهريين الذين كان البرزانيون من مريديهم، ما أدى إلى كثير من التوتر مع والي الموصل الذي أراد بسط سلطانه على أعداء البرزانيين، زعماء عشيرة الزيباري.

وساءت العلاقات على نحو خطير بين البرزانيين وحكومة الاتحاد والترقي فقد كان الشيخ عبد السلام البرزاني ينظر باشمئزاز إلى النظام الجديد «الملحد» من جهة وكانت الحكومة مُصممة على إجباره مع أقرانه على دفع مستحقات الضرائب بشكل نظامي، والخضوع لعمليات التجنيد، والدخول في نطاق الإدارة الحكومية من جهة أخرى.

ودلَّت توجهاته على أن طموحه يتجاوز الزعامة العشائرية وارتبط بعلاقات مع الأكراد في استانبول، وأضحى بعد ذلك رجلاً متميزاً، لكن ثمة عاملان أراحا حكومة الاتحاديين:

تمثل الأول في عدم اعترافه بالعروض الروسية التي قُدِّمت له لاستقطابه.

وتمثل الثاني في عدائه للشيخ طه النهري[2].

وشكَّل عبد السلام البرزاني في عام (١٣٣٢هـ/ ١٩١١م) تحالفاً مع الجنوب، ما أثار الدولة التي تحرَّكت ضده في (ربيع الآخر/آذار)، واصطدمت به وتغلَّبت عليه، وفرَّ الشيخ إلى أورمية الواقعة تحت الحكم الروسي، ثم ذهب إلى تفليس، غير أن عشيرة شكاك نصبت له كميناً وألقت القبض عليه، وسلَّمته إلى السلطات التي أعدمته في نهاية العام.

واندلعت انتفاضة في بدليس بفعل تحريض الملا سليم، الشيوخ المحليين في خيزان، كانت هذه المدينة مركزاً لطريقة صوفية، وتتمتع بشبكة واسعة من العلاقات

---

(١) مكدول: ص١٦٤.
(٢) المرجع نفسه: ص١٧٣ ـ ١٧٤.

مع البدرخانيين في بوتان، ومع المعارضين للاتحاد والترقي في استانبول، ومع الروس المنتشرين على الحدود الإيرانية.

نهضت الدولة التركية للقضاء على انتفاضة الملا سليم في مهدها في الوقت الذي فشل في استقطاب سكان المدينة، فاضطر إلى اللجوء إلى القنصلية الروسية، وقام خلفاؤه بانتفاضة أخرى قمعتها الدولة بشدة، وبذلك انتهت انتفاضة بدليس من دون أن تُحقِّق أهدافها.

بقيت استانبول قلقة من نوايا الفئات الكردية المتطلعة إلى الاستقلال، فعندما علمت بأن بعضاً منها قابلوا الروس في خوي في (شعبان ١٣٣٢هـ/ تموز ١٩١٤م)، أرسلت عملاءها لاغتيالهم، وعندما نشبت الحرب العالمية الأولى بعد ثلاثة أشهر، سرت شائعات في وان بأن العشائر الكردية قد بدَّلت ولاءها وانضمت إلى جانب الحلفاء.

تنامي الشعور السياسي الكردي في إيران

على عكس الأحداث التي جرت في العالم العثماني، كان هناك همس خافت بالشعور السياسي الكردي في إيران، إذ لدينا تلميح واحد فقط بالميل إلى الحكم الذاتي إذا ما استثنينا الرغبة الطبيعية للزعماء المحليين بالتخلص من الحكم القاجاري والتدخل الخارجي.

ففي عام (١٣٠٣هـ/ ١٨٨٦م) قام تحرك يطالب بالحكم الذاتي في صاوجبلاق بقيادة الوالي المُكري والذي تلاشى بموته المفاجئ، وفي عام (١٣١٨هـ/ ١٩٠٠م) قاد الشيخ قاضي فتاح، وهو الملا الرئيس في البلدة، حركة تمرد مدعومة من قِبل بعض الزعماء المنشقين وأبرزهم أغوات منكور الذين فعلوا ذلك بسبب عدائهم لعشيرة مامش التي قدَّمت المساعدة للسلطات لقمع هذا التمرد.

ويبدو أن الدولة الإيرانية مالت إلى التفاهم معه فاستدعته إلى تبريز للوقوف على مطالبه، والمعروف أنها تضمّنت تجميد الزيادات على الضرائب، وضمان ترؤوس حاكم محلي حاكمية، صاوجبلاق، وقد رفضت السلطات الإيرانية المطلب الثاني ثم قبضت عليه واحتجزته في طهران.

وما جرى من تنامي حال العداء والتوتر بين السُّنَّة والشيعة في أذربيجان في عام (١٣٢٤هـ/ ١٩٠٦م)، كان يُخفي وراءه صراعاً سياسياً اجتماعياً، ففي المناطق الكردية في مدن: خوي وسلماس وأورمية وصاوجبلاق وسقز وسنندج وكرمنشاه؛ شُكِّلت لجان شعبية دعماً للدستور، وتولى قاضي فتاح بعد إطلاق سراحه، رئاسة اللجنة الشعبية، وكان دافع هذه اللجان الرغبة في إدارة الأمور محلياً على أساس

تمثيلي، في حين أراد السكان التخلص من الولاة الفاسدين المفروضين عليهم من الخارج، وأراد الفلاحون تعبئة أنفسهم ضد مالكي أراضيهم، وتقليص فوائدهم التي يجنونها، من الزعماء العشائريين، لذلك كان الأغوات الأكراد معادين للجان الشعبية، وعملوا ضدها، فإسماعيل سمكو مثلاً زعيم فرع عبدوي من عشيرة شكاك منح دعمه لخان ماكو، من دون أن يطلب ذلك، من أجل اضطهاد اللجان الشعبية، وكوفئ على ذلك بحاكمية قتور[1].

بداية الأطماع الأوروبية في المناطق الكردية

التنافس على النفط

شمل التنافس الأوروبي في الشرق الأدنى جميع الدول الكبرى لا سيما ألمانيا وبريطانيا وروسيا وفرنسا، وكان للمناطق الكردية بفعل غنى أراضيها وأهميتها من الناحية «الاستراتيجية»؛ وضعاً خاصاً في مشاريع تلك الدول التي كانت تسعى لتعزيز مواقعها وتثبيت أقدامها في هذه البلاد بهدف الاستيلاء على ثرواتها وربطها بأسواقها، وكان النفط أحد العوامل الرئيسة في ذلك، إذ لم يكد ينتهي القرن التاسع عشر حتى أخذ الخبراء الغربيون يتحدثون عن غِنى آبار منخفض كركوك ـ خانقين ـ شاخ كونجا النفطي الواقع وراء قصر شيرين، فحصل الألمان في عام (١٣٢١هـ/ ١٩٠٣م) على امتياز لاستثمار جميع الآبار النفطية الواقعة في مدى عشرين كيلو متراً على جانبي سكة حديد بغداد بحيث يمر قسم منها عبر الأراضي الكردية، ومُنحوا بعد عام امتيازاً آخر لاستثمار النفط في ولاية الموصل، وكانت شركة دارسي البريطانية في الوقت نفسه تسعى بدورها للسيطرة على نفط هذه المنطقة، وبدأ العثمانيون مفاوضات معها في عام (١٣٢٨هـ/ ١٩١٠م) بهذا الشأن، وبذل الأميركيون جهوداً للهدف نفسه، وتوصلوا بعد عام من المفاوضات إلى عقد اتفاق مع الدولة العثمانية يقضي بمنحهم امتيازاً لبناء ميناء وثلاثة خطوط حديدية مع حق التنقيب عن المعادن لمسافة عشرين كيلومتراً على جانبي الخطوط الثلاثة، وقد نتج عن ذلك تأسيس شركة الإنماء العثمانية ـ الأميركية على يد جيستر[2]، إلا أن انهماك الدولة العثمانية بمشكلة احتلال ايطاليا لليبيا في عام (١٣٢٩هـ/ ١٩١١م) ونشوب حروب البلقان (١٣٣٠ ـ ١٣٣١هـ/ ١٩١٢ ـ ١٩١٣م) واندلاع الحرب العالمية الأولى في عام (١٣٣٢هـ/ ١٩١٤م)، بالإضافة إلى مقاومة الألمان والفرنسيين؛ حال دون تنفيذ

(١) مكدول: ص١٧٦.

(٢) Hamilton, shaw: American: and Oil in the Middle East pp 81 - 82.

المشروع، لكن كان ذلك بداية اهتمام الأميركيين المباشر بنفط العراق، وشكّل ذلك سابقة استغلها الأميركيون في سياستهم النفطية في الشرق الأوسط فيما بعد.

نتج عن التنافس الدولي على النفط نشوب صراعات بين الدول الأوروبية تمثلت بالمؤامرات التي حاكها كل طرف ضد الطرف الآخر، لكن الشركات البريطانية والألمانية المتنافسة، وجدت نفسها في دوامة صراعاتها مضطرة لأن تتحد فيما بينها، وهكذا أسَّست الدولتان البريطانية والألمانية في عام (١٣٢٩هـ/ ١٩١١م) شركة مشتركة، أطلقتا عليها اسم «شركة النفط التركية» واستطاعت هذه الشركة قبل نشوب الحرب العالمية الأولى بمدة قصيرة، أن تحصل على امتياز من الدولة العثمانية لاستخراج النفط في ولاية الموصل، وأدى نشوب الحرب إلى حدوث تطورات جذرية في هذا المجال، تمثَّل بمحاولة كل دولة تحقيق مآربها كل على حدة، وقد وضع البريطانيون بعد إعلان الحرب مباشرة، يدهم على حصة الألمان في شركة النفط التركية، وأخذ الألمان يحفرون الآبار في منطقة زاخو ويستخرجون النفط منها[1].

وهكذا كان للنفط دور بارز في سياسة الدول الغربية كقوة محركة ذات أهمية في تحديد سياسة تلك الدول أزاء مستقبلها بهدف السيطرة على المناطق الكردية بالطرق المشروعة وغير المشروعة.

التغلغل الألماني

شكّل الموقع «الاستراتيجي» للمناطق الكردية في قلب ما يُسمَّى الشرق الأدنى قوة مؤثرة ذات أهمية في الصراع الدولي، وقد تجلّى ذلك بوضوح في مشروع سكة حديد بغداد، وهو أحد مشاريع الدولة الألمانية لتثبيت سيطرة ألمانيا السياسية والاقتصادية في الشرق الأدنى.

كان من المقرر أن يربط هذا المشروع برلين واستانبول وبغداد ويجتاز المناطق الكردية في الرها وماردين والموصل، ثم يتوجَّه جنوباً إلى الخليج العربي، وقد أُطلق عليه «الخطة الشمالية»[2]، وقد حصلت الشركات الألمانية في (ذي الحجة ١٣٢٠هـ/ آذار ١٩٠٣م) على امتياز مد الخط.

واجه المشروع أثناء التنفيذ عقبات عدة منها: معارضة روسيا الشديدة، ووعورة

(١) يزبك، يوسف إبراهيم: النفط مُستعبد الشعوب ص١٦٩ ـ ١٧١. أحمد، كمال مظهر: كردستان في سنوات الحرب العالمية الأولى ص٢٣ ـ ٢٤.

(٢) Saleh, Zaki: Mesopotamia 1600 - 1914 pp 258 - 259.

جبال أرمينيا والأراضي الكردية، لذلك أعدَّ الخبراء مشروعاً بديلاً أطلقوا عليه اسم «الخطة الوسطى»، وكان من المقرر بموجبها أن يمر الخط بأنقرة وقيصرية وملطية وديار بكر ثم يتوجه جنوباً إلى بغداد ومنها إلى الخليج العربي. لكن مشكلات تقنية معينة أدَّت إلى إهمال المشروع، وحلَّ محله مشروع ثالث عُرف باسم «الخطة الجنوبية»، وبموجب هذا المشروع كان من المقرر أن يمر الخط عبر مرعش والرها وديار بكر ونصيبين وماردين والموصل وكركوك وبغداد والبصرة والكويت»[1]، وقد زارت لجنة ألمانية مختصة برئاسة القنصل الألماني العام في استانبول أماكن كردية عدة بهدف دراسة ظروفها.

وشرع الألمان بمدِّ الخط، وأنجزوا حتى عام (١٣٢٧هـ/ ١٩٠٩م) مسافة تسعمئة وستة وأربعين كيلومتراً، وبدأوا بمد القسم الباقي، وبمقدار ما كانت ظروف الحرب العالمية الأولى تقترب، كانت جهود الألمان لإنجاز العمل تتضاعف، كما كانت مخاوف البريطانيين والروس والفرنسيين تتزايد، حتى إنهم اضطروا في بعض المراحل أن يدخلوا في مفاوضات مع الباب العالي حتى نشوب الحرب، ولم تُثن أحداثها، ألمانيا عن المضي في المشروع، فأنجزوا الجزء الواقع بين بغداد وسامراء، وبدأوا العمل من سامراء باتجاه الشمال ومن بغداد باتجاه الجنوب، وقد استخدموا عمالاً أكراداً لهذا الغرض.

وبفعل الصلات الوثيقة التي كانت تربط الألمان بالدولة العثمانية، كان بوسعهم التغلغل في المناطق الكردية بسهولة، وازداد اهتمامهم بالأكراد بشكل موازٍ مع ازدياد نفوذهم في الدولة العثمانية، وإشرافهم على أجهزتها وبخاصة تلك التي تتعلَّق بالأكراد، بدليل أن الخبير العسكري هيلموت فون كارل مولتكه الذي استعان به الباب العالي خلال عامي (١٢٥٠ ـ ١٢٥٥هـ/ ١٨٣٤ ـ ١٨٣٩م) لتنظيم الجيش العثماني وفق الأساليب الحديثة؛ اشترك في الحملة التي قادها حافظ باشا، كمفتش، في معارك ضد الأكراد المنتفضين على الدولة آنذاك، وقد دوَّن صورة واقعية عن ظروف هؤلاء الصعبة التي كانوا يعيشون في ظلها، وكفاحهم من أجل الانعتاق من السيطرة العثمانية[2].

وخلال المدة نفسها كان القنصل الألماني في أرضروم، أنديرس، يمارس نشاطه ويقوم برحلات إلى العديد من المدن الكردية، ويقيم صلات مع رؤساء الأكراد، وذلك بهدف إيجاد موطئ قدم للألمان في الحياة السياسية والاقتصادية للأكراد، من ذلك أن مدينة شنو الكردية الإيرانية باتت قبل نشوب الحرب العالمية الأولى مركزاً

(١) أحمد: ص٢٦.

(٢) المرجع نفسه: ص٢٩ ـ ٣٠.

كبيراً لشراء الصوف من قِبل الألمان، وكانوا ينقلونه إلى مصنعهم في تبريز، لصناعة السجاد، والمعروف أنهم كانوا يرفعون العلم الألماني فوق مراكزهم التجارية التي أقاموها في المدن الكردية وأذربيجان، وبفعل هذا التغلغل الألماني في المناطق الكردية، ازداد حجم التبادل التجاري مع ألمانيا خلال العقود الثلاثة التي سبقت نشوب الحرب العالمية الأولى، بمقدار اثنين وعشرين مرة[١].

شكَّل اهتمام الألمان بالأكراد وبلادهم قبل الحرب جزءاً من سياستهم العامة تجاه الدولة العثمانية والتي كانت تهدف إلى تحويل كل أصقاعها بما فيها آسيا الصغرى نفسها إلى مستعمرة ألمانية.

ودخلت العلاقات الكردية ـ الألمانية خلال سنوات الحرب، مرحلة جديدة أبرز معالمها:

- تحوُّل المناطق الكردية إلى ميدان قتال.
- قرب ألمانيا من حدود روسيا.
- الانتصارات التي حقَّقها الروس في بعض المواقع في بداية الحرب قبل أن يخرجوا منها إثر قيام الثورة البلشفية في (محرم ١٣٣٦هـ/ تشرين الأول ١٩١٧م).
- اقتراب القوات البريطانية من المناطق الكردية[٢].

التغلغل البريطاني

اهتم البريطانيون بالمناطق الكردية منذ النصف الأول من القرن الثامن عشر فقد تجوَّل موظفو شركة الهند الشرقية البريطانية في ربوعها، ففي عام (١٢٣٥هـ/ ١٨٢٠م) قام ممثل هذه الشركة في بغداد كلوديوس جيمس ريتش بجولة واسعة في المنطقتين الجنوبية والشرقية وألَّف كتاباً عن الأكراد وبلادهم[٣]، وأسَّس علاقة جيدة مع بعض الرؤساء الأكراد المعروفين في منطقة السليمانية وسنندج، ورسم لأول مرة خرائط لبعض المواقع، وتحدَّث في كتابه عن الحياة الاجتماعية والاقتصادية لمناطق كردية مختلفة.

وزار عدد من الضباط البريطانيين أنحاء مختلفة من المناطق التي يسكنها الأكراد، نذكر منهم رولنسن في عام (١٢٥٢هـ/ ١٨٣٦م)[٤]، كما زار بعض الرحالة بعض

---

(١) أحمد: ص٣١.

(٢) Longrigg: pp 334 - 340.

(٣) Rich, C.J: Narrative of a Residence in Kurdistan.

(٤) Rawlinson, H.c: Notes on a Journey from Tebriz through Persian Kurdistan. The Journal of the Royal Geographical society.

المناطق الكردية خلال زيارتهم للدولة العثمانية، وتحدثوا في كتاباتهم عن الحياة الاجتماعية والاقتصادية للأكراد.

وازداد نشاط البريطانيين في المناطق الكردية منذ السنوات الأولى من القرن العشرين بفعل اكتشاف النفط، والاهتمام البالغ بالعراق، حيث كانوا يريدون اتخاذهما قاعدة لبثِّ نفوذهم في الشرق الأدنى، كما ازداد عدد البريطانيين الذين يزورون تلك المناطق ويتجولون في ربوعها، الأمر الذي يُعينهم على دراسة حياة الأكراد وأوضاع بلادهم، نذكر من بين هؤلاء الضابط سون الذي مكث في المنطقة الكردية الجنوبية مدة عامين (١٣٢٤ ـ ١٣٢٥هـ/ ١٩٠٦ ـ ١٩٠٧م) وتعلَّم اللغة الكردية، وأشرف على إصدار عدد من الصحف الكردية، وأقام صلات وثيقة مع عشيرة الجاف، وعمل بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى على تثبيت النفوذ البريطاني في المنطقة الكردية العراقية.

ولم يغفل البريطانيون الأجزاء الأخرى من المناطق الكردية خارج العراق، فقد قام السياسي البريطاني مارك سايكس برحلة طويلة في المناطق الكردية الشمالية ودرس عن كثب حياة عدد كبير من العشائر الكردية[١].

وكثرت ترددات البريطانيين إلى المناطق الكردية مع اقتراب نشوب الحرب العالمية الأولى، وأقام نائب القنصل البريطاني في وان صلات مع الزعماء المتنفذين في بدليس، وأخذ القنصلان البريطانيان في ديار بكر والموصل يبثّان الدعاية ضد روسيا التي كان لها أطماع في المنطقتين الكرديتين الشرقية والشمالية.

وسعى البريطانيون إلى الاستفادة من الأقليات القومية والدينية في المناطق الكردية، وبذلوا مساعي حثيثة لتثبيت مواقعهم بينها، فساندوا الآشوريين في سنوات ما قبل الحرب وخلالها، وأناطوا هذه المهمّة بالمدرسة الدينية النصرانية التي أنشأوها في قرية قوجانس في منطقة هكاري، وكانت تُدار من قِبل القنصل البريطاني في وان[٢]، واهتم البريطانيون بالتقرب من الأكراد الإيزيديين، فأرسلوا عقب احتلالهم بغداد ضابطاً إلى منطقة سنار وشيخان بصورة سرية[٣].

وستزداد الأطماع البريطانية في العراق بعامة وضوحاً مع مرور الأيام.

---

(١) Sykes, M: The Caliphs Last Heritage A short History of the Turkish Empire pp 553 - 588.

(٢) الدملوجي، صدِّيق: إمارة بهدينان الكردية أو إمارة العمادية ص١٢٠.

(٣) جول، إسماعيل: اليزيديون قديماً وحديثاً ص٥٩ ـ ٦١.

التغلغل الروسي

ركّز الروس أنظارهم على مناطق الأكراد شأنهم شأن الألمان والبريطانيين، لا سيما المناطق الملاصقة لحدودهم الجنوبية أو تلك القريبة منها، والواقع أن تغلغل النفوذ الروسي يرتبط في تلك المناطق بتوجهات الروس في القرون التي سبقت الحرب العالمية الأولى في منطقة القوقاز والمياه الدافئة ثم بأطماعهم الواسعة في الشرق الأدنى فيما بعد، وهي عوامل أدّت إلى نشوب حربين بين روسيا وإيران في النصف الأول من القرن التاسع عشر الميلادي (١٢١٩ ـ ١٢٢٨هـ/ ١٨٠٤ ـ ١٨١٣م) و(١٢٤١ ـ ١٢٤٣هـ/ ١٨٢٦ ـ ١٨٢٨م)، ولفتت أنظار المسؤولين الروس إلى الأكراد وبلادهم.

ونتيجة للحرب العالمية الأولى أضحى جزء صغير من بلاد الأكراد ضمن الإمبراطورية الروسية القيصرية وذلك بموجب معاهدة گلستان التي وُقِّعت بين البلدين، فدخل بذلك عنصر جديد في تحديد الإطار العام للسياسة الروسية تجاه الشعب الكردي.

وبدأت السياسة الروسية تُبدي اهتماماً أكبر في دراسة أوضاع البلاد المجاورة لها، وأخذت القيادة العامة للجيش الروسي في منطقة القوقاز تولي دراسة المناطق الكردية عناية خاصة، وقد حقَّقت نتائج ملموسة في هذا السبيل، فقد استقطبت عدداً من زعماء العشائر الكردية، ووضعت خرائط مفصلة لأهم المناطق «الاستراتيجية» التي كانت تهم الروس بخاصة، بالإضافة إلى الدراسات التي تناولت الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للشعب الكردي[1].

ولا يمكن فصل الخطط «الاستراتيجية» لروسيا عن مشروع سكة حديد بغداد في إطار سياستها في المنطقة، واستعداداتها العسكرية المتوقعة، وقد جلب هذا المشروع اهتمام روسيا، وتحوَّل إلى مصدر قلق بالنسبة لها؛ لأنَّه يضرُّ بمصالحها.

وخشيت روسيا أن يؤدي تنفيذ المشروع إلى تطور الزراعة في العراق إلى درجة تتحول معها إلى منافسة تجارة الحبوب الروسية، والمعروف أن العراق وسورية والأناضول تُنتج كميات من الحبوب تعادل ما تُصدِّره روسيا إلى الخارج، فضلاً عن توفر ظروف ملائمة لإنتاج كميات كبيرة من القطن.

لا غرابة أن يُخصِّص الروس عشرات الدراسات للبحث عن الأوجه المتعلقة بمشروع سكة حديد بغداد، وكان للمناطق الكردية التي من المقرر أن يمر الخط بها

(١) أحمد: ص٤٦ ـ ٥١.

نصيب وافر فيها، ومع اقتراب نشوب الحرب العالمية الأولى، وإثر عودة اللجنة الدولية الخاصة بالنظر في مشكلة الحدود بين الدولة العثمانية وإيران[1]؛ ازداد نشاط روسيا في المناطق الكردية، حيث قام خبراؤها بإعداد التقارير والدراسات المهمة، من بينها الأعمال التي أنجزها العضو الروسي في لجنة الحدود العثمانية ـ الإيرانية فلاديمير مينورسكي.

والواقع أن تخلُّف المناطق الكردية ووقوعها على مقربة من روسيا وفّر فرصة ملائمة لتنمية العلاقات التجارية بين العديد من المدن والمناطق الكردية القريبة من الحدود وبين عدد من المدن الواقعة فيما وراء القوقاز، وهذا ما دفع وزارة التجارة والصناعة الروسية إلى الطلب من وزارة الخارجية إنشاء قنصليات ومراكز تجارية في المدن الكردستانية، وقد أزعج ذلك الألمان الذين أخذوا يسعون إلى تقليص النفوذ التجاري الروسي لا سيما في المنطقة الكردية الإيرانية[2].

حقَّق الاهتمام المتعدد الجوانب بالأكراد، مغانم معينة لروسيا القيصرية، ذلك أن عدداً من الزعماء الأكراد المتذمرين من سياسة الولاة العثمانيين والسياسة الإيرانية تجاههم، بدأوا يتحولون إلى الجانب الروسي معتقدين بأن هذا التحول يُحقِّق مآربهم السياسية بمساعدة الروس، وقبل نشوب الحرب العالمية الأولى بمدة وجيزة، بدأ هؤلاء يتطلعون إلى إقامة حكم ذاتي تحت إشراف روسي، لكن الروس أحجموا عن ذلك خشية من النتائج السلبية المترتبة عن ذلك بفعل معارضة الدولة العثمانية وإيران وألمانيا.

التغلغل الأميركي

أولت الدولتان الفرنسية والأميركية اهتماماً بالمنطقة الكردية بما يُوافق سياستهما ومصلحتهما في الشرق الأدنى، إلا أن تغلغلهما لم يبلغ المستوى الذي بلغه تغلغل الدول الأوروبية الأخرى لأسباب عديدة، نذكر منها:

- اشتداد حاجة الولايات المتحدة الأميركية آنذاك إلى الأسواق العثمانية والإيرانية.
- البُعد الجغرافي للولايات المتحدة الأميركية عن المنطقة، وعدم تطور وسائل النقل آنذاك لتقلِّل من تأثير هذا البُعد.
- شدة جشع الدول الأوروبية الكبرى وأطماعهم فيها.

ومع ذلك فإن محاولات التغلغل الأميركي في المنطقة يعود إلى بداية القرن

(١) كانت روسيا ممثلة فيها.
(٢) أحمد: ص٥٦ ـ ٥٧.

التاسع عشر حيث بدأت أميركا تُفكر منذ ذلك الوقت في إقامة مصالح لها في المنطقة وحمايتها، فعقدت في (١٤ ذي القعدة ١٢٤٥هـ/٧ أيار ١٨٣٠م) معاهدة صداقة وتبادل تجاري مع الدولة العثمانية أتاحت لها:

- إقامة قنصليات أينما تطلّبت مصالحها في المناطق العثمانية.
- حق الدخول إلى البحر الأسود.

وتعهّدت الولايات المتحدة الأميركية بالقيام ببناء سفن مختلفة للدولة العثمانية عند الحاجة.

وعقدت الولايات المتحدة الأميركية معاهدة مماثلة مع إيران في (ربيع الآخر ١٢٧٣هـ/كانون الأول ١٨٥٦م)، إلا أن الظروف الإقليمية والدولية لم تسمح بأن تتعدى المصالح الأميركية في المنطقة حدود العمل لتطوير العلاقات التجارية والتغلغل الثقافي، وحماية المؤسسات الخيرية والتبشيرية فيها[1].

التغلغل الفرنسي

اتخذ التغلغل الفرنسي السياسي والاقتصادي في المناطق العثمانية طابعاً اتسم بالعمل المتواصل من أجل إيجاد مراكز ثابتة في كثير من أجزائها عدّتها فرنسا مجالاً حيوياً بالنسبة لانطلاقها المقبل في ما يُسمّى الشرق الأدنى، والجدير بالذكر أن الرأسمال الفرنسي المُستغلّ في الأراضي العثمانية قبل الحرب العالمية الأولى، فاق بكثير رساميل جميع الدول الأوروبية الأخرى المستغلّة هناك.

واتسم هذا التغلغل بالسرعة والشمول، إذ سرعان ما أضحت اللغة الفرنسية، اللغة الثانية المفضلة لدى الأوساط المثقفة في الدولة العثمانية، وتركت مع الثقافة الفرنسية آثاراً واضحة على ثقافة الشعوب، ومنها المثقفون الأكراد في العاصمة استانبول، فقد درس بعضهم في الجامعات الفرنسية والسويسرية مثل: ممدوح سليم وقدري جميل باشا وأكرم جميل باشا بالإضافة إلى عدد كبير من البدرخانيين وغيرهم، كما برز منهم سياسيون أمثال شريف باشا.

ونشطت البعثات التبشيرية الفرنسية في البلاد العثمانية ومنها ولاية الموصل وبهدينان، واحتكّ المبشرون بسكانها الأكراد، وتعلموا لغتهم، واطلعوا على عاداتهم، والجدير بالذكر أن التغلغل الفرنسي في ولاية الموصل كان يُثير البريطانيين، وقد عمل كل طرف على وضع العراقيل أمام الطرف الآخر.

يتبين مما سبق مدى تغلغل النفوذ الأوروبي والأميركي في المناطق الكردية،

(١) أحمد: ص٦٨ ـ ٦٩.

وتنافس الدول الكبرى وفق مصالحها السياسية والاقتصادية تجاه ولايات الدولة العثمانية، وقد تجلّت عواقب هذا التغلغل والتدخل في شؤونها خلال الحرب العالمية الأولى بوضوح بحيث أثّرت على أحداثها ونتائجها بالنسبة للشعب الكردي.

معارضة الأكراد لسياسة الاتحاديين وانعكاساتها

كان من الطبيعي أن تثير سياسة الاتحاديين الشعوب غير التركية، فقد عارضها نائب ديرسيم في مجلس المبعوثان؛ لأنها تؤدي إلى القضاء على الحكم اللامركزي بالقوة، واتخذ الاستياء في المناطق الكردية طابعاً مميزاً، فقد حصل مدّ ثوري تقدمي من جهة وانتعاش رجعي من جهة أخرى، فقامت أولى الحركات ضد الاتحاديين على أيدي بعض رؤساء العشائر الكردية في العراق الموالين للسلطان عبد الحميد الثاني، الذين توجسوا خيفة من الاتحاديين، لكن بدوافع ذاتية لا قومية، فانتفض إبراهيم باشا الملي ضدهم، واستطاعت قواته المشكلة من آلاف عدة من المقاتلين، السيطرة على مناطق واسعة بين أرزنجان ودير الزور، فنهض الاتحاديون للتصدي له، وتمكنوا من إنهاء عصيانه بعد معارك دامية[1].

وحدث في المقابل مدٌّ ملحوظ في الحركة الوطنية الكردية، فازداد عدد الأكراد الذين يُنادون بضرورة تلبية المطالب السياسية والاجتماعية المشروعة للأكراد، وتجلّى ذلك في قيام بعض النشاطات السياسية والاجتماعية، فقد تكاثر عدد الجمعيات والمنظمات الكردية ذات التأثير الوطني، وأخذت تنشر البيانات في المدن الكردية في العراق وإيران التي تنتقد سياسة الاتحاديين، وقد لقيت رواجاً في الأوساط الدينية[2]، مثل جمعية «هيڤي» للطلبة الأكراد، وجمعية «رقي الكرد وتقدمهم»[3].

أثّرت الحركة الكردية التي قامت في العراق على العشائر الضاربة في المنطقة الكردية الإيرانية فتأسّست جمعيات عدة مثل جمعية «استخلاص كردستان» التي رفعت شعارات قومية واضحة المعالم، وجمعية معرفة العالم «جهان داني».

ترافقت اهتمامات تلك المنظمات والجمعيات مع نشر العلم والتعليم بين الأطفال والشباب الأكراد، بالإضافة إلى اللغة الكردية والأدب الكردي، بوصف اللغة والأدب عاملان فعّالان في صيانة العادات والمشاعر الوطنية وتنميتها بين الشعب

(١) عثمان، أبو بكر أحمد: أكراد الملي وإبراهيم باشا ص٥٣ ـ ٥٥. أحمد: ص٩٧ ـ ٩٨.
(٢) الدملوجي: ص٩٤ ـ ٩٥.
(٣) شيركوه، بله ج: القضية الكردية ماضي الكرد وحاضرهم ص٥١.

الكردي[١]، فأسَّس عبد الرزاق بدرخان في عام (١٣٣١هـ/ ١٩١٣م) جمعية ثقافية في مدينة خوي، وفتح مدارس عدة.

شكَّلت الجمعيات والمنظمات الكردية المستحدثة قبل الحرب العالمية الأولى خطوة كبيرة ومهمة بالنسبة للحياة السياسية والاجتماعية للشعب الكردي، لكن لم يؤدِ هذا التحرك السلمي للأكراد، ولا النتائج السلبية التي تمخَّضت عن سياسة الاتحاديين القومية؛ إلى حدوث تغيير ولو جزئي في سلوكهم، بل على العكس من ذلك، فقد ازداد تمسكهم بسياستهم الوطنية مع اقتراب نشوب الحرب، وتفاقُم المشكلات المعقدة التي كانت تعاني منها الدولة العثمانية.

وبلغ سخط الأكراد على الاتحاديين، ومحاولاته من أجل الانعتاق من الطوق التركي، حد الانفجار قبل الحرب مباشرة، وقد تجلّى ذلك في بعض المناطق على شكل انتفاضات مسلحة، فقد حدثت انتفاضة كبيرة في عام (١٣٣٢هـ/ ١٩١٤م) في منطقة بدليس بقيادة الملا سليم الخيزاني طالبت بتطبيق أحكام الشريعة، وإبعاد الموظفين الأتراك الذين اتهموهم «بنتف الأكراد وبيع البلاد للأجانب»[٢] واضطرب الوضع في بهدينان وما جاورها، وكان الشباب يتوقون إلى حمل السلاح ضد الأتراك، فتجمعوا حول الشيخ عبد السلام الذي كان يحث رؤساء العشائر الكردية على الاتحاد والضغط على استانبول للتخلي عن سياسة إهمال المنطقة، ولما كان المسؤولون في عاصمة الخلافة غير مستعدين لتغيير سياستهم وتلبية مطالب الأكراد، فإن هؤلاء انتفضوا في سائر أنحاء المنطقة العراقية وحاولوا إثارة بعض الدول الكبرى ودعوتها إلى مساندة قضيتهم، لا سيما روسيا وبريطانيا، وإجبار المسؤولين الأتراك على الاستجابة لهم[٣].

وشعر المسؤولون الاتحاديون بهذا الواقع، وبدأوا يخشون أن تخرج المنطقة من أيديهم، لذلك عقدوا اجتماعاً خاصاً في (٨ جمادى الأولى ١٣٣٢هـ/ ٤ نيسان ١٩١٤م) لدراسة أنجع السبل لمنع حدوث ذلك، وعلى الرغم من اعترافهم بخطأ سياستهم إلا أنهم لم يُجروا أي تغيير ملموس، ومما زاد الوضع تعقيداً دخول روسيا وبريطانيا على خط استقطاب عدد من رؤساء العشائر الكردية، ما انعكس على أحداث الحرب في المنطقة، واستطاع الأتراك في الوقت نفسه استقطاب جانب كبير من قوة الأكراد وطاقاتهم، واستخدموها في ميادين القتال خلال الحرب، واستطاعت دعوة الجهاد أن تسوق قوة الأكراد القتالية في نهج لم يكن ينسجم مع المصالح الوطنية للأكراد.

(١) أحمد: ص١٠١. (٢) المرجع نفسه: ص١١١.
(٣) دملوجي: ص٩١ ـ ٩٤.

وظهرت البوادر نفسها في المنطقة الكردية الإيرانية، وبخاصة خلال سنوات الثورة الدستورية في الدولة القاجارية بين عامي (١٣٢٣ ـ ١٣٢٩هـ/ ١٩٠٥ ـ ١٩١١م)، والتي تركت آثاراً واضحة على الأكراد الأذربيجانيين وغيرهم، وساندت أكثرية الأكراد الثورة، واشترك عدد كبير منهم في أحداثها.

الأكراد في خضمِّ الحرب العالمية الأولى

اهتم الاتحاديون منذ نشوب الحرب العالمية الأولى بإدخال الأكراد فيها، لا سيما أن أراضيهم تقع ضمن مخططات روسيا بالإضافة إلى المخطط الذي وضعه أنور باشا نائب القائد الأعلى الذي يقضي بأن تتقدم القوات التركية، على محورين، أحدهما نحو القوقاز ضد الروس، والآخر نحو قناة السويس ومصر ضد البريطانيين، على أن ينتشر جيش القوقاز من أردهان في شمالي قارص إلى ساري قاميش في جنوبها، ثم يتجه من هناك إلى ورمى في الجنوب الشرقي داخل الأراضي الإيرانية.

وأثار الأتراك المشاعر الدينية، ودعوا إلى الجهاد لاستقطاب الأكراد، ويبدو أنهم حقَّقوا نجاحاً جزئياً، فدعواتهم لم تكن كافية لدفع الجميع إلى نار الحرب المشتعلة، فلجأوا عندئذٍ إلى الوعود، وحاولوا إقامة حكم ذاتي في كردستان لترغيب الناس في الانخراط في الجندية، وحرَّضوا رؤساء العشائر الكردية القوية لإثارة المشكلات بوجه الروس في منطقة القوقاز، وبدأوا في إعادة إحياء الفرسان الحميدية.

ولم يكن اهتمام الألمان بالأكراد بأقل من اهتمام الأتراك، وجاء ذلك في إطار خط سياسي عام تبنته الدولتان العثمانية والألمانية تجاه شعوب المنطقة، وتطلعوا إلى مناطق الحدود مع روسيا لإثارة المشكلات هناك التي من شأنها أن تحول دون مساعدة روسيا للصرب ورومانيا، كما كانوا يريدون إثارة مشكلات مماثلة ضد البريطانيين في مصر والهند، فنشروا جواسيسهم وعملاءهم في أنحاء إسلامية مختلفة لتنفيذ هذا المخطط ومن بينها بعض المناطق الكردية في تركيا وإيران.

وبغضِّ النظر عن توجهات الألمان والعثمانيين، لم يكن بوسع الأكراد أن يقفوا بمعزل عن الحرب الدائرة؛ لأن أراضيهم باتت ميداناً للصراع بين ثلاثة جيوش هي: التركية والروسية والبريطانية إلى جانب الألمان العاملين في الجيوش التركية، وبذلك اشتركوا في أحداث الحرب منذ بدايتها ولكن من دون أن يكون الأمر بأيديهم، ومن دون أن تكون لهم مصلحة حيوية في ذلك، والمعروف أن أولى طلقات الحرب في منطقة ما يسمَّى الشرق الأدنى دوَّت في كردستان الإيرانية[١].

(١) أحمد: ص١٤٩.

ومنذ ذلك الحين كانت الجيوش التركية من جهة والجيوش الروسية والبريطانية من جهة أخرى، تتقاتل فيما بينها في المناطق الكردية، وقد خلَّفت نتائجها أثراً في ميزان القوى بين المتحاربين، ونشرت الدمار في العديد من المناطق الكردية، وأقحمتها في مزيد من الفوضى أكثر من أي وقت مضى منذ معركة تشالديران، وسارت الجيوش والجيوش المضادة عبر أراضيها ملحقة الخراب بالحياة والممتلكات والطبيعة.

استبقت تركيا إعلان الحرب في (١٠ ذي الحجة ١٣٣٢هـ/ ٣٠ تشرين الأول ١٩١٤م) بغارة قام بها أربعمئة فارس قبلي من جهة خوي أو أورمية لتدمير قاعدة روسية للمؤن العسكرية، وكان رد الفعل الروسي طرد الغزاة وكل الأكراد وبقية السُّنَّة من نواحي أورمية.

وتشكَّلت الجيوش التركية، التاسع في منطقة أرضروم والعاشر في منطقة سيواس والحادي عشر في منطقة العزيز والثاني عشر في منطقة الموصل، من غالبية كردية[1]، فضلاً عن القوات غير النظامية التي كانت تشترك في العديد من المناطق في القتال الدائر.

وشنَّ الجيش التركي الثالث بقيادة أنور باشا هجوماً لاستعادة قارص في (صفر ١٣٣٣هـ/ كانون الثاني ١٩١٥م)، فتعرَّض للدمار بسبب الظروف المناخية وخسر ثمانين ألف جندي من أصل خمسة وتسعين ألفاً طُمروا في الثلوج، وتحرَّكت قوة إضافية عبر الجنوب للسيطرة على أورمية وتبريز في الوقت الذي كانت القوات الروسية تحتل أذربيجان الإيرانية وتتراجع باتجاه الشمال.

الواقع أن إيران قد أعلنت عن موقفها الحيادي عند نشوب الحرب، وطلبت من روسيا أكثر من مرة أن تسحب قواتها من أذربيجان، وبدلاً من أن تستجيب لطلبها، أقدمت على استخدام الحاكم العام للإقليم الموالي لها ضد القوات التركية ما أثار القادة الأتراك، فعدُّوا إيران خارج نطاق الحياد، وبعثوا برسائل إلى زعماء عشائر الأكراد يعلمونهم بذلك، وطلبوا منهم التعاون مع القوات التركية في الجهاد ضد الروس، وقامت في أقصى جنوبي المنطقة الكردية دعوات مشابهة من قِبل عبد القادر النهري، وشيوخ الطويلة[2].

ويبدو أن العشائر الكردية انقسمت إلى قسمين:

الأول: العشائر التي أخفقت في الاستفادة من وجود القوات الروسية منذ عام

(١) زكي: خلاصة تاريخ الكرد وكردستان ص٢٧٤.

(٢) نسبة إلى قرية الطويلة قرب حلبجة.

(١٣٢٧هـ/ ١٩٠٩م)، وقد سنحت لها الفرصة الآن في القتال ضد الروس وإضعاف مكانة العشائر المحمية من قبلهم.

الثاني: العشائر التي استفادت من الرعاية الروسية، وقد تمهَّلت في تحديد موقفها وفق نتيجة القتال.

أما داخل الحدود العثمانية فقد كان الأتراك يستعدون لصد الهجوم الروسي في (أوائل ١٣٣٣هـ/ ربيع ١٩١٦م)، وكان جزء مهم من ذاك الاستعداد هو التخلص من الموالين لروسيا.

وازداد اهتمام روسيا بالأكراد بعد الانتصارات التي حقَّقتها، كما ازداد هؤلاء بالتورط في تلك الحرب، فحاولت روسيا استقطابهم والاستفادة منهم في عملياتها العسكرية التي توسعت وامتدت إلى المنطقة الكردية الجنوبية، ونشط الضباط الروس في تلك المناطق بشكل ملموس، فقد عهدت روسيا إلى قنصلها في دمشق بوريس شاخوفسكي بمهمة الإشراف على تنظيم اتصال القيادة الروسية في القوقاز بالزعماء الأكراد، وتلقَّى مساعدة من أسرة بدرخان أتاحت له النجاح في مهمته.

وعلى الرغم من ذلك، فإن الأمور لم تجرِ على نحو طيب بين الأكراد والروس، ما أدى إلى بروز مصاعب أمام القوات الروسية العاملة في المناطق الكردية، فقد ارتكبت هذه القوات أعمالاً وحشية فيها، ولم يتصرف المسؤولون الروس بشكل جيد مع زعماء الأكراد، فقد اعتقلوا رسول بك وخالد بك اللذين التحقا مع رجالهما بالجبهة الروسية، كما اعتقلوا علي بك وغيره من زعماء الأكراد في منطقة بايزيد[1]، ثم إن القيادة الروسية في القوقاز تبنَّت الوجه الآخر للسياسة التركية تجاه العلاقات الأرمينية ـ الكردية، الأمر الذي أدى إلى تعقيدها، فقامت بملاحقة الأكراد مباشرة، وتغاضت عن مخالفات الأرمن الفظَّة تجاه هؤلاء ومحاولتهم إبادة جميع السكان المسلمين الموجودين في المناطق المحتلة.

كان من الطبيعي أن تؤدي مثل هذه السياسة وتلك الأعمال إلى نتائج سلبية بالنسبة للأكراد الذين انتقلوا إلى جانب الأتراك. واستغل الأتراك والألمان ذلك لتحريض العشائر الكردية ضد روسيا، وانعكس ذلك إيجاباً على ارتفاع سمعة البريطانيين في الوسط الكردي، فدفعتهم إلى مقاومة القوات الروسية.

ويبدو أن اهتمام الروس بالأكراد لم يفتر، وكان على روسيا أن تكسب عطفهم لاستكمال تمددها نحو الجنوب والغرب عبر الأراضي الكردستانية على حساب

(١) أحمد: ص١٥٦ ـ ١٥٧.

الأتراك والبريطانيين، وحدث فعلاً نوع من التبدل في الموقف الروسي تجاههم.

لم تقتصر عمليات الروس العسكرية ونشاطهم الدعائي خلال سنوات الحرب على المناطق الكردية الجنوبية والشمالية، بل إنها امتدت إلى المناطق الكردية في إيران التي أولاها الأتراك والألمان جانباً كبيراً من اهتماماتهم، وقد وقَّعت روسيا وبريطانيا في (ربيع الآخر ١٣٣٣هـ/ آذار ١٩١٥م) اتفاقاً سرياً بشأن تقسيم إيران بينهما، وحاولت ألمانيا منذ بداية الحرب تحويل أراضيها إلى قاعدة انطلاق لمخططاتها في الشرق الأدنى.

وعمد الأتراك والألمان إلى إثارة الشعور الديني لدى الإيرانيين كما فعلوا مع الأكراد، لاستقطابهم وإبعادهم عن بريطانيا، ومارسوا نشاطات واسعة داخل المناطق وبين العشائر الكردية الإيرانية، وحوَّل العملاء الألمان في بداية الحرب، مدينة كرمنشاه، إلى قاعدة لهم تمَّ استعمالها لجمع المتطوعين وتنظيم مخازن السلاح، وقد أجروا اتصالات مكثفة مع العديد من زعماء الأكراد المتنفذين، ما أثار قلق الأوساط الروسية العسكرية والمدنية، وتركَّز الاحتكاك العسكري المباشر بين الأتراك والروس في مناطق أذربيجان وكردستان الإيرانية، ونتج عنه تقدم القوات الروسية، واحتلالها المنطقة، وتوغلها أكثر في المناطق الكردية.

ولم تمضِ مدة طويلة على نجاح الروس في جبهة القوقاز حتى بدأت قواتهم بالتوجه إلى كردستان العراق، وقد ارتبط ذلك بطموحات روسيا التي انعكست في مخططات الحلفاء السرية، وبوضع البريطانيين العسكري في جبهة العراق.

وبدأت القوات الروسية بالزحف نحو العراق في أوائل (١٣٣٣هـ/ ١٩١٥م) بدفع من بريطانيا، وتقدَّمت على ثلاثة محاور رئيسة هي: خانقين وراوندوز والسليمانية.

وعلى الرغم من تقدم وحدات الجيش الروسي على جبهة خانقين في نقاط معينة داخل الأراضي العراقية، إلا أنها واجهت مقاومة شديدة من جانب الأتراك الذين خشوا من وقوع بغداد في أيديها، واضطرت القوات الروسية تحت الضغط العسكري، إلى الانسحاب في (أوائل ١٣٣٤هـ/ بداية ١٩١٦م) إلى داخل الأراضي الإيرانية بعد أن تكبَّدت خسائر في الأرواح بالإضافة إلى الجرحى والأسرى[1].

وتمكَّنت القوات الروسية على جبهة راوندوز من الدخول إلى العراق عن طريق رايات ودربند، ودخلت مدينة راوندوز في (أواخر جمادى الأولى/ أوائل نيسان)[2]،

(١) نديم، شكري محمود: الجيش الروسي في حرب العراق ١٩١٤ ـ ١٩١٧م حيث تفاصيل وافية.

واضطر الأتراك إلى بذل جهود كبيرة من أجل استعادتها ومنع التقاء الجيوش الروسية في جبهة واحدة.

وارتكب الروس الأخطاء التي أدت إلى تبدل موقف الأكراد الذين انفضوا من حولهم، إذ لم يردعوا الأرمن المتطوعين في الحملة عن ارتكاب المجازر داخل راوندوز، كما لم يتبنوا سياسة ودية مع زعماء العشائر، وقد أعدموا رشيد آغا رئيس عشيرة الهركي المعروفة، فكان من الطبيعي أن يدفع كل ذلك، أعداداً غفيرة من رجال العشائر إلى أحضان الأتراك[1]، الذين استعادوا المنطقة في أواخر (رمضان/ تموز)[2].

لم تحدث معارك فاصلة بين القوات الروسية الزاحفة والقوات التركية المدافعة على محور السليمانية، إذ لم تجتاز الوحدات الروسية الحدود الإيرانية الغربية طيلة عام (١٣٣٣هـ/ ١٩١٦م) بل دخلت الأراضي العراقية كما ذكرنا.

وتجدَّدت الحرب في عام (١٣٣٤هـ/ ١٩١٧م) على جبهة خانقين، فحاولت القوات الروسية التقدم على هذه الجبهة، ونسَّقت مع القوات البريطانية بهذا الشأن، وتقدمت باتجاه الموصل وخانقين لإشغال الجيش التركي السادس، غير أن القوات التركية أفشلت الخطط الروسية، وبعثت الحياة مجدداً في الكتائب الإقليمية الكردية بخاصة المتمركزة محلياً، والمعروف أن العديد من العشائر الكردية كسبت نتيجة تراجع القوات الروسية بعض المكاسب، وحصلت على أسلحة كثيرة، وأن الاتحاديين في استانبول حاولوا الاستفادة كالسابق من طاقات الأكراد في مشروعاتهم في منطقة القوقاز.

استأنف الروس هجماتهم ضد الأراضي العثمانية في (ربيع الآخر ١٣٣٥هـ/ شباط ١٩١٧م)، فسقطت أرضروم وهمذان كما سقطت كرمنشاه وقصر شيرين في الشهر التالي، ووان في أوائل الصيف وأرزنجان في تموز، واضطرت تركيا أثناء عمليات التقدم إلى إجلاء السكان من ديار بكر وبدليس وموش، إلى الموصل وحلب وأضنه.

وخضعت روسيا لأولى هزات الثورة حيث خُلع القيصر عن العرش في (جمادى الأولى/ آذار)، وبناء على توجيهات الحكومة الجديدة في موسكو تولى الأرمن أمر العناية بأقاليم وان وأرضروم وبدليس وطرابزون، لكن أدَّى الانهيار السريع في المعنويات والانضباط إلى إضعاف القوات الروسية، التي أُجبرت على الانسحاب من موش وبدليس على يد الجيش الثاني بقيادة مصطفى كمال وكاظم قرة بكر[3].

(١) نديم: ص٩ ـ ١٠، ٤٢، ٧٦.

(٢) Hay, W.R: Two Years in Kurdistan. Experiences of a Political officer p192.

(٣) نديم: ص٧١.

لقد شلَّت ثورة (محرم ١٣٣٦هـ/ تشرين الأول ١٩١٧م) البلشفية النشاط العسكري للجيش الروسي، كما انهارت بسرعة الهدنة التي تمَّ التوصل إليها في أرضروم بين قيادة ما وراء القوقاز وتركيا، فشعر الأتراك والأكراد عندئذٍ أن الفرصة موآتية لاسترداد الممتلكات المفقودة، وانتشر أربعة آلاف من القوات الأرمينية على جبهة عرضها أربعون ميلاً حول أرزنجان التي تعرَّضت لغارات متكررة من قِبل الفرسان الأكراد، ولم تستطع الاحتفاظ بمواقعها، فاستردت القوات التركية المدينة في (جمادى الأولى ١٣٣٦هـ/ شباط ١٩١٨م)، وسقطت أرضروم بأيدي الأتراك في الشهر التالي[(١)].

وإلى مسافة أبعد في الجنوب لم تكن القوات البريطانية قادرة على احتلال خانقين حتى (ربيع الأول ١٣٣٦هـ/ كانون الأول ١٩١٧م)، وفي (أواخر ١٣٣٦هـ/ صيف ١٩١٨م)، تقدمت باتجاه الشمال واحتلَّت كفري وطوز وكركوك، وتفاوضت مع أعيانها للاعتراف بالسيادة البريطانية في السليمانية، وعندما هُدِّد جناح جيشها الشرقي انسحبت القوات البريطانية من كركوك والسليمانية وعادت إليها القوات التركية، وقد تمَّت السيطرة النهائية على كركوك من قِبل القوات البريطانية في (١٩ محرم ١٣٣٧هـ/ ٢٥ تشرين الأول ١٩١٨م) قبل خمسة أيام من توقيع هدنة مودروس.

واستمر البريطانيون خلال الحرب في استقطاب الأكراد إلى جانبهم بهدف إثارة المشكلات في وجه الأتراك والألمان، ووضع حد للنفوذ الألماني في إيران، والمعروف أنه بحلول عام (١٣٣٥هـ/ ١٩١٧م) كانت الأراضي الإيرانية واقعة تحت سيطرة ثلاثة جيوش أجنبية هي: الجيش الروسي في الشمال والشمال الغربي، والجيش البريطاني في الجنوب والجنوب الشرقي، والجيش التركي - الألماني المشترك في الغرب.

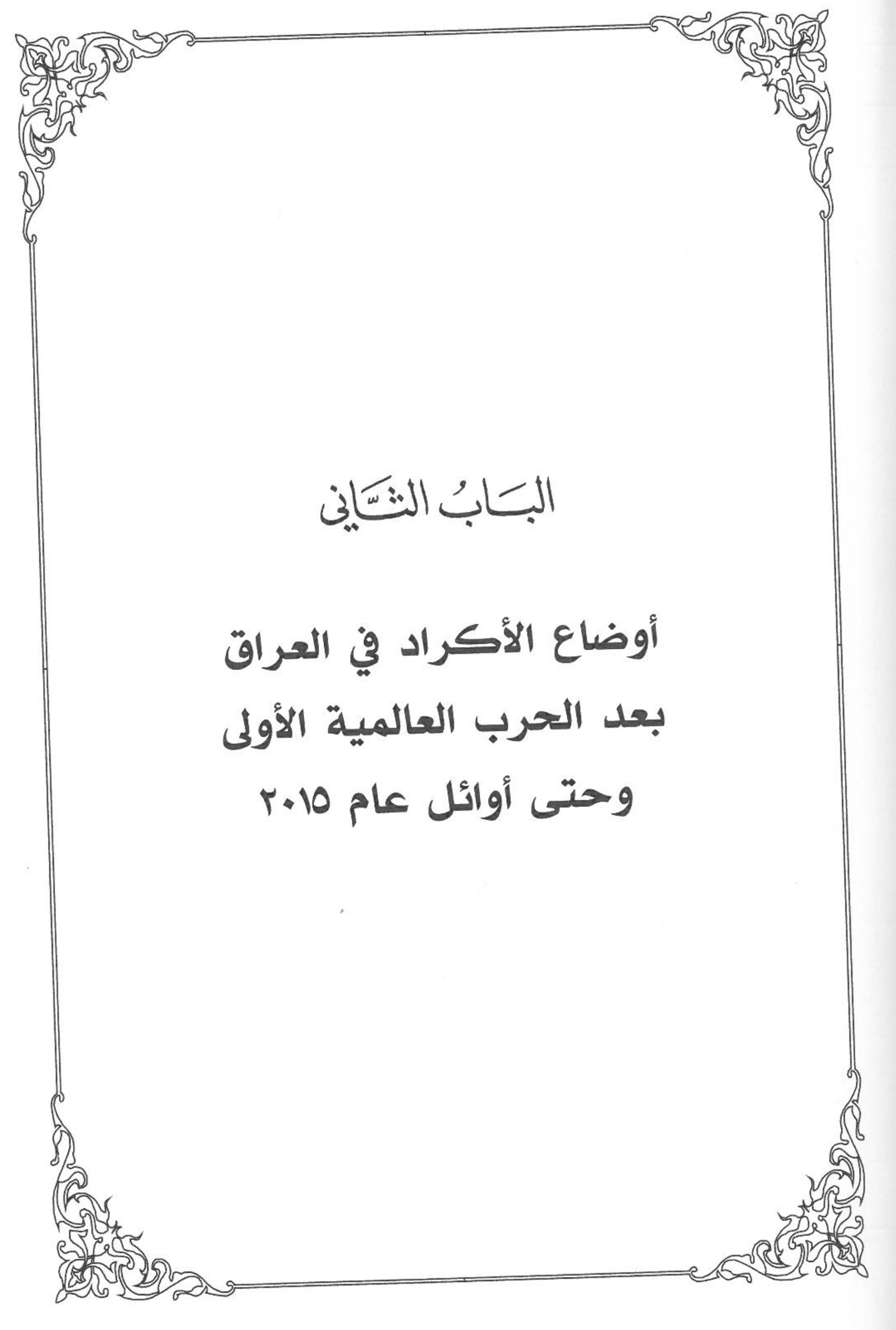
وبدفع من هذا الوضع حاول البريطانيون جذب أوسع قطاع عشائري كردي، وقد تمكَّنوا من ذلك، وكان زعيم عشيرة كلهور الكبيرة على رأس الزعماء الأكراد الذين انضموا إليهم، واستطاعوا بواسطة الأكراد توجيه بعض الضربات للمصالح الألمانية[(٢)].

ويبدو واضحاً من الأحداث الواردة في هذا الفصل أن المناطق الكردية المختلفة غدت جزءاً مهماً من ميادين الحرب العالمية الأولى في الشرق الأدنى، وأدَّت الجيوش التركية والبريطانية والروسية والعشائر الكردية المختلفة، والعملاء الألمان والعسكريون منهم؛ أدواراً مختلفة على مسرح كردستان.

---

(١) مكدول: ص١٨٤. (٢) المرجع نفسه.

(٣) أحمد: ص١٧٦ - ١٧٧.



البَابُ الثَّاني

أوضاع الأكراد في العراق بعد الحرب العالمية الأولى وحتى أوائل عام ٢٠١٥

الفصل الخامس

أكراد العراق في المعاهدات والمؤتمرات الدولية
١٩١٨ ـ ١٩٥٨م
تسويات ما بعد الحرب العالمية الأولى

مشاريع التقسيم

بدت مسألة إعادة رسم خريطة الشرق الأدنى بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى أمراً حتمياً من وجهة نظر الحلفاء، وقد حدَّدت تصريحاتهم الأولى بشأن الحدود الجديدة قبل نهاية الحرب من خلال مراسلات الحسين ـ مكماهون (١٣٣٣ ـ ١٣٣٤هـ/ ١٩١٥ ـ ١٩١٦م) المتعلقة بمصير الأراضي التي كانت تحت الحكم العثماني، واتفاقية سايكس ـ بيكو بين بريطانيا وفرنسا وروسيا التي صُدِّقت في (٢٥ ذي الحجة ١٣٣٤هـ/ ٢٣ تشرين الأول ١٩١٦م)، وقد كشف البلاشفة عن تفاصيلها في (محرم ١٣٣٦هـ/ تشرين الثاني ١٩١٧م)، وتضمَّنت انتزاع معظم أراضي شرقي الأناضول من السيطرة التركية، ومكافأة روسيا بإعطائها استانبول والمضائق، وإعطاء إيطاليا شمالي غرب الأناضول، وتخصيص اليونان بالمنطقة المحيطة بأزمير.

والواقع أن البلاشفة هدفوا إلى الكشف عن مضمونها فقط، وحاول البريطانيون والفرنسيون ملء الفراغ الذي أحدثه خروج هؤلاء من الاتفاقية عبر منح مناطق القوزاق والقوقاز وأرمينيا والكرج والمناطق الكردية، إلى بريطانيا كمناطق نفوذ.

وبدا واضحاً بعد انتهاء الحرب أن لدى دول الحلفاء خططاً بعيدة الأثر تتجاوز الطموحات الإقليمية، وحاول الرئيس الأميركي ويلسون عقد اتفاقية سلام عالمي تقوم على أسس معنوية عالية آخذاً بعين الاعتبار طموحات الشعوب التي كانت ترزح تحت الحكم العثماني والقاضية بنيل الاستقلال، ونَشَر مبادءه الأربعة عشر الخاصة بذلك، وقد أكَّدت النقطة الثانية عشرة على ضمان السيادة التامة للأجزاء التركية من الدولة العثمانية، والحياة للقوميات التي كانت تنضوي تحت الحكم العثماني، وإعطائها الفرصة من أجل حق تقرير مصيرها، ولكن أولئك الذين استولوا على الأراضي العثمانية عنوة، لا يمكن أن يتخلوا عنها طوعاً، وبخاصة أنه كانت لديهم

أطماع جدية فيها، وبغضِّ النظر عن المبادئ الأربعة عشر، وتغيُّر الموقف بعد ذلك بخروج روسيا من لعبة التنافس، ودخول الولايات المتحدة الأميركية على الخط؛ كانت مباحثات الحلفاء ضرورية[١].

كانت القضية الرئيس بالنسبة للأتراك، تقليص حدود المنطقة التي قد يخسرونها، إذ كان احتمال خسارة الأقاليم الشرقية ثقيلاً عليهم، وبدا من الحكمة التساهل مع مطالب الأكراد لمنعهم من التعاون مع الأرمن ضدهم، ومع الحلفاء المنتصرين، من أجل المحافظة على قدر أكبر من ممتلكاتهم خارج آسيا الصغرى.

كان القلَّة من الأكراد المطلعين على مضامين اتفاقية سايكس ـ بيكو، قلقين بشأن نتائجها القاضية بتقسيم المنطقة إلى كيانات عدة، واحدة للنفوذ البريطاني، والأخرى للنفوذ الفرنسي إضافة إلى منطقة من الأرض غير مُحدَّدة مُنحت إلى روسيا تمتد على طول الحدود الإيرانية من رانية إلى راوندوز شمالاً عبر بدليس ووان حتى البحر الأسود، وغرباً حتى أرزنجان، لذلك وجد الأكراد أنفسهم قلقين على مستقبلهم المجهول، في حين كان بعضهم مدركاً لمعاقبة الحلفاء لهم بسبب دورهم في الحرب إلى جانب الدولة العثمانية.

والواقع أن المسألة الكردية تأتي في المرتبة الثانية في مخططات السياسة البريطانية بعد الاستقرار السياسي لمناطق النفوذ الرئيسة في سورية والعراق وفلسطين، وقد بيَّنت اتفاقية سايكس ـ بيكو أن بريطانيا لم تكن مهتمة بالمناطق الكردية بشكل رئيس، لكنها اضطرت إلى التفكير بمصيرها بحكم موقعها «الاستراتيجي» في العراق[٢].

القضية الكردية في السياسة البريطانية عقب انتهاء الحرب

أدرك البريطانيون في بغداد أن مستقبل العراق السياسي والاقتصادي مرتبط بضمِّ الموصل وسوف يتعزَّز من ناحيتين:

الأولى: عسكرية، لأنَّه يتيح لبريطانيا السيطرة على السفوح المحاذية للسهل.

الثانية: اقتصادية، بفعل التكامل الاقتصادي الوثيق بين الموصل وبغداد والبصرة، بالإضافة إلى وجود أغنى الأقاليم بالقمح في البلدات التركمانية الواقعة على طرف السهل لا سيما أربيل وكركوك، بالإضافة إلى الاقتصاديات الريفية حولها.

ونتيجة لذلك اتُخذ القرار بضمِّ الموصل في الوقت الذي تسمح به ظروف الحرب، ويبدو أن بريطانيا كانت في عجلة من أمرها بعد أن فاحت رائحة النفط

(١) مكدول: ص١٩٥. (٢) المرجع نفسه: ص١٩٦.

فيها، ولم تعد قادرة على رؤيتها تحت السيطرة الفرنسية وفقاً لاتفاقية سايكس ـ بيكو.

وثمة إدراك مباشر في بغداد بأن سلام المنطقة وازدهارها يعتمد بشكل عام على ما سوف يحدث في شمالي الحدود بالإضافة إلى مصير الدولة الأرمينية المقترحة في شرقي الأناضول، كما يعتمد على حال السلم في المناطق الكردية أيضاً[١].

وكان من رأي أرنولد توينبي الموظف في وزارة الخارجية البريطانية أنه إذا كان لا بد من استقلال بلاد الرافدين تحت حكومة عربية، ومساعدة إدارية بريطانية؛ فإن النتيجة الطبيعية أن تكون المنطقة الكردية متمتعة بالحكم الذاتي ومدعومة من الحكومة البريطانية لتقوم بالمهمة نفسها تجاه بلاد الرافدين التي تقوم بها الحدود الشمالية ـ الغربية تجاه الهند، واقترح رشيد باشا الكردي أن تشمل ليس فقط تلك الواقعة جنوبي الزاب الصغير، بل أيضاً مقاطعات راوندوز وهكاري وبوتان في أعلى الخط الذي يمكن رسمه حتى الحدود الأرمينية[٢].

واقترح أرنولد توينبي من أجل إعادة آشوريي تياري وأورمية إلى ديارهم؛ نقل المنطقة الكردية التركية إلى السيادة الإيرانية على أن تكون إقليماً، مستقلاً بمساعدة أجنبية، لكن مارك سايكس رفض الاقتراح وفضَّل وضع أرمينيا الكيليكية تحت الوصاية الفرنسية، وهي منطقة كردية ـ أرمينية تمتد من البحر الأسود حتى سيرت والرها، على أن تتمتع المنطقة الكردية الجنوبية بالحكم الذاتي ويُنتزع منها كركوك وألتون كوبري وأربيل، حيث كانت أكبر الجاليات المدنية فيها من التركمان، وتضم أيضاً صاوجبلاق.

كان البريطانيون يريدون اتخاذ المنطقة الكردية العراقية قاعدة لبثِّ نفوذهم في الشرق الأدنى، لذلك كان عدد البريطانيين الذين يفدون إليها ويتجولون فيها، في ازدياد، وانكبّوا على دراسة أوضاع الأكراد، وتعلموا اللغة الكردية، وكان الخلاف بين الساسة البريطانيين هو حول السبل المثلى لتنفيذ هذه السياسة.

أقام البريطانيون في المنطقة الكردية الجنوبية علاقات مع بعض زعماء العشائر، فبعد استيلاء الجنرال مود على بغداد في (٢٨ جمادى الأولى ١٣٣٦هـ/ ١١ آذار ١٩١٨م)، التقى بممثلين عن هؤلاء في خانقين وكفري وحلبجة، وكان الضباط البريطانيون قد أقاموا علاقات من قبل في (رجب ١٣٣٥هـ/ أيار ١٩١٧م) مع الزعماء الأكراد في طوزخرماتو وكركوك والسليمانية، وعُقد اجتماع في هذه الأخيرة للأعيان قرَّروا فيه إنشاء حكومة كردية مؤقتة برئاسة الشيخ محمود البرزنجي على أن تتبنى الصداقة التامة مع البريطانيين، وأرسل الشيخ رسالة إلى السلطات البريطانية في بغداد

(١) مكدول: ص١٩٦ ـ ١٩٧. (٢) المرجع نفسه: ص١٩٧.

يدَّعي فيها أنه يمثل كل الأكراد في العراق وإيران، وعرض تسليم الحكم له.

وعقب إعلان هدنة مودروس في (٤ محرم ١٣٣٧هـ/ ٣٠ تشرين الأول ١٩١٨م)، أرسلت بريطانيا الرائد نويل إلى السليمانية من أجل:

- تنظيم العلاقة مع العشائر الكردية على حدود العراق.
- التفاوض حول الترتيبات المحلية.
- توضيح أن بريطانيا لن تدعم إقامة كردستان موحدة تضم أجزاء من إيران.
- التوصل إلى اتفاقيات مع زعماء العشائر داخل منطقة الاحتلال البريطاني.

لكن بريطانيا لم تحدِّد زعيماً بعينه لكل الأكراد[1]، على الرغم من أن الشيخ محمود كان أقرب هؤلاء، وقد أدركت أيضاً أن بعض الزعماء كانوا يفضلون الحماية البريطانية على الحكم الذاتي أو الاستقلال، ويبدو أنها لم تشأ أن تُقرِّر مصير منطقة الشرق الأدنى بمعزل عن فرنسا على الرغم من اشمئزازها من رؤية الموصل تحت السيطرة الفرنسية، وذلك بفعل ثلاث صعوبات:

الأولى: تكمن في تطبيق اتفاقية سايكس - بيكو التي تُمثل في بعض مضامينها إحدى العقبات كمنطقة للنفوذ الفرنسي، في حين لم تنص هذه الاتفاقية على مصير المناطق الكردية المتاخمة لإيران إثر انسحاب روسيا.

الثانية: وجود عدد كبير من السكان النصارى في الولاية والذي جعل الأكراد قلقين على مستقبلهم السياسي، وقد حذَّر شريف باشا بريطانيا في (محرم ١٣٣٧هـ/ تشرين الأول ١٩١٨م) أن الأتراك ينوون إثارة الأحقاد بين الأكراد والأرمن بهدف تدمير الأرمن وحرمان الأكراد من أي فرصة للحكم الذاتي.

الثالثة: تتعلق بتعيين الحدود مع أي كيان سياسي في شمالي منطقة الاحتلال البريطاني، وماهية ذلك الكيان، والحل الأمثل يكون بإقامة منطقة وسطية للنفوذ البريطاني، حيث كان هناك تصور من الناحية النظرية لنوع من الاتحاد الكردي، لكن الواقع أنه كانت هناك مشكلات عديدة تتمثل في تعيين حدود آمنة للعراق حيث يجب إيجاد منطقة آمنة في الشمال لإبقاء الأتراك بعيدين، وإيجاد حدود شمالية للمنطقة الآمنة مع الدولة الأرمينية المرتجاة.

لقد قُدِّمت اقتراحات عديدة فيما يتعلق بالحدود الشمالية للعراق إحداهما تعيين الحدود الفاصلة بين بحيرة وان ونهر دجلة، وقدَّم نويل أفكاراً أكثر تقدماً لقيام دولة كردية، أهمها ثلاث:

---

(١) انظر: التعليمات التي أُعطيت لنويل في كتاب الكرد وكردستان في الوثائق البريطانية لوليد حمدي ص٤٧ - ٥١.

الأولى: جنوبي كردستان ومركزها السليمانية، تضم راوندوز وأربيل وكركوك وكفري وخانقين.

الثانية: كردستان المركزية ومركزها الموصل.

الثالثة: كردستان الغربية ومركزها ديار بكر وتمتد إلى الشمال حيث تستمر الأغلبية الكردية[1].

والمعروف أن المناطق المشار إليها تتمتع ضمناً بالحماية البريطانية.

واقترحت وزارة الخارجية في لندن ومقر القيادة العامة في القاهرة، الانسحاب الكامل من المنطقة الكردية مع الاحتفاظ بالسهل العراقي، وكان من رأي أرنولد ويلسون المندوب السامي البريطاني في العراق ضمان حدود آمنة للعراق لا تتيسَّر إلا بالجبال الكردية، كما رأى عدم توسيع حدود العراق، لتوفير بعض المسؤوليات، وإمكان الدفاع عنها، وأوضح أن مدن ديار بكر والرها ونصيبين يجب أن تُستثنى من العراق البريطاني، والواقع أنه أراد حداً من الولايات المتمتعة بالحكم الذاتي على طول حافة وادي الرافدين مركزها السليمانية وراوندوز والعمادية وربما جزيرة ابن عمر أيضاً، وإن التغلغل في المناطق الكردية أكثر من ذلك من شأنه أن يجلب مشكلات أمنية شبيهة بتلك المشكلات على الحدود الشمالية الغربية للهند، وأن الأفضل من ذلك عودة تركيا إلى ديار بكر[2].

وتبلور موقف أرنولد ويلسون من نظام الحكم في العراق في البرقية التي أرسلها إلى حكومة الهند البريطانية في (١٩ جمادى الأولى ١٣٣٧هـ/ ٢٠ شباط ١٩١٩م)، ويتلخَّص هذا الموقف بما يأتي:

- إن الدولة الجديدة في العراق لا بد أن تشمل الولايات الثلاث: البصرة وبغداد والموصل ودير الزور.
- لن يحكم هذه المنطقة أمير عربي، بل توضع تَحت إدارة المندوب السامي البريطاني.
- إن السيطرة البريطانية ينبغي أن تُدعم بقوات عسكرية برِّيَّة وبسلاح الطيران.
- يوضع أربعة وعشرون مندوباً تحت تصرف المندوب السامي على رأس الولايات: البصرة وبغداد والفرات والموصل.
- يُترك لمشيئة بريطانيا منح بعض الاستقلال الذاتي للأكراد في كردستان ولا تُعرض المسألة على مؤتمر السلام في باريس.
- إذا ما أُعطيت كردستان وضعاً منفصلاً فتكون الولايات التابعة لحكم المندوب

---

(١) مكدول: ص٢٠٠ - ٢٠١.

(٢) المرجع نفسه: ٢٠١.

السامي خمس بدلاً من أربع[١].

واصل البريطانيون البحث في إيجاد وضع خاص للمنطقة الكردية، فأصدر المندوب السامي البريطاني في (٥ شعبان ١٣٣٧هـ/ ٦ أيار ١٩١٩م) بياناً ورد فيه ما يأتي:

- تُشكل المناطق الكردية الواقعة في لواء الموصل والداخلة في حدود الانتداب البريطاني؛ لواءً فرعياً مركزه دهوك.
- يُدبِّر المندوب السامي أمر اشتراك الضباط البريطانيين في إدارة أربيل وكوي سنجق وراوندوز ضمن لواء فرعي تابع لكركوك، يديره مساعد متصرف.
- تُعامل السليمانية، كمتصرفية يحكمها متصرف يُعيَّن من قِبل المندوب السامي، ويُلحَق به مستشار بريطاني، ويتمتع مجلس المتصرفية بسلطات تشمل حق رفع الطلبات إلى المندوب السامي.

وافق وجهاء وزعماء الأكراد الذين استُشيروا في هذه المقترحات في أربيل والموصل، في حين رفضها وجهاء السليمانية، ربما بدفع من بريطانيا، وأصرُّوا على أن يبقى لواء السليمانية تحت السيطرة البريطانية المباشرة، ويقوم بإدارته حاكم سياسي بريطاني مسؤول مباشرة أمام المعتمد البريطاني في بغداد، يعاونه مجلس محلي منتخب[٢].

ووافقت بريطانيا من جهتها على مقترحات ويلسون، فقد أبرق وزير الخارجية البريطانية إلى مندوبه في (٨ شعبان/ ٩ أيار) يبلغه بهذه الموافقة ويُفوِّضه بالبدء في إقامة خمسة أقاليم للعراق بما فيها الولاية الكردية تحت سلطة رؤساء أكراد ومستشارين سياسيين بريطانيين، كما تمت الموافقة على التشكيل الإقليمي للمجالس الإقليمية وتطوير وتعزيز المجالس البلدية المحلية[٣].

والواقع أن بريطانيا حاولت عبر استخدام الأكراد السيطرة على العراق، فتظاهرت بالدفاع عن قوميتهم والمحافظة على مصالحهم حتى أغرتهم بطلب العودة إليها مباشرة في كل ما يتعلق بأمورهم، وعملت على إيجاد زعماء أكراد يمكن التوصل معهم إلى حل.

التوجهات الكردية بعد انتهاء الحرب

نوقشت أفكار تتعلق بالعلاقة مع بريطانيا وطلب الاستقلال في (رمضان ١٣٣٦هـ/ حزيران ١٩١٨م) في الوقت الذي كان زعماء الأكراد مجتمعين لمناقشة استقلال

(١) عيسى، حامد محمود: المشكلة الكردية في الشرق الأوسط ص٤٠.

(٢) عيسى، القضية الكردية في العراق ص٥١.

(٣) Wilson, Arnold: A clash of Loyalties. P12.

المنطقة الكردية تحت الرعاية البريطانية، فتقدم أحد زعماء مُكري من صاوجبلاق إلى القنصل البريطاني في كرمنشاه بفكرة مفادها أن دولة أرمينية حرة في الأقاليم الشمالية من تركيا تكون مقبولة لدى الأكراد مقابل أن تُقام كردستان مستقلة بين أرمينية ودولة عربية، لكن تمَّ التغاضي عن هذه الفكرة عندما زار أرنولد ويلسون مدينة السليمانية في (أواخر صفر ١٣٣٧هـ/ مستهل كانون الأول ١٩١٨م)، وبدأ منذ ذلك الحين زعماء الجاف وراوندوز يتوارثون فكرة كردستان موحدة. وجرت أولى الاتصالات مع شريف باشا العضو السابق في الحزب الكردي والذي لم يكن يجمعه مع زعماء أكراد آخرين الشيء الكثير، ومنذ أن نُفي إلى باريس في عام (١٣٢٧هـ/ ١٩٠٩م) وهو يحاول اقتناص الفرص للبقاء في الواجهة السياسية كأحد الناشطين في الشؤون العثمانية، وكان موالياً للسلطنة مع ميول تحررية لا مركزية.

أعلم شريف باشا السفارة البريطانية في باريس في (شعبان ١٣٣٧هـ/ أيار ١٩١٩م) أنه مستعد لتحمل عبء أن يكون أميراً لكردستان مستقلة، وأن يترأس مجلساً فيدرالياً للزعماء في ضوء غياب الأنصار فيها.

كان من الصعب اعتماد توجهات شريف باشا، فهو غير مناسب لملء ذلك المنصب.

وكان الشيخ محمود البرزنجي سيد الموقف في السليمانية، وتعاون من قبل مع القوات البريطانية، وحثَّ على تبني أفكار اللامركزية العثمانية التي تكاد لا تتفق مع هدفه المعلن في الحكم الذاتي أو الاستقلال تحت الوصاية البريطانية، وقد أعلن عن قيادته لكردستان كلها، على الرغم من أن المدن القريبة مثل كفري وخانقين قد تبرَّأت منه بالإضافة إلى العشائر المهمة والقريبة منه مثل الجاف، وكانت هناك فرصة ضئيلة للاستفادة من مكانته المرموقة نظراً لوجوده بعيداً خارج الوطن.

وطلبت لجنة الاستقلال الكردي في القاهرة المساعدة البريطانية من أجل إقامة كردستان مستقلة، وذلك في (ربيع الآخر/ كانون الثاني)، وأثبتت في النهاية أنها مجموعة من المهاجرين بزعامة ثريا بدرخان، وهو لا يكاد يُمثِّل الشعب الكردي.

وأمل الشيخ طه النهري أن يصبح قائداً للأكراد، وهو رجل معروف بقدراته العقلية، وانضم إلى قريب له هو إسماعيل آغا سمكو زعيم عشيرة شكاك ليقوي موقفه، وتقرَّب من السلطات في بغداد في (رجب/ نيسان)، وأثار أمامها فكرة كردستان موحدة بما فيها القسم الواقع في إيران.

ويبدو أنه كانت لديه أسباب خاصة لعرض اقتراحه؛ لأن الأسياد النهريين كانوا يتأرجحون عبر الحدود.

وتعرَّض الشيخ طه النهري للانتقاد من قِبل أكراد إيران قبل زيارته لهذا البلد، وقد أبدوا استياءهم من آرائه، فهاجموا الحاكمية العامة في سَنَه، في حين استولى إسماعيل سمكو على أورمية[1].

ويبدو أنه لم يكن في نية لندن وبغداد انتهاك حرمة الحدود الإيرانية، لذلك تقدَّمت بريطانيا باقتراح مضاد في أن يُصبح الشيخ طه حاكماً على الكيان الكردي الشمالي من راوندوز إلى شمدينان تحت وصاية بريطانيا، لكنها رفضت تزويده بالسلاح لتحقيق ذلك، فسحب عندئذٍ اقتراحه مع إدراكه بأن مصداقيته كزعيم سوف تضعف من دون الشريك الإيراني سمكو.

وكان الزعيم الأقوى في بوتان هو الشيخ محمود بن إبراهيم باشا رئيس عشيرة الملي، وقد عبَّر عن مشاعر وطنية عندما زاره ضابط بريطاني في إيرانشهر في (شعبان ١٣٣٧هـ/ أيار ١٩١٩م)، وعلى الرغم من أنه لم يكن باستطاعته الادعاء بمكانة مثل مكانة البدرخانيين، إلا أنه نال ما يكفي من احترام الكثير على بُعد أميال من حوله، لكن يصعب الوقوف على ولاءاته، فهل كان على صلة بجاره وعدوِّه العشائري عبد الرحمٰن من عشيرة قرة كيجي في شرناخ المجاورة الموالي للعثمانيين والمعادي للبريطانيين؟ هناك إشارة لهذا الاعتقاد عندما تبنَّى الشيخ محمود تأييد حركة مصطفى كمال القومية التركية الناشئة في سيواس بعد أشهر عدة، لكن عبد الرحمٰن انقلب فجأة ليصبح مؤيداً شديداً للبريطانيين[2].

وهناك أكراد في استانبول كانوا جاهزين للتفاوض مع الحكومة العثمانية، ومناقشة عرض المندوب السامي البريطاني في الوقت نفسه، ولم يجدوا صعوبة في بعث الحياة في مجموعاتهم بفعل تراجع قوة الدولة العثمانية المنهكة وبروز الأفكار القومية.

أما الأكراد الذين يعيشون في الأقاليم، فإن وضعهم مرتبط بالاتفاقيات السرية والعلنية للحلفاء؛ والواضح أن بريطانيا كانت تنظر بعدم الارتياح إلى إمكان قيام دولة كردية، في الوقت الذي كانت تتجنَّب إزعاج فرنسا التي أبدت فتوراً إزاء مسألة الدولة الكردية، وبدت غير حاسمة فيما إذا كانت ستُبقي إدارة مستقلة في المنطقة الكردية الجنوبية أو تُلحقها بالعراق[3].

وربما كان الأكراد يعتقدون أن الحلفاء يفكرون في تقسيم شرقي الأناضول بين دولة أرمينية في ولايتي أرضروم وطرابزون تحت الرعاية الأميركية، ودولة كردية في

(١) مكدول: ص٢٠٤.
(٢) المرجع نفسه: ص٢٠٥.
(٣) المرجع نفسه: ص٢٠٦.

الولايات الأربع الباقية، بدليس ووان وديار بكر وألازيغ تحت الرعاية البريطانية.

وأقلق الإخلاص الكردي لجنة الاتحاد والترقي، فأنشأت شبكة من نشطاء اللجنة في مجموعات محلية تحت اسم «لجان الاستقلال التركي ـ الكردي» في خربوط والرها وماردين وديار بكر وجزيرة ابن عمر، وقد أدلت هذه اللجان بتصاريح ضد تدخل الحلفاء، وسلَّحت المدنيين، وجنَّدت الدرك، وانهمكت في إغراء الأكراد بالانتماء إلى الأحزاب التركية المشكَّلة حديثاً.

المشاريع البريطانية الخاصة بالمناطق الكردية

مشروع الدويلات الكردية

عقب اندلاع انتفاضة الشيخ محمود في السليمانية في (شعبان ١٣٣٧هـ/ أيار ١٩١٩م)، تخلَّى طه النهري عنه وذهب إلى بغداد حيث قابل أرنولد ويلسون وعرض عليه اقتراحات عدة أهمها، أن تعمل بريطانيا على تأسيس إدارات كردية ذي حكم ذاتي برئاسة زعماء أكراد متنفذين، وقد وجد هذا الاقتراح قبولاً في لندن، وتبنَّته الحكومة البريطانية، على أن تكون هذه الإدارات تحت إشرافها، وكان هذا الأسلوب الاستعماري المفضل آنذاك لدى وزارة المستعمرات البريطانية، وأيّد المؤتمر الذي عُقد في الهند برئاسة السير هرتزل يوم السبت في (١٣ ربيع الأول ١٣٣٨هـ/ ٦ كانون الأول ١٩١٩م)؛ هذا الاقتراح، ونادى بأن تكون هناك ولاية كردية في السليمانية تحت الرعاية البريطانية، وإنشاء مجلس يُعالج شؤون الولاية الواقعة بين الزابين مع استثناء راوندوز إلى أن تطلب الانضمام إلى الاتحاد، وأن تكون جزيرة ابن عمر مركزاً لدولة ذات حكم ذاتي تحت النفوذ البريطاني.

ويبدو أن بريطانيا كانت مدفوعة بعوامل عدة لتبنِّي مشروع الدويلات الكردية، لعل أهمها:

ـ أنه من الصعب معرفة القيود المفروضة على حدود الدولة الكردية ومناقشة مقترحات بنَّاءة لقيامها وتأسيسها، بسبب عدم تقرير مستقبل أرمينيا وما تبقَّى من الأراضي العثمانية، بالإضافة إلى اختلاط السكان العرب بالأكراد في المناطق الحدودية.

ـ عدم وجود شخصية كردية تتوفر فيها المؤهلات الكافية التي يمكن القبول بها لتترأس دولة كردستان مُوحَّدة تضم أجزاء كردستان كافة، في الوقت الذي يوجد هناك عدد من الشخصيات الكردية التي يمكن من خلال الدعم البريطاني، تأهلهم ليكونوا حكاماً على مناطق مُحدَّدة، وأن أفضل سياسة يمكن اتباعها في الوقت

الراهن هي تنصيب كل واحد من هؤلاء حاكماً على دولة صغيرة في كل منطقة من المناطق مع مستشار بريطاني ومبلغ من المال يستطيع بواسطته نشر الأمن والنظام، وستكون الدويلات الصغيرة كافة تحت سلطة الإدارة المركزية البريطانية.

- لا يمكن القيام بأي عمل باستثناء تجميع المعلومات، ومواجهة الدعاية المضادة أو المعادية، حتى تتوضح النوايا المتعلقة بمستقبل تركيا وأرمينيا.
- في الوقت الذي لم تتمكن السلطات البريطانية من التوصل إلى حل معين ونهائي حول مستقبل حدود الدولة الكردية المتحدة؛ فإنَّه من المهم التمسك بالاعتبارات الإثنية ـ الجغرافية، وإدخال أكبر منطقة ممكنة من كردستان بعامة تضم أكثرية العنصر الكردي السائد ضمن تلك الدولة.
- انقسام الأكراد في إيران إلى قسمين، أكراد إيران وأكراد الجزء الشمالي الأكبر من أذربيجان، ويبدو أن المجموعة الأولى مقتنعة بالحكم الفارسي، وتُفضِّل البقاء تحت هذا الحكم بدلاً من الانضمام إلى الدولة الكردية المتحدة، ثم إن الشعور بين أكراد أذربيجان مختلف تماماً، إذ إن الحكم الفارسي هناك ضعيف وغير مقبول من قبل الأكراد الذين يُرحِّبون بالانضمام إلى الاتحاد «الكونفدرالي» الكردي، والدخول تحت حكم أي حكومة أجنبية، وتؤكد هذه المجموعة بأن الشعوب الصغيرة قد أُعطيت حق تقرير المصير، فلماذا تبقى خاضعة للفرس؟[1].
- هناك مُبرر للاعتقاد في ضوء المعطيات أعلاه بأن الاتحاد «الكونفدرالي» المُؤسَّس على هذا النهج سوف يؤدي إلى الحل السلمي للشؤون الكردية.

لكن هذا المشروع فشل لأن معظم الأكراد أظهروا عداء شديداً له.

مشروع الدولة الكردية

رأى البريطانيون بعد فشل مشروع الدويلات الكردية تأسيس دولة كردية تحت الحماية البريطانية مدفوعين بعوامل عدة، أهمها:

- امتداد نفوذهم شمالاً إلى المنطقة «الاستراتيجية» التي تجاور القوقاز لمواجهة الاتحاد السوفياتي الذي أضحى العدو الأول لبريطانيا بعد الثورة البلشفية الاشتراكية.
- تأييد الأماني الكردية التي يمكن أن تتخذ وسيلة للضغط على تركيا الكمالية، والقضاء على كل ادعاء تركي حول ولاية الموصل الغنية بالنفط.
- جعل كردستان وسيلة للضغط على العراق والحركة الاستقلالية العربية.
- كسب أنصار لبريطانيا في كردستان، وبالتالي فرض السيطرة البريطانية عليها[2].

(١) عيسى: ص٥٤ ـ ٥٥. (٢) حمدي: ص٦٨.

دافع كل من الرائد نويل وكيرزون عن مشروع الدولة الكردية، فرأى الأول أنه يمكن تحقيق ذلك عبر:

- إخراج النفوذ التركي من كردستان.
- عدم تقسيم كردستان.
- أن تتبع الحدود بقدر الإمكان الخط الإثني بين الأكراد والعرب[1].

وقد تبلور مشروع إقامة دولة كردية في معاهدة سيفر (٢٥ ذي القعدة ١٣٣٨هـ/ ١٠ آب ١٩٢٠م)، لكن نصوص هذه المعاهدة لم تطبق على أرض الواقع بسبب تغيُّر الظروف السياسية الدولية، فصرفت بريطانيا النظر عن فكرة استقلال الأكراد أو حصولهم على الحكم الذاتي وإقامة دولتهم، نذكر من بين أسباب هذا التغيُّر ما يأتي:

- مطالبة الميثاق الوطني التركي الذي وُضع في عام (١٣٣٨هـ/ ١٩٢٠م) بالسيادة على لواء الموصل، وقد خشي البريطانيون أن يؤدي قيام دولة كردية إلى إغراء الأكراد بعامة إلى الانضمام إليها، الأمر الذي يؤثر على الدولة العراقية الناشئة، وضياع منابع النفط من أيدي البريطانيين.
- إن قيام الدولة الكردية يمكن أن يؤدي إلى الإخلال بتوازن القوى في الشرق الأدنى واستقراره عبر استغلال الاتحاد السوفياتي قيام مثل هذه الدولة لصالحه.
- تطلعت بريطانيا آنذاك إلى استقطاب الرأي العام العربي، وقد وجدت أنه من الصعب عليها أن تُشجع في الوقت نفسه الخطط التي يكون من شأنها تضييق الرقعة التي يُطالب بها العرب[2].
- رأى البريطانيون أن لا جدوى من إقامة دولة كردية، بعد أن رفض مصطفى كمال السماح للأكراد الأتراك المشاركة فيها، وفرض عليهم البقاء داخل حدود تركيا الحديثة، لذلك قرَّرت بريطانيا ضمّ مناطق الأكراد إلى العراق، على أن تُقام إدارة خاصة بهم في مناطقهم، وضمان حقوقهم القومية، ويسمح هذا الوضع الوسطي بنشوء مشكلات جديدة بين الأكراد والعرب يُتيح لبريطانيا التدخل كحكم بينهما، وهو هدف بريطاني تقليدي، بالإضافة إلى الحصول على موارد النفط في شمالي العراق تحت ستار الدولة العراقية[3].
- لم يُوحِّد الأكراد صفوفهم كما لم يُبرهنوا لبريطانيا أنهم يمكن الاعتماد عليهم في إقامة دولة تستطيع أن تحافظ على نفوذ بريطانيا وأهدافها.
- كان العرب يُطالبون بضم الموصل إلى العراق وهم الذين وقفوا إلى جانب

(١) الطالباني: ص٢٠٩. (٢) عيسى: ص٥٦.
(٣) المرجع نفسه.

بريطانيا في الحرب ضد تركيا، في حين أن غالبية الأكراد وقفوا إلى جانب تركيا ضد البريطانيين، ولم يكن منتظراً من بريطانيا أن تتبنّى مطالب الأكراد في ظل هذه المتغيرات[1].

الحركة الكردية بين تركيا وبريطانيا

لم يكن مركز ثقل المسألة الكردية في السنوات الأولى التي أعقبت الحرب يقع في المنطقة الكردية الجنوبية أو الشرقية، بل في أجزائها الشمالية والغربية الواقعة في أراضي الأناضول الشرقية؛ أي: في تركيا، ففي (أواسط ١٣٣٧هـ/ ربيع ١٩١٩م)، كانت هناك ثلاثة توجهات كردية:

الأول: مؤيد للأتراك.

الثاني: مؤيد للحلفاء.

الثالث: يسعى إلى الاستقلال.

غير أن التطورات التي حدثت في (شعبان/أيار) والتي تمثّلت بوصول اليونان إلى أزمير بتشجيع من الحلفاء على أمل الحصول على حقها التي أعطتها إياها اتفاقية سايكس ـ بيكو، ونزول القوات الإيطالية في أنطاليا؛ حطّمت الآمال الكردية في تحقيق الحكم الذاتي أو الاستقلال، حيث كان وقع هذين الاحتلالين ثقيلاً على السكان المسلمين في الأناضول، مع الأخذ بعين الاعتبار مدى حساسية الأكراد تجاه التهديد المسيحي وبخاصة الأرميني، وهناك خوف من أن يوضع القسم الشرقي للأناضول تحت الحكم الأرميني.

تزعّم أكراد شرقي الأناضول المطالبين بالانعتاق من الطوق التركي الانتفاضة التي اندلعت في تلك المنطقة، والتي تكوّنت فيها أكثر تقاليد الحركة رسوخاً في سبيل المطالبة بالاستقلال، ويبدو أن السبب الرئيس يكمن في تقدم هذا الجزء على الأجزاء الأخرى على الرغم من المستوى الضعيف لتطور المناطق الكردية الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، وبديهي أن مستوى الوعي السياسي للأكراد في تركيا كان أعلى مما هو عليه لدى الأكراد في العراق وإيران، ولهذا السبب نشأت المسألة الكردية في تركيا في أوائل القرن العشرين والتي تطورت بعد الحرب العالمية الأولى، وقد أدّت الظروف التي تكوّنت في هذه المرحلة دوراً كبيراً في ذلك[2].

تميزت الحركة الكردية في ذلك الوقت بوجود مراكز سياسية معيَّنة، فقد عاش مُنظِّروها العقائديون وقادتها السياسيون في استانبول وفي عدد من العواصم في ما

(١) Adamson, David: The Kurdish War p19.
(٢) مكدول: ص٢٠٨ ـ ٢٠٩.

يسمَّى الشرق الأدنى (القاهرة، بيروت) وكذلك في أوروبا (باريس)، واتسع نطاق الحركة في الأناضول الشرقي ـ والجنوبي الشرقي تحت القيادة المباشرة لزعماء العشائر ورجال الدين الذين كثيراً ما ساروا وراء مصالحهم الخاصة، وافتقروا إلى الإعداد الكافي لاستيعاب الأفكار القومية، كما كان أفراد العشائر الذين حملوا عبء النضال على عاتقهم، أقل إعداداً منهم، وأدى عدم التوافق هذا بين النظرية والتطبيق إلى إضعاف الحركة الكردية في تركيا، وتعرُّضها للمآسي من خلال مصير الأكراد المقبل فيها.

اعتمد الأكراد قبل نشوب الحرب وخلال السنوات الأولى منها، على روسيا أكثر من اعتمادهم على أي دولة أخرى، لتحرير مناطقهم، واعتمدت قلة منهم على بريطانيا، لكن التطورات الثورية في روسيا وخروج هذه الأخيرة من الحرب، غيَّرت الأحداث بوتيرة متسارعة وجذرية، وبرز تيار داخل الحركة الكردية فيما وراء القوقاز وفي أذربيجان إيران؛ دعا إلى المصالحة مع الأتراك إذا ما وافقوا على مطالب الأكراد، إلا أن التيار الموالي للحلفاء كان أكثر نشاطاً وشرع بالمطالبة بالاستقلال معتمداً على مساعدتهم، وقام بتشكيل عدد من الجمعيات التي شنت حملة دعائية واسعة النطاق لمصلحة القضية الكردية.

وأسَّس ثريا بدرخان في نهاية الحرب جمعية «استقلال كردستان» في القاهرة، فأرسلت شريف باشا ممثلاً عنها إلى مؤتمر الصلح في باريس للدفاع عن مصالح الأكراد، إلا أن الإنجاز الوحيد الذي حقَّقه هو الوصول إلى تفاهم مع بوغوص نوبار باشا المدافع الرئيس عن الأرمن، وجرى التوقيع على معاهدة خاصة بين الطرفين؛ ما أوقع السياسيين الغربيين في حيرة من أمرهم، ذلك أنهم اعتادوا خلال نصف قرن الكتابة فقط عن العداء العميق الذي فرَّق الطرفين.

وشكَّلت هزيمة الأتراك في الحرب وانهيار جمعية الاتحاد والترقي، وضعاً مناسباً لنشاط النخبة الكردية الفكري التي شغل فيها البدرخانيون المواقع الأولى، فأسسوا جهازاً قيادياً كردياً، تشرَّب بأفكار الحركة الوطنية الكردية في مرحلة ما بعد الحرب، لكن تنظيمهم الداخلي كان ضعيفاً ما أثَّر سلباً على الحركة[1].

وبرزت توجهات كردية جديدة بعد انتهاء الحرب بفعل التطورات السياسية تمثّلت بـ:

ـ الاستقلال التام، وهو برنامج النخبة المثقفة.

ـ الاستقلال الذاتي الداخلي تحت الوصاية التركية.

ـ الاستقلال تحت حماية إيران (شريف باشا).

(١) Safrasian, Archak: Kurds and Kurdistan p78.

- استقلال كردستان تحت الحماية البريطانية (حزب عبد القادر النهري ومصطفى باشا وغيرهما من الأعيان الأكراد).

وسرعان ما طالب قسم من أعضاء الحكومة التركية الجديدة بعد عقد الهدنة، باستقطاب الأكراد بعد وعدهم بالحكم الذاتي تحت السيادة التركية، وشكَّل ذلك انعطافاً في التفكير السياسي داخل الأوساط التركية التي لم تسمح من قبل حتى بالتفكير في منح الأكراد أي شكل من أشكال حق تقرير المصير، بيد أن ذلك لم يكتسب أهمية كبيرة في الوضع السياسي الذي تكوَّن في الشرق الأدنى بعد انتهاء الحرب، وذلك للأسباب الآتية:

- استجابة التوجه السياسي لمصالح بريطانيا، وكان كما يبدو بإيعاز منها.
- لم يكن نفوذ الحكومة التركية وسلطتها السياسية الفعلية كبيرين، وكانا وهميين في الولايات الشرقية، لذلك لم يكن بوسع استانبول فرض نظام سياسي ذا شأن في كردستان.
- لم يكن معظم ممثلي الأوساط الإقطاعية والدينية التي جاءت إلى السلطة بعد سقوط حكم الاتحاديين؛ على استعداد للموافقة على مطالب الأكراد السياسية.

وعلى هذا النحو لم تكن ثمة قوة سياسية في المجتمع التركي مستعدة للدفاع عن حقوق الأكراد في حق تقرير المصير.

نهضت بريطانيا في (أواسط ١٣٣٧هـ/ ربيع ١٩١٩م) لمواجهة الدعاية التي أثارها الأتراك بين صفوف الأكراد، وبخاصة في المنطقة التركية والتي حظيت بنجاح كبير بفضل استغلالها للشعارات الدينية الإسلامية والعداء للغرب، فأجرت مباحثات مع القادة الأكراد في استانبول وحاول عملاؤها استقطاب الرأي العام الكردي، وأبدوا تعاطفهم مع الحركة الكردية في المباحثات التي جرت بين مبعوثهم الرائد نويل وبين عبد القادر النهري والبدرخانيين، كما أبدوا استعدادهم لمنع فرض السيطرة الأرمينية على الأكراد، والدفاع عن مصالحهم في مؤتمر الصلح، كما أعطوا مثل هذه الوعود لشريف باشا ومبعوثه في المنطقة الكردية الرائد غالب علي بك[١].

واقترح شريف باشا تأسيس دولة كردية مرتبطة ببريطانيا ومحمية منها على أن يتولى حكمها، لكن لم يحدد أُطرها الجغرافية، وطمح عدد آخر من الزعماء الأكراد القيام بهذا الدور، وهم: عبد القادر النهري، وثريا بدرخان، وسليمان لطيف مؤسس جمعية الدفاع عن حقوق الولايات الشرقية.

وقد شكَّلت الظروف السياسية الخارجية عقبة في طريق بريطانيا لاتخاذ موقف

(١) لازاريف، م.س: المسألة الكردية ١٩١٧ - ١٩٢٧، ص١١٢ - ١١٣.

معيَّن من مقترحات الزعماء الأكراد، حيث بقي الارتباط بالحلفاء بشأن مسائل دولية أخرى أكثر أهمية، مثل: المسألة الألمانية، والمسألة الأوروبية والشرقية وغيرها، لكن ثمة سبباً خاصاً دفع بريطانيا والسلطات البريطانية في الهند إلى اتخاذ موقف حذر من مشروع الحكم الذاتي للأكراد تحت الحماية البريطانية، وهو الضعف السياسي لهؤلاء الذين كانوا عاجزين عن التأثير العملي على الوضع في المناطق الكردية الواقعة في شرقي الأناضول، ويمسُّ هذا شريف باشا الذي قوبل مشروعه بالفتور[١].

ورأى البريطانيون أن الأكثر ملاءمة في هذه المرحلة هو تهيئة التربة المناسبة في المنطقة الكردية التركية عبر عودة الزعماء الأكراد الموالين لبريطانيا والذين يقيمون في العاصمة استانبول إليها، وخوض الكفاح ضد السلطات المحلية التي تقوم بإغلاق النوادي الكردية في ديار بكر مثلاً، وتلاحق الأكراد.

وكان مصطفى كمال يُقوِّي موقعه في أماكن أخرى، فقد وافق السلطان محمد السادس على دعوته بإجراء انتخاب مجلس قومي، وأقرَّت الأغلبية من القوميين الأتراك في المجلس، الميثاق الوطني، في (ربيع الآخر ١٣٣٨هـ/ كانون الثاني ١٩٢٠م)، المبني على أسس بيان مؤتمر سيواس، الذي ثبَّت رسمياً موقع الكماليين في استقلال تركيا ومطالبتها بالأراضي غير العربية كافة بما فيها المنطقة الكردية[٢].

وزاد صعود الكماليين من عزيمة بريطانيا لإقامة منطقة عازلة بين بلاد الرافدين والأتراك؛ لأنَّه في (أوائل ١٣٣٨هـ/ خريف ١٩١٩م) كان هناك أرضية خصبة للتخوف عندما تلقَّى الكماليون المساعدة من البلاشفة، فقد أجرى مصطفى كمال مباحثات سرية مع ممثلين سوفيات، وحصل منهم على تأكيد بالدعم ضد محاولات الحلفاء تقسيم الأناضول، وإقامة دولة مستقلة في كل من أرمينيا والمناطق الكردية وبدأ هؤلاء يخشون أن تكون تلك المناطق حتى القسم الجنوبي منها، عُرضة لجهود مشتركة للقوميين الأتراك والسوفيات، وقد بدأ هذا المصطلح بالتداول في أوساط العشائر، وأُذيع نبأ في نصيبين الواقعة تحت الاحتلال الفرنسي بأن الأكراد لن يرضوا بأي قوة أجنبية تُعرض عليهم، وسوف يحكمون أنفسهم بأنفسهم[٣].

وبرز في هذه المرحلة عدد من المرشحين للقيام بدور رئيس في الدولة الكردية المرتجاة، وهم بالإضافة إلى شريف باشا، عبد القادر النهري والبدرخانيون وزعيم عشيرة الملي القوية محمود بك ابن إبراهيم باشا[٤]، وقد وعد الاتحاديون الأخير بفرض سلطته على معظم أكراد الملي الذين يقيمون إلى الغرب من نهر الفرات إذا

(١) لازاريف: ص١١٣ - ١١٤.
(٢) مكدول: ص٢١٦.
(٣) المرجع نفسه: ص٢١٧.
(٤) لازاريف: ص١١٥.

قام بتنظيم المقاومة ضد البريطانيين، وطردهم من منطقة أورمية، إلا أنه لم يُبدِ استعداداً للقيام بهذه المهمة، وأقام بدلاً من ذلك علاقات مع بريطانيا، وبدأ يبرز بصفته مرشحاً لمنصب حاكم كردستان موحدة، ومع ذلك لم ينجح هنا أيضاً، ثم إن منافسيه عبد القادر والبدرخانيين وغيرهم، لم يُحقِّقوا نجاحاً كبيراً بدورهم.

وكلَّف الصدر الأعظم، عبد القادر القيام بمهمة إلى كردستان لتهدئتها، وعلى الرغم من أنها لم تتم، فقد أثارت شبهات منافسه طه النهري، فانتقل فوراً إلى جانب الاتحاديين خصوم بريطانيا.

وحاول الاتحاديون تحويل النوادي الكردية الموجودة في عدد من مدن الأناضول الشرقي وبخاصة في ديار بكر وماردين إلى مراكز لمحاربة النفوذ البريطاني المتصاعد بالإضافة إلى محاربة الأرمن، ما دفع بريطانيا إلى إرسال الرائد نويل إلى كردستان في (رجب ١٣٣٧هـ/نيسان ١٩١٩م) لجمع المعلومات والقيام بعمل سياسي - استخباراتي، وهو أحد الخبراء بالشؤون الكردية.

بدأ الرائد نويل زيارته من نصيبين حتى ديار بكر، ووقف على ميزان القوى السياسية في المنطقة، وتوصل إلى استنتاج مؤداه أن فريق أنصار الوحدة الكردية الذي يطالب بالاستقلال التام، لم يكن مناوئاً كلياً للبريطانيين، كما أجرى اتصالات مع الأقليات النصرانية التي طلبت المساعدة العسكرية من بريطانيا، وجمع أخباراً مهمة عن نشاط النادي الكردي في ديار بكر المفعم بروح الاستقلال، والمعروف أن السلطات قامت بإغلاقه في أوائل (رمضان/حزيران)، وقد أثاره بشكل خاص وجود علاقات بين الحركة الكردية في جنوبي شرق الأناضول وبين الاتحاديين الأتراك، ومال إلى إقامة تفاهم مع الكماليين.

نتيجة لتلك التوجهات، واستناداً إلى تقرير الرائد نويل، بذلت بريطانيا جهوداً حثيثة للتوصل إلى قطيعة بين الأكراد والأتراك، فأرسلت الرائد نويل إلى كردستان مرة ثانية، وذلك في (ذي الحجة ١٣٣٧هـ/أيلول ١٩١٩م)، فاصطحب معه مجموعة ضمَّت كاميران وجلادت بدرخان الموالين لبريطانيا.

تجوَّل الرائد نويل في منطقة واسعة شملت عينتاب حتى ملطية، وأقرَّ بأن الأكراد يُشكِّلون بين سبعين وثمانين بالمئة من سكانها، وأن العشائر الكردية تُضمر عداء شديداً للأتراك، ولاحظ المشاعر الموالية لبريطانيا لديها، والاستعداد للقبول بالاحتلال البريطاني فيما إذا أضحت السلطة المحلية كردية، ويخشى السكان الأتراك المحليون إقامة سلطة كردية في المنطقة.

رأت بريطانيا بعد أن وضع الرائد نويل تقريره، الاعتماد على الأكراد وبخاصة

البدرخانيين، ضد الاتحاديين وقادة الجيش التركي المتمركز في شرقي الأناضول ورشحتهم لتولي مناصب الولاة والمتصرفين في المناطق الكردية.

واستوعبت الحكومة التركية من جهتها تقرير الرائد نويل، فعينت أحد الأكراد الأعيان والياً على ديار بكر، وكلَّفته بمهمة منع الأكراد من القيام بحركات ضد الحكومة، كما ورد ذكر ترشيح عبد القادر النهري وسيد طه ومصطفى بابان زادة. صحيح أن الحكومة التركية قد عبَّرت عن مخاوفها من أن الإدارة الكردية سوف تسلك نهجاً قومياً، لكنها علَّلت النفس بفكرة أن نفوذ الحكومة في كردستان لن يصبح مع ذلك أقل مما هو عليه[1].

أيَّدت الإدارة البريطانية في بغداد تلك الفكرة لكنها عارضت ترشيح سيد طه بعد أن رشحت مصطفى بابان زادة الذي لم يكن له خصوم في كردستان الغربية، واتصف بمرونة أكثر، الأمر الذي كان له أهمية أكبر بالنسبة إلى التغييرات المتوقعة في استانبول[2]، ومع ذلك فقد نشبت خلافات بين ممثلي بريطانيا في الشرق الأدنى حول مسألة النظام القادم في كردستان تركيا وحول أشكال مشاركة بريطانيا فيه.

واتخذ الرائد نويل مواقف متطرفة موالية للأكراد مع مراعاة المصالح البريطانية، فدعا إلى تلبية مطالب الفئة الكردية في حال عدم تمكُّن مؤتمر الصلح في باريس من حل المسألة الكردية، كما يتعين إجراء التقسيم الإداري الجديد حسب المبدأ العُرفي في الولايات الكردية التي يجب أن يُشكِّل الأكراد فيها خمسة وتسعين بالمئة من مجموع السكان، وأن يتألف الجهاز الإداري والأمني من الأكراد، وجعل اللغة الكردية لغة رسمية، وإجراء التعليم بها في المدارس، وأن يكون التعيين في المناصب الإدارية العليا من الولاة والمتصرفين والقائمقاميين من صلاحيات الدولة المُنتدبة كي لا يتسنى للأتراك تعيين موظفين موالين لهم في هذه المناصب.

وعلى هذا النحو لم يُنظر إلى مشروع نويل في إقامة منطقة كردية أو تركية في شرقي الأناضول إلا على أنه منطقة بريطانية، ويبدو أنه لم تكن فكرة الانتداب على المنطقة الكردية مقبولة في لندن في تلك المرحلة، وهي لم ترغب أن ترى قيام انتداب فرنسي أو أميركي عليها، لكنها لم تُسارع في القيام بهذه المهمة[3].

الأكراد وحركة مصطفى كمال

جرت في المرحلة الواقعة بين مهمة الرائد نويل الأولى والثانية إلى الأناضول بما

(١) لازاريف: ص١١٨.
(٢) المرجع نفسه: ص١١٨ ـ ١١٩.
(٣) المرجع نفسه: ص١٢٠ ـ ١٢١.

فيه الجزء الشرقي؛ أحداث مهمة بالنسبة لتركيا ومعظم بلدان الشرق الأدنى، فقد نشأت في الأناضول الشرقي في سيواس، الحركة الوطنية التركية، وتنامت بفعل النجاح العسكري والسياسي الأولي، وبرز قائد الحركة مصطفى كمال الذي اكتسب شعبية واسعة في البلاد بفعل مواهبه العسكرية ونهجه الوطني، وقد اختار أنقرة عاصمة له في (أوائل ١٣٣٨هـ/ أواخر ١٩١٩م).

ويبدو أنه كان للشعب التركي، في هذه المرحلة الأصدقاء والأعداء أنفسهم، فنشأ بينهما صراع استمر مدة طويلة، وكان لذلك سببان:

الأول: عجز الأكراد والأتراك عن التعايش معاً في ظل تفوُّق أحدهما على الآخر من حيث الأكثرية العددية والسيطرة والخضوع.

الثاني: ضعف الخصائص التنظيمية والسياسية الكردية، التي كانت تعمل منفردة على تحقيق نجاح سريع وملموس في نيل الاستقلال ولو في جزء من أراضي كردستان بعامة وكردستان العراق بخاصة[1].

وسرعان ما تشكَّل بعد الهدنة تحالف مؤقت بين المركز الكردي في استانبول وبين بريطانيا بفضل مساعي الحكومة التركية الموالية لهما، لهذا كانت لدى الكماليين أسباب لمعاداة الأكراد، والاصطدام بهم، وقد أبدى مصطفى كمال مخاوفه من النهوض المتزايد للحركة الكردية الوطنية في شرقي الأناضول، وما يجري من كلام في النوادي الكردية في استانبول وفي بعض المدن الأخرى مثل: ديار بكر وبدليس وخربوط، من انبعاث الشعب الكردي، وقيام عدد من الأكراد الشباب بتأسيس جمعية كردية أخذت تقوم بالدعاية لإنشاء كردستان مستقلة تحت الوصاية البريطانية.

وربما كانت لدى مصطفى كمال نيَّة جدِّية لعزل المشاركين في الحركة الكردية الوطنية عن الأعيان الأكراد في استانبول، وحاول استقطاب الزعماء الأكراد في المدن إلى جانب حركته، وقد تمَّ انتخاب زعيم موتكي حاجي موسى، عضواً في المجلس النيابي في أرضروم، وأبدى جميل جتو، زعيم إحدى العشائر الكردية في غرزان، تأييده للحركة، وهاجم البريطانيين.

وقدَّم مصطفى كمال ذريعة لاستقطاب الأكراد تمثَّلت بالمسألة الأرمينية وطموحات الأرمن في إقامة دولة مستقلة لهم بمساعدة الحلفاء، مع ما يُشكِّل ذلك من تحدٍّ لهم، ومع ذلك فقد فشل في إخضاعهم وضمان وفاء زعمائهم وقادتهم، وبخاصة بعد النشاط الملحوظ لهؤلاء في استانبول، وسعيهم لإقامة اتصالات مباشرة مع الزعماء في شرقي الأناضول وعلى رأسهم كاميران وجلادت وأكرم بدرخان.

(١) لازاريف: ص١٢٢.

وكان لدى الكماليين أسباب للقلق، فقد كانت العشائر الكردية في ملطية وخربوط وديرسيم في حال تذمر أثارها أعمال العنف التي قام بها هؤلاء ضد عدد من الزعماء المنتفضين وضد مبعوثي الزعماء في استانبول، كما شكَّلت الحركة الكردية خطراً على الكماليين؛ لأنَّها نشأت وتطورت بالقرب من قاعدتهم في شرق ووسط الأناضول، حيث بدأت تتعزَّز سلطتهم السياسية، لذلك سعى مصطفى كمال إلى القضاء على الانفصالية الكردية في المهد ومنعها من التوسع لتشمل مناطق قد تُشكِّل خطراً على مستقبل تركيا نفسها.

كانت منطقة ملطية المركز الرئيس للاضطرابات آنذاك، حيث عقد الأكراد العزم على رفع راية الاستقلال، واتخذ الكماليون إجراءات عاجلة لمواجهة الوضع وقمع الاضطرابات، فأرسلوا وحدات عسكرية عدة إلى ملطية، ولكنها انهزمت أمام صمود الأكراد.

وسعى مصطفى كمال إلى استغلال المسألة الكردية المتفاقمة، في الصراع ضد خصومه السياسيين والقيام بحملة دعائية ضد بريطانيا أقوى وأخطر خصم للحركة الوطنية التركية؛ فضاعف من أجل تحقيق هذا الهدف، من حجم ما جرى في ملطية، إلى مستويات الخطر على الدولة.

وهكذا تلاعب مصطفى كمال بالمسألة الكردية لأغراض سياسية، وبالغ في أهميتها الفعلية، لكنه أدرك في المقابل مدى الخطر الذي يمكن أن تشكله الحركة الكردية عليه في تطورها المقبل، لذلك سارع إلى استباق الأحداث وقمعها في مهدها.

وشجَّع مصطفى كمال نضال الأكراد في إيران وسورية والعراق ضد الانتداب الفرنسي والبريطاني، وضد العرب والإيرانيين؛ لإلحاق أكبر ضرر ممكن بالقدرات العسكرية والسياسية لفرنسا وبريطانيا في ساحة الشرق الأدنى، واعتقد بأن هذا النهج سيعكس تأثيراً مُهدئاً على الساحة الكردية في تركيا، وقدَّم بعض التنازلات الفكرية والسياسية للأكراد لتحسين العلاقات معهم، ورأى أن من شأن الاعتراف بالخلافة، والتقاليد الإسلامية؛ منْع العشائر الكردية المحافظة من القيام بانتفاضات ضده، كما أجرى بعض اللقاءات مع عدد من الزعماء الأكراد حاول عبرها صرف أنظارهم عن الحركة الكردية الوطنية وتأليبهم على حكومة الداماد فريد باشا[1].

ولم يتخلَّ مصطفى كمال عن محاولاته توحيد الزعماء الأكراد في شرقي الأناضول على خلفية، معاداة الأرمن، لكنها باءت بالفشل، إلا أنه نجح في منع تحويل الحركات التي نشأت في المدن مثل ملطية وديرسيم؛ إلى ثورة كردية عارمة

(١) لازاريف: ص١٣٥ ـ ١٣٦.

بإمكانها زعزعة أركان سلطته التي لم يصلب عودها بعد، كما لم تنبثق جبهة كردية داخلية في شرقي تركيا يمكن أن تُشكِّل خطراً عليه، بالإضافة إلى أن جزءاً من الأكراد انخرط في الكفاح ضد نشاط الحلفاء المتزايد، وأعمالهم العدوانية في الجزء الجنوبي الشرقي من البلاد، حيث اصطدموا مع الفرنسيين في كيليكيا التي يسكنها الأكراد جزئياً والمتاخمة للولايات الكردية وبخاصة مدينة الرها، وتمكّن الأكراد في (أوائل ربيع الآخر ١٣٣٨هـ/أواخر كانون الأول ١٩١٩م) من طرد الفرنسيين من مرعش لكنهم عجزوا عن الاحتفاظ بها، وشُغل الأكراد القاطنون في منطقة الحدود التركية ـ العراقية بمحاربة البريطانيين، حيث وقعت بينهم وبين المفارز البريطانية، مناوشات في جزيرة ابن عمر وشرنخ وغيرهما من الأماكن[1].

وأثارت رغبة البريطانيين في فصل المناطق المزمع إنشاؤها على أراضي كردستان تركيا عن الدولة الكردية المرتجاة؛ استياءً شديداً بين صفوف الأكراد في زاخو وأربيل وعقرة وكوي سنجق والسليمانية، على الرغم من أن الكماليين كانوا بطبيعة الحال ضد قيام مثل هذه الدولة، وقد أثاروا الميول المعادية للبريطانيين بين الأكراد في الشريط الحدودي وفي كردستان الجنوبية.

وهكذا وُجدت في بداية نشوء الحركة الكمالية، بعض الجوانب الإيجابية في العلاقات المتبادلة بينها وبين الأكراد، القائمة على المصالح المشتركة في الكفاح ضد سياسة التدخل من جانب الدول الخارجية، لكن تبين بعد أن أحرزت الحركة التركية الوطنية انتصاراً في الداخل؛ أن هناك فجوة واسعة بين أهداف كل من الطرفين التركي والكردي، فتجدَّدت الاضطرابات في (أواسط ١٣٣٨هـ/ربيع ١٩٢٠م)، وجاءت رداً على النجاح الداخلي للكماليين الذين استلموا السلطة وأخذوا يُنفذون برنامجهم القومي، الأمر الذي أحدث قلقاً متزايداً في الأوساط الكردية الموالية للانفصال.

وثارت عشائر الملي في (رمضان/حزيران) بقيادة محمود إسماعيل وخليل باجور وعبد الرحمن بك الذين أقاموا اتصالات مع البريطانيين والفرنسيين ودعوا إلى وحدة العشائر من سيرت إلى ديرسيم، واشتهر خالد بك، أحد قادة الفرسان الحميدية، بصفته قائد حركة النضال الكردي، فقد قام مع أنصاره في مناطق فارتو وخينيس وملازكرد وكارلوف وبولانيك بحملة واسعة من أجل استقلال المناطق الكردية، وعارض قرارات مؤتمري أرضروم وسيواس، وبنود الميثاق القومي التركي، وبدأ الإعداد للقيام بانتفاضة بعد أن أجرى اتصالات مع الأكراد الوطنيين في استانبول[2]،

(١) لازاريف: ص١٣٦ ـ ١٣٧.

(٢) المرجع نفسه: ص١٤٠.

كما قام أفراد من أسرة بدرخان بالدعاية لمصلحة الاستقلال الكردي، ونالوا في ذلك موافقة بريطانيا بعد أن وصل مبعوثهم إلى الموصل وزاخو في (رمضان/حزيران) وأجرى مباحثات مع السلطات البريطانية فيهما.

وعلى هذا الشكل كان الوضع السياسي في المنطقة الكردية العراقية مُعقَّداً ومتناقضاً، وكان الكردي في كل مكان في تلك المنطقة يشعر بالتذمر من الوضع القائم ومن عدم تقرير مصيره.

أكراد العراق في المؤتمرات الدولية

مؤتمر الصلح في باريس

برزت المسألة الكردية موضوعياً بمثابة واقع دولي يمس المصالح الحيوية للدول الكبرى بعد الحرب العالمية الأولى، وأضحى مصير الأكراد والمناطق الكردية في العراق وتركيا، مادة للنقاش في المباحثات السياسية على مستويات مختلفة، وكذلك في مجرى تطبيق القرارات السياسية حول التركة التركية التي اتخذتها قيادة دول الحلفاء، لكن لا ينبغي المبالغة في مكانتها، ودورها في التسوية السلمية بعد الحرب؛ لأن الأولويات التي شغلت الحلفاء في أكثر القضايا الدولية أهمية هما القضية الألمانية والتركة العثمانية.

تمَّ في المباحثات التمهيدية التي سبقت افتتاح مؤتمر الصلح في باريس، تناول القضايا التي لها علاقة بالوضع في المناطق الكردية في تركيا، وجرت بعد وصول الرئيس الأميركي ويلسون إلى باريس في (٩ ربيع الأول ١٣٣٧هـ/١٣ كانون الأول ١٩١٨م)؛ مناقشة إمكان التدخل في المناطق التي يعيش فيها المسلمون وأكثريتهم من الأكراد، إلى جانب الأرمن.

افتتح مؤتمر الصلح في باريس أعماله في (١٥ ربيع الآخر ١٣٣٧هـ/١٨ كانون الثاني ١٩١٩م)، وتحدَّدت في هذه الأثناء مواقف بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأميركية من القضية التركية، وبصورة أدق قضية الشرق الأدنى ومن ضمنها الجزء المتعلق بكردستان، وبدأ الحديث عن الأكراد، وجاء في مشروع القرار الذي صاغه عضو الوفد البريطاني «الجنرال» سميث، والذي عُرض على المجلس في (٢٦ ربيع الآخر/٢٩ كانون الثاني)، فصل أرمينيا وسورية وبلاد الرافدين وكردستان وفلسطين وشبه جزيرة العرب، عن تركيا، ووعد شعوبها التي بلغت درجة معينة من التطور بإدخال أنظمة الانتدابات التي عليها إعدادها لحياة مستقلة.

وتبيَّن بعد دراسة المشروع في اليوم التالي في المجلس أن عبارة كردستان لم تكن

موجودة في المشروع الأول الذي قُدِّم إلى المجلس، واقترح لويد جورج ضمّ كردستان إلى المشروع الجديد، وهذا ما حصل، ويدل ذلك على:

- أن مصطلح كردستان كان جديداً، ودخل لتوِّه إلى القاموس السياسي.
- أهمية المسألة الكردية بالنسبة لسياسة بريطانيا الخارجية.
- إن ما عُني به هو ذلك الجزء من كردستان الذي يقع بين بحيرة وان وولاية الموصل[1].

وأعلن لويد جورج خلال المناقشة أنه ليست لبريطانيا أي رغبة في أن تُصبح دولة الانتداب على تلك الأراضي التي احتلتها في سورية وجزء من أرمينيا، واعتقد أن ذلك ينطبق على كردستان وأجزاء من القوقاز، على الرغم من غناها بالموارد النفطية، وتقرر في هذا اليوم، بصورة مبدئية، سلخ أرمينيا وكردستان وسورية وبلاد الرافدين وفلسطين وشبه جزيرة العرب عن تركيا.

وهكذا برز الموضوع الكردي في المباحثات التمهيدية وفي المناقشة الموسعة للقضية التركية، وبدأ يتبلور جانبان أساسيان في نهج الدول الكبرى المنتصرة تجاه المسألة الكردية:

الأول: وجوب فصل المنطقة الكردية التي كانت تحت السيادة العثمانية عن تركيا.

الثاني: وضع هذا الجزء تحت إشراف بريطانيا.

والواضح أنه أُعدَّ للمنطقة الكردية مصير المستعمرة عملياً، شأنها في ذلك شأن الأجزاء غير التركية من التركة العثمانية، لكن الحلفاء لم يُسارعوا إلى تحديد مشاريعهم لحل القضية التركية بعامة والقضية الكردية بخاصة في المرحلة الأولى من عمل مؤتمر باريس عندما وُضعت معاهدة الصلح مع ألمانيا على رأس المهام، ويبدو أن لذلك علاقة بالمصالح الخاصة لكل دولة من هذه الدول في مناطق مختلفة من الأراضي التي أُخضعت لها مسائل معينة خاصة بما فيها المسألة الكردية، إلا أن اهتمام بريطانيا بكردستان كان ملحوظاً، ويتضح ذلك من محاضر الاجتماع ومن غيرها من الوثائق[2].

وتحدث لويد جورج بإسهاب أثناء مناقشة القضية الكردية، ودعم السلام بين العشائر المختلفة، ولم تكن أقواله عرضية عن المنابع النفطية، لكن القضية التركية رُفعت من جدول أعمال المؤتمر بعد أن قرَّرت دول الائتلاف في (٢٧ ربيع الآخر ١٣٣٧هـ/ ٣١ كانون الثاني ١٩١٩م) مبدئياً مصير التركة العثمانية على أساس تقسيم

(١) لازاريف: ص١٤٦. (٢) حمدي: ص٧٣ ـ ٩١.

أجزائها التركية وغير التركية بين المنتصرين، غير أنها بقيت حية عندما انتقلت إلى لقاءات خاصة بين بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأميركية، فقد اجتمع لويد جورج وكليمنصو وهاوز في (٤ جمادى الآخرة ١٣٣٧هـ/ ٧ آذار ١٩١٩م)، وناقشوا تقسيم الأراضي العثمانية غير التركية عبر فرض الانتداب عليها، واقترحوا فيما يتعلق بالقضية الكردية، إعادة تقسيم جديد للمنطقة الكردية بوضع أجزائها الجنوبية تحت النفوذ البريطاني، والجنوبية الغربية تحت النفوذ الفرنسي، والغربية الشمالية تحت النفوذ الأميركي، وظلَّ الجزء الشرقي وحده على شكل مقاطعة في إيران.

وتغيَّر هذا التقسيم الثلاثي بعد التوقيع على المعاهدة الانكلو ـ إيرانية بتاريخ (١٢ ذي القعدة ١٣٣٧هـ/ ٩ آب ١٩١٩م) بحيث أضحى منطقتي نفوذ، المنطقة البريطانية في الجنوب الشرقي، والمنطقة الأميركية في الشمال والغرب، وكان نصيب فرنسا قطعة صغيرة متاخمة لشمالي سورية، وقد هدفت بريطانيا إلى حماية الجبهة الغربية للهند، في حين هدفت الولايات المتحدة الأميركية حماية الأرمن[1].

وهكذا اختلف جذرياً الموقف الدولي حول المسألة الكردية في الأشهر الأولى التي أعقبت انتهاء الحرب، وبخاصة المرحلة الأولى من عمل مؤتمر الصلح، عن الموقف الذي ساد في سنوات ما قبل الحرب وخلال الحرب عندما وُضعت اتفاقية سايكس ـ بيكو، والمعروف أن هذه الاتفاقية خصَّت فرنسا بمنطقة الموصل في شمالي العراق؛ أي: المنطقة الكردية الجنوبية الغنية بالنفط، بالإضافة إلى إقليم كيليكيا الذي يشمل مقاطعة أضنة، وهذين المنطقتين الموصل وكيليكيا أغلبية سكانها من الأكراد، وخصَّت روسيا بالمنطقة الشمالية الشرقية من تركيا والتي تشمل أقاليم أرضروم وطرابزون ووان وبدليس، وهي في غالبيتها تدخل في المنطقة الكردية المركزية في تركيا، وخصَّت بريطانيا بالعراق من جنوبي حدود ولاية الموصل إلى الخليج العربي[2].

واستمر مؤتمر الصلح في العمل وهو يبحث موضوعات الشرق الأدنى، وجرت في موازاة ذلك إعداد القرارات الرئيسة حول القضية التركية بما فيها الكردية، ومناقشة آراء ممثلي بلدانهم، من ذلك أنه جرى الاستماع في المجلس بتاريخ (٢٥ جمادى الأولى ١٣٣٧هـ/ ٢٦ شباط ١٩١٩م) إلى القائد الأرميني أوتيس أهارونيان، وقد تضمَّنت مذكرته أطماع الأرمن الإقليمية في تركيا، كيليكيا مع سنجق مرعش،

(١) لازاريف: ص١٤٩.

(٢) Marayati: Diplomatic History of Modern Iraq p13.

وولايات أرضروم وبدليس ووان وديار بكر وخربوط وسيواس وجزء من ولاية طرابزون مع منفذ على البحر الأسود، واستثنى من هذه الأراضي الشاسعة مناطق هكاري الكردية فقط وجنوبي ديار بكر، وكذلك بعض الأراضي التي يسكنها الأتراك، وبذلك طمع الأرمن بضم جزء كبير من الأراضي التي يسكنها الأكراد في شرقي الأناضول إلى أرمينيا الكبرى المُخطَّط لها، ولكن طموح الأرمن لم يُقلق دول الحلفاء التي لم تعتزم أبداً منح الاستقلال لشعوب الأراضي المشار إليها بما فيهم الأرمن.

وعُرضت وجهة النظر الكردية على مؤتمر الصلح للبتِّ بها، قدَّمها شريف باشا عبر مذكرة في (١٩ جمادى الآخرة/ ٢٢ آذار) بوصفه رئيساً للوفد الكردي في المؤتمر، ولكن لم يعترف به أحد رئيساً للوفد سواه، بل لم يكن الوفد الكردي موجوداً عملياً، وتضمَّنت مذكرته مطالب الأكراد، وانحصرت في الطلب بتأسيس دولة كردية مستقلة وفق مبادئ تقرير المصير المعلنة في البنود الأميركية الأربعة عشر.

الواقع أنه لم يكن لمذكرة شريف باشا تأثير سياسي يُذكر، فلم يُولِ قادة المؤتمر أي اهتمام لها ولا إلى صاحبها، ولم تستحوذ فكرة استقلال الأكراد على اهتمام المؤتمرين بحد ذاتها ولا كتعبير عن طموح الشعب الكردي، وبالتالي لم تُحرِّك مشاعر المؤتمرين[١].

والواضح أن شريف باشا عبَّر عن هواجس فئة معينة من الأكراد الذين كانوا يعتمدون على دول الحلفاء، وأعدوا مشاريع غير واقعية لتأسيس دولة موحدة ومستقلة بمساعدتها وتحت قيادة الأسر العريقة، بيد أن هذه الفئة لم يكن لديها نفوذ كبير ولا اتصالات مع الحركة الكردية الوطنية، لذلك مُنيت جميع محاولات شريف باشا بالفشل.

ويبقى أن مؤتمر الصلح في باريس هو أول مؤتمر في تاريخ المؤتمرات الدولية عبَّرت فيه قوميات شعوب في ما يُسمَّى الشرق الأدنى بما فيها الشعب الكردي عن مشاعرها وطموحاتها.

مؤتمر سان ريمو

تمَّ في (٩ جمادى الآخرة ١٣٣٨هـ/١ آذار ١٩٢٠م) وضع قرار المجلس الأعلى لدول الحلفاء الذي جرى فيه النظر إلى جانب تشكيل أرمينيا المستقلة الاعتراف المحتمل بدولة كردية مستقلة، وقد جرى الاتفاق على مشروع معاهدة الصلح مع

(١) لازاريف: ص١٥١.

تركيا في مؤتمر دول الحلفاء في سان ريمو بإيطاليا بين (١ ـ ٩ شعبان/ ١٨ ـ ٢٦ نيسان)، وجاء في رد الحلفاء على مذكرة الرئيس الأميركي ويلسون بتاريخ (٤ رجب/ ٢٤ آذار) أنه يجب تثبيت حدود تركيا الجنوبية مع عدم الأخذ بالحسبان العوامل العرقية فقط، بل الاقتصادية والجغرافية أيضاً، الأمر الذي كان من الممكن إدراكه كرغبة في سلخ كردستان الجنوبية على الأقل عن تركيا، ونوقشت المسألة الكردية بصورة مسهبة في (٢ شعبان/ ١٩ نيسان) باقتراح من لويد جورج.

وناقش المؤتمر صيغاً عدة لحل المسألة الكردية، أحداها وضع جزء من البلاد تحت حماية بريطانيا وفرنسا، وإذا لم يؤدِّ ذلك إلى نتيجة، فينبغي فصله عن تركيا وجعله تحت حكم ذاتي، ورأى كيرزون الخبير في شؤون الشرق الأدنى أن هناك صعوبة تكمن في:

- عدم وضوح نوايا الأكراد في تأسيس دولة وقدرتهم على تحقيق الاستقرار عبرها.
- عدم وجود شخصية كردية تمثل مصالحهم، إذ إن كل كردي يمثل عشيرته فقط.
- لا يمكن الاعتراف بشريف باشا ممثلاً لكردستان.
- إدراك الأكراد أنه ليس بوسعهم البقاء من دون تأييد ومساعدة من الدول الكبرى، وهم يقبلون بالحماية البريطانية، كما يقبلون بالحماية الفرنسية، وإذا بدا الاستقلال صعب المنال، ولا تُوافق بريطانيا ولا فرنسا على فرض حمايتها، فمن الأفضل ترك الأكراد تحت الحكم التركي الذي اعتادوا عليه، وإذا لم يتم الإعلان عن استقلال الأكراد فينبغي السماح لسكان ولاية الموصل إما البقاء تحت الإشراف البريطاني أو الانضمام إلى كردستان، والشكل الأخير هو الأكثر ملاءمة؛ لأنه من غير المجدي تقسيم ولاية الموصل، ويبقى من العسير حل هذه المسألة في المعاهدة السلمية[١].

لقد هدف كيرزون من وراء طرح أفكاره ما يأتي:

- فصل المنطقة الكردية عن تركيا بصورة دائمة.
- تحويلها إلى ميدان للتأثير الاستعماري المباشر.
- عدم السماح للفرنسيين بالسيطرة وحدهم عليها.
- ترسيخ أقدام بريطانيا حسب الإمكانات المتاحة في المنطقة الكردية الجنوبية، أو على الأقل تحويلها إلى حاجز يقي الممتلكات البريطانية في العراق والخليج العربي.

(١) لازاريف: ص١٧١ ـ ١٧٢.

كان موقف فرنسا من المسألة الكردية مشابهاً من حيث المبدأ لموقف بريطانيا؛ أي استعمارياً صرفاً، ونظرت إليها من وجهة نظر مصالحها، ففي المنطقة الكردية الجنوبية التي فقدتها، أرادت أن تؤمِّن لنفسها حصة من نفط الموصل، ومنطقة واسعة متاخمة لمستعمراتها كانت تطمع فيها لتحمي ممتلكاتها في كيليكيا وسورية ولبنان، ولم توافق على السيطرة التركية عليها ولا على الإشراف البريطاني المنفرد على هذا الجزء من المنطقة الكردية.

وعلى الرغم من تعارض المصالح كانت ثمة نقاط مشتركة بين الدولتين البريطانية والفرنسية، وتمَّ وضع برنامج سياسي وجد فيه سياسيو الدولتين حلاً مقبولاً للمسألة الكردية، تمثَّل بإقامة دولة حاجزة على أراضي المنطقة الكردية التركية، إما على أساس حكم ذاتي واسع أو استقلال شكلي تحت إشراف الدول الكبرى[١]، وعُيِّنت لجنة من ثلاث من القوى العظمى، هي بريطانيا وفرنسا وإيطاليا، مهمتها كتابة مسودة لمشروع الحكم الذاتي للمناطق ذات الأغلبية الكردية خلال الأشهر الستة التي ستدخل فيها الاتفاقية موضع التنفيذ، مع الاحتفاظ بحق مناشدة عصبة الأمم بالاستقلال التام خلال عام واحد[٢]، وجاء في مشروع المعاهدة ما يأتي:

- تضع اللجنة مخططاً للإدارات الذاتية المحلية للأراضي الواقعة إلى الشرق من نهر الفرات وإلى الجنوب من حدود أرمينيا الجنوبية التي يسكنها الأكراد، على أن يحمي هذا المخطط الآشوريين وغيرهم من الأقليات القومية والدينية في الأراضي المشار إليها، ويتم تشكيل لجنة من ممثلي بريطانيا وفرنسا وإيران والأكراد للقيام بإصلاحات في مناطق الحدود التركية بعامة وفي مناطق الحدود التركية ـ الإيرانية بخاصة.

- تتعهد الحكومة التركية بقبول توصيات اللجنة خلال ثلاثة أشهر بعد عرضها عليها.

- إذا توجَّه الأكراد في الأراضي المشار إليها بعد عام من سريان مفعول المعاهدة إلى مجلس عصبة الأمم لطلب الاستقلال عن تركيا باسم الأكثرية، وقرَّر المجلس أنهم كُفؤ لهذا الاستقلال ويوصي به، فإن تركيا تتعهد بتنفيذ هذه التوصية، وتتنازل عن جميع حقوقها في هذه الأراضي، ويجري الاتفاق على التفاصيل بين تركيا ورؤساء الدول الموقعين على المعاهدة.

- لن تعارض دول الحلفاء في هذا الحال انضمام الأكراد القاطنين في ولاية الموصل إلى الدولة الكردية المستقلة[٣].

---

(١) لازاريف: ص١٧٢ ـ ١٧٣. (٢) مكدول: ص٢٢٦.
(٣) لازاريف: ص١٧٣.

وجرى في اجتماع (٤ شعبان/ ٢٣ نيسان) نقاش حادٌّ حول تقاسم المصالح في المنطقة الكردية العراقية بين بريطانيا وفرنسا وإيطاليا، وتمَّ التوقيع على اتفاقية تتضمن تعهداً بالاعتراف باستقلالها الفوري أو الممكن في ظل ظروف معينة، وتجنُّب النزاع بين الدول الكبرى، كما جرى الاعتراف بمصالح إيطاليا في الأناضول الجنوبية، وبمصالح فرنسا في كيليكيا وفي الجزء الغربي من المنطقة الكردية المتاخم لسورية وحتى جزيرة ابن عمر، والاعتراف أيضاً بمصالح بريطانيا إلى الشرق من نهر دجلة، وإن البنود الرئيسة لمواد الاتفاقية هي:

- الاعتراف بمبدأ المساواة أثناء تشكيل اللجان الدولية بوظائفها القانونية والمالية.

- إذا رغبت الحكومة الكردية أو التركية في الحصول على المساعدة الخارجية في شؤون الإدارة المحلية أو «البوليس» في مناطق المصالح الخاصة العائدة لإيطاليا وفرنسا وبريطانيا، فلن يُعلن المشاركون الآخرون في الاتفاقية عن عدم موافقتهم على هذه المصالح الخاصة، وهذا يتعلق بشكل أساس بالأقليات العرقية والدينية واللغوية.

- يجب عدم قيام الأطراف المتعاقدة بالتطاول على الامتيازات في مناطق المصالح الخاصة، بيد أنه يتم الحفاظ على حرية التجارة والترانزيت والملاحة والطيران.

- يجب أن تقدِّم الأطراف المتعاقدة التأييد «الديبلوماسي» لبعضها بعضاً في مناطق المصالح الخاصة.

- تنتقل أسهم سكة حديد بغداد والأناضول إلى المجموعات المالية البريطانية والفرنسية والإيطالية[١].

وعندما توضحت شروط معاهدة سان ريمو، بدأ بعض الأكراد يبدون عدم ارتياحهم، وقد أبرق الشيخ عبد القادر النهري إلى باريس بأنه طالما لم تُمثَّل اللجنة الكردية في مؤتمر السلام، فإنَّها تحتفظ بحقها في الاحتجاج على أي قرار يُتخذ لم يراعِ مبادئ القومية الكردية.

وما إن أعلنت المقترحات بشكل رسمي حتى أبدى كل من الشيخ عبد القادر النهري ومنافسيه من البدرخانيين استياءهم من إقصاء المنطقة الكردية ذات الحكم الذاتي في الأجزاء الكردية من جزيرة ابن عمر والرها وماردين في سورية الفرنسية وبعض المناطق الأخرى ولا سيما في ملطية وقوج كيري (ديرسيم) غربي الفرات، في حين أبدت العصبة الاجتماعية الكردية ارتياحها لتعيين الرئيس الأميركي ويلسون

---

(١) لازاريف: ص١٧٦.

كوسيط في ترسيم الحدود بين المناطق الكردية وأرمينيا، وسعى الأتراك في هذه الأثناء إلى استقطاب شريف باشا لمساندة اقتراح مضاد ينص على إقامة دولة كردية متمتعة بالحكم الذاتي، على ألا يكون الاستقلال خياراً لها[١].

تعقيب على مقررات مؤتمر سان ريمو

تجلَّت نوايا الحلفاء المنعكسة في وثائق مؤتمر سان ريمو بوضوح، وقد كوَّنوا أوضاعاً انعكست سلباً على المسألة الكردية على الرغم من أن هذه القضية غدت للمرة الأولى في التاريخ موضوع نقاش في مؤتمر دولي، وجرى الاعتراف بحق الأكراد في تقرير مصيرهم الوطني.

والواضح أن مقررات مؤتمر سان ريمو كانت مجحفة، بحيث أن تطبيق إعلان الحق المشار إليه بدا مستحيلاً، وخابت آمال الأكراد في وحدة كردستان السياسية، فقد استُبعد منها المنطقة الشرقية في إيران، وجزء من المنطقة الشمالية، وربما المنطقة الجنوبية إذا لم تنضم إلى الدولة الكردية، وعليه فإن آلية منح الاستقلال للأكراد اتسم بطابع متدرج وشرطي، أما الانتقال من الحكم الذاتي إلى الاستقلال فلم يكن إلزامياً، ويقع كل ذلك في النهاية تحت إشراف دول الحلفاء الثلاث التي حصلت على حق التدخل في شؤون الأكراد الداخلية تحت ستار حماية الأقليات[٢]، وبقي الأكراد في حال تجزئة وتشتت.

وجرى في مؤتمر سان ريمو توزيع الانتدابات، فحصلت بريطانيا على حق الانتداب على فلسطين والعراق مع الموصل، كما حصلت فرنسا على حق الانتداب على سورية ولبنان، ونالت تعويضاً بمقدار خمسة وعشرين بالمئة من نفط الموصل لقاء تنازلها عنها.

معاهدة سيفر

فُرضت في (٢٥ ذي القعدة ١٣٣٨هـ/ ١٠ آب ١٩٢٠م) معاهدة سيفر[٣] وكانت وثيقة فريدة من نوعها في تاريخ السياسة الحديثة بفعل عدم صلاحيتها العملية وقصر أجلها، فقد استمرت نافذة مدة ثلاث سنوات فقط، والواضح أنها لم تستجب تماماً للموقف العسكري والسياسي الفعلي في ما يُسمَّى الشرق الأدنى، والسمة الرئيسة في مضمونها أنها طرحت القضية الكردية للمرة الأولى في العُرف القانوني للمعاهدات الدولية.

(١) مكدول: ص٢٢٦. (٢) لازاريف: ص١٧٤ ـ ١٧٥.

(٣) سيفر من ضواحي باريس.

وعدت معاهدة سيفر الأكراد بتشكيل منطقة ذات حكم ذاتي والتي سيكون لها الحق في إجراء استفتاء من أجل الاستقلال الكامل بعد سنة واحدة من تشكيل منطقة الحكم الذاتي، إذا ما اقتنعت عصبة الأمم بقدرتهم على ممارسة هذا النوع من الاستقلال، كما سمحت أيضاً بإلحاق كردستان الجنوبية بهذه الدولة الكردية في المستقبل، لكن الخلل في البنود تجلَّى في إقصاء المناطق الكردية في سورية وديرسيم الواقعة غربي الفرات بالإضافة إلى الفشل في تعيين الحدود بين المناطق الكردية وأرمينيا، وهو ما سوف يثير غضب الأكراد والأرمن.

كان الموضوع الوحيد الذي استأثر باهتمام كبير لدى الباحثين في موادها هو مسألة الموصل التي اكتسبت آنذاك حيوية أكثر، لكنها لم تحلها، وتضمنت المعاهدة فيما يختص بقضية المناطق الكردية ما يأتي:

- فقدان تركيا مناطق ما بين النهرين وجنوب شرقي المناطق التي يسكنها الأكراد.
- كان المقصود بكردستان في المعاهدة المنطقة الواقعة جنوب شرقي الأناضول؛ أي كردستان المركزية، وتضم مناطق الشمال العراقي حالياً، وهي كردستان الجنوبية مع منطقتي بوتان وهكاري فقط في كردستان الشمالية، أما بقية الولايات وهي وان وبدليس فقد نصت المعاهدة على ضمِّها إلى الدولة الأرمينية المقترحة، حيث عدَّ الحلفاء أن الغالبية الكردية غير متوفرة إلا في هذه المناطق.
- منح الاستقلال الذاتي للأكراد في كردستان مع إمكان منحهم الاستقلال التام إذا ما أثبت الشعب الكردي رغبته في ذلك، لكنه كان مشروطاً بتحفظات هي:

أ ـ استفتاء أهالي المنطقة الكردية فيما إذا كانوا يريدون الانفصال عن تركيا أم لا.

ب ـ تُعرض نتيجة الاستفتاء على عصبة الأمم التي تقرر في ضوء ذلك ما إذا كان الأكراد جديرون بالاستقلال أم لا.

جـ ـ إذا قرَّرت عصبة الأمم جدارة الأكراد بالاستقلال يُبلَّغ ذلك إلى تركيا التي عليها أن تُنفذ قرارات عصبة الأمم في هذا الشأن، ولا يمانع الحلفاء عندئذٍ من انضمام أكراد ولاية الموصل للدولة الكردية المقترحة[١].

كانت معاهدة سيفر واهية، وقد رفضها مصطفى كمال، وشكَّلت انتصاراته وعلاقاته بالأكراد، وانقسام هؤلاء على أنفسهم حول رغباتهم ومخططاتهم بشأن الحصول على الاستقلال؛ سبباً في تعطيل تنفيذها[٢].

فقد كان الأكراد في حيرة من أمرهم، وقد جهد الأتراك في إقناعهم بأن المعاهدة

(١) زكي: ص٢٨٢. Mc, Laurin: The political Role of the Minority Groups in the Middle East. P56.

(٢) Adamson: p19.

لا تساوي شيئاً مع التهديد بغزو واسع لأراضيهم، وكانت النهاية الرسمية لمعاهدة سيفر، توقيع معاهدة لوزان في (١٠ ذي الحجة ١٣٤١هـ/ ٢٤ تموز ١٩٢٣م)، والواقع أن معاهدة سيفر استبقت التقسيم النهائي للأراضي التي كانت تحت السيطرة العثمانية بحيث تكون الدول المزمع إنشاؤها تحت سيطرة الدول المنتدبة.

معاهدة لوزان

لقد تمَّ التوقيع على معاهدة سيفر من دون الاكتراث بالحقائق على الأرض، إذ كانت تركيا تحارب من أجل البقاء؛ لأنَّها كانت تواجه اضطرابات داخلية وحرباً أهلية، وغزواً خارجياً، وكان الوطنيون الأكراد على صواب في شكوكهم تجاه بريطانيا التي كانت راغبة في إسقاط أي إشارة إلى دولة كردية مستقلة في المستقبل في معاهدة مُعدَّلة على الرغم من أنها كانت ترغب في المحافظة على مواد الحكم الذاتي.

افتُتح مؤتمر لوزان للسلام في (٢٨ ربيع الأول ١٣٤١هـ/ ٢٠ تشرين الثاني ١٩٢٢م)، ومثَّل بريطانيا اللورد كيرزون وزير الخارجية، في حين مثل تركيا عصمت إينونو وزير الخارجية. طالبت بريطانيا في هذا المؤتمر بحدود تزيد عن تخوم ولاية الموصل الشمالية، في حين طالبت تركيا بإعادة ولاية الموصل كلها أو المنطقة الكردية العراقية إليها، وفي (١٧ جمادى الآخرة ١٣٤١هـ/ ٤ شباط ١٩٢٣م) تمَّ الاتفاق على استبعاد قضية الموصل من برنامج المؤتمر، وإعطاء الحكومتين البريطانية والتركية مهلة تسعة أشهر للتوصل إلى تفاهم مباشر، وإذا فشلا تُعرض القضية على عصبة الأمم، ويبقى الوضع في الموصل خلال هذه المدة على حاله، ويتعهد الطرفان بعدم إحداث أي تغير فيه[١].

وفعلاً تمَّ التوصل إلى عقد معاهدة لوزان من قِبل الدول المشتركة في هذا المؤتمر، احتفظت تركيا بموجبها بأراضيها الأصلية كافة، ولم يرد ذكر القضية الكردية في متن المعاهدة إذ لم تنص إلا على القول بوجوب احترام الحقوق الثقافية والدينية للأقليات والقوميات، وبالطبع كان الأكراد والأرمن هم المقصودون بذلك.

معاهدة ١٩٣٠م بين العراق وبريطانيا

أنهت معاهدة (٣ صفر ١٣٤٩هـ/ ٣٠ حزيران ١٩٣٠م) عهد الانتداب البريطاني على العراق، وقد وتَّر مضمونها الوضع في المنطقة الكردية بشكل حادّ، إذ إن هذه المعاهدة لم تتضمن أي إشارة إلى الأكراد أو إلى الاحتفاظ بالامتيازات الكردية،

(١) Adamson: p10.

ورأى فريق من الزعماء الأكراد في استقلال العراق بموجب هذه المعاهدة ودخوله إلى عصبة الأمم؛ خطراً يقضي على أماني الأكراد في حق تقرير المصير، وأرسل فريق آخر عرائض وبرقيات إلى فيصل ملك العراق، وإلى المندوب السامي البريطاني، يحتجون فيها على عقد المعاهدة، كما أرسلوا مضابط عديدة إلى سكرتارية عصبة الأمم يطالبون فيها بتحقيق ما جاء في قرارات العصبة السابقة والخاصة بضرورة إنشاء دولة كردية.

وتقرَّر على ضوء هذه الاحتجاجات ذهاب رئيس الوزراء العراقي والمندوب السامي البريطاني إلى المدن الكردية في (١٣ ربيع الأول/ ٨ آب) لتوضيح سياسة الحكومتين العراقية والبريطانية القائمة على معارضة الحكم الذاتي للأكراد، وقد أثار ذلك الأكراد فقاموا بمظاهرات معادية وبخاصة في السليمانية، ما دفع وكيل رئيس الوزراء العراقي إلى الإعلان أن الحكومة العراقية ستأخذ بعين الجد الوعود التي أعطتها لتطمين رغبات الأكراد، وحذَّرهم من تصميم الحكومة على القضاء على أي رغبة تهدف إلى الإخلال بوحدة الوطن العراقي، واستعداد الحكومة العراقية وضع لائحة قانون باستخدام اللغة الكردية في الأماكن التي تقطنها أكثرية كردية، وتعيين معاوناً لمدير الداخلية في الألوية الشمالية خبيراً بالشؤون الكردية، ومفتشاً للمعارف يهتم بالمدارس الكردية في ألوية السليمانية وأربيل وكركوك[١]، لكن النظام العراقي كان يعمل على تأكيد حضوره في كردستان العراق، وإشعار الأكراد بذلك.

كان من المقرر أن تجري الانتخابات النيابية في العراق في (أواسط ١٣٤٩هـ/ صيف ١٩٣٠م) كي يستطيع المجلس النيابي التصديق على المعاهدة، وقد قرَّر الأكراد في السليمانية مقاطعتها، لكن ما جرى في (١٢ ربيع الآخر/ ٦ أيلول) من دعوة حوالي ثلاثين وجيهاً إلى الاجتماع في سراي الحكومة لانتخاب هيئة تفتيشية لانتخابات المجلس النيابي الجديد؛ أدى إلى إضراب عام، فتوقفت الأعمال كلها في المدينة، ثم تحول الإضراب العام إلى مظاهرة كبيرة، واشتبك المتظاهرون مع قوات الشرطة، والملاحظ أن المناطق الكردية الأخرى لم تشترك فيها.

ميثاق سعد آباد

عُقد هذا الميثاق في قصر سعد آباد في طهران في (٢٨ ربيع الآخر ١٣٥٦هـ/ ٨ تموز ١٩٣٧م) بين الدول الإسلامية الأربع: العراق وتركيا وإيران وأفغانستان[٢]، وتتضمَّن

(١) الحسني، عبد الرزاق: تاريخ العراق السياسي الحديث جـ٢ ص١٨٠، جـ٣ ص٩٩.
(٢) عوني، درية: عرب وأكراد ص١٣٧.

مادته السابعة إشارة ضمنية إلى الأكراد «على كل من المتعاقدين الساميين، كلٌّ داخل حدوده، عدم إعطاء المجال إلى تأليف العصابات المسلحة والجمعيات أو كل ترتيب غايته قلب المؤسسات العامة أو قيامها بأعمال لفرض الإخلال بالنظام والأمن العام في أي قسم من بلاد الفريق الآخر، سواء أكان في منطقة الحدود أم في غيرها أو الإخلال بنظام الحكم السائد في بلاد الفريق الآخر»[1].

إن ثلاثاً من هذه الدول تقوم بينها حدود مشتركة وينتشر على خطوط حدودها أفراد متمردون في مناطقهم الجبلية، وهم المعنيون في المادة السابعة المشار إليها، وتسمح عباراتها الفضفاضة وغير المحددة بتطبيقها ضد نشاط الأحزاب والحركات التحررية غير الكردية في البلدان المتعاقدة.

يُعدُّ ميثاق سعد آباد أول عقد دولي يتم بين دول إسلامية في العصر الحديث قام على أساس الرابطة الإسلامية، لكنه استهدف في الوقت نفسه جماعات إسلامية.

المعاهدة العراقية ـ التركية

تُعدُّ المعاهدة العراقية ـ التركية لعام (١٣٦٥هـ/ ١٩٤٦م)، إحياءً لميثاق سعد آباد وخطوة تمهيدية لقيام حلف بغداد، وكانت سياسة العراق في تلك المرحلة تهدف إلى تدعيم علاقاته مع تركيا نتيجة شعور الهاشميين بفشل فرض زعامتهم على العالم العربي، بالإضافة إلى أن التقاليد والعادات التركية ظلت مسيطرة على الفئة الحاكمة في بغداد بفعل تردُّد الوصي وأفراد الأسرة الحاكمة إلى استانبول وقضاء فصل الصيف فيها مراراً[2].

والراجح أن هذه المعاهدة جاءت كردٍّ فعل على الحركات الكردية المسلحة التي يقوم بها البرزانيون في شمالي العراق وعلى جانبي مناطق الحدود[3]، وقد أُلحق بها ستة بروتوكولات تتعلق بتنظيم استخدام مياه دجلة والفرات، والتعاون في المحافظة على الأمن، وإنشاء لجان دائمة لمراقبة الحدود[4].

والراجح أن المقصود من تشكيل اللجان الدائمة، وضع الأكراد تحت رقابة مزدوجة عراقية وتركية؛ لأن القضية الكردية كانت دائماً الهاجس الرئيس للحكومتين العراقية والتركية.

(١) وزارة الخارجية العراقية: ميثاق سعد آباد ص١٤.
(٢) العقاد، صلاح: المشرق العربي المعاصر ص١٥.
(٣) O'balance Edgar: Kurds Revolt, p48.
(٤) Longrigg: p336.

حلف بغداد

يبدو أن تركيا عبر شعورها بالخوف من الاتحاد السوڤياتي في السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الثانية؛ أخذت تسعى لإيجاد حلفاء من جيرانها بخاصة، فتطلعت إلى الهاشميين في العراق الموالين للغرب كحلفاء طبيعيين لها[1].

ودخلت الولايات المتحدة الأميركية على الخط في غضون ذلك مستغلة خوف تركيا هذا، ذريعة لجعلها سداً بوجه الاتحاد السوڤياتي الذي يرنو ببصره نحو منطقة الشرق الأوسط، والمعروف أن الولايات المتحدة الأميركية بدأت بعد الحرب العالمية الثانية تتخلّى عن سياستها التقليدية المتمثلة في النشاط الاقتصادي؛ لتملأ فراغ القوة التي تركته بريطانيا في إدارة شؤون المنطقة السياسية، وأضحى لها نفوذ مؤثر في العراق حاولت من خلاله الحصول على الامتيازات التي كانت لبريطانيا في هذا البلد على الرغم من أن النفوذ البريطاني ظل باقياً، الأمر الذي أجَّج التنافس بين شركات النفط الأميركية والبريطانية حول نفط الشرق الأوسط، وكانت الغلبة للشركات الأميركية بفعل الدعم الحكومي لها، واضطرت بريطانيا إلى التنازل للولايات المتحدة الأميركية عن نصف نفط الكويت، وجرى تغيير أكبر في إيران بعد انقلاب «الجنرال» زاهدي[2] حيث تمكَّنت الاحتكارات الأميركية من أن تفرض على بريطانيا عام (١٣٧٣هـ/ ١٩٥٤م) إنشاء اتحاد يمتلك الأميركيون بموجبه أربعين في المئة، أي حصة متساوية لما لبريطانيا من نفط العراق[3].

وبدأت الولايات المتحدة الأميركية تتدخل سياسياً في شؤون العراق، في أوائل الخمسينيات من القرن العشرين، عبر الاتصال بكامل الكيلاني شقيق رشيد عالي الكيلاني، والتقرب من حزب الاستقلال والتفاهم معه من أجل تغيير النظام الملكي الذي أقامه البريطانيون، إلى نظام جمهوري، لكن أمين عام الحزب محمد صدِّيق شنشل رفض استبدال استعمار بريطاني بآخر أميركي[4].

والواقع أن محاولات التغلغل الأميركي في العراق أقلقت بريطانيا التي كانت حريصة على إبعاده، وخاصة أن اهتمام الولايات المتحدة الأميركية بالعراق بعامة

(١) العقاد: ص٦٥.
(٢) زاهدي فضل الله (١٨٩٠ ـ ١٩٦٣م) سياسي وعسكري إيراني من العهد الشاهنشاهي قائد الشرطة ووزير الداخلية (١٩٤٩ ـ ١٩٥١م)، عمل جاهداً على الإطاحة بحكومة محمد مصدق ونجح في ذلك بالتنسيق مع المخابرات الأميركية في (آب ١٩٥٣م) وأرجع الشاه من منفاه.
(٣) المتولي، محسن محمد: كرد العراق ١٩١٤ ـ ١٩٥٨ ص١٣٥.
(٤) المرجع نفسه: ص١٣٥ ـ ١٣٦.

وبالأكراد بخاصة سببه اتخاذ هؤلاء ورقة ضغط ضد الحكومة العراقية من أجل تنفيذ السياسة الأميركية.

بدأ التغلغل الأميركي في كردستان العراق عبر منظمات وجمعيات خيرية، أبرزها منظمة «كيير» التي حصلت على رخصة إنشاء بعض المشاريع العمرانية، مثل شق بعض الطرق النموذجية في أربيل سعياً وراء اكتساب مشاعر الأكراد والتقرب منهم[1].

وما جرى من التقارب بين الحكومة العراقية والولايات المتحدة الأميركية عقب زيارة الوصي إليها؛ أثّر سلباً على وضع الأكراد، حيث قامت الحكومة العراقية لأول مرة بالقضاء على الحركات الكردية، ربما بدفع أميركي، وسيطرت على كردستان، فانتكست الحركة الكردية الوطنية بين عامي (١٣٦٦ ـ ١٣٦٩هـ/ ١٩٤٧ ـ ١٩٥٠م).

وكان حلف بغداد موجَّه في أحد جوانبه ضد الأكراد، سواء في العراق أو في تركيا أو في إيران التي انضمت إلى الحلف، وأول ثمرات هذا الانضمام ما جرى من العمليات العسكرية ضد عشيرة «الجوانرود» القاطنة في منطقة الحدود العراقية ـ الإيرانية، وإخماد الحركة الكردية الوطنية الموحدة[2].

الأكراد في الدستور العراقي عقب ثورة تموز ١٩٥٨م

عقب قيام ثورة (٢٥ ذي الحجة ١٣٧٧هـ/ ١٤ تموز ١٩٥٨م) في العراق، أصدرت حكومة الثورة دستوراً مؤقتاً ينص في مادته الثالثة على أن العرب والأكراد شركاء في الوطن، ويُقرُّ هذا الدستور بحقوق الأكراد الوطنية ضمن وحدة العراق.

والواقع أن المادة المشار إليها هي أول اعتراف عراقي رسمي يصدر عن دولة يقطنها الأكراد، ويُعدُّ ذلك نجاحاً للحركة الوطنية الكردية في العراق، وتدل على مدى قوة الرابطة والعلاقات المتينة بين العرب والأكراد في هذا البلد، ولم تتوفر هذه الرابطة لا في تركيا ولا في إيران الدولتان اللتان تُنكران الحقوق الوطنية للأكراد.

(١) المتولي: ص ١٣٥ ـ ١٣٦.

(٢) بووا: لمحة عن الكرد ص١٨.

الفصل السادس

الحركات والأحزاب الكردية في العراق
١٩١٨ ـ ١٩٥٨م

حركة الشيخ محمود البرزنجي

بروز الشيخ محمود

تُشكِّل المرحلة التي تبدأ مع بداية الحرب العالمية الأولى وتمتد حتى نهاية الحرب العالمية الثانية منعطفاً مهماً في تاريخ المنطقة الكردية وتحولاً طرأ على قضيتها الوطنية، حيث قام الأكراد خلالها بحركات وانتفاضات مسلحة من أجل الاستقلال.

بعد أن قضى العثمانيون على الإمارة البابانية في عام (١٢٦٦هـ/ ١٨٥٠م)، ظلوا يحكمون السليمانية حتى الحرب العالمية الأولى، وبرز اسم الأسرة البرزنجية عام (١٣٠٣هـ/ ١٨٨٦م) بقيادة الشيخ سعيد البرزنجي الذي استطاع فرض سيطرته على السليمانية حتى اغتياله في عام (١٣٢٦هـ/ ١٩٠٨م)، وخلفه في زعامة الأسرة ولديه أحمد وعبد القادر ثم الحفيد الشيخ محمود الذي يُعدُّ من أنشط أفراد هذه الأسرة.

وعندما غادر الأتراك بغداد في عام (١٣٣٥هـ/ ١٩١٧م) ثم كركوك في العام التالي تحت ضغط القتال، اختار القائد التركي علي إحسان باشا الشيخ محمود ليتسلم زمام الأمور في السليمانية، وأبقى معه فوجاً تركياً لحفظ الأمن.

كان الشيخ محمود ذا نزعات استقلالية، ويطمع في حكم دولة كردية مستقلة، فأرسل إلى السلطات البريطانية في بغداد يطلب ألا تستثني بريطانيا كردستان الجنوبية من قائمة الأقوام المتحررة، وأعلن عن استعداده لتسليم لواء السليمانية إلى الحاكم العسكري البريطاني الذي رحَّب بالأمر[1]، فقام الرائد نويل بعقد اجتماع عام في السليمانية حضره العلماء والأشراف والسادات والتجار ورؤساء العشائر وطبقات الأهالي المختلفة، وألقى خطاباً بوصفه ممثل الحاكم البريطاني ويلسون، أعلن فيه

(١) الدرة، محمود: القضية الكردية والقومية العربية ص٦٩.

تعيين الشيخ محمود حاكماً على كردستان، كما تمَّ تعيين عدد من زعماء الأكراد في المناصب الحساسة مثل: تعيين السيد عمر عم الشيخ محمود متصرفاً، وعمه الثاني السيد حسن حاكماً ورئيساً لفرع الشرع، كما تم تعيين معاوني ضباط سياسيين بريطانيين في أقضية جمجمال وحلبجة ورانية، وعُيِّن ضباط آخرون لتدريب قوة عسكرية كردية باسم «ليڤي السليمانية»، وتقرَّر تنظيم جهاز شرطة على النمط الحديث[١].

لم يكن نفوذ الشيخ محمود في بداية حكمه محصوراً في نطاق السليمانية، بل إن رؤساء العشائر والوجهاء البارزين قد تعهدوا بالإخلاص له، والتعاون معه، كان من بينهم عدد كبير من رؤساء الأكراد في إيران، وقد طالبوا بتوحيد كردستان إيران والعراق تحت حكم الشيخ محمود[٢].

عدَّ الشيخ محمود نفسه حاكماً عاماً على كردستان، وامتد نفوه فشمل المنطقة الممتدة من الزاب الكبير إلى نهر ديالى بعد أن أدخلت إدارة الاحتلال في (ربيع الأول ١٣٣٧هـ/ كانون الأول ١٩١٨م) كوي سنجق ورانية وبشدر ضمن حدود نفوذه، وأضاف إليه نويل راوندوز، كما بذل جهداً لضم هذه المناطق إلى المنطقة التي يحكمها[٣].

قرَّب الشيخ محمود إليه عدداً من رؤساء العشائر، وحصل بفعل المرتَّبات التي كان يبذلها؛ على عدد آخر من الأصدقاء والمؤيدين، وقصد السليمانية عدد كبير من الشخصيات الكردية، معظمهم من الضباط الأكراد، من أجل التعاون معه.

حركة الشيخ محمود الأولى

لم تلبث علاقة الشيخ محمود مع البريطانيين أن ساءت بعد مدة قصيرة من تعيينه حاكماً على السليمانية، وذلك للأسباب الآتية:

- تعارض أهدافه مع رغبات البريطانيين، فقد هدف الشيخ إلى تحقيق استقلال الأكراد، ورغبت بريطانيا في السيطرة وضمان مصالحها بغضِّ النظر عن تعارضها مع الأماني الكردية الوطنية.
- تجنيد البريطانيين لبعض الآشوريين والأرمن واستخدامهم في المحافظة على الأمن والنظام، وكبت الأكراد الذين استاؤوا من هذا التصرف.
- شعور الشيخ محمود بأن السلطات البريطانية تحاول الحد من نفوذه بين العشائر الكردية بحيث لا يتعدى هذا النفوذ الحدود التي رسمتها.

(١) الدرة: ص٦٩. عيسى: ص٢٠٩ ـ ٢١٠.
(٢) حلمي، رفيق: مذكرات رفيق حلمي ص١٠٠.
(٣) المرجع نفسه: ص٧٤.

- ثقة الشيخ محمود بأن معظم الأكراد العراقيين سيقفون إلى جانبه ضد بريطانيا في حال قيامه بالانتفاضة عليهم، وقد شجعته هذه الثقة على عدم التردد بالاصطدام بهم[١].

وبعد أن استقر البريطانيون في المنطقة الكردية وكان الشيخ محمود قد أعلن قيام دولته، راحوا يعملون على الحد من نفوذه تدريجياً قبل القضاء عليه، ولم يكن الشيخ مستعداً لأن يتقبَّل ما يفرضونه عليه، وقرَّر الانتفاض عليهم، وأخذ يعدُّ العدة لذلك.

عمل البريطانيون على تشكيل قوة عسكرية خاصة في المنطقة الكردية مؤلفة من فرسان ومشاة بقيادة الرائد دانليس وإدراة الشيخ قادر أخو الشيخ محمود، لكنهم كانوا بحاجة إلى عدد من الضباط الأكراد للانخراط فيها حتى يتقبلها الأكراد، وفعلاً دخل بعضهم فيها ممن كانوا على خلاف مع الشيخ محمود[٢].

وقرَّر ويلسون أن تُدار حكومة السليمانية من بغداد مباشرة، ولهذا عقد مجلساً للضباط البريطانيين تقرَّر فيه:

- تعيين الرائد سون محل الرائد نويل مستشاراً للشيخ محمود، وحاكماً سياسياً.
- يقوم الرائد نويل بجولة واسعة في أرجاء كردستان، فجال في كردستان تركيا في (جمادى الأولى ١٣٣٧هـ/ شباط ١٩١٩م)[٣].

وشعر الشيخ محمود بأن السلطات البريطانية في بغداد تحاول إبعاده عن الساحة السياسية عبر المكائد التي كان يكيدها سون ضده، وقد استقطب الأغوات وبعض رجال الدولة الأكراد، وحرَّضهم ضده، فنهض لإحباط تلك المكائد، ما وضعه في مواجهة حتمية مع هذه السلطات، فنظَّم حركة شارك فيها أعضاء الأسرة البرزنجية، وانضمَّت إليها بعض العشائر من وراء الحدود، من المناطق الكردية الإيرانية والعراقية مثل الهورامان ومريوان، والهماوند والجاف[٤].

أعلن الشيخ محمود عن قيام حركته في (١٩ شعبان ١٣٣٧هـ/ ٢٠ أيار ١٩١٩م)، وسرعان ما امتدت إلى المناطق المجاورة، ولعلها أول حركة كردية مسلحة تقوم في المناطق الكردية في القرن العشرين، واقتحمت العشائر في لشكر مدينة السليمانية فجأة في اليوم التالي واستولت عليها وطردت قوات «الليڤي» منها، واعتقلت الرعايا البريطانيين الموجودين فيها، والضباط البريطانيين، وقطعت الاتصالات السلكية مع

(١) الحسني: العراق في دوري الانتداب والاحتلال ص٣٠.
(٢) حلمي: ص٩١.
(٣) الحسني: تاريخ العراق السياسي الحديث جـ٣ ص٧٥.
(٤) ادموندز: كرد وترك وعرب ص٣٤.

كركوك، ورفعت العلم الكردي الوطني فوق مبنى دائرة الضابط السياسي البريطاني.

وتلقّت السلطات البريطانية في بغداد أنباء الحركة بالقلق وهالها أمر انتشارها خارج السليمانية، ولما حاول الشيخ محمود الزحف إلى كركوك للسيطرة عليها أصدرت الأوامر إلى القيادة العسكرية في كركوك باتخاذ الإجراءات الضرورية لوقف زحفه والقضاء عليه، فأرسلت قوة عسكرية إلى السليمانية على وجه السرعة قوامها خمسة آلاف جندي بقيادة الرائد بومي، وأتبعتها بقوة أخرى بقيادة الضابط بريدجس، وعندما علم الشيخ محمود بتقدم القوات البريطانية، نحو السليمانية خرج من المدينة مع قواته للتصدي لها، وانضمت إليه في الطريق، بعض العشائر، ووافاه من جمجمال كريمي فتاح أحد رؤساء عشيرة الهماوند.

واشتبكت القوتان الكردية والبريطانية عند مضيق طاسلوجة في معركة ضارية دامت طيلة النهار وأسفرت عن هزيمة القوات البريطانية وفرارها إلى كركوك تاركة وراءها القتلى والمؤن والذخائر، وتحصّن الشيخ بعد انتصاره في مضيق بازيان، وأرسل خمسمئة مقاتل بقيادة أخيه الشيخ قادر إلى بته الواقعة شمالي جمجمال لقطع طريق كركوك جمجمال[١].

وثارت العشائر الموالية للشيخ محمود حسب الخطة المتفق عليها، واستولت على عدد من المدن والقرى بعد معارك خاضتها مع القوات البريطانية، وسقطت حلبجة في أيدي قوات الشيخ في (٢٥ شعبان ١٣٣٧هـ/ ٢٦ أيار ١٩١٩م)[٢].

تجاه تلك الانتصارات وهذا التوسع، قرّرت السلطات البريطانية في بغداد وضع حد نهائي للانتفاضة، فأرسلت حملة عسكرية كبيرة بقيادة اللواء تيودور فريزر، احتلت بلدة جمجمال بمساعدة مشير آغا بن محمد سليمان أحد رؤساء الهماوند الموالي للبريطانيين، وانسحب كريمي فتاح منها إلى مضيق بازيان لينضم إلى قوات الشيخ محمود التي كانت قد وصلت إلى ذلك الموقع الحصين للاصطدام بالقوات البريطانية، وجرى الاصطدام في (١٩ رمضان/ ١٨ حزيران) وأسفر عن انتصار القوات البريطانية، ووقع الشيخ محمود وعمه السيد حسن وكاتبه طاهر محمد، في الأسر بعد أن أُصيبوا، وأُرسل الشيخ محمود إلى بغداد[٣]، ودخلت القوات المنتصرة السليمانية من دون قتال، وعيّنت السلطات البريطانية موظفين أكراد تحت إشرافها، وأعادت تنظيم الشرطة[٤].

قُدِّم الشيخ محمود ورفاقه إلى محكمة عُرفية بريطانية فحكمت عليه بالإعدام وعلى

(١) الطالباني: ص٢٠٢.
(٢) ادموندز: ص٣٤.
(٣) حلمي: ص١٧٠.
(٤) عيسى: ص٢١٨.

رفاقه بالسجن مُدداً متفاوتة مع غرامات، وكان ويلسون الحاكم العام في بغداد يريد تنفيذ الحكم بحق الشيخ لسببين:

الأول: إن بقاءه حياً يجعل أتباعه يأملون عودته، ويجعل خصومه يخشون بطشه.

الثاني: إن من شأن إعدامه أن يُعيد الأمن والنظام إلى المنطقة الكردية.

ولكن لأسباب تتعلق بالسياسة البريطانية العامة استُبدل حكم الإعدام بالسجن المؤبد، ونُفي الشيخ محمود مع صهره الشيخ محمد غريب إلى الهند[١].

لم يركن الأكراد إلى الهدوء بعد نفي الشيخ محمود، واستأنفوا نشاطهم العسكري ضد القوات البريطانية منطلقين من معاقلهم الجبلية، وانخرطوا في تجاوب عفوي مع حركة الجنوب العربية ضد الانتداب البريطاني التي بدأت في (رمضان ١٣٣٨هـ/ حزيران ١٩٢٠م)، وتمركزوا في زاخو والسليمانية، وقصفوا المواقع البريطانية، ومنذ (بداية ذي الحجة ١٣٣٨ وأوائل صفر ١٣٣٩هـ/ نهاية آب وأوائل أيلول ١٩٢٠م)، كانت المعارك لا تزال مستمرة بين الطرفين، وسيطر الأكراد المنتفضون على عدد من القرى في المنطقة الواقعة بين راوندوز وكفري، وداهموا مدينة أربيل، ولم تصمد القوات البريطانية فيها إلا بعد أن تلقَّت مساعدة من خورشيد آغا رئيس عشيرة ده زي الكردية، وأحمد أفندي أحد الأثرياء العرب، ووصول مساندة بريطانية من كركوك[٢].

حركة الشيخ محمود الثانية

في غمرة محاولات تركيا لاستعادة الموصل، منحت حكومة أنقرة في (٧ رجب ١٣٣٩هـ/ ١٧ آذار ١٩٢١م) أحد أنصارها رمزي بك لقب قائمقام راوندوز، وأرسلته إلى المنطقة الكردية العراقية لتأليب العشائر الكردية ضد البريطانيين وانتزاع السليمانية وكركوك وأربيل منهم، ولما وصل إليها، جال بين العشائر وروّج عن قرب وصول مساعدات عسكرية لانتزاع تلك المدن من البريطانيين[٣]، وفي الوقت نفسه، لم ينقطع الشيخ محمود عن التنسيق مع أنصاره من منفاه وتوجيههم ضد هؤلاء، وقاد أخوه قادر حملة دعائية تطالب بحكومة كردية مستقلة برئاسة شقيقه، وحصل على مساندة من بعض العشائر الكردية، ودعمته السلطات التركية التي وجدت الفرصة السانحة لاستعادة الموصل، وجرت اصطدامات مع القوات البريطانية التي اضطرت إلى الانسحاب من كوي سنجق والسليمانية في (١٣ محرم ١٣٤١هـ/ ٥ أيلول ١٩٢٢م).

(١) الحسني: جـ٣ ص٢٨٦.
(٢) الموصلي: القضية الكردية في العراق ص٦٨ ـ ٦٩.
(٣) ادموندز: ص٢٩٦.

استغلت تركيا هذه الأحداث فحشدت قواتها على الحدود، ثم تقدمت للسيطرة على رانية وكوي سنجق، والانضمام إلى القوات الكردية في بشدر، واضطرت بريطانيا إلى التقرب من الحركة الكردية الوطنية لمساندتها في مواجهة التدخل التركي.

ومع اشتداد العمليات العسكرية، كان المجلس البلدي في السليمانية برئاسة الشيخ قادر يلحُّ على البريطانيين بضرورة عودة الشيخ محمود من المنفى ليملأ الفراغ الذي حدث، فاستجابت بريطانيا التي رأت في عودته إعادة الاستقرار إلى المنطقة الكردية وطرد الأتراك من كردستان العراق[١].

وتعهد الشيخ محمود قبل عودته بالعمل على توحيد صفوف الأكراد ومنع الأتراك وأنصارهم من دخول السليمانية وطردهم من أجزاء كردستان التي استولوا عليها، كما قَبِل الشرط الذي فُرض عليه بألا يتدخل في شؤون كركوك وأربيل، وأن يرافقه نويل كمستشار سياسي وممثلاً المندوب السامي في بغداد[٢].

وصل موكب الشيخ محمود إلى السليمانية في (٢٩ محرم/ ٢١ أيلول) فاستُقبل استقبالاً شعبياً ملفتاً، وما إن تسلم الحكم حتى أقدم في (١٨ صفر ١٣٤١هـ/ ١٠ تشرين الأول ١٩٢٢م) على تشكيل حكومة مؤلفة من ثمانية وزراء برئاسة الشيخ قادر، وأطلق على القوات الكردية اسم «الجيش الوطني الكردي»، واتخذ لقب «ملك كردستان»[٣].

اعترفت الحكومة البريطانية وحكومة بغداد بحق الأكراد الذين يعيشون داخل حدود العراق في إقامة حكومة كردية ضمن حدود المنطقة الكردية العراقية[٤].

وحاول نويل تكوين جبهة للقيام بعمل ضد الأتراك مؤلفة من الشيخ محمود وسيد طه وإسماعيل آغاسمكو، إلا أن محاولته باءت بالفشل بسبب المنافسة بين هؤلاء الزعماء الثلاثة والتي كانت أقوى من الرغبة في العمل ضد الأتراك[٥].

وعلى الرغم من أن الشيخ محمود قد أظهر رغبة في تنفيذ السياسة البريطانية، إلا أنه سرعان ما تراجع بعد تسلُّمه السلطة، فلم يلتزم بحكم السليمانية والمنطقة التي حدَّدتها له بريطانيا، وطمع بحكم المنطقة الكردية في شمالي العراق كلها[٦]، وحاول

---

(١) ادموندز: ص١١٣. الطالباني ص٢١٦. (٢) الطالباني: المرجع نفسه ص٣٣٤.

(٣) الحسني: جـ٣ ص٢٨٦.

(٤) برقية من المندوب السامي في العراق إلى وزير المستعمرات، ١٦ تشرين الثاني، ١٩٢٢، حمدي ص١٥٨، ١٦٠.

(٥) Kenein, Derk: The Kurds ans Kurdistan p36. (٦) Laurin: p58.

ضم المزيد من المناطق الكردية الأخرى إلى سلطته وبخاصة كركوك، وأخذ يعمل على تدعيم الشعور المعادي لبريطانيا فيها، ما أدى إلى اصطدامه بالبريطانيين[١].

تريثت كركوك في إعلان ولائها لحكومة الشيخ محمود، وبرز اتجاه بين الأُسر الفاعلة فيها بعدم التعاون معه، وحاول الشيخ من جهته إقامة علاقات وديَّة مع مصطفى كمال في خطوة انقلابية ورفض الخضوع المطلق لبريطانيا، كما توجَّه إلى روسيا السوفياتية يطلب منها المساعدة وإقامة علاقات ودية، الأمر الذي أقلق بريطانيا[٢].

وأخذ البريطانيون يتحينون الفرص لإسقاطه وبخاصة أن الظروف الدولية كانت آنذاك موآتية، وأدركوا أن عدم تلبية مطالب الأكراد قد تُقربهم من تركيا وإيران والعراق، لذلك ليس من مصلحتها أن تعادي هذه الدول من أجل حكومة كردية في السليمانية أو في غيرها، مشكوكاً في ولائها لهم، وأقروا بضرورة إلحاق كردستان بالعراق وتصفية حكومة الشيخ محمود[٣].

وشعر الشيخ محمود أن الصدام مع بريطانيا بات أمراً محتوماً، ما مهَّد السبيل لبدء العمليات العسكرية، واجه الأكراد القوات العراقية المدعومة بسلاح الطيران الملكي البريطاني، وانصرف البريطانيون إلى السيطرة على المراكز الكردية التي كانت خاضعة لسيطرة الشيخ محمود، واستخدموا المناوئين له من الأكراد والمتعاونين معهم من أجل ذلك، ففرضوا سيطرتهم على بعض العشائر والبلدات، وقصفت الطائرات البريطانية مدينة السليمانية في (١٦ رجب ١٣٤١هـ/ ٤ آذار ١٩٢٣م)، وكان الشيخ محمود قد غادرها قبل ذلك ليجنبها القصف[٤].

وتقدمت قوات من الجيش العراقي بقيادة ضباط بريطانيين في (شعبان/نيسان) بمساعدة سلاح الطيران، لإعادة احتلال راوندوز التي سبق أن دخلتها قوات تركية غير نظامية، ثم زحفت إلى السليمانية ودخلتها لكنها سرعان ما انسحبت منها حيث لم يجد البريطانيون من يحكمها من الأكراد تحت سيادتهم بوجود الشيخ محمود، لهذا عاد هذا إليها في (٩ ذي الحجة ١٣٤١هـ/ ٢٣ تموز ١٩٢٣م) بالاتفاق مع السلطات البريطانية في بغداد، وظلَّ بها حتى (١٦ ذي الحجة ١٣٤٢هـ/ ١٩ تموز ١٩٢٤م)[٥] لأنَّه تجاهل التحذير البريطاني بعدم التدخل في إدارة أقضية رانية وقلعة

---

(١) Kenein: p98.

(٢) انظر: نص الرسالة إلى السوفيات في الملاحق، جلال الطالباني ص٢١٦.

(٣) المرجع نفسه: ص٢٢٢. (٤) Kenein: p28.

(٥) O'balance: p31.

دزة وجمجمال وقرة داغ وسه نكاو وغيرها[1] ما دفع بريطانيا إلى ضربه بالقنابل، واقترح المندوب السامي أن يُلقى القبض على الشيخ محمود حياً أو ميتاً، ووافق مجلس الوزراء العراقي على هذا الاقتراح، وقد شوهد أحد الآشوريين ذات يوم وهو يحاول إلحاق الأذى به وبأصحابه، فاعتُقل وقُتل بعد استجوابه[2].

وفشلت الوزارة الهاشمية الأولى في القضاء نهائياً على مقاومة الشيخ محمود أو القبض عليه على الرغم من دخولها السليمانية، ورأت وزارة عبد المحسن السعدون الثانية استعمال الأسلوب السياسي مع الشيخ بعد فشل أسلوب القوة، فتباحث مع دار الاعتماد البريطاني لحل هذه المعضلة، وتقرَّر إرسال مستشار وزارة الداخلية العراقية كيناهان كورنواليس إلى السليمانية في (ربيع الآخر ١٣٤٥هـ/ تشرين الأول ١٩٢٦م)، حيث اجتمع بالشيخ محمود وعرض عليه الاستسلام على أساس منحه بعض الامتيازات السخية، لكن الشيخ رفض الاستسلام، ما دفع الحكومة العراقية إلى إرسال جيشها إلى قرية الشيخ، وهي بنجوين، فقصفها بالمدافع، فاضطر الشيخ إلى الرضوخ ووافق في (ذي الحجة ١٣٤٥هـ/ حزيران ١٩٢٧م) على ما يأتي:

- لا يدخل الشيخ محمود ولا بعض أقاربه المعنيين الأراضي العراقية من دون إذن الحكومة.
- يتعهد الشيخ محمود بعدم التدخل في شؤون الحكومة العراقية، ولا يُشجع أحداً على التدخل إنْ في السليمانية أو في أي مكان آخر.
- يمتنع الشيخ محمود عن الاشتراك في أي عمل سياسي يمس العراق.
- لا يشكل عفو الحكومة عنه من الوجهة السياسية؛ أي تأثير على حقوق الغير من الذين يرغبون في إقامة الدعاوى الشخصية عليه في المحاكم المختصة.
- تعيد الحكومة إلى الشيخ محمود أملاكه على أن يدير شؤونها وكيل ترضى عنه، وتعفو عن عدد معين من أتباعه وفق الشروط الموضوعة لكل منهم، ويستثنى من ذلك المتهمون بجرائم فظيعة حيث يُنظر في أمرهم كل على حدة[3].

واجتمع رئيس الوزراء العراقي جعفر العسكري بالشيخ محمود في السليمانية في (٢٧ ذي الحجة/ ٢٨ حزيران)، واتفق معه على زيارة بغداد ليسلم ابنه بابا وفق الشروط التي سبق واتفق عليها معه من قبل، وقد تمَّ ذلك، فانتهت حركة الشيخ محمود الثانية[4].

---

(١) ادموندز: ص٣٠٤.
(٢) الحسني: جـ٣ ص٢٨٨.
(٣) المرجع نفسه: ص٢٨٩.
(٤) المرجع نفسه: ص٧٠.

حركة الشيخ محمود الثالثة

لم يمر وقت طويل على انتهاء حركته الثانية حتى استأنف الشيخ محمود حركته الثالثة إثر عقد المعاهدة العراقية ـ البريطانية في عام (١٣٤٩هـ/ ١٩٣٠م)، ويبدو أنه كان مصمماً على تحرير المنطقة الكردية على الرغم مما يحيط بها من عوامل دولية وإقليمية ومحلية صعبة، والمعروف أنه نزح إلى المنطقة الكردية الإيرانية بعد فشل حركته الثانية، وأقام فيها إلى أن اندلعت الاضطرابات في الشمال الكردي في السليمانية التي لم تندمج كلياً في المملكة العراقية الناشئة، وكانت ما تزال تتعاطف مع زعيمها الديني والعشائري الشيخ محمود.

وما حدث في السليمانية في (ربيع الآخر ١٣٤٩هـ/ أيلول ١٩٣٠م) بمناسبة الانتخابات النيابية، أن دخل الشيخ محمود إلى حدود لواء السليمانية من إيران ناقضاً العهد الذي التزم به، ومعلناً عن قيام حركته الثالثة، وأرسل رسالة إلى المندوب السامي البريطاني في بغداد يطلب فيها:

- بأن تترك الحكومة العراقية المناطق الكردية كلها بين خانقين وزاخو.
- بأن تُشكَّل حكومة كردية تكون تحت الانتداب البريطاني حتى يصدر عن عصبة الأمم قرار خاص بإعلان استقلال العراق[1].

وأنذرته السلطات العراقية بوجوب وقف نشاطه المعادي للسيادة العراقية الذي يؤدي إلى الاضطراب في شمالي العراق، إلا أنه أصرَّ على اللجوء إلى القوة وأخذ يُحرِّض الأكراد على التمرد ضد السلطة[2]، ما دفع الحكومة العراقية إلى إرسال حملة عسكرية لمواجهة حركته، اشتركت فيها القوات البريطانية[3]، فتمكَّنت من طرده مع أتباعه من إقليم بنجوين.

وحاول الشيخ محمود إثارة كفري وخانقين والعشائر الكردية الضاربة على الحدود مع إيران، فتصدت له القوات العراقية وانتصرت عليه، ففرَّ باتجاه إيران، لكن القوات الإيرانية تصدَّت له ومنعته من العبور، فاضطر للعودة إلى بنجوين، فقبضت عليه القوات العراقية وأسرته، ونقلته إلى بغداد، ثم أُبعد عنها ووُضع في الإقامة الجبرية في المناطق الجنوبية من العراق، فلبث فيها مدة عشر سنوات إلى شهر (ربيع الآخر ١٣٦٠هـ/ أيار ١٩٤١م) حيث انتهز فرصة الاصطدام المسلح بين الجيشين العراقي والبريطاني، فهرب إلى السليمانية[4].

---

(١) عيسى: ص٢٣٦ ـ ٢٣٧.
(٢) الحسني: جـ٣ ص١٠٣.
(٣) المرجع نفسه: ص٢٩٢.
(٤) عيسى: ص٢٣٧. ادموندز: ص٧١. O'balance: p24.

حركة الشيخ محمود الرابعة

عندما نشبت الحرب العالمية الثانية في عام (١٣٥٨هـ/ ١٩٣٩م)، عادت إلى الظهور فكرة حصول الأكراد على الحكم الذاتي، ويرجع ذلك إلى:

- نمو الروح الوطنية بين الأكراد.
- محاولة تقرُّب الدول الكبرى مثل الولايات المتحدة الأميركية وألمانيا وبريطانيا، إلى الأكراد لاستقطابهم، ولمَّحت لهم بالاستقلال الذاتي وبخاصة أثناء حركة رشيد عالي الكيلاني في عام (١٣٦٠هـ/ ١٩٤١م)[١].

والواقع أن الشيخ محمود انتهز فرصة قيام تلك الحركة، فعاد إلى السليمانية في (١٢ جمادى الأولى/ ٧ حزيران) ودعا إلى إعادة توحيد الأكراد، والتفافهم حول قضيتهم الوطنية، فانضمَّ إليه عدد من الجنود الأكراد، واقترح أن تتولى لجنة محلية إدارة المناطق الكردية، وإنشاء قوة من المتطوعين للقيام بواجبات الأمن[٢].

رفضت الحكومة العراقية خطط الشيخ محمود، وعدَّتها خطوة نحو الحكم الذاتي، وأنذرته بالتوقف عن هذه الأعمال، والاستسلام، وأعلنت الأحكام العرفية في منطقة السليمانية، وأرسلت قوة عسكرية للتصدي له بقيادة الضابط الكردي نور الدين محمود، كما رفضت بريطانيا تقديم أي مساعدة له، وطلبت منه وقف أعماله العدوانية، ويبدو أنه كان يُعلِّق آماله عليها لحل القضية الكردية، فخذلته وخيَّبت آماله في الحصول على مساعدتها[٣].

أدرك الشيخ محمود عندئذٍ صعوبة موقفه، ونجح قائد القوة العراقية في إنهاء تمرده عبر المفاوضات، حيث وافق على شروط الحكومة العراقية القاضية:

- ببقائه في منطقة داري كري، على أن يُسمح له بزيارة السليمانية كل يوم جمعة لإداء فريضة الصلاة.
- بأن يُرسل ابنه لطيف إلى بغداد ليقيم فيها دلالة على حسن نيته[٤].

وهكذا عاد الهدوء إلى المنطقة الكردية العراقية ورُفعت الأحكام العرفية عن لواء السليمانية، وانطوت صفحة حافلة من تاريخ الأكراد سطَّرها الشيخ محمود البرزنجي الذي ظل خارج السليمانية إلى أن وافته المنية في (٤ ربيع الأول ١٣٧٦هـ/ ٩ تشرين الأول ١٩٥٦م)[٥].

(١) عيسى: ص٢٣٨.
(٢) المرجع نفسه: ص٢٣٩.
(٣) المرجع نفسه.
(٤) الحسني: جـ٦ ص٣٧.
(٥) ادموندز: ص٧١ O'balance: 24.

أسباب فشل حركة الشيخ محمود

يبدو أن أسباباً موضوعية كانت وراء فشل حركة الشيخ محمود، نذكر منها:

- المستوى المتدني للعلاقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في المناطق الكردية، الذي كان من أبرز نتائجه غياب وحدة العمل بين المقاتلين الأكراد في سبيل التحرر الوطني، وغياب قيادة جماعية تدير نضال الأكراد، بالإضافة إلى عدم وجود حزب يعمل وفق برنامج ثوري قادر على النهوض بأوسع فئات المجتمع الكردي.
- التفوق الكبير للقوات البريطانية ـ العراقية على الأكراد في العدة والعدد.
- تدخُّل تركيا وإيران في الصراع ضد الحركة الكردية، والذي أدَّى إلى حرمانها من تأييد أكراد هاتين الدولتين واتصالها مع العالم الخارجي، الأمر الذي أدى إلى تعقيد وضع المقاتلين الأكراد الصعب[١].

الأكراد وانقلاب بكر صدقي

قام الجيش العراقي في (١٣ شعبان ١٣٥٥هـ/ ٢٩ تشرين الأول ١٩٣٦م) بانقلاب عسكري ضد وزارة ياسين الهاشمي بقيادة الفريق بكر صدقي الكردي الأصل، وطلب من الملك غازي إقالة الوزارة القائمة وتأليف وزارة برئاسة حكمت سليمان.

رحَّب الأكراد بهذا الانقلاب ورأوا فيه مجالاً أوسع للعمل، وبخاصة العناصر اليسارية الكردية التي كانت تعمل في صفوف الأهالي أو تتعاون معهم، وعدَّ غلاة الأكراد وصول بكر صدقي إلى قمة السلطة فرصة لحصول الشعب الكردي على حقوقه الوطنية[٢].

واتبعت حكومة الانقلاب سياسة عدم التمييز بين العراقيين على مختلف أصولهم، ما شجَّع الأكراد على المضي من أجل تحقيق أهدافهم، فعمَّت المنشورات الموقعة من الجمعية الكردية الإصلاحية، أرجاء البلاد، تطالب بحق الشعب الكردي في الاستقلال عن العراق، وأُرسلت نسخ عنها إلى الأشخاص النافذين في الحكومة، الأمر الذي أزعج رئيس الحكومة، فطلب من الجيش والشرطة والقضاء تعقُّب مرسليها.

ويبدو أن بكر صدقي كان يسعى إلى إنشاء دولة كردية مستقلة تضم السكان الأكراد في العراق وإيران وتركيا، وتكون قادرة على الدفاع عن نفسها من اعتداء جيرانها، على الرغم من أنه لم يعادي القوميين العرب ولم يعمل على تصفيتهم من

(١) جليل وآخرون: ص١٧٤.
(٢) Khaddury, Magid: Independent Iraq p108.

الجيش، بل كان يأمل باستقطابهم، ووقَّعت حكومة الانقلاب في أواخر أيامها ميثاق سعد آباد مع تركيا وإيران وأفغانستان، وكان موجهاً بصورة رئيسة ضد حركة التحرر الكردي، والمعروف أن ثلاثاً من هذه الدول كان لها حدود مع الأكراد.

وعمل بكر صدقي على تشكيل جيش يحتوي على عناصر كردية موالية، وقد أفضى إلى السفير الألماني في بغداد فرتز غروبا بذلك، وأخبره بأنه يود أن يستقدم ضابطاً ألمانياً يعهد إليه مهمة وضع خطة للدفاع عن كردستان في حال أقدمت بريطانيا على احتلال بغداد، فحضر على إثر ذلك الضابط المتقاعد هاينز منتحلاً صفة عالم «جيولوجي»، وبعد أن جال على مناطق الحدود من راوندوز إلى خانقين، واجتمع مع شيوخ كردستان وتحدث معهم في موضوع الدفاع عنهم وكيفية تحصين مناطقهم؛ ووضع خطة سرية للدفاع عن الحدود الشمالية ـ الشرقية[1].

وأياً كانت علاقة بكر صدقي بالأكراد، وسعيه إلى إقامة دولة كردية مستقلة؛ فلم يستمر حكمه مدة طويلة، وانتهى بمقتله في (٣ جمادى الآخرة ١٣٥٦هـ/ ١١ آب ١٩٣٧م)، وسقوط وزارة حكمت سليمان، ولم يؤثر مقتله على الشعور الكردي الوطني، وبدا كل شيء هادئاً في المناطق الكردية.

الحركات البرزانية

تقع برزان في أقصى شمال شرقي العراق على سفح جبال شيرين الجنوبية الواقعة في جنوبي سلسلة جبال شروان التي تؤلف بدورها الحدود الفاصلة بين العراق وتركيا.

كان البرزانيون رعاة تنتشر بينهم عادة الأخذ بالثأر، ويحل شيوخهم ما يعترضهم من مشكلات، وظلت الأسرة البرزانية محافظة على مكانتها، وانخرط بعض أفرادها في الجيش العراقي، واتصفوا بشدة المراس والقتال، وأضحى رجال من الأسرة رؤساء وشيوخاً للطريقة الصوفية النقشبندية منذ مطلع القرن التاسع عشر الميلادي.

شغلت الأسرة البرزانية حيزاً مهماً في التاريخ الكردي في العصرين الحديث والمعاصر، واشتهر من قادتها الأوائل الشيخ عبد الرحمٰن البرزاني وابنه الشيخ عبد السلام الذي امتد نفوذه من راوندوز شرقاً حتى العمادية غرباً، ومن الزاب

(١) الهاشمي، طه: مذكرات طه الهاشمي، هامش ص٢٤٢.

الكبير جنوباً حتى منطقة هكاري شمالاً، ولم يخضع للسلطة التركية خضوعاً فعلياً.

حركة الشيخ أحمد

هو أخو الشيخ عبد السلام الذي قبضت عليه السلطات التركية، وأعدمته مع ستة من أعوانه في عام (١٣٣٢هـ/ ١٩١٤م) بفعل قيامه بحركة ضد الأتراك، وقد خلفه بعد إعدامه.

اتعظ الشيخ أحمد في بداية حياته السياسية مما جرى لأخيه، فظلَّ هادئاً حتى انتهاء الحرب العالمية الأولى وبداية الاحتلال البريطاني للمنطقة الكردية والعراقية حيث برز على المسرح السياسي، واشترك مع العشيرة الزيبارية في الإغارة على عقرة في عام (١٣٣٨هـ/ ١٩٢٠م) ثم بالهجوم على العمادية بعد سنتين، وأسفرتا عن مقتل الحاكم السياسي البريطاني بيل ومعاونه سكوت.

قضى الشيخ أحمد سنين طويلة في توطيد نفوذه في المجتمع الكردي، واتخذ بعض مظاهر السلطة التي تضفي عليه الجلال والوقار، ولجأ في أحيان كثيرة إلى العنف والقسوة لتنفيذ إرادته[1].

نهضت الحكومة العراقية لحسم قضية الشيخ أحمد بعد القضاء على حركة الشيخ محمود الثانية، وكانت الإشاعات قد انتشرت حول أهدافه المعادية للحكومة، فكتب إليه المندوب السامي البريطاني يُحذره من نتائج أفعاله، وأكَّد له أن الحكومة العراقية لا تُضمر له العداء، فردَّ الشيخ ردّاً ودّياً، وطلب أن يُرسل إليه مندوباً عنه ليجتمع به في مكان قريب من برزان، فأرسل إليه الرائد ويلسون، المفتش الإداري للواء الموصل، واجتمع به في (٩ شوال ١٣٤٦هـ/ ٣١ آذار ١٩٢٨م)، وطلب الشيخ منه أن يُشرف الأكراد على القرى التابعة لقضاء راوندوز، فردَّ عليه ويلسون بأن الحكومة العراقية ترفض ذلك، إلا أنه حصل منه على مسائل شَخصية، منها:

- أن يتولى مسؤولية حفظ الأمن والنظام في جهات مزوري وباردش وشروان.
- أن يقوم بتحصيل الرسوم الأميرية العائدة للحكومة في تلك الجهات.

وما جرى بعد ذلك من مطالبة الشيخ أحمد بفرض سيطرته على العشائر الكردية، دفع الحكومة العراقية إلى إرسال حملة عسكرية قامت بتخريب قرية برزان، فجمع الشيخ أتباعه المسلحين حوله ورفع كتاباً إلى عصبة الأمم في (ذي القعدة ١٣٤٩هـ/ نيسان ١٩٣١م) طلب فيه منح الأكراد الحكم الذاتي، وفي الوقت الذي كانت فيه الحكومة العراقية تترقب انتهاء الانتداب في العام التالي، أخذت تستعد لبسط

(١) Longrigg: p86.

سلطانها الكامل على أرجاء المملكة كلها بما فيها كردستان، ورأت أن سياسة الأكراد ستؤدي حتماً إلى الصدام[1].

بدأت الاضطرابات في برزان والمناطق المجاورة عندما حاول الشيخ أحمد إعادة الأكراد المناوئين له الذين هاجروا إلى بروه ريكان غربي نهر شمزينان قرب العمادية، وإلى منطقة برادوست في الشرق الموالية للحكومة العراقية، وقد عدَّ هذه الهجرات خروجاً على طاعته، وتحدياً لسلطته، وبخاصة أنهم لجأوا إلى مَن يعدُّهم خصومه.

وأثناء عبوره إلى منطقة بروه ريكان لإعادتهم، اعترضه كلخا آغا رئيس عشيرة الريكان يوم (٢٥ صفر ١٣٥٠هـ/ ١٢ تموز ١٩٣١م)، ومنعه من العبور، فعاد الشيخ أدراجه من دون أن يُحقِّق أي مكسب.

وما جرى من خلاف بين الشيخين أحمد ورشيد لولان في برادوست، أدى إلى الاصطدام بينهما، فقد أرسل الأول أخاه الملا مصطفى على رأس ستمئة مقاتل هاجموا قرى الثاني، وأحرقوا سبعاً منها[2]، ومنذ ذلك الحين برز الملا مصطفى البرزاني كقائد عسكري محترف.

وأدركت الحكومة العراقية أنه لا سبيل للسيطرة على المنطقة وتأسيس إدارة مدنية فيها إلا بإجراءات عسكرية، فقرَّرت في (٣ رمضان ١٣٥٠هـ/ ١٢ كانون الثاني ١٩٣٢م) القيام بإجراءات عسكرية في المنطقة لتوطيد الأمن فيها وتشكيل نواحٍ في شروان ومزوري بالا وبرزان، وسدّ طريق الفرار أمام الشيخ أحمد نحو الغَرب والشمال أو نحو الحدود التركية؛ فوضعت مخافر في المنطقة الواقعة شرقي العمادية، وطلبت من تركيا قبول لجوء الشيخ أحمد إليها مع أعوانه تطبيقاً للاتفاق الموقع بينهما في (٢٤ ذي القعدة ١٣٤٤هـ/ ٥ حزيران ١٩٢٦م)[3].

وأرسل وزير الداخلية العراقي في (٢ ذي القعدة ١٣٥٠هـ/ ١٠ آذار ١٩٣٢م) كتاباً إلى الشيخ أحمد ذكر فيه نية الحكومة إقامة إدارة مدنية في قضاء الزيبار لتوطيد الأمن فيه، وأمل أن يتعاون الشيخ أحمد في إنجاز هذا المشروع، وطلب منه الحضور إلى قائمقامية الزيبار في بله قبل غروب يوم (٦ ذي القعدة/ ١٤ آذار) ليعلن موافقته وطاعته للحكومة، وتعهدت الحكومة في المقابل بعدم التعرض له، أما إذا امتنع عن الحضور، فسوف تعدّه متمرداً، وعرضت عليه السكن في الموصل مع حرية التصرف بأملاكه[4].

لم يحضر الشيخ أحمد في الوقت المحدَّد، ورفض طلب الحكومة العراقية

---

(١) عيسى: ص٢٥٦.
(٢) Laurin: p24.
(٣) الدرة: ص٨٦ ـ ٨٧. عيسى: ص٢٥٨.
(٤) الدرة: ص١٢٨.

وعروضها، وتحصَّن في برادوست، واستمر في استعداداته العسكرية لمواجهة إجراءاتها، ما دفعها إلى إرسال حملتين عسكريتين لفرض الأمن في برادوست في (٧ ذي القعدة/ ١٥ آذار)، فتصدَّى لهما الشيخ أحمد وتغلَّب عليهما[1].

استعملت الحكومة العراقية بعد هذه المرحلة من العمليات العسكرية، الطائرات لقصف وتدمير القرى الكردية، فاضطر الشيخ أحمد إلى الانسحاب من برادوست، ودخلت القوات العراقية على إثر ذلك إلى برزان[2]، فانفضَّ أتباع الشيخ أحمد من حوله، وتفرَّق عنه معظم أنصاره، فانسحب إلى القرى وراح يتنقل مع أسرته من قرية إلى أخرى هرباً من قصف الطائرات[3]، وحطَّ به الرحال داخل الحدود التركية، فقبضت عليه الحكومة التركية مع أخويه صديق والملا مصطفى وسلَّمتهم إلى الحكومة العراقية التي خيَّرتهم بين مغادرة منطقة برزان والإقامة الجبرية في الناصرية أو في السليمانية مع تخصيص راتب لكل منهم، وبين اتخاذ إجراءات بحقهم[4]، فاختاروا الأول فانتهت بذلك حركات البرزانيين المنظمة واستمرت عمليات حرب العصابات ضد القوات العراقية، فكان الأكراد يجتازون الحدود ويقومون بعمليات عسكرية خاطفة ثم يعودون إلى تركيا، وبرز منهم أولوبك وخليل خوشوي.

ويبدو أن الضغط العسكري العراقي الواقع عليهم دفعهم أخيراً إلى إجراء مباحثات مع الحكومة العراقية عبر الضابط البريطاني ڤيولت، وقدَّم أولوبك مطالبه الآتية إلى الحكومة العراقية.

ـ إقامته مع أتباعه في برزان.

ـ الإفراج عن شيوخ برزان المعتقلين في الناصرية، والسماح لهم بالإقامة في السليمانية.

وافقت الحكومة العراقية على هذين المطلبين وأصدرت عفواً عاماً عن جميع البرزانيين في (١٨ محرم ١٣٥٢هـ/ ١٣ أيار ١٩٣٣م) على أن يبقوا في الإقامة الجبرية في المناطق المحدَّدة لهم[5].

حركة ١٩٣٥ ـ ١٩٣٦م

لم تحدث منذ انتهاء حركة الشيخ أحمد البرزاني وحتى أواسط الثلاثينيات، أي حركات كردية مهمة سوى بعض الاشتباكات المحلية، وقامت وزارة ياسين الهاشمي

---

(١) الدرة: ص١٢٨. O'balance: p24.
(٢) شميدت، دانا أدامز: رحلة إلى رجال شجعان في كردستان ص١٤٦.
(٣) O'balance: p25.
(٤) Ibid.
(٥) شميدت: ص١٤٦.

في (أواسط ١٣٥٤هـ/ صيف ١٩٣٥م) بإنشاء المزيد من المخافر في بله بهدف القضاء على أعمال الناشطين الأكراد في منطقة الزيبار، وأعلنت الأحكام العرفية لفرض الأمن في ربوعها، وسيَّرت حملات تأديبية للقضاء على القائمين بها، وحراسة الحدود وإغلاقها في وجههم، ثم اجتاحت المنطقة وقضت على كثير من الناشطين الأكراد، وفرَّ خليل خوشوي إلى إيران، غير أنه عاد إلى المنطقة في فصل الشتاء واستأنف عملياته العسكرية، وسيطر على بعض المقاطعات، فتصدَّت له القوات العراقية، فهرب مجدداً مع أتباعه إلى جبال كاوندة في تركيا وتحصن بها[1]، فأرسلت الحكومتان العراقية والتركية قوات مشتركة طاردته مع أتباعه، فأغلقت منافذ الجبل أمامهم، ثم داهمتهم في (١٢ ذي الحجة ١٣٥٤هـ/ ٧ آذار ١٩٣٦م)، وقُتل خليل وسليم خوشوي في الاصطدامات.

حركة الملا مصطفى البرزاني ١٩٤٣ ـ ١٩٤٦م

اتسمت أوضاع المناطق الكردية خلال الحرب العالمية الثانية بالتدهور الاجتماعي والاقتصادي، وظلَّت البلاد هادئة نسبياً خلال سنوات الحرب الأولى، ونشطت منظمة «هيفي» الكردية في بداية الحرب، فاتصل الملا مصطفى البرزاني بقادتها ونفَّذ بمساعدتهم خطة الفرار إلى برزان، وحاول إقامة اتصالات مع الزعماء الأكراد المجاورين له بهدف التعويض عن النقص في الأسلحة التي صادرتها السلطات العراقية في أعقاب الحركات الكردية المذكورة، إلا أن عدداً كبيراً منهم لم يستجب له بفعل ارتباطهم مع النظام الملكي العراقي، فعاد إلى السليمانية.

واستمر مستوى المعيشة في الارتفاع في المناطق الكردية على الرغم من محاولات الحكومة لتخفيفه، وأبلغ الملا مصطفى البرزاني الحكومة العراقية بالأوضاع السيئة في برزان فوعدته بالمساعدة، لكن ظروف الحرب منعتها من تحقيق ذلك، عندئذٍ هرب من السليمانية في (جمادى الآخرة ١٣٦٢هـ/ حزيران ١٩٤٣م)، وتسلَّل عبر الحدود الإيرانية وعاد إلى برزان فوصل إليها في (رجب/ تموز)، والتمس من الحكومة العراقية أن تدعه يعيش هو وأخوه هناك بسلام، وبعد مرور شهرين لم تفعل الحكومة شيئاً، فقد كان من المتعذر تقريباً تجنب اندلاع صدام مسلح بين أتباع الملا مصطفى وبين الشرطة، وحذَّرت بريطانيا حكومة بغداد من مغبة استمرار التضحية بالبرزانيين خشية أن يؤدي ذلك إلى وضعهم في موقف حرج، والإساءة من

(١) Longrigg: p248.

حيث المبدأ للعلاقات العربية الكردية[1].

لقد خشيت بريطانيا أن يُلهب الملا مصطفى البرزاني المنطقة الكردية العراقية كلها، ما يؤدي إلى صراع مفتوح كما كانت متحسسة من استمرار الشكاوى الكردية حول تراجع بغداد عن متطلبات عصبة الأمم وإهمالها العام للمنطقة، ولم تحرك قبل ذلك ساكناً لتخفيف حدة المجاعة الكردية.

ونتيجة للضغط البريطاني، مُنح الملا عفواً في (ذي القعدة/ تشرين الثاني)، على أن يُنظر بعين العطف إلى وضعه بعد الاستسلام، إلا أنه عومل بجفاء، والحقيقة أنه لم يعد يثق بحسن نوايا حكومة بغداد، فاستأنف التحرك المسلح لتحقيق آمال الأكراد، فالتفَّ الكثيرون حوله، فأجَّج الشعور الوطني ضد الحكومة العراقية التي عدَّها الأكراد معادية لهم[2].

استهدفت هذه الحركة رفع الأعباء عن الأكراد بعامة والبرزانيين بخاصة، وعلى الرغم من أنها لم تحمل أهدافاً وطنية عامة فقد عدَّها الأكراد الوطنيون حركة معادية للاضطهاد الذي كانوا يتعرَّضون له، وقد شكَّل الضباط الأكراد الذين التحقوا بها عنصراً جديداً كان له تأثير في تطورها، وعمل هؤلاء على بثِّ النعرة الوطنية ضد الحكومة العراقية[3].

وكانت الحكومة العراقية برئاسة نوري السعيد قد أبعدت الشيخ أحمد مع ثمانية عشر من البرزانيين إلى الحلة بعد فرار الملا مصطفى البرزاني[4]، وبدأت تستعد لمواجهة الحركة البرزانية عسكرياً التي كانت تهاجم مراكز الشرطة واستولت على بعضها، فأرسلت قوة عسكرية أجبرت الملا مصطفى البرزاني على إخلاء بعض هذه المراكز في منطقة مزوري بالا، لكنها انهزمت بعد ذلك أمام الزعيم الكردي[5].

وتعرَّضت قوات عراقية استطلاعية من الجيش والشرطة بقيادة رئيس البعثة البريطانية ونائب رئيس أركان الجيش العراقي، إلى هجوم برزاني، وتكبَّدت خسائر في الأرواح، كما تعرَّضت قافلة أخرى لهجوم من قِبل رجال البرزاني في (١٢ ذي القعدة/ ١٠ تشرين الثاني).

أظهرت هذه الاشتباكات عجز القوات العراقية عن مقاومة البرزانيين، وحاجتهم إلى مزيد من التدريب على حرب العصابات في المناطق الجبلية، وانهارت هيبة الحكومة العراقية بفعل إخلاء مخافر الشرطة في برزان، وتعاظمت قوة الملا

(١) مكدول: ص٤٤٠.
(٢) عيسى: ص٢٦٥.
(٣) الطالباني: ص١٤٣.
(٤) الدرة: ص٢٠٥.
(٥) جليل وآخرون: ص١٨٩. O'balance: p44.

مصطفى البرزاني، وتضخَّمت موارده العسكرية بشكل يصعب إخضاعه بحملة تأديبية على نطاق ضيق[١]، وأضحى زعيماً وطنياً، ولم يكد ينتهي عام (١٣٦٢هـ/ ١٩٤٣م) حتى كان يملك جيشاً قوياً ويتبعه المئات من رجال العشائر.

أصاب التذمر الدوائر السياسية في بغداد بفعل تطور الأحداث لغير صالح العراق، ووُزِّعت مناشير في العاصمة تدعو إلى وقف القتال في كردستان ووقف مطاردة الملا مصطفى البرزاني، وتأمين حقوق الأكراد في التمتع بالإدارة المركزية، وقد لفتت أنظار الحكومتين العراقية والبريطانية، فرأتا ضرورة معالجة القضية الكردية بالطرق السلمية في ظل ظروف الحرب العالمية الثانية، ونصح السفير البريطاني في بغداد كيناهان كورنواليس كلاً من الوصي عبد الإله ورئيس الحكومة نوري السعيد بضرورة التفاهم مع الأكراد، وبخاصة أن الحكومة العراقية كانت عاجزة عن قمع حركة الملا مصطفى البرزاني، وأن الأمن في المنطقة يسترعي اهتمام الحكومتين العراقية والبريطانية مباشرة، وأن أي تطور سلبي في الموقف يُهدِّد الاستقرار الداخلي.

وفي الوقت الذي مارس فيه السفير البريطاني ضغطاً على الحكومة العراقية من أجل التوصل إلى حل القضية الكردية سياسياً، مارس أيضاً ضغطاً مماثلاً على البرزانيين، فقد اجتمع بالملا مصطفى وذكَّره برسائله إلى الضباط البريطانيين والحكومة البريطانية، وطلب منه وقف الأعمال العسكرية والقبول بعرض الصلح؛ لأن الأعمال التي يقوم بها تُثير ارتباكاً وتعقيداً للمجهود العسكري للحكومة البريطانية، وأن استمرارها سيؤدي إلى نتائج سلبية وعواقب وخيمة بالنسبة له[٢]، ونصحه بإعلام الحكومة العراقية برغبته في قبول شروطها، وحذَّره إن أهمل ذلك، وعلى الرغم من عدم ثقة الملا مصطفى البرزاني بتنفيذ وعود الدولة العراقية، فقد أبدى استعداده لقبول المصالحة، وطلب من السفير البريطاني التدخل لدى الحكومة العراقية من أجل:

- العفو عنه.
- إطلاق سراح السجناء الأكراد.
- عودة الأكراد المبعدين، إلى ديارهم.

وتعهَّد بالمقابل بخدمة الحكومة العراقية، وعدم القيام بتمرد آخر في هذه المنطقة ما دام حياً[٣].

وعرض نوري السعيد على الملا وعشيرته، مغادرة الأراضي العراقية إلى إيران

(١) ايغلتين، وليم الابن: جمهورية مهاباد ص١٠٢.
(٢) عيسى: ص٢٧٠. (٣) المرجع نفسه.

وذلك من أجل استعادة النظام في شمالي العراق، ولكن الملا رفض الطلب واستأنف العمليات العسكرية بعد أن حصل على دعم المنظمات الكردية التقدمية مثل: الحرية (رزكاري)، الثورة (شورش)، ووحدة النضال (به كيتي تيكوسين) وغيرها، كما توجَّه إلى جميع القوى الديمقراطية لتقديم الدعم له، فأعلنت منظمة الأمل (هيفي) عن تضامنها معه.

أرسلت الحكومة العراقية تجاه هذا الرفض، قوات عسكرية إلى منطقة التمرد، فهزمها المتمردون، واستبدَّ القلق بالسلطات البريطانية، فتدخَّل السفير البريطاني في حل قضية الحكم الذاتي للأكراد بعد أن تضع الحرب أوزارها.

ويبدو أنه بحكم تطور الأحداث، لم يُعط الأكراد أهمية كبيرة لوعود السلطات البريطانية؛ لأنَّها خدعت الأكراد أكثر من مرة، وحقَّق المتمردون الأكراد نجاحات مهمة في أواخر عام (١٣٦٢هـ/ ١٩٤٣م)، فاضطر نوري السعيد إلى الدخول في مفاوضات مع الملا مصطفى البرزاني على أساس منح اللواء الكردي بعض امتيازات الحكم المحلي، وأبرز ما تضمَّنه، اختيار المتصرفين في اللواء من الأكراد، فأرسل ماجد مصطفى وزير الدولة للشؤون الكردية، وهو كردي وطني معتدل، من أجل ذلك، يصحبه ضابطين كرديين، وقد اختاره بفعل معرفته الشخصية بالملا مصطفى البرزاني بالإضافة إلى أنه موضع احترام في الدوائر الكردية، فقام بجولة في أرجاء المنطقة الكردية اجتمع خلالها مع زعماء العشائر، وزار أربيل، ورحَّب به الملا مصطفى.

طلب البرزانيون خلال المفاوضات ما يأتي:

- تشكيل ولاية كردية تضم كركوك والسليمانية وعقرة وسنجار والشيخان وخانقين.
- تمتُّع الولاية الكردية باستقلال ذاتي في المسائل الثقافية والاقتصادية والزراعية.
- اعتماد اللغة الكردية لغة رسمية في الولاية الكردية.
- تعيين وكيل وزارة كردي في جميع الوزارات في بغداد، ووزير كردي يكون مسؤولاً عن كردستان.
- إعادة الشيخ أحمد مع أتباعه إلى برزان.
- الترفيه عن سكان منطقة برزان وتزويدهم بالمواد الغذائية، والأقمشة.
- تحسين عمل الإدارة المدنية في كردستان.
- عزل ونقل الموظفين الذين اشتهروا بالرشوة وإساءة استعمال السلطة.
- أن يعمل موظفون أكراد منتخبون كضباط اتصال في المناطق التي لم تهدأ بعد، وإعادة مراكز الشرطة، على أن تُسحب القوات العسكرية[١].

(١) جليل وآخرون: ص١٩٠. عيسى: ص٢٨٣. (٢) إيغلتين: ص١٠٣.

وطلبت الحكومة العراقية بالمقابل ما يأتي:
- أن يسكن الملا مصطفى البرزاني بعيداً عن منطقته أو أن يعبر الحدود إلى إيران، أو أن تُفرض عليه الإقامة الجبرية في بيران.
- أن يُسلِّم أتباعه الأسلحة التي بحوزتهم إلى السلطة العراقية.
- إنشاء مخافر على الحدود وفي القصبات والقرى التي تُعدُّ من معاقل المتمردين[1].

وانتهت المفاوضات بالاتفاق بين الملا مصطفى البرزاني والحكومة العراقية على موافقة الأخيرة على مطالب الأول، فأصدر مجلس الوزراء قراراً في (١٩ محرم ١٣٦٣هـ/ ١٥ كانون الثاني ١٩٤٤م) قضى:
- بإبقاء جميع الأراضي التي استولى عليها الأكراد تحت إشرافهم.
- بإقامة إدارة خاصة مستقلة في المناطق الكردية تحت إشراف موظفين مدنيين مع القيام ببعض الإصلاحات، مثل إنشاء الطرق والمخافر.
- بإعادة شيوخ برزان المبعدين.
- باحتفاظ الأكراد بالسلاح.
- بإمداد كردستان العراق بالمواد الصناعية والتموينية على أسس عادلة.
- بحصول كردستان العراق على حقوق الحكم الذاتي في حقل الثقافة والتعليم.
- بتخصيص مواد لبناء المدارس والمستشفيات في كردستان.
- بقبول حضور الملا مصطفى إلى بغداد[2].
- باسترداد الأسلحة والتجهيزات الحكومية، والعفو عن البرزانيين باستثناء الضباط.

لكن ماجد مصطفى أقنعهم (الضباط) بالعمل كضباط ارتباط في الإدارة الكردية، ومنحتهم الحكومة صلاحيات عسكرية ومدنية واسعة في المناطق الكردية[3].

وعيَّنت الحكومة العراقية الضابط الكردي بهاء الدين نوري متصرفاً للواء السليمانية، فقام بعزل الموظفين المكروهين، ووزَّع الشعير والحنطة على البرزانيين[4].

وأعلن الملا مصطفى البرزاني ولاءه عندما زار بغداد في (٢٧ صفر ١٣٦٣هـ/ ٢٢ شباط ١٩٤٤م)، واجتمع مع السفير البريطاني، فأوصاه بضرورة المحافظة على سلوكه الحسن في المستقبل، وطمأنه بأن الحكومة العراقية ستفي بوعودها تجاه

(١) جليل وآخرون: ص١٩١.
(٢) عيسى: ص٢٧٤.
(٣) Longrigg: pp325.
(٤) Ibid: p326, O'balance p45.

الأكراد، ولدى عودته إلى برزان أبقى اتصالاته مفتوحة مع بغداد، لكن الوضع توتَّر مجدداً بفعل:
- تعرُّض التسوية إلى انتقادات كثيرة، وإلى معارضة في مجلس الأعيان.
- إقدام الضباط الأكراد ببث الدعاية للملا مصطفى البرزاني في المجتمع الكردستاني لاستقطاب فئاته.
- شعور الحكومة العراقية بخطر هذه الدعاية، ما دفعها إلى إلغاء استخدامهم وأعادتهم إلى صفوف الجيش، فوافق بعضهم، وفضَّل بعضهم الآخر العمل مع الملا مصطفى البرزاني.

وأرسل الملا مصطفى البرزاني رسالة إلى السفير البريطاني في بغداد يشكو فيها إخلال الحكومة العراقية بتعهداتها في تنفيذ الإصلاحات في الألوية الشمالية، بالإضافة إلى إقدامها على زيادة تحصين القوات العراقية، كما أرسل رسالة مماثلة إلى الوزير ماجد مصطفى والمستشار البريطاني في الموصل، فتدخل السفير البريطاني في هذه القضية فحثَّ الوصي على الاهتمام بأوضاع الأكراد في الشمال، فزار نوري السعيد الإقليم الكردي في (جمادى الأولى/ أيار)، واجتمع بالزعماء الأكراد باستثناء الملا مصطفى البرزاني، وسمح للشيخ أحمد بالعودة إلى برزان، وأعطى الأكراد وعوداً كثيرة، ولكن لم يتمخَّض كل ذلك عن شيء لوقف تدهور المساعي السلمية؛ لأن وعود نوري السعيد لاقت معارضة قوية من جانب الوصي وبعض الوزراء، وأعضاء المجلس النيابي الذين رأوا في أي تنازل باتجاه منح الحكم الذاتي للأكراد؛ خطوة تمهيدية للانفصال، وبالتالي الانتقاص من سيادة الدولة العراقية وقد دفعه ذلك إلى تقديم استقالته في (١٤ جمادى الآخرة/ ٦ حزيران)[1].

وتشكَّلت حكومة جديدة في العراق برئاسة حمدي الباجه جي، فحاولت حل الأزمة الناشبة مع الأكراد، فأرسلت وزير الاقتصاد توفيق وهبي للتباحث معهم حول هذا الموضوع، فذهب إلى المنطقة الكردية مرتين، الأولى في (رجب/ تموز) والثانية في (شعبان/ آب)، لم تُسفرا عن شيء بسبب تمسُّك الأكراد والحكومة العراقية كلاً بموقفه، وازدادت الأوضاع الاقتصادية سوءاً في غضون ذلك، فقام الأكراد بمهاجمة مخازن الحبوب الحكومية واستولوا عليها، ووزع الملا مصطفى البرزاني الحبوب على أتباعه.

أثارت أوضاع المنطقة الكردية المضطربة البريطانيين، إذ إن سوء الأوضاع فيها يؤثر سلباً على مجهودهم العسكري في العراق بوجه عام، فتدخَّل السفير البريطاني، ونصح رئيس الوزراء باتباع سياسة ودِّيَّة وهادئة مع الأكراد، وضرورة استئناف

(١) عيسى: ص٢٨١.

الإصلاحات، كما تدخَّل لدى الأكراد كي يُبدوا شيئاً من المرونة، ويتخلوا عن طلباتهم المتشدِّدة، وحذَّر الملا مصطفى البرزاني بأنه إذا ما استمر بافتعال القلاقل فلن يكون هناك مبرر لمنع الحكومة العراقية من اتخاذ إجراء عسكري ضده.

الواقع أن هذه التهديدات لم تمنع الملا مصطفى من السير قُدُماً في سبيل توحيد صفوف الأكراد، والاستعداد لاحتمالات المستقبل، وتصرَّف على محورين:

الأول: شكَّل لجنة في برزان لتنسيق وتنظيم الجهود الوطنية وتوعية الشعب الكردي، وبيان أهداف الأكراد، وذلك عبر النشرات الحماسية.

الثاني: قام بجولات في أرجاء المنطقة للحصول على تأييد العشائر الكردية في العراق والتأكيد على زعامته للحركة الكردية، والعمل على وحدتها.

أثمرت هذه الجولات من خلال انضمام الكثير من زعماء الأكراد إلى حركته مثل: محمود آغا الزيباري رئيس عشيرة الزيباريين، ومحمود خليفة صهر رئيس عشيرة برادوست، ورينو السيد طه من عشيرة المهاجرين، وجماعة من عشائر الريكان والدوسكي وغيرهم.

وبعد أن وحَّد معظم العشائر الكردية نهض لمواجهة الحكومة العراقية، ونتيجة لسياسة التشدد استؤنفت العمليات العسكرية في (ذي الحجة/ كانون الأول) لكن على نطاق ضيق اقتصر على مهاجمة بعض مراكز الشرطة، ووضع اليد على أموال الحكومة.

ويبدو أن الحكومة العراقية وقعت تحت ضغط الاضطرابات، فاستجابت لطلب الملا مصطفى البرزاني، وأصدرت قانون العفو العام في (ربيع الأول ١٣٦٤هـ/ آذار ١٩٤٥م)، وقد قوبل هذا القانون بالاستياء من بعض النواب في بغداد، ولم يتقدم الطرفان أبعد من ذلك[1].

وطرأت في غضون ذلك ظروف أدَّت إلى تجدد التمرد، نذكر منها:

- شعور الملا مصطفى البرزاني بالانتصار إثر صدور قانون العفو العام، فقرَّر ألا يكون للسلطات العراقية كلمة تعلو كلمته[2].
- التحاق مجموعة من الضباط الأكراد بالملا مصطفى البرزاني مستغلين حركته لبثّ النعرة الوطنية، وعلى رأسهم عزت عزيز من العمادية، وأمين راوندوزي قائمقام راوندوز، وعبد العزيز الكيلاني ابن الشيخ عبد الله أكبر زعيم ديني في شمالي كردستان إيران، وغيرهم، وأخذ هؤلاء يثيرون زعماء العشائر الكردية للمطالبة بحقوق الأكراد والالتفاف حول الملا مصطفى البرزاني.

(١) عيسى: ص٢٨١.
(٢) إيغلتين: ص١٠٥.

- جولات الملا مصطفى البرزاني في أرجاء المنطقة لشحذ الهمم والتي أظهر فيها نفوذه بين العشائر.

بدأ القتال بين الطرفين عندما كان الملا مصطفى البرزاني يتجول في ميركة سور وكان خاله أولوبك يهاجم مراكز الشرطة القريبة، وأسفر القتال بينه وبين أحد مراكز الشرطة عن مقتله، وكان ردُّ فعل الأكراد عنيفاً على هذه الحادثة، فهاجموا مراكز الشرطة في مختلف المناطق واحتلوها، كما هاجموا دائرة البريد، وحاصروا سراي الحكومة[1].

ردَّت الحكومة العراقية سريعاً على هذه الأعمال العسكرية التي قام بها الملا مصطفى البرزاني وأتباعه، فقرَّرت في (٢٨ شعبان/ ٨ آب) ما يأتي:

- السيطرة على منطقتي الزيبار وبرزان كي تستطيع إعادة فرض الأمن والنظام.
- شكَّلت مجلساً عُرفياً للنظر في القضايا الكردية.
- أصدرت بياناً وضَّحت فيه للرأي العام أسباب الهجوم العسكري على الأكراد.

وقرَّر مجلس الوزراء في (١٠ رمضان/ ١٩ آب) إعلان الإدارة العرفية في لوائي الموصل وأربيل وفي المناطق الكردية في قضاء الزيبار والمناطق المجاورة، وخوَّلت القائد العسكري بالصلاحيات التي يتطلبها الموقف.

تقدمت القوات العراقية من الموصل وأربيل وكركوك إلى منطقة برزان بمساعدة الطائرات البريطانية، فسيطرت على بله وبرزان وهاويدان، واضطر الملا مصطفى البرزاني إلى التراجع إلى المناطق الحدودية الأكثر أمناً، واتخذ مقرَّه الجديد قرب الحدود الإيرانية متجنباً اللجوء إلى الحدود التركية نظراً لسوء معاملة الجيش التركي للأكراد[2].

وازداد الضغط العسكري على الملا مصطفى البرزاني وأتباعه، فأدرك أنه واقع تحت الحصار، فحاول أن يكسر الطوق، فتحرك مع أتباعه وأُسرهم إلى شمالي برزان، وتخطَّى تحصينات الجيش العراقي، ثم توجَّه إلى الشرق في طريقه إلى الحدود الإيرانية لينضم إلى حركة التحرر في مهاباد، متجنباً القوات الإيرانية والسوڤياتية في هذه المنطقة[3].

وعُدَّ خروج الملا مصطفى البرزاني وأتباعه نهاية هذه الحركة العسكرية.

وشكَّلت الحكومة العراقية محكمة عسكرية لمحاكمة الزعماء الأكراد المتمردين، فأصدرت أحكاماً غيابية بحقهم في (محرم ١٣٦٥هـ/ كانون الأول ١٩٤٥م)، قضت بإعدام خمسة وثلاثين شخصاً، من بينهم الملا مصطفى والشيخ أحمد وثلاثة ضباط

(١) إيغلتين: ص١٠٤. شميدت: ص١٤٩. عيسى: ص٢٨٣.
(٢) O'balance: p48.
(٣) Ibid. Adamson: p21.

من المنضمين إلى الحركة الكردية، وثلاثين شخصاً من أتباعهم، كما حكمت على سبعين شخصاً آخرين بالسجن المؤبد[1].

وبذلك أُسدل الستار على هذه الحركة البرزانية التي استنزفت قدرات الجيش العراقي، وأرهقت ميزانية الدولة، وعرَّضت الحياة السياسية في العراق للفوضى.

التحق الملا مصطفى البرزاني بعد هربه من العراق إلى إيران في (ذي القعدة ١٣٦٤هـ/ تشرين الأول ١٩٤٥م) بجمهورية مهاباد الكردية التي أقامها الاتحاد السوفياتي في شمالي إيران، وبعد أن قضت إيران على هذه الجمهورية فرّ من المنطقة عائداً إلى العراق، إلا أن الحكومة العراقية ضيقت عليه الخناق، ففرَّ مع عدد من أتباعه عبر تركيا وإيران إلى أورمية ومنها إلى القوقاز، حيث سلَّم نفسه للسلطات السوفياتية بوصفه لاجئاً سياسياً، فأكرمه السوفيات ومنحوه لقب «جنرال» شرف، وأشركوه في بعض التدريبات العسكرية لتهيئته للعب دور جديد في المنطقة.

وبهذا الشكل مُنيت حركة الملا مصطفى البرزاني بالفشل، ويعود ذلك إلى الأسباب الآتية:

- على الرغم من اتساع نطاق حركة التمرد، لم تكتسب طابعاً عاماً، فلم تُشارك فيها جميع المدن الكردية في العراق.
- كانت الصلة ضعيفة بين العرب والمتمردين الأكراد، الأمر الذي حال دون خوض نضال مشترك ضد الحكم الملكي والبريطانيين.
- نجاح الحكومة العراقية في استقطاب الأغوات الأكراد وجرِّهم إلى الحرب ضد المتمردين.
- التفوق الكبير للقوات العراقية ـ البريطانية[2].

أهم الأحزاب السياسية الكردية

حزب الأمل (هيوا أو هيفي)

أَسَّس بعض الأعيان والطلبة الأكراد في استانبول حزب هيفي بعد قيام الأتراك بإغلاق جمعية «نشر المعارف الكردية»، والمدرسة الكردية في جمبرلي طاش، نذكر منهم: عمر قدري آل جميل باشا من أعيان ديار بكر، فؤاد تمو بك الوائلي، زكي بك من طلبة مدرسة الزراعة في استانبول، ولكن الحزب لم يتمكَّن من تكوين نفوذ له بين الأكراد بسبب سياسة الاتحاديين المناهضة لنشاط العناصر غير التركية.

(١) جليل وآخرون: ص١٩٧ ـ ١٩٨. عيسى: ص٢٨٧.
(٢) جليل وآخرون: ص١٩٦.

استمر الوضع على هذا الحال حتى عام (١٣٥٨هـ/ ١٩٣٩م) عندما أسَّست بعض العناصر الكردية من الضباط والمثقفين، حزب الأمل الجديد في السليمانية برئاسة رفيق حلمي وهو أحد أعوان الشيخ محمود، وقد أدى هذا الحزب دوراً ملفتاً في الحركة الكردية الوطنية بعد الحرب العالمية الثانية، وانضم إليه عدد كبير من الضباط والمثقفين والحِرفيين والتجار وغيرهم من أبناء الطبقة الوسطى بالإضافة إلى عدد من موظفي الدولة[1].

كان هدف الحزب هو الحصول على الحكم الذاتي للأكراد في نطاق الدولة العراقية، فتحرَّك أعضاؤه نحو بغداد، واستقروا فيها، وأسَّسوا جريدة الحرية (ئازادي) التي نحت اتجاهاً اشتراكياً، ولم تكن للحزب أهداف معارضة لشيوخ العشائر وهم القوة الكبيرة للشعب الكردي[2].

وسرعان ما اكتسب الحزب شهرة واسعة في جميع أنحاء كردستان العراق، واستقطب عدداً كبيراً من الشخصيات الكردية، وقام بنشاط حزبي كبير داخل العراق وخارجه في تركيا وإيران وسورية، وأرسل بعد أن تمَّ تحرير المناطق الواقعة شمال غربي إيران في عام (١٣٦١هـ/ ١٩٤٢م) اثنين من أعضائه هما: مصطفى خوشناو ومير حاج أحمد كممثلين عنه إلى المنطقة الكردية الإيرانية، لتبادل الآراء مع الأكراد هناك من أجل العمل المشترك وإقامة علاقات تعاون بينهما، وبذلك تهيأت الظروف الملائمة لتأسيس حزب كردي ديمقراطي في تلك المنطقة في نهاية (١٣٦١هـ/ ١٩٤٢م) هو حزب «زياني كورد»[3].

أقام حزب الأمل علاقات مع الملا مصطفى البرزاني، وأمدَّ حركته بالمعلومات الاستخباراتية والعسكرية، ولكن الملا كان يشك في نوايا أعضائه ويفضِّل أن يظل نفوذه في العمل السياسي والعسكري نافذاً ليُطلَّ منه على الأكراد في الخارج، ويبقى الممثل الوحيد للحركة الكردية الوطنية، والراجح أن حزب الأمل حاول استغلال حركة الملا مصطفى البرزاني في البداية ثم التصدِّي لها بعد ذلك، ربما لأنَّه شعر بعدم ثقة الملا به، كذلك أدت الحركة دور المحرك للعلاقات المتوترة الموجودة داخل الحزب بين اليمينيين واليساريين.

كان حزب الأمل حتى سنة (١٣٦٢هـ/ ١٩٤٣م) من أقوى الأحزاب السياسية الكردية، وأكثرها تنظيماً، لكن سرعان ما تصدَّع بفعل الخلاف الذي نشب داخل صفوفه وأدَّى إلى انقسامه وانهياره، فقد كان الحزب يضم جناحين يميني ويساري، وتمحور الخلاف حول نقطتين:

(١) عيسى: ص١٤٢.
(٢) المرجع نفسه.
(٣) المرجع نفسه.

الأولى: تحديد التوجه السياسي الذي يجب أن يسير عليه الشعب في نضاله التحرري وحل قضيته الوطنية واختيار الاعتماد على بريطانيا والمعسكر الغربي أو على الاتحاد السوڤياتي والمعسكر الاشتراكي.

الثانية: تقرير ما إذا كان على الحزب أن يساعد ويشترك في الحركة الكردية الوطنية التي يقودها الملا مصطفى البرزاني أم يتخذ موقفاً سلبياً منها.

الواقع أن الجناح اليميني الذي يرأسه رفيق حلمي طالب بتقوية علاقات الحزب مع بريطانيا والمعسكر الغربي، بحجة أن بريطانيا قوية ومسيطرة على العراق، ومن الضروري كسب ودِّها لأنَّه يصعب على الحزب محاربتها، بالإضافة إلى أنه لا يمكن الاعتماد على الاتحاد السوڤياتي بفعل بُعده عن كردستان، ويرى هذا الجناح الوقوف على الحياد في علاقته مع الحركة البرزانية.

أما الجناح اليساري، فكان يرى العكس، أي إقامة علاقات مع الاتحاد السوڤياتي والمعسكر الاشتراكي؛ لأنَّهما وحدهما قادران على مساعدة الشعب الكردي، ومساندة نضاله التحرري، وطالب باشتراك الحزب بشكل فعَّال في الحركة البرزانية، ومساندتها بكل قدراته، ومحاولة قيادتها وتوجيهها.

اشتد الخلاف وتعمَّق بين الجناحين خلال اجتماعات الحزب، فدعا الجناح اليساري إلى مناهضة الجناح اليميني، وإرسال عدد من الطلاب إلى الاتحاد السيوڤاتي للدراسة، فانفصل رفيق حلمي مع جناحه اليميني، وقد عارض بشدة دعوة الجناح اليساري، وبقي هذا الجناح (اليميني) محتفظاً باسم الحزب مدة قصيرة، إذ كان يتقلَّص باستمرار، وما لبث أن انحل نهائياً، في حين تشكَّلت من الجناح اليساري كتلة مختلفة الأسماء والبرامج، انضم عدد من أعضائها إلى الحزب الشيوعي العراقي، بينما انضم عدد آخر إلى حزب «ريادي راست» في السليمانية، كما وانضم عدد ثالث إلى كتلة وحدة النضال الشيوعية العراقية، وبقي بعض الأعضاء يعملون بصورة مستقلة تحت أسماء مختلفة، والملفت أن الجناحين المنفصلين اندمجا بعد ذلك في حزب «رزكاري كُرد» في عام (١٣٦٤هـ/ ١٩٤٥م)[1].

الحزب الديمقراطي الكردستان (البارتي)

نشطت الحركة الكردية الوطنية بعد الحرب العالمية الثانية بفعل انتشار الأفكار الحديثة المتعلقة بالحرية وحق تقرير المصير، واتضح عجز الأحزاب الكردية القديمة عن التماشي مع تلك الأفكار، والتأقلم مع تطور الحركة الكردية وتقدمها.

---

(١) عيسى: ص١٤٦ ـ ١٤٧.

والواقع أن الحزب الديمقراطي الكردستاني مرَّ في بداية تأسيسه بمرحلتين، مرحلة التأسيس في مهاباد إيران عام (١٣٦٤هـ/ ١٩٤٥م)، ومرحلة ما بعد مهاباد إيران.

المرحلة الأولى: جاء تأسيس الحزب الديمقراطي الكردستاني نتيجة اقتراح رئيس وزراء أذربيجان السوڤياتية باقروف على الزعماء الأكراد في باكو، الانتقال الحزبي من السرية إلى العلن، وضرورة تحويل منظمة كومله (كومه له) إلى حزب ديمقراطي لكردستان[1]، وافق الزعماء الأكراد على اقتراح باقروف واتخذوا التدابير من أجل تنفيذه، فدعا قاضي محمد رئيس جمهورية مهاباد في (ذي الحجة ١٣٦٤هـ/ تشرين الثاني ١٩٤٥م) حوالي ستين من زعماء المدن والعشائر إلى عقد اجتماع في مركز العلاقات الثقافية الروسية في مهاباد، وقد تحدث قاضي محمد في هذا الاجتماع عن رحلة الزعماء الأكراد إلى باكو، وأشار إلى اقتراح باقروف، وأضاف بأن الروس سيساندونه. لم يعلِّق أحد من الحاضرين على هذا الخطاب، ربما لأن معظمهم كان على علم بتوجيهات باقروف في باكو[2].

ووافق المجتمعون على تحويل كومله إلى الحزب الديمقراطي الكردستاني، وأضحى قاضي محمد رئيساً له، وشكَّلوا لجنة مركزية للحزب، وتكوَّن البيان السياسي للحزب من أربعة فصول موزعة على اثنين وعشرين مادة مع مقدمة عُرضت فيها أهداف الحزب والإجراءات المتخذة في سيره نحو الاستقلال الكردي[3].

نذكر من مبادئ الحزب ما يأتي:

- يتمتع الشعب الكردي في إيران بحكم ذاتي في إدارة شؤونه المحلية والقومية.
- تكون اللغة الكردية لغة التعليم، واللغة الرسمية في دواوين الحكومة.
- إجراء انتخابات المجلس التشريعي المحلي على الفور، وفقاً لأحكام دستور إيران، مهمته الإشراف والرقابة على أمور الدولة والحياة العامة.
- اختيار الموظفين الرسميين من الأكراد.
- تحقيق المساواة بين الملَّاك والفلاحين.
- العمل على تحسين ورفع المستوى الاجتماعي والاقتصادي للشعب الكردي.

وقدَّم الروس نصائح عديدة للأكراد في ضوء تطور الأوضاع الدولية وما هو ممكن التحقيق في ذلك الوقت، لكن قاضي محمد لم يتقيد بها وذهب بعيداً عندما أعلن جمهورية مهاباد، ولهذا لم يتورط الروس في أحداثها، وعدُّوها خطوة خطيرة جاءت

---

(١) شميدت: ص١٧٤.
(٢) إيغلتين: ص١١١.
(٣) انظر: مناهج الحزب الديمقراطي الكردستاني في المتولي: كرد العراق الملحق رقم ٤ ص٣٣٠ ـ ٣٣٢.

في توقيت خاطئ، ما أدَّى إلى تلك الحملة العدائية الشديدة من جانب حكومة رازمارا في طهران، واجتاح الجيش الإيراني مهاباد وقضى على قادتها وعلى رأسهم القائد الرمز[1].

المرحلة الثانية: الواقع أن الحزب لم يختفِ بعد سقوط مهاباد بل استمر وأضحى له فرعان أحدهما في إيران والآخر في العراق، والملفت أنه كانت لكل فرع مبادئه وتوجهاته الخاصة، بل وصل الأمر في بعض الأحيان إلى التصادم بينهما[2].

تأسس الحزب الديمقراطي الكردستاني في العراق متأثراً بنظيره في إيران، وربما يرجع ذلك إلى انضمام عدد كبير من الشباب الكردي في العراق وقادتهم إلى جمهورية مهاباد، وشكَّلوا جزءاً من القاعدة والقيادة، فكان ذلك نواة الحزب على الأراضي العراقية.

قام فرع الحزب في العراق نتيجة للاتصالات بين قادة وزعماء أكراد في إيران والعراق عبر الوسيط حمزة عبد الله، والتي أسفرت في النهاية عن تأسيس الحزب الديمقراطي الكردستاني المعروف باسم «البارتي»[3] وانضم إليه في (١٨ رمضان ١٣٦٥هـ/ ١٦ آب ١٩٤٦م) حزب خلاص الكُرد (رزكاري كورد) وحزب الثورة (شورش)، وانتخب الملا مصطفى البرزاني رئيساً فخرياً له، كما انتخب حمزة عبد الله سكرتيراً[4].

وفتح الحزب فروعاً له في الألوية الكردية في العراق، وأخذ يوزع المنشورات الداعية إلى القومية الكردية، وأصدر مجلة السهل (كلاوبز) وقرر إصدار جريدة خلاص الكرد (رزكاري كورد)[5].

عبَّر الحزب الديمقراطي الكردستاني عن طموحات تتطلع إلى الحرية والعدالة والتقدم الاجتماعي، وانطلق من مصلحة الشعب الكردي وحقوقه الوطنية، ودعا إلى تأسيس جمهورية ديمقراطية شعبية في العراق والتمتع بالحكم الذاتي للشعب الكردي ضمن الجمهورية العراقية، كما دعا إلى الوقوف إلى جانب المعسكر الاشتراكي الشرقي ضد المعسكر الغربي، ورفض فكرة الحياد، وطالب بإلغاء الاتفاقيات مع بريطانيا، وإسقاط الحكم الملكي في العراق، وأكَّد على ضرورة تقوية العلاقات الأخوية بين الأكراد والعرب[6]، ويُلاحظ أنه لأول مرة تطلق شعارات وطنية تدعو

---

(١) إيغلتين: ص١٨٨.
(٢) المتولي: ص١٨١.
(٣) المرجع نفسه.
(٤) شميدت: ص١٧٥.
(٥) فوزي أحمد: قاسم والكرد، خناجر وحبال، ص٢٧١.
(٦) عيسى: ص١٥٣ ـ ١٥٤.

إلى التآخي العربي ـ الكردي من قِبل حزب كردي وبهذا الشكل الواضح[1].

وتضمَّن منهاج الحزب الدعوة إلى إصلاح الحياة الاجتماعية والاقتصادية، وإلى تأميم المعادن والثروة الأرضية والنفط واستثماره من قِبل الدولة، وبناء صناعة ثقيلة تكون قاعدة أساسية للصناعة الوطنية، وفرض ضريبة تصاعدية، ومقاومة الاحتكار، وتأميم المصارف، ودعا في عام (١٣٦٩هـ/ ١٩٥٠م) إلى إلغاء النظام الإقطاعي، والقضاء على مخلفاته، وتوزيع الأراضي على الفلاحين مع الاهتمام بالجمعيات التعاونية الزراعية، وإيجاد مزارع حكومية ومكننة التطور الزراعي[2].

خاض الحزب الديمقراطي الكردستاني، نضالاً ضد التسلط البريطاني في العراق، واشترك مع أحزاب عراقية في المظاهرات التي أحبطت معاهدة جبر ـ بيفن في (ربيع الأول ١٣٦٧هـ/ كانون الثاني ١٩٤٨م) التي استهدفت ربط العراق بعجلة بريطانيا، لكن تعرُّض أعضائه للاضطهاد والمطاردة من قِبل السلطة، جعل من الصعب عليهم القيام بنشاط فاعل.

ومرَّ الحزب المذكور منذ تأسيسه بمراحل صعبة، لا سيما وأن العراق كان يعمل على محاربة الأفكار التقدمية، ومناهضة الأحزاب العقائدية، وكان يحمل بذور الخلافات منذ تأسيسه بسب طبيعة عناصره غير المتجانسة، قوى قومية وديمقراطية وشيوعية وكبار الملَّاك، وقد حدثت أولاها عندما فرض حمزة عبد الله بعض كبار الملَّاك في الهيئة التأسيسية ومنهم الشيخ لطيف ابن الشيخ محمود وقد عُيِّن نائباً للرئيس، ورشَّح محمد زياد آغا غفوري ليكون نائباً للجنة المركزية، فتراجعت القوى اليسارية عن الانتماء للحزب، وانضم معظمها إلى الحزب الشيوعي العراقي[3]، الذي امتد نشاطه إلى أرياف المنطقة الكردية ومدنها.

تعرَّض الحزب الديمقراطي الكردستاني بعد سنتين من تأسيسه إلى انشقاق كبير بين جناحين، أحدهما بقيادة حمزة عبد الله وتسمى باسم «الحزب الديمقراطي التقدمي»، والآخر بقيادة إبراهيم أحمد وتسمى باسم «الحزب الديمقراطي لكردستان العراق»، وعلى الرغم من ذلك، فقد تعرَّض الأكراد بعامة إلى الاضطهاد، ونقلت الحكومة العراقية قسماً كبيراً منهم إلى جنوبي العراق، وطردت الناشط الكردي جعفر محمد كريم إلى خارج البلاد وأسقطت عنه جنسيته العراقية، واعتقلت كلاً من: إبراهيم أحمد وعمر مصطفى ورشيد عبد القادر وغيرهم، وعندما اعتقلت حمزة عبد الله في عام (١٣٦٩هـ/ ١٩٥٠م)، عُقد مؤتمر حزبي انبثقت عنه قيادة مؤقتة لم تقبل بها غالبية

---

(١) المتولي: ص١٨٣.
(٢) الطالباني: ص٢٧١.
(٣) المرجع نفسه: ص٨٧، ١٤٧.

الأعضاء والمنظمات، ما استدعى إلى عقد مؤتمر ثانٍ للحزب في بيت علي حمدي في بغداد، وتمَّ فيه اختيار إبراهيم أحمد سكرتيراً للحزب، وقد ظل في هذا المنصب حتى قيام الثورة العراقية في (ذي الحجة ١٣٧٧هـ/ تموز ١٩٥٨م)[١]، وكان هذا قد لوحق بتهمة انتمائه إلى الشيوعية، فأمضى ثلاث سنوات في السجن ومثلها في الإقامة الجبرية، وعندما سافر مع وفد الحزب للقاء الملا مصطفى البرزاني في براغ في العام المذكور، شعر الملا بنفرة منه بفعل كبريائه، وهي نفرة أدَّت دوراً سلبياً في شؤون المنطقة الكردية، وإذا أضفنا إليهما حمزة عبد الله وجلال الطالباني، أمكننا الوقوف على الأسباب التي جعلت هذا الحزب يترنح أكثر من مرة ويفقد خيرة رجاله نتيجة الانقسامات التي اقترنت بأسماء هذه الشخصيات الكردية الأربع والأكثر نشاطاً على الساحة الكردية آنذاك[٢].

أضحى للحزب الديمقراطي الكردستاني بعد قيام ثورة (تموز ١٩٥٨م) في العراق؛ ثقل ملحوظ في السياسة العراقية، كما أصبح الممثل المعتمد للحركة الكردية بكل أحزابها، فالحوار يتم معه، واللقاءات تجري مع ممثليه، وغدا نشاطه علنياً كسائر الأحزاب العراقية الأخرى، وطرح شعاره بوجوب إقرار الحكم الذاتي لكردستان العراق، وانضم إلى جبهة الاتحاد الوطني، وكانت مؤلفة من خمسة أحزاب عراقية وإذ تفاقم الخلاف بين نظام عبد الكريم قاسم وبين القاهرة بشأن الوحدة؛ انعكس على أحزاب الجبهة وأدَّى إلى تفكُّكها بين مؤيد وبين معارض لسياسة عبد الكريم قاسم.

وعاد الملا مصطفى البرزاني في غضون ذلك في (٢١ ربيع الأول ١٣٧٨هـ/ ٥ تشرين الأول ١٩٥٨م) إلى العراق، وكان قد أبرق إلى قادة الثورة مهنئاً، فسكن في بغداد، وأُعيدت إليه أملاكه المصادرة وامتيازاته، والواقع أنه لم يكن دعم عبد الكريم قاسم له من منطلق التعاطف مع الجماعات الكردية وحقوقها الوطنية؛ بل لاستقطاب الأكراد إلى جانبه في صراعاته الداخلية وبخاصة في مواجهة التيار الوحدوي والناصري، بدليل أن الزعيم العراقي حاول ضرب الأكراد بعد ضرب العرب والتركمان في عمليات عام (١٣٧٩هـ/ ١٩٥٩م)[٣].

لم تؤدِّ الهزات التي تعرَّض لها الحزب إلى إفراز أوضاع أكثر نجاحاً، ولكن على العكس، فإنها أسفرت عن انقسامات حادة، ولم تكن القيادات الجديدة البديلة

(١) عيسى: ص١٥٤ ـ ١٥٥.
(٢) الموصلي، منذر: الحياة السياسية والحربية في كردستان ص٢٩١.
(٣) المرجع نفسه: ص٢٩٢.

بأفضل حالاً من سابقتها، وبدا الحزب وكأنه يخرج من انكفاءة إلى أخرى ويُفرز في كل مرة جماعات مطرودة يصبح هدفها محاربة الحزب، الأمر الذي زاد من حدة الصراعات الكردية ـ الكردية على حساب القضية الكردية[١].

يُشكِّل الحزب الديمقراطي الكردستاني علامة بارزة في مسيرة الأكراد وفي تاريخ المنطقة الكردية، فقد استطاع استقطاب القوى والأحزاب الكردية السياسية التي كانت على الساحة السياسية بهدف احتواء جميع الفصائل الحزبية في حركة سياسية واحدة، كما أنه استمر ناشطاً حتى يومنا الحاضر.

الحزب الشيوعي الكردستاني، العراق (شورش = الثورة)

تصدَّع الحزب الشيوعي العراقي وانشقَّ على نفسه إلى كتلتين عقب مؤتمره في عام (١٣٦٣هـ/ ١٩٤٤م)، كتلة ذي النون أيوب وكتلة عبد الله مسعود، وقد حاولت الكتلتان فيما بعد إعادة الوحدة بينهما وتشكيل حزب شيوعي آخر، وقد تشكَّل فعلاً تحت اسم «وحدة النضال»، وأصدر جريدة عربية وكردية بهذا الاسم بفعل أن قسماً من أعضائه كانوا من الأكراد.

وقد حاول الفرع الكردي لوحدة النضال أن ينضم إلى الحزب كتنظيم له كيان خاص، فأجرى مفاوضات مع رئيسه يوسف فهد لم تُسفر عن نتيجة إيجابية؛ لأن فهد رفض انضمام أعضاء التنظيم كفرع كردي، وإنما كأفراد؛ لأنَّهم كانوا فرعاً من وحدة النضال وهو الأصل، وما دام الأصل قد انضم إلى الحزب الشيوعي، فينبغي أن ينضموا إليه كأفراد[٢]، وعرض عليهم تأسيس حزب جماهيري كردي يضم كل المخلصين الأكراد من وطنيين وقوميين وديمقراطيين.

وأسس الطلاب الأكراد اليساريون في (ذي القعدة ١٣٦٤هـ/ تشرين الأول ١٩٤٥م) حزباً شيوعياً باسم الثورة «شورش» وتألفت اللجنة المركزية للحزب من سكرتيره صالح الحيدري وعلي عبد الله ورشيد عبد القادر وعبد الصمد محمد علي ونافع يونس وكريم توفيق ونوري محمد أمين[٣].

دعا برنامج الحزب إلى التفاهم بين الأكراد والعرب، وتقوية العلاقات بينهما على أساس تحرير الشعبين، والتعاون بشكل خاص مع العرب المتحررين وتنظيماتهم وأحزابهم من أجل الكفاح في سبيل تحقيق آمالهما، وإلغاء القوانين والمراسيم التي لا تتفق مع القانون الأساسي للعراق[٤]، وتشكيل حكومة ديمقراطية تعمل من أجل

(١) الموصلي: ص٣٠٧.
(٢) الطالباني: ص١٣٥.
(٣) المرجع نفسه: ص١٣٣، شميدت: ص١٧٥.
(٤) المرجع نفسه.

مصلحة الشعب، وينتخب الشعب مباشرة أعضاء المجلس التشريعي والبلديات.

وظهرت في هذه الأثناء فكرة تأسيس الحزب الديمقراطي الكردستاني، وأخذت تتبلور مع مرور الأيام بين صفوف الأكراد داخل حزب الثورة (شورش)، ما أدى إلى حدوث انشقاق في مؤتمر الحزب الذي انعقد في بغداد في (رمضان ١٣٦٥هـ/آب ١٩٤٦م) حيث انفصل صالح الحيدري ونافع يونس وحميد عثمان وغيرهم من أعضاء حزب الثورة، واختاروا الانضام إلى الحزب الشيوعي العراقي بقيادة يوسف فهد[١]، وفضَّل عدد آخر الانضمام إلى الحزب الديمقراطي الكردستاني وعلى رأسهم علي عبد الله وكريم توفيق وعبد الصمد محمد وغيرهم[٢].

وبناء على الفكرة التي تبلورت في العام المذكور أعلاه والمتضمنة قيام جبهة وطنية كردية موحدة في حزب سياسي مُوحَّد؛ حلَّ حزب الثورة نفسه قبيل انعقاد المؤتمر التأسيسي الأول للحزب الديمقراطي الكردستاني، وتقرَّر بالأكثرية تأسيس حزب «بارتي ديمقراطي كرد»، وانضم المعارضون إلى الحزب الشيوعي العراقي[٣].

حزب خلاص الأكراد (رزكاري كورد)

ظهرت في (أواسط ١٣٦٤هـ/أوائل ١٩٤٥م) فكرة تأسيس جبهة كردية وطنية تضم جميع القوى الوطنية والكتل السياسية التقدمية في المنطقة الكردية العراقية بهدف محاربة الاستعمار والإقطاع والمطالبة بحق تقرير المصير وتوحيد كفاح الشعبين الكردي والعراقي، وتقبَّل الحزب الشيوعي الكردي وباقي الكتل اليسارية والعناصر التقدمية الأخرى المتبقية من حزب الأمل (هيوا) هذه الفكرة التي تُرجمت بظهور حزب الجبهة الكردية الوطنية المُوحَّدة في العراق أو حزب خلاص الأكراد.

الواضح أن حزب الجبهة هذا، هدف إلى استقطاب القوى السياسية والتقدمية وصهرها في بوتقة واحدة من أجل خدمة القضايا الكردية، ونذكر من بين أبرز مؤسسيه: صالح الحيدري وعلي حمدي، وانضم إليه أعضاء سابقون في حزب الأمل، وبعض المستقلين[٤].

وأصدرت الهيئة المؤسسة للحزب بياناً هو بمثابة برنامج ميثاق وطني، تضمَّن أهداف الحزب الآنية والبعيدة ومنها:

- تحرير وتوحيد كردستان، والكفاح لتحرير العراق من الاستعمار، وتحقيق الاستقلال الذاتي لكردستان العراق ضمن الوحدة العراقية.

---

(١) الطالباني: ص١٤٧.
(٢) الموصلي: ص٢٦٣.
(٣) الطالباني: ص١٥٧. عيسى: ص١٦٩.
(٤) الموصلي: ص٢٦٥.

- السعي لإيجاد وتقوية العلاقات مع الأحزاب والجماعات الكردية خارج العراق، وتوحيد الصفوف للوصول إلى الهدف المنشود، وهو حق تقرير المصير للشعب الكردي.

- السعي لإصلاح شامل للمشكلات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية بتوفير الحقوق «الديمقراطية» ورفع مستوى الزراعة والصناعة، ونشر المعارف، وإحياء التاريخ والأدب الكردي، واستعمال اللغة الكردية في الدوائر والمدارس في كردستان.

- العمل على إيضاح المسألة الكردية أمام دول العالم وبخاصة الدول المشرقية والدول الاشتراكية، لمكافحة خطط الاستعمار والرجعية وعملائها، والملاحظ أن لغة البيان كانت جديدة، وتضمَّنت مطالب الشعب الكردي، وعكست الفكر السياسي للذين صاغوه من الأكراد التقدميين[١].

تعرَّض حزب جبهة الخلاص الكردي لحملة شديدة من جانب المخابرات البريطانية، اعتقاداً منها بشيوعية الحزب، ما دفع قادته إلى توزيع المنشورات في جميع أنحاء المناطق الكردية لنفي علاقته بالشيوعية العالمية، وأصدر الحزب جريدة التحرير (رزكاري) لتكون ناطقة باسمه[٢].

قام هذا الحزب بدور كبير في دفع الحركة الكردية الوطنية إلى الأمام، فرفع مذكرات إلى الهيئات والمؤتمرات الدولية للمطالبة بحقوق الأكراد، ومنها مذكرة إلى هيئة الأمم المتحدة التي انعقدت في لندن، شرح فيها القضية الكردية، معززاً بوثائق رسمية وأدلة حية[٣].

كان لحزبي الثورة والتحرير المتحالفَين دور كبير في توسيع الحركة الكردية التحررية وتعميقها وجعلها حركة شعبية من حيث القيادة والقاعدة تستهدف إصلاحات اجتماعية وثقافية وحياتية إلى جانب الأهداف الوطنية، وتسترشد بالنظرية الثورية في العمل[٤].

ولكن لم يستطع الحزبان تطوير نشاطهما، فلم يكونا على مستوى الأحداث، وتبنَّيا شعارات غير واقعية وأهداف بعيدة غير ممكنة التحقيق، وكان تكوينهما الطبقي والفكري هشاً[٥].

ويبدو أن حزب التحرير جنح شيئاً فشيئاً نحو اليمين بتأثير عناصر يمينية،

---

(١) الموصلي: ص٢٦٤. عيسى: ص١٧٢.
(٢) فوزي: ص١١٤.
(٣) المرجع نفسه.
(٤) الطالباني: ص١٤٠.
(٥) المرجع نفسه: ص١٤٢.

وصدرت في إحدى مراحل تاريخه نشرات ومذكرات خارج العراق باسم الحزب تدعو إلى انتهاج التوجه اليميني[1]، وعندما قامت الحركة البرزانية لم يؤيدها الحزب تأييداً مطلقاً، بل تجاوب مع بعض أهدافها ومطالبها؛ لأن المسافة كانت واسعة جداً بين فكر الحزب وبين الملا مصطفى البرزاني[2].

(١) الموصلي: ص٢٦٧.

(٢) المتولي: ص١٧١.

الفصل السابع

أوضاع أكراد العراق بين عامي ١٩٥٨ ـ ١٩٦٧م

ثورة تموز ١٩٥٨م

عانى النظام الملكي الهاشمي في العراق في نهاية الخمسينيات، أزمة حادة نتجت عن ممارسة الوصي عبد الإله والوزارات المتعاقبة، سياسة الشدة والقهر بحق الشعب العراقي وحرمانه من الحقوق السياسية، وتكبيله بالأحلاف، واتخاذه بغداد مركزاً للمؤامرات التي تحاك ضد بلدان وشعوب المنطقة، وبخاصة سورية ولبنان ومصر، تمهيداً لربطها بحلف بغداد، بالإضافة إلى تدني مستوى المعيشة.

ففي ليلة (٢٥ ـ ٢٦ ذي الحجة ١٣٧٧هـ/ ١٣ ـ ١٤ تموز ١٩٥٨م) انقلبت القوة العسكرية المتوجهة إلى الأردن لمساندته ضد العدوان الصهيوني، بقيادة اللواء عبد الكريم قاسم وبعض الضباط الأحرار أبرزهم العقيد عبد السلام عارف؛ إلى قوة ثورية لحظة دخولها بغداد، حيث سيطرت على الإذاعة والمرافق العامة، واقتحمت القصر الملكي، وأعلنت عن سقوط الملكية وقيام الجمهورية، واعتقلت قادة العهد الملكي ووزراءه وأعوانه من مدنيين وعسكريين، وقدَّمتهم للمحاكمة، وتمت تصفية الوصي عبد الإله ونوري السعيد والأسرة الهاشمية الحاكمة وعلى رأسها الملك فيصل الثاني.

واستيقظ المواطنون العراقيون في الصباح الباكر من يوم ١٤ تموز على أنغام الموسيقى العسكرية من الإذاعة، وأذاع عبد السلام عارف في الساعة السادسة صباحاً البيان الأول للحكم الجديد، وطلب المساندة من الشعب، وظهر مع عبد الكريم قاسم على شاشة التلفاز بعد مدة قصيرة، فأوضحا أن حكومة شعبية ستشكل فوراً، ودَعَيا إلى المحافظة على النظام والوحدة من أجل الوطن، ثم أُعلنت الأحكام العرفية في البلاد، وبعد ساعات عدة، اندفعت حشود هائلة في شوارع بغداد وهي تهتف بشعارات حماسية دعماً للثورة ولقادتها، واحتفالاً بسقوط النظام الملكي، كما انفجر الشعور المعادي للبريطانيين.

وتمَّ تشكيل الوزارة الأولى بعد ظهر ذلك اليوم برئاسة عبد الكريم قاسم، وشغل

قائدان من قادة الحزب الديمقراطي الكردستاني هما: محمد حديد وهديب الحاج حمود وزارتي المالية والزراعة.

كان العمل الأول للحكومة هو إلغاء المؤسسات الرئيسة للعهد السابق مثل: الملكية والمجلسين التشريعيين، واعتقال المتعاونين مع الملكية، وقامت الحكومة بتطهير القوات المسلحة والموظفين المدنيين من الرتب العالية، وتمَّ حل الاتحاد العراقي ـ الأردني الذي تشكَّل رداً على الجمهورية العربية المتحدة المشكلة من مصر وسورية، كما تمَّ في (رمضان ١٣٧٨هـ/ آذار ١٩٥٩م) الانسحاب من حلف بغداد وإقامة علاقات سياسية مع الصين والاتحاد السوڤياتي وبقية الدول الاشتراكية.

قوبلت تلك الأعمال بالترحيب والمظاهرات الضخمة والثقة بالحكم الجديد، وبرز عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف كمسؤولين رئيسين عن الانقلاب، وعلى الرغم من ذلك، كانت التوترات والخلافات تجيش تحت سطح الأحداث وما لبثت أن انفجرت في مواجهة علنية ضمن دائرة الحكام بين توجهين:

الأول: مؤيد لأفكار الجناح اليساري، ومثَّله عبد الكريم قاسم.

الثاني: مؤيد للجناح اليميني، أي تيار القومية العربية، ومثَّله عبد السلام عارف، وتمحورت التحالفات السياسية حول هذين القطبين.

عبَّر الصراع بين الرجلين بوضوح عن عدم الوحدة في القمة، وكان صراعاً حول المنصب الأعلى في السلطة، وصراعاً في الشخصية والمبادئ، وتبلور حول ما إذا كان على العراق الارتباط الفوري أم عدمه مع الجمهورية العربية المتحدة.

دفع هذا الصراع المتنامي، عبد الكريم قاسم إلى مواجهة عبد السلام عارف عبر الاعتناق القوي للمفهوم المضاد للوحدة، في الوقت الذي استمر عبد السلام عارف في الإعلان عن دعمه للوحدة والعروبة في خطابات عدة أثناء جولاته في مدن البلاد في محاولة لتنشيط الدعم لقيادته شخصياً، لكنه لم ينجح في كسب أي شيئ سوى إعفائه من منصب نائب القائد العام للقوات المسلحة، ثم سارت أوضاعه من سيئ إلى أسوأ، فأُعفي من جميع مناصبه السياسية، وعُيِّن سفيراً في بون، لكنه عاد سراً إلى بغداد، فأُلقي القبض عليه وحوكم، وحُكم عليه بالإعدام، وخُفِّف الحكم، وبإبعاد عبد السلام عارف لم يبقَ لعبد الكريم قاسم أي منافس حقيقي، وتمكَّن من أن يُصبح الزعيم الأوحد كما كان يُعرف بعد (جمادى الأولى ١٣٧٨هـ/ تشرين الأول ١٩٥٨م).

أكراد العراق وثورة تموز ١٩٥٨م

واكب الأكراد مسيرة الحركة الوطنية العراقية، وقد رأى المثقفون فيها وسيلة لتحقيق أهدافهم الوطنية وبخاصة الاستقلالية، والراجح أنهم اشتركوا في ثورة تموز

١٩٥٨م جنباً إلى جنب مع العرب، وأقام زعماؤهم علاقة ما بالضباط الأحرار الذين قاموا بالثورة عبر وسيط هو العميد الكردي فؤاد عارف، وساهم عدد من الضباط الأكراد في الزحف على بغداد والسيطرة عليها، نذكر منهم المقدم عبد الفتاح الشالي الذي عُيِّن بعد ذلك عضواً في المحكمة العسكرية العليا.

وبادر الحزب الديمقراطي الكردستاني بتأييد الثورة، فأرسل قادته في كركوك بعد إعلان الثورة بأقل من ساعة، رسالة إلى قيادة القوات المسلحة أيَّدوا فيها الثورة، وتمنُّوا أن تكون فاتحة عهد جديد لبناء صرح العلاقات العربية ـ الكردية على ما فيه خير الشعبين وتقدمهما[1]، كما أرسلوا وفداً من كركوك برئاسة السكرتير العام للحزب إبراهيم أحمد، اجتمع بالرئيس عبد الكريم قاسم في بغداد في (٢٩ ذي الحجة ١٣٧٧هـ/ ١٧ تموز ١٩٥٨م)، وأعلن تضامنه مع قادة الجمهورية، وكان الحزب قد أعلن موقفه من النظام الجمهوري في بيان خاص أصدره في (٢٨ ذي الحجة/ ١٦ تموز) عقب الاجتماع الاستثنائي للجنة المركزية، قرَّر فيه أن يناضل للدفاع عن الجمهورية العراقية وتثبيتها وازدهارها، ووضع إمكاناته تحت تصرُّف قادة هذه الثورة[2].

ونظَّم الحزب في الأيام الأولى للثورة وفوداً من مختلف مدن وقرى المنطقة الكردية العراقية، وأرسلها على شكل مظاهرة إلى وزارة الدفاع حيث قابلت عبد الكريم قاسم في (١٠ محرم ١٣٧٨هـ/ ٢٧ تموز ١٩٥٨م) وخطب رئيس الوفد إبراهيم أحمد معلناً تأييد الشعب الكردي التام للثورة، واستعداده للدفاع عنها بكل غالٍ ونفيس، كما أكَّد تمسُّك الشعب الكردي بالأخوة العربية ـ الكردية، وبوحدة كفاح الشعبين العربي والكردي ضد الاستعمار والرجعية ومن أجل صيانة الجمهورية العراقية وتطويرها[3].

وعندما صدر الدستور المؤقت في (٩ محرم/ ٢٦ تموز) نصَّ في مادته الثالثة ما يأتي: «يقوم الكيان العراقي على أساس من التعاون بين المواطنين كافة باحترام حقوقهم وصيانة حرياتهم، ويعتبر العرب والكرد شركاء في هذا الوطن، ويقرُّ هذا الدستور حقوقهم القومية ضمن الوحدة العراقية»[4].

وبدا بعد نشر الدستور أن كل شيء يُبشِّر بالنجاح لحل التأزم في العلاقات بين بغداد والأقلية الكردية منذ عام (١٣٣٨هـ/ ١٩٢٠م)، وقد أُشير فيما بعد في برنامج جبهة الاتحاد الوطني بضرورة الاعتراف بحقوق الأكراد القومية في الحكم الذاتي.

(١) الطالباني: ص٢٧٧.
(٢) انظر: نص البيان في المرجع نفسه ص٢٧٨.
(٣) المرجع نفسه: ص٢٧٩. (٤) عيسى: ص٣٠٣.

وأخذت الصحف والمجلات الكردية تصدر علانية، وتمتَّع الحزب الديمقراطي الكردستاني بحرية العمل والتحرك في مختلف أنحاء البلاد، فقام بنشاط كبير في تنظيم الدفاع عن مكتسبات الثورة، وأرسلت اللجنة المركزية للحزب برقية إلى الأمم المتحدة تضمَّنت تأييد الأكراد للثورة، وتطرقت الجريدة الكردية، النضال (خه بات)، وهي الجريدة المركزية للحزب الديمقراطي الكردستاني إلى القضية الكردية وضرورة القيام بنضال مشترك من أجل تنفيذ المهمات الديمقراطية العامة «ونحن واثقون من أن توطيد دعائم النظام الديمقراطي هو نهج سياسي صحيح لأجل الاعتراف بالحقوق القومية للشعب الكردي في إطار الدولة العراقية التي تقع المناطق الكردية تحت حكمها»[1].

وتأسَّست إدارة تابعة لوزارة المعارف من أجل تنظيم العمل التعليمي - التربوي في تلك المناطق، فأدخلت التعليم في مدارسها باللغة الكردية، وصدرت مراسيم تقضي بالعفو عن الشخصيات الكردية الملاحقة منذ العهد الملكي، وعن المشاركين في حركات التمرد عامي (١٣٦٢ - ١٣٦٤هـ/١٩٤٣ - ١٩٤٥م) بقيادة الملا مصطفى البرزاني، وقد عمل هذا على تعزيز ثقة الأكراد بقدرة النظام الجديد في حل القضية الوطنية الكردية، وكتبت جريدة الجمهورية البغدادية[2] المقرَّبة من الأوساط الحاكمة «أن الكرد الذين شاركوا على قدم المساواة مع العرب في النضال من أجل حرية العراق واستقلاله، يمكن أن يكونوا واثقين من أن وضعهم سيكون على الدوام يُناسب وضع القسم العربي في السكان».

قامت حكومة عبد الكريم قاسم في بداية حياتها السياسية بنشاط ثوري ديمقراطي فشكَّلت فصائل مقاومة شعبية بناء على طلب الحزبين الديمقراطي الكردستاني والشيوعي العراقي وغيرهما من الأحزاب والمنظمات التقدمية، للتصدي لخطر التدخل الأجنبي في شؤون العرب والأكراد الداخلية، والقضاء على مؤامرات أنصار العهد الملكي السابق المعادين للجمهورية.

لاقت عملية إشاعة الديمقراطية في العراق وما ارتبط بها من آفاق تلبية مطالب الأكراد بالحكم الذاتي؛ تأييداً حاراً من جانب الأكراد داخل العراق وخارجه، وهذا ما انعكس بوجه خاص في قرار المؤتمر الثالث لجمعية الطلبة الأكراد في أوروبا، وفي كلمات ممثلي الرأي العام الكردي في تركيا وإيران وسورية.

واستقبل عبد الكريم قاسم في (٢٣ ربيع الأول ١٣٧٨هـ/ ٧ تشرين الأول ١٩٥٨م)

(١) جريدة خه بات العدد ٢٦٨ تاريخ ١٩٦٠م بغداد.

(٢) جريدة الجمهورية تاريخ ١٩ تموز ١٩٥٨.

الملا مصطفى البرزاني بعد أن عاد من المنفى، واجتمع الأخير مع أعضاء مجلس الدولة الأعلى في العراق وتباحثا في القضية الكردية، وقد أثَّر هذان الاجتماعان إيجاباً، فالتفَّت المنظمات الكردية حول النظام الجديد وتمَّ تجديد المجتمع الكردي وتهيئته للحصول على الحكم الذاتي[1].

الواقع أن المشهد السياسي في العراق عقب قيام الثورة، كان يُنذر بالصراع بين متنافسين على السلطة، كانت هناك نزاعات شخصية بين الملا مصطفى البرزاني المُصمِّم على استمرار قيادته لأكراد العراق وبين عبد الكريم قاسم الشديد القلق على مركزه والذي افتقر إلى تنظيم حزبي خاص به، واعتمد على تأليب جماعة ضد أخرى حتى يتمكَّن من القضاء على أي تحديات محتملة، وعندما تنازع الرجلان في عام (١٣٨١هـ/ ١٩٦١م) اندلعت الحرب الكردية في العراق، وكانت تكمن خلف هذه النزاعات الشخصية مشكلات أكثر تعقيداً: خلاف بين القوميات المتنافسة، تنافس بين العناصر المدنية والعسكرية في بغداد، وخلاف عقائدي بين العشائر في المنطقة الكردية، وقد أضعفت هذه المشكلات كلا الطرفين العربي والكردي في سعيهما إلى حل القضية الكردية[2].

وهكذا ظهرت في مرحلة ما بعد الأسرة الهاشمية، جماعات جديدة متنافسة وذات خلفيات متباينة مثل: القوميين العرب، والحزب الديمقراطي الكردستاني وشخصياته القيادية، والحزب الشيوعي العراقي الذي حاول أداء دور رئيس في تشكيل عراق ما بعد الثورة، والأغوات الأكراد الذين رأوا في الإطاحة بالملكية كارثة حقيقية[3].

وجرت محاولات للقيام بحركات معارضة للحكومة العراقية في المنطقة الكردية من جانب القوى اليمينية؛ ما خلق جواً من عدم الثقة بين عبد الكريم قاسم والملا مصطفى البرزاني في الوقت الذي قامت المخابرات الإيرانية والتركية بتوسيع نشاطها في المنطقة، وحبك المؤامرات في منطقة كركوك بخاصة، فقامت في مدينة ألتون كوبري صدامات بين الأكراد والتركمان في (رجب ١٣٧٨هـ/ كانون الثاني ١٩٥٩م)، وقد ساعد الحزب الديمقراطي الكردستاني الموالي للنظام، السلطات الجمهورية في قمعها وإعادة الهدوء، وجرى على إثرها اجتماع بين عبد الكريم قاسم وبين الملا مصطفى البرزاني وإبراهيم أحمد لبحث المشكلة، وأعلن القائدان الكرديان بعد الاجتماع أن الحزب الديمقراطي الكردستاني وجميع القوى الوطنية في المنطقة الكردية، يؤيدون النهج السياسي لتحقيق أهداف ثورة (ذي الحجة ١٣٧٧هـ/ تموز ١٩٥٨م).

(١) عيسى: ص٣١٠.

(٢) مكدول: ص٤٥٨.

(٣) المرجع نفسه.

واتخذت الحكومة العراقية، من أجل تهدئة الوضع، قراراً مهماً قضى بإعادة الاعتبار لأربعة من قادة الثورة الكردية في عامي (١٣٦٢ ـ ١٣٦٤هـ/ ١٩٤٣ ـ ١٩٤٥م) الذين أعدمتهم السلطات العراقية في عام (١٣٦٦هـ/ ١٩٤٧م) وهم: عزت عبد العزيز ومصطفى خوشناو وخير الله كريم ومحمد المقدسي.

ورأى عبد الكريم قاسم في الملا مصطفى البرزاني القوة المقابلة للقوميين العرب الذين يختلفون معه في التوجهات السياسية، فعيَّنه رئيساً للحزب الديمقراطي الكردستاني، وهو المنصب الذي شغله نظرياً خلال سنوات نفيه الإحدى عشرة، وأعطاه داراً في بغداد وسيارة وراتباً كبيراً وصل إلى خمسمئة دينار عراقي[1].

وأعاد عبد الكريم قاسم للملا مصطفى البرزاني نفوذه وسيطرته ومكَّنه في منطقته، وذلك لسببين:

الأول: اتخاذه أداة لضمان حكمه وسيطرته على المنطقة الشمالية كلها خشية تكرار ما حدث في الموصل من انتفاضة ضد حكمه قادها عبد الوهاب الشواف في عام (١٣٧٨هـ/ ١٩٥٩م).

الثاني: إرهاب العشائر الكردية التي وقفت ضد المد الشيوعي والتي لم يعد يطمئن إلى موقفها منه.

وهكذا أعاد عبد الكريم قاسم لعبته التقليدية التي نفَّذها منذ قيام الثورة، بضرب الضباط بالضباط، والأحزاب بالأحزاب، والقوميات بالقوميات، والمذاهب بالمذاهب، واستغلال الفِرق التي لا يخشى بأسها لضرب عدوه الذي يخشاه[2].

وأدرك الزعيم العراقي ما يدور في خلد الزعيم الكردي من أفكار وأطماع تصل إلى حد قيام دولة كردية يحكمها هو، تشمل مناطق الشمال العراقي، وتتعداها إلى المناطق الكردية خارج العراق، وهو على استعداد للتعاون مع أي فريق سياسي يوفر له إمكانات العمل لتحقيق ذلك.

وهكذا اتفق الضدان على العمل المشترك كل لمصلحته، فساعد الملا مصطفى البرزاني عبد الكريم قاسم في قمع حركة الانتفاضة في الموصل ذات التوجه العربي القومي، وبناء على دعوته، تدفق الأكراد إلى الموصل للقتال ضد القوميين العرب والبعثيين الذين أصيبوا بخيبة أمل نتيجة ما عدُّوه خيانة عبد الكريم قاسم للثورة.

وتطلَّع الأكراد والشيوعيون الذين اشتركوا في قمع الانتفاضة إلى قطف ثمار انتصارهما، لكنهما جوبها بقوة السلطة، وما جرى في أواسط (محرم ١٣٧٩هـ/ تموز ١٩٥٩م) من اضطرابات في كركوك بفعل الصراع بين الأكراد والتركمان؛ دفع الملا

(١) الدرة: ص١٥٤ ـ ١٥٥. (٢) المرجع نفسه.

مصطفى البرزاني إلى زيارة المدينة للوقوف على أوضاعها، لكن زيارته أدَّت إلى مزيد من إراقة الدماء، فهاجم الأكراد الشيوعيون في المقاومة الشعبية، المحلات التجارية وأصحابها، وحمَّلهم عبد الكريم قاسم، هم والحزب الشيوعي العراقي مسؤولية تلك الأحداث الدامية، وبما أنها تصادفت مع حملة الحزب الشيوعي العراقي الدخول إلى الحكومة؛ قرَّر قاسم العمل ضد الشيوعيين، وعبَّر علناً عن اشمئزازه الشديد من أعمالهم، وبخاصة أن اتحاد الطلبة الذي يسيطرون عليه قد وضع إشارات على بعض المنازل المنوي مهاجمتها ومن بينها منزل حليفه الملا مصطفى البرزاني الذي تعرَّض لمحاولة اغتيال في راوندوز نفَّذها الشيوعيون، فارتد الملا ضدهم وفك ارتباط الحزب الديمقراطي الكردستان بالحزب الشيوعي العراقي، وخلَّصه من براثنه، وقد رأى فيه مقصداً للإزعاج، وطرد بعض أعضاء المكتب السياسي في حزبه بفعل تأثرهم الكبير بالحزب الشيوعي، ومنهم حمزة عبد الله الموالي للشيوعيين، وساعد عبد الكريم قاسم على إخضاعهم[1].

وأجاز عبد الكريم قاسم للحزب الديمقراطي الكردستاني عقد مؤتمره الرابع في (ربيع الآخر ١٣٧٩هـ/ تشرين الأول ١٩٥٩م)، فأعاد انتخاب إبراهيم أحمد أميناً عاماً، وأُعيد انتخاب جلال الطالباني عضواً في المكتب السياسي.

وجدَّد المؤتمر الرؤية الكردية بتوسيع الحقوق الوطنية للشعب الكردي على قاعدة الحكم الذاتي داخل الكيان العراقي، وإدخال هذه المادة في الدستور الدائم، ويبدو أن عبد الكريم قاسم استاء من قرارات المؤتمر المتعلقة بالحكم الذاتي، فرفض تسجيل الحزب في (رجب ١٣٧٩هـ/ كانون الثاني ١٩٦٠م) في السجلات الرسمية، واعترض بشدة على فكرة الحكم الذاتي الذي رأى بأنها سوف تُستغل من قِبل أعدائه، وأجبر المؤتمر على حذفها[2].

وبات واضحاً بأن عبد الكريم قاسم بدأ يستخدم منذ (أواخر ١٣٧٨هـ/ منتصف ١٩٥٩م) تكتيك التوازن بين القوى اليمينية واليسارية، وقامت القوى الأولى بزيادة نشاطها مستغلة تردُّد الحكومة في حل المشكلة الكردية، وفي (أوائل ذي العقدة/ أواسط أيار) اجتازت قوة عسكرية بقيادة الشيخ لولان مناطق الحدود التركية ـ الإيرانية في خطوة موجهة ضد السلطة في بغداد، وقد تمَّ القضاء على هذا التمرد بعد تدخل القوات الكردية بقيادة الملا مصطفى البرزاني[3].

(١) مكدول: ص٤٦٢ ـ ٤٦٣. (٢) المرجع نفسه: ص٤٦٣.
(٣) عيسى: ص٣١٥.

توتر العلاقة بين النظام العراقي والبرزانيين

اختلطت الآراء كلها دفعة واحدة في العراق بين عامي (١٣٧٩ ـ ١٣٨١هـ/ ١٩٥٩ ـ ١٩٦١م)، بفعل انغماس النظام في قضايا دولية وإقليمية كبيرة، وتعرُّضه لأحداث داخلية متلاحقة، منذ انقضاء الشهر الثالث على قيام الثورة، فاضطر إلى إقامة تحالفات مرحلية هشة ما كانت لتستمر، وإذ بدت سياسته تتبنى مواقف عدَّها البعض خاطئة، فإن حلفاءه بدأوا ينفضُّون من حوله تدريجاً، بل ذهبوا أبعد من ذلك عندما انخرطوا في جبهة وطنية مناوئة خلال المرحلة اللاحقة، في حين بدأ الأكراد يُعيدون تقويم الأوضاع تمهيداً لاتخاذ موقف وطني، فوجدوا أن السلبية المطلقة لا تُجدي، وآثروا إجراء حوار مع عبد الكريم قاسم، ولكن من دون جدوى، فقد عرض الزعيم العراقي فكرة الوحدة الوطنية كمشروع لتعاون كردي واسع، وتمسَّك بمبدأ وحدة العراق القومية المطلقة، وفي خطوة تجاهل عبرها مطالب الأكراد راح هو وأعضاء حكومته يُسمُّون الجمهورية العراقية، في أحاديثهم وخطبهم، بجمهورية العرب، وينسبون الأكراد إلى عرب الشمال.

واستاء عبد الكريم قاسم من السيطرة المتزايدة للملا مصطفى البرزاني على المنطقة الكردية، وحتى يُضعف موقفه أقام علاقات مع خصومه من عشائر السورجيين والهركيين وغيرهم، وعقد تسوية مع محمود زيباري موجهة ضده.

وأخذ عبد الكريم قاسم بعد ذلك ينأى بنفسه عن الملا مصطفى البرزاني والحزب الديمقراطي الكردستاني، ففي خطاب ألقاه في (أواخر ١٣٧٩هـ/ أوائل ١٩٦٠م)، حطَّ من قدر الأكراد بعامة والبرزانيين بخاصة، مشيراً إلى أنه باستثناء ثورة (١٣٣٨هـ/ ١٩٢٠م) العربية، وانقلابي بكر صدقي (١٣٥٥هـ/ ١٩٣٦م) ورشيد عالي الكيلاني (١٣٦٠هـ/ ١٩٤١م)؛ فإن جميع الثورات الأخرى كانت بتحريض من الاستعمار وبخاصة بريطانيا.

وهكذا بدأ عبد الكريم قاسم يهاجم الملا مصطفى البرزاني علناً، وأرسل السلاح والمال إلى منافسيه كما فعل مع الشيخ رشيد لولان والبرادوستيين، وفي الوقت الذي كان الحزب الديمقراطي الكردستاني يعقد مؤتمره الخامس في (ذي القعدة ١٣٧٩هـ/ أيار ١٩٦٠م)، كان الزعيم العراقي يستقبل وفود سورجي وهركي المناوئة له، ويبدو أنه حرَّضهم على الاصطدام به، بدليل أنه جرى قتال عنيف بينه وبين عشائر الهركي والزيباري في (أواسط ١٣٨٠هـ/ خريف ١٩٦٠م).

اتهم عبد الكريم قاسم الشيخ أحمد البرزاني بإثارة النزعات الانفصالية والتحريض على التعصب، وعلى الرغم من تبرئته فإنه توارى عن الأنظار، وأدان قاسم علانية المتآمرين ضد الجمهورية وهو يقصد الملا مصطفى البرزاني وأخيه، بدليل أنه أخرج

وزراءه من الحكومة وأوقف راتبه، ولم يعد راغباً في استقباله وبات شخصاً غير مرغوب فيه في بغداد[١].

ورأى المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستان بعد هذه التطورات السلبية، أن استمرار بقاء القادة الأكراد في بغداد مشحون بالأخطار، فطلب من الملا مصطفى البرزاني وغيره من قادة الحزب في (جمادى الآخرة ١٣٨٠هـ/ كانون الأول ١٩٦٠م) مغادرة بغداد إلى كردستان[٢].

وغيَّرت الصحافة الرسمية في بغداد لهجتها تجاه الأكراد والمسألة الكردية، فأكدت جريدة الثورة البغدادية[٣] «أن كل من ينتمي إلى العراق الكردي أو الزنجي أو الأرمني لكنه يعيش في دولة عربية، فهو يُعتبر عربياً حسب ما يمليه الواقع»، واتخذ النقاش في صحف الطرفين طابعاً مكشوفاً وحاداً.

وتجنَّب الطرفان في بادئ الأمر الدخول في صراع مسلح، ففي (شعبان ١٣٧٩هـ/ شباط ١٩٦٠م)، اجتمع عبد الكريم قاسم مع المعلمين الأكراد في شقاوة، وتحدَّث أمامهم، بأن الأكراد غير مميزين عن الشعب العراقي، وهم جزء منه، ويُناقض ذلك التوجهات السياسية الكردية في الحكم الذاتي والمساواة أمام القانون، وأكَّد الملا مصطفى البرزاني في مقابلة صحفية على «أن الوحدة العراقية الحقيقية تكون حيث المساواة التامة بين العرب والأكراد في حقوقهم وواجباتهم، وليس المطلوب أكثر من التنظيم وسن القوانين ومساعدة الحكومة، لتمكين الأكراد من ممارسة حقوقهم»[٤].

وتصاعد النزاع العشائري في هذه الأثناء بين العشائر الموالية للحكومة العراقية، وتلك الموالية للملا مصطفى البرزاني الذين نصبوا كميناً قُتل فيه صادق آغا ميران زعيم عشيرة خوشنا والمؤيدة للحكومة، قرب معقله في شقلاوة، فاتُّهم إبراهيم أحمد بالاشتراك في هذه الحادثة واعتُقل[٥]، لكن أُطلق سراحه بعد ذلك وأضحى مع جلال الطالباني من بين خصوم عبد الكريم قاسم، وأقدمت الحكومة العراقية على إغلاق مكاتب الصحف الكردية وفروع الحزب الديمقراطي الكردستاني.

انتفاضة البرزانيين ١٩٦١ ـ ١٩٦٣م

اندلعت الانتفاضة البرزانية الكردية ضد حكومة عبد الكريم قاسم وحلفاءها من الأكراد السورجية والهركية من دون تخطيط مسبق تقريباً، واشتركت فيها ثلاث

(١) مكدول: ص٤٦٦.
(٢) عيسى: ص٣١٧.
(٣) تاريخ ١٧ شباط ١٩٦١م.
(٤) جريدة النهضة البيروتية تاريخ ٢٠ شباط ١٩٦١م.
(٥) مكدول، ص٤٦٧.

مجموعات شعبية هي:

قسم كبير من الشعب الكردي، والأغوات وأتباعهم الذين طالبوا بإلغاء قانون الإصلاح الزراعي، وملاكو الأراضي الذين طالبوا بمرحلة انتقالية لترتيب أوضاعهم.

الواقع أن أحداً لم يسعَ إلى الصدام المباشر، فعبد الكريم قاسم بالكاد رحَّب بالحرب ضد الأكراد، حيث كان يحتاج إلى قواته لحماية مركزه في بغداد، وتطلُّعه إلى ضمِّ الكويت، وفضَّل الملا مصطفى البرزاني المفاوضات على الصدامات في هذه المرحلة. ودعا عبد الكريم قاسم في (محرم ١٣٨١هـ/ حزيران ١٩٦١م) الشيخ أحمد البرزاني إلى زيارة بغداد، ويبدو أنه طلب منه ضمانات بعدم قيام الأكراد بنشاطات معادية، وعرض مقابل ذلك، إطلاق سراح المعتقلين وإعادة راتب الملا مصطفى البرزاني، وإذا علمنا بأن الشيخ لا يستطيع الذهاب إلى بغداد من دون موافقة أخيه الملا، نستطيع القول بأن الملا نفسه كان يميل إلى حل القضايا مع حكومة بغداد بالطرق السلمية، لكن لم يتم التوصل إلى نتائج إيجابية.

كان الجو السياسي مهيئاً عندما أعلن الملا مصطفى البرزاني حركته ضد حكومة عبد الكريم قاسم، فقد تراجع نفوذ حكومة بغداد في المناطق الكردية، وتجاوبت معظم العشائر الكردية مع دعوته إلى الانتفاضة، والمعروف أن الأكراد كانوا آنذاك منقسمين على أنفسهم بين مؤيد للبرزانيين وبين مؤيد لحكومة بغداد.

فقد انضمَّت غالبية المواطنين الأكراد إلى حركة الانتفاضة بسبب تقاعس السلطة المركزية عن حمايتهم، كما انضم إليها فريق من الشباب الأكراد المتشددين بالإضافة إلى عشيرة أكو بزعامة عباس مامند في لواء أربيل، وعشيرة الحاج ملو في لواء الموصل الشمالي، في حين ظل الزيباريون والهركيون والريكانيون وعشائر الكالخي والسورجية، ورشيد لولان موالون للسلطة، ويقطن معظم هؤلاء في لواء الموصل.

استغل الملا مصطفى البرزاني تراجع نفوذ حكومة بغداد في داخل الأراضي الكردية، فهاجم بعض الشيوخ الموالين للسلطة مثل الشيخ رشيد لولان، فاجتاح مناطقهم في شهري (صفر وربيع الأول ١٣٨١هـ/ تموز وآب ١٩٦١م) واضطرهم إلى الهجرة إلى إيران وتركيا، ولم يكن عبد الكريم قاسم بقادر على حمايتهم، وسيطر على شمالي المنطقة الكردية، وفي (٢٥ ربيع الأول ١٣٨١هـ/ ٦ أيلول ١٩٦١م) أُعلن الإضراب العام في المدن والقرى الكردية، وأرسلت السلطة جيشاً إلى السليمانية، اصطدم بمقاومة المتمردين عند عبوره مضيق دربندي خان، وفي (٣٠ ربيع الأول/ ١١ أيلول) نصبت قوات عباس مامند كميناً لقوة عسكرية قرب بازيان، فردَّ

عبد الكريم قاسم بقصف القرى في مناطق واسعة من دون تمييز بما فيها برزان، وسرعان ما سقطت زاخو وكوي سنجق بيد القوات البرزانية.

ونهض عبد الكريم قاسم للتصدي للانتفاضة الكردية وقمعها، فتولى إدارة العمليات العسكرية بنفسه، وخطَّط لضرب البنى التحتية في المنطقة الكردية، وهكذا تعرَّضت المعسكرات والمخافر الأمامية والمواكب العسكرية وشبكات الطرق، للضرب وهي من المكونات الأساس لحرب العصابات، فاجتمع المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني في (٥ ربيع الآخر/ ١٦ أيلول) وقرَّر البدء بالقتال.

وشهدت المدة بين (أوائل ١٣٨١ و١٤ رمضان ١٣٨٢هـ/ صيف ١٩٦١ و٨ شباط ١٩٦٣م) وهو تاريخ سقوط حكم عبد الكريم قاسم، مئات العمليات العسكرية الصغيرة وبعض العمليات العسكرية الكبيرة، استطاع البرزانيون بنتيجتها هزيمة أعدائهم العشائريين الذين يعملون مع السلطة في الشمال الغربي ما بين الموصل والحدود التركية، كما حقَّقوا السيطرة التامة على معظم الأراضي الواقعة بين زاخو وأربيل، وسحقوا العشائر التي اعترضتهم في إقليم الزيبار والسورجي وبرادوست، ثم اندفعوا عبر عمليات عسكرية على شكل قوس متحركين شمالي راوندوز مخترقين الجبال الشاهقة، ثم تحولوا جنوباً فاستولوا على معسكرات الجيش العراقي ومخافر الشرطة وتمركزوا في رؤوس الجبال، وأتموا تثبيت سيطرتهم على الأراضي المحيطة بخانقين والسليمانية وكركوك وأربيل[1].

تعقيب على انتفاضة البرزانيين:

- لم تُتح الحرب الكردية - العراقية إلا فرصة نادرة للحكومة العراقية للانتصار على المقاتلين الأكراد، لم تتمكَّن من استغلالها، إذ كان هؤلاء متحصنين في الجبال، ويتمتعون بتأييد قسم كبير من شعبهم.

- لم تكن حكومة بغداد بقادرة على إنزال هزيمة ساحقة بالأكراد وكذلك كان من المستحيل على هؤلاء انتزاع تسوية تلبي طموحاتهم، لذا بدأ بعض القادة الأكراد في (أواسط ١٣٨١هـ/ شتاء ١٩٦١م) بالتفكير بأنه من المجدي القيام باتصالات مع من يُحتمل أن يحلُّوا محل عبد الكريم قاسم، وفي هذه الحال وبما أنه لم يكن أي من الحزبين الديمقراطي الكردستاني والشيوعي مهيئين للانخراط في تحالف معادٍ لقاسم لذا بدا أن الشركاء الجدد للأكراد كانوا من القوميين العرب والبعثيين على الرغم من عدم حماس هؤلاء للاعتراف الواضح بالمطالب والمطامح الكردية وتأكيدهم المعلن

(١) شميدت: ص١٢. عيسى: ص٣٢٤. الدرة: ص١٦٦ - ١٧٢.

للعمل من أجل الوحدة العربية التي بدا أنها لن تكون واسطة جيدة لتحقيق المطامح الوطنية الكردية أو حتى مطامح الحكم الذاتي للأكراد.

ـ الواقع أن قادة الحزب الديمقراطي الكردستاني كانت لهم وجهة نظر خاصة من الانتفاضة لا تتوافق مع توجهات الملا مصطفى البرزاني، لذلك اتصلوا بطاهر يحيى وهو أحد الضباط القوميين، في (أواخر ١٣٨١هـ/ ربيع ١٩٦٢م)، وتعهَّد إبراهيم أحمد أحد قادة الحزب خلال المباحثات بأن الملا مصطفى البرزاني سيوقف إطلاق النار إذا نجح طاهر يحيى في إسقاط عبد الكريم قاسم.

ـ كانت الحرب مثالاً آخر على عدم قدرة عبد الكريم قاسم في أن يحتفظ بعلاقات جيدة مع أولئك الذين كانوا أو سيكونون حلفاءه الطبيعيين، وكانوا مهيئين لذلك.

ـ لم يتخلَّ اليسار عن عبد الكريم قاسم، وكتعبير عن يأس الأكراد وخيبة أملهم اضطروا أن يربطوا مصيرهم مع أعدائه الذين كانت وعودهم لحل القضية سطحية[1].

انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣م

وقع في (١٤ رمضان ١٣٨٢هـ/ ٨ شباط ١٩٦٣م) انقلاب عسكري في العراق انتهى بمقتل عبد الكريم قاسم، وتولي عبد السلام عارف وحزب البعث بقيادة أحمد حسن البكر الحكم، وكلاهما من العسكريين، تبوَّأ الأول منصب رئاسة الجمهورية واعتلى الثاني منصب رئاسة الحكومة، ويمكن رصد خمسة أسباب رئيسة لهذا الانقلاب:

الأول: تبدُّد الآمال في إقامة نظام ديمقراطي دستوري، وانقسام الحزب الوطني الديمقراطي على نفسه حول موضوع الاستمرار بدعم عبد الكريم قاسم، وانشقَّ إلى قسمين في (جمادى الأولى ١٣٨١هـ/ تشرين الأول ١٩٦١م)، وتراجع حزب الاستقلال الذي لم يقم بدور سياسي مهم، وانضمَّ قسم من أعضائه إلى حزب البعث[2]، وتلاشي الحياة السياسية التقليدية في العراق في الأشهر الثلاثين قبل قيام الانقلاب، المليئة بالركود، ويبدو أن الانطباع الطيب لعبد الكريم قاسم خلال حكمه، كان تقليله من خطر القوة المتزايدة والرغبة العارمة في الانتقام التي كانت الدافع الرئيس للبعثيين والقوميين، وكذلك تقليله من شأن الاستقطاب بين القوى

(١) سلوغلت، ماريون فاروق وبيتر سلوغلت: من الثورة إلى الديكتاتورية. العراق منذ ١٩٥٨ ص١٢٠.

(٢) المرجع نفسه: ص١٢١.

السياسية، بالإضافة إلى ذلك فشل محاولة اغتياله وانشقاق حزب البعث عبر انحياز فؤاد الركابي إلى جمال عبد الناصر في (محرم ١٣٨١هـ/ حزيران ١٩٦١م)[1].

الثاني: عجز عبد الكريم قاسم عن حل القضية الكردية واستخدام العنف ضد الأكراد، فقامت طائراته بقصف القرى، الأمر الذي دفع معظم هؤلاء إلى الالتفاف حول الملا مصطفى البرزاني.

الثالث: إثارة عبد الكريم قاسم القوميين العرب ما أفقده كثيراً من شعبيته، وأدى إلى خلاف في صفوف الجيش.

الرابع: عانى العراق اقتصادياً نتيجة هذا القتال الطويل والمباشر مع الأكراد، وتهديد هؤلاء لآبار النفط.

الخامس: تآمر البعثيين على عبد الكريم قاسم، وقد أجروا اتصالات مع الأكراد منذ (رمضان ١٣٨١هـ/ شباط ١٩٦٢م) من أجل استقطابهم، فقد اتصل العقيد طاهر يحيى بإبراهيم أحمد من الحزب الديمقراطي الكردستاني للوقوف على شروط الأكراد لدعم البعثيين والانقلاب، فطالبوا بالحكم الذاتي، وقد قَبِل البعثيون من حيث المبدأ، هذا الشرط، بالإضافة إلى إشراك أكراد في الحكومة، ونتيجة لهذا الاتفاق أيَّد الأكراد الانقلاب.

كان عبد الكريم قاسم يقيم بشكل دائم في وزارة الدفاع على ساحل دجلة الغربي، وبدأت الخطوة الحاسمة في مهاجمة مقرِّه بعد أن تمَّ إعلان الانتفاضة ضده صباحاً من محطة الإذاعة، واستمرت المعركة حتى ظهر اليوم التالي، عندما استسلم، فاقتيد إلى مبنى الإذاعة حيث كان مجلس قيادة الثورة في انتظاره هناك، فحوكم ونُفِّذ فيه الحكم بالإعدام مع ابن خالته العقيد فاضل عباس المهداوي رئيس محكمة الشعب، ومعهما الضابطان طه الشيخ أحمد وكنعان خليل حداد[2].

انقلاب ٨ شباط والأكراد

وجد الأكراد أنفسهم في أعقاب الانقلاب على عبد الكريم قاسم ينزلقون إلى التفاوض مع المجلس الوطني لقيادة الثورة للحصول على أمانيهم، فقد رحَّب الحزب الديمقراطي الكردستاني بنجاح الانقلاب، وسعى إلى وقف إطلاق النار، والإفراج عن أسرى الحرب الأكراد، والتعويض على الجرحى، ومعاقبة أولئك المسؤولين عن تعذيب الأكراد، وطلب تصريحاً رسمياً بالحكم الذاتي، وأرسل الملا مصطفى البرزاني برقية تأييد وأمر قواته بوقف إطلاق النار وتبادل الأسرى؛ كدليل على حسن النية.

(١) سلوغت وسلوغت: ص ١٢١.

(٢) الدرة: ص١٧٤. الموصلي: ص١٣٣.

بدأ أول اتصال رسمي بين حكومة الانقلاب وبين الملا مصطفى البرزاني في (٩ شوال ١٣٨٢هـ/ ٥ آذار ١٩٦٣م) عندما أرسلت الحكومة وفداً إلى الشمال مؤلفاً من فؤاد عارف، وهو وزير كردي، واللواء طاهر يحيى، رئيس أركان الجيش، وعلي حيدر سليمان، سفير، وهو من أصل كردي؛ اجتمع بالزعماء الأكراد الثائرين، وقدَّم هؤلاء مطالبهم الآتية:

١ ـ الاعتراف فوراً بالحكم الذاتي لكردستان مع إرسال صورة عن الاعتراف ودستور الجمهورية العراقية إلى هيئة الأمم المتحدة، وإذاعته من إذاعة بغداد، ونشره في الجريدة الرسمية والصحف المحلية.

٢ ـ تكون الحدود الجغرافية: شمالاً تركيا وشرقاً إيران وغرباً سورية وجنوباً سلسلة جبال حِمرين.

٣ ـ تكون اللغة الكردية اللغة الرسمية، كما أن الدراسة تجري باللغة الكردية، أما في المناطق التي يسكن فيها مواطنون غير أكراد فتكون الدراسة بلغاتها الخاصة إلى جانب تدريس اللغة الكردية.

٤ ـ يكون الحكم الذاتي برلمانياً ديمقراطياً على أن يتشكل من نائب لرئيس الجمهورية ومن مجلس وزراء ومجلس وطني في كردستان مع إبقاء وزارات الخارجية والدفاع والمالية مركزياً مع تعيين وزراء دولة لهذه الوزارات في الحكومة الذاتية، ويشترك في الوزارة المركزية عدد مناسب بنسبة عدد سكان كردستان، وكذلك يُنتخب للمجلس الوطني العراقي عدد من النواب بنسبة سكان كردستان.

٥ ـ يكون قوام الوحدات العسكرية من أبناء كردستان، على أن تُحدث مؤسسات عسكرية تشابه ما يوجد في الجمهورية العراقية.

٦ ـ تتألف الميزانية العامة من واردات الضرائب والجمارك والمكس والرسوم، وبنسبة عادلة من عائدات النفط لا تقل عن ثلثي الواردات في كردستان.

٧ ـ الاحتفاظ بقوات فصائل الأنصار الوطنية في كردستان لحين الانتهاء من إتمام ملاكات الجيش، وتخصيص رواتب وطعام ولباس لها.

٨ ـ تشكيل الحكومة الذاتية الموقعة لهذه المطالب[1].

وأنذروا بأنهم سيستأنفون القتال إذا لم تُلبى مطالبهم في ظرف ثلاثة أيام، وأضافوا قائلين: إنه مشروع ابتدائي.

وستشكل هذه المطالب محور المفاوضات المستقبلية بين الطرفين حتى حصول الأكراد على الحكم الذاتي في أوائل القرن الواحد والعشرين كما سنرى.

(١) الدرة: ص١٧٧ ـ ١٧٨.

وما إن عاد الوفد إلى بغداد في اليوم التالي حتى رفعت الحكومة الحصار الاقتصادي عن المنطقة الشمالية، ونشرت في (١٤ شوال/ ١٠ آذار) تصريحاً اعترفت فيه بالحقوق القومية للشعب الكردي على أساس اللامركزية، وأصدر المجلس الوطني لقيادة الثورة قانوناً، أعفى بموجبه الأشخاص الذين قاموا بالحركة المسلحة في المنطقة الشمالية والمشتركين فيها والمساهمين في عمل من أعمالها منذ ١٩ أيلول ١٩٦١م؛ من الملاحقة والتبعات القانونية[1].

وأصدر المجلس الوطني لقيادة الثورة في (١٦ شوال/ ١١ آذار) بياناً اعترف فيه بالحقوق القومية للشعب الكردي على أساس اللامركزية، وسوف يدخل هذا المبدأ في الدستور المؤقت والدائم عند تشريعهما[2].

وعلى الرغم من أن الأكراد رحَّبوا من حيث المبدأ بهذا البيان إلا أنهم وجدوا خلال مباحثاتهم مع المسؤولين العراقيين آنذاك أن هذا المشروع اللامركزي لا يتجاوب في مظاهره مع الحقوق التي يطالبون بها، وهو سيطبق على كل جزء من أجزاء العراق، ولا يُعامل الأكراد كمجموعة متمايزة ضمن البلاد، ولا يمنحهم أي كيان أو ميزة خاصة[3].

وكان ثمة اعتقاد واسع في بغداد أن جهات أجنبية وبخاصة إيران وشركات النفط الغربية، تستخدم الأكراد لتحقيق أهدافها، وعدَّ القوميون العرب وهم الأكثر تشدداً، أن كردستان الجنوبية أرض عربية مسكونة من قِبل أقلية غير عربية، وكانت القضية الكردية بالنسبة للنظام، قضية ثانوية بالمقارنة مع قضية الوحدة.

وكان الحزب الديمقراطي الكردستاني قلقاً من احتمال أن يصبح الأكراد جزءاً من كيان عربي أكبر، لكنه شعر بأنه مُجبر على الترحيب به علناً، وأشار إلى أن الوحدة المقترحة بين العراق والجمهورية العربية المتحدة (مصر) سوف تجعل مسألة الحكم الذاتي أكثر إلحاحاً.

وقد نصَّ مشروع الحكومة العراقية عن الإدارة المركزية على تشكيل ست محافظات في العراق تكون إحداها كردية في كردستان وتُسمَّى محافظة السليمانية، وجعل اللغتين العربية والكردية لغتين رسميتين في تلك المحافظة، وقد وافقت الحركة الكردية مبدئياً على مشروع الإدارة المركزية مع تمسكها بالحكم الذاتي[4].

ويبدو أن الحزب الديمقراطي الكردستاني استاء من مشروع الحكومة، فقدَّم خطة

(١) الدرة: ص١٧٩.
(٢) انظر نص البيان في المرجع نفسه ص١٨٠.
(٣) مكدول: ص٤٧٤ ـ ٤٧٥. عيسى: ص٣٢٩. (٤) عيسى: ص٣٣٠.

مفصَّلة للحكم الذاتي في (أوائل ذي الحجة ١٣٨٢هـ/أواخر نيسان ١٩٦٣م)، تمنح الأكراد عملياً الحرية في المسائل كافة باستثناء المسائل الخارجية والمالية والدفاع الوطني، كما طالب بضم كركوك وخانقين وحقول النفط في شمال غربي الموصل إلى منطقة الحكم الذاتي، وحصة مناسبة من عائداتها.

الواقع أن هذه المطالب ذهبت إلى أبعد ما أرادت الحكومة العراقية القبول به، وأن القبول بالمطالب الكردية سيؤدي إلى تجزئة العراق وانحلاله، وبدا واضحاً في شهر (ذي الحجة/أيار) أن المفاوضات وصلت إلى طريق مسدود، وأن استئناف العمليات العسكرية بات محتوماً، وبخاصة أن الملا مصطفى البرزاني كرَّر تهديداته وقبلت حكومة بغداد التحدي، فطلبت من الثوار الأكراد تسليم أسلحتهم في مهلة مُحدَّدة تحت طائلة استئناف الحرب، واتهمتهم بالمطالبة بشروط مستحيلة، كما اتهمت الملا مصطفى البرزاني وأتباعه بمهاجمة مواقع الجيش ومراكز الشرطة.

وقام الجيش العراقي بشن حملة ضد الأكراد ما أدَّى إلى استئناف المعارك في (١٧ محرم ١٣٨٣هـ/ ١٠ حزيران ١٩٦٣م) التي استمرت حتى عام (١٣٩٠هـ/ ١٩٧٠م) على شكلٍ متقطع، ووصل الوضع في هذا التاريخ إلى مرحلة بالغة الخطورة[1].

وأصدرت الحكومة العراقية بياناً أوضحت فيه بأن مطالب الأكراد تدور حول مطلب انفصالي مرتبط بمصالح أجنبية وهدفه تهديد استقلال العراق ووحدته الوطنية، وأعلنت بأنها قرَّرت المباشرة بتطهير المناطق الشمالية من فلول البرزانيين وحلفائهم، كما عدَّ البيان المناطق الشمالية كافة منطقة عمليات عسكرية، وأنذر البرزانيين بوجوب إلقاء السلاح خلال أربع وعشرين ساعة من تاريخ إذاعته من الإذاعة، ولكن الأكراد لم يلقوا السلاح، فاستؤنفت المعارك بينهم وبين الجيش العراقي.

وتبلورت مطالب الأكراد في مؤتمر مباحثات الوحدة السياسية في القاهرة في (ذي القعدة ١٣٨٣هـ/نيسان ١٩٦٣م) وهي على الشكل الآتي:

- إذا بقي العراق من دون تغيير في كيانه يقتصر مطلب الشعب الكردي على تنفيذ البيان الصادر عن الجمهورية العراقية بشأن الحقوق القومية للشعب الكردي على أساس اللامركزية.
- إذا انضم العراق في وحدة كاملة مع دولة أو دول عربية أخرى يكون للشعب الكردي إقليماً مرتبطاً بالدولة الموحدة على نحو يُحقِّق الغاية من صيانة وجوده وينفي في الوقت نفسه شبهة الانفصال، ويضمن تطوير العلاقات الوثيقة، بين الشعبين

(١) عيسى: ص٣٣٨.

الشقيقين نحو مستقبل أفضل[1].

وعندما تمَّ التوقيع على ميثاق الدولة الاتحادية من قِبل الدول العربية الثلاث: مصر وسورية والعراق، في القاهرة في (١٣ ذي القعدة/ ٧ نيسان)، قدَّم الوفد الكردي إلى الحكومة العراقية في (٣٠ ذي القعدة/ ٢٤ نيسان) مشروعاً يتضمَّن مطالب الأكراد، ويحتوي على ستة عشر مادة[2]، وقد جاء في المادة ١٥ منه ما يأتي: «في حالة تبدل الجنسية العراقية إلى الجنسية العربية، ينص في وثائق شهادة الميلاد ودفاتر النفوس وجواز السفر على كون حاملها كردستانياً في الجمهورية العربية المتحدة إذا كان من مواطني كردستان، وكردياً إذا كان حاملها من أصل كردي».

الواضح أن تمسُّك كل طرف بموقفه من وضع الصيغة القانونية الملائمة لحل القضية الكردية، أدى إلى اختلاف وجهات نظرهما فتوقفت المفاوضات، وألقت الحكومة القبض على المتفاوضين الأكراد، وأدى ذلك إلى تدهور الموقف[3]، فقام الجيش العراقي بشن حملة ضد الأكراد فاقت في قساوتها ما تمَّ في العمليات العسكرية السابقة، وقد وقف السوريون بقيادة حزب البعث السوري إلى جانب العراقيين ضد الأكراد في هذه الحرب، فعبرت فرقة من الجيش السوري بقيادة العقيد فهد الشاعر الحدود السورية إلى العراق لكي تُشارك في العمليات العسكرية، وقد سُحبت بعد ذلك عقب الإطاحة بالحكومة البعثية في العراق في (١ رجب ١٣٨٣هـ/ ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣م)، واستمر القتال حتى عام (١٣٩٠هـ/ ١٩٧٠م) كما ذكرنا[4].

عهد عبد السلام عارف والعلاقة مع الأكراد

أطاح عبد السلام عارف في (١ رجب ١٣٨٤هـ/ ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣م) بالرئيس أحمد حسن البكر مع أعوانه البعثيين، والمعروف أنه قومي عربي غير بعثي، واتخذ النزاع بين العهد الجديد والأكراد أبعاداً جديدة من الحدة والتطرف، وذلك نتيجة لعوامل انعكست عليها، فقد كان الحكم العراقي يُصوِّر الحركة الكردية لدى الرأي العام العربي بأنها حركة انفصالية معادية للأمة العربية، ويحاول استقطاب التأييد حوله، وفي المقابل كان الجانب الكردي مُغرقاً في حماسه وتطرفه نتيجة خلافات عميقة استجدَّت بين الملا مصطفى البرزاني من جهة وطاقم الحزب الديمقراطي الكردستاني وبخاصة على صعيد القمة.

(١) الدرة: ص١٩١ ـ ١٩٢.
(٢) انظر: النص في المرجع نفسه: ص١٩٢ ـ ١٩٨.
(٣) عيسى: ص٣٣٨.
(٤) المرجع نفسه.

وأعلن الطرفان عن هدنة، فأصدر عبد السلام عارف والملا مصطفى البرزاني أمراً بوقف إطلاق النار في (٢٦ رمضان ١٣٨٣هـ/ ١٠ شباط ١٩٦٤م)، ويبدو أن تصرف عبد السلام عارف السلمي كان آنذاك بوحي من جمال عبد الناصر خلال اجتماع الرؤساء العرب في (٢ رمضان/ ١٧ كانون الثاني)، وتحت تأثير جمال عبد الناصر، وعد عبد السلام عارف بالمصادقة على إعطاء بعض الحقوق للأكراد طالما لا يعني ذلك انفصالاً، ثم دخل معهم في مفاوضات، وصدر بيان عن الحكومة العراقية في (٢٦ رمضان/ ١٠ شباط) تضمَّن:

ـ إقرار الحقوق القومية للأكراد ضمن الشعب العراقي في وحدة وطنية واحدة متآخية، وتثبيت ذلك في الدستور المؤقت.

ـ إطلاق سراح المعتقلين والمحتجزين والمحكومين بسبب حوادث الشمال، وإصدار عفو عام، ورفع الحجز عن الأموال المنقولة عن الأشخاص الذين سبق حجز أموالهم.

ـ إعادة الإدارات المحلية إلى المناطق الشمالية.

ـ إعادة الموظفين والمستخدمين.

ـ رفع القيود المفروضة على تسويق المواد والماشية على اختلاف أنواعها.

ـ الشروع بإعادة تعمير المناطق الشمالية فوراً، وتشكيل لجان مختلفة لتذليل الصعوبات التي تعترضها حول التقيد بالأعمال الروتينية مع ملاحظة تعويض المتضررين.

ـ تعويض أصحاب الأراضي التي غُمرت أراضيهم من جراء إنشاء سدَّي دوكان ودربندي خان، تعويضاً عادلاً.

ـ تتخذ التدابير بما يضمن إعادة الأمن والاستقرار إلى المنطقة الشمالية.

ـ على كافة الوزارات ذات العلاقة إصدار المراسيم والأوامر والتعليمات القاضية بتنفيذ ما جاء في البيان[١].

وأذاع الملا مصطفى البرزاني بياناً أعلن فيه وقف إطلاق النار، وطلب من مقاتليه العودة إلى أماكن سكنهم والانصراف إلى أعمالهم.

ويبدو أن وقف القتال والدعوة إلى التآخي لم تكن نابعة من مواقف مبدئية وقناعات ثابتة، فقد كان للطرفين مصلحة مشتركة لوقف القتال، وهي التقاط الأنفاس، وإرضاء القاهرة وحلفائها، والمعروف أن الأكراد تعبوا نتيجة الحملات العسكرية، واعتقد عبد السلام عارف بأن تنفيذ بعض الإجراءات الإنمائية

(١) عيسى: ص٣٤٢.

والمعاشية، تكفي ولو مرحلياً في كردستان، هذا في الوقت الذي تحوَّل فيه الملا مصطفى البرزاني من زعيم جماعة خارجة على القانون إلى رجل قضية مُحدَّدة المطالب، واضحة الهدف، يلتف الأكراد من حوله، ويُحسن التعامل مع المحيط.

وظلَّ الخلاف مستمراً عقب صدور البيان العراقي وتركَّز حول تطبيق شروط وقف إطلاق النار، وبخاصة أن الدستور العراقي الذي نُشر في (ذي القعدة ١٣٨٣هـ/ نيسان ١٩٦٤م)، تضمَّن حقوقاً للأكراد أقل مما جاء في دستور (ذي الحجة ١٣٧٧هـ/ تموز ١٩٥٨م)، وجاء إعلان مؤتمر المحامين العرب الذي عُقد في بغداد في (ربيع الأول ١٣٨٤هـ/ تموز ١٩٦٤م) حول عروبة أراضي عربستان وكيليكيا والاسكندرون، ليدفع الأكراد إلى حوار مع عبد السلام عارف، لم يصل إلى نتيجة إيجابية، فاستؤنف القتال من جديد طوال عهد عبد السلام عارف.

أرسلت الحكومة العراقية ثلاث فِرق عسكرية هاجمت المراكز الكردية الرئيسة في عقرة وراوندوز والعمادية، وجرى قتال ضار في رانية وكوي سنجق وشوارتا والسليمانية وخانقين، واستطاع الأكراد تأخير تقدم القوات العراقية، وقام سلاح الجو العراقي بقصف المناطق التي استولى عليها الأكراد المتمردون.

حدث هذا القتال في الوقت الذي استمرت فيه المفاوضات بين الحكومة العراقية والملا مصطفى البرزاني، والواقع أن كلا الطرفين أراد استمرار الهدنة، ويبدو أنهما لم يكونا مستعدين للقتال بفعل تكلفته الباهظة، لكن أصبح واضحاً في (أواخر ١٣٨٤هـ/ أوائل ١٩٦٥م) لدى عبد السلام عارف أنه إذا أراد المحافظة على نظامه فإن عليه أن يعمل على إعادة هيبة الدولة في الشمال.

وجدَّد الملا مصطفى البرزاني مطالبه في (ذي القعدة/آذار) بإقامة منطقة جغرافية كردية، ووزارة للشؤون الكردية، وحل فرسان صلاح الدين، وقد رفضت الحكومة العراقية هذه المطالب ما أدى إلى استئناف القتال في الشهر التالي.

وفي (٢٩ جمادى الأولى ١٣٨٥هـ/ ٢٥ أيلول ١٩٦٥م) عُيِّن عبد الرحمٰن البزاز رئيساً للحكومة العراقية، فاهتم بتحقيق الاستقرار في البلاد عبر التفاهم مع الأكراد، وأعلن عن احترام الحكومة اللغة والقومية الكرديتين، والاعتراف بالأكراد كأمة.

وجرت في (أوائل رمضان/ أواخر كانون الأول) معركة كبيرة في منطقة بنجوين قرب الحدود الإيرانية، حيث قام الأكراد بمهاجمة القوات الحكومية والاعتداء عليها في محاولة لتغطية الانقسامات بين الملا مصطفى البرزاني وبين الجناح اليساري في الحزب الديمقراطي الكردستاني، التي ظهرت عقب زيارة جلال الطالباني إلى

موسكو، وكانت الحدود الإيرانية المفتوحة ممراً لنقل المقاتلين والعتاد والتجهيزات إلى جبهة القتال العراقية[1].

عهد عبد الرحمن عارف والعلاقة مع الأكراد

قُتل عبد السلام عارف بحادثة مروحية، وكانت الحرب مشتعلة مع الأكراد، فتوقفت لسببين:

الأول: لقد أظهرت وفاة عبد السلام عارف الصراع الخفي بين العناصر المدنية والعسكرية في الحكومة، إلى العلن، وكان عبد السلام عارف نفسه قد فضَّل تقوية العناصر المدنية فعيَّن عبد الرحمٰن البزاز رئيساً للحكومة كما ذكرنا، فاختار وزارة أغلبية أعضائها من المدنيين، كما استبدل القيادة القومية والمجلس الثوري بمجلس الدفاع الوطني المؤلف من المدنيين والعسكريين.

الثاني: أعلن الملا مصطفى البرزاني عقب حادثة مقتل الرئيس العراقي، عن وقف إطلاق النار لمدة شهر واحد كي يسمح للنظام الجديد التفكير في مطالب الأكراد.

الواقع أن الطرفين كانا بحاجة إلى استراحة، ولكن لم يمض غير قليل من الوقت حتى فتح الرئيس العراقي الجديد عبد الرحمٰن عارف الذي خلف أخاه عبد السلام؛ الطريق أمام العسكريين إلى السلطة، وكان شعارهم «لن يُمنح الأكراد أي نوع من الحكم الذاتي، ولم تتصور الحكومة أية مفاوضات مع المتمردين»[2].

لقد اعترف عبد الرحمٰن البزاز من قبل بمركزية القضية الكردية من أجل تقدم البلد، وأراد التفاوض من أجل حل سلمي، ولم يجد صعوبة في الاعتراف بالقومية الكردية، فأعلنت حكومته: «إن القانون الإداري الجديد سوف يؤكد حقيقة القومية الكردية، وسوف يُمكِّن مواطنينا في الشمال من الحفاظ على لغتهم وتراثهم الثقافي، كما أنه سوف يُمكِّنهم من القيام بنشاطات محلية لا تتعارض ووحدة البلد والتي لا تُمهِّد الطريق بأي حال من الأحوال لفقدان أي جزء من وطننا»[3]، لكن وزير الدفاع عبد العزيز العقيلي المصمم على إخضاع الملا مصطفى البرزاني وأنصاره، أقنع عبد الرحمٰن عارف باستئناف الحرب.

وباشر الجيش العراقي بالهجوم في (محرم ١٣٨٦هـ/ أيار ١٩٦٦م)، وحاول السيطرة على امتداد الطريق الرئيس بين راوندوز إلى الحدود الإيرانية، لمنع الإمدادات القادمة من إيران من الوصول إلى أيدي الملا مصطفى البرزاني وأنصاره، وقصفت القوى

(١) عيسى: ص٣٤٤.   (٢) مكدول: ص٤٨٣.

(٣) Khaddouri, Majid: Republican Iraq. A study in Iraqi politics since the Revolution 1998 p. 255.

الجوية المنطقة، ومع ذلك تعرَّض الجيش العراقي الذي كان يقوده عبد العزيز العقيلي للهزيمة في جبل هندرين على الطريق بين راوندوز والحدود الإيرانية.

وارتفعت شكوك جدية حول إدارة الحرب سواء في الدوائر العسكرية أو المدنية، وفي المقابل كانت الحرب مرفوضة من أغلبية الشعب العراقي، وبدت قسوة وحرارة الهزيمة التي نُسبت إلى العقيلي وكأنها قد أتاحت لعبد الرحمٰن البزاز أن يأخذ زمام المبادرة والاتصال بكل من الملا مصطفى البرزاني وقيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني، فأعلن في (٢٥ صفر ١٣٨٦هـ/ ١٥ حزيران ١٩٦٦م) بأنه مستعد للاعتراف بالقومية الكردية، وبالحقوق القومية للأكراد، ودعا الأكراد إلى إرسال وفد إلى بغداد لمقابلة عبد الرحمٰن عارف، ومقابلته شخصياً.

كان الطرفان يريدان التسوية قبل أن يشن الجيش هجوماً آخر، وبعد مفاوضات دامت أسبوعين، قدَّم عبد الرحمٰن البزاز في (١٠ ربيع الأول/ ٢٩ حزيران) عرضاً للأكراد مؤلفاً من اثني عشر مادة[1]، أقرَّت بوضوح بثنائية القومية للدولة العراقية وتضمَّنت خطة لتوزيع السلطة.

وأعلن الملا مصطفى البرزاني في اليوم التالي قبوله العرض؛ لأنَّه لبَّى تقريباً المطالب الكردية كافة، فقد اعترف بالقومية الكردية ضمن العراق، ووعد باللامركزية ومجالس منتخبة بحرِّيَّة، وتمثيل متناسب للأكراد في الحكومة المركزية، واعترف أيضاً باللغة الكردية كلغة رسمية مع الحقوق الثقافية واللغوية كافة، ووعد بإنشاء نظام تشريعي في الحكومة في غضون سنة[2]، ووُقِّعت اتفاقية بين الجانبين، تمَّ بمقتضاها وقف إطلاق النار لأكثر من عامين.

وازدادت في هذه الأثناء الخصومة بين الملا مصطفى البرزاني وبين تحالف جلال الطالباني وإبراهيم أحمد؛ حدة، بفعل الكره الشخصي والاختلاف العقائدي، وعلى الرغم من أنهما ساعداه في المرحلة الأولى ضد هجوم الجيش العراقي على المناطق الكردية في (ذي الحجة ١٣٨٤هـ/ نيسان ١٩٦٥م)، فإنهما تخاصما معه في (رمضان ١٣٨٦هـ/ كانون الأول ١٩٦٦م)، وجرى بينهما قتال، استغلته الحكومة العراقية لصالحها، فموَّلت وسلَّحت المتحالفين واستخدمتهما كقوة موازنة للملا مصطفى والبرزانيين.

واتخذ المتحالفان موقفاً داعماً للحكومة على أمل أن تقوم بتنفيذ مشروع عبد الرحمن البزاز، وهكذا وجد الرجلان نفسيهما يقاتلان جنباً إلى جنب مع الجيش العراقي، وأطلق عليهما الملا مصطفى البرزاني اسم المرتزقة.

(١) انظر نصها في: عيسى ص٣٤٦ ـ ٣٤٧.   (٢) مكدول: ص٤٨٣.

ودبَّ الخلاف في غضون ذلك أيضاً بين عبد الرحمن عارف وعبد الرحمٰن البزاز، فأُسقطت وزارته بتأثير الجيش وقد امتعض ضباطه من احتقاره للجيش، وليس من شك بأن عبد الرحمٰن البزاز وقف موقفاً مخلصاً ومبدئياً تجاه الأكراد، والحاجة إلى العودة إلى السياسة الديمقراطية، وضاعت برحيله أفضل فرصة للأكراد وللعراق الجمهوري، ولم يُظهر خليفته اللواء ناجي طالب أي رغبة في تنفيذ مشروع سلفه وعدَّ الملا مصطفى البرزاني بأنه لا يُمثل الشعب الكردي برمَّته[1]، كما أن الجيش كان معادياً لأي تسوية عبر المفاوضات بشكل مطلق.

كان هناك أزمة ثقة بين رئيس الوزراء العراقي ناجي طالب وبين الملا مصطفى البرزاني، لذلك استمر تدهور الموقف، والملا يُهدِّد باستئناف القتال، ولم يكن عبد الرحمٰن عارف راغباً في القتال، فقد كان يخشى أن تؤدي سياسة رئيس الوزراء إلى ما كان يخشاه بعد أن أدرك بأن المشكلة الكردية تعقّدت بسبب الأخطاء السياسية وسوء الإدارة، وأن الجيش يُقاتل في حرب لا يستطيع الانتصار فيها، وأن تنفيذ مشروع عبد الرحمٰن البزاز قد يؤدي إلى انقلاب عسكري، فزار المنطقة الكردية في (١١ رجب ١٣٨٦هـ/ ٢٦ تشرين الأول ١٩٦٦م) واجتمع مع الملا مصطفى البرزاني وأجرى معه مباحثات ودّيَّة انتهت بتعهد عارف بتنفيذ نقاط عدة من مشروع عبد الرحمٰن البزاز، تفادياً لمزيد من إراقة الدماء.

ساعد هذا اللقاء على تهدئة الموقف وضمان مفعول الهدنة، لكن مشروع البزاز لم يُنفذ بفعل تصلُّب رئيس الوزراء وضباط الجيش الذين كانت لهم اليد الطولى داخل الحكم، لقد أغضبتهم أنباء إقامة الملا مصطفى البرزاني إدارة فعلية في المنطقة الجبلية من الشمال، واعتقدوا بأن المطالب الكردية المتضخمة والتدابير المتخذة لمصلحة الحقوق الكردية كانت تبدو أكثر مما يستحقون بالنسبة لعددهم، وتركز الاستياء على شخص الملا مصطفى البرزاني وانتهازيته ومتطلباته وهدفه المشبوه، حيث كان يتلقى المساعدات من اثنين من أعداء العراق، إيران والكيان الصهيوني، والمعروف أن إيران كانت تنظر بشكل إيجابي إلى أكراد العراق كأداة ضد النظام المؤيد للاتحاد السوڤياتي بعد سقوط الهاشميين، وبعد سقوط عبد الكريم قاسم، بدأت بتزويد الأكراد بالأسلحة الحديثة، وفي عام (١٣٨٦هـ/ ١٩٦٦م) كانت تزود الملا مصطفى البرزاني بنحو عشرين في المئة من حاجياته العسكرية، وتجاهلت الاحتجاجات العراقية، وحرَّم الملا مصطفى البرزاني في مقابل ذلك، المنطقة الكردية الإيرانية على المقاتلين الأكراد العراقيين، وبحلول نهاية السنة المذكورة،

(١) مكدول: ص٤٨٤.

كان الكيان الصهيوني أيضاً يدعم الملا مصطفى البرزاني[1].

أضحى نظام حكم عبد الرحمٰن عارف في هذه الظروف حرجاً، فقرَّر إحداث انفراج في الموقف بعد أن اقتسم السلطة مع رئيس وزرائه الجديد طاهر يحيى أحد قادة اليمين المتطرف، وعلى الرغم من بيان طاهر يحيى حول نيَّته بذل الجهود للتوصل إلى تنفيذ بنود اتفاقية (١٠ ربيع الأول ١٣٨٦هـ/ ٢٩ حزيران ١٩٦٦م)؛ إلا أن الحكومة العراقية لم تتخذ أي خطوات لتسوية قضية الشمال تسوية سلمية، وكانت لقاءات رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء مع قادة الحركة الكردية قد اختصرت على أهداف تكتيكية، في حين أن مسألة تنفيذ اتفاقية حزيران بقيت كما هي حبراً على ورق، ما أدى إلى سقوط الحكم العارفي في (٢٠ ربيع الآخر ١٣٨٨هـ/ ١٧ تموز ١٩٦٨م)[2].

(١) مكدول: ص٤٨٥ ـ ٤٨٦.

(٢) عيسى: ص٣٥٠.

الفصل الثامن

أوضاع أكراد العراق بين عامي ١٩٦٨ ـ ١٩٨٩م

انقلاب ١٧ تموز ١٩٦٨م

أضحى الوضع في العراق متفجراً عقب مقتل عبد السلام عارف، وخلَّفت استقالة حكومة ناجي طالب في (صفر ١٣٨٧هـ/ أيار ١٩٦٧م) فراغاً لم يُحلّ إلا بعد أن تقلَّد عبد الرحمٰن عارف رئاسة الوزارة بنفسه، وتسرَّبت معلومات في حينه بأن أحمد حسن البكر سوف يخلفه، ويبدو أن قيادة حزب البعث قد قدَّرت أن الوقت لم يحِن بعد للاستيلاء على السلطة، وأنه ليس من الحكمة المجازفة باستلام دفة الأمور في مثل الظروف التي كانت سائدة في العالم العربي آنذاك.

وبدأت تطفو على السطح منذ نكبة (٢٦ صفر ١٣٨٧هـ/ ٥ حزيران ١٩٦٧م)، معارضة شعبية قوية في العراق بسبب ضعف المشاركة العراقية في الحرب، وبدا النظام ضعيفاً، ولعل أول مظهر لضعفه هو استقالة عدد من الوزراء تخلُّصاً من المشاركة في استمرار تحمُّل المسؤولية.

ولم يكن الجانب الكردي بأفضل حالاً، فقد تصاعدت حدة الخلافات الكردية ـ الكردية على شكل اشتباكات مسلحة بين أنصار الملا مصطفى البرزاني وبين معارضيه بزعامة جلال الطالباني وإبراهيم أحمد، وهما القائدان الكرديان اللذان قادا المعارضة في وجهه منذ سنوات، وأخذا ينافسانه ويعارضانه بعناد وبالسلاح، وقد هادنا السلطة العراقية للتفرغ للنزاع معه[1].

اتصل عبد الرحمٰن عارف في (أوائل ١٣٨٨هـ/ ربيع ١٩٦٨م) ببعض البعثيين والقوميين، ودعاهم للتدارس من أجل تعاون أكثر فاعلية مع الحكومة التي أُنيطت بطاهر يحيى، وقبل يومين من موعد اللقاء، اجتمع معظم المدعوين، وكانوا ثلاثة عشر شخصاً من الضباط السابقين، في دار أحمد حسن البكر لمناقشة النهج الذي

(١) الموصلي: ص٢٢٥.

سيتبعونه، كان من بينهم: ناجي طالب وعارف عبد الرزاق وحردان التكريتي وعبد الستار عبد اللطيف، ورشيد مصلح، وعبد العزيز العقيلي، ويبدو أن المباحثات توقفت بسبب مخاوف طاهر يحيى على الأغلب.

ووصلت النزاعات الداخلية ضمن النظام آنذاك إلى ذروتها في القوات المسلحة بخاصة، لدرجة أن طاهر يحيى هدَّد بالاستقالة في (١٥ ربيع الآخر ١٣٨٨هـ/ ١٢ تموز ١٩٦٨م)، وفي الحقيقة أنه فعل ذلك بعد ثلاثة أيام.

وأجرى حزب البعث اتصالات مع أربعة أشخاص من الذين تقع على عاتقهم مسؤولية أمن النظام، وهم عبد الرزاق النايف مدير الاستخبارات العسكرية، وإبراهيم عبد الرحمٰن الداوود قائد الحرس الجمهوري، وسعدون غيدان آمر اللواء المدرع العاشر الذي كان يمثل القسم المدرع من الحرس الجمهوري، وحماد شهاب التكريتي آمر موقع بغداد.

ويبدو أن المجتمعين اتفقوا على القيام بانقلاب عسكري ضد نظام عبد الرحمٰن عارف، ففي صباح (٢٠ ربيع الآخر/ ١٧ تموز) استدعى سعدون غيدان كلاً من أحمد حسن البكر وحردان التكريتي وصالح مهدي عماش وهم بعثيون، إلى مقر قيادة اللواء المدرع العاشر، واستولى إبراهيم الداوود على الإذاعة، كما استولى عبد الرزاق النايف على وزارة الدفاع، وتسلَّل إلى القصر الجمهوري ومعه أحمد حسن البكر ونفر من البعثيين على رأسهم أمين سر القيادة القطرية صدام حسين.

الواقع أن عبد الرحمٰن عارف لم يُبدِ أي مقاومة واستسلم بعد أن جُرِّد من ركائزه الأساس، ولم يجد أمامه أي فرصة للمقاومة، ولم يكن للانقلابيين حسابات لتصفيتها معه، ولم يُشكل هو مصدراً للتهديد، فتمَّ الانتقال الفعلي للسلطة بشكل سلمي، وسُمح لعبد الرحمٰن عارف أن يختار منفى مشرِّفاً له، فتوجه إلى لندن ثم إلى استانبول، وترسَّخت أقدام الانقلابيين واستعاد حزب البعث دوره.

يؤكد انتقال السلطة على هذا الشكل المظهر المشترك للمنتصرين والمهزومين، فقد بدا الانقلاب وكأنه انتصار مجموعة ضمن النظام وهزيمة مجموعة أخرى ضمنه أيضاً، وبدت الحركة وكأنها تمثل جميع عناصر الانقلاب العسكري التقليدي، إذ سيطر رجال في مواقع حسَّاسة في القوات المسلحة، وببساطة على مواقع مهمة جداً أو أنهم سيطروا على وحدات مهمة، لكن كما بدا لاحقاً، كان تنفيذ تلك المناورات وبنجاح مجرد، مقدمة للتطورات العميقة اللاحقة، والتي تُوِّجت ببروز جناح البكر ـ صدام في حزب البعث كحكومة فعلية بعد ثلاثة عشر يوماً[1].

(١) سلوغلت وسلوغلت ص١٥٦ ـ ١٥٧.

عيَّن مجلس قيادة الثورة الذي تشكَّل بعد الانقلاب أحمد حسن البكر رئيساً للجمهورية، وعبد الرزاق النايف رئيساً للوزراء، وإبراهيم الداوود وزيراً للدفاع، وصالح مهدي عمَّاش وزيراً للداخلية، وكان ستة من بين بقية أعضاء الوزارة مؤيدين لعبد الرزاق النايف ومنهم وزير الخارجية ناصر الحاني، وزعيم حزب الإخوان المسلمين عبد الكريم زيدان، وأربعة أكراد يمثل أحدهم الملا مصطفى البرزاني هو محسن دزة، وكذلك ثلاثة اختصاصيين مستقلين ومحافظين، وقد استلموا حقائب الاقتصاد والتخطيط والنفط.

علاقة حزب البعث بالأكراد حتى عام ١٩٧٠م

عشية صعود حزب البعث إلى السلطة في عام (١٣٨٨هـ/ ١٩٦٨م) كان هناك حكم ذاتي كأمر واقع في بعض الأماكن الكردية، في شمالي العراق، وتمتد من زاخو في الشمال الشرقي إلى خانقين في الجنوب الغربي، ولم تكن تلك الأماكن متقاطعة مع سيطرة الحكومة المركزية في بغداد على المدن والطرق الرئيسة.

وبدأ المجلس الثوري الكردي بالعمل في عام (١٣٨٤هـ/ ١٩٦٤م) وهو مجلس تشريعي تأسَّس كأمر واقع كردي، ويمثل العشائر الكردية التي استعادت سيطرتها الكبيرة داخل المجتمع الكردي، بالإضافة إلى الشخصيات المستقلة، وتستمد اللجنة التنفيذية سلطتها منه، وهي شبه حكومة، ويتم توجيهها من قِبل الحزب الديمقراطي الكردستاني الذي يمتلك فيها أغلبية الأصوات.

وتتمتع اللجنة بصلاحيات واسعة، بما فيها قيادة جيش حرب العصابات (البيشمركة)، والإدارة، والتشريع، وتحصيل الضرائب، والإشراف على الشرطة المحلية والسجون، لكن ظلت السلطة بيد رجل واحد حتى عام (١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م) هو الملا مصطفى البرزاني الذي كان يحمل لقبين هما: رئيس المجلس الثوري ورئيس الحزب المذكور[١].

تعرَّض الأكراد في عام (١٣٨٤هـ/ ١٩٦٤م) لصدع أدى إلى انقسامهم إلى قسمين عكسا:

ـ نزاعات داخلية مصلحية بين الملا مصطفى البرزاني الذي سلك نهج زعيم عشائري ذي ميول فردية سلطوية، وبين الحزب الذي ركَّز على المظهر التنظيمي للحركة الكردية.

ـ صراعاً على السلطة بين الملا مصطفى البرزاني وبين قيادة حزب سعت إلى التشديد على مفهوم القيادة الجماعية[٢].

(١) بينغيو، أوفرا: كرد العراق: ص٤٦ ـ ٤٧. (٢) المرجع نفسه: ص٤٨.

تزعَّم الملا مصطفى البرزاني القسم الأول، في حين ترأس كل من إبراهيم أحمد وجلال الطالباني القسم الثاني، لكن بدا واضحاً تفوق الملا الذي هيمن على الأراضي الكردية التي وصفها بالمحرَّرة، فأقام فيها مؤسسات وهيمن على البيشمركة، وعُدَّ الركيزة الرئيسة للحركة الوطنية الكردية، ومعظم مؤيديه كانوا من الفلاحين والعمال.

وشكَّل صعود حزب البعث إلى السلطة مفارقة تاريخية بالنسبة للأكراد، فمن جهة لم يعترف حزب البعث بوجود إثنيات في العراق، وعدَّ الأكراد جزءاً من الأمة العربية؛ لأنَّهم عاشوا على الأرض التي سكنها العرب منذ آلاف السنين، وتمادى الحزب من ناحية أخرى في الاعتراف بالأكراد كشعب ذي عرقية خاصة، لكن التقارب بين الجانبين كان صعباً إن لم يكن مستحيلاً في ظل الشك المتبادل بينهما.

أقام حزب البعث قبل صعوده إلى السلطة بعامين قنوات اتصال مع الملا مصطفى البرزاني وقد بقيت مفتوحة مدة شهرين بعد الانقلاب، ويبدو أن الظروف في ذلك الوقت لم تكن مهيأة بعد لإحداث اختراق مع بغداد التي استمرت في محاولاتها تدمير قوة الملا عبر خطة ثلاثية تتضمن:

١ ـ إثارة السكان الأكراد لوقف الدعم عنه.

٢ ـ دعم معسكر جلال الطالباني واستخدامه ضده.

٣ ـ استخدام القوة العسكرية لتحطيم الحركة البرزانية.

وبعد مدة وجيزة من استلامه السلطة أعلن حزب البعث التزامه بتبني خطة عبد الرحمٰن البزاز كأساس لحل المشكلة الكردية، ومنها تأسيس معهد كردي للعلوم والفنون وجامعة في السليمانية، منح العفو العام للمشتركين في أحداث الشمال، تشكيل قوة شرطة محلية أفرادها من سكان المنطقة الشمالية، إعلان يوم ٢١ آذار رأس السنة الكردية (نوروز) عطلة رسمية، وفي (شعبان ١٣٩٠هـ/ تشرين الأول ١٩٦٩م) أعلن حزب البعث قرارات ثقافية عدة منها: إدخال التعليم باللغة الكردية في المدارس الثانوية والجامعات ومعاهد المعلمين والشرطة والكلية العسكرية، والسماح للمؤلفين والشعراء الأكراد بتأسيس نقابة خاصة بهم، وإطلاق الأسماء التاريخية الكردية على المدارس والدوائر الرسمية في المنطقة الكردية[١]، وأقام مكتباً خاصاً لشؤون الشمال ملحقاً بمجلس قيادة الثورة.

وأراد حزب البعث في الوقت نفسه أن يُضعف مكانة الملا مصطفى البرزاني وتهميشه بوصفه نقطة ارتكاز الحركة الكردية، فرحَّب بالتعاون مع معسكر إبراهيم

(١) بينغيو: ص٥١ ـ ٥٢.

أحمد وجلال الطالباني عبر تعيين مؤيد الطالباني طه محي الدين معروف وزيراً بلا حقيبة في (١٦ جمادى الأولى ١٣٨٩هـ/ ٣١ تموز ١٩٦٩م)، وشعر هؤلاء بارتياح أكثر مع حزب البعث بفعل إيمانهما بالمبادئ الاشتراكية، وكانت فرصة موآتية لإزاحة الملا مصطفى البرزاني كممثل للتطلعات الوطنية الكردية.

وأمَّن حزب البعث رواتب لقوات حليفيه، وسمح لهما بإصدار صحيفة النور في بغداد والتي حملت وجهة نظرهما، والواضح أنهما أقرا بسياسة البعث، لكنهما طالبا بتنازلات لتعزيز مصداقيتهما بين الأكراد[١].

ويبدو أن الملا مصطفى البرزاني لم يرفض بالمطلق التعاون مع حزب البعث، ولكنه أصرَّ على التخلص من أحمد والطالباني كشرط لذلك، وعندما لم يستجب حزب البعث، سحب ممثله في مجلس الوزراء، وطرد البعثيين، واختار وسائل أخرى لإظهار أنه لا يمكن الاستغناء عنه، فاصطدم بقوات أحمد ـ الطالباني وتفوَّق عليها، فاضطر الجيش العراقي للتدخل لوضع حد للاشتباك.

والواقع أن مخاوف حزب البعث قد ازدادت من نشوب حرب كردية أخرى تتدخل فيها إيران بالإضافة إلى تزايد الهيمنة الإقليمية الإيرانية، وبخاصة بعد مطالبتها بالاستيلاء على البحرين في (ذي الحجة ١٣٨٨هـ/كانون الثاني ١٩٦٩م)، وكان الحزب يعلم أن إيران والكيان الصهيوني يُزوِّدان الملا مصطفى البرزاني بالتجهيزات العسكرية المتطورة، الأمر الذي شجَّعه على الاستمرار بخلق المتاعب، وحتى يقضي على الدعم الشعبي له، أعلن عن نيته الانفتاح أكثر على الأكراد.

تجاهل الملا مصطفى البرزاني هذا الإعلان، وهاجم قوات الحكومة في (محرم ١٣٨٩هـ/ آذار ١٩٦٩م) مُظهراً قدراته العسكرية المتزايدة عبر ضرب تجهيزات النفط في كركوك بالقنابل، وهو عمل أحرج حزب البعث دولياً وبخاصة مع شركة النفط العراقية، التي تملكها بريطانيا[٢].

وازداد الوضع تفاقماً بإلغاء إيران معاهدة سعد آباد من جانب واحد في (صفر/نيسان) ومطالبتها بحقوق الملاحة في مياه شط العرب بوصفه ممراً دولياً وليس جزءاً من الأراضي العراقية، وبدا التشدُّد الإيراني متلازماً مع زيادة حجم المساعدات المالية والعسكرية لمعسكر البرزاني، وكأن إيران أرادت فرض تهديد لاستقرار النظام في بغداد.

أثبت الحل العسكري محدودية تأثيره، فازداد قلق الحكومة العراقية من تراجع معنويات الجيش المنهمك بالحرب في الشمال، وبعجزه عن حسم الأمور، بالإضافة إلى تزايد النفقات العسكرية.

---

(١) مكدول: ص٤٩٠.

(٢) سلوغلت وسلوغلت: ص١٧٧.

كان الجيش العراقي موزعاً على جبهات عدة، الجبهة الكردية في الشمال، والجبهة الشرقية، وجبهة الحدود مع إيران، والجبهة الداخلة، الأمر الذي أضعف قدرته على المناورة وحرية التصرف على الجبهة الكردية، وساهم الصراع مع إيران الذي اندلع بسبب الخلاف على شط العرب؛ في توثيق عرى التحالف بين إيران ومعسكر البرزاني، وبدا في (أواخر ١٣٩٠هـ/ خريف ١٩٦٩م) الدعم الإيراني المباشر للمجهود العسكري الكردي، وفشل الجيش العراقي في النفاذ إلى قلب الجبهة الكردية، واضحين.

كان هناك على ضوء هذه التطورات خياران أمام النظام العراقي، التوصل إلى اتفاق إما مع إيران أو مع الأكراد، وفضَّل النظام الخيار الأول، فأرسل وفداً إلى طهران لإقناع الشاه بوقف دعمه للملا مصطفى البرزاني مقابل تنازلات بعيدة المدى من جانب العراق، فرفضت إيران العرض لشعورها بأن لها اليد العليا والقدرة على الإمساك بخيوط اللعبة السياسية والعسكرية، لهذا أضحى خيار بغداد الوحيد هو التوصل إلى اتفاق مع الملا مصطفى البرزاني، ويبقى لكلا الخيارين ضرر واضح من بقاء إيران اللاعب الذي يسعى إلى استغلال المشكلة الكردية ضد بغداد[١].

وبدأ حزب البعث يُدرك في هذا الوقت بأن التأييد الكردي لمجموعة أحمد ـ الطالباني التي يساندها، محدود جداً، وأن السبيل الوحيد لحل طويل الأمد مع الأكراد يتم عبر عقد اتفاقية قابلة للتطبيق مع الملا مصطفى البرزاني نفسه، وقد تحكَّمت بهذا التوجه البعثي عوامل عدة نذكر منها:

ـ كان الأمر المرغوب فيه هو الوصول إلى حل مقبول من كلا الجانبين لهذا فإن أي جهد يُبذل يجب أن يوصل إلى هذه النهاية.

ـ منح النظام العراقي متنفساً لتكريس سلطته الخاصة والتي لا زالت مزعزعة إلى ذلك الحين، وهذا ما أثبتته العلاقات اللاحقة بين النظام العراقي والأكراد.

ـ تعلُّم البعثيين ممن سبقوهم أنه لا يمكن قهر الأكراد والتغلب عليهم في أي نوع من أنواع الهجوم الذي يمكن أن تشنه القوات العراقية.

ـ إن استمرار هذه الحرب المكلفة والتي تبدو من دون نهاية ستُقوِّي قبضة الضباط غير البعثيين في القوات المسلحة الذين كانوا يُشكِّلون مصدراً محتملاً للمعارضة ضد النظام[٢].

ويبدو أن المدافعين عن سياسة استرضاء الأكراد ضمن النظام قد فازوا مرة أخرى، إذ قدَّم سعدون غيدان في خطبة له في أربيل في (ربيع الأول ١٣٨٩هـ/ أيار

---

(١) بينغيو: ص٥٣ ـ ٥٤.

(٢) سلوغلت وسلوغلت: ص١٧٨.

١٩٦٩م) وعداً بالحكم الذاتي للأكراد وأعلنت الحكومة العراقية في (١٢ ربيع الآخر/٢٨ حزيران) عن استحداث محافظة دهوك التي تقطنها أغلبية كردية، وأدرك الملا مصطفى البرزاني من جهته أن النظام العراقي هو وحده القادر على تحقيق المطالب الكردية، ويبدو أنه لم يكن واثقاً من التحالف مع إيران مخافة أن تتخلى عنه عندما تفرض مصالحها ذلك، ورأى أن الفرصة قد حانت للحصول على الحكم الذاتي للأكراد، وتحطيم معسكر الطالباني المنافس، وإضعاف الجناح العسكري للنظام، وعلى الرغم من أن الأكراد كانوا يشكُّون منذ البداية بنوايا حزب البعث، إلا أن الاعتبارات الأخرى كانت من الأهمية بحيث دفعتهم إلى تمهيد السبيل للمفاوضات.

بدأت المفاوضات بين الطرفين في (رجب/أيلول)، وامتدت على ثلاث مراحل حتى (محرم ١٣٩٠هـ/آذار ١٩٧٠م)، وبسبب حساسية المشكلة الكردية تمَّ عقد المفاوضات في سرية بالتناوب في بغداد وفي مقرات الحزب الديمقراطي الكردستاني في ناوبردان في محافظة أربيل.

شارك في المفاوضات في مراحل متنوعة، ممثلون عن القيادة القطرية لحزب البعث وعن الجيش، وكانت الخلافات بين المجموعتين كبيرة، فقد كانت القيادة القومية، تدفع باتجاه الحل السلمي وأيَّدتها القيادة القطرية، في حين دعا الجيش إلى الحل العسكري.

شكَّل صدام حسين الشخصية المحورية العراقية التي كانت تدفع باتجاه الحل السلمي، واتخذ من ذلك وسيلة للإحاطة بخصومه في الجيش وبالتالي إزاحة الجيش من العملية السياسية، الأمر الذي سيعزز موقعه وموقع حزب البعث، وأجمع معسكر الملا مصطفى البرزاني على الخط الذي يجب أن يتخذه من المفاوضات، وأدى الملا دوراً حاسماً في المفاوضات، إلا أنه لم يغادر مكان إقامته بسب عدم ثقته بنوايا بغداد، فكانت الوفود المختلفة تأتي إليه وهو يرسل بمبعوثيه إلى بغداد، ورأس محمود عثمان الوفد الكردي المفاوض إلى جانب آخرين، منهم نجلي الملا: إدريس ومسعود، وأدى الوزير عزيز شريف دور الوسيط.

نجحت الحكومة العراقية أثناء المفاوضات في دفع الملا مصطفى البرزاني إلى كشف كل أوراقه المتضمنة حجم مطالبه، ومن بينها أن تقطع الحكومة العراقية صلتها مع جماعة أحمد ـ الطالباني، وتسريح فرسان صلاح الدين، لكن العقبة الرئيسة تمثَّلت بنقطتين:

الأولى: الوضع في كركوك، فقد طالب الحزب الديمقراطي الكردستاني بضمها

إلى الحكم الذاتي، كما طالب بمناطق ثانوية كردية حتى خانقين بالإضافة إلى المناطق التي سيُكتشف فيها النفط، تخوَّفت الحكومة العراقية من أن التخلي عن تلك المناطق من شأنه أن يُقوِّض أمن العراق «الاستراتيجي» وأرادت تطبيق الحكم الذاتي على الشعب أكثر منه على الأرض، بحيث تنازلت للملا عن مبدأ الإقليمية، ولكنها أصرَّت على أن تعيين الحدود ينبغي أن يعتمد على إثبات أن يشكل الأكراد الأكثرية، وأن هذا يُقرَّر إما في استفتاء عام أو في إحصاء[1].

الثانية: تكمن في مطالبة الأكراد بأن يتم تمثيلهم في مجلس قيادة الثورة، وهو مؤسسة صنع القرار في الدولة، وقد تمَّ رفض هذا المطلب على أساس أن العراق يمر بمرحلة انتقالية، ولا يمكن في الوقت الحاضر، إلا لأعضاء حزب البعث أن يكونوا أعضاء في مجلس قيادة الثورة، كما رفض النظام العراقي تقاسم السلطة، وتأسيس مجلس تشريعي كردي في غضون عامين[2].

واختلفت آراء المتفاوضين أيضاً حول مصير جيش البيشمركة، ففيما جرت الموافقة مبدئياً على تحويل قسم منه إلى حرس للحدود، إلا أنه لم يكن هناك إجماع على العدد الذي سيدخل في صفوف تلك القوات.

وعلى الرغم من هذه الصعوبات، استمرت المفاوضات، وكان صدام حسين هو الذي أقرَّ الاتفاق النهائي، فقد ظل في ناوبردان مدة ثلاثة أيام ولم يغادرها حتى تمَّ حل المشكلات جميعها، وتمَّت صياغة اتفاق دقيق ومفصل، وكان واضحاً أن على الطرفين التراجع عن مواقفهما الأولية والقيام بتنازلات صعبة، وهكذا أضحت الطريق ممهدة لإعلان الاتفاق في (٣ محرم ١٣٩٠هـ/ ١١ آذار ١٩٧٠م).

بيان ١١ آذار ١٩٧٠م

إن بيان (١١ آذار ١٩٧٠م) الذي كان من المقرر أن يحل المشكلة الكردية سلمياً، كان وثيقة رسمية تحتوي تنازلات بعيدة التأثير لم يقدمها أي نظام عراقي للأكراد من قبل، وبالتحديد الاعتراف بحقهم في الحكم الذاتي، إلا أن الجميع في بغداد لم يكن راضياً عن حل المشكلة بهذه الطريقة، وحتى الذين وضعوا بنود الاتفاقية الذين عبَّروا عن حماستهم غير المحدودة لإعلان بيان آذار في حينه، كانت الظروف قد أجبرتهم؛ لأنَّهم كانوا يدركون أن مصيرهم ومصير حزب البعث عموماً كان يعتمد على إيجاد حل للمشكلة الكردية[3].

(١) مكدول: ص٤٩٣.
(٢) بينغيو: ص٦٠ ـ ٦١.
(٣) المرجع نفسه: ص٦٦.

تلا الرئيس أحمد حسن البكر في التاريخ المذكور أعلاه من إذاعة بغداد بيان مجلس قيادة الثورة حول القضية الكردية، وتضمَّن مقدمة وخمس عشرة فقرة، وأن استخدام عبارة بيان بدل اتفاقية يوحي بأن الأمر إنما هو بادرة أحادية الطرف من جانب النظام؛ لأن استخدام كلمة اتفاقية كانت ستعني بأن هناك طرفين ندَّين منخرطين في المفاوضات، وبخلاف وجهة نظر الحكومة العراقية استعمل الأكراد كلمة اتفاقية في إعلانهم.

أقرَّت الحكومة العراقية بموجب هذا البيان شرعية وجود القومية الكردية، ووعدت بتنفيذ الحقوق الثقافية للأكراد، وحقهم في المشاركة في الحكم، ووعداً بأن يُعيَّن الحكام الإداريون في المناطق الكردية من الأكراد أنفسهم، وأوصى البيان بتطبيق قوانين الإصلاح الزراعي في الشمال، ونصَّ على اتخاذ الخطوات الضرورية لتوحيد المحافظات والوحدات الإدارية التي تقطنها أغلبية كردية، ونصَّت المواد الأساس على ما يأتي:

- تكون اللغة الكردية لغة رسمية مع اللغة العربية في المناطق التي تقطنها غالبية كردية، وتكون اللغة الكردية لغة التعليم في هذه المناطق وتُدرَّس في بقية مناطق العراق كلغة ثانية.
- مشاركة الأكراد التامة في الحكومة بما في ذلك المناصب الحساسة، والمهمة كالوزارات والجيش.
- تعزيز الثقافة والتعليم الكرديان.
- يكون الموظفون في الوحدات الإدارية التي تقطنها كثرة كردية من الأكراد أو ممن يحسنون اللغة الكردية على الأقل.
- حق الشعب الكردي في إقامة منظمات طلبة وشبيبة ونساء.
- توفير موارد مالية لتطوير كردستان.
- تخصيص رواتب تقاعدية لعوائل الشهداء والعجزة والمعوزين والعاطلين عن العمل أو المشردين.
- إعادة سكان القرى العربية والكردية إلى أماكن سكناهم السابقة.
- الإسراع بتطبيق الإصلاح الزراعي في المنطقة الكردية.
- تعديل الدستور ليصبح كما يأتي: «يتكون الشعب العراقي من قوميتين رئيستين هما القومية العربية والقومية الكردية، ويُقر هذا الدستور حقوق الشعب الكردي القومية وحقوق الأقليات ضمن الوحدة العراقية».
- إعادة الإذاعة والأسلحة الثقيلة إلى الحكومة.

- يكون أحد نواب رئيس الجمهورية كردياً.
- يجري تعديل قانون المحافظات بشكل ينسجم مع مضمون هذا البيان.
- توحيد المناطق التي يشكل فيها الأكراد أغلبية كوحدة متمتعة بالحكم الذاتي.
- يساهم الشعب الكردي في السلطة التشريعية بنسبة سكانه إلى سكان العراق[١].

تعقيب على بيان آذار ١٩٧٠م:

- يعدُّ هذا البيان الأول من نوعه في التاريخ الكردي، كما أنه أول وثيقة رسمية تُنتج حلولاً بين الجانبين العربي والكردي، وتُعطي الأكراد ما طلبوه، وتمخَّض عن إقرار الحكم الذاتي، ختم سلسلة طويلة من الحروب والكوارث.
- الواضح أن الأكراد تمتعوا بموجب هذا البيان بنوع متقدم من الحكم الذاتي وحرية التحرك الإداري والتشريعي.
- يُعبِّر البيان عن تنامي الشعور السياسي ونضج الحكم على الأشياء عند الأكراد.
- حصل الأكراد على ما يعدُّونه حقهم وهدفهم بعد نضال طويل.
- لم يقتصر البيان على عرب وأكراد العراق فقط، إنما شمل جميع أبناء العراق وقومياته كالتركمان والآشوريين الذين مُنحوا حق التعليم والنشر بلغتهم الخاصة.
- أكَّد البيان على الحقوق القومية للقوميات في الوطن الواحد، ونظَّم العلاقات فيما بينها، ويأتي في مقدمة هذه الحقوق، إحياء التراث الثقافي واللغة والتقاليد وممارسة الإرادة الحرة[٢].
- نلاحظ أن بغداد لم تُرسل مندوبين عاديين لتمثيلها في المباحثات مع الملا مصطفى البرزاني، بل أرادت إعطائها زخماً، فأرسلت وفداً من القادة جسَّد حزب البعث والحكومة العراقية، وهو ما يحدث لأول مرة في تاريخ الأكراد.
- انطلق حزب البعث في مفاوضاته مع الأكراد من منطلقات فكرية وعقائدية تُحتِّم التعاطي مع الحركة الكردية على أنها حركة تحرر وطني في إطار كيان وطني مشترك للعرب والأكراد.
- أضحى الملا مصطفى البرزاني بموجب هذا البيان وظروفه التفاوضية في حجم سياسي وحزبي أقوى من حجمه السابق، وذلك عبر انضمام قوى كردية سياسية أخرى لها دورها، إلى حركته، وانضوائها تحت قيادته، رغبة أو رهبة.
- كانت القضية الكردية أحد أبرز وأهم المعضلات التي واجهت الحكومات العراقية المتعاقبة منذ سنة (١٣٣٩هـ/ ١٩٢١م)، وأن حزب البعث الذي تسلم السلطة

---

(١) مكدول: ص٤٩٤ ـ ٤٩٥.
(٢) الموصلي: ص٢٥٨ ـ ٢٦٠.

في (٢٠ ربيع الآخر ١٣٨٨هـ/ ١٧ تموز ١٩٦٨م)، حاول تفهمها، لذلك أعلن صراحة أن القضية الكردية هي قضية قومية حاول الاستعمار والرجعيون تشويهها وإضعافها بتشتيت الأكراد، وإخضاعهم في الدول التي يعيشون فيها.

- شكَّل البيان أهم محاولة سياسية من جانب الحكومة العراقية في مجال حل القضية الكردية في العراق حلاً سلمياً.
- تبدو الأهمية السياسية للبيان من خلال مضمونه الذي ينطوي على إبراز ثلاث حقائق أساسية ترتبط كل منها بالأخرى ارتباطاً وثيقاً، وهي: المحافظة على وحدة العراق، وتأكيد الحقوق القومية للأكراد، والاعتراف بالحركة القومية للأكراد[1].

توتر العلاقة بين الحكومة العراقية والأكراد

شكَّل صدام حسين الرجل القوي داخل النظام العراقي، في الشهر الأول على توقيع البيان، لجنة مؤلفة من ثمانية أشخاص، أربعة عرب وأربعة أكراد، ليتولوا تنفيذه، ووفقاً لأحكام مواد البيان قام أحمد حسن البكر بتعديل وزاري عيَّن بموجبه خمسة وزراء من الأكراد البارزين، كذلك تمَّ تعيين أعضاء من الحزب الديمقراطي الكردستاني على رأس محافظات السليمانية وأربيل ودهوك بالإضافة إلى عدد كبير من المناصب، وبدأت اللغة الكردية مع نهاية شهر نيسان تُستعمل في كردستان، كما بدأت الصحف الكردية بالصدور، وتمَّ تشكيل اتحاد للكتَّاب وجمعية ثقافية، وأخذت اتحادات الطلبة والشبيبة والنساء والمعلمين في الظهور، وبُدئ في إعادة تعمير القرى وتنفيذ مشاريع البنى التحتية والاقتصادية، وبوشر بتنفيذ الإصلاح الزراعي لعام (١٣٧٩هـ/ ١٩٥٩م)، وتمَّ نزع سلاح فرسان صلاح الدين، وعُدِّل الدستور في (٦ جمادى الأولى ١٣٩٠هـ/ ١٠ تموز ١٩٧٠م)، ووافقت الحكومة العراقية في نهاية السنة على دفع رواتب ستة آلاف جندي في الجيش الكردي «البيشمركة» للعمل كحراس حدود، وقدَّمت للملا مصطفى البرزاني راتباً شهرياً كبيراً، بين خمسة وثلاثين ألفاً إلى خمسين ألفاً، وأعادت تعمير حوالي خمسين قرية من القرى المئة في محافظة أربيل[2].

لكن سرعان ما ظهرت المشكلات نتيجة تنفذ مضمون البيان وكانت على نوعين:

الأول: يتعلق بالحوادث المتفرقة، مثل حادثة محاولة اغتيال إدريس بن الملا مصطفى البرزاني ومحاولة أخرى لاغتيال الملا نفسه.

الثاني: يتعلق بالنزاع على قضايا أساسية، مثل تحديد حدود منطقة الحكم الذاتي ومسألة الجبهة الوطنية.

(١) عيسى: ص٣٥٧ ـ ٣٥٨. (٢) مكدول: ص٤٩٦.

وجرى حادث سلبي في غمرة الإيجابيات العديدة، إذ في الوقت الذي كانت الحكومة العراقية تُنفِّذ في المنطقة الكردية أحكام مواد البيان، رفضت الموافقة على مرشح الحزب الديمقراطي الكردستاني حبيب محمد كريم لمنصب نائب رئيس الجمهورية، متذرعة بأنه من أصول إيرانية وأن تعيينه سيكون بمثابة اعتراف رسمي بأن كل الفيليين هم مواطنون عراقيون، والمعروف أن الحكومة العراقية عدَّت الفيليين غير عراقيين.

وصرَّح الملا مصطفى البرزاني في (شوال ١٣٩٠هـ/ كانون الأول ١٩٧٠م) بأن الأكراد متفائلون الآن بعد عشر سنوات من القتال بعد أن عرضت عليهم الحكومة العراقية الحكم الذاتي، وكان هذا آخر تعبير إيجابي إذ بدت العلاقة بين الطرفين العراقي والكردي لا توحي بالتفاؤل، بل كانت في طريقها إلى التصدع والصدام، فقبل انقضاء الشهر المذكور جرت محاولة اغتيال فاشلة في بغداد استهدفت إدريس ابن الملا مصطفى البرزاني.

وشهد عام (١٣٩١هـ/ ١٩٧١م) انعداماً للثقة بين الطرفين، وكانت المسألة الرئيسة ديموغرافية، فالإحصاء الذي نص عليه البيان للمناطق المتنازع عليها، وبخاصة كركوك، والمُخطَّط له في (شوال ١٣٩٠هـ/ كانون الأول ١٩٧٠م) قد تأجل حتى الربيع باتفاق الطرفين، ولكن عندما جاء الربيع أُجِّل مرة أخرى إلى أجل غير مُسمَّى من جانب طرف واحد، وعمدت الحكومة العراقية إلى تعريب كركوك والمناطق «الاستراتيجية» المهمة الأخرى عبر إقامة مستوطنات عربية في قلب المنطقة الكردية.

اتهم الملا مصطفى البرزاني الحكومة العراقية بأنها تُعيد استيطان العرب في المناطق المتنازع عليها، كركوك وخانقين وسنجار، وأخبرها بأنه لن يقبل بنتيجة الإحصاء إذا ما أظهر أغلبية عربية، ورفض عرض إحصاء عام (١٣٨٥هـ/ ١٩٦٥م) الذي عدَّهُ مزوَّراً، كما رفض اعتماد إحصاء عام (١٣٧٦هـ/ ١٩٥٧م)؛ لأنَّه أظهر سيطرة التركمان في مدينة كركوك.

وبرز التوتر واضحاً حول الأكراد الفيليين المقيمين في العراق منذ أيام العثمانيين وهم لا يحملون الجنسية العراقية، وعدَّتهم الحكومة إيرانيين، وقرَّرت طرد خمسين ألفاً منهم في (رجب ١٣٩١هـ/ أيلول ١٩٧١م).

ووصلت العلاقة بين الطرفين في هذه الأثناء إلى حد الصدام المسلح، وكان الملا مصطفى البرزاني يتحدث عن خلق جو من الثقة المتبادلة، لكن سراً كان يُخبر من يجتمع بهم بأنه قاتل عشر سنوات من أجل الحكم الذاتي وأنه مستعد أن يقاتل خمس سنوات أخرى من أجل كركوك إذا استدعت الضرورة.

وأخذ الملا مصطفى البرزاني يُقيم الحواجز من خلال المطالبة بتنازلات أخرى إضافة إلى تلك التي تضمَّنها البيان، فقد طالب بانسحاب فرق الجيش العراقي من كردستان، والسماح بدخول الممثلين الأكراد إلى مجلس قيادة الثورة والجيش[١].

وظهر في عام (١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م) سوء النية واضحاً بين الطرفين، فلم يَقم الملا مصطفى البرزاني بدوره وفق مضمون البيان، فقد رفض إغلاق الحدود مع إيران، واستمر في استيراد الأسلحة والتجهيزات العسكرية الأخرى، كما اعترض سبيل دخول أو عودة موظفي الحكومة إلى المنطقة الواقعة تحت سيطرته، وكان قد تقدم في (جمادى الآخرة ١٣٩١هـ/ آب ١٩٧١م) بطلب المساعدة من الولايات المتحدة الأميركية، وجدَّد هذا الطلب في (محرم ١٣٩٢هـ/ آذار ١٩٧٢م)، وبعد أن نجا من محاولة اغتيال دُبِّرت له، وجد مبرراً أكبر للاستجابة لعروض أعداء العراق[٢].

وما جرى في (ربيع الأول ١٣٩٢هـ/ نيسان ١٩٧٢م) من توقيع العراق اتفاقية الصداقة مع الاتحاد السوفياتي التي وصفها الملا مصطفى البرزاني بأنها موجهة ضد الأكراد، أتاح له تلقي المساعدات الخارجية، فقدَّم شاه إيران له المساعدة المادية وقد خشي من الزحف السوفياتي باتجاه العراق، وقرَّرت الولايات المتحدة الأميركية في (ربيع الآخر/ أيار) دعم إيران للوقوف في وجه تدخل الاتحاد السوفياتي المتزايد في المنطقة، وكانت حذرة من دعم أكراد العراق بسبب التأثير الكبير لهذا الإجراء على حليفتها إيران وتركيا.

وما جرى في (جمادى الأولى/ حزيران) من تأميم العراق لمنشآته النفطية، أثار المخاوف الكردية بشأن نفط كركوك، وشكَّل هذا سبباً إضافياً دفع الولايات المتحدة الأميركية لتقويض حكم البعث، ويبدو أن الملا مصطفى البرزاني لم يُدرك أنها وشاه إيران سوف يظلان معارضين للانفصال الكردي؛ لأنَّه سوف يؤثر على وحدة العراق وعلى أكراد إيران وتركيا الذين يمكن أن يطالبوا بالمعاملة بالمثل.

والمعروف أن سياسة هاتين الدولتين تقضي بإضعاف العراق عبر إثارة الأكراد الذين يرفضون التخلي عن الحكم الذاتي، والاستفادة من الوضع غير القابل للحل، ولكن ليس إلى حد القضاء على وحدة العراق.

وسبق للملا مصطفى البرزاني أن أعطى الحكومة العراقية كل أسباب التخوف من خلال تعامله مع أعداء العراق: الولايات المتحدة الأميركية، إيران والكيان الصهيوني، ما دفع الطرفان إلى الاشتباك المسلَّح في (جمادى الآخرة ١٣٩٣هـ/ تموز ١٩٧٣م) في كركوك وسنجار، بالإضافة إلى بيانه الصادر في الشهر نفسه، والذي

(١) مكدول: ص٤٩٨. (٢) المرجع نفسه.

يعدُّ فيه اتفاقية ١١ آذار ١٩٧٠م، ما هي إلا خطوة باتجاه المزيد، واتهم حزب البعث الأكراد بتعزيز علاقاتهم مع الدول المعادية للوحدة العراقية، وردَّ الأكراد باتهام حزب البعث باحتكار المناصب المهمة في الحكومة والجيش، وانتهاج سياسة التعريب في المناطق الكردية، وإقصاء الأكراد عن السلطة التشريعية والقوات المسلحة، والتخطيط لاغتيال الملا مصطفى البرزاني وآخرين[١]، ووضع العقبات أمام التفاهم العربي ـ الكردي وغيرها من التهم.

وهكذا هُيِّيء المشهد للانهيار الكلي لمضمون البيان، لكن ذلك لم يحصل فوراً؛ لأن الطرفين لم يكونا على استعداد للنزول إلى ساحة القتال، وفي الوقت الذي توجَّب على بغداد الإقرار بنفورها من تنفيذ روح البيان وترك الملا لإغراء لا يقاوم في استئناف صداقاته الأجنبية؛ توجَّب على الأكراد أن يعترفوا بأن ارتباطهم غير المتحفظ مع أعداء العراق سيكلفهم غالياً؛ لأن هذا الارتباط سيُشعر النظام العراقي بالتآمر من قبلهم[٢]، وفعلاً عمد النظام إلى اتخاذ إجراءات عدة لتقويض الحزب الديمقراطي الكردستاني، وإضعاف مكانته كشريك لحزب البعث، وكقوة متفردة في المعسكر الكردي، نذكر منها:

- اتهام الحزب الديمقراطي الكردستاني باستعمال مصطلحات تعكس نواياه الانفصالية والبعيدة عن روح بيان ١١ آذار مثل مصطلحات: «كردستان الجنوبية» «دولة كردستان»، «الثورة الكردية»، «التقريب والتبعيث»، وسعيه إلى جعل منطقة الشمال مغلقة عبر منع النظام العراقي وحزبه من التحرك بالحرية نفسها التي يتحرك بها الحزب.

- رفض النظام العراقي استعمال الحزب الديمقراطي الكردستاني مصطلح «اتفاقية آذار»، وحجته أن الاتفاقية هي اتفاق بين طرفين متساويين، غير أن تلك المساواة غير موجودة في هذه الحال بفعل أن البعث هو حزب وسلطة حاكمة في الوقت نفسه، في حين أن الحزب الديمقراطي الكردستاني هو مجرد حزب.

- تأسيس الحزب الثوري الكردستاني في عام (١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م)، لكسر احتكار الحزب الديمقراطي الكردستاني تولّي القضية الكردية.

- حاول النظام العراقي حل عدد من المشكلات في المنطقة الكردية بهدف إبعاد قاعدة الدعم الشعبي عن الحزب الديمقراطي الكردستاني واستقطاب الأقليات، نذكر منها:

(١) لقد جرت محاولة ثانية لاغتيال الملا مصطفى البرزاني في ١٥ تموز ١٩٧٢م.

(٢) مكدول: ص٥٠١.

١ ـ إعفاء الإيزيديين من الخدمة العسكرية الإلزامية مقابل دفع بدل نقدي.

٢ ـ تسهيل تطبيع شؤون الأكراد الفيليين المولودين في العراق.

٣ ـ منح عفو عام عن الآشوريين المتورطين في أحداث عام (١٣٥٢هـ/ ١٩٣٣م)، وإعادة اعتبارهم كعراقيين.

٤ ـ زيادة المخصَّصات المالية لتنمية الشمال.

٥ ـ إدخال اللغة الكردية في التعليم.

٦ ـ بناء الطرق السريعة والمساكن لمحو آثار الدمار الذي خلفته الحرب بين النظام العراقي والأكراد منذ عهد عبد الكريم قاسم.

ـ أعاق النظام العراقي تقدم الجمعيات الكردية المختلفة المرتبطة بالحزب الديمقراطي الكردستاني والتي كان نشاطها يساهم في تعزيز الهوية القومية للأكراد، وقد شملت تلك الجمعيات: اتحاد الطلبة، نقابة المعلمين، اتحاد الكتَّاب الأكراد.

ـ عمد النظام العراقي إلى إجراء مباحثات مع إيران بهدف تسوية النزاع بين البلدين[١].

الواقع أن هذه الإجراءات لم تُسفر عن شيء، وبات بانقضاء عام (١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م) إعادة العلاقات بين الطرفين، ضعيفة. لقد أراد حزب البعث أن يتعاون الأكراد معه في الوقت الذي لم يكن لديه الرغبة في مشاركتهم السلطة، ومن جهته اعتقد الملا مصطفى البرزاني بأنه يمكنه الوثوق بالولايات المتحدة الأميركية وإيران، وأنهما سوف تستمران في مساعدته.

وبدا نظام البعث أكثر ثقة بنفسه، وكان يستخدم سلطته بشكل أكبر من أي وقت مضى، وفي المقابل بدا الحزب الديمقراطي الكردستاني يفقد قدرته على المساومة، وفي إطار سعيه لحشد الرأي العام الكردي لصالحه، مضى الحزب في توجيه الانتقادات للجوانب الاجتماعية والاقتصادية و«البيروقراطية» المختلفة من سياسة النظام بالإضافة إلى سياسته تجاه إقليم كردستان، الأمر الذي خلق هوَّة عميقة بينهما، ولعل أسوأ ضربة وُجِّهت إليه هي إنشاء الجبهة الوطنية من دون مشاركته وقد تشكّلت من تحالف حزبي البعث والشيوعي العراقي، واستفاد حزب البعث من هذا التحالف عبر توسيع قاعدة دعمه في مواجهة الحزب الديمقراطي الكردستاني من دون أن يدفع ثمناً سياسياً حقيقياً[٢].

وقصفت الطائرات العراقية في نهاية عام (١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م) المناطق الكردية في الوقت الذي حشد الملا مصطفى البرزاني قواته مُحذِّراً من حرب شاملة، فسحب

(١) بينغيو: ص١٢٥ ـ ١٢٧. (٢) المرجع نفسه: ص١٣٣ ـ ١٣٤.

صدام حسين القوات العراقية من أرض المعركة، ويبدو أنه كان لديه أكثر من سبب نذكر منها:

ـ كان الجناح العسكري داخل حزب البعث لا يزال واثقاً تماماً من سطوته.

ـ إن الحرب في المنطقة الكردية قد تؤدي إلى كارثة كالتي أحدثها حرب عام (١٣٨٣هـ/ ١٩٦٣م).

ـ ما أقدمت عليه طهران في (شعبان ١٣٩٣هـ/ أيلول ١٩٧٣م) من أنها سوف تتخلَّى عن الأكراد إذا ما تخلَّى العراق عن شروط سعد آباد المتعلقة برسم حدود ممر شط العرب المائي.

لذلك دعا صدام حسين، الملا مصطفى البرزاني إلى إرسال وفد إلى بغداد لتسوية الخلافات، لكنه لم يتلقَّ جواباً، فكتب إليه مشيراً إلى الموقف الإيراني بربط المسألة الكردية بالنزاع في شط العرب، وأنه سوف يكون أمام بغداد في هذا النزاع خيار تقديم تنازلات ودية لكي تضع حداً للقضية الكردية؛ وذلك لحثِّه على الاستجابة[١].

ظل الملا مصطفى البرزاني يرفض الاستجابة، وقد شكَّل تصرفه هذا نقطة التحول في العلاقة بين الطرفين، فقد عارضه محمود عثمان وزملاؤه، الذين توصلوا إلى استنتاج بأن رفض الملا كان خطأ في التقدير من جانبه، ومع ذلك فقد أصرَّ على موقفه، بل إنه قدَّم مقترحات جديدة لشكل من أشكال الحكم الذاتي «الفيدرالي»، ما أثار غضب الهيئة الحاكمة في بغداد، ووصلت الأمور إلى حافة الحرب[٢].

(١) مكدول: ص٥٠٢.

(٢) تضمَّنت المقترحات الكردية ما يأتي:

ـ الجمهورية العراقية كل لا يتجزأ، وهي تتألف من شعبين رئيسين هما الشعب العربي والشعب الكردي بالإضافة إلى أقليات قومية أخرى.

ـ اشتراك الشعب الكردي في الحكومة سوف يكون بمقدار نسبته إلى عدد السكان، بما في ذلك اشتراكه في مناصب مهمة أو حساسة في الجيش والحكومة والمؤسسات التشريعية المركزية مثل مجلس قيادة الثورة، والمجلس التشريعي المستقبلي.

ـ اختيار نائب كردي لرئيس الجمهورية من قبل جمعية تشريعية.

ـ تكون لإقليم كردستان جمعية تشريعية تقوم هي الأخرى باختيار رئيس لها.

ـ تكون لأعضاء تلك الجمعية درجة وزير، ويتم تعيينهم رسمياً من قِبل رئيس الجمهورية.

ـ يتألف المجلس التشريعي من ثلاثين وزارة تشمل التربية والزراعة والصناعة والتجارة.

ـ تكون حصة الإقليم الكردي من الميزانية العامة للدولة على أساس نسبة الأكراد إلى سكان العراق.

ـ الدستور والسياسة الخارجية والقوات المسلحة، والأمن الداخلي والميزانية العامة وتشريع =

قانون الحكم الذاتي لعام ١٩٧٤م

جرت محاولتان للتفاوض في (ذي الحجة ١٣٩٣هـ وصفر ١٣٩٤هـ/ كانون الثاني وآذار ١٩٧٤م) بين حزب البعث والحزب الديمقراطي الكردستاني وقد ترأس كل من صدام حسين الوفد العراقي، وحبيب محمد كريم الوفد الكردي، وأكَّد إدريس البرزاني لصدام حسين في نهاية الأسبوع الأول من آذار، بأن الأكراد سوف يقطعون علاقتهم مع إيران إذا ما تمَّ التوصل إلى اتفاق شامل، ومع ذلك لم يكن هناك توافق في الآراء حول مصير كركوك، فقد سعت الحكومة العراقية من قبل إلى ترحيل الأكراد عن المدينة، وما حولها، وتعزَّزت قيمتها عند الطرفين بعد تأميم منشآت النفط حيث كان من المتوقع أن يزداد دخل النفط في عام (١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م) عشرة أضعاف، عند ذلك شعر الملا مصطفى البرزاني بأنه مُجبر على المطالبة بالمدينة وبنسبة عائدات نفطها، ورأى حزب البعث تحويل كردستان إلى كيان مستقل مع إيمانه بالاقتصاد المخطط مركزياً، وأعطى في مؤتمره الثامن في (ذي الحجة ١٣٩٣هـ/ كانون الثاني ١٩٧٤م)، الأولية للتطور الاقتصادي، كما كان نفط كركوك نقطة مركزية في ذلك الهدف[١]، وطالب الملا مصطفى البرزاني بكركوك عاصمة لمنطقة الحكم الذاتي، على الرغم من أنه كانت هناك أماكن أفضل لأن تصبح العاصمة، مثل السليمانية وأربيل، وهما أكبر مدينتين في كردستان.

كان الخط العام للحكومة العراقية وإلى حين اندلاع القتال مجدداً في عام (١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م) هو محاولة إقناع الأكراد بأن الحكومة تعطيهم كل ما يتوقعونه، وأن أي تنازلات أخرى ستكون معادلة للانفصال، بالإضافة إلى ذلك حاولت إقناع الأكراد المعتدلين بأن الملا مصطفى البرزاني هو الذي يضع العراقيل أمام تطبيق اتفاقية آذار، واتهمته بأنه انفصالي ويتظاهر بأنه ملتزم بحدود الحكم الذاتي، لذا استنكر صدام حسين الذي بدأ نجمه يسطع في سماء العراق، موقفه، ورأى أن البعثيين أُجبروا على الإيضاح للجانب الكردي بأنهم بصدد إنجاز مسودة للحكم الذاتي وليس لإنشاء دولة إضافية جديدة في العراق[٢].

استمرت المفاوضات بين الحكومة العراقية والملا مصطفى البرزاني من (شعبان ١٣٩٣هـ إلى صفر ١٣٩٤هـ/ أيلول ١٩٧٣م إلى آذار ١٩٧٤م)، وكانت الحكومة

= القوانين العامة، ستكون من سلطة الحكومة المركزية، وأي قانون أو تشريع تعلنه الحكومة المركزية يتعلق بالحكم الذاتي يجب أن تصادق عليه الجمعية التشريعية المحلية.
انظر: بينغيو: ص١٣١ - ١٣٢.

(١) مكدول: ص٥٠٥.

(٢) سلوغلت وسلوغلت: ص٢٢١.

مُصممة على فرض صيغتها للحكم الذاتي على المنطقة الكردية، ولم تُعر وجهة نظر الأكراد أي التفاتة، فقد رفض الأكراد الدخول في الجبهة الوطنية من دون ضمانات ثابتة ومتينة، كما رفضوا المشاركة في الحكومة، والتعريف البعثي للامتداد المكاني للمنطقة الكردية الذي استبعد منها مدينة كركوك، ولم يتزحزح أي طرف عن موقعه ما جعل تسوية الخلافات بين الجانبين أمراً غير ممكن، والحرب أمراً واقعاً.

وأعلنت حكومة بغداد في (١٦ صفر ١٣٩٤هـ/ ١١ آذار ١٩٧٤م)، عن قانون الحكم الذاتي الخاص بها، ومنحت الملا مصطفى البرزاني مدة أسبوعين لقبوله والانضمام إلى الجبهة الوطنية، وقد عبَّرت عن وجهة النظر العراقية وموقف حزب البعث، التي لم تفِ بالمطلب الكردي المتعلق بكركوك، أما أهم المواد التي سبَّبت الاختلاف فهي:

- تحديد المنطقة الكردية بوجود أغلبية كردية حسب إحصاء عام ١٩٥٧م، على أن تتمتع بالحكم الذاتي كوحدة متممة ضمن إطار العراق وفقاً لبيان ١١ آذار ١٩٧٠م واتخاذ أربيل عاصمة لها.
- جعل المنطقة ذات وحدة مالية متمتعة بالحكم الذاتي ضمن الوحدة المالية للدولة، وسوف تكون ميزانيتها الاقتصادية ضمن الميزانية الموحدة للدولة.
- إعطاء رئيس الجمهورية حق تعيين عضو من المجلس التشريعي لتشكيل المجلس التنفيذي، وطرده في أي وقت، وفي هذه الحال يُحلُّ المجلس التنفيذي.
- إلحاق تشكيلات الشرطة والأمن والجنسية في المنطقة بدوائرها العامة في وزارة الداخلية، وإخضاع موظفيها للقوانين والتعليمات المعمول بها في الجمهورية العراقية.
- إخضاع دوائر السلطة المركزية في المنطقة للوزارات التي تتبع لها، وتوجهها العام.
- ممارسة محكمة الاستئناف العليا في العراق، الإشراف على شرعية قرارات هيئات الحكم الذاتي.
- منح محكمة الاستئناف العليا في العراق حق بمراقبة شرعية القرارات المتخذة من قِبل هيئات الحكم الذاتي[١].

من الواضح أن قانون الحكم الذاتي يسمح للعراق بالاحتفاظ بسلطات يستطيع من خلالها تجريد منطقة الحكم الذاتي من أي مضمون حقيقي، وهذا ما كان يخشاه الأكراد، لقد غامر الملا مصطفى البرزاني بكل أوراقه بناء على الدعم الأميركي

---

(١) انظر: نص مواد القانون في، عيسى: ص٣٦٨ - ٣٧٠.

والإيراني الموعود، وسمح لشركات النفط الغربية أن تستثمر حقول نفط كركوك كاشفاً النقاب عن رأيه المبالغ فيه حول الأهمية «الاستراتيجية» للمنطقة الكردية في التوازن السياسي والعسكري في ما يُسمَّى الشرق الأوسط، ووعد بأن يمنع الأكراد في إيران وتركيا من الثورة من أجل الاستقلال.

وفي الوقت الذي رفض فيه الزعيم الكردي والحزب الديمقراطي الكردستاني قانون الحكم الذاتي، تعرَّضت جبهته الداخلية للتصدع، فقد اعترض ثلاثة من الأعضاء البارزين، وهم هاشم عقراوي وملا عزيز من اللجنة المركزية، وعزيز عقراوي من المكتب السياسي، على التحالفات مع أعداء العراق، والنزاع مع الحزب الشيوعي العراقي، فطردهم الملا مصطفى البرزاني، فاتهموه بممارسات منافية «للديمقراطية» وأدانوه بخطف بعض الزعماء الأكراد وإعدامهم، فانضموا مع آخرين إلى الجبهة الوطنية في بغداد، واعترفوا بأن قانون الحكم الذاتي هو أفضل ما حصل عليه الأكراد، كما انفصل عبيد الله بن الملا مصطفى البرزاني عن والده في (ربيع الأول ١٣٩٤هـ/ نيسان ١٩٧٤م) وادعى بأن والده لا يريد أن يُنفِّذ الحكم الذاتي حتى لو أعطيت له كركوك وكل نفطها، وهو يريد أن يبقى الحاكم المطلق[١].

يبدو أن الدافع الرئيس وراء رفض قانون الحكم الذاتي كان انعدام ثقة الأكراد بالنظام العراقي، فقبول قانون كهذا من وجهة نظر الحزب الديمقراطي الكردستاني، كان كمن يوقِّع على وثيقة خضوع رسمية سوف تؤدي إلى هلاكه وهلاك الحركة القومية الكردية، إلا أن هذا الموقف لم يكن ناجماً عن الشعور بالضعف، لا سيما وأن الحزب الديمقراطي الكردستاني الذي يقوده الملا مصطفى البرزاني ظل حاكم الشمال الكردي من دون منازع، بالإضافة إلى أن الحركة الكردية ظلَّت موحدة على الرغم من بعض الانشقاقات ومحاولة النظام العراقي المستمرة لتقسيمها، حيث ظل معسكر الطالباني يدعم قرارات البرزاني في تلك المرحلة على الأقل.

وفي (أواسط ١٣٩٤هـ/ ربيع ١٩٧٤م) توصلت العناصر اليسارية في المعسكر الكردي الذين أيَّدوا في البداية الاتفاق مع حزب البعث وكانوا من أشد المعارضين للعلاقات مع إيران؛ إلى قناعة بأن حزب البعث لا يسعى للتوصل إلى تفاهم مع الحزب الديمقراطي الكردستاني، وأن مؤيديه من الأكراد لم يكونوا من النخبة، ولهذا لم يكن لهم تأثير يُذكر على الشعب الكردي، أما تأييد عبيد الله ابن الملا مصطفى البرزاني، فكان له قيمة دعائية أكثر منها سياسية، واعتقدوا بأن الولايات المتحدة الأميركية ستدعمهم، وعلى الرغم من ذلك فإن قرار الملا مصطفى البرزاني هذا سيصبح موضع

---

(١) مكدول: ص٥٠٧ ـ ٥٠٨.

جدل كبير في المعسكر الكردي وبخاصة على خلفية التطورات المستقبلية[١].

ويبدو أن النظام العراقي، عندما فرض قراره بالحكم الذاتي من جانب واحد؛ كان مدفوعاً بقوة شعوره وقناعته بقدرته على سحق الحركة الكردية التي يقودها الملا مصطفى البرزاني، وبخاصة بعد تحالفه مع الاتحاد السوفياتي الذي عزَّز شعوره بتلك القوة بعد أن زوَّد جيشه بالأسلحة، وهكذا أضحى الطريق إلى الحرب ممهداً.

حرب ١٩٧٤ ـ ١٩٧٥م

كانت حرب (١٣٩٤ ـ ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٤ ـ ١٩٧٥م) أشد ضراوة وأكثر دموية من الحروب السابقة؛ لأن الحركة الكردية استخدمت فيها أساليب القتال التقليدية بالإضافة إلى أن النظام العراقي كان يتمتع بدعم سوفياتي، والأهم من ذلك أن إيران قد تورطت مباشرة فيها.

الواقع أن تطور الحرب تمحور حول المثلث العراقي ـ الكردي ـ الإيراني، وتفاوتت أهداف الأطراف الثلاثة من تلك الحرب.

لقد سعى حزب البعث من خلال تلك الحرب إلى القضاء نهائياً على حركة الملا مصطفى البرزاني وقطع صلة الحزب الديمقراطي الكردستاني بإيران، مع منح السكان الأكراد نوعاً من الحكم الذاتي الذي لن يُشكِّل تهديداً على وحدة العراق واستقطابهم وإبعادهم عن الملا مصطفى البرزاني.

وسعت الحركة الكردية بعد يأسها من التوصل إلى اتفاق مع حزب البعث؛ إلى الإطاحة بالنظام العراقي وتحقيق حكم ذاتي واسع والذي سيشمل كركوك أيضاً، وذلك من خلال التفوق العسكري، والمعروف أن منطقة كركوك مثَّلت هدفاً «استراتيجياً» للأكراد؛ لأن السيطرة على المصادر النفطية التي تحتويها ستمنحهم اكتفاء اقتصادياً ذاتياً، وتزيد الاهتمام الدولي بالمشكلة الكردية.

وهدفت إيران إلى الإطاحة بالنظام العراقي الذي كان يمثل تهديداً عقدياً وسياسياً للنظام الإيراني أو إضعاف البعث على الأقل إلى درجة يضطر معها إلى تخفيف تطرفه والموافقة على التخلي عن سيادته على المنطقة المتنازع عليها في ممر شط العرب المائي، وسيكون الأكراد الوسيلة لتحقيق ذلك الهدف[٢].

كانت تلك الحرب، حرباً شاملة، تمَّ خوضها على جبهات عدة: عسكرية، اقتصادية، اجتماعية، دعائية وسياسية، وعلى الرغم من احتفاظ الأكراد بزمام

---

(١) بينغيو: ص١٥٩ ـ ١٦٠. (٢) المرجع نفسه: ص١٦١ ـ ١٦٤.

المبادرة في بداية اندلاعها، إلا أن بغداد أحكمت قبضتها بعد ذلك على الجبهات المذكورة كافة، وهذا هو سر نجاحها.

حشد الملا مصطفى البرزاني حوالي خمسين ألف جندي نظامي من البيشمركة ومثلهم من غير النظاميين، وحشدت بغداد نحو تسعين ألف جندي مدعومين بمئتي دبابة، وسيارات مصفحة ومئتي طائرة.

وضع الملا مصطفى البرزاني خطة عسكرية مزدوجة، فقد قرَّر الاحتفاظ بالهلال الجبلي بالريف على طول خط يمتد من زاخو إلى دربندخان، وأمل أيضاً بالاحتفاظ بحقل نفط كركوك على مدى رمي المدفعية، واتبع الجيش العراقي تكتيك التخفيف أو الانسحاب من الأماكن الواقعة داخل المنطقة التي يسيطر عليها الأكراد، وتمركز أفراده في المدن الكردية.

بدأت الحرب في (١٧ صفر ١٣٩٤هـ/ ١٢ آذار ١٩٧٤م) واستمرت في مرحلتها الأولى حتى أواسط (ربيع الأول/نيسان) حقَّق الأكراد خلالها السيطرة على كل الشريط الحدودي مع تركيا وجزء من الشريط الحدودي مع إيران، وحاصرت قواتهم حاميات الجيش العراقي في تسعة مواقع بما فيها زاخو والسليمانية، وقطعت طريق الإمدادات عن اثني عشر ألف جندي عراقي متمركزين في مواقع «استراتيجية» وتوَّجت نجاحها في السيطرة على راوندوز والطريق الحيوي الوحيد الذي يربط المنطقة الكردية بإيران.

وجاء رد الفعل العراقي سريعاً على النجاح الكردي، فقام الجيش العراقي بحملة الربيع بهدف تحرير الحاميات العراقية المحاصَرة، واختراق المعاقل التي سيطر عليها الأكراد، وبعد أسابيع من القتال الضاري، نجح في استعادة زاخو وتحرير قوات حاميات شقلاوة وصلاح الدين قرب أربيل، لكنه فشل في إعادة السيطرة على راوندوز وقلعة دزة.

واستخدم الأكراد أساليب حرب العصابات لدخول المدن تحت جنح الظلام في السليمانية وأربيل ودهوك، حيث قاموا بعمليات تخريب ضد المنشآت الحكومية ومراكز الشرطة والمواقع العسكرية.

وبدأ الجيش العراقي حملة الصيف في (رجب/آب) على محورين:

الأول: محور دزة وراوندوز لاستعادتهما.

الثاني: حصار المواقع الرئيسة المتقدمة لقوات البيشمركة ومقرات قيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني، بالإضافة إلى السيطرة على الطريق الذي يربط المنطقة الكردية بإيران.

وسقطت دزة في (٢٩ رجب/١٩ آب)، فَفَقَدَ الأكراد بذلك مركزاً متقدماً، واستسلمت راوندوز في (٣ شعبان/ ٢٢ آب)، لكن الجيش العراقي فشل في السيطرة على الطريق الذي يربط المنطقة الكردية بإيران الذي كان هدفه الرئيس؛ لأن الأكراد كانوا يسيطرون على سلسلتي الجبال التي تُشرف عليه، إلا أنه تمكَّن في (أواخر شوال/ أوائل تشرين الأول) من السيطرة على قسم من هذه السلسلة، واعترف الأكراد بأن إنجازات الجيش العراقي قد وضعتهم في موقف صعب، أما السيطرة على كامل المنطقة الكردية فلم تتحقق بسبب تدخُّل إيران في الحرب عبر تقديم المساعدات للأكراد، وتضمَّن الدعم الإيراني بالإضافة إلى الأسلحة، تمركز وحدات من الجيش الإيراني في كلالة ورانية وقلعة دزة، وقد تنكَّر أفرادها بزيِّ البيشمركة، هذا بالإضافة إلى أن القوات الإيرانية المتمركزة في مناطق الحدود كانت تقدم الدعم عبر مدفعيتها الثقيلة التي كان بإمكانها قصف أربيل.

تمكَّن الأكراد بفعل الدعم الإيراني من وقف تقدم الجيش العراقي ودفعه إلى الوراء في بعض الأحيان، وفيما استمرت الاشتباكات في فصل الشتاء، أدركت بغداد أنها لن تُحقق التفوق العسكري طالما استمرت طهران بمساعدة الأكراد.

لم تستطع المساعدات الإيرانية للأكراد أن تُنقذ هؤلاء من الهزيمة النهائية، ففي (أواخر صفر ١٣٩٥هـ/ أواسط شباط ١٩٧٥م)، كانت القوات الكردية تتراجع عن بهدينان، وكان تدخُّل إيران المباشر من خلال حرب شاملة هي الاحتمال الوحيد الذي يمكن أن يُغيِّر النتيجة، لكن لا إيران ولا العراق كانا يرحبان بهذا التدخل، فلم تشأ الدولة الإيرانية تقوية الجيش الكردي لدرجة الانتصار على الجيش العراقي، وعرضت الدولة العراقية سراً التخلي عن ترسيم حدود شط العرب إذا ما أوقفت إيران مساعداتها للأكراد، وكانت القوى الخارجية، تواقة إلى إيجاد تسوية مقبولة من الأطراف المتنازعة أو القادرة على احتواء الوضع.

وتلازماً مع نشاطها العسكري وضعت الحكومة العراقية خطة ثلاثية المحاور للضغط على المدنيين الأكراد الذين يُشكِّلون دعماً للملا مصطفى البرزاني كي ينفضوا من حوله[1].

تمثَّل المحور الأول بالضغط الاقتصادي، فقد أعلن صدام حسين «إننا عازمون على فرض حصار اقتصادي قاسٍ على المنطقة الكردية التي لا تخضع لسيطرتنا... وهذا جزء من نشاطنا العسكري»[2]، وقد تسبَّب الحصار الاقتصادي بضرر كبير، إذ

---

(١) انظر تفاصيل الحرب في: بينغيو ص١٦٣ ـ ١٨٠.

(٢) جريدة الثورة تاريخ ٢٨ نيسان ١٩٧٤.

ظهرت حالة أقرب إلى المجاعة في المنطقة بحلول عام (١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م).

وتمثَّل المحور الثاني بإرهاب السكان الأكراد لإحباط معنوياتهم عبر القصف الجوي، فقد شنَّت الطائرات العسكرية العراقية مئات الغارات دمَّرت خلالها نحو ثلاثمئة قرية كردية، وتعرَّضت قلعة دزة للقصف الشديد، وعجزت القيادة الكردية عن التصدي لها في ظل عدم التكافؤ بين المعسكرين، وأدى القصف إلى نشوء مشكلة لاجئين، فقد فرَّ اللاجئون من المدن والقرى إلى عمق المنطقة الكردية، والتجأوا إلى الكهوف، لكن عندما اشتد الضغط الاقتصادي والعسكري، هربوا إلى إيران، وحاول آخرون اللجوء إلى تركيا، لكن السلطات التركية أغلقت الحدود في وجوههم، وسبَّب هذا النزوح الجماعي عبئاً اقتصادياً وأخلاقياً على القيادة الكردية، وبدلاً من التركيز على العمليات العسكرية، أُجبرت على إيجاد أماكن لإيواء اللاجئين وإطعامهم.

وتمثَّل المحور الثالث بشن النظام العراقي حرباً دعائية للتأثير من خلالها على نفوس السكان الأكراد قادها عبيد الله بن الملا مصطفى البرزاني وابن أخيه الشيخ عثمان، وتمَّ تجنيد الوزراء الأكراد وأعضاء الأحزاب الكردية المؤيدة للحكومة العراقية بالإضافة إلى أعضاء الجبهة الوطنية.

هدفت الحملة إلى تحطيم صورة الملا مصطفى البرزاني عبر كشف تعامله مع إيران والكيان الصهيوني والولايات المتحدة الأميركية ووصفه بالخائن للوطن، وزعيم العصابة العشائري، والإقطاعي الرجعي، والمغامر الذي يحاول المحافظة على زعامته الشخصية، ولا يمثِّل تطلعات الشعب الكردي.

وسعى النظام العراقي إلى استقطاب الأكراد عبر إقامة مؤسسات الحكم الذاتي، غير أن هذه الخطوة لاقت صعوبات عديدة، لعل أهمها ضعف السيطرة على المدن الكردية خلال الأشهر الأولى للحرب على الأقل، وقد حدَّت من حرية تحرك النظام على الأرض.

اتفاقية الجزائر ١٩٧٥م

دوافع عقد الاتفاقية: كانت لدى الطرفين العراقي والإيراني رغبة في التوصل إلى اتفاق لإنهاء الحرب.

ففيما يتعلق برغبة العراق:

ـ كشفت هذه الحرب عن نقاط الضعف لدى الجانبين العراقي والكردي، وعدم قدرة أي منهما على تحقيق الحسم العسكري بقوة السلاح.

ـ أدركت بغداد بأن الحرب لن تنتهي بالسهولة التي بدت عليها في البداية، وأنها

تنطوي على خطر الدخول في مواجهة عسكرية مباشرة مع إيران، وهو ما لم تكن تريده.

ـ رأى الساسة العراقيون أن السبيل إلى إنهاء الحركة الكردية يمر عبر إيران، وأن مخاوف الإيرانيين تنبع من معاهدة الصداقة بين العراق والاتحاد السوڤياتي، وهي الدافع الأساس وراء تورط الحكومة الإيرانية في القضية الكردية، فسعوا إلى تهدئة مخاوفها عبر التقليل من اندفاعهم المؤيد للاتحاد السوڤياتي.

ـ إنهاء عزلة العراق العربية وتعزيز مكانته السياسية والاقتصادية.

ـ كسر طوق اعتماده على الاتحاد السوڤياتي عبر انفتاحه على الدول الغربية وبخاصة الولايات المتحدة الأميركية وفرنسا.

ـ تعزيز موقفه في منظمة الدول المصدرة للنفط.

ـ تصميم صدام حسين على وضع حد للحركة الكردية بعد فشل حلها بالوسائل السلمية والعسكرية، ورأى أن عقد اتفاقية مع إيران ستفتح الباب أمام احتمال حل المشكلة الكردية بالإضافة إلى حل المشكلات المزمنة مع إيران.

وفيما يتعلق برغبة إيران:

ـ عدم التورط في حرب مع العراق.

ـ مخاوفها من حكم ذاتي كردي قوي مجاور لها.

ـ كبح النفوذ السوڤياتي في المنطقة.

ـ طموحها في أن تكون القوة الأولى في الخليج العربي.

ـ إن تنازلها عن دعم الأكراد الذي تحوَّل إلى عبء ثقيل، لا يبدو ثمناً باهظاً جداً للتوصل إلى اتفاق يعطيها فوائد جمَّة[1].

آلية عقد الاتفاقية: أرسل الملا مصطفى البرزاني برقية إلى مؤتمر القمة العربية الذي انعقد في الرباط بين (٢ ـ ٧ شوال ١٣٩٤هـ/ ١٩ ـ ٢٦ تشرين الأول ١٩٧٤م) طلب بموجبها تشكيل لجنة للتحقيق في الأحداث في كردستان، والمساعدة على إنهاء الحرب بين الأشقاء، وإنقاذ الشعب العراقي[2]، ونجح الملك حسين ملك الأردن، بعد القمة، في ترتيب لقاءات تمهيدية بين مندوبين عن العراق وإيران، أعقب ذلك لقاءات بين الطرفين على مستوى الوزراء في استانبول في (ذي الحجة ١٣٩٤هـ/ كانون الأول ١٩٧٤م)، ثم نشطت الوساطة المصرية ـ الجزائرية التي بدأت

---

(١) بينغيو: ص١٨٦.

(٢) جريدة الحياة تاريخ الأول من تشرين الثاني ١٩٧٤م.

في (٢٢ ذي الحجة ١٣٩٤هـ/ ٦ كانون الثاني ١٩٧٥م)، واستمرت على مراحل حتى (٢٢ صفر ١٣٩٥هـ/ ٦ آذار ١٩٧٥م) في الجزائر خلال مؤتمر الدول المصدرة للنفط، فالتقى صدام حسين مع شاه إيران مرتين بحضور الرئيس الجزائري هواري بومدين، وأعلن في نهاية الجلسة الختامية للمؤتمر عن توقيع اتفاقية بين العراق وإيران، وفي إشارة إلى المصالحة، التقى الرجلان وسط القاعة الرئيسة للاجتماعات فتصافحا وتعانقا على وقع تصفيق حار من الحاضرين.

مضمون الاتفاقية: إن الموضوع الرئيس لاتفاقية الجزائر يتمثَّل بوقف الدعم الإيراني للحركة القومية الكردية في العراق مقابل تنازل العراق عن نصف سيادته على شط العرب، وهو تنازل مؤلم، فاستناداً إلى الاتفاقية، تخلَّى العراق عن اتفاقية سابقة قائمة على القانون الدولي منذ عام (١٣٥٦هـ/ ١٩٣٧م)، كانت قد منحته حق السيطرة على ممر شط العرب المائي، وحدَّدت الاتفاقية خط منتصف النهر في شط العرب الحدود بين الدولتين حسب عمق قاع النهر، وتُشكل حوالي سبعين كيلومتراً، واستمر النزاع على المساحة الباقية التي تبلغ حوالي مائة كيلومتراً، وكان ذلك تخلياً عن مصلحة عليا وحيوية و«استراتيجية»؛ لأن شط العرب كان منفذ العراق المائي الوحيد إلى البحر لغاية تاريخ توقيع الاتفاقية، وأهم منفذ لتصدير نفطه، بالإضافة إلى ذلك، فإن تحديد منطقة الحدود البرِّيَّة على أساس بروتوكول معاهدة القسطنطينية لعام (١٣٣٤هـ/ ١٩١٣م)[١]، كان من الناحيتين النظرية والعملية تنازلاً من العراق عن إقليم عربستان (خوزستان، الأهواز) في إيران الذي كان يطالب به بسبب غلبة سكانه العرب العددية.

لم تأخذ الاتفاقية مصالح سكان المنطقة بعين الاعتبار، لذلك كان من الطبيعي أن لا تكون مقبولة نسبياً من كلا الطرفين، وعلى الرغم من ذلك فقد حقَّقت إيران كسباً فورياً مباشراً إثر دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، إذ أضحى وضعها في شط العرب بمثابة الشريك في السيادة على جزء منه، ووافقت مقابل ذلك على التخلي عن الأراضي المتنازع عليها، ووقف دعم التمرد الكردي في الشمال.

تعقيب على اتفاقية الجزائر:

عُقِدَت اتفاقية الجزائر نتيجة علاقات الأكراد الشاذة بالدول التي يعيشون على أراضيها وفي ظلها، ففي عهد الدولة العثمانية والدول التي تعاقبت على حكم إيران قبل الحرب العالمية الأولى، استغل الأكراد التنافس بينها لتحقيق مصالحهم

(١) المادة ١ من اتفاقية الجزائر.

الخاصة، كما استغلَّت هذه الدول الأكراد في حروبها بعضها ضد بعض الآخر ولأول مرة عقب توقيع الاتفاقية تتعاون الدول المتنافسة ضد الأكراد بهدف وضع حد للتنافس فيما بينها.

وربما رأى صدام حسين في خسارة العراق لسيادته على ممر شط العرب على أنها خسارة تكتيكية وليست تنازلاً «استراتيجياً»، وبخاصة أنه كان يأمل في تعويض ذلك التنازل باستئجار جزيرتين من الكويت هما وربة وبوبيان، اللتان ستضمنان له الوصول الحر إلى البحر، وكان العراق قد بدأ تحركه لتحقيق ذلك الهدف في(٧ ذي الحجة ١٣٩٣هـ/ ١ كانون الثاني ١٩٧٤م) بالتوازي مع محادثاته مع إيران، فاخترقت القوات العراقية أراضي الكويت، وأقامت نقاطاً عسكرية في منطقة سميطة، واتهم مسؤول كويتي العراق بمحاولة السيطرة على الجزيرتين. وأجرى صدام حسين مباحثات مع أمير الكويت بخصوص الجزيرتين أثناء انعقاد مؤتمر الدول المصدرة للنفط في الجزائر، لم تؤدِّ إلى نتيجة[١].

احتفلت بغداد بالانتصار والقضاء على التمرد الكردي، وجرى بهذه المناسبة عرض عسكري، وحاول صدام حسين الذي لا يزال نائباً للرئيس أحمد حسن البكر دفع أي ثمن حتى ولو كان على حساب السيادة العراقية والعربية، والتخلي عن أهم ممر مائي عربي في الخليج؛ أي شط العرب، من أجل القضاء على التمرد الكردي.

واستثمرت الحكومة العراقية المنطقة لتوفير مستوى اقتصادي مقبول يُعوِّض عن القمع السياسي، بحيث تضمَّن برنامجها بناء مجمعات سكنية، أكثر من ثلاثين ألف مسكن، وتطوير المنطقة عبر إنشاء صناعات، وطرق معبدة، وبناء مدارس، ومستشفيات، ومستوصفات في أربيل وراوندوز والسليمانية وصلاح الدين، وتطوير الصناعة.

وبمناسبة اعتلائه سدة الرئاسة في العراق في (رمضان ١٣٩٩هـ/ آب ١٩٧٩م) أصدر صدام حسين عفواً خاصاً عن المقاتلين الأكراد خارج العراق، فعاد منهم حوالي عشرة آلاف مقاتل.

أثر اتفاقية الجزائر الفوري على وضع الأكراد[٢]

أمل الأكراد ألا يتوصل الطرفان العراقي والإيراني إلى اتفاق، وكانت القيادة الكردية آنذاك منهمكة بالمجهود العسكري، وتأمين المساعدة للسكان المدنيين، فلم

(١) بينغيو: ص١٨٦.
(٢) مكدول: ص٥١١ ـ ٥١٣.

تُخصِّص سوى جهداً ضئيلاً للجانب السياسي الخارجي قد يساعدها في تحقيق أهدافها، ويبدو أنه كانت تنقصها الخبرة السياسية في هذا المجال، إذ لم تمتلك أي قناة خارجية سوى القناة الإيرانية.

صحيح أنه كان هناك التزام أميركي بعدم التخلي عنها، إلا أن هذا الالتزام ألحق ضرراً بالغاً بها؛ لأنَّه أدخل في روعها شعوراً مزيفاً بالأمان على الرغم من تمسكها بهذا الالتزام، وقد ظهرت مخاوفها من المستقبل من خلال:

- البرقيات المتبادلة مع الولايات المتحدة الأميركية، والتي طلبت فيها المساعدات العاجلة، لكن هذه البرقيات لم تؤدِّ إلى نتيجة؛ لأن الولايات الأميركية المتحدة كان منهمكة في عملية التقارب بين العراق وإيران، متخلية بذلك عن الأكراد.

- إرسال مبعوثين إلى مصر على أمل الحصول على معلومات ذات دلالة من الرئيس المصري أنور السادات.

- ظهور بعض التقارير عن وصول الملا مصطفى البرزاني إلى طهران في (٢٦ شباط) للحصول على بعض الإيضاحات، ولكن الشاه لم يجتمع به، إلا أنه أُحيط علماً بأن اتفاقاً بين العراق وإيران على وشك أن يتم توقيعه سيعود بالفائدة على الأكراد.

وبعد ساعات على توقيع الاتفاقية، أوقفت إيران كل أنواع دعمها للأكراد، وأغلقت حدودها معهم، وسحبت جنودها وأسلحتها الثقيلة من الأراضي العراقية، وأعادت الأسلحة والمساعدات التي قدَّمتها لهم، وهدَّدت بأنها ستشترك مع العراق في هجوم مشترك عليهم في منطقة السليمانية إن هم رفضوا وقف القتال.

وشرع الجيش العراقي في الوقت نفسه بشن هجوم كبير على الأكراد في منطقة السليمانية، وبدا المعسكر الكردي ضعيفاً بفعل عدم امتلاكه سوى كمية قليلة من الذخير، وافتقاره إلى الأسلحة الثقيلة، والوسائل الدفاعية ضد الطائرات العراقية.

وناشدت القيادة الكردية مجدداً، الإدارة الأميركية في (٢٦ صفر ١٣٩٥هـ/ ١٠ آذار ١٩٧٥م)، بتقديم مساعدة عاجلة لها، والتدخل لدى العراق لوقف هجومه العسكري، واستئناف المفاوضات مع الحركة الكردية، والطلب من إيران السماح للأكراد باستمرار حرب العصابات ضد العراق ريثما يتم التوصل إلى حل المشكلة الكردية في إطار المفاوضات الشاملة.

لم يردَّ وزير الخارجية هنري كيسنجر على المناشدة الكردية؛ لأنَّه هو نفسه كان منهمكاً سراً في عملية التقارب بين العراق وإيران، متخلياً بذلك عن الأكراد.

وعرض شاه إيران على الأكراد إما اللجوء إلى إيران بشكل دائم ونهائي أو تسليم أنفسهم للسلطات العراقية، وفي المقابل لم ترَ القيادة الكردية نفسها ملزمة بوقف إطلاق النار، وقرَّرت الاستمرار في القتال على الرغم من توقف المساعدات الإيرانية، إلى أن قرَّر الملا مصطفى البرزاني وقف القتال والانتقال إلى إيران، وقام الحزب الديمقراطي الكردستاني بمحاولة سياسية أخيرة، فطلب من الرئيس أحمد حسن البكر في (٦ ربيع الأول ١٣٩٥هـ/ ١٩ آذار ١٩٧٥م) فتح حوار فوري من أجل التوصل إلى حل جريء، وجاء الرد بالرفض، عندئذٍ أعلن الملا مصطفى البرزاني في اليوم التالي وقف القتال وانتقل إلى إيران، فانهارت الحركة الكردية.

وهكذا توضحت حقيقة النوايا في لعبة الكبار التي يدفع الصغار ثمنها، وتبيَّن أن الأكراد كانوا كبش فداء للمصالح الإقليمية والدولية.

إحكام السيطرة العراقية على المنطقة الكردية

انزلقت قيادة الحركة الكردية إلى الهاوية، وحكمت على نفسها بالانتحار عندما مدَّت الجسور مع الولايات المتحدة الأميركية وإيران والكيان الصيهوني من دون إدراك يُتيح لها الوقوف على نوايا الدول الإقليمية والدولية التي تتطلع دائماً إلى اتخاذ اللاعبين الصغار مطية لتحقيق مصالحها.

ووضعت السلطة العراقية هدفاً «استراتيجياً» لإحكام سيطرتها على المنطقة الكردية، وتحرَّكت عقب توقيع الاتفاقية لوضع قانون الحكم الذاتي موضع التنفيذ، وخلق هالة من التقدم في المنطقة الكردية، وتدمير الهوية القومية الكردية، فكانت مرحلة مريرة على السكان الأكراد، ومن الإجراءات التي اتخذتها:

- إقامة حزام أمني على طول الحدود الإيرانية والتركية بعد عقد اتفاقيات مع تركيا بهذا الشأن، والذي توسَّع بشكل متصاعد من خمسة كيلومترات إلى ثلاثين كيلومتراً في بعض الأماكن، وتطلَّب ذلك إزالة خمسمئة قرية كردية على الأقل في المرحلة الأولى، وربما وصل العدد إلى ألف وأربعمئة قرية في عام (١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨م).

- ترحيل ستمئة ألف وربما أكثر من الرجال والنساء والأطفال، إلى مجمعات إعادة التوطين، وأُرسل آخرون إلى جنوبي العراق، إلى الناصرية، والديوانية، ومحافظة ذي قار، والقادسية، والمثنى، والرمادي، بهدف صَهرهم في البيئة العربية، ومثَّلت هذه السياسة خطراً خاصاً على الأكراد؛ لأنَّها اقتلعتهم من جذورهم ومن بيئتهم الطبيعية، وخلقت لهم ظروفاً مناخية واجتماعية صعبة، وكانت عائلات المرحَّلين من المتمردين والمؤيدين النشيطين للملا مصطفى البرزاني.

- تعريب المدن والقرى الكردية، وتحقيق توازن سكاني في خانقين وكركوك

ومندلي وشيخان وزاخو وسنجار، فجرى تغيير اسم خانقين إلى اسم العروبة، وتغيّر اسم حاج عمران إلى النصر وهي مقر الحركة الكردية، وتمَّ حظر استعمال كلمة كردستان، واستبدلت باسم منطقة الشمال أو منطقة الحكم الذاتي، كما تمَّ حذف كلمتي الكرد وكردستان من الكتب المدرسية ومن تسميات الجمعيات المهنية واتحاد النساء الكرديات، وحُظِّر تعليم اللغة الكردية في المدارس خارج منطقة الحكم الذاتي، وجرى استبدال المرحَّلين بمستوطنين عرب عراقيين ومصريين، وأُعيد تنظيم محافظة كركوك لضمان الأغلبية العربية، وإسكات المطالب الكردية، فنُقِلت المدن الكبرى ذات الأغلبية الكردية مثل: كلار وكفري وجمجمال وطوز خرماتو؛ من عداد محافظة كركوك ووُزِّعت على السليمانية والديوانية والمحافظة الجديدة صلاح الدين.

ـ محاولات حزب البعث نشر عقيدته الحزبية بين الأكراد ودفعهم إلى تبنِّيها، ففتح فروعاً له في محافظات الشمال كافة، وتبنى علناً تجنيد الأكراد في صفوفه، وقدَّم الحوافز لمن ينضم إليه، مثل منح المناصب الحكومية للأعضاء الأكراد، ووضع في الوقت نفسه العراقيل أمام تقدم الأكراد الذين يرفضون الانضمام إلى الحزب، ففي جولة له في محافظات الشمال في (ربيع الآخر ١٣٩٩هـ/آذار ١٩٧٩م)، دعا صدام حسين المواطنين الأكراد للانضمام إلى حزب البعث؛ لأنَّه «ليس هناك تناقض في أن تكون كردياً وعضواً في حزب البعث، ولا تناقض كذلك في أن تكون كردياً وأن تكون جزءاً من الأمة العربية»[١].

ـ ساعد الفراغ الذي خلَّفته قيادة الحركة الكردية، والصدمة التي أُصيب بها السكان الأكراد بعد انهيار الحركة الكردية؛ بغداد على تحقيق خطتها، فقد ساد الارتباك المدن الكردية بعد وقف إطلاق النار، وتُرك الأكراد لوحدهم من دون أصدقاء.

تشتُّت الأكراد

ترك رحيل الملا مصطفى البرزاني مع ابنيه إدريس ومسعود الحركة الكردية في حال ضياع، فلم يعرف المقاتلون وأفراد الشعب إلى أي اتجاه يتوجهون بعد انحلال الحزب الديمقراطي الكردستاني، والفراغ السياسي، وغياب القادة، لكن سرعان ما بدأ الأكراد يفيقون من الصدمة، ويستعيدون زمام المبادرة، ويعيدون تنظيم صفوفهم تحت قيادة واحدة تقليدية لا تتناسب مع تحديات المرحلة بعد الكارثة.

كان أول من ظهر وسط هذا الضياع هو خصم الملا مصطفى البرزاني القديم

(١) بينغيو: ص٢١٠.

جلال الطالباني الذي سُمح له بالعودة إلى حظيرة الحزب الديمقراطي الكردستاني في أعقاب اتفاقية (٣ محرم ١٣٩٠هـ/ ١١ آذار ١٩٧٠م)، ولكنه عُيِّن ممثلاً للحزب في بيروت، وذلك كي لا يعمل ضد الملا مصطفى البرزاني، ثم ذهب إلى دمشق، فشجعته الحكومة السورية على تجديد نضاله ضد حكومة البعث في العراق المكروهة من جانب دمشق.

وظهرت على المسرح السياسي الكردي آنذاك قيادات وطنية عدة، نذكر منها ثلاثة رئيسة هي:

١ ـ تيار إصلاحي قومي يدعو إلى إحياء الحزب الديمقراطي الكردستاني، ومواصلة العمل تحت رايته بحجة التمسك بالدور التاريخي له، وينقسم هذا التيار إلى قسمين:

الأول: يدعو إلى إحياء الحزب بموافقة الحكومة العراقية، وضمن صيغة الجبهة الوطنية الموجودة في العراق، بحيث يقبل بمشروع الحكم الذاتي، ويسعى لإنقاذ ما يمكن إنقاذه، ويضم هذا التيار العديد من العائدين إلى العراق، ولكن هذا التوجه لم يستطع استقطاب عموم الأكراد والتعبير عن طموحاتهم والدفاع عن حقوقهم؛ لأن السلطة العراقية رفضت السماح له بالعمل، ما خيَّب آمال العاملين فيه، فانحسر المد الإصلاحي وتراجع إلى الوراء.

الثاني: هو الذي دعا إلى إحياء الحزب على أسس جديدة برضى قيادة الملا مصطفى البرزاني، والمحافظة على تراثه، وتمسكاً بأهداف أمجاده، ويضم هذا القسم بعض المثقفين في الخارج وفي معسكرات اللاجئين في إيران.

٢ ـ تيار يدعو إلى إحياء الحزب بإشراف زعامته التقليدية وبموافقة الولايات المتحدة الأميركية وإيران، على أن يكون نشاطه في حدود ما تسمح به الدولتان، ولما كانت الدولتان لا تسمحان الآن ببعث الحزب، فقد قرَّرت الزعامة التقليدية للحزب إحياء فرع الخارج فقط، وحاولت الاستفادة في البداية من العناصر اليسارية والتقدمية التي هيمنت على هذا الفرع، فهي مقبولة وقادرة على استقطاب الشباب بعد انهزام القيادة وانهيار التمرد.

٣ ـ تيار ثوري يؤمن بالنضال الجماهيري للقوى التقدمية في العراق، ويسعى إلى تحقيق الأهداف الديمقراطية المشتركة، والأماني القومية الخاصة، ويستهجن الارتباط بإيران، ويدين العلاقة مع الولايات المتحدة الأميركية والدوائر الغربية، ويتطلع إلى التعاون مع القوى التقليدية المعادية «للامبريالية»، ولكن هذا التيار كان محروماً من التعبير الحر عن آرائه ومعتقداته، لذلك وجد المجال أمامه واسعاً بعد

انهيار القيادة العشائرية واليمينية، إلا أنه واجه تيارات موجودة على الساحة، فحاول إزاحتها والحلول مكانها، وأدرك هذا التيار حقيقة وجود فئات اجتماعية مختلفة ومتباينة داخل الحركة التمردية للشعب الكردي، لذلك دعا إلى صهرها في بوتقة اتحاد وطني من أجل مواصلة النضال الموحد[1].

إعادة إحياء الحزب الديمقراطي الكردستاني

غادر الملا مصطفى البرزاني إيران إلى أوروبا ثم إلى الولايات المتحدة الأميركية، وحاول من هناك استئناف النضال السياسي لجمع التأييد للقضية الكردية مستنداً على ما للولايات المتحدة الأميركية من نفوذ في الشرق الأوسط، من دون أخذ العبر من نتائج التحالف مع إيران والاعتماد على مساعدة أميركا، اللذان أديا إلى انهيار الكفاح الكردي وتشتُّت الأكراد.

وفي الوقت الذي كان الملا مصطفى البرزاني يعيش في الولايات المتحدة الأميركية، استأنف أبناؤه وبقية العناصر القيادية في الحزب النشاط الحزبي من إيران، فشُكِّلت قيادة مؤقتة في (ذي القعدة ١٣٩٥هـ/ تشرين الثاني ١٩٧٥م) من عناصر تتوافر فيها الكفاءة، وأُعيد تنظيم الحزب في الداخل والخارج وسط العديد من الصعوبات في جميع المحافظات الكردية والعراقية التي يشكل الأكراد فيها الأغلبية العددية للسكان، وأُعيد تشكيل اتحاد طلبة كردستان، وعُقد المؤتمر السابع للحزب وضمَّ ممثلين عن الأحزاب والمنظمات الكردية، وأدى طلبة الأكراد في إيران وتركيا دوراً مميزاً لأول مرة، وصدر البيان الأول، وتضمَّن أُسساً سياسية جديدة اتسمت بالتقدمية والاشتراكية.

لكن إعادة إحياء الحزب حملت في طياتها عوامل انشقاقه، فقد كانت القيادة المؤقتة مزيجاً بين توجُّه تقدمي وآخر وطني عام، والمعروف أنه منذ تأسيس الحزب كان هناك ثلاثة توجهات: يميني وتقدمي، ووسطي، واختير مسعود بن مصطفى البرزاني رئيساً لهذه القيادة، وقد ظل في هذا المنصب حتى وفاة والده في (ربيع الآخر ١٣٩٩هـ/ آذار ١٩٧٩م)، وتمَّ انتخاب أعضاء المكتب السياسي، وتثبيت سامي عبد الرحمٰن أميناً عاماً للحزب، واتُخذ قرار بالسعي إلى توطيد العلاقات الأخوية مع الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني.

اجتمعت القيادة المؤقتة للحزب بعد وفاة الملا مصطفى البرزاني وانتخبت مسعود البرزاني رئيساً جديداً للحزب، وبقي سامي عبد الرحمٰن في منصبه، لكنه انشق بعد

(١) عيسى: ص٣٨٠ ـ ٣٨٢.

ذلك مع مجموعة من العناصر الشابة عن القيادة، وشكَّل في عام (١٤٠١هـ/ ١٩٨١م) حزباً جديداً هو حزب الشعب الديمقراطي الكردستاني، وما زال مسعود البرزاني يرأس الحزب إلى وقتنا الحاضر.

استأنف الحزب نشاطه العسكري في (شعبان ١٣٩٦هـ/ آب ١٩٧٦م)، وأضحى برنامجه يسارياً بعد تجربته المُرة مع الولايات المتحدة الأميركية وإيران، وهو الذي كان مكبلاً بالقيود التي فرضها عليه الإيرانيون.

تأسيس حزب الاتحاد الوطني الكردستاني

أصدر جلال الطالباني وبعض أنصاره في (٢١ جمادى الأولى ١٣٩٥هـ/ الأول من حزيران ١٩٧٥م)، بياناً من دمشق يعلنون فيه تأسيس حزب الاتحاد الوطني الكردستاني، ويبدو أن لذلك علاقة بقرار الملا مصطفى البرزاني إلقاء السلاح بعد عقد اتفاقية الجزائر.

كان هذا الحزب مظلة لجماعتين كرديتين عراقيتين هما: كوملة وهي جماعة ماركسية ـ لينينية سرية بقيادة نوشيروان مصطفى أمين، وحركة كردستان الاشتراكية بقيادة علي العسكري، وهو صديق قديم لجلال الطالباني، وقد عزا انهيار الحركة الوطنية الكردية إلى عجز القيادة العشائرية اليمينية، وأعلن عن التزام الحزب بالحكم الذاتي للأكراد والديمقراطية للعراق، ودعا القوى التقدمية واليسارية كافة إلى المساعدة في إطاحة النظام الفردي «الديكتاتوري».

بدأ الحزب عملياته العسكرية في عام (١٣٩٦هـ/ ١٩٧٦م)، بعد أن تلقَّى علي العسكري الأمر من جلال الطالباني وهو في الإقامة الجبرية في الرمادي قبل أن ينجح مع رفاقه في الفرار إلى الجبال، وهكذا قام هذا مع رفاقه بعملياتهم العسكرية في منطقة السليمانية[1].

وهناك مجموعة أخرى باشرت القتال بقيادة محمود عثمان الذي كان في وقت ما عضواً في المكتب التنفيذي في الحزب، ولم يوافق على وقف إطلاق النار والتخلي عن النضال.

العلاقة بين الحزبين وتأسيس حزب الشعب الديمقراطي الكردستاني

اتسمت العلاقة بين الحزبين الحزب الديمقراطي الكردستاني وحزب الاتحاد الوطني الكردستاني، بمعظمها بالتصادمية، وعكس العداء الشخصي بين البرزانيين

(١) مكدول: ص٥١٥ ـ ٥١٦.

وجلال الطالباني والضعف على المستوى السياسي والاجتماعي الكرديين والذي وصل أخيراً إلى نتيجة مشؤومة في عام (١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨م)، وتدخَّل علي العسكري في الصلح، فأجرى اتصالات مع القيادة المؤقتة للحزب الديمقراطي الكردستاني، وكتب إلى جلال الطالباني مذكِّراً إياه بأن العدو الوحيد للأكراد هو صدام حسين، وأنه يجب التخلِّي عن العداوات الكردية، ولكن الطالباني كانت لديه أسباب للتخلص من جماعات الحزب الديمقراطي الكردستاني، نذكر منها ما يأتي:

ـ لقد نصبت تلك الجماعات الكمائن وقتلت مقاتلي حزبه في ثلاث مناسبات منفصلة في (رجب ١٣٩٦هـ/ تموز ١٩٩٦م)، و(محرم ١٣٩٧هـ/ كانون الثاني ١٩٧٧م)، والثالثة بعد شهر، وقتلت خمسين رجلاً وهم يعبرون الحدود التركية إلى العراق.

ـ لم يكن الحزب الديمقراطي الكردستاني ميّالاً إلى أخذ الأسرى بل إلى تصفيتهم.

ـ علم سامي عبد الرحمن أن توجهات جلال الطالباني العامة ضد الحزب الديمقراطي الكردستاني؛ هي جزء من دعاية حزب الاتحاد الوطني الكردستاني المنطلقة من دمشق.

الواقع أن الحزب الديمقراطي الكردستاني كان في حال نفسية لا تسمح له التعامل بلطف مع هؤلاء الأعداء الداخليين، وكان مدعوماً من إدريس البرزاني الذي يحمل كرهاً دفيناً لجلال الطالباني.

جاء جلال الطالباني إلى كردستان في عام (١٣٩٧هـ/ ١٩٧٧م) بإصرار من علي العسكري بسبب فقدان معنويات أنصاره وغيابه الدائم، وأقام مقره داخل الحدود الإيرانية غربي برادوست قرب نوكان، وكان موقعاً مثالياً لإدارة عمليات نوشيروان مصطفى أمين، غرباً وجنوباً، ونشاطات علي العسكري في الشمال.

أرسل علي العسكري ونائبه خالد سعيد في (جمادى الأولى ١٣٩٨هـ/ نيسان ١٩٧٨م)، قوة مقاتلة مؤلفة من ثمانمئة عنصر باتجاه الشمال للاستيلاء على كمية كبيرة من الأسلحة كانت قد شُحنت من القامشلي إلى بعض القرى الكردية داخل الحدود التركية، وأعطى جلال الطالباني تعليمات لعلي العسكري بالقضاء على قواعد القيادة المؤقتة للحزب الديمقراطي الكردستاني الواقعة على طريق الحملة، لكن وقعت نسخة من هذه التعليمات في يد سامي عبد الرحمٰن، فاستعدَّ للمواجهة.

تعرَّضت الحملة إلى هجمات متكررة من القوات الجوية والبرية العراقية والإيرانية، وعندما وصلت إلى برادوست كانت تعوزها الذخيرة، فقسم علي

العسكري قواته إلى قسمين، قاد هو القسم الأول، في حين قاد خالد سعيد القسم الثاني، وقررا السير بشكل منفصل إلى مكان اللقاء داخل تركيا، فتعرض الأول لكمين نصبه له الحزب الديمقراطي الكردستاني والقوات العشائرية، فارتبكت قواته وعاد بعضها إلى نوكان، واستسلم بعضها الآخر إلى القوات التركية، وواجهت قوات الثاني المصير نفسه، وقُبض على الرجلين وأُعدما بناء على أوامر سامي عبد الرحمٰن[1].

وعانى الحزب الديمقراطي الكردستاني آنذاك من مشكلات أدَّت إلى انفصال سامي عبد الرحمٰن وبعض المثقفين عن الحزب بسبب استيائهم من الأساليب التقليدية في قيادة البرزاني ومؤيديه، ومن العلاقات المتينة التي أقامها البرزانيون مع نظام الخميني في إيران، ومن الصدامات الخطيرة مع الحزب الديمقراطي الكردستاني في إيران الذي كان يطالب بالحكم الذاتي، وأدرك سامي عبد الرحمٰن أنه إذا استمر في الحزب، فإنه سيبقى خادماً لدى البرزانيين، لذلك انسحب في الوقت المناسب هو ورفاقه، وشكَّل حزب الشعب الديمقراطي الكردستاني في عام (١٤٠١هـ/ ١٩٨١م).

وعندما نشبت الحرب بين العراق وإيران في (ذي القعدة ١٤٠٠هـ/ أيلول ١٩٨٠م) وجد المعارضون العراقيون أنفسهم أمام اختيار حلفاء من بين الجماعات الكردية، وأسَّسوا الجبهة الوطنية الديمقراطية العراقية التي انضم إليها حزب الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الاشتراكي الكردستاني والحزب الشيوعي العراقي والبعث المؤيد لسورية.

وهكذا كان حزب الاتحاد الوطني الكردستاني مسروراً من اشتراكه في جبهة يغيب عنها الحزب الديمقراطي الكردستاني.

ويبدو أنه كان هناك تنافس بين فروع الأحزاب الكردية والعراقية، فقد أسَّس بعض أعضاء الحزب الشيوعي العراقي وبعض عناصر من الحزب الاشتراكي الكردستاني بقيادة رسول مامند و باسوك، جبهة وطنية ديمقراطية مع الحزب الديمقراطي الكردستاني، فرأى جلال الطالباني أن هذا التحالف موجه ضده، لكن لم يكن باستطاعته العمل على تفكيكه في تلك المرحلة.

وجرى في عام (١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م) تسليح حزب الاتحاد الوطني الكردستاني بتمويل من سورية وليبيا وإيران، فاستخدم قوته ضد الحزب الديمقراطي الكردستاني، وسعى إلى السيطرة وتوسيع سلطته في المنطقة التي تتكلم السورانية، في حين أقدم

(١) مكدول: ص٥١٨.

الحزب الديمقراطي الكردستاني على الشيء نفسه في المنطقة الكرمانية في بهدينان. أضعفت هذه النزاعات فعالية حرب العصابات ضد السلطة العراقية.

ومهما يكن من أمر، كان التوتر بين حزب الاتحاد الديمقراطي الكردستاني ومعارضيه، لا يزال يجري على وتيرة عالية، وقد شنَّ الحزب هجوماً مفاجئاً مضاداً أوقع خسائر فادحة بالشيوعيين بشكل خاص، وربما كان يعمل سراً مع بغداد ومع أنقرة أيضاً.

الحرب في المنطقة الكردية ـ الإيرانية وانعكاسها على الحزب الديمقراطي الكردستاني

عمل أعضاء القيادة المؤقتة للحزب الديمقراطي الكردستاني على تغيير الصورة القديمة والمرتبطة بهزيمة عام (١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م)، لكن سرعان ما برز الخلاف داخل الحزب عقب قيام الجمهورية الإسلامية في إيران في (ربيع الأول ١٣٩٩هـ/ شباط ١٩٧٩م) نتيجة انتصار الثورة الخمينية على نظام الشاه؛ فقد باشر الجناح اليميني في الحزب نشاطه بعد أشهر قليلة على قيام الثورة الخمينية، بقيادة إدريس البرزاني، وهو الأخ الأكبر لمسعود ورئيس القيادة المؤقتة للحزب الديمقراطي الكردستاني، وقد وقف إدريس إلى جانب الثورة المذكورة، لكن الموقف بدأ يتغير ويتخذ اتجاهاً آخر بعد اندلاع أعمال العنف في إقليم كردستان إيران، حيث قام الأكراد بالتمرد ضد السلطات الإيرانية الجديدة مطالبين بالحكم الذاتي في نطاق الجمهورية الإسلامية، وأضحى هذا التمرد الكردي الوجه الرئيس للصراع بين اليمين واليسار في الحزب الديمقراطي الكردستاني العراقي الذي كان يعمل من إيران.

وأخذ إدريس يتقرَّب من قادة الثورة، واستطاع إيجاد بعض الصلات مع قيادة الحرس الثوري الإيراني، ووزير الدفاع الإيراني مصطفى جمران، وزار وفد كردي برئاسته مدينة قُم، واستقبل آية الله الخميني الوفد، وبعد اللقاء، اجتمع إدريس ومسعود بمفردهما مع رئاسة أركان الجيش في أواسط (جمادى الآخرة/ أيار)، وبقي ما دار في هذا اللقاء طي الكتمان، ويبدو أن إدريس تعهَّد القيام بدور مهم في الحملة العسكرية ضد أكراد إيران المطالبين بالحكم الذاتي مقابل:

- حصوله على المال والسلاح والتسهيلات، وتجميع من يختارهم من اللاجئين الأكراد المقاتلين، ليضمهم إلى صفوف قواته.
- دفع الرواتب لهؤلاء.
- تصفية العناصر اليسارية في الحزب الديمقراطي الكردستاني.

وما جرى من دخول اليمين هذه المرة تحت أجنحة الثورة الإيرانية، عقَّد الوضع

كثيراً أمام الجناح اليساري الذي فوجئ بهذا التطور. لقد كانت هناك علاقة مباشرة بين تدهور الوضع في المنطقة الكردية الإيرانية ونشاط الجناح اليميني للحزب ضد القيادة المؤقتة، وترافق مع هاتين العمليتين تفاقم النشاط الإعلامي للتنظيمات اليسارية الإيرانية ضد الحزب الديمقراطي الكردستاني العراقي، حيث كانت على اطلاع على العلاقات بين إدريس البرزاني وبين الداعين إلى الحرب ضد أكراد إيران من جهة وضد حزب اليسار الإيراني بوجه عام من جهة أخرى[1].

واشتد الصراع بين اليمين واليسار داخل الحزب، وغرقت دعايات اليمين ضد القيادة المؤقتة في بحر الأحداث الجارية في المنطقة المشار إليها، وشكَّل ذلك نصراً لليسار الذي لم يدخر فرصة إلا وبيَّن سياسته المذكورة، ودعمها بمواقف عملية، ما أدى إلى اقتناع التنظيمات الكردية اليسارية الإيرانية أن في الحزب الديمقراطي الكردستاني العراقي توجهات خاصة بالموقف منه.

وقد تعزَّز ذلك في الأيام الأولى للحرب الإيرانية ـ الكردية وقبيل الهجوم على مهاباد في (١٩ جمادى الآخرة ١٣٩٩هـ/ ١٧ أيار ١٩٧٩م)، فقد جرى لقاء بين عناصر قيادية في الحزب الديمقراطي الكردستاني العراقي، تمَّ خلاله تأكيد موقف الحزب الإيجابي من نضال أكراد إيران، وأن الحزب لن يسمح باستخدام قوته ضدهم، وأكد قياديو الحزب استعدادهم لقبول الحل السلمي مع اقتناعهم بأن السلطات الإيرانية سوف ترفض ذلك، إلا أن التوجه اليميني في الحزب ظل ثابتاً، ولم يتراجع عن خطته، ما وسَّع شقة الخلاف مع الحزب الديمقراطي الكردستاني العراقي وأدى إلى انشقاقه[2].

اشتداد الصراع داخل الحزب الديمقراطي الكردستاني العراقي

طردت القيادة المؤقتة للحزب، العناصر اليمينية المتحالفة مع الثورة الإسلامية الإيرانية المعادية للحركة الوطنية الكردية في إيران، وكانت العناصر اليمينية قد وقَّعت في (ربيع الآخر/ آذار) على عريضة تطالب بتجميد عمل القيادة المؤقتة، وباشر الجناح اليميني في أواسط (رجب/ حزيران) بشن حملة مكشوفة ضد القيادة المؤقتة وإدريس البرزاني، واتهمت أعضاءها بأنهم ماركسيون، ما أدى إلى عقد اجتماع في قرية شادانة قرب شنو لم يُدعَ إليه إدريس البرزاني، أسفر عن انتخاب مسعود البرزاني رئيساً للقيادة المؤقتة.

لكن الأحداث تعاقبت بسرعة وسارت نحو التدهور، فقد استمر اليمين في

---

(١) عيسى: ص٣٨٨.
(٢) المرجع نفسه: ص٣٨٨ ـ ٣٨٩.

ممارسة نشاطه ضد اليسار، وعندما شنَّت القوات الإيرانية الهجوم على المنطقة الكردية الإيرانية في (٢٣ رمضان/ ١٧ آب) في منطقة بادة في محافظة كرمنشاه، اقترن هذا الهجوم بحملة ضد القوى اليسارية، فأُغلقت صحافتها، وضُيِّق على أنشطتها، وفي المقابل ازداد المدّ اليميني الموالي للثورة الإسلامية الإيرانية.

وعندما نشبت الحرب ودارت عجلتها قام بعض الضباط من أتباع مسعود البرزاني بزيارة معسكرات الجيش الإيراني بشكل يومي، فاتهمهم الحزب الديمقراطي الكردستاني في إيران، بتزويد الجيش الإيراني بمواقع «البيشمركة» العائدين له، وفي أوائل (شوال/أيلول)، دخلت سرية من الحرس الإسلامي الإيراني ناحية شنو، فقام مسؤول «البيشمركة» في الحزب الديمقراطي الكردستاني العراقي، بجولة مع آمرها، ما أثار الأهالي، فقاموا بمظاهرات، وأطلقوا شعارات ضد الحكومة الإيرانية والمتعاونين معها وشعارات تأييد لأكراد إيران، وآلم اليسار وهو يشاهد إدريس البرزاني يتجوَّل من قرية إلى قرية أخرى في المناطق مع الحرس الثوري الإيراني، ومُلقياً الخطب، وحاثّاً الأكراد على حمل السلاح ضد أكراد إيران المعارضين للسلطة، وردَّ اليسار مُكثِّفاً جهوده مع منظمة التحرير الفلسطينية والمنظمات اليسارية الإيرانية مثل حزب تودة، ونادوا بحل القضية الكردية في إيران بما يضمن الاستجابة للمطالب القومية المشروعة.

وتوفرت لدى العناصر اليسارية في الحزب، القناعة بأنه لم يعد ممكناً العمل في صفوف الحزب وبخاصة بعد عار النكسة الذي التصق بالحزب، وموقف العناصر اليمينية مع السلطات الإيرانية ضد أكراد إيران، وهكذا تكرَّس الطلاق بين اليمين واليسار في مؤتمر الحزب التاسع في (ذي الحجة ١٤٠٠هـ/ تشرين الثاني ١٩٧٩م).

التهديد التركي ـ الإيراني للأكراد

تبقى الوصاية الخارجية التي تلقاها الأكراد لمضايقة السلطات الحاكمة في بغداد، عائقاً أمام نجاحهم، فقد شنَّت القوات التركية في (٧ شعبان ١٤٠٢هـ/ ٣١ أيار ١٩٨٢م) غارة كبيرة عبر الحدود ولاحقت المتمردين الأكراد، ودخلت العراق بموافقة عراقية بفعل الموقف المشترك من هؤلاء، وذلك بموجب تفاهم «المطاردة الساخنة» الذي تمَّ التوصل إليه في عام (١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨م)، وألحقت خسائر فادحة بأعداء بغداد من الأكراد ودمَّرت قواعد الحزب الديمقراطي الكردستاني وقتلت نحو ثلاثمئة من «البيشمركة»، ونفذَّت تركيا غارة أخرى في (شوال ١٤٠٢هـ/ آب ١٩٨٢م)، لكنها انسحبت بعد اشتباك عنيف مع عناصر الحزب.

وفتحت إيران جبهة أخرى في المنطقة الكردية، واستولت في (رمضان/ تموز) على

بلدة حاج عمران الحدودية المهمة، بالتعاون مع الحزب الديمقراطي الكردستاني في إيران المعادي لبغداد، وأناطت المسؤولية الرسمية في البلدة بحزب الدعوة الشيعي المتفق معها عقائدياً، وسيطرت على الأراضي المطلة على حلق دزة وبنجوين، ويبدو أن دوافعها كانت موجهة ضد بغداد والأكراد العراقيين الذين يدعمونها، بالإضافة إلى حزب الاتحاد الوطني الكردستاني، لكن الغزو الإيراني شكَّل خطراً على بغداد التي خشيت من إمكان عدم قدرتها على الصمود في وجه الهجوم الإيراني، كما شكَّل تهديداً لحزب الاتحاد الديمقراطي الكردستاني الذي لم يُخف كرهه للجمهورية الإسلامية الإيرانية[١].

تجلّى التأثير المباشر لهذه الغارات في نقل مقر حزب الاتحاد الوطني الكردستاني من المنطقة الحدودية إلى نقطة أقرب إلى القوات العراقية، وخسارة ألف وأربعمئة من عناصره.

أدرك صدام حسين مخاطر تعاون إيران مع الأكراد الإيرانيين فنشر خمسين ألف جندي في المنطقة الكردية لتعزيز القوات الكردية الموالية له، وأعاد ثمانية وأربعين ألفاً من الفارين من الجندية ومعظمهم من الأكراد وعرض عليهم عفواً عاماً، وعمل على تهدئة السكان الأكراد ومنع عمليات الفرار من الجندية عبر عرضه عليهم أن يخدموا في كردستان بدلاً من نشرهم على الجبهة الإيرانية؛ كما سمح للأكراد المرحَّلين إلى الجنوب بالعودة إلى منازلهم، واتخذ خطوة أخرى لاكتساب الحظوة الكردية المحلية بترتيب انتخابات تشريعية.

الأكراد بين العراق وإيران

الواضح أن صدام حسين كان بحاجة إلى استقطاب الأكراد الموالين لإيران، ويبدو أنه كان يخشى هجوماً إيرانياً من حاج عمران إلى راوندوز باتجاه شقلاوة، إذ إن سقوطها يجعل أربيل والسهل كله في خطر.

كانت المفاوضات مع البرزانيين غير مثمرة؛ لأنَّه لم تكن لديه الرغبة في تقديم بوادر حسن النية التي طالب بها الحزب الديمقراطي الكردستاني، وربما استنتج أن الحزب متورط مع طهران بشكل جعلهُ مكبَّلاً وغير حر في التفاوض، وأن مساعدة الحزب لإيران تُعدُّ طعنة في الظهر لا تُنسى، لذلك انتقم من عشيرة البرزاني، فرحَّل أفرادها من وادي برزان وألقاهم في جنوبي العراق، لكنه أعاد تجميعهم في مجمع «قوش تيه» جنوبي أربيل، واقتنع زعيم حزب الاتحاد الديمقراطي الكردستاني جلال

---

(١) مكدول: ص٥٢٢ ـ ٥٢٣.

الطالباني الذي يعتمد في كفاحه على العراق؛ بفوائد التوصل إلى تفاهم معه، ولو أنه استطاع التوصل إلى مفاوضات ناجحة، لأصبح الطالباني زعيم الشعب الكردي من دون منازع[1].

وأعلنت بغداد وحزب الاتحاد الوطني الكردستاني في (صفر ١٤٠١هـ/ كانون الأول ١٩٨٠م) وقف إطلاق النار بينهما على أن يجري:

- تشكيل وحدة وطنية تضم حزبي الاتحاد الديمقراطي الكردستاني والاشتراكي العراقي.
- تقديم اتفاقية حكم ذاتي واسع تتضمن انتخابات ديمقراطية حقيقية.
- تشكيل جيش كردي عراقي قوامه أربعين ألفاً لحماية المنطقة الكردية العراقية من الأعداء الأجانب (إيران).
- تخصيص ثلاثين في المئة من ميزانية الدولة لإعادة تأهيل المنطقة الكردية[2].

تعرَّض حزب الاتحاد الوطني الكردستاني لنقد شديد من الحلفاء القدماء بسبب تقرُّبه من النظام العراقي وبخاصة من الحزب الديمقراطي الكردستاني، ورأى حزب الاتحاد أن وقف إطلاق النار حقّق فوائد مهمة، منها:

- الحصول على استراحة يتم في خلالها إعادة تنظيم الصفوف.
- التزود بالأسلحة العراقية المتطورة للدفاع عن المنطقة التي تتحدث السورانية من هجوم إيراني.
- إمكان منح الشعب الكردي تطويراً معقولاً لضمان الحكم الذاتي لعام (١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م).

فلو حقّق الطالباني هذا لربما حلَّ محل مسعود البرزاني في زعامة الأكراد، وبخاصة أن الحزب الديمقراطي الكردستاني أخذ يفقد أنصاره بسبب مساندته لإيران كما بدأ حزب الاتحاد الوطني الكردستاني في المقابل يفقد بعض أنصاره أيضاً، فانشق ثلاثة آلاف من مقاتليه وانضموا إلى الحزب الديمقراطي الكردستاني، وهكذا توزع الأكراد حزبياً وفقاً لتوجهاتهم السياسية، وكان هذا الانقسام أحد أسباب فشلهم في تحقيق أمانيهم في هذه المرحلة.

وتركَّزت مطالب حزب الاتحاد الوطني الكردستاني على ما يأتي:

- توسيع نطاق منطقة الحكم الذاتي لتشمل كركوك وخانقين وجبل سنجار ومندلي.
- وقف عمليات التعريب في المناطق المتنازع عليها، وعودة غير مشروطة للأكراد المرحَّلين.

---

(١) مكدول: ص٥٢٥. (٢) المرجع نفسه.

- إلغاء الحزام الأمني على طول الحدود الإيرانية التركية وتوزيع نحو ثلاثين في المئة من عائدات النفط لتطوير إنماء كردستان.
- يكون الأمن من مسؤولية قوة مشكَّلة رسمياً من «البيشمركة».
- إطلاق سراح المعتقلين السياسيين.
- حل نحو عشرين ألفاً من قوات الجحوش[1].

كانت قوات الجحوش تابعة للحكومة العراقية وتحت قيادة زعماء عشائريين، ولم يكن لدى جلال الطالباني الرغبة في السماح لها بأداء دور سياسي مهم، وفي ظل الترتيب الجديد للحكم الذاتي، وللسبب نفسه، أصرَّ على التخلص من الحزب الديمقراطي الكردستاني والحزب الاشتراكي الكردستاني بقيادة هاشم عقراوي الموالي للحكومة، بالإضافة إلى الحزب الكردي الثوري بقيادة عبد الستار طاهر شريف.

واجهت المفاوضات عقبتين رئيستين هما:

١ - لم يكن صدام حسين مستعداً للبحث في مصير المناطق المتنازع عليها وبشكل خاص مدينة كركوك، إذ من المستبعد أن يتخلَّى عن أساس ثروة العراق الإنتاجية، ولم تكن لديه الرغبة بضم سنجار ومندلي وخانقين إلى منطقة الحكم الذاتي لقربها من الحدود الإيرانية والسورية، ووافق على ضم عقرة وكفري.

٢ - مسألة توسيع نطاق الانتخابات لتشمل العراق كله، والتي يعدها حزب الاتحاد الوطني الكردستاني شرطاً جوهرياً لتشكيل حكومة وحدة وطنية، ولم يكن هناك احتمال أن يقبل صدام حسين بذلك؛ لأن أي انتخابات حرة سوف تطيح به بسبب إدارته الكارثية للحرب مع إيران، بالإضافة إلى أن فكرة المشاركة في السلطة هي عكس طبيعته تماماً[2].

وما جرى آنذاك من تقارب عراقي - أميركي وأوروبي، دفع صدام حسين إلى الابتعاد عن حزب الاتحاد الوطني الكردستاني، ففي (ربيع الأول ١٤٠٤هـ/ كانون الأول ١٩٨٣م) زار مبعوث أميركي مختص بشؤون الشرق الأوسط، بغداد، واجتمع مع صدام حسين، فأخبره بأن هزيمة العراق في الحرب مع إيران سوف تكون متعارضة مع مصالح حكومته الإقليمية، وتُرجم هذا الرأي في (أواسط ١٤٠٤هـ/ الأشهر الأولى ١٩٨٤م) بتقديمات كبيرة من الولايات المتحدة الأميركية ومن الدول

---

(١) الجحوش: جمع جحش، وتعني حرفياً الحمار الصغير، ولكن تُستعمل على النطاق الشعبي بمعنى المتعامل أو الخائن.

(٢) مكدول: ص٥٢٦ ـ ٥٢٧.

الصناعية الكبرى، وبخاصة روسيا وفرنسا التي خشيت من عواقب عدم الاستقرار الذي سينجم عن انتصار إيراني.

ورأى صدام حسين أن تقاربه مع حزب الاتحاد الوطني الكردستاني فَقَدَ أهميته، ولم يعد بحاجة إلى تقديم تنازلات للأكراد، فأوقف المباحثات معه، ونتج عن ذلك حصول بعض المناوشات عقب إعدام عشرين شخصاً من المتخلفين عن الجندية في السليمانية نصفهم أعضاء في حزب الاتحاد، بالإضافة إلى إطلاق النار على الطلاب المجتمعين في أربيل، وعلى شقيق جلال الطالباني وابنتي أخته، ونصب كمين لـ (مامه رشا) قائد حزب الاتحاد في كركوك وقتله، وقُتِل قائد آخر بارز هو سيد كريم علي، من قبل الجحوش.

واجه حزب الاتحاد نتيجة محاولته التقارب مع صدام حسين، أوضاعاً شديدة التوتر، فقد خسر دعم سورية وليبيا، وتعمَّق خلافه مع منافسيه، ولما وجد نفسه في عزلة سعى إلى التقارب مع إيران، وبالتالي مع الحزب الديمقراطي الكردستاني، ولكنه واجه صعوبة لعدم ثقة الأعضاء به، لكن كان هناك إدراك سليم في المجتمع الكردي بأن التفاهم الكردي ضروري لتوحيد الصفوف وتحقيق الهدف، وقد أفضى أخيراً إلى المصالحة بين الحزبين وإصدار بيان مشترك بين الأحزاب الكردية في عام (١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م) يدعو إلى الوحدة ضد النظام العراقي، وتلقى الأكراد بعامة دعماً مادياً، المال والسلاح، من إيران بهدف الاصطدام بالقوات العراقية على الجبهة الجنوبية وإجبارها على الانسحاب باتجاه الشمال، وكانت تأمل في اختراقها للوصول إلى البصرة[١].

وكانت النتيجة في إقليم كردستان تصاعداً في العمليات العسكرية، ففي الشمال سيطر الحزب الديمقراطي الكردستاني على الحدود من الخابور شرقاً إلى عمق خمسة وسبعين كيلومتراً باتجاه الجنوب، واستولى على مانجيش، وهي عقدة مواصلات مهمة بين زاخو والعمادية، وفرض حصاراً على دهوك، وسيطر حزب الاتحاد الوطني الكردستاني في الجنوب، على الجبال من الريف القريب من راوندوز حتى بنجوين، واشترك في معارك حول السليمانية.

والتقى جلال الطالباني ومسعود البرزاني في طهران لتشكيل ائتلاف، والملفت أن التعاون الكردي قد بُعث على يد حكومة إقليمية (إيران) كرَّست نفسها لإحباط التطلعات الكردية، لكن ظروف الحرب العراقية ـ الإيرانية اضطرتها إلى انتهاج هذا المنحى السياسي من منظور المصلحة الإيرانية العامة، وينطبق ذلك في المقابل على الوضع الكردي.

(١) مكدول: ص٥٢٨.

وأعلن الحزبان في (جمادى الآخرة ١٤٠٧هـ/ شباط ١٩٨٧م) في بيان مشترك عن نيتهما استئناف الكفاح من أجل تشكيل جبهة وطنية كردستانية والتعاون مع جبهة المعارضة الوطنية العراقية، وتعهدا بتوحيد قوات «البيشمركة».

وهكذا توحَّدت أهداف أكراد العراق وتشكَّلت الجبهة الكردستانية التي ضمت خمسة أحزاب كردية رئيسة، من بينها حزبَي: الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني.

قمع الأكراد

تنامى الشعور بالخطر لنظام صدام حسين نتيجة تعاون الأكراد مع إيران، فنهض لقمعه، فجرت بعض المذابح الانتقامية والإعدامات السريعة، ولكن الوضع تفاقم بعد ذلك بشكل أكثر إثارة، فقد أقام العراق منطقة عازلة خالية من النيران قرب السليمانية، وتطلَّب ذلك إزالة ثمان وسبعين قرية كردية، وارتفع العدد إلى مئة، وتسعين قرية في (ربيع الأول ١٤٠٧هـ/ تشرين الثاني ١٩٨٦م) الأمر الذي شرَّد أكثر من خمسة وخمسين ألف نسمة.

وغيَّر التعاون العسكري بين الفصائل الكردية طبيعة الحرب في المنطقة الكردية، فأدى الدعم الإيراني الذي تجلّى بتقديم الأسلحة الثقيلة بما فيها الصواريخ، إلى تغيير نوعي في التكتيك الكردي، فبدأ الأكراد يشنون الهجمات الكبيرة على مراكز الجيش العراقي بالتنسيق مع الجيش الإيراني، وهاجموا في (شعبان ١٤٠٧هـ/ نيسان ١٩٨٧م) الجنود المدافعين عن السليمانية، وألحقوا بهم خسائر فادحة، وسيطروا على التلال المحيطة بالمدينة، واستولوا في (رمضان/ أيار) على راوندوز، وشقلاوة، وعلى بلدة أرتوش في الشهر التالي، ومع دخولَ شهر (ذي الحجة/ آب) كانت القوات الإيرانية تتوغل في كل المناطق الحدودية التي يسيطر عليها الأكراد العراقيون، وصرَّح نوشيروان مصطفى أمين قائد قوات حزب الاتحاد الوطني الكردستاني بأن لحظة تحقيق الاستقلال قد جاءت[١].

عدَّ صدام حسين الأكراد خونة ما دفعه إلى قمعهم، فعيَّن ابن عمه اللواء علي حسن المجيد محافظاً للشمال، ومنحه سلطات مطلقة، فاستعملها على الفور، ففي غضون أربع وعشرين ساعة من استيلاء حزب الاتحاد الوطني الكردستاني على المواقع في وادي دوكان قرب السليمانية، ردَّ المجيد بهجمات مكثَّفة ضد القرى الكردية في وادي باليسان حيث تتمركز القيادة الكردية، ما جعله مرهوب الجانب

(١) مكدول: ص٥٣٠ ـ ٥٣١.

أكثر من صدام حسين، ومن أجل إلحاق الهزيمة بـ «البيشمركة» اتبع سياسة الأرض المحروقة بالتزامن مع عمليات ترحيل وإعدام جماعي، ونفَّذ أعمالاً انتقامية ضد القرويين المشتبَهين في دعم المتمردين، ورحَّل أسرهم.

أثارت هذه الأعمال الانتقامية القاسية، عدداً من العراقيين في المجلس التشريعي، لذلك تمَّت مناقشة مشروع قانون لإعطاء الأكراد مزيداً من الحكم الذاتي كمهدِّئ للأعمال المريرة التي ارتكبتها الدولة ضدهم، ولكن المتشددين هم الذين كسبوا، فعندما أيَّد عزت إبراهيم الدوري نائب الرئيس العراقي، اتباع أساليب أكثر إنسانية في التعامل مع المتمردين الأكراد؛ أُحيل على التقاعد، واقترح شاكر فتاح نائب رئيس المجلس التشريعي ومحافظ السليمانية، أن تتفاوض الحكومة العراقية مع الأحزاب السياسية الكردية إذا كانت جادة في التوصل إلى تسوية مع الأكراد، فاختفى من دون أن يترك أثراً[1].

وما جرى من تزايد التهديد الإيراني لبغداد في (جمادى الأولى ١٤٠٨هـ/ كانون الثاني ١٩٨٨م)[2]، دفع صدام حسين إلى طلب استئناف المفاوضات مع حزب الاتحاد الوطني الكردستاني، لكن جلال الطالباني رفض الفكرة من دون تغيير الحاكم؛ أي: صدام حسين.

وهكذا أتاح التحدي الذي واجهه العراق في المنطقة الكردية؛ الفرصة لعلي حسن المجيد لحل المشكلة الكردية، فباشر بعملية الأنفال[3]، لإفراغ المنطقة الكردية ودخولها، وهي سلسلة من العمليات العسكرية ضد المناطق التي يسيطر عليها «البيشمركة».

ويبدو أن عملية الأنفال كانت بالإضافة إلى إفراغ المنطقة ودخولها، موجهة لإفشال خطط حزب الاتحاد الوطني الكردستاني وإيران، الاستيلاء على دوكان، فابتدأت في (جمادى الآخرة/ شباط) بقصف عشوائي ضد سكان وادي جاخاني قرب السليمانية، وقد استغرق الاستيلاء على المنطقة مدة ثلاثة أسابيع، تكبَّد الأكراد خلالها إصابات كبيرة، وعانى الناجون من فاقة شديدة عندما حاولوا عبور الجبال المغطاة بالثلوج، إلى الشرق[4].

---

(١) مكدول: ص ٥٣٢.

(٢) لقد استولت القوات الإيرانية على المرتفعات «الاستراتيجية» المطلة على ماوَت، وعبرت نهر قرة جولان، واخترقت سهل الرافدين إلى أدنى نهر ديالى، ما شكل خطراً حقيقياً على بغداد.

(٣) الأنفال: نسبة إلى سورة قرآنية بهذا الاسم تشير إلى غزوة بدر.

(٤) مكدول: ص٥٣٨.

اتهم جلال الطالباني النظام العراقي بالإبادة الجماعية، ومع ذلك كانت الدول الغربية ميالة لرفض الدعاوى الكردية، إما لأنَّها رغبت في انهيار الأكراد أو أنها عدَّت التقارير الكردية مبالغاً بها[1].

واستولت قوات كردية ـ إيرانية مشتركة في (٢٥ رجب/ ١٥ آذار) على بلدة حلبجة «الاستراتيجية» الواقعة فوق بحيرة دربندي خان وأوقعت خسائر كبيرة بالقوات العراقية، وتقدمت باتجاه سورها، فردَّت هذه القوات في اليوم التالي بقصف المدينة بالمواد الكيميائية، فسقط نحو خمسة آلاف قتيل، الأمر الذي حطَّم معنويات الأكراد الذين وجدوا أنفسهم أمام نظام صلب.

وباشر المجيد بعد أسبوع بعملية أنفال ثانية للقضاء على الوجود الكردي في قرة داغ جنوبي السليمانية، وفي عملية أنفال ثالثة نُقل المشهد إلى كرميان معقل حزب الاتحاد الوطني الكردستاني، ومرة أخرى تعرَّض السكان للقتل، وانتقلت عملية أنفال رابعة إلى الشمال في شهر (رمضان/ أيار) للتعامل مع المنطقة الواقعة بين كركوك وأربيل وكوي سنجق، حيث توفي مئات آخرون نتيجة الهجوم، وتمَّ تنفيذ ثلاث عمليات أنفال خلال فصل الصيف، هي الخامسة والسادسة والسابعة، للقضاء على قوات حزب الاتحاد الوطني الكردستاني، في باليسان، والمواقع الداخلية للجبل شرقي شقلاوة.

وباتت إيران في هذا الوقت منهكة عسكرياً واقتصادياً نتيجة ظروف الحرب، فانسحبت من المواقع الكردية، وقبلت قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٥٩٨ بوقف إطلاق النار، وتُرك الأكراد وحدهم يواجهون الآلة العسكرية العراقية، فحُشدت القوات حول منطقة بهدينان في (١٢ محرم ١٤٠٩هـ/ ٢٥ آب ١٩٨٨م)، وبدأت عملية الأنفال الثامنة، والتي سميت بخاتمة الأنفال، بالقصف بالطائرات والمواد الشديدة الانفجار على القرى والوديان التي تمَّ فيها حشد «البيشمركة» والمدنيين الفارين، فاختنق الآلاف ودُمِّرت القرى.

أوضحت حملة الأنفال مدى الصلة الوثيقة بين المشكلات الداخلية والخارجية، وكانت لصالح النظام العراقي، إذ لم يكن من المتوقع أن ينهض الإيرانيون بعد موافقتهم على وقف إطلاق النار، لمساندة الأكراد بفعل أنهم:

ـ مرتبطون بإعلانهم وقف إطلاق النار مع العراق.

---

(١) بعد حرب الخليج الثالثة ٢٠٠٣، عملت لجنة حقوق الإنسان في الشرق الأوسط على التدقيق في التقارير الكردية، وقد أظهرت الدعاوى الكردية أنها غير قابلة للجدال، وأنها في حالات كثيرة كانت دون مستوى حقيقة المحنة التي كان أكراد العراق يمرون بها.

- خشيتهم من أن يُعرِّضوا الاتفاق للخطر.

وهكذا خرقت إيران اتفاقها مع الأكراد الموقَّع في (ربيع الأول ١٤٠٧هـ/ تشرين الثاني ١٩٨٦م) والقاضي بعدم قيام أي من الطرفين بتوقيع أحادي الجانب مع بغداد، وتخلَّت عن حلفائها الأكراد الذين تُركوا ليواجهوا مصيرهم، ولم يكن من المتوقع أن يُبدوا مقاومة كبيرة في وجه جيش قوي بإمكانه إرسال تعزيزات إلى المنطقة الكردية، هذا في الوقت الذي ظل الاهتمام الدولي منصبّاً على وقف إطلاق النار بين العراق وإيران من دون الاهتمام بالقضايا الثانوية[1].

واقتنع الأكراد من جانبهم بأن الحكومة العراقية بدأت حملة إبادة ضدهم، وحلاً نهائياً للقضية الكردية، فهرب ما يقرب من مئة وعشرين ألف كردي إلى تركيا، وخسروا جولة أخرى من الحرب مع النظام العراقي في سعيهم للحصول على الحكم الذاتي.

ويبدو أن هناك علاقة بين هزيمة الأكراد والنتائج المترتبة عن الحرب العراقية ـ الإيرانية، فقد ربطت الحركة مصيرها على نحو مطلق بالمصير الإيراني، وكان لآلية وقف إطلاق النار تأثير فوري ومباشر على الأكراد، فقد طرحت الحركة الكردية مسألة وحدة الأراضي العراقية للنقاش حينما تحالفت مع طهران، وسبَّب هذا بدوره اتخاذ أقسى الإجراءات التي يمكن أن تتخذها أي حكومة عراقية وفي أي وقت ضد الأكراد.

وخرج حزب البعث منتصراً، فقد نجح في حماية وحدة الدولة، وبسط سيطرته على الشمال، وكسر شوكة الحركة الكردية، وزرع الرعب في نفوس السكان الأكراد، وغيَّر البنية التحتية والنسيج الاجتماعي للمنطقة عبر إعادة توطين مليون ونصف كردي تقريباً بحيث يجعل من قيام أي حركة مناهضة في المستقبل، أمراً صعباً؛ الأمر الذي جعل دمج الأكراد في جسد الدولة أصعب مما كان[2].

كانت إعادة التوطين أكثر شمولاً ومنهجية وتطرفاً، وهدفها:

- منع القرويين الأكراد من تقديم الدعم للحركة الكردية.
- قطع الشريان الحيوي للأكراد القادمين من إيران وسورية وتركيا والذين يبنون مقراتهم بالقرب من الحدود.
- وضع سكان الحدود تحت المراقبة بترحيلهم إلى مناطق يسهل مراقبتها والسيطرة عليها.
- تقسيم الإقليم الكردي وتمزيق البنى الاجتماعية لكي يصعب على الأكراد التعبئة ضد النظام.

---

(١) بينغيو: ص٢٤٤.
(٢) المرجع نفسه: ص٢٤٧.

وفي مواجهة إجراءات الحكومة العراقية، أفاقت المعارضة الكردية متأخرة على ضرورة نقل النشاط السياسي إلى خارج البلاد، فسعت إلى تعبئة الرأي العام العالمي بهدف إيقاف حملات الترحيل الواسعة، بالإضافة إلى شحنات المساعدات الغربية إلى العراق، غير أن المنجزات السياسية كانت ضئيلة على الرغم من عقد مؤتمر عالمي حول الأكراد في باريس في (ربيع الأول ١٤١٠هـ/ تشرين الأول ١٩٨٩م)[1].

وتراجع النشاط الكردي المعادي في تلك المرحلة، ولم يعد يُشكِّل تحدياً يُذكر سواء في الداخل أو في الخارج، كما لم تقترب الحكومة العراقية من هدفها صهر الأكراد في البوتقة العراقية، صحيح أن الحكومة نجحت في فرض سيطرتها المادية على الأكراد، ولكن مقابل ثمن تمثَّل في تعميق الشرخ الروحي والعاطفي الذي ساهم أكثر في تغذية هوية قومية كردية انفصالية[2].

الموقف الدولي

فشل المجتمع الدولي في حماية الشعب الكردي في العراق، فلم يتخذ أي إجراء لمنع الحكومة العراقية من شن الهجمات الكيميائية، لقد سمع العالم بهذه الهجمات ورأى نتائجها من خلال بعض الضحايا التي أُرسلت إلى أوروبا للمعالجة، وأصدر حزب الاتحاد الوطني الكردستاني بيانات صحفية، واستغاث بالأمم المتحدة. كان الدليل واضحاً، لكن لم يُتخذ أي إجراء، إذ كانت الدول الصناعية الغربية متلهفة لانتصار العراق على إيران، ولم تكن راغبة في تعريض هذا الهدف للخطر من خلال تطبيق الاتفاقيات الدولية، وكان رد فعل المجتمع الدولي على أحداث حلبجة الصمت المطبق، ولما حاول بعض العلماء البريطانيين إرسال كاشفات ومزيلات التلوث إلى المنطقة الكردية، مُنعوا من ذلك من قِبل بعض أصحاب المصانع بناء على أوامر الحكومة البريطانية[3].

ولكن بعد أن تحقَّقت هزيمة إيران وعجزها عن الاستمرار في الحرب، دعت بريطانيا لإجراء تحقيق دولي كلما اتُّهمت دولة ما باستعمال هذه الأسلحة، وهو تحذير موجَّه إلى العراق بأن الخطر لم يعد قائماً، وأنه يتوجب أن يتوقف عن حربه الكيميائية.

وهكذا أدَّت بريطانيا دوراً محورياً في صياغة قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٦٢٠ تاريخ ٢٦ آب ١٩٨٩م، الذي يدين استعمال مثل هذه الأسلحة، ويدعو إلى اتخاذ

---

(١) بينغيو: ص٢٥٥.
(٢) المرجع نفسه.
(٣) مكدول: ص٥٤٥.

إجراءات فعَّالة ومناسبة في حال الاستعمال، وذلك قبل يوم واحد من مناشدة مسعود البرزاني الأمم المتحدة التدخل لمنع هجوم العراق الكيميائي ضد بهدينان.

لقد أظهر المجتمع الدولي على الفور مدى التزامه بقرار مجلس الأمن الدولي المذكور أعلاه، وتأكَّد أن الأكرد استُخدموا مرة أخرى كبش محرقة على مذبح المصالح الدولية، ويبدو أنهم انزلقوا تلقائياً إلى هذا المصير، ولو سارت الأمور بالاتجاه المعاكس، وأعني تفاهم عربي عراقي وكردي عراقي، لأمكن تجنُّب حصول الكارثة بل الكوارث التي ألمت بالشعب الكردي.

الفصل التاسع

أوضاع أكراد العراق
من عام ١٩٩٠ إلى أوائل عام ٢٠١٥م

كانت هزيمة الأكراد في عام (١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م) أكثر إيلاماً وتدميراً من هزيمة عام (١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م) فحجم الخسائر الجماعية والتي تعد حلبجة رمزاً لها، باتت تتضح تدريجاً، لقد أسرف صدام حسين في القتل والتدمير، وربما فعل ذلك مضطراً في ظل ظروف حربه مع إيران وتعاون الأكراد مع أعدائه الإيرانيين.

وعندما أضحت هزيمة إيران قريبة جداً، قرَّرت اللجنة المركزية للحزب الديمقراطي الكردستاني في (ذي القعدة/ تموز) مواصلة الكفاح، وهو قرار تمَّت المصادقة عليه في المؤتمر العاشر للحزب الذي انعقد في (جمادى الأولى ١٤١٠هـ/ كانون الأول ١٩٨٩م)، ومن جهته تمسَّك حزب الاتحاد الوطني الكردستاني بجيب صغير وأخذ يشن هجماته ضد القوات العراقية منه.

لم يجد أي من الحزبين صعوبة في إغراء سورية، العدو الرئيس للبعث العراقي، تقديم المساعدة العسكرية، ونتيجة لذلك، نُفِّذت عمليات في عمق العراق حتى سهل أربيل، بل وحتى داخل كركوك نفسها، لكن فن العمليات العسكرية اختلف عن ذلك الذي ساد خلال الحرب العراقية ـ الإيرانية، فقد تميز بشن غارات خفيفة، ونصب الكمائن من دون السيطرة على الأرض، وأقام كلا الحزبين مخابئ للطعام والأسلحة في الجبال تكفي مئات المقاتلين، لكن كان من الضروري إبقاء نشاط «البيشمركة» على مستوى كافٍ لرفع المعنويات ومنع بغداد من إخفاء حقيقة استمرار المقاومة، وقد هدَّد جلال الطالباني بتصعيد النضال عبر شن سلسلة من الهجمات ضد قواعد النظام العراقي في الجنوب، لشغل قواته واستنزافها، ويبدو أن مسعود البرزاني رأى ضمناً أن القضية الكردية قضية سياسية، ولا يمكن حلها بالوسائل العسكرية، ومع ذلك لم يؤثر هذا الرأي على الموقف الحكومي في بغداد، إذ لم تكن الحكومة واقعة تحت أي ضغط جدي، كما لم تكن تحتاج إلا إلى تهديد آخر ضد النظام حتى تقلق من الجبهة الكردية.

ولم تكن الظروف الخارجية حتى (ذي الحجة ١٤١٠هـ/ تموز ١٩٩٠م) تدل على تغيُّر ما، بل على العكس من ذلك، فقد وصل الحزب الديمقراطي الكردستاني إلى طريق مسدود بعد أن قابل مسعود البرزاني في (٦ ذي الحجة/ ٣٠ حزيران) القادة الإيرانيين، وخرج بانطباع بأنهم يريدون التوصل إلى اتفاقية سلام مع العراق، ويعني ذلك إغلاق الحدود أمام نشاط «البيشمركة» ضد أي من الدولتين.

الانتفاضة الكردية عام ١٩٩١م

وما جرى من غزو العراق للكويت في عام (١٠ محرم ١٤١١هـ/ ٢ آب ١٩٩٠م) الذي هدَّد مصالح الدول الغربية، بالإضافة إلى التطورات المتلاحقة في الاتحاد السوفياتي، إلى جانب التطورات التقنية المتعلقة بالاتصالات والمعلومات؛ ساهم في اطلاع العالم على القضية الكردية، ما دفع الرأي العام العالمي إلى التحرك، فصدر القرار رقم (٦٨٨ تاريخ ٥ نيسان ١٩٩١م)، عن مجلس الأمن الدولي لصالح الشعب الكردي، يدعو الحكومة العراقية إلى وقف اضطهاد الأكراد، ونبذ العنف، وحل المشكلات عن طريق الديمقراطية.

شكَّل هذا القرار وذاك الغزو اللذان أتاحا فرض عقوبات والتهديد باستعمال القوة لإجبار العراق على انسحاب غير مشروط من الكويت؛ فرصة ذهبية لانتعاش الأكراد، فتشكَّلت جبهة سياسية تحت اسم «الجبهة الكردستانية».

وشعر صدام حسين بالعبء الثقيل على عاتقه، وأدرك المخاطر الكبيرة الناشئة عن دخول تركيا في قوى التحالف والتزامها بتقديم تسهيلات في قاعدة طغرلبك الجوية، فقرَّر سحب قواته من معظم المنطقة الكردية باستثناء بعض الأماكن الحساسة كالمثلث الحدودي الإيراني ـ العراقي، ونقطة عبور زاخو، كما قرَّر فتح حوار مع الجبهة الكردستانية، فأرسل مكرم طالباني لتقديم اقتراحات سلام للجبهة، ومن ناحية أخرى لم يكن أخطر على الأكراد من الوقوف إلى جانب التحالف الدولي بزعامة الولايات المتحدة الأميركية الذي شُكِّل لطرد العراقيين من الكويت، على الرغم من تبديد الجبهة لتلك الأخطار، والواقع أنها كانت تتوق إلى هزيمة صدام حسين، إلا أنها خشيت من وصمها بالخيانة داخل العراق وخارجه إذا هي ارتبطت بالغرب، على الرغم من الزيارات التي قام بها أعضاؤها إلى واشنطن وباريس والتي لم تكن مثمرة.

وعندما حشد التحالف قواته في المملكة العربية السعودية، وبدأ القرار يتجه إلى إحداث حرب مفتوحة؛ لم يتلق الأكراد أي إشارة من قادة التحالف بالمساعدة في حال قيامهم بانتفاضة تمرد ضد صدام حسين، لذلك وقفوا على الحياد.

ويبدو أن هناك أسباب عملية لعدم رغبة قادة التحالف في دعم الجبهة الكردستانية، نذكر منها:

- خشيتهم من انقسام العراق، حيث كان هناك تخوف من أن الشيعة والأكراد سوف يتخلصون من السيادة العراقية في المناطق الخاصة بهم.
- إمكان تدخل إيران وتركيا في حال حصول انهيار داخلي، إذ إن لإيران مطامع دينية وتاريخية في جنوبي العراق، في حين أن لتركيا أطماع في ولاية الموصل، بفعل عائداتها النفطية التي يمكن أن تطور الاقتصاد التركي.
- إذا ما استولت تركيا على الموصل، فإنَّها ستتمكَّن من فرض القيود نفسها على أكراد العراق التي تفرضها على أكرادها.
- إن إمكان منح الأكراد حرية أكبر في التعبير عن الهوية الثقافية الكردية من شأنه أن يثير الأكراد في تركيا[١].

وخشي صدام حسين الذي كان يستعد لغزو الكويت من التهديد الكردي، لذلك قدَّم صفقة سلام للجبهة الكردستانية التي رفضت عقد أي صفقة في ظروف غير مستقرة، ونشرت ثلاثة آلاف من «البيشمركة» في ربوع المنطقة الكردية، وتقوَّت بعد أن استقطبت قوات الجحوش، والأكراد في القوات النظامية.

وهكذا بات لدى الجبهة الكردستانية جيش قوي، وشبكة واسعة وعميقة من المعلومات والاتصالات داخل المدن، وأخذت تتفاخر بأن مقاتليها يستطيعون التسلسل إلى أي بلدة في المنطقة الكردية.

وبعد انتهاء أزمة الخليج الثانية في (١٣ شعبان ١٤١١هـ/ ٢٨ شباط ١٩٩١) حاولت القوات الكردية استغلال فرصة انهيار الحكومة العراقية الناتج عن الهزيمة أمام قوات التحالف الدولي؛ للإعلان عن إحدى أكبر انتفاضات التمرد في تاريخ الأكراد ضد السلطة العراقية.

الواقع أن أوضاع العراق أخذت بالتداعي بسرعة، فقد انتفض الشيعة في جنوبي العراق الذين تشجَّعوا بالفرار الجماعي من الجيش الذي أُنهك ما تبقَّى من قواته في استرداد المدن الرئيسة في الجنوب، وفي (١٧ رمضان ١٤١١هـ/ ٤ آذار ١٩٩١م)، وبعد مدة وجيزة من اندلاع الانتفاضة الشيعية في الجنوب، اندلعت انتفاضة مماثلة في الشمال الكردي، فقامت انتفاضة شعبية في بلدة رانية، وسرعان ما حذت أماكن أخرى حذوها، ولكن من دون تنسيق مسبق مع القيادة الكردية التي لم تأمر ببدئها إلا بعد اندلاعها، لكن الواضح أن القيادة الكردية بدأت بتهيئة الأرضية للانتفاضة أثناء

---

(١) مكدول: ص٥٥٤.

احتلال العراق للكويت، فرأى الأكراد أن مهمتهم أضحت سهلة، وأخذوا ينظرون إلى العراق كرجل مريض يمكن تقسيم أراضيه، ويمكن عبر هذا التمرد فرض أمر واقع جديد يؤدي إلى إنشاء كيان كردي، وبخاصة أن الحكومة العراقية أقدمت على خفض عديد قواتها في الشمال لتعزيز الجبهة الكويتية وحماية بغداد، وتحوَّل نهر دجلة إلى منطقة عبور المقاتلين الأكراد من سورية إلى العراق، وانضمت الأفواج الكردية الموالية للحكومة إلى الحركة الكردية.

وما حدث في المنطقة الكردية من فراغ عسكري شجَّع الأكراد على ملئه، فانتشروا في أرجائها، وتشجَّعوا بالنجاحات السريعة، فاستولوا على المدن التي كانت تحميها في السابق، حاميات عسكرية عراقية، فسقطت أربيل والسليمانية ودهوك في أيدي المقاتلين الأكراد، كما سقطت مدينة كركوك الغنية بالنفط والتي كانت محور النزاع بين الحكومة العراقية والأكراد منذ بداية السبعينيات، واستولى المقاتلون الأكراد على خط متوازي مع طريق عام كركوك ـ بغداد بما في ذلك: كلار، وطوز خرماتو، وكفري، وجمجمال.

رد الفعل العراقي

لم تدم فرحة الأكراد أكثر من شهر، فقد صمَّم صدام حسين المحاصَر بأعداء داخليين وخارجيين أن يكسب الحرب الداخلية على الأقل، وبخاصة أنه لا يزال يمتلك قوة متفوقة، وخبرة في القضاء على الانشقاقات، فاتخذ إجراءات عدة من أجل ذلك، أهمها:

ـ عيَّن ابن عمه علي حسن المجيد وزيراً للداخلية وابن عم آخر محافظاً لمدينة كركوك.

ـ استدعى قادة الجيش السابقين وعيَّن ستة منهم حكاماً على المحافظات المنتفضة.

ـ أصدر مرسوماً منح بموجبه أعضاء مجلس قيادة الثورة والقيادة القطرية صلاحيات الرئيس نفسها لدفعهم إلى الاشتراك في قمع الانتفاضة[١].

افتقر الأكراد إلى التنسيق الإداري والعسكري في مقابل تصميم صدام حسين على قمع انتفاضتهم، ومما سهَّل مهمته تذبذب التحالف الدولي بين الرغبة في سقوط نظام البعث وبين الخوف من تقسيم العراق، وفي إشارة لمساعدته كي لا يسقط؛ وافقت قوات التحالف على طلب حكومة العراق في استخدام الطائرات لسحق الانتفاضة، وهي إشارة أيضاً إلى عدم رغبة الولايات المتحدة الأميركية بسقوطه.

وانطلاقاً من إدراك الحكومة العراقية عدم قدرتها على فتح جبهتين في وقت

(١) بينغيو: ص٢٦٤.

واحد، اختارت أن تقمع انتفاضة الشيعة أولاً، وقد ضلَّل ذلك الأكراد، وجعلهم يعتقدون أن الحكومة أضعف من أن تشنَّ هجوماً ضدهم، ولهذا استمروا باحتفالاتهم بالنصر حتى (منتصف رمضان/ نهاية آذار) تقريباً، وشرع جلال الطالباني بارتداء عباءة النصر بعد عودته من المنفى إلى إقليم كردستان[١].

وبعد أن نجحت الحكومة العراقية في تحقيق هدوء نسبي في الجنوب، توجَّهت بكل طاقتها نحو الشمال لقمع الانتفاضة الكردية، فأرسلت أفضل قواتها، الحرس الجمهوري، إلى الشمال، مدعومين بالطائرات والدبابات والأسلحة الثقيلة.

أجبر الهجوم العراقي القوات الكردية على إخلاء كركوك وسفوح أربيل ودهوك وزاخو في (١٢ رمضان/ ٢٨ آذار)، واعتقل الجيش العراقي نحو مائة من الأكراد في نواحي كركوك ودهوك وطوز خرماتو، ودبَّ الذعر في نفوس الأكراد بعد انتشار الشائعات عن الأعمال القاسية المرتكبة، ففروا من المنطقة وترك نحو مليون ونصف منازلهم، ويمَّموا وجههم إما إلى تركيا أو إلى إيران، لكن ما إن أُغلقت الطرق المؤدية إلى المناطق الحدودية، وتعرَّض الفارون لقصف الطائرات؛ صبَّ نزوح الأكراد في مصلحة الحكومة العراقية، فقد حرم المقاتلين من كل أنواع الدعم «اللوجستي»، وغيّر التوازن الديموغرافي على الأرض.

ذيول هزيمة الأكراد

أجبر غياب تدخل التحالف لمنع هزيمة القوات الكردية والهجرة الجماعية للسكان المدنيين، الحركة الكردية، على التفاوض مع صدام حسين، وجاءت الانعطافة التي طرأت على الوضع في المنطقة الكردية عبر النزوح السكاني الكبير الذي أثار حفيظة الدول الكبرى، وساهم في تدويل القضية الكردية، وظهور الأكراد مجدداً على مسرح الأحداث، ففي مواجهة المأساة التي حلَّت باللاجئين ورفض الدول المجاورة: تركيا وإيران وسورية، منحهم حق اللجوء، أجبر المجتمع الدولي وعلى رأسه الولايات المتحدة الأميركية على التدخل، فطلب جون ميجور رئيس وزراء بريطانيا في (٢٣ رمضان ١٤١١هـ/ ٨ نيسان ١٩٩١م)، إنشاء منطقة آمنة وممرات إنسانية في المنطقة الكردية بناء على اقتراح رئيس الوزراء التركي تورغوت أوزال، وقد هدف إلى رفع الضغط عن تركيا التي كانت تخشى من وصول مئات الآلاف من الأكراد إليها، وينضموا إلى أكرادها، ويُعدُّ ذلك تطوراً إيجابياً لصالح الأكراد.

تحركَّت القوات الأميركية والبريطانية المشتركة في (أوائل شوال/ منتصف نيسان)

(١) بينغيو: ص٢٦٤.

إلى شمالي العراق لإقامة المنطقة العازلة التي تحوَّلت إلى نواة للكيان الكردي، وتمَّ نشر قوة دولية في المنطقة قوامها عشرين ألف جندي من إحدى عشرة دولة، فيما أصبح يُعرف بـ «عملية تقديم العون»، وتمَّ إسكان اللاجئين مؤقتاً في المخيمات قبل أن يُعادوا إلى مناطق سكناهم الأصلية، وقامت الأمم المتحدة بتوفير وسائل البقاء والأمان الضروريين، ونشطت المنظمات غير الحكومية والمنظمات الإنسانية الدولية، وشكَّل الحلفاء بعد انسحاب القوات العراقية في (ذي القعدة/تموز)، قوة انتشار سريع من خمسة آلاف جندي تمركزوا في قاعدة إنجرليك التركية للتدخل عند الضرورة في حال قيام القوات العراقية بأي أعمال انتقامية، وأُجبرت بغداد على قبول حظر قيام طائراتها بالتحليق وراء خط (٣٦)، وهو ما اصطلح على تسميته «منطقة حظر الطيران فوق الأراضي الكردية»، في الوقت الذي كانت طائرات الحلفاء تحرس سماء المنطقة.

تجدُّد مفاوضات الحكم الذاتي

سعى كل طرف إلى استراحة لالتقاط أنفاسه والخروج من الظروف العصيبة التي وجد نفسه بها، لقد أراد صدام حسين التخلص من الضغوط السياسية والعسكرية الداخلية والخارجية التي لا يستطيع تحمُّلها، وأراد الأكراد الخروج من الظروف الصعبة والسيئة إلى حياة أفضل.

وجرى في (شعبان/آذار) أول اتصال بين الحكومة العراقية والقادة الأكراد، الذين تطلعوا إلى إجراء مصالحة مع السلطة في بغداد على الرغم من أنهم سبق لهم التفاوض مع صدام حسين ولم يصلوا إلى نتيجة، ويبدو أنهم أدركوا بعد كل الكوارث والمآسي التي مروا بها، أن لا مفر من التفاوض مع الحكومة العراقية من أجل تحقيق بعض أمانيهم في الحكم الذاتي.

ونظراً لشكوكهم في كفاية الملاذ الآمن وجدارته بالثقة، وصل قادة الجبهة وعلى رأسهم جلال الطالباني[1] إلى بغداد في (٢٩ رمضان/ ١٥ نيسان) لمناقشة عرض عراقي لحكم ذاتي موسع ضمن الإطار «الفيدرالي» لعراق واحد يُؤمن بـ «الديمقراطية» والتعددية والحكم الدستوري، استقبلهم صدام حسين بحرارة شديدة وعانقهم، وأكَّد لهم استعداده للوصول إلى اتفاق، وطلب مسعود البرزاني بـ «الديمقراطية» للعراق والحكم الذاتي للأكراد، وبدا أعضاء الجبهة كما لو أن

(١) ضمَّ الوفد بالإضافة إلى جلال الطالباني عن حزب الاتحاد الوطني الكردستاني، إدريس البرزاني عن الحزب الديمقراطي الكردستاني وسامي عبد الرحمٰن وماموند.

أمانيهم ستتحقَّق، بما في ذلك تعيين كركوك عاصمة إدارية لمنطقة الحكم الذاتي، وفي (١٠ شوال/ ٢٥ نيسان) أعلن العراق التزامه بتطبيق اتفاقية عام ١٩٧٠م بشأن الحكم الذاتي للأكراد، وأنه سيواصل المحادثات مع زعمائهم من أجل تنفيذ هذه الاتفاقية.

وكان جلال الطالباني قد أعلن في (٩ شوال/ ٢٤ نيسان) أن الاتفاق المبدئي الذي توصل إليه مع صدام حسين سيؤدي إذا ما تمَّ تحقيقه إلى إنهاء تمرد الأكراد، وقد تركزت المباحثات على أربع نقاط هي: تطبيع العلاقات و«الديمقراطية» وحقوق الأكراد والوحدة الوطنية.

ويبدو أن صدام حسين عرض على الأكراد شكلاً موسعاً من الحكم الذاتي، وتمثيلاً أكبر في الحكومة المركزية وفي أجهزة اتخاذ القرارات، وإجراء انتخابات عامة حرة[1].

وأُعلن في (٢٤ شوال/٩ أيار) عن سفر وفد ثانٍ إلى بغداد برئاسة مسعود البرزاني، حاملاً معه مشروعاً كاملاً حول الحكم الذاتي وفق التصور الكردي، ومستفيداً إلى حد كبير من اتفاق (محرم ١٣٩٠هـ/آذار ١٩٧٠م)، وأعلن مسعود البرزاني من بغداد بأن الحكومة العراقية سوف تتنازل عن كركوك، وقد ثبت فيما بعد أن هذا تفكير يُعبِّر عن رغبته، وبدا واضحاً أن بغداد غير راغبة بالتخلي عن كركوك وخانقين ومندلي كما طلبت الجبهة الكردستانية، وحتى تضمن التوصل إلى اتفاق، أعلنت الجبهة بأنها سوف تتخلَّى عن النفط مقابل إدارة كردية على المدينة، وأصرَّت بغداد على أن يقطع الأكراد علاقاتهم الخارجية، معربة عن تخوفها من التعاون الكردي مع أعدائها الخارجيين.

وبدا واضحاً في (٢ ذي الحجة/ ٥ حزيران) أن المفاوضات تتعثَّر، ففي بغداد رفض صدام حسين مناقشة التغيرات الدستورية حتى يتم الاتفاق على ميثاق الحكم الذاتي، وفي المنطقة الكردية بات الاختلاف في الرأي جلياً، فجلال الطالباني كان الأكثر تشككاً من مسعود البرزاني؛ لأنَّه اعترض على أسلوب صدام حسين التفاوضي، فحذَّر أن اتفاقاً من دون ضمانات دولية ومن دون تحديد حدود منطقة الحكم الذاتي، غير مقبول، وأنه مستعد لاستئناف القتال إذا استدعت الضرورة، واعتقد أن باستطاعته إقناع قوى التحالف بتقديم هذه الضمانات والحماية التي يريدها، وقد ساندَه محمود عثمان من الحزب الاشتراكي الكردستاني.

وكان رأي مسعود البرزاني أن قبول الاتفاقية يمنح الأكراد فرصة إعادة التوطين

(١) جريدة الأهرام القاهرية تاريخ ٢٦ نيسان ١٩٩١م.

في أرضهم بدلاً من المغامرة بمزيد من الحروب، وقد هاله مقتل أعداد كبيرة من البرزانيين في عام (١٤٠٣هـ/١٩٨٣م)، وعمليات الأنفال، والتدمير الشامل للقرى الكردية، والهجرة الجماعية لشعب بأسره، بالإضافة إلى آلاف القتلى في الجولة الأخيرة من الاشتباكات، وأنه لا معنى لاستمرار الأكراد في القتال في الوقت الذي يمكنهم فيه الحصول على حقوقهم من خلال التفاوض، والحوار السلمي، حول الحكم الذاتي للأكراد والولاء للعراق.

ورأى جلال الطالباني أن المفاوضات مع بغداد أضحت عديمة الجدوى، وإن كانت هناك مفاوضات فينبغي أن تكون على أساس البحث عن حل «فيدرالي» بإشراف دولي، مؤكداً رفضه لمشروع الحكم الذاتي الذي يتضمن التفريط بالأرض والحريات لأنه لا يضمن سيطرة الأكراد على مدينة كركوك الغنية بالنفط، كما أنه لا يتضمن أي ضمانات أو التزامات واضحة لحقوق الأكراد السياسية[١].

وعندما طال أمد المفاوضات من دون نتيجة، واشتدت الخلافات بين الزعيمين الكرديين؛ طلب جلال الطالباني قطع المفاوضات مع بغداد، وساندته الأحزاب الأخرى باستثناء الحزب الديمقراطي الكردستاني، عندئذٍ حسم صدام حسين الأمر، فقرَّر فصل إقليم كردستان إدارياً عن باقي العراق، وسحب جميع الإدارات من مدن أربيل والسليمانية ودهوك، وتوقف عن دفع رواتب الموظفين الأكراد، ونفَّذ حصاراً اقتصادياً على المنطقة الكردية، فألغى العملة العراقية من فئة ٢٥ ديناراً في (ذي القعدة ١٤١٣هـ/أيار ١٩٩٣م)، وقد أضرَّ هذا الإجراء بالأكراد بفعل عزل المنطقة الكردية عن باقي مناطق البلاد، فمنع الأكراد من استبدال أوراق عملتهم قبل انتهاء مدة نفاذ صلاحية العملة القديمة، وقد خسر الأكراد نصف مليار دينار عراقي.

ورأت السلطة الكردية في ذلك الإجراء بأنه حرب اقتصادية جديدة ضد الأكراد، واستاءت من سعي الحكومة العراقية فصل المنطقة الكردية عن العراق بعد عزلها سياسياً عبر سحب المنشآت والخدمات الإدارية منها.

واتخذت الحكومة العراقية إجراءات عقابية أخرى تمثَّلت بقطع إمدادات الكهرباء الآتية من الموصل عن منطقة بهدينان (دهوك وزاخو)، وزعزعة أوضاع المنطقة عبر تحريض العرب العراقيين ضد الأكراد، والقيام بهجمات ضد القرى، وإحراق الأراضي الزراعية.

وهكذا استمرت معاناة الأكراد بفعل الظروف الاقتصادية القاسية وما نتج عنها من

(١) عيسى: ص٤٣٤.

تضخم وبطالة وانعدام وجود السلع الأساس، وعلى الرغم من ذلك ظل الطرفان يتبادلان السلع، من ذلك أن الأكراد كانوا يبيعون القمح للحكومة العراقية[١].

نسفت الحكومة العراقية بتلك الإجراءات فكرة التفاوض وجعلتها تتجمَّد عند هذا الحد، وعلَّقت آمالها بإخضاع الأكراد عبر القتال الكردي الداخلي.

ذيول فشل مفاوضات الحكم الذاتي

رفض مسعود البرزاني مطالب بغداد؛ لأن صدام حسين يريد أن يعزل الأكراد ويُضعفهم تمهيداً لسحقهم، ولاقت الحركة الكردية دعماً كاملاً من قادة الجحوش الذين خشوا على أنفسهم من بطش صدام حسين في حال التوصل إلى اتفاق حول الحكم الذاتي، وأعلنت الحركة في (منتصف ذي الحجة ١٤١١هـ/أوائل حزيران ١٩٩١م)، أنه لا يمكن تحقيق التفاهم والاتفاق خارج إطار «الديمقراطية» لكل العراق، وأنه لا بديل عن جدول زمني محدد[٢].

وازداد القلق بعد ذلك عندما أُمرت القوات العراقية بقتل أي كردي، مسلحاً كان أم غير مسلح، يحاول الإساءة لأفراد الجيش، وفي (٨ محرم ١٤١٢هـ/٢٠ تموز ١٩٩١م)، استولى «البيشمركة» على أربيل والسليمانية، فانتشرت القوات الحكومية خارجهما، وأُخلي في هذه الأثناء الجنود الأكراد والتركمان من المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة، واندلع مزيد من المعارك في شهري (ربيع الأول وربيع الآخر/أيلول وتشرين الأول) خارج كركوك وفي محيط مدن كفري وكلار والسليمانية، واستولت قوات الحكومة على كفري، وقصفت السليمانية مسببة بهروب مائة ألف كردي من المنطقة الحدودية، ومع ذلك تشبَّث مسعود البرزاني بالأمل بالتوصل إلى اتفاق، ربما لأنه كان أكثر إدراكاً لحقيقة القضية الكردية بظروفها المعقدة، بالإضافة إلى تشتُّت الشعب الكردي، وتدابير صدام حسَين الاقتصادية، في حين عارض الآخرون حصول اتفاق؛ لأنَّهم شعروا بأنه لا يُلبي ما يسعون إليه[٣].

وأمل صدام حسين ألا تكون الحركة الكردية على قدر المسؤولية وأن تفقد شعبيتها بسرعة؛ لأن الناس يموتون جوعاً وبرداً، ويطلبون الخلاص من محنتهم، وقد تحقَّق أمله جزئياً عندما قامت مظاهرات احتجاجاً على عدم كفاءة الحركة، في دهوك والسليمانية وبنجوين وحلبجة، وطُرد بعض موظفيها إما لعدم كفاءتهم أو لفسادهم، واعترف مسعود البرزاني بشلل الإدارة الكردية وبوجود أزمة داخل الحركة الكردية.

(١) عيسى: ص٤٣٢ ـ ٤٣٣، بينغيو: ص٢٩١. (٢) مكدول: ص٥٦٥.
(٣) المرجع نفسه: ص٥٦٦.

الواضح أن الثقة ظلّت مفقودة بين الطرفين العربي العراقي والكردي العراقي، ولم تنجح اللقاءات في مد الجسور بينهما؛ لأن تراكمات الماضي كبيرة جداً، وما كان لبغداد أن تنسى بأن كل هؤلاء الذين عادوا إلى المنطقة الكردية، مارسوا جميع أنواع التآمر ضد بلدهم العراق، فضلاً عن أن الأكراد كانوا يحملون أسوأ الذكريات عن ممارسات الحكم ضدهم.

الانتخابات النيابية الكردية ونتائجها

وجدت الحركة الكردية في الحصار الذي فرضه صدام حسين فرصة لكي يختار الأكراد مستقبلهم من جانب واحد، وكان ينبغي على طرف أن يُدير شؤون المنطقة الكردية.

وانضم الحزبين الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني في (رجب ١٤١٢هـ/ كانون الثاني ١٩٩٢م) إلى المعارضة العراقية في دمشق لوضع الأساس لحكومة عراقية في المنفى، وأعلنت الحركة في الوقت نفسه انسحابها من مفاوضات الحكم الذاتي، وقرَّرت استبدال المجلس التشريعي القديم الذي لا يزال يطغى عليه أعضاء معينين من قِبل صدام حسين، بمجلس تشريعي منتخب، وكانت مدفوعة بعوامل عدة أهمها:

- الفراغ الإداري الذي خلَّفه النظام العراقي.
- الحاجة إلى ضمان حسن نيَّة الغرب عبر إجراء انتخابات وفق ضوابط «ديمقراطية».
- المظلة العسكرية المتوافرة لنجاح خطوة كهذه.
- تأييد عدد من التجمعات السياسية الكردية لخطوة كهذه بوصفها الضامن الوحيد ضد أي حال جديدة من حالات المجلس التشريعي المعيَّن من قِبل الحكومة[١].

كان من المتوقع أن تؤدي هذه الانتخابات إلى قيام مجلس تشريعي، وانتخاب قائد لحكم المنطقة، وقيام سلطة منبثقة من اختيار الشعب تعمل على التخلص من الشلل الذي يلفُّ معظم المنطقة، وتُوحِّد القوات المقاتلة الذي يبلغ عديدها نحو ثمانين ألف مقاتل، بالإضافة إلى توحيد عشرين ألف رجل من قوات الشرطة ليحلوا محل أربعمئة ألف من المقاتلين المنتشرين في شوارع المدن الكردية بشكل عشوائي وفوضوي.

(١) بينغيو: ص٢٦٩.

كشفت الحملة الانتخابية عن صراع شخصي وليس عقائدي أو حزبي، وكان الولاء للقادة قبل أن يكون للعقيدة وللحزبية، فقد أعلن مسعود البرزاني عن الحاجة للتوصل إلى اتفاقية مع صدام حسين مبنية على شعار «الديمقراطية للعراق، والحكم الذاتي لكردستان»، ونادى جلال الطالباني بحق تقرير المصير للأكراد ضمن عراق «فيدرالي»، وهو شعار أقرب إلى الاستقلال على الرغم من التأكيد على وحدة العراق[١].

تنافست ثمانية أحزاب على مئة وخمس مقاعد نيابية في انتخابات جرت في (١٧ ذي القعدة ١٤١٢هـ/ ١٩ أيار ١٩٩٢م) على أساس التمثيل النسبي مع حد سبعة بالمئة من الأصوات للحصول على مقاعد في المجلس التشريعي، ووافقت الأحزاب الصغيرة على ذلك لثقتها بالحصول على هذه النسبة.

ودخلت بعض الأحزاب في تحالف مع أحزاب أخرى من أجل تحسين فرصتها للحصول على المقاعد، فانضمَّ حزب الكادحين إلى قائمة حزب الاتحاد الوطني الكردستاني مقابل ثلاثة مقاعد، وانضم حزب باسوك إلى الحزب الديمقراطي الكردستاني، وتوحَّدت جماعات إسلامية صغيرة تحت اسم «الحركة الإسلامية» بزعامة عثمان بن عبد العزيز من حلبجة، وفضَّلت أحزاب أخرى مثل جمعية القبائل الكردية، وحزب حرية كردستان شبه السري؛ عدم المشاركة[٢]. وخُصِّص أربعة مقاعد من أصل خمسة للحركة الآشورية، ولم يُخصَّص أي مقعد للأقلية التركمانية؛ لأنَّهم كانوا خارج المنطقة التي يسيطر عليها الأكراد.

شكَّل إجراء الانتخابات التشريعية الكردية لحظة تاريخية على الرغم من سرعة التحضير لها، وحالات التزوير التي تخلَّلتها، وأظهرت قوة جمهور الناخبين، ودلَّت نتائجها على أن الحزبين الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني يتمتعان بشعبية كبيرة، حيث حصل الأول على نسبة (٥٠،٢٢) بالمئة من الأصوات، وحصل الثاني على نسبة (٤٩،٨٧) بالمئة، ويمكن عبر هذه النتيجة الحكم عليهما بالتعادل، فقرر الحزبان تقسيم مئة مقعد بينهما بالتساوي[٣].

وأجريت بالتزامن مع الانتخابات التشريعية، انتخابات لانتخاب رئيس للإقليم، فاز فيها مسعود البرزاني بفارق ضئيل من الأصوات على المرشح الوحيد المنافس جلال الطالباني، وهكذا قرَّرت النتائج أن يقود البرزاني والطالباني الجبهة الكردستانية معاً.

كانت الانتخابات النيابية مهمة من حيث أنها أضفت الشرعية المحلية على القيادة

(١) مكدول: ص٥٦٨. (٢) المرجع نفسه: ص٥٦٩.
(٣) بينغيو: ص٢٦٩.

الكردية، وألغت المجمَّعات الكردية الصغيرة، وأضحت أساساً تقوم عليه الإدارة الكردية.

عقد المجلس التشريعي أولى جلساته في (١٩ ذي القعدة/ ٤ حزيران)، تلاه تشكيل حكومة كردية برئاسة فؤاد معصوم من حزب الاتحاد الوطني الكردستاني، وعضوية خمسة عشر وزيراً من ضمنهم وزير للشؤون العسكرية، وتمَّ تعيين ثلاثة محافظين أكراد للمحافظات الكردية الثلاث: أربيل وهي العاصمة، والسليمانية ودهوك.

واتخذت الحكومة خطوات مهمة أخرى، فقد أضحى دفع رواتب الموظفين من مسؤوليتها، وتمَّ إنشاء محكمة للاستئناف في (جمادى الأولى ١٤١٣هـ/ تشرين الثاني ١٩٩٢م).

واهتمت الحكومة بتنشيط القطاع التعليمي، فخصَّصت (٢٥) بالمئة من الميزانية لهذا القطاع، وبدأت ألف ومئة مدرسة بالعمل، وكانت اللغة الكردية هي لغة التعليم فيها، وأنشأت ثلاث جامعات وأكاديمية عسكرية[١].

وظهرت على الصعيد السياسي قيادة ثنائية من مسعود البرزاني وجلال الطالباني تمكَّنا معاً إلى حدٍ ما من خلق فريق قيادي فاعل لمدة وجيزة على الأقل، وشغلت إعادة صياغة أهداف القومية الكردية حيزاً مهماً في جدول الأعمال السياسي، فحتى تاريخ حرب الخليج كان الهدف المعلن للاتجاه الكردي العام هو الحكم الذاتي وتمَّ بعد الانتخابات النيابية رفعه إلى الحكم «الفيدرالي» وتحديد علاقته القانونية مع السلطة المركزية، وكان هذا التوجه نتيجة لتسوية بين جلال الطالباني الذي يتزعَّم توجه كردستان المستقلة، وبين مسعود البرزاني الأكثر اعتدالاً والذي تبنى الحكم الذاتي هدفاً له[٢].

واجهت الحكومة الكردية مشكلات مركَّبة شخصية ومناطقية ووطنية وإقليمية وعالمية، وتزعم الزعيمان الكرديان أتباعاً يُصنَّفون تبعاً لمناطق وجودهم، بالإضافة إلى أنهما تخرَّجا من مدرستين عقائديتين مختلفتين. لقد جاء دعم مسعود البرزاني بمعظمه من المنطقة التي يتحدث سكانها باللهجة الكرمانجية في شمال غربي العراق والمحصورة بين دجلة والزاب الكبير والحدود التركية، وتضم العمادية وعقرة ودهوك وزاخو، في حين جاء دعم جلال الطالباني بمعظمه من المنطقة التي يتحدث سكانها باللهجة السورانية، أي المنطقة الشمالية الشرقية الممتدة من الزاب حتى الحدود الإيرانية، وتضم أربيل وحلبجة وراوندوز والسليمانية[٣].

---

(١) بينغيو: ص٢٧٠.   (٢) المرجع نفسه: ص٢٧١.

(٣) سلوغلت وسلوغلت: ص٣٨٨.

لقد ورث مسعود البرزاني القيادة عن أبيه الذي يرمز إلى نمط تقليدي من الهوية الكردية التي كانت أكثر عشائرية منها سياسية، واعتمد على إيران والولايات المتحدة الأميركية.

ومال جلال الطالباني من جهته مع والد زوجته إبراهيم أحمد إلى تمثيل ما كان ظاهرياً على الأقل؛ خطاً سياسياً أكثر تقدمية، والمعروف أن الرجلين كانا دائمي الانتقاد لأحكام الملا مصطفى البرزاني السياسية محاولين إيجاد أرضية مشتركة مع حزب البعث في أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات، وكانا حذرين من علاقة الملا مع الولايات المتحدة الأميركية وشاه إيران.

عدَّت بغداد رفع شعار «الفيدرالية» عداء لها، وعملاً انفصالياً، في حين عدَّته دول الجوار: تركيا وسورية وإيران، خطراً يُهدِّدها، فتداعت إلى عقد اجتماع طارئ في (ربيع الآخر ١٤١٣هـ/ تشرين الثاني ١٩٩٢م) بهدف كبح جماح التطلعات الكردية، ورأى الأكراد أن يتصرفوا بحذر، فأصدروا بيانات غامضة تؤكد من ناحية على نيتهم في البقاء في إطار الدولة العراقية وعلى حقهم في تقرير المصير من ناحية أخرى.

وحصل الأكراد في غضون ذلك على درجة من الاعتراف الدولي، إذ لم يكن مسموحاً في الماضي، لزعيم أو مسؤول كردي أن يجتمع علناً مع مسؤولين غربيين، على أساس أن المشكلة الكردية هي إنسانية وليست سياسية، وكان المسؤولون الغربيون يتوارون وراء تلك الحجة خشية أن يُغضبوا العراق، ويُقلقوا تركيا وإيران، ولكن في عام (١٤١٢ ـ ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م) أضحى بوسع الطرفين أن يلتقيا علناً، فقد عقد زعماء أكراد مباحثات مع رئيس الوزراء البريطاني جون ميجر في لندن في (شعبان ١٤١٢هـ/ شباط ١٩٩٢م)، والتقوا الرئيس الفرنسي فرنسوا ميتران في باريس في (١٩ صفر ١٤١٣هـ/ ١٩ آب ١٩٩٢م)، واجتمعوا بوزير الخارجية الأميركية جيمس بيكر في واشنطن[١].

لكن السياسيين الغربيين انتهجوا سياسة مزدوجة في تعاملهم مع الأكراد تخدم مصالحهم، فقد كانت الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا وفرنسا بحاجة إلى الأكراد للضغط على النظام العراقي وزعزعته، وإن استقبال زعماء أكراد في العواصم الغربية هدفه توجيه رسالة إلى النظام العراقي بأن الغرب تعهَّد بتقديم الدعم السياسي للمعارضة العراقية.

---

(١) بينغيو: ص٢٧١ ـ ٢٧٢.

التوجهات السياسية لدول الجوار

شكَّلت المناطق الكردية بعامة جزيرة محاطة بدول معادية، وأيدت دول الجوار: إيران وسورية وتركيا بالإضافة إلى العراق، عدم رغبتها في قيام دولة كردية على حدودها، لكنها كانت عاجزة عن التنسيق فيما بينها وصياغة سياسة موحدة، ويبدو أن لذلك علاقة إما بتورطها في نزاعات ثنائية، أو لأن كلاً منها كان يسعى لاستغلال الفراغ الحاصل في المنطقة الكردية العراقية لأهدافه الخاصة، أو بفعل اختلاف وجهات نظرها تجاه نتائج الوضع في المنطقة على السكان الأكراد، ونتيجة لهذا الاختلاف، ظلَّت كل دولة تعمل بمفردها على معالجة الوضع كما تراه مناسباً لمصلحتها.

تعدَّدت توجهات السياسة الإيرانية تجاه المنطقة الكردية العراقية، وتمثَّلت:

- بالخشية من ترسيخ الحكم الذاتي الكردي.
- بمضايقة الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني المعادي لها.
- بتقوية وتعزيز الجماعات الإسلامية الكردية بهدف زيادة النفوذ الإيراني في المنطقة الكردية العراقية.
- بتأليب الأحزاب الكردية ضد بعضها، وبالتالي زعزعة الكيان الكردي العراقي الذي بدأ بالظهور.

واتبعت طهران وسائل عدة لتحقيق أهدافها، نذكر منها:

- ساهمت في تأسيس الحزب الإسلامي الكردي العراقي وقدَّمت الدعم المادي له.
- حاولت اختراق المنطقة الكردية، فتدخَّلت في الصراع الذي نشب بين الأحزاب الكردية، وأثارتها بعضها ضد بعض الآخر، ووفَّرت لبعضها قواعد داخل الأراضي الإيرانية وعلى طول حدودها، وزوَّدتها بالأسلحة الخفيفة، والذخائر والأغذية والخبراء العسكريين وبجنود من الحرس الوطني الإيراني يرتدون الزي الكردي التقليدي.
- شنَّت هجمات مباشرة ضد قواعد الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني الموجودة في المنطقة الكردية العراقية، رداً على ما كان يقوم به هذا الحزب من نشاط معادٍ لها.
- استغلت بدء استقرار السلطة الكردية في المنطقة المذكورة، وإحجام العراق وتركيا وسورية عن اتخاذ خطوات جديَّة لوقف تغلغلها في العراق، لتتولى هي زمام المبادرة.

- قوَّت الجماعات الإسلامية الكردية بهدف زيادة النفوذ الإيراني في المنطقة الكردية العراقية.

والتقى مسؤولون عراقيون بمسؤولين إيرانيين في (ذي القعدة ١٤١٣هـ/ أيار ١٩٩٣م) في إيران، وفي (محرم ١٤١٤هـ/ تموز ١٩٩٣م) في العراق، لمناقشة الوضع المتدهور على الحدود، طلبت طهران أثناءها من مسعود البرزاني وجلال الطالباني تسليم زعماء الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني، ونزع سلاح أعضاء الحزب وطردهم من المنطقة.

كانت علاقة الأكراد بسورية معقَّدة، فقد دعمت دمشق حزب الاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة جلال الطالباني، ومردُّ ذلك يعود إلى:

- معاداتها للعراق، وحاجتها إلى تصدير مشكلتها الكردية عن طريق دعم كلٍّ من حزب الاتحاد الوطني الكردستاني وحزب العمال الكردستاني المعادي لتركيا.
- قلقها من النشاطات الكردية المستقلة، فحاولت احتواء الأكراد عبر دمجهم في المعارضة العراقية الناشطة في سورية بالإضافة إلى تنسيق نشاطاتها مع تركيا وإيران.
- إغلاقها الحدود مع المنطقة الكردية العراقية.

وحاول جلال الطالباني خلال زياراته المتكررة لدمشق إقناعها بفتح حدودها إلا أنه لم يُفلح، ويبدو أن لذلك علاقة بشكِّها في نوايا الأكراد بالانفصال عن العراق، وإقامة كيان مستقل أو شبه مستقل، ولكنها لم تمضِ إلى حد استعمال القوة مثل إيران.

وظلَّ الموقف التركي تجاه أكراد العراق، يتَّسم بالتأرجح بسبب كون تركيا المنفذ الوحيد لهم على العالم الخارجي، وقد مكَّنها ذلك من أداء دور ضاغط عليهم واحتوائهم، وقد دفعتها أسباب عدة متناقضة لتحديد سياستها تجاههم، لعل أهمها:

- الأمل في استخدامهم ضد أكرادها؛ أي ضد حزب العمال الكردستاني الذي كان له قواعد في العراق.
- الخشية من نتائج قيام كيان كردي في العراق على أكرادها.
- تكبُّدها خسائر فادحة بفعل إغلاق أنبوب النفط العراقي المار بأراضيها بعد غزو العراق للكويت، فكانت تبغي إعادة فتحه واستئناف علاقاتها مع العراق، ما يُشكِّل خطراً على الأكراد.

لكن تركيا خضعت في النهاية لضغط حلفائها الغربيين بعدم اتخاذ خطوة كهذه، وتجديد اتفاقية فرض حظر الطيران التي سمحت بتمركز قوة عسكرية غربية في قاعدة انجرليك لحماية الأكراد، إلا أن ذلك لم يمنعها من شنِّ سلسلة من العمليات

العسكرية ضد أكراد العراق في أوقات متفاوتة بدءاً من عام (١٤١٢ ـ ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م)، وقد وصلت ذروتها في عام (١٤١٥ ـ ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م) على الرغم من أنها منحتهم ثلاثة عشر مليون دولار على شكل مساعدات إنسانية.

ففي (١٨ شوال ١٤١٥هـ/ ٢٠ آذار ١٩٩٥م) شنَّ الجيش التركي هجوماً كبيراً على طول الحدود العراقية ـ التركية داخل الأراضي العراقية، استغرق مدة ستة أسابيع، واستهدف مقاتلي حزب العمال الكردستاني، وقد أبرز هذا الهجوم:

ـ مدى تعقُّد الوضع السائد في المنطقة بعد حرب الخليج عام (١٤١١ ـ ١٤١٢هـ/ ١٩٩١م).

ـ ضعف كل من الأكراد العراقيين وحكومة بغداد؛ لأن إقامة حزب العمال الكردستاني قواعد له في شمالي العراق، يُظهر الفراغ في السلطة التي نشأت هناك، والذي لم تتمكَّن الحكومة العراقية، ولا السلطة الكردية من إشغاله[١].

تطلُّع الأكراد إلى الخارج

دفعت القيود الجغرافية والسياسية الأكراد إلى السعي للانفتاح على الدول الخارجية واتخاذ منها حلفاء، وكانت الكويت إثر غزو العراق لأراضيها مُهيأة لأن تكون حليفاً محتملاً للأكراد بفعل معاناتها من النظام العراقي، فزارها جلال الطالباني في (١٤ رمضان ١٤١٣هـ/ ٨ آذار ١٩٩٣م)، وأجرى مباحثات مع المسؤولين الكويتيين، كانت نتائجها جيدة، وزار وفد من وزارة الخارجية الكويتية المنطقة الكردية العراقية في (صفر ١٤١٤هـ/ آب ١٩٩٣م) للتشاور حول نية الكويت منح الأكراد ثلاثة ملايين دولار كمساعدات إنسانية، خشيت بغداد من هذا التقارب، ووصفت الخطوة بأنها تهديد خطير، واحتفظت لنفسها بحق الرد في الوقت المناسب[٢].

وأرسل الأكراد ممثلين عنهم إلى بعض الدول العربية مثل السعودية وقطر، ودعوا إلى حوار عربي ـ كردي لمناقشة العلاقة بين الطرفين، ولكن لم يجرِ هكذا حوار في تلك المرحلة، وظلَّت معظم الدول العربية تُشكِّك في ميول الأكراد الانفصالية، وعلى هذا الأساس رفضت مصر الترحيب بالزعماء الأكراد في القاهرة[٣].

التفت الأكراد، بعد فشلهم في التقارب مع الدول العربية، إلى الكيان الصهيوني،

(١) بينغيو: ص٢٩٢ ـ ٢٩٨.
(٢) وكالة الأنباء العراقية تاريخ ٢٥ آب ١٩٩٣م.
(٣) الاتحاد الوطني الكردستاني: آراء عربية حول القضية الكردية. دمشق ١٩٩٣م.

وأكَّد جلال الطالباني على حق الأكراد الشرعي في إقامة علاقات مع هذا الكيان، ودعا الصهيونية العالمية في (أواخر ١٤١٣هـ/ أوائل ١٩٩٣م) إلى دعم القضية الكردية، وزار بعض الصحفيين الصهيونيين المنطقة الكردية[١].

وتوجَّهت الجهود الكردية إلى المجتمع الدولي أيضاً وبخاصة الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا وفرنسا، لكن الأكراد لم يتلقوا إلا رداً سلبياً بفعل أن تلك الدول كانت تنظر إلى المشكلة الكردية على أنها إنسانية فقط، لكن الواقع أن تلك الدول كانت تنتهج سياسة مزدوجة ومتناقضة، فهي من جهة تريد استخدام أكراد العراق كأداة لإضعاف النظام العراقي، وتريد من جهة أخرى إبقاء أكراد في وضع ضعيف كي لا يُهدِّدوا وحدة العراق ويعرِّضوها للخطر أو يُشكِّلوا تأثيراً إيجابياً على أكراد الدول الأخرى وبخاصة تركيا، أو أنهم كانوا يخشون من تدهور الوضع الذي يتطلَّب تدخلاً دولياً، لهذا تحوَّل اهتمام قادة الأكراد إلى تهدئة مخاوف الحلفاء، فزار مسعود البرزاني وجلال الطالباني واشنطن، واجتمعا بنائب الرئيس الأميركي آل غور ووزير الخارجية وارن كريستوفر، ومستشار الأمن القومي انطوني ليك، لكنهما لم يحصلا إلا على وعد بضمان استمرار الغطاء الجوي من قاعدة انجرليك في تركيا، وزار القائدان الكرديان كلاً من هولندا وبلجيكا وفرنسا، فاستقبلهما الرئيس الفرنسي فرنسوا ميتران، إلا أنهما لم يحصلا إلا على النتيجة نفسها التي حصلا عليها من الولايات المتحدة الأميركية.

الواقع أن الأكراد لم يكونوا متوحدين، وبسبب الحرب الداخلية التي كانت دائرة في المنطقة الكردية ـ العراقية، كانوا يخاطرون بفقدان أي نوع من أنواع الدعم الدولي[٢].

تغيُّر التحالفات الداخلية

بدَّل مسعود البرزاني في (أواسط ربيع الآخر ١٤١٧هـ/ أواخر آب ١٩٩٦م) توجهه السياسي عندما دعا الجيش العراقي إلى مساعدته في صراعه مع حزب الاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة جلال الطالباني، فأعاد توجهه خلط الأوراق في المنطقة الكردية العراقية، وتعود جذور هذا التوجه إلى الوضع الذي ساد في منطقة الشرق الأوسط بعد نهاية حرب الخليج المتمثل بالتحالفات والمنافسات التي ظهرت منذ ذلك الحين، وكذلك في تحول المنطقة الكردية ـ العراقية إلى ميدان اختبار لقوى مختلفة داخلية وخارجية.

(١) الشراع تاريخ ١٣ كانون الأول ١٩٩٣م. (٢) بينغيو: ص٢٩٨ ـ ٣٠٠.

لقد سعى كل من الحزبين المتنافسين إلى ملء الفراغ الذي حصل في المنطقة بعد انسحاب الجيش العراقي منها في عام (١٤١١ ـ ١٤١٢هـ/ ١٩٩١م)، بهدف توسيع منطقة نفوذه لكي يُصبح القوة الوحيدة فيها، وكان هدف إقامة منطقة كردية موحدة آخر اهتمامه.

نتج عن هذا التنافس قتال متقطع من (ذي الحجة ١٤١٤هـ/ أيار ١٩٩٤م) إلى (أواخر ١٤١٦هـ/ نهاية ١٩٩٥م) عندما توصلا إلى اتفاق لوقف إطلاق النار الذي استمر إلى (أوائل ١٤١٧هـ/ صيف ١٩٩٦م).

وجرى استغلال هذه المدة لبناء تحالفات جديدة أو تعزيز القائمة منها بهدف تحسين المواقع، وقد عكست تلك التحالفات الاهتمامات الجغرافية والاقتصادية والسياسية لأطراف النزاع[1].

ووُجدَت على ساحة التنافس بالإضافة إلى الحزبين المذكورين أطراف أخرى تمثَّلت بـ:

ـ حزب العمال الكردستاني، وتقع قواعده ضمن منطقة نفوذ الحزب الديمقراطي الكردستاني.

ـ الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني المتمركز داخل منطقتي نفوذ الحزب المذكور أعلاه، وحزب الاتحاد الوطني الكردستاني.

ـ المؤتمر الوطني العراقي، وهو تحالف عدد من الجماعات العراقية المعارضة المدعومة من الولايات المتحدة الأميركية، وتتمركز في منطقة نفوذ حزب الاتحاد الوطني الكردستاني.

وتشكَّلت التحالفات عند اندلاع القتال في التاريخ المذكور أعلاه على الشكل الآتي:

ـ الحزب الديمقراطي الكردستاني والعراق وتركيا والحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني.

ـ حزب الاتحاد الوطني الكردستاني وإيران والمؤتمر الوطني وحزب العمال الكردستاني.

وأدَّت سورية دور المُروِّج البعيد، وقام التحالف الضمني بين الحزب الديمقراطي الكردستاني وتركيا على أساس الحدود الجغرافية المشتركة والمصالح الاقتصادية، والعداء المشترك ضد حزب العمال الكردستاني، والمُلفت علاقة التحالف بين الحزب الديمقراطي الكردستاني والنظام العراقي بعد الحرب المُدمِّرة التي شنَّها

(١) بينغيو: ص٣٠٨ ـ ٣٠٩.

العراق خلال سنوات الثمانينيات ضد الأكراد بعامة والبرزانيين بخاصة، ويمكن الاستنتاج بأن هذه العلاقة قد توثَّقت بين الطرفين بسبب عداء النظام العراقي الشديد لحزب الاتحاد الوطني الكردستاني[1].

وفي الوقت الذي كان مسعود البرزاني يُوثِّق علاقته بالنظام العراقي، كان جلال الطالباني يتقرَّب من إيران، والمعروف أن الأخيرة كانت تسعى إلى تعزيز نفوذها في المنطقة الكردية العراقية عبر الوساطة بين الحزبين الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني، وأرسلت وفداً إلى المنطقة في (أواخر شعبان ١٤١٦هـ/ أوائل كانون الثاني ١٩٩٦م)، من أجل هذه الغاية، لكنها فشلت في دفع الطرفين للتوصل إلى اتفاق.

أثار تدخل إيران قلق واشنطن، فأرسلت وفداً إلى المنطقة الكردية العراقية في (أوائل صفر ١٤١٧هـ/ أواسط حزيران ١٩٩٦م) برئاسة روبرت دتش مسؤول شؤون شمالي الخليج في وزارة الخارجية، للتوسط بين الحزبين، لكن الوفد فشل في مهمته[2].

وخُرق وقف إطلاق النار في (أواسط حزيران ١٩٩٦) كما ذكرنا بسبب اشتباك الحزب الديمقراطي الكردستاني مع عشيرة سورجي المتحالفة مع حزب الاتحاد الوطني الكردستاني، وتعقَّد الوضع بعد أن قامت تركيا بهجوم استهدف مواقع حزب العمال الكردستاني في شمالي العراق، وكذلك بسبب هجوم إيراني على مواقع الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني.

وتبادل جلال الطالباني ومسعود البرزاني الاتهامات، فاتَّهم الأولُ الثاني، بتسلم أسلحة ثقيلة من بغداد والتواطؤ معها ضد إخوانه الأكراد، واتَّهم الثاني الأولَ، بالطلب من الجيش الإيراني محاربة الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني وبالتالي التعدي على منطقة نفوذه، بالإضافة إلى تسلُّم الأسلحة الثقيلة من إيران.

وحاول كل من القائدين استقطاب الولايات المتحدة الأميركية لتقوية موقفه، لكن هذه المحاولة لم تنجح، ويبدو أنها كانت مترددة وأرادت إجراء محادثات إضافية مع كلا الفصيلين الكرديين المتقاتلين.

الواضح أن الوضع في المنطقة الكردية العراقية عشية اندلاع القتال كان يتحرك ضمن أربعة مواقع:

الأول: القوى المحلية المتمثلة بالحزب الديمقراطي الكردستاني، وحزب الاتحاد الوطني الكردستاني اللذان سعيا إلى التحالف مع قوى إقليمية، الأول مع تركيا والثاني مع إيران وسورية.

(١) بينغيو: ص٣٠٩ ـ ٣١٠.

(٢) المرجع نفسه: ص٣١١.

الثاني: القوى الإقليمية التي حاولت استغلال الفراغ الناجم عن القتال ضمن حدود معينة، لقد حاولت تركيا استخدام الحزب الديمقراطي الكردستاني لتوسيع دائرة نفوذها في المنطقة الكردية العراقية ومحاربة حزب العمال الكردستاني، وإبعاد إيران عن المنطقة، وسعت إيران من خلال تحالفها مع حزب الاتحاد الوطني الكردستاني إلى محاربة الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني، وتوسيع دائرة نفوذها في المنطقة المذكورة.

الثالث: التوجه العراقي المتمثل بالتحالف مع الحزب الديمقراطي الكردستاني، واستعادة السيطرة على المنطقة الكردية في الشمال، واستقطاب إيران وحزب الاتحاد الوطني الكردستاني، وتحدي الولايات المتحدة الأميركية.

الرابع: التوجه السياسي الأميركي والبريطاني باستقطاب القوى المحلية والإقليمية من أجل منع تجدُّد القتال الذي قد يجرُّ أميركا إلى نزاع لا تريده عشية انتخابات الرئاسة[1].

نشوب القتال بين الحزبين الكرديين الرئيسين

أسباب نشوب القتال: لم تستطع الانتخابات التشريعية ولا تشكيل الحكومة الكردية إخفاء الانقسامات الجوهرية والطويلة الأمد التي ظهرت في تلك المرحلة، ونذكر من بين أسبابها ما يأتي:

- عدم وجود حركة وطنية كردية قوية تتجاوز الولاءات الشخصية والعشائرية والمحلية وغيرها.

- أدَّت سياسة التوازن بين الحزبين إلى شل عملية صنع القرار وزيادة التنافس بينهما، فقد وُزِّعت المناصب الحكومية بالتساوي لضمان التكافؤ بينهما، وتبيَّن بعد التطبيق العملي لهذه الازدواجية، أن هناك إدارتان متوازيتان في كل إدارات الحكم الذاتي، وبات الانضمام إلى أحد الحزبين شرطاً لازماً لترقية الموظف.

- شهدت الساحة الكردية خلال التسعينيات بعد زوال العشائرية التقليدية كإحدى أشكال التنظيم الاجتماعي ـ السياسي؛ ولادة من نوع آخر تمثل بالحزبية، في داخل كل حزب هناك موالون للقائد الأعلى، وكانت خلف هؤلاء مجموعة كبيرة من الأتباع ممن يساندون هذا الحليف أو ذاك، وقد وصل نظام الوصاية والقوة إلى الشارع عبر الوسطاء الذين صار لهم أتباع من خلال الوصاية المحلية، من ذلك أن محمد حاج محمود وهو قائد سابق في الحزب الاشتراكي الكردستاني في

(١) بينغيو: ص٣١٢.

السليمانية؛ سعى مع عشرين ألفاً من المقاتلين إلى تبوؤ مكاناً وسطاً بين الحزبين الرئيسين.

- ممارسة السلطة خارج النظام الانتخابي الذي لم يساعد في تطوير المؤسسات «الديمقراطية»، فكانت الحكومة تنفذ قرارات الزعيمين ولكن بسلطة مفوَّضة، وعلى هذا الشكل كانت الحكومة تدار من قِبل قيادة الحزبين.

- تعرَّضت الساحة الكردية لعدد من الإخفاقات أثرت سلباً على الصراع الداخلي، نذكر منها:

١ ـ لم يتم توحيد القوات الكردية المقاتلة التابعة للحزبين، وظلت هذه القوات تتسلم أوامرها من قيادتي حزبيها.

٢ ـ عدم المشاركة في المعلومات تحت رعاية وزارة الثقافة والإعلام، وظلت أجهزة إعلام كل حزب تدير قنواتها المتلفزة ومحطاتها الإذاعية الخاصة بها.

٣ ـ عدم صدور دستور للإقليم الكردي يحدد صلاحيات ومسؤوليات السلطات التنظيمية.

٤ ـ عدم قيام الحكومة بتطهير الجهاز الإداري من الأكراد الموالين للنظام العراقي.

٥ ـ عدم تمكُّن الحكومة من القضاء على ظاهرة قيام المدنيين الأكراد بتسليح أنفسهم، الأمر الذي أدى إلى انتشار الفوضى.

٦ ـ عدم إجراء تعداد عام للسكان لكي يصبح الأساس للانتخابات القادمة في عام (١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م).

٧ ـ ازدواجية الصلاحيات بين رئيس الوزراء ونائبه، والمعروف أن كل منصب يعود لأحد الحزبين، ما جعل كلاً من رئيس الوزراء ونائبه يُصدر قرارات من دون موافقة الآخر[1].

- تنافُس الحزبين لاستقطاب القوى السياسية الأخرى، وبخاصة تلك التي لم يكن لها تمثيل في المجلس النيابي، وتسعى للحصول على نفوذ سياسي، مثل الحركات الدينية، فقد تحالفت الحركة الإسلامية الكردستانية مع الحزب الديمقراطي الكردستاني ما عمَّق الخلافات بينهما، وقد رفض مسعود البرزاني طلب جلال الطالباني فك ذلك التحالف.

- التنافس الديني، لا بد أن المنافسة الدينية بين عائلتي الطالباني والبرزاني قد أدَّت دوراً في تباعد الحزبين، فهما تنتميان إلى طريقتين صوفيتين متنافستين،

(١) الطالباني، نوري: مقال في جريدة الحياة تاريخ ٧ حزيران ١٩٩٤م.

فالطالبانيون ينتمون إلى الطريقة القادرية في حين ينتمي البرزانيون إلى الطريقة النقشبندية.

ـ أدى التنافس الشخصي بين جلال الطالباني ومسعود البرزاني إلى تعميق الهوة بينهما، فقد عدَّ الأول نفسه عقب انهيار حركة الملا مصطفى البرزاني في عام (١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م)، الزعيم الشرعي للحركة الكردية، ما أدى إلى اصطدامه بالثاني.

ـ ساهم التقسيم الجغرافي للمناطق الكردية في تأجيج الصراع بين الحزبين وإضعاف الحركة الوطنية الكردية، فقد كانت منطقة نفوذ الحزب الديمقراطي الكردستاني، المنطقة الشمالية المحاذية للحدود التركية في حين تقع منطقة نفوذ حزب الاتحاد الوطني الكردستاني في وسط المناطق الكردية، والمنطقة الشرقية المحاذية لإيران، وأخذت أهمية هذا التقسيم الاقتصادية والسياسية و«الاستراتيجية» تزداد بعد إقامة منطقة حظر الطيران في الشمال، وفيما أخذت تركيا تتحول إلى شريان حيوي للتجارة والمنفذ الوحيد للمنطقة الكردية، فقد أضحى الحزب الديمقراطي الكردستاني يتمتع بالأهمية البالغة، وسيطر على المصدر الوحيد للعملة الصعبة في المنطقة الكردية العراقية عبر حصوله على الضرائب الجمركية من البضائع الداخلة من معبر إبراهيم الخليل الحدودي في زاخو، الأمر الذي حرم حزب الاتحاد الوطني الكردستاني من أهم مصادر الدخل بالإضافة إلى الانفتاح على العالم الخارجي.

ـ عدم تعاون الزعيمين في نشاطهما السياسي الخارجي، والمعروف أن المجتمع الدولي لم يعترف بالحكومة الكردية، فاتفقا على القيام بزيارات خارجية لشرح المشكلة الكردية، لكنهما لم يتعاونا، وسافرا بشكل مستقل إلى عواصم العالم لشرح وجهة نظرهما من المشكلة الكردية، والواقع أنهما لم يثقا ببعضهما.

أحداث القتال: ومع توالي الخلافات والاحتكاكات وقع أول اشتباك عسكري بين الحزبين في عام (١٤١٢ ـ ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م)، وتوتر النزاع بينهما في (ذي الحجة ١٤١٤هـ/ أيار ١٩٩٤م) إثر خلاف على الأرض قرب قلعة دزة بين أعضاء في الحزب الديمقراطي الكردستاني وبين المزارعين المحليين غير العشائريين المدعومين من حزب الاتحاد الوطني الكردستاني، وأسفر عن قتل الأسرى في صفوف الجانبين، ونتج عن المعارك التي دارت بينهما مقتل أكثر من ألف شخص، وتسبَّبت في فرار حوالي سبعين ألف مدني من بيوتهم.

وتعقَّد النزاع بعد تدخل الحركة الإسلامية الكردستانية، وتحالف الجماعات الإسلامية مع الحزب الديمقراطي الكردستاني، واستيلائها على حلبجة وبنجوين

وخورحال، وشنِّها هجوماً عنيفاً على مراكز حزب الاتحاد الوطني الكردستاني.

كانت هناك ظروف غير مواتية لحل الخلافات الكردية الداخلية، فقد تجدَّد القتال في (رجب ١٤١٥هـ/ كانون الأول ١٩٩٤م)، وأسفر عن مقتل خمسمئة شخص وتشريد آلاف المدنيين، وشلِّ الإدارة المدنية، ووقوع أربيل في أيدي حزب الاتحاد الوطني الكردستاني.

وطلب الأكراد أكثر من مرة، من الولايات المتحدة الأميركية التوسط لحل الخلافات الناشبة بينهم، ولكن من دون جدوى، والواضح أن الإدارة الأميركية في عهد ولاية بيل كلينتون ظلَّت طوال عامين تتجاهل بوادر الخطر المنطلق من المنطقة الكردية وتسمح للنزاع بين الأكراد أن يتفاقم حتى يظل الوضع في العراق ضبابياً، ولم تتحرك إلا عندما قامت القوات العراقية بالزحف إلى المنطقة الكردية فوجَّهت دعوة عبر روبرت بيلليترو مساعد وزير الخارجية الأميركية لشؤون الشرق الأوسط إلى الحزبين الكرديين المتقاتلين، لإجراء محادثات تجري في لندن تحت رعايتها، وقد جاءت الدعوة في الوقت الذي أدركت فيه، خطأ عدم تدخلها المبكر الذي أتاح لصدام حسين أن يسعى لملء الفراغ الذي تركته، لا سيما في المنطقة الآمنة التي تقع على حدود تركيا وإيران، وبخاصة أنه يدخل إلى المنطقة الآن بدعوة من أحد طرفي الصراع الكردي وهو مسعود البرزاني، بالإضافة إلى تغيُّر التحالفات الدولية، ولعبة القوى والتوازنات السياسية بين مختلف الأطراف.

لذلك، لم يكن أمام الولايات المتحدة الأميركية إلا أن تبذل جهودها من أجل التوفيق بين مسعود البرزاني وجلال الطالباني الذي كان قد طلب المساعدة من إيران التي استجابت لطلبه ليس من أجل المحافظة على وحدة الأكراد ولكن لخدمة مصالحها عبر تكوين جبهة متحدة ضد صدام حسين، فدعت الطرفين لاستئناف المفاوضات بينهما تحت رعايتها[1]، وتوصلت إلى وقف إطلاق نار هش في (ذي القعدة ١٤١٥هـ/نيسان ١٩٩٥م) استمر مدة ثلاثة أشهر فقط؛ لأنه لم يحلَّ الخلافات الجوهرية، وهي احتكار الحزب الديمقراطي الكردستاني العائدات على الحدود التركية، واستيلاء حزب الاتحاد الوطني الكردستاني على أربيل.

وهكذا أضحى النزاع الكردي الداخلي أكثر تفجراً بسبب الطبيعة المتناقضة للحزبين المتصارعين، والعداء الشخصي بين البرزاني والطالباني، بالإضافة إلى التدخل الأميركي.

وعندما اندلع القتال مرة أخرى في (صفر ١٤١٦هـ/ تموز ١٩٩٥م)، عقدت إيران

(١) عيسى: ص٤٣٨.

محادثات التوسط بين الجانبين الكرديين في طهران، وكانت تهدف إلى منافسة الولايات المتحدة الأميركية وتركيا كعامل رئيس في المنطقة، وكانت في موقع قوي لأنَّها سيطرت على حزب الاتحاد الوطني الكردستاني، وهو المنفذ الوحيد لها إلى العالم الخارجي.

وبات معلوماً في هذه الأثناء أن الحزب الديمقراطي الكردستاني يتفاوض مع بغداد، وقد بدأت المدرعات والأسلحة الثقيلة، تظهر ضمن أسلحته التي تمَّ تزويده بها من قِبل الحكومة العراقية.

وازداد التوتر في (أوائل ١٤١٧هـ/ صيف ١٩٩٦م) بسبب نزاع متجدِّد عشائري الطبيعة، فقد اتهم حزب الاتحاد الوطني الكردستاني عشائر السورجي التي كانت لا تزال حتى الآن على الحياد، بالتحالف سراً مع الحزب الكردستاني الموحد، وتأكد الاتهام عندما سيطر السورجي على الطريق الدولية المؤدية إلى راوندوز (طريق هاملتون)، فهاجم حزب الاتحاد عندئذٍ القرية السورجية الرئيسة، وقتل زعيمها حسين آغا. وانضمت في شهر (ربيع الأول/آب) قوات لواء محلي من الحزب الديمقراطي الكردستاني في دركلة شرقي راوندوز إلى حزب الاتحاد الوطني الكردستاني، معجلة بذلك حدوث نزاع كبير على وادي شامان وحاج عمران، فتوسع نطاق الصراع ليشمل الريف المحيط بأربيل، واستُخدمت الأسلحة الثقيلة في هذا القتال، وانسحب الحزب الديمقراطي الكردستاني من المباحثات التي كانت تجري في لندن وبخاصة أنه تفاهم مع صدام حسين للقضاء على حزب الاتحاد الوطني الكردستاني، فتحرك مدعوماً من المدرعات والمدفعية العراقية باتجاه أربيل للاستيلاء عليها وعلى مرتفعات دركلة في شرقي أربيل، ودخل المنطقة من دون مقاومة، وبدت هزيمة حزب الاتحاد الوطني الكردستاني كاملة، واعتقلت القوات العراقية في داخل محيط أربيل عشرات المعارضين للنظام وأعدمتهم، وأسرت أكثر من عشرة آلاف معارض عربي وكردي،ورفع صدام حسين الحصار المفروض على المنطقة منذ عام (١٤١١هـ/ ١٩٩١م) كمكافأة لمسعود البرزاني، لكن حزب الاتحاد الوطني الكردستاني، سرعان ما أعاد تنظيم صفوف قواته بدعم من إيران، وشنَّ هجمات مفاجئة وخاطفة، واستردَّ معظم المنطقة التي تتكلم السورانية بما في ذلك السليمانية، لكنه فشل في استرداد أربيل، وفي أول هجوم من نوعه على شمالي العراق منذ عام (١٤١١هـ/ ١٩٩١م) هاجمت قوات الجيش العراقي، تعززها الدبابات والمدفعية في (٦ ربيع الآخر ١٤١٧هـ/ ٢١ آب ١٩٩٦م) مراكز حزب الاتحاد الوطني الكردستاني في أربيل، فدعا هذا الحزب على أثر ذلك كلاً من الولايات المتحدة الأميركية

وبريطانيا إلى التدخل السريع لمنع وقوع مجزرة وشيكة في صفوف السكان المدنيين، ويبدو أن صدام حسين أراد تدمير الوساطة الأميركية التي تحاول التوفيق بين الحزبين.

وكان هناك تنسيق بين القوات العراقية والحزب الديمقراطي الكردستاني للانتقام من حزب الاتحاد الوطني الكردستاني الذي شنَّ هجوماً كبيراً ضده، وقد اتهمت بغداد والحزب الديمقراطي الكردستاني إيران بمساعدة حزب الاتحاد الكردستاني الذي حاول استعادة السليمانية.

لقد هدفت كل من بغداد وطهران من وراء تدخلهما في شؤون الأكراد إلى ملء الفراغ الذي تركه الأميركيون، كما أرادت بغداد أن تستعيد نفوذها وتُذكِّر الأكراد بأنها هي التي تُقرِّر مستقبلهم وليس الولايات المتحدة الأميركية، كما أرادت طهران أن تضع حداً للنفوذ الأميركي في المنطقة بالإضافة إلى وضع حد للتنسيق بين بغداد والحزب الديمقراطي الكردستاني، وهدف كل من الحزبين الكرديين من خلال تعاونه مع إحدى الدولتين العراقية والإيرانية بتحقيق هدفه بالسيطرة على مقدرات المنطقة الكردية.

استمرت المعارك مشتعلة بين الحزبين في شمالي العراق، فتقدمت قوات الحزب الديمقراطي الكردستاني نحو السليمانية معقل حزب الاتحاد الوطني الكردستاني واستولت عليها في (جمادى الأولى/ أيلول)، وتدفَّق الآلاف من مقاتليه على المدينة قادمين من أربيل التي كان قد استولى عليها الحزب في (١٦ ربيع الآخر/ ٣١ آب).

وأكد جلال الطالباني أنه لا ينوي الاستيلاء على أربيل بالقوة، بل ينتظر أن يثور سكان المدينة على خصمه مسعود البرزاني، ويبدو أن لذلك علاقة بوجود القوات العراقية على بُعد ثلاثين كيلومتراً جنوبي المدينَة وقد طوَّقتها بالدبابات، وخشي جلال الطالباني الدخول في مواجهة مسلحة معها، ويبدو أنه بدَّل رأيه بعد ذلك.

كانت أربيل في هذا الوقت تشهد تعزيزات مكثفة، للتصدي لقوات جلال الطالباني الزاحفة إليها، فأرسل مسعود البرزاني عشرين ألفاً من أنصاره تمركزوا في (٢ جمادى الآخرة/ ١٥ تشرين الأول) في جبهة ديقلة التي تبعد نحو ستين كيلومتراً شرقي أربيل، وتوقَّع جلال الطالباني نشوب معركة كبيرة على هذه الجبهة، وقد أُقيمت الحواجز على الطريق بين صلاح الدين، المقر العام للحزب الديمقراطي، والمدينة، وأعاد مسعود البرزاني سيطرته على مدينة كوي سنجق المهمة، وانتزعها من أيدي قوات جلال الطالباني، بعد تجدُّد الاشتباكات بينهما في (٥ جمادى الآخرة/ ١٨ تشرين الأول)، كما تجدَّدت الاشتباكات على ثلاث جبهات حول مدينة

أربيل المُحاصَرة، وهاجم مقاتلو مسعود البرزاني قوات جلال الطالباني بالمدفعية الثقيلة، في محاولة لفك الحصار عن المدينة، ويبدو أن قوات جلال الطالباني اكتفت بالحصول على بعض المدن بالشمال وأهمها السليمانية، ولم تتقدم نحو أربيل بسبب المدرعات العراقية التي تحمي المدينة.

كانت الولايات المتحدة الأميركية في هذه الأثناء، لا تزال تسعى إلى إنقاذ برنامجها المناوئ لصدام حسين المبني على الاستقرار في المنطقة عبر استخدام الورقة الكردية، ولكن من دون التورط في القتال الكردي الداخلي، في الوقت الذي كانت تخشى من تقسيمِ العراق، ولم تكن قادرة على الوقوف مكتوفة الأيدي في وجه التحديات التي تُمثِّلها بغداد، وبالتالي فقد انعكس موقفها هذا على علاقاتها بالأكراد والمشكلة الكردية، فسعت إلى التوسط بين الطرفين المتحاربين، ونجحت في جمعهما في (منتصف جمادى الآخرة/أواخر تشرين الأول)، وأقنعتهما بوقف إطلاق النار بشكل دائم مع تنسيق لقاءات دورية بينهما في أنقرة، وأغرتهما بالمال للقبول بوساطتها.

اجتمع ممثلو الحزبين وممثلون عن الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا وتركيا وممثلون عن التركمان العراقيين لبحث مسائل الخلاف كافة، واتفقوا على حل معظمها، وظل بعضها من دون حل، وبخاصة التوزيع العادل للعائدات الجمركية بما يضمن توزيع الموارد والمساعدات الإنسانية على سكان شمالي العراق من دون تفرقة.

الواقع أن الحزب الديمقراطي الكردستاني لم يوافق في بادىء الأمر إلا على بعض النقاط؛ نذكر منها:

١ ـ الالتزام بوقف إطلاق النار.

٢ ـ تبادل السجناء.

٣ ـ وقف الحملات الإعلامية بين الطرفين.

٤ ـ تحديد حدود خط وقف إطلاق النار على ما كان عليه ليلة ٢٣ تشرين الأول[١].

تردَّد الحزب الديمقراطي الكردستاني في تقاسم العائدات الجمركية والكف عن السماح لحزب العمال الكردستاني بالقيام بنشاطه ضد تركيا انطلاقاً من الأراضي العراقية، لكنه وافق أخيراً على قبول النقاط العشر كاملة[٢].

(١) صحيفة الشرق الأوسط ١ تشرين الثاني ١٩٩٦.

(٢) عيسى: ص٤٤٦.

الواضح أن الوسطاء المنخرطين في الوساطة لم يؤمنوا بالقضية الكردية، واتخذوها وسيلة لإدامة الحرب ضد العراق، وسعوا إلى استغلالها كأداة للسيطرة على الوضع في المنطقة الكردية والمحافظة على نفوذهم على الأحزاب الكردية، وتحييد نفوذ الوسطاء الآخرين، وإبقاء بغداد ضعيفة، والحيلولة دون قيام كيان كردي قوي ومستقل[١].

ووفَّر الحزبان الكرديان المتقاتلان فرصاً كثيرة للوسطاء للقيام بعملهم بالتناوب كوسطاء للسلام مرة ومُدمِّرين للسلام مرات أخرى، تمثَّلت في عدم قدرتهما على المحافظة على نوع من الاهتمام الدولي للقضية الكردية إلا من خلال الاقتتال الداخلي الذي كان بدوره مؤذياً للقضية الكردية[٢].

وهكذا لم يستمر وقف إطلاق النار مدة طويلة، ففي (ذي القعدة ١٤١٧هـ/آذار ١٩٩٧م)، انسحب مسعود البرزاني مؤقتاً من اجتماعات أنقرة متهماً حزب الاتحاد الوطني الكردستاني باغتيال ثلاثة من موظفيه، فوقع صدام كبير قرب أربيل، ونشبت معركة جديدة في (محرم ١٤١٨هـ/أيار ١٩٩٧م) بين حزب الاتحاد الكردستاني والحركة الإسلامية في معقله في حلبجة، فتوسطت إيران بين الطرفين.

واشتدت المعارك بين الحزبين حول كوي سنجق، واستعادت قوات مسعود البرزاني السيطرة عليها، ووجد هذا، بعد الانتصارات التي حقَّقها، أنه لم يعد هناك مبرر لاستمرار المباحثات مع حزب الاتحاد الوطني الكردستاني، إذ إن الوضع الجديد في كردستان سيجبره لاحقاً على الجلوس على طاولة المفاوضات ولكن بشروط الحزب الديمقراطي الكردستاني، لكن الصراع في كردستان أضحى صراعاً إقليمياً ودولياً، وإن إيران لن تسمح بتحجيم حليفها حزب الاتحاد الوطني الديمقراطي، وإن دولاً كثيرة مثل تركيا والعراق وإيران، ستدخل على الخط وتحاول ترتيب الأوضاع بشكل يخدم مصالحها، كما أن واشنطن لن ترضى بتدمير الأوضاع بشكل يخدم مصداقيتها في المنطقة، ولهذا فإن الأوضاع مرشحة لمزيد من التدهور الشديد[٣].

كانت المشكلة الرئيسة لحزب الاتحاد الوطني الكردستاني، هي المال، فالقوة الاقتصادية هي التي تُحدِّد عدد مقاتلي «البيشمركة» الذين يمكن تجنيدهم، وبالتالي إمكان إلحاق الهزيمة بالخصم، وكان الحزب الديمقراطي الكردستاني الأفضل تمويلاً عبر الاستفادة غير المشروعة من التجارة عبر الحدود مع تركيا، والخوّات المفروضة على النفط العراقي المصدَّر إلى تركيا.

(١) بينغيو: ص٣٣١ ـ ٣٣٢.

(٢) المرجع نفسه.

(٣) عيسى: ص٤٤٦.

ورأى حزب الاتحاد الوطني الكردستاني في (أواسط ١٤١٨هـ/ خريف ١٩٩٧م) أن ضعفه المالي لم يعد يسمح له بالاستمرار في سياسة «اللاحرب واللاسلم» مع الحزب الديمقراطي الكردستاني، فشنَّ هجوماً كبيراً في (جمادى الآخرة/ تشرين الأول) نتج عنه استعادة بعض المواقع على الحدود الإيرانية، واندفع نحو الطريق الرئيس إلى راوندوز، لكن مواقعه تعرَّضت لهجوم من المقاتلات والقوات البرية التركية، فتقهقر إلى خط وقف إطلاق النار السابق وتمَّ الاتفاق على وقف جديد لإطلاق النار.

ولم تتمكَّن الولايات المتحدة الأميركية في (أواخر ١٤١٨هـ/ أوائل ١٩٩٨م) من إقناع الطرفين بتوقيع اتفاقية، لكنهما عمدا إلى اتخاذ ما يلزم من إجراءات كي ينعقد مجلس تمثيلي وإدارة انتقالية مع حلول (أوائل ١٤٢٠هـ/ ربيع ١٩٩٩م)، ووضع رؤية لإجراء انتخابات جديدة في (١٧ ربيع الأول/ ١ تموز)، وتعهَّد الحزب الديمقراطي الكردستاني بتقديم مساعدة مالية مناسبة شهرياً لوزارات الخدمات العامة في مناطق حزب الاتحاد الوطني الكردستاني، وباستثناء دفعة مالية وحيدة، لم يكن أي من هذه الأهداف قد تحقق، عندئذٍ طالب الحزب الديمقراطي الكردستاني بتغيير معادلة ٥٠ إلى ٥٠ في المجلس التشريعي، واستبدالها بنسبة ٥١ إلى ٤٩؛ لأن ذلك يعكس النتائج الفعلية لانتخابات عام (١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م)، وهو ما لم يوافق عليه حزب الاتحاد الوطني الكردستاني[١].

وعملت الولايات المتحدة الأميركية في غضون ذلك على تعزيز المنطقة الكردية لاتخاذها قاعدة انطلاق لتنفيذ خططها في العراق، فتعهدت بأن تُوسِّع تدريجاً منطقتي حظر الطيران الشمالية والجنوبية، وتكوين مناطق خالية من الدروع، لمنع الجيش العراقي من التقدم، وخصِّصت مبالغ مالية لمجموعات عراقية من أجل قلب نظام صدام حسين، ومن بين تلك المجموعات، رفض الحزب الديمقراطي الكردستاني أي تورط ضد بغداد خشية من رد فعلها، مع علمه بأنه سيضطر يوماً إلى التعامل معها، وأخذت بغداد تُقلص حصص الحزب من كميات النفط المار عبر ممر الخابور وفقاً لاتفاقية (جمادى الأولى ١٤١٩هـ/ أيلول ١٩٩٨م)، ونقلت طريق التصدير إلى إيران[٢].

محاولات التقارب بين بغداد والأكراد

بعد فشلها في ثني الدول الأجنبية عن الاستمرار في جهود الوساطة لجأت بغداد إلى انتهاج أسلوب الوساطة نفسه وبخاصة أن الحظر الجوي المفروض على أجزاء

(١) مكدول: ص٥٨٤ ـ ٥٨٥. (٢) المرجع نفسه: ص٥٨٥ ـ ٥٨٩.

من المنطقة الكردية، كان يمنعها من استخدام القوة لإعادة المنطقة إلى حظيرتها، فسعت إلى إبقاء قنوات الاتصال مفتوحة مع الحزبين الكرديين الرئيسين الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني، وتبنَّت أسلوباً أكثر مساواة.

وخطت بغداد خطوة أخرى تمثَّلت بتشجيع الحوار بين الحزبين عن طريق تكليف مصر بتلك المهمة، ولكن ذلك لم يؤدِّ إلى نتيجة إيجابية، وتكمن المفارقة في لجوئها إلى دولة بعيدة كمصر للقيام بتلك المهمة، وهي إشارة إلى تبدل التحالفات وأقلمة وعولمة القضية الكردية، وسعيها الحثيث لاسترجاع المنطقة الكردية[١].

ودعت بغداد في (أواخر ١٤١٨هـ/ نهاية ١٩٩٧م) ممثلين عن الحزبين لزيارتها لإجراء مباحثات سلام تحت رعايتها، وكانت آنذاك بحاجة إلى دعم الفرضية التي أشاعتها عقب فقدانها السيطرة على المنطقة، وهي أنها الوحيدة القادرة على التوصل إلى اتفاق سلام بين الطرفين الكرديين المتحاربين، وكذلك فرضية أن عودة المنطقة إلى حظيرتها هي الأمر الوحيد الذي يمكن أن يضمن السلام للأكراد والأمن لدول الجوار[٢].

وكشفت بغداد في (محرم ١٤١٩هـ/ أيار ١٩٩٨م) عن اتصال جرى مع الأكراد، وأن وفوداً من الحزبين الكرديين زارتها أكثر من مرة، ودعت صحيفتا الجمهورية[٣]، وبابل[٤] التابعتان للحكومة العراقية إلى عقد مؤتمر في بغداد يضم جميع الأكراد بهدف وضع حد للوضع الشاذ في الشمال، وإعادة المنطقة إلى الصف الوطني.

وأكَّد الحزبان وجود مباحثات مع النظام العراقي، وأنهما لا يسعيان إلى الانفصال عن العراق، وأن أفضل حل هو في فيدرالية مع الحكومة المركزية.

كان الأكراد بحاجة إلى تأسيس علاقات جيدة مع النظام العراقي وبخاصة الحزب الديمقراطي الكردستاني، وكان مسعود البرزاني بحاجة ماسة إلى الحوار من أجل إدامة التبادل الاقتصادي المزدهر بين الطرفين، وكانت هذه السياسة أداة لحفظ التوازن في وجه الأطراف الأخرى المهتمة بالمنطقة، وبخاصة تركيا والولايات المتحدة الأميركية، ثم إن إنشاء علاقات جيدة هو إجراء احترازي في حال استعادت بغداد السيطرة على المنطقة، وتهدف هذه السياسة أيضاً إلى حفظ التوازن مع الخصوم وبخاصة حزب الاتحاد الكردستاني[٥].

(١) بينغيو: ص٣٣٦.
(٢) جريدة الحياة تاريخ ٦ تشرين الثاني ١٩٩٧م. (٣) تاريخ ١١ آذار ١٩٩٨م.
(٤) تاريخ ٢١ آذار ١٩٩٨م. (٥) بينغيو: ص٣٣٧.

وعلى الرغم من بقاء قنوات الاتصال مفتوحة إلا أن الطرفين ظلّا متباعدين، ورأت الحكومة العراقية أن العقبة الرئيسة بينهما تتمثّل في أن الأكراد كانوا يسعون إلى ما هو أبعد من الحكم الذاتي، وبالتحديد الإطار الفيدرالي مع العراق، وهي سياسة غير مقبولة[1].

أدّت تلك التطورات إلى تغيير طبيعة العلاقات بين بغداد والأكراد، غير أن بغداد بحكم فقدانها سيطرتها على الشمال، كانت مرغمة على الاعتماد على الأكراد فيما يتعلق بتدفق المياه التي يوجد فيها السدان الرئيسان دوكان ودربندخان الواقعان تحت سيطرة حزب الاتحاد الوطني الكردستاني، كما أن تدفق النفط عبر الخط إلى تركيا يمر في منطقة الحزب الديمقراطي الكردستاني، واعتمد الأكراد على بغداد لضرورات مثل الكهرباء والتجارة[2].

الحرب على العراق وانعكاسها على الأكراد

رغبت واشنطن في حصول تغيير في القيادة العراقية منذ عام (١٤١١هـ/ ١٩٩١م)، واعتقدت بأن العسكريين العراقيين سيقومون بهذا التغيير، والواقع أن الأميركيين اختاروا سياسة الاحتواء لمساعدتهم، وعندما وجدوا أن تلك السياسة لم تؤدِّ إلى نتيجة، بدّلوا سياستهم إلى التقويض، ويُعدُّ ذلك انعطافة في السياسة الخارجية الأميركية وتغليبها التدخل العسكري التي التزم بها الرئيس الأميركي جورج بوش الابن أثناء حملته الانتخابية، وجاءت أحداث الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١م، لتعطيه الذريعة للاندفاع نحو الأساليب العسكرية تحت لواء الحرب على الإرهاب.

ويُذكر بأن سياسة الاحتواء على المستوى العراقي قد فشلت في تحقيق التغيير المنشود، وتعذّر إجراؤها من داخل المؤسسة العسكرية من دون تدخل أجنبي، وقد وفّرت الظروف الداخلية والخارجية الإقليمية والدولية الفرصة لتحقيق ذلك بمساندة التدخل الأجنبي المتمثل بالتحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأميركية.

ولنا أن نتساءل عن أسباب التدخل الأجنبي في الحرب على العراق والذي حُشِد له مائتين وثمانين ألف جندي أميركي، وخُصِّص له ميزانية تفوق ثلاثمئة مليار دولار أميركي، هل هو مجرد تغيير نظام الحكم في هذا البلد أو نزع أسلحة الدمار الشامل التي ثبتت أنها لا تزال في مرحلة التفكير والتمني؟

وما فتئ الأميركيون يُردِّدون على مدى سنوات أن صدام حسين، صاحب

(١) جريدة الشرق الأوسط تاريخ ٢٥ نيسان ١٩٩٩م.

(٢) بينغيو: ص٣٣٨.

القدرات المحدودة التي لا تقارن بقدرات الولايات المتحدة الأميركية، يُهدِّد الأمن القومي الأميركي، وذلك لتبرير الحشد المطلوب والحصول على الدعم والتأييد داخل الولايات المتحدة الأميركية وخارجها، والملفت أن الولايات المتحدة الأميركية لم تلتفت إلى المناطق التي تشهد عمليات إرهاب حقيقية في العالم وبخاصة في دول أميركا اللاتينية، وهي تعج بمنظمات معادية لها وتُهدِّد أمنها القومي بشكل مباشر[1].

الواضح مدى التركيز في الدول العربية المشرقية على النفط لتوفير الطاقة للدول الصناعية المسيطرة على منابعه وأسواقه، وقد حظيت في المرحلة الراهنة بالاهتمام الأميركي الذي أخذ يحشد تحت ستار الحرب على العراق قوات ضخمة تتمركز في قواعد منتشرة في دول الخليج العربي وفي مياهه، والملفت أن تُعلن الولايات المتحدة الأميركية وتصرّ على أن الهدف من حشد هذه القوات هو القضاء على النظام القائم في بغداد، والتخلص من صدام حسين، ونزع أسلحة عراقية للدمار الشامل، واحتلال العراق، لاعتبارات «استراتيجية» بالغة الأهمية، ورأت النخبة السياسية الأميركية أن ذلك ضروري للمحافظة على الأمن القومي الأميركي، والمعروف أن الرئيس الأميركي جورج بوش الابن ونائبه ديك تشيني، يدينان بثروتهما لصناعة النفط، لقد خطط هذا الرئيس منذ دخوله إلى البيت الأبيض في كانون الثاني ٢٠٠١م، لغزو العراق، يضاف إلى هذا الهدف «الاستراتيجي» هدف آخر هو تدمير البنية الأساس للنهضة العلمية والفنية التي شهدها هذا البلد مؤخراً، فالأرقام المعلنة تشير إلى وجود أكثر من أربعة آلاف عالم عراقي في مجالات دقيقة مثل العلوم النووية والبيولوجية والصواريخ والحاسب الآلي، وقد نجح هؤلاء في تحقيق إنجازات مهمة رغم ظروف الحصار المفروض على العراق، نذكر على سبيل المثال: اختراق الحاسوب الذي يتحكم بالطائرات بدون طيار الأميركية، حيث قام هؤلاء العلماء بإنزال طائرة بشكل سليم في أحد المطارات، وطوّر فريق من العلماء قذائف المضادات الأرضية إلى ضعف المدى الطبيعي، وهي القذائف التي أسقطت أكثر من مائتي صاروخ أثناء العدوان[2].

وهناك دوافع مهمة كامنة خلف القرار السياسي الأميركي للحرب على العراق على المستوى الإقليمي، نذكر منها:

- تحقيق أمن الكيان الصهيوني ومصالحه «الاستراتيجية» على حساب المصلحة العربية.

(١) عيسى: ص٤٦٥.

(٢) المرجع نفسه: ص٤٦٩ ـ ٤٧٠.

ـ تحقيق السيطرة المباشرة على مصادر الطاقة العالمية المتمثلة في منابع النفط، وتؤدي منطقة الخليج العربي دوراً حيوياً في مجال الطاقة، ويُعدُّ العراق ثاني أهم دول الخليج العربي بعد المملكة العربية السعودية، في هذا الشأن، فضلاً عن منطقة آسيا الوسطى التي بدأت السياسة الأميركية تسعى إلى ربط أمنها بأمن الخليج العربي، وإيجاد إقليم موحد يضم أهم موارد الطاقة في العالم، ثم إن ضبط موارد الطاقة والاستقرار السياسي في الخليج العربي، من شأنهما أن يُحقِّقا الأمن الاقتصادي للولايات المتحدة الأميركية[1].

ومن هذا المنطلق يأتي قرار القضاء على ما تدَّعيه الولايات المتحدة الأميركية، التهديد العراقي المتمثل بأسلحة الدمار الشامل، والنظام الحاكم في بغداد، ولما كانت قضية النفط تُشكل محور السياسة الأميركية، فإن موضوع نزع أسلحة الدمار الشامل وما تحمله من تهديد للأمن الدولي هو مجرد ذريعة تفتح الباب أمام تنفيذ هذه السياسية، والملاحظ أن المباحثات التي جرت بين الولايات المتحدة الأميركية وروسيا حول الأزمة العراقية، لم تتناول موضوع أسلحة الدمار الشامل، بل انصبَّ الاهتمام على المصالح الاقتصادية المرتبطة بالنفط العراقي بخاصة[2]، والواقع أن القلق الروسي نتج عن سيطرة الشركات الأميركية على النشاط النفطي في العراق، والمعروف أن إحدى شركات النفط الروسية (لوك أويل) كانت مرتبطة بعقد مع العراق تزيد قيمته عن ٣،٧ مليار دولار أميركي، ولا تفوتنا العلاقات الأميركية ـ الصينية كجزء حيوي في السياسة الأميركية الجديدة، وتعدُّ الصين إحدى أكبر الدول المنافسة للولايات المتحدة الأميركية في النظام العالمي الجديد، الذي يعتمد على مصادر الطاقة الرئيسة وبخاصة نفط الخليج العربي، لذلك أضحى استكمال السيطرة الأميركية على هذا النفط ركناً أساسياً من أركان سياسة أميركا في منطقة الخليج العربي، يؤكد ذلك عمق الصراع على العراق من أجل النفط، كما يؤكد أن قضية التهديد العراقي ليست هي القضية الأولى في الحرب الأميركية على العراق، وإن كانت تؤدي الدور الرئيس كمبرر لضرب هذا البلد من أجل نزع أسلحة الدمار الشامل، أما القضية الأكثر أهمية فهي قضية النفط العراقي.

وافق الأكراد العراقيون وبخاصة الحزب الديمقراطي الكردستاني وحزب الاتحاد الوطني الكردستاني في (١٩ آذار ٢٠٠٣م)، على أن تتعاون قواتهم مع قوات التحالف التي تقودها الولايات المتحدة الأميركية في الحرب ضد نظام صدام حسين، وأجرى زعماء أكراد محادثات في أنقرة ليحولوا دون وقوع غزو تركي لشمالي العراق حتى

(١) عيسى: ص٤٨٢. (٢) المرجع نفسه: ٤٧٤ ـ ٤٧٥.

لا يؤخذ الأكراد من الخلف، ورفضت تركيا طلباً أميركياً لاستخدام أراضيها من أجل شنِّ هجوم برّي على العراق في الحرب المقبلة، مقابل دعم حقوق الأقلية التركمانية التي طُردت من كركوك على يد صدام حسين، وبدا واضحاً تعذُّر التوفيق بين المصالح المتضاربة للأكراد والأتراك والتركمان والولايات المتحدة الأميركية.

كانت الحرب التي بدأت في آذار ٢٠٠٣م واتخذت مجراها الدامي حتى وصلت إلى نتيجتها المعروفة سلفاً؛ مُكلفة للأكراد، صحيح أنهم حقَّقوا بمساعدة الولايات المتحدة الأميركية بعض المكاسب على الأرض، إلا أن ذلك لا يُقارن بما تكبدوه من خسائر بشرية كبيرة.

لقد شنَّ التحالف الأميركي ـ الكردي، هجوماً منسقاً في شمالي العراق استهدف:

ـ دباغة الواقعة على بُعد ثلاثين كيلومتراً تقريباً إلى الجنوب من العاصمة الكردية أربيل.

ـ عزل الموصل عن كركوك.

ـ الاستيلاء على الأراضي المطلة على حقول نفط كركوك.

وكان الجيش العراقي في الشمال قد أخذ يتشتَّت في هذا الوقت بعد تعرضه للقصف الجوي الأميركي، وانسحب أفراده مسرعين من مواقع كانت مسرحاً للقتال، واندفع الأكراد في المقابل للتقدم أبعد مما تسمح به الولايات المتحدة الأميركية، فدخلوا مناطق كانت كردية في السابق، ومارس فيها صدام حسين التطهير العرقي، وبدأ أكراد كثيرون يعودون إلى أراضٍ كانت أسرهم تعيش فيها، وسقطت شيهان وهي أول بلدة مأهولة في الشمال في أيدي القوات الأميركية ـ الكردية في ٨ نيسان ٢٠٠٣م[1].

الأطماع الأميركية في المناطق الكردية

برز الدور الأميركي في السياسة العالمية بوضوح عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية، وتجسَّد في تأسيس هيئة الأمم المتحدة، وقد مارست الولايات المتحدة الأميركية دوراً بارزاً في نشأتها ووضع ميثاقها، وكانت هناك نظرة إعجاب وتقدير من جانب العرب والأكراد، تجاه السياسة الأميركية؛ لأن أميركا لم تشارك في تقسيم المنطقة واستعمارها واستغلالها كما فعلت فرنسا وبريطانيا من خلال الاتفاقيات الثنائية والدولية، لكن السياسة الأميركية تبدلت بعد ذلك.

وتُعدُّ الولايات المتحدة الأميركية في الوقت الحاضر عبر مشاريعها لإحداث

(١) سيمونز، جيف: عراق المستقبل: ص١٧٤.

تحولات جذرية في المنطقة، أهم قوة دولية ذات علاقة بمستقبل الأكراد، ويبدو أن التقارب بين الطرفين مردُّه إلى تقاطع المصالح والأهداف، وهو ناشئ عن محاولات تغيير الوضع الجغرافي والسياسي في المنطقة، والمعروف أن الولايات المتحدة الأميركية تستخدم المسألة الكردية أيضاً لغايات وأهداف تكتيكية في تنافسها مع الدول الكبرى، ما ينعكس بالضرورة على الأوضاع الكردية.

من هنا، تتبنى الولايات المتحدة الأميركية سياسة الإحاطة بالعلاقات مع العرب والأتراك والفرس، لكي تستفيد من الأكراد في المعادلة السياسية وتتخذ منهم ورقة ضغط تستعملها عندما تصطدم مصالحها مع مصالح دول في الشرق الأوسط، بالإضافة إلى مصالح الدول الكبرى الأخرى.

الواضح أن اهتمام الولايات المتحدة الأميركية بالمنطقة عائد إلى أهميتها البترولية وموقعها «الاستراتيجي» بين الشرق والغرب، كما أنها معنية بإعادة ترتيب مصالحها في القرن الواحد والعشرين، لذا تعاملت مع المسألة الكردية في العراق بنوع من الإيجابية تحت ضغط الظروف السياسية، بوصفها قوة وحيدة في قيادة العالم بعد انتهاء مرحلة الحرب الباردة.

وعلى الرغم من عدم التزام السياسة الأميركية الواضح تجاه مصير الأكراد؛ إلا أن سياق الأحداث يشير إلى احتمال حدوث تطورات إيجابية في هذا المجال، حيث استقبلت الإدارة الأميركية مسؤولين أكراداً مرات عديدة، كما أن ممثلين عن الحركة الكردية السياسية في مناطق انتشار الأكراد العراقية والتركية والإيرانية، قاموا بزيارات متكررة، وعقدوا لقاءات مع أعضاء مجلس الشيوخ الأميركي ووزراء الخارجية، والأمن القومي.

واستمع المسؤولون الأميركيون مطولاً، من زائريهم، إلى ظروف المسألة الكردية والصعوبات التي تواجهها، ويُذكر بأن تبني الأكراد للفيدرالية في المنطقة الكردية العراقية لا يتناقض مع المصالح الأميركية ضمن إطار عراق موحد وبخاصة في مجالات تحقيق السلام.

سعي الأكراد إلى تأسيس كيان سياسي

أكّدت المعارضة العراقية رفضها لأي احتلال أجنبي للعراق، واتهمت صدام حسين بارتكاب جرائم حرب ضد الشعب العراقي، جاء ذلك في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر الذي عُقد في لندن بتاريخ ٤ كانون الأول ٢٠٠٢م، تحت شعار «من أجل إنقاذ العراق والديمقراطية»، وشنَّ المؤتمرون هجوماً عنيفاً على صدام حسين وشدَّدوا على استمرار النضال من أجل وحدة العراق، والتخلص من حكم الفرد،

وإقامة نظام تعددي مستقل، وتحقيق مبدأ المساواة بين الجميع أمام القانون، ومع رفضهم لأي احتلال أجنبي إلا أنهم يقبلون أي مساعدة أجنبية للتخلص من نظام صدام حسين.

وأكَّد الأكراد في هذه الأثناء، تمسُّكهم بأمن وسلامة ووحدة العراق، ورفضهم لأي اعتداء عليه، وعدم ترحيبهم بقيام دولة كردية منفصلة في المنطقة الكردية في الشمال، وأن مطلبهم هو اتحاد «فيدرالي» مع العراق، ورفضوا الاحتلال الأميركي رغم الحماية الأميركية لهم، واستفادتهم من برنامج النفط مقابل الغذاء.

الواضح أن الأكراد سعوا للحصول على مطالبهم من خلال نظام «فيدرالي»، وعدُّوا أن واجبهم الوطني والأخلاقي هو الخلاص من هذا النظام الجائر حتى بمساعدة الأميركيين والبريطانيين أو أي قوة أخرى تُنقذ العراق، وعدُّوا القوات الأميركية والبريطانية الموجودة في العراق قوات تحرير، متجاهلين أن قوات الدول الاستعمارية تأتي دائماً للاستعمار لا للتحرير[1].

ويبدو أن مسعود البرزاني اتفق مع الأميركيين في ٧ كانون الثاني ٢٠٠٣م قبل الحرب على تشكيل حكومة عراقية جديدة فور انهيار النظام، لتملأ الفراغ السياسي والأمني والإداري، وقد سارت الأمور في الأسبوعين الأولين في هذا الاتجاه، لكن صدور قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٤٨٣، تاريخ ٢٢ أيار ٢٠٠٣م أظهر تغيير الأولويات، فتحولت قوات التحالف إلى قوات احتلال، ما دفع الأكراد إلى رفض أي وصاية على العراق، وأكدوا على صيغة العلاقة بينهم وبين الحكومة المركزية في بغداد، وأوضحوا أنهم مع وحدة العراق، ولم يطالبوا بالانفصال عنه، لكنهم دعوا إلى تطوير الصيغة لتصل إلى «الفيدرالية»، التي رأوا أنها أكثر عملية وواقعية.

لكن البرزاني صرَّح في ١٢ آب ٢٠٠٣م، أن الإقليم الكردي لن يستخدم العلم العراقي الذي صمَّمه البعث؛ لأنَّه لا يمثل الأكراد في شيء، وأشار إلى أن النظام الجديد في العراق ينبغي أن يستند على مبدأ «الاتحاد الاختياري» بين دولتين عربية وكردية[2]، ويكون للسلطة المركزية السيطرة على الجيش والسياسة الخارجية، والنواحي المالية مثل النفط وغير ذلك من الموارد «الاستراتيجية» للدولة العراقية، وقد أيَّدت جميع فصائل المعارضة العراقية ذلك في مؤتمر لندن المنعقد عام ٢٠٠٣م.

ويصرُّ الأكراد في طرحهم لـ «الفيدرالية» أن تشمل جميع أجزاء العراق ذات الأغلبية الكردية على أن تكون عاصمتهم كركوك، وهي المركز النفطي المهم، ومحور الصدامات الدامية في الأيام الماضية.

(١) عيسى: ص٥١٢.

(٢) جريدة الأهرام تاريخ ٢٠ آب ٢٠٠٣م.

ويبدو أن التيارات السياسية والدينية والعرقية الأخرى داخل وخارج مجلس الحكم الانتقالي تراجعت عن قرارها في مؤتمر لندن، ورأت أن «الفيدرالية» يجب أن تكون على أساس جغرافي لا عرقي، وأيدها في ذلك الحاكم المدني للعراق بول بريمر، في حين أصرَّت القيادات الكردية على موقفها أن «الفيدرالية» يجب أن تقوم على العِرق، ربما لأنَّهم تذوَّقوا طعم الاستقلال التام عن بغداد لأكثر من عشر سنوات في ظل القرار رقم ٦٨٨ عام ١٩٩١م الذي حدَّد لهم مناطق آمنة، وعلى الرغم من ذلك ظهرت علامات على قيام كيان كردي شبه مستقل في المنطقة الكردية العراقية، وقد تضافرت عوامل عدة داخلية وخارجية مساعدة لهذا الظهور نذكر منها:

- التدهور التدريجي المنتظم لنظام البعث في العراق وما نجم عنه من ضعف الدولة العراقية.
- انتهاء الحرب الأهلية الكردية وما أعقبها من قيام عملية مصالحة بين الحزبين الرئيسين المتقاتلين، ساهمت في تعزيز ثقافة السلام على حساب ثقافة المواجهة.
- تطوُّر الفكر القومي الكردي وثقافة الدولة.
- تطوير النظم المتعلقة بالكيان السياسي والتي ستشهد دفعة قوية إلى الأمام في أعقاب انتهاء آخر حروب الأكراد ضد بغداد في عام ٢٠٠٣م.
- تطور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في شمالي العراق مقابل تراجع تلك الأوضاع في منطقة وسط العراق.
- التغيُّر التدريجي في موقف المجتمع الدولي تجاه القضية الكردية بعد سقوط نظام البعث في العراق.
- لقد تكتَّل الأكراد في جبهة موحدة نسبياً في مواجهة بغداد والمجتمع الدولي المنقسم، وقد مكَّنهم ذلك من توسيع نشاطهم المتعلق بالحكم الذاتي، وهو ما أدى في النهاية إلى أن تكتسب المنطقة ملامح الدولة الكردية التي رغم هشاشتها لن يكون من السهل إزالتها.

أسَّس القادة الأكراد نوعاً فريداً من الفيدرالية، فالارتباط ببغداد كان ضعيفاً جداً، وزرعوا رموزاً وبُنى مختلفة لعملية بناء الدولة تعمل بمعزل عن بغداد، اشتملت على الدستور والمجلس النيابي والوزارة وقوات الأمن «البيشمركة»، بالإضافة إلى تأسيس المدارس العسكرية والمدنية، وكلية للطب، واستخدموا طوابع تتضمن مناظر من طبيعة الإقليم الجغرافية وصورة للملا مصطفى البرزاني مؤسس الحزب الديمقراطي الكردستاني، وتبنّوا نشيداً وطنياً هو نشيد جمهورية مهاباد الكردية، والذي اشتمل

على مجموعة من الرموز القومية، وجرى تأليف وبث العديد من الأغاني والأناشيد الوطنية كجزء من العمل على الذاكرة الشعبية.

وحدَّد القادة الأكراد العيد الوطني في (٢١ آذار) من كل سنة وعاصمة الإقليم أربيل، وأصدروا الجريدة الرسمية هي «وقائع كردستان» لنشر القوانين، وقد بدأت بالظهور في عام (٢٠٠٩م).

واتخذ الأكراد خطوة أخرى لتعزيز هويتهم في مجالات اللغة والتعليم والثقافة، فجعلوا اللغة الكردية المكتوبة والمنطوقة وسيلة الاتصال الرئيسة بين الناس، وقامت وزارة التربية بتغيير مناهج الدراسة، وترجمت الكتب المدرسية من اللغة العربية إلى اللغة الكردية، وشهد محتوى الكتب وبخاصة التاريخية تغييرات كبيرة، فتضمَّنت موضوعات عن الأبطال القوميين في التاريخ الكردي، وفصلت أحداث التاريخ الكردي عن أحداث تاريخ العالم العربي، وازدهر الأدب الكردي على الرغم مما صادفه من عقبات.

واستحدثت حكومة المنطقة الكردية في (أيلول ٢٠٠٩م) دائرة باسم دائرة العلاقات الخارجية، على مستوى وزاري وصلاحيات ومسؤوليات واسعة، متجنبة استعمال مصطلح وزير الخارجية من أجل عدم إغضاب بغداد، فاستعملت كلمة مُلطَّفة ظهرت في السجلات الرسمية للحكومة على أنه الوزير الذي يترأس دائرة العلاقات الخارجية التابعة لحكومة الإقليم، وتُشكِّل هذه الدائرة قناة بين حكومة الإقليم والمجتمع الدولي، وممثليات الحكومات الأجنبية في أربيل، والمعروف أن بعض الدول فتحت قنصليات في هذه المدينة، نذكر منها:

فرنسا وألمانيا والجمهورية الإسلامية الإيرانية وروسيا وتركيا، وكانت مصر أول دولة عربية تفتتح لها قنصلية في أربيل في (كانون الأول ٢٠١٠م).

وفتحت حكومة المنطقة ممثليات في العديد من البلدان كجزء من سياستها القاضية بتوسيع علاقاتها الدولية، مثل الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا وفرنسا وإيران والاتحاد الأوروبي وحتى في بغداد، وأرسلت مندوبين عنها إلى الأمم المتحدة ضمن الوفد العراقي، وترأس فلاح مصطفى، وهو بمثابة وزير خارجية الإقليم، وفد حكومة الإقليم، الذي ضمَّ دلشاد ميران ممثل حكومة الإقليم في بغداد[1].

وقطعت درجة الاستقلالية الاقتصادية التي تمكَّن الأكراد من تحقيقها في عراق ما بعد صدام حسين، أشواطاً بعيدة في إظهار نجاحاتهم في المجالات الأخرى، والواقع أن التغيير السريع في المجتمع والسياسة الكرديين يكمن خلفه اقتصاد قوي،

(١) بينغيو: ص٤١١.

فللمرة الأولى في تاريخ الأكراد يتم بناء مطار دولي في أربيل وفي السليمانية، ما مثَّل انعطافة في المشروع الوطني الكردي للانفتاح على العالم الخارجي[1]، وبدا في بعض الأحيان أن الرحلات المباشرة من مختلف أنحاء العالم إلى أربيل والسليمانية، أكثر عدداً من تلك المتوجهة إلى بغداد.

جلبت المنطقة الكردية المستقرة نسبياً العديد من الشركات والمقاولين في مجال النفط بخاصة، فقد أصدرت حكومة الإقليم في عام (٢٠٠٧م) قانون النفط الذي وُقِّعت في ظله اتفاقيات التنقيب عن النفط والمشاركة في الإنتاج لمُدد تصل إلى خمسة وعشرين عاماً، وقيَم تصل إلى أكثر من خمس مليارات دولار أميركي، وذلك مع أكثر من خمسة وثلاثين شركة أجنبية.

وصفت الحكومة العراقية هذه العقود بغير الشرعية، وأدخلت أسماء الشركات التي وقَّعتها في القائمة السوداء، وأوقفت صادرات النفط من حقول كركوك إلى ميناء جيهان التركي على البحر المتوسط، وردَّت حكومة الإقليم بإنشاء ثلاث مصافٍ للنفط.

ونمت المدن الكردية بسرعة، فتطاولت فيها الأبنية، وأُنشئت مراكز التسوق الحديثة، والمراكز الرياضية، والمصارف، وأسست حكومة الإقليم مصرفاً مركزياً إلى جانب عدد من مصارف القطاع العام والخاص.

وافتتحت الولايات المتحدة الأميركية جامعة في السليمانية في عام (٢٠٠٨م)، الأمر الذي يكشف عن أوليات إدارة الرئيس الأميركي جورج بوش الابن، وعن مدى الاستقرار النسبي في المنطقة الكردية، وكانت هناك سبع جامعات عاملة في المنطقة بحلول عام (٢٠١٠م).

التحديات المستقبلية[2]

في مقابل هذه الصورة التي تبدو مزدهرة ينبغي الإشارة إلى التحديات التي ما زالت تواجه الأكراد على الصعيدين الداخلي والخارجي.

على الصعيد الداخلي:

ـ هناك احتمال على المدى الطويل حدوث تصادم بين عمليتي بناء الدولة المزدوجتين في المنطقة الكردية وفي بغداد، والذي سيؤدي إلى إضعاف المشروع الكردي.

---

(١) بينغيو: ص٤١٢. (٢) المرجع نفسه: ص٤١٤ ـ ٤١٦.

ـ إن التجربة الديمقراطية تظل مشروعاً جديداً، ومن الممكن أن تُشكّل عائقاً أمام توحيد الأكراد.

ـ ما زال أمام حرية التعبير شوط كبير لتقطعه، لا سيما وأن رجال الصحافة يتعرضون في كثير من الأحيان إلى السجن وحتى إلى القتل.

ـ ما زالت العشائرية والمحسوبية والفساد، منتشرة في المجتمع الكردي، الأمر الذي يعرقل قيام نظام اجتماعي وسياسي أكثر تقدماً.

ـ ما زال التنافس بين الحزبين الرئيسين مستمراً على صعيد الإدارات والمؤسسات الحكومية على الرغم من توحيدها.

ـ لا تزال المشكلات قائمة بين بغداد وأربيل حول نوع الفيدرالية التي ينبغي تأسيسها في العراق، أي نوع تقاسم السلطة بين المنطقة الكردية وبين الحكومة الفيدرالية، وتوزيع الموارد، والحق في توقيع العقود النفطية مع الشركات ومشكلة كركوك، وتحديد حدود الإقليم.

على الصعيد الخارجي ـ الإقليمي:

ـ خشية تركيا وإيران وسورية التي تضم مواطنين أكراد من احتمال تحوُّل حكومة المنطقة الكردية إلى نموذج يحتذي به الأكراد في أراضيها، ولهذا حاولت عرقلة هذا التحول إلى حكم ذاتي.

ـ توسُّع الجدل فيما خصَّ كركوك ليضم جيران العراق، وبخاصة تركيا التي هدَّدت بالتدخل إذا ما ضمَّ الأكراد هذه المدينة، وردَّ مسعود البرزاني على هذا التهديد بأن المدينة هي عراقية بهوية كردية، وأنه إذا تدخلت تركيا في الشؤون العراقية، فإن أكراد العراق سوف يتدخلون لصالح الأكراد الموجودين في تركيا.

على الصعيد الخارجي ـ الدولي:

على الرغم من نجاح الأكراد في الانفتاح على العالم الخارجي، وتطوير علاقاتهم التجارية مع دول العالم المختلفة، إلا أنهم يفتقرون إلى التمثيل في الأمم المتحدة، كما لم تعترف أي دولة بكيانهم ولا بحقهم في تقرير المصير الذي أعلنه مسعود البرزاني في (١١ أيلول ٢٠١٠) أثناء افتتاح مؤتمر الحزب الثالث عشر أمام حشود رسمية من العراق: رئيس الوزراء نوري المالكي، ورئيس المجلس التشريعي أسامة النجفي، وممثلين عن الحكومتين التركية والإيرانية، ووفود كردية من الدول المجاورة.

رأي في مستقبل الأكراد

يُلاحظ أن بعض الأكراد في المنطقة الشمالية للعراق كانوا مشحونين بأحلام الاستقلال، ويأملون في قيام دولة كردستان سواء العراقية أو الكبرى التي تضم أكراد تركيا وإيران وسورية بالإضافة إلى العراق، وكانت خريطة كردستان تُباع في المكتبات مع القرطاسية[١].

ونحن اليوم أمام أجيال جديدة ترعرعت في ظل الحكم الذاتي، وانتماؤها الأول لكردستان، وتبدو خائفة من عودة المنطقة الكردية إلى الدولة الأم؛ لأنَّها اعتادت على الاستقلال الفعلي الذي من أهم مظاهره العلم والنشيد الوطني وحكم ذاتي، وثقافة خاصة، واقتصاد مستقل، ومزيد من تعميق الهوية القومية الكردية[٢].

وأياً كان الأمر، فنحن أمام ظاهرة جديدة ومختلفة في شمالي العراق، والشيء المؤكد أن أكراد ما بعد عهد صدام حسين ليسوا كأكراد الأعوام السابقة، وهم على مفترق طرق: إما أداء دور أكبر في العراق الكبير أو الاستقلال عنه، ولكل خياراته وحساباته من مكاسب وخسائر[٣].

والواضح أنه في ظل الفوضى التي تضرب العراق منذ عام (٢٠٠٥م)، والصراع العسكري المتشعب بين الطوائف والمذاهب والأعراق، والذي يُنذِر بتقسيم العراق؛ يمضي الأكراد في خطواتهم نحو مزيد من الاستقلال، ويتوقف نجاحهم على توجهات الدول الإقليمية والدولية بفعل تداخل المصالح الاقتصادية والسياسية.

ويبدو أن القضية الكردية دخلت القرن الواحد والعشرين وهي أكثر اندفاعاً من أي وقت مضى، وإذا قُدِّر للدولة الكردية أن ترى النور، فإنَّها ستبدأ من العراق في ظل الأزمات المستمرة، وتصادم المصالح الإقليمية والدولية، واستهداف العراق ضمن خطة «استراتيجية» لولادة ما يُسمَّى الشرق الأوسط الجديد.

وينخرط الأكراد في لعبة الدول الإقليمية والدولية عبر الحرب على دولة الإسلام في العراق والشام (داعش) للدفاع عن مناطقهم وتأكيد حضورهم الفاعل والمستقل. ففي (٦ نيسان ٢٠١٥م) زار حيدر العبادي رئيس وزراء العراق إقليم كردستان، وأجرى مباحثات مع رئيسه مسعود البرزاني في أربيل، تمحورت حول تعاون قوات البيشمركة الكردية مع الجيش العراقي لإخراج داعش من الموصل.

---

(١) عيسى: ص٥٨٢.
(٢) المرجع نفسه: ص٥٨٢ ـ ٥٨٣.
(٣) المرجع نفسه: ص٥٨٤.

لكن الواضح أن القضية الكردية تتسم بقدر كبير من التشابك، حيث تتداخل فيها الأبعاد السياسية والعرقية والاقتصادية فضلاً عن تعدد الأطراف التي تتصارع فيها والموضوعات المتعلقة بها، على نحو يجعلها إحدى الأوراق الضاغطة التي يستخدمها أطراف النزاع في المنطقة، كلٌّ في مواجهة الآخر.



البَابُ الثَالِث

أوضاع الأكراد في إيران

الفصل العاشر

أكراد إيران في ظل حكم أسرة بهلوي

أكراد إيران في الحرب العالمية الأولى

ساهم الأكراد في إيران في المعارك العسكرية، التي اتسمت بالنزاع العثماني - الإيراني في أذربيجان وشرقي تركيا أثناء الحرب العالمية الأولى، ويبدو أن أسباب هذه الأعمال العسكرية تكمن في مرابطة وحدات عسكرية روسية كبيرة في إيران.

وساند الروس في عام (١٣٢٧هـ/ ١٩٠٩م) شاه إيران في طرد الدستوريين الإيرانيين، فكافأتهم السلطات الإيرانية بإبقاء قوات عسكرية كبيرة في شمالي إيران لا سيما في أذربيجان، وكان من الطبيعي أن يُرسل العثمانيون حملة عسكرية في (٢٠ صفر ١٣٣٣هـ/ ٢٩ كانون الأول ١٩١٤م) إلى إيران متجاهلين الحياد الذي أعلنته الحكومة الإيرانية، وسيطروا على مدينة تبريز، لكنهم أُرغموا على إخلائها بضغط من الروس في (١٤ ربيع الأول ١٣٣٣هـ/ ٣٠ كانون الثاني ١٩١٥م).

وتابع الروس زحفهم باتجاه الغرب نحو المناطق الكردية لبحيرة أورمية، واصطدموا بثلاثة آلاف كردي من الشكاك بقيادة إسماعيل آغا سمكو وعمر خان، بالقرب من مدينة خوي شمالي البحيرة، عند مشارف المنطقة الكردية وتغلبوا عليهم، وانسحب المقاتلون الأكراد إلى الجبال الموازية لخط الحدود التركي غربي البحيرة، واحتل الروس مدينة أورمية في (١١ رجب ١٣٣٣هـ/ ٢٥ أيار ١٩١٥م)، فاستقبلهم المبشرون الأميركيون والسكان النصارى بفرح.

وأُرغمت جماعات كردية مسلحة من عشيرتي منكور وماش، على الانسحاب إلى الجبال، بعد مناوشات فاشلة مع القوات الروسية، وعندما عُقدت اتفاقية بين روسيا البلشفية والدولة العثمانية في (ربيع الأول ١٣٣٦هـ/ كانون الأول ١٩١٧م) انهارت الجبهة الروسية في أذربيجان، وتُركت المنطقة الممتدة غربي البحيرة تحت رحمة قوميات مختلفة متنازعة، كردية وآشورية، وحلفاء نصارى، وأتراك أذربيجانيين في بلدة أورمية، ووحدات من الجيش التركي.

استغلَّ الآشوريون هذا الوضع المعقد، فاستقلّوا بإقليم هكاري جنوب شرقي تركيا

بقيادة بطريركهم وزعيمهم الوطني مارشمعون، وأمَّنت لهم إيران ملجأ مؤقتاً في سهول سلماس وأورمية نظراً لوجود سكان نصارى فيها.

ونهض مارشمعون في (أوائل ١٣٣٦هـ/ نهاية ١٩١٧م) للتصدي للقوات التركية، ونسَّق مع من تبقَّى من القوات الروسية في المنطقة، وشكَّلت هذه الحملة تهديداً لمسلمي مدينة أورمية ولزعماء العشائر الكردية، وأبرزهم إسماعيل آغا سمكو رئيس الشكاك، وبات الأخذ بالثأر ممكناً بعد خروج الروس كلياً من المنطقة، وحتى يتجنب مارشمعون ذلك، دعا سمكو إلى الاجتماع به في قرية كونيشهر بسلماس في (جمادى الآخرة ١٣٣٦هـ/ آذار ١٩١٨م) للتداول في إقامة حلف كردي ـ آشوري موجه ضد تركيا وإيران، لكن مارشمعون تعرَّض أثناء الاجتماع لمحاولة اغتيال ناجحة قضى على أثرها مع حاشيته، وأُشيع بأن لسمكو ضلع في هذه العملية بالاتفاق مع الأتراك، ونهضت أخته للأخذ بثأره، وطرْد الأكراد من سهل سلماس، لكن هؤلاء تغلبوا عليها بمساعدة القوات التركية، فتراجعت إلى همذان المشمولة بالحماية البريطانية.

حركة سمكو

كانت إيران في نهاية الحرب العالمية الأولى في حال فوضى إدارية ومالية، فالقتال العشائري يدور في مناطق عدة، وعمَّ الأقاليم المختلفة الفراغ السياسي والمجاعة، فجيلان كانت في حال تمرد، والقوات السوڤياتية والبريطانية تنتشر في بعض المناطق الإيرانية، وسقطت حكومة طهران نتيجة إذعانها لاتفاقية عام (١٣٣٧هـ/ ١٩١٩م) مع بريطانيا، والتي رفضها الشعب الإيراني، وقد وضعت البلاد في وضع المحمية، وهدَّدت الجماعات المتمردة في منطقة قزوين بالزحف إلى طهران مدعومة بقوات سوڤياتية، وبدت البلاد أضعف من أي وقت مضى، ولم يُخرجها من هذا المأزق الخطير سوى «الجنرال» رضاخان مالك، فزحف في (جمادى الآخرة ١٣٣٩هـ/ شباط ١٩٢١م) إلى العاصمة طهران ودخلها على رأس فرقة من القوزاق، وشكَّل حكومة جديدة وتسلَّم وزارة الدفاع ومنصب القائد الأعلى للقوات المسلحة.

نشأ إسماعيل آغا سمكو على العنف إثر مقتل أخيه الأكبر جعفر آغا على يد حاكم أذربيجان موختي شمس أثناء حضوره مأدبة رسمية في تبريز، فاشتهر بين الأكراد، وتولى زعامة عشيرة شكاك، وملأ الفراغ الذي أحدثه خروج القوات الروسية والتركية والآشورية من المنطقة الكردية الإيرانية في عام (١٣٣٧هـ/ ١٩١٩م)، وأجرى مفاوضات مع غوردون بادوك القنصل الأميركي في تبريز بشأن السماح

بخروج البعثة التبشيرية الأميركية بسلام مقابل خمسة آلاف دولار أميركي، واعتراف الحكومة الإيرانية بسلطته جرياً على سياسة الأمر الواقع، وتمَّ تعيينه حاكماً على المنطقة الجبلية الممتدة غربي بحيرة أورمية، وعلى الرغم مما سُمع عنه بأنه ينوي إقامة دولة كردية مستقلة، فقد احتفظ بنظام الحكم العشائري، وتصدى لمحاولات طهران تعيين موظفين عموميين في منطقته، فهاجم في (صفر ١٣٤٠هـ/ تشرين الأول ١٩٢١م) صاوجبلاق.

اشتهرت شكاك بأنها من أهم المجموعات العشائرية الكردية خلال تلك المرحلة، وهي مقسمة إلى ثلاث مجموعات رئيسة متنافسة هي: العبدوي بزعامة سمكو ومامدي وكاردار[1]، وحتى ضمن مجموعة عبدوي كان سمكو مهدداً بمتنافسين عدة، لعل أبرزهم أخوه أحمد، وأحد أقربائه عمر خان، والمعروف أن سمكو استغل حال الفوضى في المنطقة الحدودية لطلب المساعدة من إيران وروسيا قبل الحرب العالمية الأولى، وعمل بدءاً من عام (١٣٣٢هـ/ ١٩١٤م) بشكل متقطع لصالح إيران، والواقع أنه حظي بالمباركة الإيرانية بفعل أنه يوفر نوعاً من السلطة المحلية، ويساعد في مقاومة التهديدات التركية والروسية[2]، وسعى في عام (١٣٣٦هـ/ ١٩١٨م) إلى تقوية علاقاته مع الشيخ طه الشمزيناني، وكان قد تزوج من إحدى أخواته، ليقوِّي موقفه تجاه منافسيه، وقد شكَّل معه جبهة قوية عبر الحدود الإيرانية ـ التركية.

وقام في (ربيع الأول ١٣٣٨هـ/ كانون الأول ١٩١٩م)، تحالف إسلامي بقيادة سمكو بهدف منع عودة الآشوريين والأرمن إلى المنطقة الكردية.

ويبدو أن الحكومة الإيرانية لم تثق بسمكو بفعل تقرُّبه من الروس قبل الحرب العالمية الأولى، وتعاونه مع الأتراك ضد الآشوريين الذين هدَّدوا في السنة الأخيرة من الحرب، بإقامة قاعدة قوية في سهل أورمية، والمعروف أنه قتل أو شارك في قتل مارشمعون بناء على أمر حاكم تبريز، وخدمة لمصالحه الخاصة.

رأت طهران أن أعمال سمكو ستؤدي به إلى طلب الاستقلال عن إيران، وأملت في التصدي لطموحه، لكنها كانت مفلسة، فسعت إلى الحصول على مساعدة بريطانية لتمويل هذا المشروع، إلا أنها لم تنجح في التخلص منه، فلجأت عندئذٍ إلى الخدعة، فأرسلت إليه قنبلة في طرد، لكن شقيقاً له قد استلمه وانفجرت القنبلة فيه ونجا سمكو من محاولة الاغتيال.

وما جرى من شجار بين جماعة من مؤيدي سمكو والنصارى في أورمية، أتاح لإيران إخضاعه، فأرسلت حملة عسكرية فرضت الحصار على المدينة، وقطعت

(١) مكدول: ص٣٣٥.
(٢) المرجع نفسه.

المياه عنها، واستولت على ديلمان، ونهبت خوي، وقتلت آذربيجانيي قرة قشلان.

وبدا أن بريطانيا القلقة من التطورات السلبية في المنطقة الكردية الإيرانية؛ فضَّلت تعيين سمكو حاكماً على أورمية، وهي خطوة جعلت من أذربيجان الغربية إقليماً مستقلاً، ووافقت السلطات الإيرانية مُرغمة، على تسوية اعترفت بموجبها بسمكو قيماً على بعض الطرق العامة في المواقع والمقاطعات الحدودية لديلمان ولاهيجان، مقابل ولائه، لكن هذا الولاء كان هشاً؛ لأن سمكو عُرف بالانتهازية من أجل خدمة مصالحه السلطوية وإقامة كيان كردي مستقل، فتقرَّب من بريطانيا من أجل تحقيق ذلك، وقد بدا أنها تريد قيام كيان كردي في تركيا، فتطلب منها معاملته بالمثل على الجانب الإيراني من الحدود.

ودعا سمكو الزعماء الأكراد في أذربيجان الغربية إلى عقد اجتماع لدراسة مشروع قيام كيان كردي مستقل، ولكن الاجتماع لم ينجح بفعل الخصومات الداخلية بينهم؛ ولأن بعضهم كان متحالفاً مع بحري بك، أحد منافسي سمكو في شكاك، وكان منافسه الآخر عمر خان قد عرض المساعدة على أورمية للوقوف في وجهه، وعزَّز سمكو موقفه في شمالي بحيرة أورمية بفضل ما انضم إليه من تعزيزات، وهيمن على سلماس وقتور.

كانت السلطات الإيرانية قلقة من الوضع المتدهور على حدودها الغربية، فقرَّرت وضع حد لنشاط سمكو، فهزمته في (جمادى الأولى ١٣٣٨هـ/ شباط ١٩٢٠م)، ففرَّ إلى معاقله الجبلية، وقد مات الكثير من رجاله بفعل شدة البرد وتراكم الثلوج، واضطر إلى الدخول في مفاوضات مع الحكومة الإيرانية لتهدئة الموقف، فتعهد:

- بإعادة الغنائم المسروقة من قرة قشلاق.
- بتقديم خمسين خيالاً بقيادة أخيه أحمد، كمساهمة منه في فرقة القوزاق.
- بعدم التدخل في شؤون مقاطعات أورمية وسلماس.

ويبدو أن أمد التهدئة كان قصيراً، فقد عدَّ سمكو أن التفاهم مع إيران يُشكِّل علامة ضعف، فراح يُقوي جنوده عبر تزويدهم بالأسلحة الحديثة، وسيطر على سهل سلماس وسهل أورمية بما فيها المدينة، وذلك في (ربيع الآخر ١٣٣٩هـ/ كانون الأول ١٩٢٩م)، وتلقَّى دعماً من روسيا التي أرادت تقويض وحدة الأراضي الإيرانية، وحثَّ زعماء صاوجبلاق ولاهيجان على الانضمام إليه، ومع ذلك من الخطأ الاعتقاد أنه حاز على دعم كردي عام، فقد عارضه الكثير من زعماء العشائر، أبرزهم خان ماكو الذي استغل حاجة الأتراك إلى القمح خلال صراعهم مع اليونان، فعرض عليهم كميات كبيرة بأسعار مُخفَّضة إذا ما توقفوا عن دعمه.

وتغلَّب سمكو في (رجب ١٣٣٩هـ/ آذار ١٩٢١م) على قوة من القوزاق مؤلفة من أربعمئة جندي في قزلجا شمالي بحيرة أورمية، فقوي أمره، وهرعت العشائر الكردية إلى الانضمام إليه، فأضحى عديد جيشه نحو أربعة آلاف رجل[١].

ويُعزى نجاحه إلى حد كبير إلى حال الاستقرار العام الذي ساد في المنطقة، ولا بد من التذكير بأن رضا خان بهلوي قد استولى على طهران في (جمادى الآخرة ١٣٣٩هـ/ شباط ١٩٢١م) كما ذكرنا، وحقَّق الأمن والنظام في الربوع الإيرانية.

وأدرك سمكو قيمة المساعدة الخارجية لمساندته في تحقيق طموحه ومواجهة القوة الإيرانية، فسعى إلى التقرب من بريطانيا، ربما بناء على وصية الشيخ طه؛ لأنها كانت في موقع أفضل من الاتحاد السوفياتي، بالإضافة إلى أن أملاكه كانت محاذية للمنطقة الكردية المحتلة من قِبل بريطانيا، فهل كانت بريطانيا على استعداد لمساعدته؟

الواقع أن بريطانيا كانت آنذاك بصدد إقامة حاجز في وجه تدخلات تركيا في منطقة برادوست وعلى طول الجناح الشرقي للجيش البريطاني، واعتقد الساسة البريطانيون أن طهران قد تقبل بفقدان الإقليم الكردي التي تسيطر عليه اسمياً مقابل الاستقرار والأمن، وفي موازاة ذلك، سمح سمكو بتحرك القوات التركية في إقطاعه للتسلل إلى المنطقة المحيطة براوندوز، والمعروف أنه كان يتلقى الذخيرة من مدينة وان التركية ولا يمكن أن ينازع الأتراك إلا مقابل كمية كبيرة من لوازم الحرب من بريطانيا، لكن بريطانيا لم تكن ترغب في التورط في قمع الطموح الكردي كي لا تجرح مشاعر الأكراد في العراق، كما لم تكن تريد أن تُعطي طهران مزيداً من المبررات لاتهامها بالتدخل في الشؤون الإيرانية[٢].

وسيطر سمكو في هذا الوقت على كل المنطقة الممتدة من ضواحي خوي حتى بانة في الجنوب، وظلت صاوجبلاق في يد الحكومة ولكن ليس لمدة طويلة، ففي (ربيع الأول ١٣٤٠هـ/ تشرين الثاني١٩٢١م) اعتقل قائد الموقع العسكري في صاوجبلاق اثنين من الزعماء الأكراد الذين دعاهم من أجل التفاوض، فزحف سمكو على المدينة ودخلها، وعيَّن عليها حاكماً من عشيرة مامش، ثم انطلق على طول الضفة الغربية لبحيرة أورمية للاصطدام بقوة غير نظامية من رجال قرة داغ العشائريين، وجرى اللقاء في شمالي سلماس، وانتصر عليهم، وهزم القوات الحكومية في قرة تيا على الطريق الشمالية لسلماس في (ربيع الآخر/ كانون الأول)،

(١) مكدول: ص٣٣٩.
(٢) المرجع نفسه: ص٣٤٠.

فاستطاع بذلك أن يفرض هيبته من جديد، لكن حركته كانت مقيدة بطبيعة السياسة العشائرية، فطيلة مدة نجاحه، بقي مرهوب الجانب، وغير محبوب، ومع ذلك، فقد حذَّر الأكراد في نواحي ماكو في الشمال الحكومة الإيرانية من مغبة حشد قوات محلية ضده، وأبدت عشيرة منكور في الجنوب، استعدادها للانضمام إلى صفوف قواته، وأيدته عشيرة مامش، واستمرت عشيرة دي بوكري على عداوتها له، وقرَّرت عشيرة ديزلي مساعدته، وكذلك فعل سردار رشيد الراوستوري أيضاً، وقد عرض عليه الاستيلاء على سقز وإعادتها إليه كي يحكمها باسمه، ورفض زعيم مريوان محمود خان دعوته للانضمام إلى حركته.

واعتقد القنصل البريطاني في كرمنشاه أن حركة سمكو الاستقلالية مبالغ فيها؛ لأن غالبية الأكراد في جنوبي المنطقة الكردية لا يرغبون في دعم الحركة قبل حصولهم على المال وأن تكون مشمولة بحماية بريطانيا، وعارضت عشيرتا السنجابي وكالخاني، سمكو حتى وهو في ذروة مجده[1].

وجَّه رضا شاه حملات عسكرية عدة للقضاء على سمكو، كانت تُمنى بالفشل، ويبدو أن لذلك علاقة بانهماكه بمشكلات أخرى أكثر حيوية، نذكر منها: اندلاع انتفاضة في تبريز، غارات اللور على بروجرد، غارات التركمان في نواحي كوران، غارات شاه سيفان بالقرب من أربيل، لكن الحركة بدأت تتعرَّض للانتكاسات بدءاً من (جمادى الآخرة ١٣٤٠هـ/ شباط ١٩٢٢م)، فدُمرت في جيلان، وهُزم سمكو في شمالي سلماس في (ذي الحجة ١٣٤٠هـ/ آب ١٩٢٢م)، واستردت الحكومة ديلمان، وتعرَّض سمكو بفعل هذه الهزائم إلى تناقص قواته، وفضَّلت جماعات العشائر العودة إلى منازلها، وبذلك تمَّ الاستيلاء على معظم معاقله، وأُعيد احتلال أورمية، وفرَّ سمكو مع بعض أتباعه إلى تركيا.

وحاول سمكو استعادة مجده السابق، إلا أن الزعماء الأكراد أمثال الشيخ طه والشيخ محمود، رفضا التعاون معه، وفي عام (١٣٤٢هـ/ ١٩٢٤م) عفا رضا شاه عنه على أساس أن من الأفضل لإيران أن يكون داخل الأراضي الإيرانية لمراقبته، فعاد سمكو إلى إيران في العام التالي ليواجه تمرداً ضد زعامته قام به خصمه عمر خان الذي تولى زمام أمور العشيرة بعد هزيمته، وبفعل مساندة إيران له نجح في استعادة زعامته، لكن الصراع استمر مع عمر خان، وقد خرج سمكو منه مهزوماً ففرَّ إلى العراق ثم توجه إلى تركيا في عام (١٣٤٧هـ/ ١٩٢٨م)، تاركاً عمر خان ليتولى زعامة العشيرة تحت سلطة عبدوي من شكاك[2].

(١) مكدول: ص٣٤٢.
(٢) مكدول: ص٣٤٤.

ويبدو أن سمكو لم يركن إلى الهدوء وهو في المنفى، فدخل في مراسلات مباشرة مع شخصيات كردية تتوافق توجهاتها السياسية مع توجهاته، بالإضافة إلى تركيا التي أغرته بمساعدة عسكرية من فوج الفرسان العشائريين، ومنحته عقاراً على الحدود الإيرانية، فعدَّت إيران ذلك بمثابة تهديد لسيطرتها على المنطقة لذلك قرَّرت التخلص منه، لكنها عفت عنه في العام التالي وفي نيتها التخلص منه بعد ذلك، وهذا ما حصل.

لم يضع سمكو برنامجاً سياسياً يُعبِّر عن وجهة نظره، وعلى الرغم من أن رجلاً من صاوجبلاق قد أصدر باسمه صحيفة روزي كردستان، إلا أن خطها السياسي لم يكن واضحاً، والراجح أنه لم يتبنَّ إدارة موحدة ولا نظام ضرائب معيناً في المناطق التي تقع تحت سيطرته، وهو بالكاد يشير إلى رؤية الدولة الوطنية، ويحتقر المدنيين غير العشائريين، وتوحي تصرفاته أن شعوره القومي كان مرهوناً بالحالة الاجتماعية - الاقتصادية أكثر منه بالعرف[1].

كانت حركة سمكو حركة متناقضة في نواح كثيرة، فقد استقطب بفعل مطالبته بتحرير أكراد إيران وتركيا، تأييد الأكراد في شمال غربي إيران وفي المقاطعات النائية من المنطقة الكردية التركية، وقد عاهدوه بتقديم المساعدة، إلا أنه كان متقلباً في مواقفه السياسية، فقد غيَّر مراراً حماته وتنقَّل بين الإيرانيين والأتراك والبريطانيين، وأضحى دمية في أيدي هؤلاء.

لكن سمكو بقي الزعيم العشائري الأول من دون منازع، فقد استغلَّ حسنات الثقافة العشائرية لحشد المؤيدين وقمع المنافسين، ويبدو أنه تبنَّى اتحاداً كردياً يضم خليطاً من الأفخاذ العشائرية التي لا ترتبط ببعضها بأي صلة قربى بهدف أن يصبح الحكم الأعلى للعشائر الكردية في أذربيجان الغربية، ولكنه شُغف بالثقافة العشائرية التي كان هو جزء منها، وقد بدا ذلك جلياً في تناقص قواته في أعقاب هزائمه بالإضافة إلى النزاعات والمنافسات المتأصلة في النظام العشائري[2].

وهكذا أفل نجم سمكو، وزال مجده، إلا أن تاريخه الشخصي ظل حياً حتى انتهت حياته في (٢١ صفر ١٣٤٩هـ/ ١٨ تموز ١٩٣٠م) بكمين نصبته له القوات الإيرانية في أشنويه[3]، وكان قد قصدها ليعلن خضوعه ويتقبل عفو الحكومة الإيرانية.

(١) مكدول: ص٣٤٥.
(٢) المرجع نفسه.
(٣) جليل وآخرون: ص١٦١.

جمهورية مهاباد

أكراد إيران في الحرب العالمية الثانية

شكَّلت الحرب العالمية الثانية انعطافة في التاريخ الكردي في إيران، فقد احتلت كل من بريطانيا والاتحاد السوفياتي منطقة غربي إيران في (رجب ١٣٦٠هـ/آب ١٩٤١م)، وأجبرت بريطانيا رضا بهلوي المؤيد للألمان على التخلي عن العرش لصالح ابنه محمد.

تركَّزت منطقة النفوذ البريطانية في كرمنشاه في أقصى جنوبي المنطقة الكردية وهدفها حماية الجناح الشرقي للعراق، وامتدت شمالاً فدخل قسم منها في إقليم سنندج.

واحتل الروس معظم القسم الشمالي والغربي من أذربيجان وحتى الخط المار من أشنويه إلى مياندواب جنوباً، بهدف إقامة موطئ قدم لهم في غربي أذربيجان، وحماية مؤخرة الجيوش الروسية المنسحبة عبر القوقاز وأذربيجان، والمحافظة على خط التموين التي تستعمله القوات الأميركية، لذلك كانت السياسة السوفياتية خلال الأشهر الثمانية عشر الأولى من الاحتلال تتسم بالحذر والمرونة، وتتحاشى إثارة الشخصيات الكردية البارزة، كي لا تُعطي الأكراد ذريعة للارتماء في أحضان عملاء دول المحور[١].

واتخذت بريطانيا منحى آخر كونها كانت مدركة للصعوبات الملازمة للسيطرة العشائرية، تمثَّل في أن يتخلَّى الأكراد عن ولائهم لطهران، وتمسُّكهم بالاستقلال أو الحكم الذاتي، لذلك طلبت من طهران أن:

- تحل الشكاوى الكردية المشروعة.
- تعيد تنصيب زعماء العشائر الذين يملكون سندات قانونية للأراضي التي صادرها رضا شاه.
- تُساعد أولئك الزعماء الذين يرغبون في الاستقرار.
- تسمح بالهجرة السنوية العشائرية غير المقيدة طالما لا تخرق السلام.
- تحاكم الضباط الذين استغلوا مناصبهم للإساءة إلى الأكراد في العقد الماضي.

وكانت مدركة أن تركيا المتعاطفة مع ألمانيا، كانت تخشى من تشجيع الحلفاء للأكراد في إيران، وزعزعة الاستقرار، ما قد يؤدي إلى تحريض أكرادها أيضاً[٢].

أتاحت سياسة بريطانيا في المنطقة الكردية ظهور فراغ في الأراضي الداخلة ضمن

(١) إيغلتين: ص٣٥. (٢) مكدول: ص٣٥٨.

المنطقة الممتدة من مهاباد إلى سقز، بالإضافة إلى تلك الممتدة جنوباً حتى سنندج؛ فملأه الأكراد والحكومة الإيرانية، وأقام الأكراد أول حكومة في نظام الحكم الذاتي.

انتشرت الفوضى في إيران بعد أسبوع على اعتلاء محمد رضا شاه سدة الحكم في طهران، وعمَّت غربي أذربيجان بفعل عدم سماح الروس للقوات الإيرانية من الوصول إليها لفرض الأمن.

كانت الأمور تسير على نحو أفضل في الجنوب، لكن الحضور البريطاني كان مُثبِّطاً حيث يمكن لطهران أن ترحب بالدعم البريطاني لسلطتها في كرمنشاه، لكنها شعرت أن عليها التفاهم مع الأكراد، وكان هناك اعتقاد كردي مثير من أن البريطانيين سوف يساعدونهم في تحقيق أمانيهم القومية، لذلك سعى كل من حمه (محمد) رشيد زعيم بانة وقاضي محمد زعيم مهاباد، إلى التقرُّب من الموظفين البريطانيين على أمل الحصول على الحماية البريطانية.

كان الإيرانيون شديدو الحرص على منع انفصال المنطقة الكردية، فأرسلت طهران لجنة في (شوال ١٣٦٠هـ/تشرين الأول ١٩٤١م) اجتمعت بزعماء العشائر في مهاباد، ووعدتهم بحرية حمل السلاح وارتداء الزي الكردي، مقابل موافقتهم على عودة الإدارة الإيرانية. لم يكن هذا العرض أكثر مما تمتعت به العشائر قبل سقوط رضا شاه، لذلك رفضته[١].

وطالب الزعماء الأكراد بما يأتي:

- ضمانات خاصة بإعادة الأراضي المصادرة.
- توظيف الزعماء أو ممثليهم في الحكومة بطهران.

كانت العشائر الكردية في هذه الأثناء، مُصمِّمة على عدم السماح للحلفاء بفرض نظام جديد في المنطقة الكردية، فأشعلوا الاضطرابات، وهاجموا أورمية، ونهبوا سوقها، وأضرموا النار فيها، واستولوا على كميات كبيرة من الأسلحة التي خلَّفها الجنود الإيرانيون ثم لاذوا بالفرار إلى الجبال بفعل تدخل القوات الروسية، وتمركز رجال العشائر في الجنوب حول سنندج وكرمنشاه، ونشروا الفوضى في الأرياف، وأغاروا على القرى ونهبوها، وشوهدوا في نهاية تلك السنة يجوبون شوارع تبريز وهم مدججون بسلاحهم ويرتدون زيهم التقليدي[٢].

وشكَّلت مجموعة من الأكراد والأرمن والآشوريين حزباً هو الحرية في (ذي الحجة ١٣٦٠هـ/كانون الثاني ١٩٤٢م)، وأخذ أعضاء الحزب ينهبون القرى

(١) مكدول: ص٣٥٩. (٢) المرجع نفسه: ص٣٦٠.

الأذربيجانية المجاورة، وتجدَّدت الاضطرابات في (ربيع الأول ١٣٦١هـ/ نيسان ١٩٤٢م) بسبب تسليح السلطة الإيرانية للفلاحين الشيعة، ولم تهدأ العشائر إلا عندما وافقت الحكومة على سحب قوات الدرك من المناطق الواقعة بين خوي ومهاباد.

واستعاد حمه رشيد بانة وسط المنطقة الكردية وكان حاكماً عليها أثناء الحرب العالمية الأولى، وأقام حكومته الخاصة، وهدَّد سنندج، ولم يثنِه عن دخولها سوى تحذير بريطاني بأنه سوف يدخل في نزاع مع القوات البريطانية، وكان رجاله قد استولوا على سقز في (محرم ١٣٦١هـ/ شباط ١٩٤٢م) ثم طُردوا منها في (ربيع الأول/ نيسان).

ويبدو أن حمه رشيد بانة اضطر إلى الدخول في مفاوضات مع الحكومة الإيرانية، ووافق على العمل تحت جناحها، غير أنه أخذ يتحين الفرصة للتخلص من هذه التبعية، وقد سنحت له في عام (١٣٦٣هـ/ ١٩٤٤م) عندما هاجم مناطق مريوان التابعة لمحمود خان الموالي لإيران، فهرعت القوات الإيرانية لمساعدته، وطردت حمه رشيد بانة إلى العراق، والتفتت القوات الإيرانية عقب ذلك إلى محمود خان وطردته أيضاً إلى العراق حتى لا يقتدي به.

وكان لا بد للزعماء الأكراد في المنطقة السوفياتية أن يوازنوا بحذر بين الولاء لطهران أو الولاء للاتحاد السوفياتي، وانقسموا إلى ثلاثة أقسام:

رأى الأول، ومنهم علي آغا زعيم عشيرة دي بوكري، الدخول في طاعة طهران.

ورأى الثاني ومنهم أخوه المبعد، مناصرة السوفيات.

وفضَّل الثالث كسب اهتمام الطرفين.

وطلب قاضي محمد زعيم مهاباد الدعم السوفياتي لمشروعه الانفصالي، في الوقت الذي رشَّح أخاه صدر قاضي للانتخابات النيابية كمندوب لمهاباد في المجلس التشريعي الإيراني، وانتُخب عضواً فيه، وقد هدف قاضي محمد من وراء هذا التصرف إبعاد ريبة طهران.

وفي غمرة الصراع البريطاني ـ السوفياتي، التفت قاضي محمد إلى التقرب من البريطانيين، واتخذ من تدخلهم في شؤون إيران فرصة مناسبة لتحقيق نوع من الحكم الذاتي في المنطقة الكردية تحت الحماية البريطانية، كذلك ساد الاعتقاد في الأوساط الكردية بأن البريطانيين يُخططون لعقد لقاء مع الزعماء الأكراد، ما دفع الاتحاد السوفياتي إلى دعوة ثلاثين زعيماً كردياً بمن فيهم قاضي محمد لزيارة باكو في (شوال ١٣٦٠هـ/ تشرين الثاني ١٩٤١م).

لقد سعى السوفيات إلى تأكيد نفوذهم في المنطقة الكردية عبر القضاء على

هواجس الأكراد، فاجتمع وفد كردي بجعفر باقروف رئيس جمهورية أذربيجان السوفياتية، عرض خلاله المطالب الكردية، ومنها السماح للعشائر بالاحتفاظ بالأسلحة التي جمعوها منذ الاحتلال السوفياتي، فكان جواب باقروف غير واضح[1]، والواقع أنه أراد من الأكراد الاعتماد على الاتحاد السوفياتي وليس على بريطانيا، وبعد أن قضى الوفد مدة أسبوعين في باكو، عاد بانطباع بأن الاتحاد السوفياتي يقف إلى جانب الأكراد.

وبرز زعيمان كرديان بعد زيارة باكو هما: قاضي محمد والشيخ عبد الله كيلاني، كان الأول أكثر وجهاء مهاباد احتراماً، والثاني هو ابن الشيخ عبد القادر، وسعى الاثنان إلى إقناع الأعيان في منطقة مهاباد ـ أورمية بوضع حد لأحقادهم القديمة، والسيطرة على أتباعهم المتزمتين، والدخول في انسجام روحي، لكنهما فشلا في ذلك بفعل رفض بعض هؤلاء الأعيان وضع حد لأحقادهم وعداواتهم.

ومما زاد الأمور صعوبة، تقلُّب سياسة الاتحاد السوفياتي بشأن الطموحات الكردية، وقد دعا الزعماء الأكراد إلى زيارة ثانية لباكو في (ربيع الآخر ١٣٨١هـ/ أيار ١٩٤٢م) حيث أُخبروا بأن الاتحاد السوفياتي يدعم حق تقرير المصير للأقليات[2].

ويبدو أن الظروف الموضوعية لإقرار حق تقرير المصير لم تنضج بعد، لذلك سعى الأكراد إلى تقوية الجبهة الداخلية، فعُقد اجتماع في (رمضان/ أيلول) في أشنويه بين زعماء مهاباد وأورمية بهدف التوصل إلى وحدة من نوع ما وانتخاب قائد لهم، وقد رشَّح الزعماء حاجي فه رني مامش ليتولى المنصب، وقد اختير بفعل تقدمه كأمير العشائر، وكونه حليفاً للقاضي محمد، لكن المندوبين السوفيات الذين حضروا الاجتماع بدعوة من قاضي محمد من أجل المصادقة على القرارات المتخذة؛ اختاروا عمر خان الشكاكي قائداً للوحدة، وكرروا موقفهم الرافض لقيام حكم ذاتي بحجة الظروف التي لم تنضج بعد، الأمر الذي أحبط المشاعر الكردية، وقد دُقَّ إسفين في هذا الاجتماع عبر إجبار الحضور على قبول قيادة عمر خان الذي اتصف بلين العريكة، والانصياع لأوامر موسكو بوصفه يعيش ضمن القطاع المحتل من قِبلها[3].

تأسيس حزب بعث كردستان (كومله)

تجري رواية تأسيس حزب بعث كردستان (كومله) في أن جماعة من أهل مهاباد من متوسطي الحال، والمؤلفة من خمسة عشر شخصاً، اجتمعوا في منزل منعزل في

(١) إيغلتين: ص٥١. (٢) المرجع نفسه: ص٨٦ ـ ٩١.

(٣) مكدول: ص٣٦٦.

(رمضان ١٣٦١هـ/ أيلول ١٩٤٢م لتأسيس حزب سياسي يُجسِّد حلمهم في إقامة دولة كردية مستقلة، وتعكس تركيبتهم المهنية التغيرات الجارية على الساحة السياسية، والاقتصادية، إذ ضمَّت المجموعة مثلاً موظفاً مدنياً، ومعلماً ابتدائياً، وتاجراً وشرطياً، ويبدو أن الروح الوطنية كانت حافزهم الوحيد، وقد أسَّسوا حزب كومله المعروف شعبياً باسم IK.

لم يكن هدف الجماعة المؤسِّسة يحتاج إلى إيحاء خارجي؛ لأنَّهم فكَّروا فيه منذ أمد بعيد، وأشبعوه بحثاً في مجالسهم الخاصة، ومع ذلك، فقد تطلعوا إلى أكراد العراق الذين يفوقونهم نضجاً سياسياً، لاستشارتهم، وقد حمل إليهم مير حاج الذي يمثل حزب هيفي في العراق مشروع الحزب، لتدارسه.

وأقام المؤسسون علاقات فيما وراء الحدود، حيث أدى عبد الرحمٰن الذبيحي، وهو سليل عائلة من التجار الصغار، دور ضابط الارتباط بين أكراد العراق وأكراد إيران.

تمَّ تنظيم كومله على شكل خلايا، وأضحى عديده في غضون ستة أشهر مئة عضو، كما تمَّ في (ربيع الآخر ١٣٦٢م/ نيسان ١٩٤٣م)، انتخاب لجنة الحزب المركزية التي أخذت على عاتقها إجراء الاتصالات مع الحركة الكردية في كل من تركيا والعراق من أجل التنسيق، وأرسلت مندوبين عنها إلى أماكن مثل الحدود الشمالية مع الاتحاد السوڤياتي، ونواحي سنندج جنوباً لشرح مبادئ الحزب، وهو أقصى نطاق لنفوذ مهاباد.

والتقى مندوبون أكراد من الدول الثلاث: تركيا والعراق وإيران في عام (١٣٦٣هـ/ ١٩٤٤م)، في جبل دلانبر عند نقطة التقاء الحدود الثلاث، تعهدوا خلاله بالدعم والمساندة المتبادلة، واقتسام الموارد[١].

من الصعب التأكد أن كومله سعى إلى تحقيق الاستقلال الكامل للأكراد، فقد طالب بحق استعمال اللغة الكردية في التربية والتعليم، لكنه ترك القضية السياسية إلى مؤتمر سلام يُعقد بعد انتهاء الحرب.

ويبدو أن أبرز سمة لكومله هي الجانب الاجتماعي ومضامينه المُسبِّبة للخلاف العشائري، فقد هاجم أغوات وزعماء العشائر الكردية ودعا إلى إصلاحهم، وربما شغلت هذه الخلافات تفكير عبد الرحمن الذبيحي، بالإضافة إلى ما جرى من نزاعات عشائرية بين عشيرتي بيران ومنكور، وبين مجيد خان مياندواب وعلي آغا أمير أسعد من دي بوكري، الأمر الذي عرَّض الجهود المبذولة لتحقيق الوحدة بين

(١) مكدول: ص٣٦٧ ـ ٢٦٨.

عشائر مهاباد إلى الخطر، يضاف إلى ذلك، فقد شكَّلت مسألة مشايخ وملالي الطرق الصوفية، عائقاً أكبر في وجه التقدم نحو الوحدة، فقد انتقد الملا محمد وهو إصلاحي تقدمي من كوي سنجق تلك الجهود.

ويبدو أن كومله تأثر بالمعارضة فخفَّض لهجته، ورأى أنه من الخطأ الكبير اتهام كل المشايخ والملالي بالوقوف في طريق تقدم الأكراد، وجذب كومله في (أواسط ١٣٦٤هـ/ أوائل ١٩٤٥م) معظم الأغوات في نواحي مهاباد، وربما أشار في خطابه السياسي إلى الاستقلال عن الحكومة المركزية في طهران.

شكَّل كومله عند هذه المرحلة تجمعاً «ديمقراطياً» لا زعيم منتخب له، ولم يحاول أي من أعضائه تأسيس جناح يسيطر بواسطته على الحزب، وظلَّت مسألة العضوية موضوع نقاش داخلي خلال السنتين الأولتين من حياته، مثل الطلب من قاضي محمد، أبرز شخصية في مهاباد، الانتماء إلى الحزب، وقد عارض بعض أعضاء اللجنة المركزية، قبوله عضواً؛ لأنَّهم كانوا يخشون من سيطرة شخصيته الآمرة والمتحكمة، كما عارض آخرون عضويته لأسباب شخصية، ومع هذا لم يتضمن نظام الحزب أو تعاليمه، ما يحول دون انتمائه إلى الحزب، ومع ذلك دُعي قاضي محمد في (شوال ١٣٦٣هـ/ تشرين الأول ١٩٤٤م) إلى الدخول إلى الحزب، فلم يتردَّد، وأضحى بعد ذلك مرشداً له وناطقاً باسمه على الرغم من أنه لم يكن من بين أعضاء اللجنة المركزية.

يبدو أنه لم تكن عضوية قاضي محمد عفوية، فقد قدَّم الدعم للحزب، واطلع على برنامجه وصلته بـ هيفي، كما كان صريحاً مع البعثات «الدبلوماسية» الأجنبية حول مبادئه وأهدافه، وأضحى منذ (ربيع الأول ١٣٦٤هـ/ نيسان ١٩٤٥م) رئيساً للحزب، وسيجد كومله نفسه أمام محاولات جِدية للتغيير، وبخاصة على المستوى العقدي الداخلي، وقد خشيت الطبقة الوسطى من انتقال الحكم إلى طبقة الأعيان.

لكن شخصية قاضي محمد الحازمة كان لا بد منها لأي نجاح مستقبلي لكومله، ويشير اعتلاؤه السلطة إلى تدخل سوڤياتي، وحتى عام (١٣٦١هـ/ ١٩٤٢م)، كان السوڤيات قد منحوا الأكراد بعض الحرية لاستقطابهم، ولكنهم لم يشجعوا الانفصال عن طهران، وبدأوا عندما لاحت نهاية الحرب في الأفق يشجعون التوجه نحو الحكم الذاتي كمقدمة للانضمام إلى الاتحاد السوڤياتي.

كان لدى السوڤيات دافع خفي بدت فيه كل من أذربيجان وكردستان الإيرانية صفقة رخيصة، ففي عام (١٣٦٣هـ/ ١٩٤٤م) مارسوا الضغط على إيران للحصول على صفقة نفط، وعندما عارضت طهران بدأوا يشجعون الحركتين الانفصاليتين،

ويبدو أنهم كانوا قلقين من فرض نوع من السيطرة على كومله ذات النزعة الاستقلالية، لكنهم نجحوا في تنصيب قاضي محمد رئيساً على الرغم من أنه لم يكن خيارهم الأول[1].

وتحرك السوفيات بسرعة لدعم قاضي محمد، ووضعوا ثقتهم في حكومة طهران من أجل تعيين ابن عمه سيف قاضي قائداً للدرك، كما بدأوا بتسليح الأكراد، ودعوا كل من قاضي محمد وسيف قاضي والزعماء البارزين لزيارة تبريز للاجتماع بالقنصل الروسي فيها، فأرسلهم إلى باكو لمقابلة رئيس أذربيجان السوفياتية، فنصحهم هذا باستبدال كومله بحزب «ديمقراطي»؛ لأن كومله من صنع البريطانيين ويرمز إلى «الامبريالية»[2].

وعقد قاضي محمد لدى عودته من باكو اجتماعاً للأعيان في (شوال١٣٦٤هـ/ أيلول ١٩٤٥م) من أجل تأسيس حزب ديمقراطي كردستاني وفقاً لاقتراح السوفيات، نتج عنه حلّ كومله ودمج عضويته في الحزب الجديد، ووضع المجتمعون منهاجاً نذكر من بين مضامينه ما يأتي:

- يتمتع الشعب الكردي في إيران بحكم ذاتي.
- يمارس الشعب الكردي إدارة شؤونه المحلية والقومية ضمن حدود الدولة الإيرانية.
- تكون اللغة الكردية لغة رسمية ولغة التعليم.
- الإسراع في إجراء انتخاب مجلس تشريعي وفقاً لأحكام الدستور الإيراني يمارس حقه في الإشراف والرقابة على الشؤون العامة.
- يجب أن يكون موظفو الحكومة كلهم من الأكراد.
- تُنفق الرسوم والضرائب المجباة من كردستان، عليها.
- يسعى الحزب الديمقراطي الكردستاني، إيران، بإقامة علاقات أخوة صحيحة مع الأذربيجانيين والأقليات التي تعيش في كردستان.
- يعمل الحزب على ترقية المستوى الثقافي والخلقي، وتحسين الأوضاع الاقتصادية للشعب الكردي عبر تطوير الثقافة والصحة العامة، وتنمية الزراعة والتجارة.
- تشريع قانون موحد للفلاحين الأعيان[3].

---

(1) كان هناك ثلاثة مرشحين آخرين هم: علي آغا أمير أسد دي بوكري، وعمر خان شريفي الشكاكي، وقره ني آغا مامش.

(2) انظر: أحداث الزيارة الثانية لباكو وما تمخض عنها من نتائج في: إيغلتين ص٨٦ ـ ٩١.

(3) إيغلتين: ص١١٢. مكدول: ص٣٧٣.

قيام جمهورية مهاباد

فَقَدَت إيران في (ذي الحجة ١٣٦٤هـ/تشرين الثاني ١٩٤٥م) سيطرتها على أذربيجان عندما تمكّنت القوات المسلحة للحزب الديمقراطي الأذربيجاني من طرد القوات الإيرانية، وأرغموها على الانسحاب إلى تبريز، وهاجمت هذه القوات مخافر الشرطة والدرك، وجرَّدت عناصرهما من السلاح، وقطعت الاتصالات بينها وبين طهران، وتولّت حكومة شعب أذربيجان السلطة في أذربيجان الشرقية كلها، وفشلت طهران في إرسال النجدات إلى المنطقة، نظراً لوجود الاحتلال الروسي.

وتابعت حركة الحكم الذاتي الكردي في هذه الأثناء تحقيق أهدافها عبر استغلال الأوضاع الجديدة في المنطقة، فأعلن قاضي محمد استقلال أذربيجان الغربية والمنطقة الكردية الإيرانية، في (١٠ محرم ١٣٦٥هـ/ ١٥ كانون الأول ١٩٤٥م) بعد احتفال صغير في مهاباد، وتمَّ الإعلان عن تشكيل حكومة الشعب الكردي، كما تمَّ تشكيل مجلس نواب مؤلف من ثلاثة عشر نائباً.

وأعلن قاضي محمد في (١٨ صفر ١٣٦٥هـ/ ٢٢ كانون الثاني ١٩٤٦م)، قيام الجمهورية الكردية، وهي عبارة عن منطقة صغيرة ضمَّت مدن: مهاباد وبوكان ونقدة وأشنويه، واعترف الجلاليون في أقصى الشمال بها وأصبح قاضي محمد رئيساً لها في حين عُيِّن ابن عمه سيف قاضي وزيراً للحربية، وشغل حاجي بابا منصب رئيس الوزراء وهو من السادة شيوخ زنبيل القريبة من بوكان، وضمَّت الإدارة تقريباً الأعضاء المؤسسين لكومله، وتمَّ تعيين أربعة من الأعيان الأكراد ضباطاً برتبة مشير للقوات المسلحة وهم: الملا مصطفى البرزاني الذي هرب من العراق إلى إيران إثر فشل حركته، وسيف قاضي، وعمر خان شريفي الشكاكي وحمه رشيد الذي عاد من العراق، كما تمَّ تعيين زيرو بك هركي برتبة عقيد.

وبدأت المدارس في مهاباد تُدرِّس اللغة الكردية وتُرجمت الكتب المدرسية الفارسية إلى اللغة الأم، وبفضل تقديم السوفيات مطبعة، صدرت صحيفة يومية ومجلة شهرية، حملت كلاهما اسم كردستان، كما صدرت بعض المجلات الأدبية مثل: هيواي كردستان، وكروكالي مندالاني كورد[1].

هيمن النفوذ الروسي على الجمهورية، وأدرك الزعماء الأكراد أن قضيتهم لن يُكتب لها النجاح إلا إذا لبُّوا رغبات الموظفين السوفيات وعملوا بنصائحهم، وأخذت السياسة الروسية تميل أكثر إلى كبح جماح المطامح الكردية التي قد تُشكِّل

---

(1) مكدول: ص٣٧٤ ـ ٣٧٥.

خطراً على المصالح الروسية، لذلك عُيِّن في أذربيجان وكردستان عدد من الضباط والموظفين المدنيين المتخصصين في الشؤون الكردية[1].

وترك النقيب صلاح الدين كاظموف أثراً عميقاً في مهاباد، والمعروف أنه أُرسل إلى المدينة في (ربيع الآخر ١٣٦٥هـ/ آذار ١٩٤٦م) بوصفه مستشاراً عسكرياً للجمهورية، واشتهر بأنه ضابط ذكي ومثابر، وبرز الممثل التجاري الروسي أسدوف وقد سبق وصوله إلى المدينة في (ربيع الأول/ شباط) بوصفه مستشاراً سياسياً، واستقر الوكيل السوفياتي السياسي النقيب غازاليون في مياندواب.

سقوط جمهورية مهاباد

تعرَّضت جمهورية مهاباد منذ قيامها للتصدع، وقد حملت معها بذور سقوطها التي نمت في ظروف نزاعات داخلية وخارجية.

الواقع أنه لم يكن البرزانيون موضع ترحيب من جميع سكان مهاباد، والمعروف أن الملا مصطفى البرزاني نقل خيرة مقاتليه البالغ عددهم ثلاثة آلاف مع أسرهم إلى مهاباد، وكان سلوك هؤلاء حسناً، فاختلاطهم بالسكان كان قليلاً، لكن لم يجمع هذين الوسطين الكرديين أي جامع ثقافي أو لغوي مشترك، لكنهم قدَّموا للجمهورية قوة كبيرة جديرة بالاعتماد عليها.

وأخذ الملا مصطفى البرزاني في هذه الأثناء في إقناع الروس الذين لم يكونوا يميلون إليه بفعل تقرُّبه من الغرب، بأنه الرجل الثقة، وقد خشي من أن يتآمر عليه قاضي محمد معهم، ورأى أن الدعم السوفياتي قد يُثبِّت دعائم الجمهورية الوليدة، لكن الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا لن تعترفا بدولة كردية واقعة تحت النفوذ السوفياتي.

وكانت هناك خلافات جديَّة داخل القيادة الكردية، ففي خلال مراسم إعلان الجمهورية، شنَّ زيرو بك هركي هجوماً عنيفاً على الشيخ عبد الله المنافس الوحيد المحتمل لقاضي محمد بسب مواقفه المؤيدة لبريطانيا، وعلى الرغم من أن أغلبية الزعماء العشائريين قد حضروا احتفال قيام الجمهورية، إلا أن العديد منهم كان يُشكِّك في نجاح هذه المغامرة، وخشي بعضهم من أن هذه الجمهورية هي ألعوبة في أيدي السوفيات، في حين لم يكن لدى الآخرين الرغبة في أن يقطعوا على أنفسهم الطريق إلى طهران[2].

الواقع أن بعض زعماء دي بوكري الذين وجدوا صعوبة في تقبُّل رئاسة قاضي محمد

(١) إيغلتين: ص١٢٣.

(٢) مكدول: ص٣٧٤ ـ ٣٧٥.

اتصلوا بعد وقت قصير مع همايوني قائد القوات الإيرانية في المنطقة الجنوبية، وعرض حمه رشيد في (جمادى الأولى ١٣٦٥هـ/ نيسان ١٩٤٦م) التخلي عن الجمهورية إذا ما عيَّنته طهران حاكماً على بانة، على الرغم من أنه كان مشيراً في قواتها.

وتفاقم الخلاف مع الحزب الديمقراطي الأذربيجاني الذي ظلَّ يتمسك برأيه في أن كردستان الإيرانية يجب أن تتمتع بشبه حكم ذاتي ضمن إطار حكم أذربيجان الذاتي، فتكون بذلك دويلة تابعة لأذربيجان.

لم يستغرق تفاقم الخلاف مع الحزب الديمقراطي الأذربيجاني الذي لم ترق له فكرة استقلال مهاباد، وقتاً طويلاً، فما إن تمَّ إعلان الجمهورية حتى دُعي قاضي محمد لزيارة تبريز، حيث أُخبر بأنه يستطيع تشكيل حكومة محلية بإشراف الحزب الديمقراطي الأذربيجاني[1]، وأقنع السوفيات الأذربيجانيين السماح بإنشاء إدارة كردية مستقلة عن تبريز، لكن كانت هناك مشكلة السيطرة على أورمية ومياندواب بسبب اختلاط سكانها، ففي أورمية رحَّبت عشيرة شكاك، وعشائر كردية أخرى بالإدارة الأذربيجانية، فغادر قاضي محمد تبريز على وجه السرعة بناء على توصية سوفياتية لحل المشكلات القائمة بين الأكراد والأتراك الأذربيجانيين المحليين قبل أن يتطور إلى قتال واسع النطاق، وتأسيس جبهة موحدة ضد طهران، وقد تُوِّجت المباحثات التي جرت بين الطرفين بتوقيع اتفاقية في (٢١ جمادى الأولى/ ٢٣ نيسان) من أجل التقاء الطرفين المتنازعين في أورمية ومياندواب، وقد تضَّمنت ما يأتي:

ـ تشجيع الثقافة باللغتين الكردية والأذربيجانية.

ـ تعيين موظفين أكراد وأذربيجانيين في الأجهزة الخاصة بكل إدارة حيث تُشكِّل هاتان الجاليتان أقلية فيهما.

ـ الاستقلال التام عن طهران.

ـ تبادل الممثلين بين الحكومتين.

ـ تشكيل لجنة اقتصادية مشتركة.

ـ المساعدة العسكرية المتبادلة.

ـ التفاوض مع طهران على أساس المنفعة المشتركة لكلتا الحكومتين.

ـ يتعهَّد الطرفان الموقعان على المعاهدة، معاقبة أي شخص أو مجموعة من الأشخاص، تُعكِّر صفو الصداقة التاريخية والأخوة القائمة على «الديمقراطية» بين الأكراد والأذربيجانيين[2].

(١) إيغلتين: ص١٤٢ ـ ١٤٣.

(٢) Roosevelt, Archie: The Kirdish Republic of Mahabad p143.

كانت الحكومة الإيرانية والدول التي لها علاقة بالمنطقة تترقب جلاء القوات السوڤياتية عن أذربيجان في (٢٩ جمادى الأولى ١٣٦٥هـ/ الأول من أيار ١٩٤٦م) تنفيذاً للمعاهدة البريطانية ـ السوڤياتية ـ الإيرانية الموقعة في (ذي الحجة ١٣٦٠هـ/ كانون الثاني ١٩٤٢م)، والتي تعهَّدت فيها القوتان المحتلتان روسيا وإيران بالانسحاب من أذربيجان بعد ستة أشهر من انتهاء الحرب، أي في (٢٨ ربيع الأول ١٣٦٥هـ/ ٢ آذار ١٩٤٦م)، لكن بدا عملياً أنهما باقيتان، وبخاصة روسيا التي أرادت الحصول على امتياز نفط في الشمال، وضمان اعتراف إيران بوضع سياسي خاص لأذربيجان[1].

ووعد أندريه غروميكو مندوب روسيا في الأمم المتحدة في (٢٣ ربيع الآخر/ ٢٦ آذار) بانسحاب القوات السوڤياتية في غضون ستة أسابيع، وقد تمَّ الالتزام بهذا البرنامج، لكنه اشترط الاتفاق مع طهران على إنشاء شركة نفط سوڤياتية ـ إيرانية مشتركة، قبل ذلك، مع الاعتراف بأنها شأن داخلي[2].

وفي الوقت الذي أراح فيه هذا الوعد الدوائر الحاكمة في طهران والعواصم الغربية، فإنه أثار المخاوف في كل من تبريز ومهاباد، خشية من أن يتعرَّض سكانهما للانتقام من حكومة طهران.

وكان لمهاباد أسبابها الخاصة للقلق؛ لأنه لن يتم الاعتراف بها إلا على أنها جزء من أذربيجان، وظل قلق قاضي محمد مُركَّزاً في هذه الأثناء حول التهديد بالاشتباك المسلح بين الأكراد والأذربيجانيين ذوي الحكم الذاتي الذين استمروا بالادعاء بأن كردستان يجب أن تدين لهم بالطاعة، وسبق للقوات الأذربيجانية أن بسطت سيطرتها على عدد من المراكز الواقعة على الحدود العراقية بين الشعبين مثل: خوي وشاهبور، وأورمية ومياوندواب، فتدخل الاتحاد السوڤياتي ودفع الطرفين إلى التفاهم، وجرى نتيجة ذلك توقيع اتفاقية الصداقة والتحالف في (٢١ جمادى الأولى ١٣٦٥هـ/ ٢٣ نيسان ١٩٤٦م)، ولم يحظَ الأكراد بكثير من الدعم السوڤياتي أثناء المفاوضات، في مطالبتهم بالمنطقة المحاذية لساحل البحيرة الغربي، وتجاهلت الاتفاقية جوهر النزاع الحدودي[3].

أحدثت الاتفاقية استياءاً كبيراً في طهران بسب صياغتها التي تُشير إلى تعامل الطرفين المتعاقدين وكأنَّهما دولتان كاملتا السيادة على إقليمين إيرانيين، ومنفصلتان تماماً عن طهران، كما استاء الأكراد من أصدقائهم السوڤيات.

(١) إيغلتين: ص١٤٧. (٢) مكدول: ٣٧٦.

(٣) انظر نص الاتفاقية في: إيغلتين: ص١٥٠ ـ ١٥١.

لم تركن طهران إلى الهدوء وهي تُشاهد اقتطاع إقليمين من أراضيها، فنهضت كيما تشيع شيئاً من الرهبة في نفوس القوات المعادية، وترفع معنويات جنودها، وتحظى بالمساعدة من عدد من العشائر الكبيرة الموالية لها في المنطقة.

وحشد الطرفان الإيراني والكردي قواتهما على أطراف سقز، وجرت بينهما بعض المناوشات، وقاد الملا مصطفى البرزاني القوات الكردية وسانده عمر خان بدفع من السوڤيات، ولكن مع وصول الأخبار بتوقيع اتفاقية تفاهم بين طهران وتبريز، حذَّر الاتحاد السوڤياتي مهاباد من استمرار القتال وشنِّ هجوم على سنندج، ثم فُتح باب المفاوضات مع طهران، فتوقف القتال وانسحب رجال العشائر المحاربين باتجاه الشمال، فتضاءل عديد جيش مهاباد إلى حد كبير[1].

ونتيجة لهذا التطور في الأحداث السياسية والعسكرية، رأت حكومة تبريز في (٢٨ جمادى الأولى/ ٣٠ نيسان) أن الاتفاق مع طهران هو مُلحّ، وتوصَّلت إليه في أواسط (رجب/ حزيران)، وتضمَّن إعادة إقليم أذربيجان كله إلى السيادة الإيرانية، وتمَّ تعيين حكام إيرانيين على الإقليم، ما أضفى الصفة القانونية على وضعهم، فتجنَّب الأذربيجانيون بذلك الأعمال الانتقامية، وتركوا الأكراد في مهاباد في مواجهة الإيرانيين على أنهم جيب متمرد داخل الإقليم، متجاهلين اتفاقهم مع جمهورية مهاباد[2].

أدى انسحاب رجال العشائر إلى انهيار الاتحاد الهش بينهم وبين المدنيين في مهاباد، وذهب قاضي محمد في أوائل (رمضان/ آب) إلى طهران بناء على نصيحة السوڤيات للتفاوض حول منطقة حكم ذاتي جديدة تمتد من الحدود السوڤياتية إلى نقطة تقع بين سنندج وكرمنشاه، التي تتبع المذهب السني، بما في ذلك الأجزاء الواقعة ضمن إقليم أذربيجان أو تحت سيطرة الحكومة الإيرانية المباشرة، ويبدو أن رئيس الوزراء الإيراني أحمد قوام السلطنة ذو التوجه اليساري وافق على إقامة منطقة كردية ذات حكم شبه ذاتي، وربما بالمساحة نفسها التي طالب بها قاضي محمد، ولكن تحت قيادة حاكم إيراني يتم تعيينه من قبل طَهران، غير أن حكومة أحمد قوام السلطنة تعرَّضت لضغط شديد بفعل الاضطرابات العشائرية والفوضى التي سادت في أوساط الجيش الإيراني على نطاق واسع ضد اليسار وبتحريض من الشاه، وسرعان ما قطع أحمد قوام السلطنة علاقته بالحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني، الأمر الذي دفع قاضي محمد إلى تغيير لهجته في المفاوضات، وبخاصة أن الدعم العشائري له قد تضاءل، وبدا أنه من المتعذر ألا تبدأ العشائر بترك مهاباد، إذ عليها

(١) مكدول: ص٣٧٧. (٢) المرجع نفسه.

أن تراعي مصالحها، فقد كان التبغ هو الإنتاج الرئيس في المناطق العشائرية، ولا مدخل لأسواقه إلا عبر إيران.

وتفاقمت الأوضاع سوءاً بفعل امتعاض العشائر من تقاسم مواردها الضئيلة مع البرزانيين الأقوياء، وسرت شائعات في أوساط المجتمع الكردي أن الملا مصطفى البرزاني يطمح في الحلول مكان قاضي محمد لأن قواته هي التي قاتلت من أجل الجمهورية.

وبدأت الخلافات بين زعماء مامش ومنكور من جهة وبين قاضي محمد من جهة أخرى تطفو على سطح الأحداث، ومن أجل دعم الأخير أرسل الاتحاد السوفياتي قوة عسكرية لطرد الطرف الأول إلى العراق، وكانت الخلافات لا تزال قائمة بين قاضي محمد وبين قبيلة دي بوكري، وبعد فشل حلها بالطرق السلمية، أمر عشائر شكاك وهركي بقيادة عمر خان بالزحف على بوكان لإجبار عشيرة دي بوكري على الخضوع، وكانت تلك آخر مهمة قام بها عمر خان في سبيل مهاباد، ففي (أوائل ذي القعدة ١٣٦٥هـ/ أواخر أيلول ١٩٤٦م)، طلب من القنصلية الأميركية في تبريز أن تتوسط له لدى طهران، وبقيت بعض العشائر الصغيرة موالية لمهاباد[1].

وعلى الرغم من أن قاضي محمد وجد نفسه معزولاً بعد انفضاض معظم العشائر من حوله، إلا أنه تعهد بالمقاومة المسلحة ضد الجيش الإيراني، وفي غضون أسبوع كانت عشيرتا شكاك وهركي تشاركان الحكومة الإيرانية في الاستيلاء على الريف في نواحي أورمية وتبريز، ودخلت القوات الإيرانية في (١٩ محرم ١٣٦٦هـ/ ١٣ كانون الأول ١٩٤٦م) من جديد إلى تبريز، فتوجه بعض زعماء العشائر والأعيان شمالاً إلى مياوندواب لإعلان خضوعهم، كان من بينهم صدر قاضي الذي أخبر قائد القوات الإيرانية فضل الله همايوني أن مهاباد مستعدة لاستقبال قواته بسلام، ويبدو أن قاضي محمد فكَّر بالاستسلام بعد سقوط أذربيجان في أيدي القوات الإيرانية وبعد أن بات واضحاً أن الاتحاد السوفياتي سمح بانهيار بناء أذربيجان.

أقبلت النهاية بسرعة غير متوقعة، فقد قرَّرت الحكومة الإيرانية إرسال حملة عسكرية إلى المنطقة الكردية لاستعادتها بعد أن استعادت أذربيجان، فأرسل قاضي محمد برقية إلى رئيس الوزراء الإيراني أحمد قوام السلطنة يعترض فيها على القرار الإيراني، ولم يثنِ ذلك رئيس الوزراء عن المضي في تنفيذ قرار حكومته، وعندما اقتربت القوات الإيرانية من أذربيجان ازداد تحفظ المستشارين السوفيات في تقديم المساعدة لحلفائهم الأذربيجانيين والأكراد، فأرسل قاضي محمد وفداً إلى أورمية

(١) مكدول: ص٣٧٨ ـ ٣٧٩.

للتباحث مع القنصل السوفياتي هاشموف في الأمور المستجدة والوقوف على رأي الاتحاد السوفياتي، فأعطى القنصل، الوفد الكردي تأكيداً بأن الحكومة الإيرانية تنوي أن تُرسل إلى كردستان قوة رمزية للمحافظة على النظام أثناء الانتخابات النيابية ثم تنسحب بعد ذلك، ويبدو أن للسوفيات ثقة في نوايا أحمد قوام السلطنة.

ومهما يكن من أمر، فقد عقد قاضي محمد مجلس حرب في (١١ محرم ١٣٦٦هـ/ ٥ كانون الأول ١٩٤٦م) بعد عودة الوفد، حضره عشرة من الزعماء الأكراد من ضمنهم وزير الحرب سيف قاضي اتخذ قراراً تعهَّد بموجبه بالمقاومة المسلحة عبر استخدام الجيش الكردي والعشائر[1].

واستدركت مجموعة من المقاتلين حقيقة الوضع على الأرض، فقرَّرت الانسحاب واللجوء إلى العراق أو إلى الاتحاد السوفياتي، فذهب أفرادها إلى منزل قاضي محمد في (٢٠ محرم/ ١٤ كانون الأول) ليطلبوا منه الانضمام إليهم، فوافق على مشروعهم، أما هو فسيبقى مع سكان مهاباد الذين أقسم يميناً على حمايتهم، بعد هذا، أعاد كثير من المقاتلين النظر في الموقف، وقرَّروا الذهاب إلى مياوندواب للاستسلام للقائد الإيراني همايوني، فاستقبلهم بالترحاب، ثم عادوا إلى مهاباد وهم يحملون انطباعاً إيجابياً، ونصحوا المقاتلين الآخرين بالاستسلام والدخول في الطاعة.

واقتنع قاضي محمد أخيراً بالاستسلام، فذهب في (٢١ محرم/ ١٥ كانون الأول) مع عدد من أتباعه إلى مياوندواب وأعلنوا خضوعهم للقائد الإيراني، وفي غمرة الفوضى التي ضربت مهاباد أفلت زمام الحكم من يده فاستغلَّ البرزانيون ذلك وزحفوا باتجاه المدينة، وأحاطوا بها من كل جانب، وتُشير كل الدلائل على أنهم سيدافعون عنها ضد القوات الإيرانية، ولما تقدمت هذه الأخيرة نحو المدينة، حاول الملا مصطفى البرزاني إقناع قاضي محمد بالخروج منها والذهاب إلى الحدود العراقية تأميناً لسلامته، إلا أن القاضي رفض ذلك، ولم يقتنع بأن حياته ستتعرض للخطر إذا بقي في المدينة.

وخرج قاضي محمد وزعماء أكراد آخرون في (٢٣ محرم/ ١٧ كانون الأول) إلى قرية كوي تبه التي تبعد نحو ثلاثة عشر كيلومتراً إلى الشمال الغربي لمقابلة الموظفين الإيرانيين والقيام بواجبات الاستقبال التقليدية، ودخل الجيش الإيراني بعد ذلك إلى المدينة بسلام، فلفظت الجمهورية بذلك آخر أنفاسها وعادت إلى الحظيرة الإيرانية، وأسرعت الحكومة الإيرانية بصبغ المدينة بالصبغة الإيرانية، فأغلقت المطبعة

(١) إيغلتين: ص١٩٦، مكدول: ص٣٨٠.

الكردية، وحظَّرت اللغة الكردية، وأحرقت الكتب التي وجدتها باللغة الكردية.

نهاية قاضي محمد

وقُبض على قاضي محمد وسيف قاضي وصدري قاضي إثر دخول الجيش الإيراني إلى مهاباد، فسجنوا وحوكموا أمام محكمة عسكرية في (١٦ صفر ١٣٦٦هـ/ ٩ كانون الثاني ١٩٤٧م)، فوجِّهت إليهم تهم عديدة من بينها: خرق الدستور الإيراني، تأسيس الجمهورية، منح الرتب العسكرية، توزيع السلاح، تغيير العلم، كما وُجِّهت إلى سيف قاضي ارتداء بزة «جنرال» وقيامه بثلاث رحلات إلى باكو، ومساهمته في القتال ضد القوات الإيرانية.

وأصدرت المحكمة العسكرية في (١ ربيع الأول/ ٢٣ كانون الثاني) حكماً بإعدام الثلاثة، وأرسل الحكم إلى طهران للمصادقة عليه، حيث دقَّقت هيئتان استئنافيتان في القضية، وأبرمتا الحكم الذي حظي بموافقة أحمد قوام السلطنة، ونُفِّذ حكم الإعدام في فجر (٩ جمادى الأولى/ ٣١ آذار) في ساحة المدينة، كما نُفِّذ حكم الإعدام بعد أسبوع في بقية أعضاء حكومة مهاباد[1]. الواضح أن حكم الإعدام كان انتقاماً، وقد أدركت حكومة طهران أن قيام جمهورية مهاباد والتوجه الكردي الوطني الجديد، يشكلان خطراً جدياً على سلطتها.

مصير الملا مصطفى البرزاني

وخيَّرت الحكومة الإيرانية الملا مصطفى البرزاني بين العودة إلى العراق أو نزع سلاحه وإعادة توطينه قرب ورمين، فاختار أخوه الشيخ أحمد العودة إلى العراق مع عائلات البرزانيين وبعض المقاتلين، ولكن أياً من الخيارين لم يكن مقبولاً لدى الملا مصطفى وأتباعه، وقرَّر حسم الأمر بالقتال، فتعقبته القوات الإيرانية لكنه تفادى محاولاتها لتطويقه، ثم عبر نهر الرس ووصل بسلام إلى الاتحاد السوفياتي في (٢٦رجب/ ١٥ حزيران)[2]، وقد تجنَّب اللجوء إلى إيران بسبب مقاومته للقوات الإيرانية، كذلك اللجوء إلى تركيا؛ لأنَّه لم ينتظر منها أن تُرحِّب به.

تعقيب على نهاية جمهورية مهاباد:

إن الظاهرة المنتشرة بين الأكراد بأن جمهورية مهاباد كانت هي المشروع الذي حقّق للأكراد حريتهم؛ قابلة للنقاش، فقد كانت المشكلات السياسية والاجتماعية والاقتصادية تحيط بها، ورأت أن حلّها لا يتحقَّق إلا بدعم سوفياتي، كذلك، أدرك

(١) مكدول: ص٣٧٩.
(٢) إيغلتين: ص٢١٢ ـ ٢١٣.

قادة الجمهورية أن هذا الدعم غير قابل للاعتماد عليه بشكل نهائي، يضاف إلى ذلك فقد اكتنف الغموض السياسي وضع الجمهورية الذي تأرجح بين الحكم الذاتي والاستقلال، وهو ما جعل من المتعذر ألا تفكر طهران في بسط سيطرتها عليها عسكرياً.

ومنذ اللحظة التي تمَّ فيها حل كومله، تفكَّكت اللحمة الوطنية ووقعت ضحية سياسات الأعيان وزعماء العشائر، والانقسامات الاجتماعية.

لقد تأسست الجمهورية في ظروف ضائقة اقتصادية كانت تمر بها المنطقة الكردية لذلك لا يمكن ضمان المستقبل الاقتصادي لمهاباد إلا بالتنسيق مع المناطق الداخلية، ويُذكر بأن الجمهورية كانت ملهمة للأكراد في أماكن أخرى من المناطق الكردية[1].

العلاقة بين الأكراد وإيران ١٩٤٧ ـ ١٩٧٨م

عاش الأكراد عقب سقوط جمهورية مهاباد في وضع انحطاط، فهم غير قادرين على تشكيل أي تهديد حقيقي لإيران ولم يشكل الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني أي تهديد جدي سوى أنه تعبير مادي عن المُثُل الوطنية الكردية العليا، وقد بدأ عدد كبير من الأكراد يلتفون من حوله، ويبدو أنهم فعلوا ذلك بناء على تغيُّر الظروف والأفكار السياسية التي نشرها بالإضافة إلى التغيُّر الاجتماعي والاقتصادي في الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين، من إصلاح زراعي، وتحسين شبكة الاتصالات، وهجرة العمال إلى المدن، والزيادة السكانية، وكلها عوامل كفيلة بالقضاء على النظام العشائري، وباتت الوطنية هي الرابطة المركزية لأكراد إيران، ولكن لم يجد هذا التغيير سبيله إلا بعد سقوط الأسرة البهلوية[2].

واستمرت جماعة من الأكراد على اتصال مع طهران في لقاءاتها، مثل عزيز يوسفي وغنى بلوريان وعبد الرحيم سلطانيان، ولم يتمكَّن ما تبقَّى من أعضاء الحزب أن يفعل سوى القليل في البداية حيث لم يملك الوسيلة للكفاح المسلح، وأخذ بدلاً عن ذلك يُصدر النشرات السرية ويوزعها في المنطقة المحيطة بمهاباد، ولكن ليس لمدة طويلة، بسبب اعتقال عزيز يوسفي في عام (١٣٦٧هـ/ ١٩٤٨م).

وبدأ الجو السياسي في إيران، في هذا الوقت، بالتغيُّر، ففي (أوائل ١٣٦٧هـ/ أواخر ١٩٤٧م)، اضطر رئيس الوزراء أحمد قوام السلطنة إلى الاستقالة تحت ضغط

(١) إيغلتين: ص٢١٩.
(٢) مكدول: ص٣٨١.

القوميين المؤيدين للشاه والذي كانوا يهيمنون على مجلس النواب، ما أتاح لمحمد رضا شاه أداء دور سياسي مهم في القضايا العامة وبمساعدة الجيش الموالي له، واتخذ من المحاولة الفاشلة لاغتياله في (ربيع الآخر ١٣٦٨هـ/ شباط ١٩٤٩م) ذريعة للتحرك ضد التطور «الديمقراطي» في البلاد، فأعلن الأحكام العرفية، وأغلق الصحف المعارضة، وحظَّر نشاط الأحزاب اليسارية، وعدَّل الدستور بشكل يخوِّله حل مجلس النواب متى يشاء، وعيَّن في عام (١٣٦٩هـ/ ١٩٥٠م) «الجنرال» رازمارا رئيساً للوزراء، وهو ذو ميول يسارية، إذ لم يجد بديلاً عنه كرجل قادر على إنقاذ إيران من الفوضى السياسية والعجز المالي، لكن هذا اغتيل في (أواسط ١٣٧٠هـ/ أوائل ١٩٥١م) ربما لأنه منح الأكراد بعض طموحاتهم، وأراد تطبيق اللامركزية الإدارية، وحلَّ محله في (شعبان/أيار) محمد مُصدَّق الشعبي المتحرر، فعمل على خلق «ديمقراطية» حرة، ولكنه كان مركزياً متشدداً، فكان من المحتمل أن يتعامل بسبب ذلك، بقسوة مع الأكراد والدعوات الأخرى اللامركزية، وما إن نجح في تحجيم دور الشاه في الحياة السياسية حتى نفَّذ الجيش انقلاباً ضده في (أواخر ١٣٧٢هـ/ صيف ١٩٥٣م)، وأعاد للشاه سلطاته المطلقة.

ونشط الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني في هذه المرحلة، فاستقبل أعضاء جدداً، وكوَّن قاعدة شعبية من الأنصار في مهاباد، شكَّلت رد فعل بسبب المرارة التي شعر بها سكان المدينة عقب سقوط الجمهورية وإعدام قاضي محمد.

وكان الشاه مكروهاً في الأوساط الكردية في مهاباد؛ لأنَّه لم يسمح بتعيين رجل دين سني بدلاً من قاضي محمد، فصوَّتت في انتخابات (ربيع الآخر ١٣٧١هـ/ كانون الثاني ١٩٥٢م) لصالح مرشح حزبي، ما دفع النظام الإيراني إلى إلغاء الانتخابات وعيَّن رجل دين إيراني ممثلاً عن الدائرة الانتخابية الكردية.

وأجرى مُصدَّق في (٢ ذي الحجة ١٣٧٢هـ/ ١٣ آب ١٩٥٣م)، استفتاء لتحديد صلاحيات الشاه، وكانت النتيجة أن صوتين فقط من أصل خمسة آلاف صوت دعمت الملكية، وما إن استعاد الشاه سلطاته عقب الانقلاب على حكومة مُصدَّق، حتى نهض للقضاء على كل أثر للحركات «الديمقراطية»، فتوارى أعضاء الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني عن الأنظار، وانقسموا إلى قسمين مستقلين في مهاباد بقيادة كلاً من عزيز يوسفي وغني بلوريان، وفي سننداج بقيادة شري عطي، واندمج القسمان في عام (١٣٧٣هـ/ ١٩٥٤م) في مؤتمر حزبي عُقد في مكان سرّي خارج مهاباد، وأصدر المؤتمر قرارات عدة أهمها:

- الإطاحة بالملكية.
- إقامة كيان كردي على رأسه حكومة منتخبة.

- تحرير كردستان كلها، وكذلك تحرير المرأة[1].

وعبَّر المؤتمرون عن سخطهم على النظام السائد في كردستان، وبخاصة فيما يتعلق بالتعليم باللغة الفارسية، وتعيين كبار الموظفين من قِبل طهران، وبالأحكام العرفية السائدة.

كانت طهران تخشى:

- أن تُشكّل كردستان قاعدة دعم في الحرب الباردة لصالح الاتحاد السوڤياتي.
- أن يؤثر الاتحاد السوڤياتي في الأكراد وبخاصة بعد أن بدأت إذاعة كردستان تبث باللغة الكردية.
- أن يغزو الاتحاد السوڤياتي المنطقة الحدودية.

وبدت مخاوف الشاه جديَّة، فمن وجهة النظر البريطانية كان الأكراد الجلاليون في الشمال على استعداد لدعم أي غزو سوڤياتي لأذربيجان، ورأت بريطانيا أن عشيرة شكاك والكثير من الرجال العشائريين في المناطق المحيطة بمهاباد، وسقز، واقعين تحت تأثير النفوذ السوڤياتي[2].

كانت الدولة الإيرانية آنذاك من القوة ما يتيح لها التصدي للتطلعات الكردية، والتخلص من العشائر المثيرة للمشكلات، ومع ذلك فقد انتابتها خشية من الإقدام على ذلك بفعل أن بعض العشائر مثل دي بوكري ومامش ومنكور لا تزال قادرة على تجنيد بضعة آلاف من المقاتلين المسلحين، كما كانت مهاباد نقطة التقاء عدد كبير من العشائر ورمزاً للفكر القومي الكردي، لكنها حاولت إخضاع بعض العشائر الصغيرة في جوانرود مثلاً.

وكان لدى طهران في عام (١٣٧٨هـ/ ١٩٥٨م) من الأسباب للتخوف من التطورات في المنطقة الكردية، فقد أخذت إذاعة القاهرة المعادية للهاشميين في العراق تبث برامج خاصة بها باللغة الكردية، وازدادت مخاوفها عندما أطاح عبد الكريم قاسم بالملكية الهاشمية، وتقرَّب من الشعب الكردي، فنشرت إيران الجيش فوراً في ربوع المنطقة تحسباً من قيام مظاهرات أو انتفاضات بتحريض سوڤياتي، ونفَّذت الشرطة السرية حملة اعتقالات طالت بعض زعماء الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني مثل عزيز يوسفي وغني بلوريان، ما أدَّى إلى تلاشي الحزب تقريباً، وظل مقتصراً على بعض المنفيين في العراق[3].

وما جرى في العراق من انتفاضة ضد النظام قادها الملا مصطفى البرزاني في عام

---

(١) مكدول: ص٣٨٣. (٢) المرجع نفسه: ص٣٨٦.

(٣) المرجع نفسه: ص٣٨٨.

(١٣٨١هـ/ ١٩٦١م)، أتاح للحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني مساندة حركة الانتفاضة، وتخلّى سريعاً عن نزعته اليسارية بتوجيه من قائده الجديد عبد الله إسحاقي المعروف بـ «أحمد توفيق» وهو أحد المؤسسين للجنة مهاباد، وبات قريباً من الملا مصطفى البرزاني.

ويبدو أن تحالف البرزاني ـ إسحاقي لم يدم طويلاً، فقد وافق الملا مصطفى البرزاني على كبح النشاطات السياسية للحزب مقابل دعم الشاه له ضد بغداد، كذلك طلب من الحزب وقف نشاطه المعادي لطهران، وبذلك ارتبط النضال في إيران بالنضال في العراق، وحذَّر الملا مصطفى البرزاني مقاتلي الحزب بأنه سوف لا يسمح ببقائهم في كردستان العراق، وكان من الطبيعي أن يرفض الحزب ومؤيدوه قراره، وشكَّلوا لجنة ثورية جديدة همَّشت إسحاقي الذي اتهم بالتعاون مع الملا مصطفى البرزاني، نذكر من بين أعضائها: عبد الرحمن قاسملو.

بدأت اللجنة الجديدة نشاطها في (ذي الحجة ١٣٨٦هـ/ آذار١٩٦٧م)، وطرد الملا الذين لا يزالون في العراق، وقتل في (أواسط ١٣٨٨هـ/ صيف ١٩٦٨م) خمسة من أصل أحد عشر من مؤسسي اللجنة المركزية، بمن فيهم عبد الله معيني، أحد سياسيي مهاباد المخضرمين، وقد قُبض عليه، وهو يحاول التسلل عبر الحدود من المنطقة الكردية العراقية إلى إيران، وأُعدم[١]، وأدان الأكراد الإيرانيون حادثة القتل وعدُّوها غدراً من قِبل الملا مصطفى البرزاني.

ويبدو أنه على الرغم من مسؤولية الملا مصطفى البرزاني عن إخفاق الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني، إلا أن هذا الحزب كان يمر بمرحلة صعبة، فقد افتقر إلى الأسلحة الحديثة، والقواعد الآمنة، وإلى فهم جيد لأساليب حرب العصابات، كما أنه حصر نشاطه في منطقة مهاباد، الأمر الذي أتاح للجيش الإيراني أن ينتشر في المنطقة الكردية، ويقوم بعمليات في منطقة شاسعة وبأسلوب مفاجئ.

واستمر من بقي من الحزب بالعمل ضد الملا مصطفى البرزاني على الرغم من الصعوبات التي واجهتهم، وتبنى الحزب في مؤتمره الثالث الذي عُقد في بغداد في (ربيع الآخر ١٣٩١هـ/ حزيران ١٩٧١م) سياسة يسارية، وانتخب عبد الرحمن قاسملو سكرتيراً عاماً جديداً له، وتبنى شعار «الديمقراطية لإيران والحكم الذاتي لكردستان»، وتعهَّد بالنضال المسلح، وتعاون مع الإيرانيين المعارضين للنظام الإيراني، مثل فدائيو الشعب ومجاهدو الإسلام[٢].

الواقع أن الفئة الصغيرة التي ظلت مرتبطة بالحزب رفضت التخلي عن الحلم

---

(١) مكدول: ص٣٩٠.   (٢) المرجع نفسه: ص٣٩٠ ـ ٣٩١.

القومي، وهي على استعداد للمخاطرة بحياتها من أجل تحقيق هدفها النهائي، وعندما فَقدَ الشاه السلطة فجأة في عام (١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨م)، أعطى هذا التحول ثماره، حيث أيَّدت شريحة كبيرة الانقلاب وعبَّرت عن رغبتها في الحكم الذاتي.

الفصل الحادي عشر

أكراد إيران في ظل الجمهورية الإسلامية

العلاقات الكردية ـ الإيرانية عقب قيام الجمهورية الإسلامية

رحَّب الأكراد بسقوط نظام الشاه، وشعروا بولاء شديد تجاه الدولة، فالكره الكردي للشاه كان كبيراً وازداد مع التوقيع على اتفاقية الجزائر في عام (١٣٩٥هـ/١٩٧٥م) والتي تخلَّى الشاه بموجبها عن أكراد العراق، وعندما فَقَدت فرق الجيش الإيراني في المناطق الكردية الثقة بنفسها خلال (أواخر ١٣٩٨هـ/ خريف ١٩٧٨م) بفعل عدم وضوح الرؤية السياسية في طهران؛ استولى الأكراد على قدر كبير من الأسلحة، وباتوا يُشكِّلون قوة حقيقية في نهاية السنة، وعلى الرغم من ترحيبهم بقيام الثورة الإيرانية، فإنهم عملوا على التخلص من النظام القديم، لا ليشاركوا في إقامة الجمهورية الإسلامية في إيران ولكن لتطبيق شعار «الديمقراطية لإيران والحكم الذاتي لكردستان».

وبعد ثلاثة أسابيع من عودة الخميني من المنفى[1]، نشبت معركة كبيرة قرب بانة بين الأكراد المحليين والقوات الموالية للجمهورية الإسلامية الوليدة بفعل تعارض الحماسة بين الشيعة والقوات الكردية، وهو التعارض الأساس بين النظام الجديد والأكراد، فالطموح السياسي في إيران يشمل بالضرورة المسلمين كافة في الجمهورية، وأن عدم الاشتراك فيه من جانب الأكراد ألقى ظلالاً من الشك على ولائهم الديني، وخشي النظام الجديد في طهران من التفسخ القومي، وبخاصة تخوفه من أن يقوم الأكراد به.

وكانت التوقعات الكردية أنه من الممكن تنظيم المركزية في الجمهورية، واستناداً لذلك رأت أغلبية الأكراد أن تكون الإدارة المحلية ذات توجهات علمانية و«ديمقراطية»، وهو نمط التفكير لدى الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني اليساري التوجه، وهو ما يتعارض مع التوجه الإسلامي في طهران[2].

(١) عاد الخميني إلى إيران في الأول من شباط ١٩٧٩م.
(٢) مكدول: ص٤٠١ ـ ٤٠٢.

ونشبت خلال السنة التالية لقيام الجمهورية الإسلامية معارك متكررة في المدن الكردية الكبرى مثل: مهاباد وسنندج وبوقان وبانة وسردشت وأورمية وكاميران وميروان، بين المقاتلين الأكراد ومتطوعي حراس الثورة (باسداران)، المشكَّل حديثاً، وكانت ضارية أحياناً، فوقعت معظم المدن في قبضة الإيرانيين، وبقي معظم الريف في أيدي الأكراد، وتبادل الطرفان السيطرة على مهاباد، وبقيت بوقان معقلاً كردياً لمدة تزيد عن السنتين، وعندما استردت الحكومة معقل سردشت الحدودي، كان السبيل الوحيد للمحافظة عليه هو الدعم الجوي؛ لأن مداخله كلها كانت تحت سيطرة الأكراد[1].

وزاد من حدة النزاع ما جرى من استخدام طهران لقوات الحرس الثوري لقمع الأكراد بدلاً من القوات النظامية، وقد استعمل هؤلاء القوة والوحشية في عملية تهدئة الأوضاع، حيثُ قُدِّر وفاة عشرة آلاف كردي خلال السنتين الأوليتين من عمر الجمهورية، بعضهم قُتل في المعارك وبعضهم الآخر إعداماً[2].

ومع ذلك، بُذلت مساعٍ بين الطرفين لوضع حد للقتال والتوصل إلى تسوية مؤقتة، كان الباعث عليها من الجانب الكردي وضع حد للمعاناة التي نتجت عن النزاع على نطاق واسع، والحصول على مبدأ الحكم الذاتي، في حين كان الباعث عليها من جانب طهران، تقليص عدد التحديات التي تواجهها داخلياً وخارجياً، وذلك من خلال تقديم تنازلات إذا استدعى الأمر، من شأنها ألا تُعرِّض وحدة أراضي الدولة للخطر.

وأرسلت الحكومة الإيرانية في (٢٥ ذي القعدة ١٣٩٩هـ/ ١٧ تشرين الثاني ١٩٧٩م) وفداً للتفاوض برئاسة مُوروهار وزير العمل والشؤون الاجتماعية، وهو من أصل كردي، فأجرى جولتين من المباحثات السرية مع الشيخ عز الدين الحسيني الذي قدَّم مطالب الأكراد القاضية بالحكم الذاتي لكل كردستان كوحدة إدارية ضمن إيران «الفيدرالية»، وتطلَّع هؤلاء إلى ما وراء إقليم كردستان لتشمل أذربيجان الغربية وكرمنشاه وعيلام، وكان من غير المحتمل التوصل إلى اتفاق، حيث رفض النظام الإيراني هذا التحديد الواسع للمنطقة الكردية، وعرض تطبيق بعض الإجراءات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، مثل حق استعمال اللغة الكردية، وتعيين موظفين كبار لتسيير الإدارة المحلية، وضمانات خاصة للأقليات في الدستور الجديد، وإجراء مفاوضات سياسية[3].

(١) جليل وآخرون: ٢٧٦. عرابي: ص٨٠.　　(٢) مكدول: ص ٤٠١ ـ ٤٠٢.
(٣) جليل وآخرون: ص٢٧٨.

رفض الحسيني عرض الحكومة الإيرانية، ولم تحظَ هذه الأعطيات بكثير من الاهتمام، حيث اندلع القتال في نواحي سنندج وامتد باتجاه الشمال إلى نقدة، وبفعل الخسائر الجسيمة التي تكبدها الأكراد، طلب الزعيم الديني الكردي الشيخ عز الدين الحسيني وقف إطلاق النار، ولكن الهدوء لم يستمر أكثر من أسبوعين حيث اندلع القتال قرب باوة، وحثَّ الخميني على لعن كلٍ من عبد الرحمٰن قاسملو والشيخ عز الدين الحسيني، وأعلن العفو عن الذين استسلموا، ومنحهم عائدات النفط ليوم واحد لأغراض التنمية العاجلة، ورد عبد الرحمن قاسملو أن وقف إطلاق النار يجب أن يتضمن موافقة الحكومة الإيرانية على:

- وقف إرسال الإمدادات العسكرية إلى المنطقة.
- الإفراج عن المعتقلين السياسيين.
- إطلاق سراح الرهائن الأكراد.
- الكف عن إعدام الأسرى الأكراد[1].

لكن طلبه لم يلقَ القبول، والتجأ مع الشيخ عز الدين الحسيني إلى الجبال الوعرة شمال غربي إيران، وأبدى استعداده لخوض حرب عصابات طويلة في جميع أنحاء المنطقة الكردية الإيرانية، إلى أن يتم منحها الحكم الذاتي في ظل حكم «ديمقراطي» في إيران.

وازداد الموقف سوءاً في (أواخر ١٣٩٩هـ/ خريف ١٩٧٩م) بفعل مهاجمة الأكراد طرق المواصلات، ونصب الكمائن ضد تحركات القوات الإيرانية، ومحاولتهم السيطرة على مهاباد رمز الحركة الوطنية الكردية، فاضطرت الحكومة الإيرانية إلى فتح باب المفاوضات من جديد معهم، فعرضت عليهم استلام مقاليد الأمور الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الإقليم، فردَّ الأكراد في (١٢ محرم ١٤٠٠هـ/ ٢ كانون الأول ١٩٧٩م) بتكرار مطالبهم السابقة وأضافوا إليها: كتابة عبارة كردستان ذات الحكم الذاتي في مسودة الدستور[2]، لكن تغييراً قد حصل بحذف أي ذكر للأكراد في مسودة الدستور حتى بوصفهم إحدى شعوب إيران، والمعروف أن الخميني رفض السماح لممثلين عن الأكراد بالمشاركة في كتابه الدستور الإيراني الجديد وبخاصة عبد الرحمٰن قاسملو، ويبدو أن لذلك بُعداً دينياً بوصف معظم الأكراد سنة، وبُعداً قومياً، ما دعا الأكراد إلى مقاطعة الاستفتاء، فعرضت عليهم

(١) مكدول: ص٤٠٤.
(٢) انظر تفاصيل المطالب الكردية في المرجع نفسه ص٤٠٤ هامش ١.

الحكومة خطة للإدارة المحلية عبر مجلسين محليين في مهاباد وسنندج إضافة إلى الحقوق الثقافية[1]، ويبدو أن طهران كانت تتلاعب بمشاعرهم كسباً للوقت حتى تحين الفرصة للقضاء على آمالهم.

ووسَّعت حكومة طهران في (صفر ١٤٠٠هـ/كانون الثاني ١٩٨٠م) العرض ليشمل تعديل الدستور الإسلامي لضمان التعاليم الدينية السنِّيَّة في المناطق ذات الأغلبية السنِّيَّة، وهي محاولة لاستقطاب السُّنَّة بعامة في إيران ومنعهم من التعاطف مع العراق في ظل الحرب العراقية ـ الإيرانية التي ابتدأت حديثاً، ولكن هذا العرض على الرغم من أنه لم يكن كافياً، فإنَّه لم يتحقَّق[2]، فاندلع القتال مجدداً بين الأكراد المحليين وبين حراس الثورة في سنندج وباوة وجوانرود وبيرانشهر وأشنويه، في شهري (جمادى الأولى وجمادى الآخرة/آذار ونيسان)، وشنَّ الحرس الثوري هجوماً واسعاً ضد الأكراد على الرغم من استعادته معظم المدن، وبقي الريف في أيدي هؤلاء بفعل طبيعته الجبلية الوعرة.

ونظرت الجمهورية الإسلامية في إيران إلى التعبير القومي الكردي بعين القلق، وبخاصة أن الأقليات غير الفارسية قد تحذو حذوهم، وكان هناك خوف من أن التنازلات التي ستُقدم للأكراد، سوف تطالب بها بقية الجماعات، وتتوزع هذه الأقليات على حدود إيران، فالأكراد والعرب يقيمون على الحدود مع العراق، والأذربيجانيين والتركمان يقيمون على الحدود التركية والسوفياتية، ويقيم البلوش على الحدود الأفغانية والباكستانية، وتعزَّزت صلات القربى بين الأكراد والتركمان والبلوش عبر الحدود.

واستغل الأكراد الحرب العراقية ـ الإيرانية كحافز لطلب التنازلات، ورأوا أنه من السهل الدفاع عن الحدود الإيرانية ضد أي عدوان خارجي إذا وافقت حكومة طهران على منح الحقوق القومية للشعب الكُردي، ولكن إذا لم تفعل ذلك، فإن بعض القوى الخارجية قد تستغل مشاعر الشعب الكردي.

كان هذا التهديد واضحاً، لقد ضرب الأكراد على الوتر الحسَّاس، ويوحي ذلك بذكريات سمكو وجمهورية مهاباد، هذا في الوقت الذي سمح فيه العراق بأن تتحول أراضيه إلى قواعد انطلاق للمنشقين الأكراد.

وهكذا بدا الحكم الذاتي انفصالاً في نظر طهران، فقد صرَّح رئيس الوزراء الإيراني بازركان أن الأكراد لا يطلبون الحكم الذاتي بل أرادوا الانفصال عن إيران،

(١) انظر: تفاصيل العرض في مكدول ص٤٠٨ هامش رقم ١.
(٢) المرجع نفسه: ص٤٠٥. جليل وآخرون: ص٢٧٨ ـ ٢٧٩، ٢٨١.

وعلى الرغم من ذلك، حرصت القيادة الكردية على التأكيد بأن مطالبتها بالحكم الذاتي لا تتضمن شيئاً من هذا، ورأى عبد الرحمٰن قاسملو بأن الرجعيين هم الذين يطالبون بالانفصال، أم اليسار فقد أراد حكماً ذاتياً[١]، غير أن وجهة نظر إيران بشأن الأكراد لم تتزعزع، وأصرَّت على أنهم انفصاليون، وسيبقون كذلك.

وواجه الأكراد عائقاً آخر على الصعيدين العملي والعقدي تمثَّل بالانقسام الديني الذي ميَّزهم كأقلية سنية في أرض شيعية.

فعلى الصعيد العملي، كانت علاقات الأكراد السُّنَّة مع جيرانهم الشيعة من غير الأكراد متوترة، فقد امتعضوا من تعيين شيعيين لحكمهم، ومحاولة طهران السيطرة على بلادهم على شكل لجان الإمام والحرس الثوري، والمعروف أن طهران عيَّنت آية الله صفتدري لقيادة الحرس الثوري في المنطقة الكردية فاندلع القتال في نفدة، وعزَّز الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني وجوده عبر بعض الجماعات المسلحة، الأمر الذي أدى إلى قتال شديد، فنهبت القوات الإيرانية القرى الكردية، وقُتل حوالي مئتي شخص، وتشرَّد حوالي اثني عشر ألفاً، وقد أضحوا من دون مأوى.

لقد شعر الأكراد الشيعة في الجنوب بشيء مختلف عن إخوتهم السُّنَّة فيما يتعلق بالثورة الإسلامية، كذلك أشار أولئك الذين يعيشون في كرمنشاه أن لا شأن لهم بالحكم الذاتي، وأرادوا في البداية البقاء كجزء من الجمهورية الإسلامية الشيعية، ولم يجد النظام صعوبة في تجنيد «بيشمركة» من بينهم، ما أدى إلى نشوب القتال بين الطرفين الكرديين السُّنَّة والشيعة في القرى المختلطة في إقليم كردستان[٢].

وعلى الصعيد العقدي، سعى الأكراد للحصول على نوع من الحكم الذاتي، ولم يُعبِّر الخميني قبل تسلمه السلطة عن رأيه في مسألة الأقليات الإثنية؛ لأنَّها لم تشغل تفكيره آنذاك، ولكن المشكلات التي واجهت إيران الثورة، دفعته إلى الاهتمام بذلك، وكانت لديه الرغبة في الأشهر الأولى للسماح للحكومة بالتفاوض مع الأكراد حول مطالبهم بالحكم الذاتي على الرغم من مفهومه الضيق لهذا الحكم، ثم إن مسودة الدستور الإسلامي التي صدرت في (رجب ١٣٩٩هـ/ حزيران ١٩٧٩م)، وعدت الفرس والأتراك والأكراد والعرب والبلوش والتركمان والأقليات الأخرى، بالتمتع بحقوق متساوية، ولكن هذه العبارة قد أُلغيت من قبَل مجلس دستوري منتخب سيطر عليه الأصوليون، وحجتهم في ذلك أن كلمة الأقليات تستعمل للإشارة إلى شعب مثل الأكراد أو اللور أو الأتراك أو الفرس أو البلوش، ويعني هذا

(١) مكدول: ص٤١٤.
(٢) المرجع نفسه: ص٤١٥.

المصطلح أن ثمة فرقاً بين هؤلاء الإخوة، وليس في الإسلام مكان لهذا الفرق، وعُدَّ التكلم عن الأقليات القومية في المجال الإسلامي إساءة للدين، وإذا لم يكن هوية أو كنية، فلا فائدة من التصويت على مسودة الدستور، لذلك قاطع معظم الأكراد الاستفتاء، وأحرقوا صناديق الاقتراع[١].

وأعطى الشيخ عز الدين الحسيني الوطنيين الأكراد المبرر الديني لمعارضة ظلامية النظام الإيراني الجديد، وبصفته رجل دين متحرر ويرتاح مع كومله أكثر مما يرتاح مع الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني، فإنَّه خلق طبقة من رجال الدين السُّنَّة، وإذا أخذنا بعين الاعتبار موقفه الشخصي والروحي والوطني، كان هو المرشح الطبيعي لملء فراغ القيادة في مهاباد، وعبَّر عن رفضه لمبدأ ولاية الفقيه[٢].

من غير المحتمل أن يتسامح الخميني مع هذا التوجه في الوقت الذي ذهب فيه الشيخ عز الدين الحسيني أبعد من ذلك عندما دعا إلى الفصل بين الدين والدولة، ومن الطبيعي ألا يكون لمثل هذه الأفكار مكان في الجمهورية الإسلامية، وبات دعاة النظام يُشيرون إليه بـ «المناوىء للدين»، وعدَّه الخميني مع عبد الرحمٰن قاسملو مسؤولين مباشرين عن التوتر بين النظام والأكراد، ومُنع قاسملو من عضوية مجلس الخبراء[٣].

لكن النظام اتخذ موقفاً أكثر تسامحاً مع السُّنَّة بفضل ظروف الحرب مع العراق، وبذل جهوداً حثيثة للتودد إلى رجال الدين الأكراد السُّنَّة لدعم الحكومة، لكن هؤلاء أحجموا عن تقديم أي مساعدة، وأثارت اضطرابات (آذار ـ نيسان) المذكورة الحكومة في طهران، فشنَّت هجوماً كبيراً على المنطقة الكردية، كما ذكرنا، بحيث بدت مصممة على فرض سيادتها على إيران كلها، وقد أثار مخاوفها أن تصبح كردستان، المحررة نموذجاً تحتذي به أجزاء أخرى من إيران، ورفض غنى بلوريان أن يأخذ مكانه في المجلس التشريعي ممثلاً لمهاباد، احتجاجاً، ودافع عن رفاقه ضد تجاوزات رجال الدين الشيعة المتشددين، وكانت تلك آخر خدمة يُقدمها للحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني.

وكان هناك توتر في الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني بين توجهين:

يدعو الأول إلى اغتنام الفرصة المناسبة لتحقيق الحكم الذاتي[٤]، ويدعو الثاني إلى تسوية الخلافات ودعم الثورة، وقد خلق هذا الانقسام هوة واسعة بات من الصعوبة ملؤها، فرأى عبد الرحمٰن قاسملو وأنصاره أن على الحزب تكريس جهوده

(١) مكدول: ص٤١٧ ـ ٤١٨.
(٢) جليل وآخرون: ص٢٧٧ ـ ٢٧٨.
(٣) مكدول: ص٤١٩.
(٤) جليل وآخرون: ص٢٧٩.

للنضال في سبيل الحكم الذاتي القومي، ورأوا في بادئ الأمر، أن بوسع الحزب الديمقراطي الكردستاني في إيران التعاون مع الخميني لتحقيق هذا الهدف، غير أن اشتداد النزعة الدينية الإسلامية في سياسة القيادة الإيرانية قد زعزعت ثقة عبد الرحمٰن قاسملو في إمكان حل القضية الكردية بالتعاون مع النظام الإسلامي، ولهذا السبب تخلَّى عن تأييده للثورة الإسلامية، وأخذ يميل أكثر فأكثر إلى بلوغ الأهداف عن طريق الكفاح المسلح[1] يضاف إلى ذلك، باتت المنطقة الكردية آنذاك مسرح قتال لكثير من قوى المعارضة في المنطقة، ما قلَّص السيطرة السياسية الكردية على النضال، ويبدو أن التوجه الثاني كان الغالب، بدليل أن الحزب أجرى مفاوضات مع الحكومة الإيرانية لكنها لم تُسفر عن شيء، إلا أنها شجَّعت بعض الأكراد على الارتداد عن كومله الذي التزم بالتوجه الأول، وفضَّل الحزب الاستمرار في محاولاته لإيجاد حل تفاوضي في الوقت الذي كان متعذراً عليه ألا يأخذ بعين الاعتبار الإحباطات التي رافقت المفاوضات في (صفر ١٤٠٠هـ/ كانون الأول ١٩٧٩م)، لذلك طلب من أنصاره الانسحاب إلى الجبال.

وشعر بعض الأكراد وعلى رأسهم غنى بلوريان نائب السكرتير العام للحزب بقلق متزايد من الأسلوب الذي بدأ فيه الحزب يتخلَّى عن الطموحات الكردية، فأعلن مع ستة من أعضاء اللجنة المركزية للحزب في (رجب ١٤٠٠هـ/ أيار ١٩٨٠م)، تجميد عضويتهم في الحزب احتجاجاً على سياسة عبد الرحمٰن قاسملو، كما أدانوه لتلقيه الدعم من بغداد في وقت تكاثرت فيه المخاطر على إيران، لكن كفة الميزان مالت لمصلحة قاسملو، وسرعان ما أُطلق على المتمردين اسم «عصابة الجحوش السبعة»[2]، وشكلوا تنظيمهم السياسي، وهو الحزب الديمقراطي الكردستاني إيران ـ أنصار المؤتمر الرابع[3].

وبدت الحرب العراقية ـ الإيرانية فرصة ذهبية للأكراد للتخلص من سيطرة الحكومة الإيرانية أو إملاء شروطهم عليها، لهذا كان ثمة خيار واحد أمام دعم الحزب غير المشروط لوحدة الأراضي الإيرانية على أمل أن تُكافئ إيران الأكراد بمثل هذه المبادرة، ولكن عبد الرحمٰن قاسملو الذي لم يكن لديه أمل كبير في روح متبادلة مع إيران؛ شعر بأنه قوي بما فيه الكفاية للإلحاح على طهران الاعتراف بمبدأ الحكم الذاتي الكردي وسحب قواتها من كردستان، قبل أن يوجه الحزب سلاحه إلى العراقيين، ولكن إذا أخذنا بعين الاعتبار العقلية السائدة في طهران، فإن مثل هذا الإنذار، يُعدُّ خيانة.

---

(١) جليل وآخرون ص٢٧٩. (٢) مكدول: ص٤٢١.

(٣) جليل وآخرون: ص٢٧٩.

انصبَّ اهتمام الجيش الإيراني على امتصاص الهجوم العراقي، لذلك تُرك للأكراد حرية عمل كبيرة على الأرض أتاحت لهم فتح المدارس، ومجالس القرى، والبلديات المنتخبة في المراكز السكانية التي شغلوها.

وانضم الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني في (شوال ١٤٠١هـ/آب ١٩٨١م) إلى المجلس الوطني المقاوم للنظام الإيراني، والذي شكَّله مسعود جوي زعيم مجاهدي خلق وبني صدر الرئيس السابق للحكومة الإيرانية.

وشنَّ الجيش الإيراني هجوماً في (أواخر ١٤٠٣هـ/ صيف ١٩٨٣م) لوصل الشمال بالجنوب على طول خطوط الجبهة عبر الاستيلاء على المراكز «الاستراتيجية» على طول خط الحدود الإيرانية ـ العراقية الذي يمتد مئتي كيلومتر بين مريوان وسردشت، وسيطر على طريق سردشت ـ بيرانشهر «الاستراتيجي» المهم الذي يمتد مسافة ثمانين كيلومتراً بمحاذاة الحدود مع العراق[1]، وكان الحزب ينقل عبره القوات والمؤن، ما اضطره إلى خوض حرب العصابات انطلاقاً من المناطق المحيطة بسردشت، واستردَّ في (ذي القعدة/أيلول) بوكان، ولكن بشكل مؤقت، واستعاد في (ربيع الأول ١٤٠٤هـ/ كانون الأول ١٩٨٣م) كامل المنطقة التي سيطر عليها المعارضون والأكراد، وطردت القوات الإيرانية في (شوال ١٤٠٤هـ/ تموز ١٩٨٤م) مقاتلي الحزب من معاقلهم في هورامان بعد أن استخدمت الطائرات المروحية للاستيلاء على القمم الجبلية، وسيطرت على الريف المحيط بها، وطردت القرويين من المنطقة الحدودية لخلق حزام أمني وحرمان المعارضين من المساعدة المحلية. أرهقت العمليات العسكرية المتواصلة في المنطقة الكردية الإيرانية الأكراد إرهاقاً شديداً، فقد عانوا من نقص في المواد الغذائية والخدمة الطبية، وحُرموا من أبسط وسائل العيش، واتخذت طهران من ذلك ذريعة للتأثير في الأكراد، ودفعهم إلى وقف القتال وركَّزت في دعاياتها على أهمية تطوير المنطقة اقتصادياً وثقافياً في محاولة لإقناعهم بالتخلي عن الكفاح المسلح والانتقال إلى الحياة السلمية، وقد هدفت إلى إرغامهم على الخضوع للنظام القائم والسماح لرجال الدين الشيعة التصرف في المنطقة وفق توجيهات القيادة الدينية[2].

وتلقى الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني الدعم من الحزب الوطني الكردستاني العراقي، ونسَّق الحزبان أعمال التصدي للقوات الإيرانية، وتعاون كومله معهما، وشكلوا قيادة مشتركة، لكن خلال سنتين وبفعل ما جرى بين الحزبين من نزاع حول ملكية أرض، ذهب ضحيته أحد آمري الحزب الديمقراطي الكردستاني

---

(١) جليل وآخرون: ص٢٨١. (٢) المرجع نفسه: ص٢٨١ ـ ٢٨٢.

الإيراني؛ نشب قتال بينهما استمر أربع سنوات، ولم يتم التوصل إلى وقف القتال إلا عندما واجه الطرفان ضغطاً متزايداً من القوات الإيرانية، والواضح أنه يكمن وراء هذا النزاع الاختلاف العقدي العميق بينهما، وساهم هذا الاختلاف في دفع الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني إلى الارتماء في أحضان طهران.

وشهد الحزب من جهة أخرى توترات داخلية حول مسألة القيادة في أعقاب طرد أبرز قادته، كريم حسامي، هذا في الوقت الذي دخلت فيه كومله أيضاً في مرحلة الانتكاسات.

ونتج عن النزاع العقدي انفصال مجموعة، أسَّست الحزب الشيوعي الكردستاني بقيادة أحد مؤسسي كومله عبد الله مهتدي، وانضمت إليه مجموعتان إيرانيتان صغيرتان، لذلك لم يبقَ لكومله وجود رسمي على الرغم من أنه بقي يُعرف بهذا الاسم، كما أنه أخطأ في تقدير المشاعر الكردية بمعاداته للحزب المذكور، وبدأ يفقد توجهه الكردي. لكن كومله استردَّ هويته الكردية في عام (١٤١٢هـ/ ١٩٩١م)، إلا أنه بدا ضعيفاً عددياً.

ركَّزت السلطات الإيرانية في نشاطها الدعائي ضد الحركة الكردية على صلات الأكراد بالعراق، فقامت في (ذي القعدة ١٤٠٤هـ/ آب ١٩٨٤م) بعملية تمشيط المناطق الكردية التي سُميت بعلمية فتح.

وحملت نهاية الحرب العراقية ـ الإيرانية في عام (١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م) معها شيئاً من الراحة للأكراد على الرغم من الخلاف الداخلي الذي أحدثه اقتراح إجراء مفاوضات مع النظام الإيراني، وقد جعله عبد الرحمٰن قاسملو قضية مركزية، تستند على ثلاثة عوامل هي:

ـ ليس هناك حل عسكري.

ـ بانتهاء العمليات العسكرية ستكون طهران قادرة على فرض موقفها على الأكراد.

ـ مع فقدان الخميني لقوته بسرعة، فإن هناك فرصة حقيقية لبداية جديدة للعلاقات الكردية مع الجمهورية الإسلامية[1].

وواجه عبد الرحمٰن قاسملو معارضة داخلية بسبب تفرده باتخاذ القرارات، فانشقَّ خمسة عشر عضواً من اللجنة التنفيذية بقيادة جليل غداني، وشكَّلوا الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني ـ القيادة الثورية، واستقطبوا عدداً كبيراً من مناصري الحزب الأم ممن امتعضوا من سياسة عبد الرحمٰن قاسملو، لكن ثقل الحزب بقي معه.

(١) مكدول: ص٤٢٤ ـ ٤٢٥.

وما جرى في السنتين التاليتين من انهيار الاتحاد السوفياتي أضعف حزب القيادة الثورية، وعلى الرغم من أنه سعى إلى تسوية مع الحزب الأم إلا أن قيادة الأخير لم تجد لديها الرغبة في تقديم أي تنازلات.

ويبدو أن طهران مالت إلى التفاهم مع الحزب، فقد أخبر جلال الطالباني، عبد الرحمٰن قاسملو أن طهران ترغب بالتفاوض، فجرت لقاءات عدة في ڤيينا بين (جمادى الأولى وجمادى الآخرة ١٤٠٩هـ/ كانون الأول ١٩٨٨ وكانون الثاني ١٩٨٩م) تبيَّن من خلالها أن طهران لم تعد لديها الرغبة، في تسوية الخلافات، لكن برزت فرصة لاستئناف المفاوضات بعد وفاة الخميني في عام (١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م)، وتحقيق تسوية سياسية، وإذ كان عبد الرحمٰن قاسملو ومعاونه والوسيط الصحفي والباحث الكردي فاضل رسول ينتظرون في إحدى الشقق وصول الوفد الإيراني، وما إن وصل حتى أطلقت النار على الأكراد الثلاثة وقُتلوا[1].

شكَّل اغتيال عبد الرحمٰن قاسملو ضربة قوية للأماني الكردية، وقد خلفه في قيادة الحزب أحد أصدقائه المقربين هو صادق شرفكندي الذي اغتيل هو الآخر بعد عامين، وقطعت عمليات الاغتيال تلك وسيلة التفاوض بين الجانبين الإيراني والكردي، وعادت حرب العصابات الكردية إلى جبال غربي إيران، فيما أطلقت حكومة طهران حملاتها لاعتقال العناصر الكردية الفاعلة في مدن مهاباد وسنندج وسقز وبوكان، كما شدَّدت من حضور قواتها العسكرية وانتشار رعاياها في مختلف أرجاء المنطقة الكردية.

وتعرَّض الحزب الديمقراطي الكردستاني في إيران وحزب كومله في عام (١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م) لنكسة قاسية سبَّبتها الهزيمة في المعركة والفوضى الداخلية والاغتيالات، فقد استطاعت حامية عسكرية إيرانية أن تضع المناطق الكردية تحت سيطرتها، وشعر النظام الإيراني بأمان كاف ليمنح الأكراد بعض الحرية الثقافية مثل إصدار المطبوعات والنشرات، ولكنه بقي متشدداً مع الجماعات السياسية الكردية بسبب نصب هؤلاء الكمائن للقوات العسكرية الإيرانية.

وهاجمت الحكومة الإيرانية مراكز الحزب ومراكز كومله وقواعدهما داخل المنطقة الكردية العراقية، وربما جاء رد فعل طهران وبسبب التهديد الكردي العراقي المتمثل بالحرية القومية النسبية منذ عام (١٤١١هـ/ ١٩٩١م) فصاعداً، فأغلقت طهران الحدود إثر رفض جلال الطالباني ومسعود البرزاني طرد الثوار الأكراد الإيرانيين من العراق[2].

(١) موريس، هارڤي وجان بلوج: لا أصدقاء سوى الجبال ص١٧٧ ـ ١٨١.

(٢) مكدول: ص٤٢٧.

ويبدو أن الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني أدرك أخيراً أن لا جدوى من حرب العصابات، وأن ليس هناك من بديل عن الحل التفاوضي، ومع ذلك فقد ارتفعت أصوات ضمن قواته المسلحة تُنادي بالانفصال إذا ما أبدى النظام الإيراني تعنتاً تجاه مطلب الأكراد بالحكم الذاتي.

وازدادت آمال الأكراد بعد انتخاب إسلامي إصلاحي لرئاسة الجمهورية في طهران هو محمد خاتمي في عام (١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م)، حيث أيّد ٧٦٪ من الناخبين الأكراد في المنطقة الكردية انتخابه بفعل آرائه في التعددية السياسية والاجتماعية، وكان من الطبيعي أن يكتسح المرشحون الإصلاحيون الحكم في المنطقة، في الانتخابات العامة المحلية التي جرت في (شوال ١٤١٩هـ/ شباط ١٩٩٩م)، وتمَّ التعبير بعد ذلك بشهر واحد عن الواقع السياسي بشكل أوضح إثر اعتقال عبد الله أوجلان في نيروبي، فانطلقت المظاهرات في المدن الرئيسة في المنطقة[1].

وبدأت تتضح الآن وبشكل مفاجئ قيود العملية الإصلاحية لخاتمي، فلم يكن لا هو ولا حاكم كردستان الكردي عبد الله رمضان زاده الذي كان قد عيَّنه محافظاً لكردستان، مستعدين لتحمل الفوضى والاضطراب، فشجَّعا على اتخاذ إجراءات صارمة لفرض الأمن، حيث قُتل ما لا يقل عن ثلاثين شخصاً وجُرح نحو ألفين، وعلى الرغم من الإحباط الذي سبَّبته طريقة تعامل الحكومة الإيرانية مع مظاهرات شباط، لأكراد إيران، فليس لديهم في الوقت الحالي خيار أفضل من خاتمي الذي أظهرت مساعدته للمجتمع المدني من قبل على الرغم من العقبات، وهو يعمل على التحرر وإن ببطء شديد، إلا أنه يبقى أفضل من المقاومة المسلحة عبر الحدود الإيرانية[2]، وتمَّ في عام ٢٠٠٥م تشكيل حزب الإصلاح الكردي ومنظمة الدفاع عن حقوق الأكراد برئاسة محمد صادق كابدواند، ولقيت هذه الحركات المسالمة رواجاً لدى معظم الأكراد الإيرانيين، كما تمَّ في ٩ تموز من العام نفسه قتل الناشط الكردي شوان قدري من قِبل قوات الأمن الإيرانية في مهاباد، وقد أدَّت هذه العملية إلى موجة عارمة من أعمال العنف في المدن الكردية: مهاباد وسنندج وبوكان وتادة وسقزوبانة، وأشنويه وسردشت، في آب من العام نفسه، واستمرت ستة أسابيع، وجرى اختطاف أربعة من الشرطة الإيرانية من قبل حزب كردي مسلح حديث النشأة اسمه حزب الحياة الحرة الكردستاني الذي تأسس في عام ٢٠٠٤م، ويُعتقد بأن لهذا الحزب صلة بحزب العمال الكردستاني، وقام هذا الحزب المسلح بقتل مئة وعشرين من الشرطة الإيرانية.

---

(١) مكدول: ص٤٣٠.

(٢) المرجع نفسه: ص٤٣٠ - ٤٣١.

أسباب فشل تحقيق التسوية النهائية

الأسباب المتعلقة بالجمهورية الإسلامية

الواقع أن فشل تحقيق التسوية النهائية بين الجمهورية الإسلامية والأكراد يقع على عاتق الطرفين بفعل الهوة بين الحد الأدنى من مطالب كل طرف، وكان من الممكن إيجاد تسوية لا تلبي الحكم الذاتي للأكراد ولكنها تمنحهم درجة مميزة من الحكم اللامركزي، لكن كان هناك صعوبات رئيسة أخرى، إذ لم يكن لكل طرف قيادة موحدة تسيطر على اتخاذ القرار، وعلى العكس من ذلك، كان لكل طرف فروع ومراكز عديدة حيث ازدواجية السلطة في طهران، إذ إن الحكومة كانت مقيدة من قبل الهيئة الدينية المتجسدة في شخص الخميني، ولا تتمتع بالمسؤولية الكاملة، الأمر الذي أضعف مواقفها.

لقد سعت السلطات الدينية والمدنية إلى ممارسة سلطاتها من خلال منافسة الجيش النظامي لقوات الحرس الثوري، وقد تعرَّض الجيش بفعل ذلك إلى عمليات الطرد والتطهير والإعدام والنقل، ما أثَّر على فعاليته، وقد جرت محاولات انقلابية عدة، لعل أخطرها تلك التي جرت في بيرانشاه الكردية الحدودية في (رجب - شعبان ١٤٠٠هـ/ حزيران ١٩٨٠م)، فتم إعدام اثنين وستين ضابطاً وحُكم على مئة وثلاثة عشر آخرين بالسجن مدى الحياة.

كان هناك نفور من نشر الجيش في المنطقة الكردية نتيجة افتقاره للثقة التامة، لذلك كان من الطبيعي اللجوء إلى الحرس الثوري الذي تحركه العقيدة المذهبية الشيعية، وهو تحت سيطرة السلطة المركزية، ومسؤولاً أمام لجان الإمام التي تمَّ استخدامها من أجل توفير حكومة احتياطية، ومن الصعب في هذا الحال تصور هيئات لا تتعمد إلحاق الأذى بالأكراد السنة وبالجيش النظامي على السواء حيث جرى قتال كثير بين الطرفين.

الأسباب المتعلقة بالأكراد

عانى الأكراد بدورهم من الانقسامات، فأكبر الأحزاب وهو الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني، لم يتمتع بقاعدة شعبية وقت قيام الثورة الإسلامية، فقام عبد الرحمن قاسملو الذي عاد إلى إيران في (ذي الحجة ١٣٩٨هـ/ تشرين الثاني ١٩٧٨م)، بإجراء اتصالات مع الأكراد في أورمية ومهاباد ومع المنفيين العائدين؛ من أجل تنشيط عمل الحزب الذي حاول أن يقيم سلطته في خضمِّ أحداث الثورة من خلال تأسيس مجالس القرى، ومع ذلك لم يستطع احتواء انتفاضات الغضب

الشعبي ضد حراس الثورة، لكنه تلقَّى دعماً تقليدياً من أورمية ومهاباد، وواجه في الوقت نفسه مشكلة الفوضى ومنافسة الحزب الديمقراطي الكردستاني العراقي بقيادة الملا مصطفى البرزاني في الشمال، الذي كان يسعى إلى حشد العشائر الناطقة بالكرمانجية دعماً للجمهورية الإسلامية ضد الحكم الذاتي الكردي، كما واجه في الجنوب تحدياً من كومله (حزب بعث كردستان) ومن الممتعضين من افتراض أنه يمثل الأكراد، بالإضافة إلى مجاهدي خلق الذين يعملون في كردستان[١].

وسعى كومله إلى حشد شعبي عبر التعليم والخدمة والعيادات الصحية الريفية، وتخلَّص من الفكر القومي الكردي، وقد عدَّه طموحاً محدوداً، وأراد أن يُعيد القوة للجاليات الكردية في إيران، وإلحاق الهزيمة بالحكومة المركزية التي عدَّها أخطر من القومية، على أن يُشكل الأكراد جزءاً من هذه العملية[٢].

كان كومله قوياً في منطقة سننداج ـ مريوان ربما لأن عدداً كبيراً من أعضائه البارزين كانوا من هذه المنطقة، بالإضافة إلى أن سننداج تحاشت الحركات الكردية السابقة التي كانت قاعدة قوتها في الشمال، مثل حركة سمكو وجمهورية مهاباد، لكن سننداج كانت أكثر توحداً مع قضايا إقليم فارس المجاور، إلا أنها بدت أكثر جاذبية لكثير من سكان المنطقة لأنَّها بدت أكثر «ديمقراطية».

وكان كومله أقل رغبة من الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني في قبول مساومة مع طهران، وأكثر تصميماً منه على متابعة القتال بعد أن ضعف الموقف التفاوضي الكردي عندما وافق الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني على وقف إطلاق النار مع الحكومة الإيرانية كمقدمة للتفاوض، لكن مساعيه أخفقت نتيجة الهجمات المتكررة لكومله ضد قوات الحكومة، كما رفض كومله المشاركة في المحاولة الثانية لوقف إطلاق النار والدخول في مفاوضات مع الجانب الإيراني والتي جرت في (رجب ـ شعبان ١٤٠٠هـ/ حزيران ١٩٨٠م)، فحاز بذلك على دعم الشعب الكردي على حساب الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني.

وهناك بالإضافة إلى كومله جمهور من المحافظين الأكراد المؤلف من الأغوات والشيوخ وملاكي الأراضي الذين كانوا لا يزالون يقودون مجموعات متباينة من الأنصار، فحاول بعضها استغلال الفوضى في المنطقة الكردية، ومن أبرز هؤلاء طاهر خان بن سمكو، وزاد من حال الفوضى محاولات هؤلاء المتلاحقة لاستعادة الأراضي التي فقدوها نتيجة إصلاحات عام (١٣٨١هـ/ ١٩٦١م)، وأملوا بالانضمام إلى «الجنرال» الكردي باليزيان، الحاكم السابق لكرمنشاه، الذي هدَّد بالعودة إلى

(١) مكدول: ص٤٠٨ ـ ٤٠٩.
(٢) المرجع نفسه.

إيران من العراق[١]، وقيادة المقاومة ضد النظام الإيراني.

وطلب النظام الجديد في إيران المساعدة من الأكراد الذين تعاونوا مع الشاه، اعتقاداً منه بأن هؤلاء تعاونوا مع المركز بغضِّ النظر عن طبيعة النظام، وكانت هناك فروع عشائرية راغبة في التعاون مع الحكومة، ربما لأسباب تتعلَّق بالتنافس العشائري، فطاهر خان مثلاً قاتل الجيش المحلي والدرك على أمل أن يوطد قدمه مرة أخرى، ولكنه أُجبر على طلب المساعدة من الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني على مضض، ما عزَّز القيادة الحزبية، وتحالف طاهر خان بعد ذلك مع البرزانيين ذوي القوة الهائلة المؤيدة للعشائر في القسم الشمالي من كردستان إيران، وبذلك وجد نفسه في معسكر الحكومة الإيرانية في مواجهة الحزب المذكور، لكن الكثير من أنصار فرع عبدوي الشكاكي قاتلوا ضد طهران[٢].

وتلقى الحزب دعماً من سينار زعيم فرع مامدي الشكاكي، وهو قومي التوجه، ولم يكن صديقاً للبرزانيين، لأن الملا مصطفى البرزاني قبض عليه وسلَّمه للشاه في عام (١٣٨٧هـ/ ١٩٦٧م) أثناء قتاله اللجان الثورية للحزب، وانضم بعد الإطاحة بالشاه إلى الحزب في (ربيع الأول ١٤٠٠هـ/ شباط ١٩٨٠هـ)، ودمَّر الخط الوحيد للسكة الحديد الإيراني الذي يربط إيران بتركيا وأوروبا والذي كان يمر عبر إقطاعته في وادي قتور.

وتقرَّبت طهران من أحمد مفتي زادة، وهو أحد الأعيان الأكراد ورجل دين في سننداج، والمؤيد للحقوق الثقافية الكردية، وذلك من أجل إضعاف مكانة ملا مهاباد عز الدين الحسيني ذو الشعبية الكبيرة، وكان رمزاً للمقاومة الكردية، وعلى الرغم من انضمامه إلى النشطاء الأكراد، فإنَّه كان يُنظر إليه على أنه رجعي، ربما لمرافقته عمه محمد صادق مفتي زادة الذي شغل رئيس تحرير جريدة كردستان؛ من أجل الدعاية للبهلوية، ما أساء إلى موقفه بين سكان البلدة الذين يجتاحهم حماس ثوري[٣].

الواقع أن الطبقة الدينية الممثلة بالشيخ أحمد مفتي زادة مالت باتجاه المحافظين، ولكن فريقاً من رجال الدين اتخذوا خطاً يسارياً تحررياً في القضايا الاجتماعية والقومية، وسعى بعض رجال الدين الآخرين إلى النجاح في أماكن أخرى، فشقيق الشيخ عز الدين الحسيني، وهو الشيخ جلال، أخذ الإذن من صدام حسين لحشد قوة مسلحة سنيَّة أسماها: النضال، «خه بات»، ودخل في نزاع مع طهران وكومله

(١) مكدول: ص٤١٠ ـ ٤١١.
(٢) المرجع نفسه: ص٤١١.
(٣) المرجع نفسه: ص٤١٢.

والحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني[١].

واختار النظام الإيراني قوات الملا مصطفى البرزاني التي تتكلم الكرمانجية والموجودة في مراكز مهمة في الشمال الكردستاني لتصفية الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني الموجود في المواقع القريبة من الحدود، وإبعاد الأغوات الكرمانج عن الحزب ذي الأغلبية السنّيّة.

الواضح أن البرزانيين تعاونوا تلقائياً مع الجمهورية الإسلامية كما مع البهلويين من قبل، ولكن معظم الأغوات بقوا خارج ذلك النزاع مع الرغبة في الاعتراف بسلطة طهران، ولكن ليس الانجرار إلى حرب كردية[٢].

---

(١) مكدول: ص٤١٢.

(٢) المرجع نفسه: ص٤١٣.

البَابُ الرَّابع

أوضاع الأكراد في تركيا وسورية ولبنان

الفَصْلُ الثَّانِي عَشَرَ

أوضاع أكراد تركيا بين الحربين العالميتين

دخلت الدولة العثمانية الحرب العالمية الأولى إلى جانب ألمانيا والنمسا والمجر، وانتصرت قوات الحلفاء بريطانيا وفرنسا في عام (١٣٣٦هـ/ ١٩١٨م)، واستولت على استانبول، وانتهجت الحركة الكردية بعد الحرب نهجاً وطنياً متميزاً، وتأسست جمعية تعالي كردستان «انبعاث كردستان» في العام المذكور، وقد عقدت اتفاقاً مع حزب «الحرية والائتلاف» التركي حول منح الحكم الذاتي للمنطقة الكردية في إطار الدولة العثمانية[1].

وتمَّ في (٢٤ محرم ١٣٣٧هـ/ ٣٠ تشرين الأول ١٩١٨م) توقيع الهدنة بين تركيا وبريطانيا التي كانت قد احتلت شمالي العراق، وحاول الأتراك كسب ثقة الأكراد، فبادر الباب العالي بتشكيل هيئة وزارية لدراسة القضية الكردية مؤلفة من: شيخ الإسلام إبراهيم أفندي الحيدري الكردي، ونائب الصدر الأعظم ناظر الأشغال، وعوني باشا ناظر البحرية، وأمين عالي بدرخان، ومراد بدرخان، وعبد القادر الكيلاني، اجتمت الهيئة في مكاتب الباب العالي، وعقدت جلسات عدة قرَّرت في نهايتها منح المنطقة الكردية الاستقلال الذاتي بشرط قبول الأكراد البقاء ضمن الدولة العثمانية، لكن حكومة فريد باشا ماطلت في تنفيذ هذا القرار.

وبدأ الوضع يتغيَّر لغير صالح الأكراد مع بروز مصطفى كمال أتاتورك على مسرح الحياة في تركيا، وكان هؤلاء قد ساعدوا الكماليين على منع اليونان والأرمن والفرنسيين والبريطانيين من اجتياح تركيا، لكنهم لم يبرهنوا على قدرتهم في خلق معارضة فعَّالة بسبب تشتتهم جغرافياً وانقسامهم عشائرياً، بالإضافة إلى ذلك استنبط بعض الأكراد فكرة متماسكة عن الهوية الكردية بغضِّ النظر عن النتائج السياسية لمثل هذه الأفكار، واستخفَّت الحكومة التركية بقوة الروابط التي تربط الجماعات الكردية

---

(١) جليل وآخرون: ص١٠٣.

المختلفة بعضها مع بعضٍ الآخر، وكانت قادرة على قمع الانتفاضات الكردية وفرض عقيدتها المركزية العنصرية.

وعندما تمَّ تشكيل جمعية «تعالي كردستان» في استانبول في نهاية الحرب العالمية الأولى، كان من بين المؤسسين بعض العلويين مثل: مصطفى باشا زعيم قوج كيري في غربي ديرسيم وابنه علي شان، ونوري البرسيمي سليل الأغوات الذي أبدى قلقاً من تشويه التضامن السني ـ الشيعي، وافتتحت الجمعية فروعاً لها بين العشائر الشيعية في قوج كيري، وقد شكَّلت مقدمة لنشوب انتفاضة كبيرة في (ربيع الأول ١٣٣٩هـ/ تشرين الثاني ١٩٢٠م) بقيادة علي شان ضد الكماليين.

مؤتمرا أرضروم وسيواس

حاول شريف باشا انتزاع بعض النقاط الإيجابية لصالح الأكراد، فقدَّم إلى مؤتمر الصلح في فرساي في (١٩ جمادى الآخرة ١٣٣٧هـ/ ٢٢ آذار ١٩١٩م) مذكرتين نيابة عن الأكراد، وتحرَّك الكماليون لمواجهة التطلعات الكردية، ففي (١٦ رمضان ١٣٣٧هـ/ ١٥ حزيران ١٩١٩م) أرسل مصطفى كمال برقية إلى نائب والي ديار بكر تضمنت أمراً بحلِّ كل جمعية تحاول زرع الشقاق في البلاد فوراً، وتأييداً للاجراءات المتخذة حيال النادي الكردي، ويجري الحديث في هذه البرقية عن تخريب السلطات التركية لجمعية تعالي كردستان في ديار بكر، وفي مقابل ذلك أعطى الكماليون وعوداً بشأن الاعتراف بحقوق الأكراد الوطنية كي يحافظوا على سلطتهم في المنطقة الكردية واستغلال الأكراد ضد الاحتلال الأجنبي، وقد اقتنع عدد من القادة الأكراد بهذه الوعود[1].

وعقد الكماليون مؤتمراً في أرضروم بين (٩ ـ ١٤ شوال ١٣٣٧هـ/ ١٠ ـ ١٣ تموز ١٩١٩م) درسوا فيه إنشاء دولة تركية وطنية، وساهمت بعض القيادات الكردية في المؤتمر لعرض وجهة نظرها وطرح القضية الكردية، إلا أن البيان الختامي اقتصر على أن ولايات أرضروم وسيواس وديار بكر وخربوت ووان وبدليس، التي تُشكل وحدة متكاملة غير قابلة للتقسيم أو التجزئة، وأن مسلمي هذه المناطق يأخذون بعين الاعتبار الخصائص العرقية والاجتماعية المتباينة لكل الجماعات المسلمة التي تتشكَّل منها الأمة، إلا أنهم وبشكل عام يعدُّون أنفسهم أخوة متحدرين من أب وأم واحدة[2].

وعمل مصطفى كمال على تأجيج الروح القومية التركية، فنظم مؤتمراً آخر في

(١) جليل وآخرون: ص١٠٤ ـ ١٠٥.   (٢) المرجع نفسه. عرابي: ص٨٩ ـ ٩٠.

(١٥ ذي الحجة/ ١١ أيلول) في مدينة سيواس، لم تتضمن المناقشات فيه، أي إشارة إلى القضية الكردية، واتخذ من قرارات المؤتمرين أساساً لوضع الميثاق الوطني الذي اعتمده مجلس النواب في استانبول في (ربيع الآخر ١٣٣٨هـ/ كانون الثاني ١٩٢٠م) وجاء في مادته الأولى: «إن أجزاء الامبراطورية العثمانية الواقعة على طرفي الخط المثبَّت في صلح مودروس والمأهولة على الأغلب بالأتراك والمسلمين المرتبطين بالأواصر الدينية والثقافية والمتطلعين لهدف واحد؛ تشكل وحدة تامة غير قابلة للتجزئة بأية ذريعة واقعية أم حقوقية»[1].

أكراد تركيا في معاهدة سيفر

وقَّعت حكومة السلطان محمد السادس اتفاقية سيفر في (١٥ ذي القعدة ١٣٣٨هـ/ ١١ آب ١٩٢٠م)، وقد سلم الأتراك بموجبها جزءاً كبيراً من بلادهم إلى بلاد أخرى وإلى الحلفاء، فتدهورت شعبية السلطان وتصاعدت شعبية مصطفى كمال.

وعدت المادتان ٦٢ و ٦٣ من معاهدة سيفر الأكراد بتشكيل منطقة ذات حكم ذاتي، والتي سيكون لها الحق في إجراء استفتاء من أجل الاستقلال الكامل بعد سنة واحدة من تشكيل منطقة الحكم الذاتي، إذا ما اقتنعت عصبة الأمم بقدرتهم على ممارسة هذا النوع من الاستقلال[2]، كما سمحت أيضاً بإلحاق المنطقة الكردية الجنوبية بهذه الدولة في المستقبل، لكن الخلل في هاتين المادتين تجلَّى في إقصاء المناطق الكردية في سورية وديرسيم الواقعة غربي الفرات، بالإضافة إلى الإخفاق في تعيين الحدود بين المنطقة الكردية وأرمينيا، وسوف يثير ذلك غضب الأكراد والأرمن.

وتوصل الحلفاء في الوقت نفسه إلى توقيع معاهدة لتقسيم الأناضول لصالح فرنسا وإيطاليا، تاركين جزءاً صغيراً فقط للأتراك، هذا في الوقت الذي كان فيه اليونانيون قد شنوا هجوماً على غربي الأناضول، فانبرى مصطفى كمال للدفاع عن الأرض، وأبطل معاهدة سيفر.

وبدأ الأكراد من جهتهم بالتحرك الجدّي من أجل الحكم الذاتي، فعقدوا مؤتمراً في بلدة شيرو على بُعد عشرين كيلومتراً من ملطية، وقام خليل رحيم حاكم المنطقة الكردية بتلاوة بيان باستقلالها وضرورة الالتزام بتطبيق ما نصَّت عليه معاهدة سيفر.

(١) الأعسم، عبد المنعم: مقال في جريدة الحياة، العدد ١١٧٤٣، تاريخ ٢٧ نيسان ١٩٩٥.

(٢) انظر: نص المادتين في: مكدول ص٦٨٩ ـ ٦٩٠، الملحق الأول.

تكمن أهمية معاهدة سيفر في أنها بحثت ولأول مرة في التاريخ الكردي وثيقة سياسية دولية تتعلق بالاستقلال المحلي للمناطق التي تعيش فيها أكثرية كردية، واعتباراً من تاريخ التوقيع على الاتفاقية أضحى تدويل القضية الكردية أمراً مؤكداً[1].

انتفاضة قوج كيري

تميزت العلاقات بين الأكراد السُّنَّة والشيعة بعامة بالانفعال، وترجع جذورها إلى الصراع السنِّي ـ الشيعي في الأناضول في القرن السادس عشر الميلادي، والجدير بالذكر أن أغوات الفرسان الحميدية قد استغلوا سلطتهم ونفوذهم من أجل إخضاع المنافسين المحليين من الشيعة، حيث كان الصراع بين الطرفين منتشراً على نطاق واسع، والمثال الأبرز في هذا النطاق هو العداوة بين شيعة خورماك وسنة جبرانلي.

انتفض الأكراد الشيعة في ديرسيم وخربوط ضد محاولة أنقرة فرض سلطتها عليهم، وقد أجرى مصطفى كمال مباحثات مع بعض القادة الأكراد السنة لمنعهم من الانضمام إلى أكراد ديرسيم وخربوط وملطية، وأرسل في الوقت نفسه وحدات من القوات العسكرية للقضاء على الانتفاضة.

لم تكن هذه هي المرة الأولى التي ينتفض فيها الشيعة ضد الكماليين، فقد حاولوا من قبل إحباط مؤتمر سيواس عبر سد ممر أرزنجان، وقد عارضوا عودة الدولة التركية، لأن معنى ذلك السيطرة على ديرسيم التي شهدت بعض الانفراج لأول مرة في عام (١٢٩٥هـ/ ١٨٧٨م)[2].

لقد صادف انطلاق انتفاضة (١٣٣٧هـ/ ١٩١٩م) مع بعثة نويل، ما زاد من مخاوف الكماليين من انتفاضة منسَّقة لإقامة دولة كردية، وبخاصة أنه تمَّ إقصاء ديرسيم من المنطقة المعينة رسمياً في معاهدة سيفر كجزء من الدولة الكردية ذات الحكم الذاتي.

وهاجمت بعض الجماعات الكردية في خلال شهري (شوال ـ ذو القعدة/ تموز ـ آب)، مواقع الشرطة وقوافل الذخيرة، وعيَّن الكماليون علي شان وأخاه حيدر في منصب قائمقام في بلدتي رفاهية وعمرانية على طريق سيواس ـ أرزنجان.

وبدا موقف الكماليين ضعيفاً في (ذي الحجة ١٣٣٨هـ/ أيلول ١٩٢٠م) عندما شنَّ الأرمن هجوماً كبيراً في الشرق، وصعَّد اليونانيون بعد شهر هجومهم في الغرب، واستولى الأكراد بقيادة علي شان على كمية كبيرة من الأسلحة، وبدلاً من إعادتها إلى الكماليين، استخدمها القائد الكردي في دعم عشائر ديرسيم المنتفضة، وقدَّم

---

(١) نيكيتين: ص٣٠٨. (٢) مكدول: ص٢٩٠.

المنتفضون بعد قطع الطريق بين سيواس وأرزنجان مطالبهم إلى أنقرة في (أواسط صفر ١٣٣٨هـ/ أواخر تشرين الثاني ١٩٢٠م) المتضمنة ما يأتي:

- قبول أنقرة بحكم ذاتي كردي كما اتُّفق عليه من قبل في استانبول.
- إطلاق سراح المعتقلين الأكراد كافة في سجون العزيز وملطية وسيواس وأرزنجان.
- انسحاب الموظفين الأتراك من المناطق ذات الأغلبية الكردية.
- انسحاب القوات التركية من منطقة قوج كيري.
- الرد على المطالب خلال عشرة أيام[1].

ويبدو واضحاً تأثير جمعية انبعاث كردستان على المطالب المقدمة.

وأسَّس خالد جبرانلي في (أواخر ١٣٣٨هـ/ صيف ١٩٢٠م) لجنة سرية في أرضروم سميت بلجنة الاستقلال (آزادي)، واتصل بقادة جمعية انبعاث كردستان عبد الرحمٰن وعبد القادر هكاري للتنسيق، وقام بجمع مذكرات من الأكراد للالتماس من عصبة الأمم منح المنطقة الكردية الاستقلال، وأرسلها عبر مصطفى نمرود وشريف باشا، بينما قامت لجنة الاستقلال بالاستعداد للانتفاضة، في شرقي ديرسيم، وتمَّ إرسال برقية إلى أنقرة في (٣ ربيع الأول ١٣٣٩هـ/ ١٥ تشرين الثاني ١٩٢٠م) تطالب بإيضاح موقف الحكومة التركية من الحكم الذاتي للأكراد، وتطبيق معاهدة سيفر حول استقلال منطقتهم، وحذَّروها بأنهم سيكونون مضطرين لانتزاع ذلك بقوة السلاح[2].

كانت حكومة أنقرة في موقف حرج، إذ لم تكن لديها الرغبة في تقديم التنازلات في الوقت الذي لم تستطع المخاطرة بطريق إمدادها وهي تقاتل أعداء خارجيين، لذلك قرَّرت أن تستفيد من الوقت لامتصاص حماس الأكراد، فأرسلت وفداً إلى ديرسيم يطلب من الأكراد ضبط النفس، ونصحوهم بعدم التفكير بالقيام بالانتفاضة.

وحاول مصطفى كمال استقطاب بعض الشخصيات الكردية أمثال علي شان، الذي أغراه بعضوية مجلس أنقرة، وعيَّن كلاً من زكي بك، ورمزي بك، وعبد الحق بك، وتوفيق بك، وحسن خيري بك، أعضاء في مجلس الأمة العالي لتركيا، وعزَّز في الوقت نفسه مواقعه العسكرية في سيواس، ورفض سعيد رضا وهو أحد الشخصيات الكردية ذات التأثير الشعبي الكبير، التعامل مع حكومة أنقرة إلا بعد التزامها بتلبية مطالب الأكراد الوطنية في ظل دولة فيدرالية[3].

---

(١) مكدول: ص٢٩١. (٢) عرابي: ص٩١.

(٣) المرجع نفسه: ص٩١ ـ ٩٢.

بدأت العمليات العسكرية في (٢٣ جمادى الآخرة ١٣٣٩هـ/ ٤ آذار ١٩٢١م)، فطوَّقت القوات التركية ديرسيم، وبدأت بالتقدم نحو مواقع المنتفضين، واعتقل الجيش التركي بعض الشخصيات الكردية، ولم يُحرك المندوبون الأكراد في أنقرة ساكناً، ونشبت بعد يومين معركة بين الفصائل الكردية والقوات التركية استمرت يوماً كاملاً، وأسفرت عن تطويق الفصائل الكردية لهذه القوات، وحرَّرت المعتقلين من السجون، ورفعت العلم الكردي، ولكن مع بداية شهر نيسان تم القضاء على الانتفاضة، وسُجن حيدر بك وبقي أخاه علي شان طليقاً، وتواردت الأنباء عن الوحشية التي ارتكبها الطرفان في القتال[1].

كانت انتفاضة قوج كيري الأولى بالنسبة لحكومة أنقرة، كون الذين قاموا بها أغوات مثيرين للاضطراب، وقد حازت على اهتمام بعض العشائر الشيعية والسنّيّة، ودعم بعض الشيعة الحكومة التركية، وبذلك لم تكن الانتفاضة شيعية خالصة، وحتى الخطاب الوطني الذي استغله قادتها لم تُظهر بشكل واضح استجابة الشعب الكردي غير أن خطورتها تكمن في الوضع الحرج لشبكة طرق أنقرة المتورطة في القتال على جبهتين[2].

تجدَّدت الاضطرابات في ديرسيم بعد ستة أشهر، وأضحت المنطقة مركزاً للنشاط الوطني الكردي، وفرَّ الذين يقيمون في استانبول، إلى المنطقة الكردية، وبدا أن أجزاء أخرى كثيرة منها قد تنضم إلى الانتفاضة.

كان قلق حكومة أنقرة بشأن الوضع في ديرسيم جدّياً لدرجة أنها رأت سحب جزء من القوات التركية المرابطة على الجبهة اليونانية وإرسالها لمحاربة الأكراد، وسرعان ما نقلت لواء الخيَّالة الرابع عشر إلى سيواس، وأرسلت قوات كبيرة إلى ألازيغ وأرزنجان بهدف عرقلة انتشار الحركة الكردية في الشمال والشرق.

وجرت بين الطرفين معارك طاحنة، وبخاصة في المنطقة الواقعة بين ديرسيم وأرزنجان، وقد أقنعت تدابير القائد نور الدين باشا التأديبية، القادة الأكراد المترددين بأن الكماليين لا يعتزمون تنفيذ وعودهم ولا تلبية مطالب الأكراد الأساس، حتى أن حيدر بك فَقَدَ الثقة بوعود الأتراك وانخرط في القتال، وجرت المعارك على خط سيواس قوج هيسار ـ زارا وسيواس ـ كنفال، إلا أن القوى لم تكن متكافئة، فاضطر الأكراد إلى التراجع تحت ضغط القتال، وقُتل عدد كبير من قادتهم في أرض المعركة.

وتعرَّض حيدر بك ومعه ألفان من المقاتلين لضربة موجعة، أثناء انسحابه باتجاه

(١) مكدول: ص٢٩٢. (٢) المرجع نفسه: ص٢٩٣.

الشمال والشمال الشرقي في طريقه إلى الانضمام إلى سكان ديرسيم، فقد هاجمه كورباشو زعيم عشيرة قريشان الموالي للأتراك، ومنعه من اجتياز أراضيه، فتوجه إلى قوج كيري، وخاض مع مقاتليه معارك ضارية ضد القوات التركية.

وقرَّر نور الدين باشا القضاء على قيادة الانتفاضة بهدف توجيه ضربة حاسمة إلى المتمردين، فطلب من الأغوات الأكراد الموالين لتركيا في سيواس إجراء اتصالات مع حيدر بك وإقناعه بالمجيء إلى سيواس للتفاوض، ويبدو أنه خُدع أو أنه لم يتصف بالحزم، فوصل على رأس ألف مقاتل إلى قيادة أركان الجيش التركي في سيواس، فجرى اعتقاله مع أربعمئة من أنصاره، وأُرسل الباقون إلى الولايات الغربية حيث قتلوا هناك[1].

وهكذا فشلت أول حركة جديَّة للأكراد ضد سلطات أنقرة، وعندما نتناول أسباب هذا الفشل يجب التوقف عند العوامل الآتية:

ـ الطابع العشائري للمجتمع الكردي الذي يتوقف عليه مستوى التضامن الوطني ووحدته، فالتناقضات الاجتماعية في المجتمع الكردي، واختلاف مصالح الفئات الكردية الواسعة الأكثر فقراً وقياداتها، دفعت بعدد كبير من الزعماء إلى الارتماء في معسكر الأتراك.

ـ غياب الوحدة الدينية وعدم الثقة بين فئات معينة من السكان الأكراد. لقد ساهم أعضاء جمعية تعالي كردستان في الإعداد للانتفاضة، لكن الجمعية نفسها كانت مُشتَّتة في ذلك الوقت، وهكذا لم تكن لدى الأكراد منظمة سياسية قادرة على قيادة الانتفاضة من مركز قيادي موحد، واتسمت هذه الانتفاضة على الرغم من نطاقها الواسع وأهميتها الكبيرة، بأنها حركة إقليمية محلية.

ـ كان قادة الانتفاضة معزولين عن قواعدهم الشعبية، ولم يُدركوا طموحات شعبهم وآماله، لذلك لم يتمتعوا بالتأييد الشعبي، واعتمدوا على تأييد الدول الخارجية، وأحياناً على الكماليين[2].

الهوية الإثنية في تركيا

أدرك مصطفى كمال أن للأكراد ميولاً انفصالية، وأن هناك قضية كردية، فأكَّد على الوحدة بين الأكراد والأتراك في مواجهة محاولات الدول الأجنبية، وبخاصة بريطانيا، الهادفة إلى إبعاد الأكراد عن الأتراك، وينسجم هذا التوجه مع حركة المقاومة الكردية العاملة قبل وصول مصطفى كمال إلى السلطة، حيث كانت جمعية

(١) جليل وآخرون: ص١١٢ ـ ١١٣. (٢) المرجع نفسه: ص١١٤.

الدفاع عن حقوق الأناضول الشرقية تحثُّ على العمل المشترك من أجل الوحدة الكردية ـ التركية، وتخاطب الهوية الإثنية، لكن هذه الوحدة ارتكزت على مفهوم السيطرة الدينية للدولة العثمانية المتمثلة بالخلافة. الواقع أن الدين الإسلامي كان حجر الزاوية للتصدي للغزو الأجنبي اليوناني والأرميني.

واعترف مصطفى كمال بوجود مجموعات إثنية مختلفة ضمن الوطن التركي الإسلامي، وبقيت فكرة الأكراد بوصفهم أكراداً ويؤلفون مُكوِّناً في تركيا، جزءاً من تفكيره المعلن في هذه المرحلة، وبات الولاء الكردي معروفاً.

وكان الأكراد مصدر مساعدة مهم للأتراك، ومع ذلك اتسم الغموض إلى حد كبير مستقبل العلاقات بينهما وهم اللذين يُشكِّلون شعباً واحداً من وجهة النظر التركية، وتعهَّد مجلس الأمة التركي العالي إقامة إدارة كردية ذات حكم ذاتي للأمة الكردية وفقاً لتقاليدها الوطنية، وانتخاب مجلس قومي كردي، إلا أنه قيَّد هذا الحكم بأربعة قيود هي:

- موافقة مجلس الأمة التركي العالي على المجلس الوطني الكردي.
- احتفاظ مجلس الأمة التركي العالي بحق إصدار الأوامر للدرك في كردستان.
- تكون لغة المجلس الوطني الكردي، اللغة التركية.
- ينحصر الواجب الرئيس للمجلس الوطني الكردي بتأسيس جامعة وكلّيّتين للطب والقانون[1].

كان من الطبيعي أن يُعارض الممثلون الأكراد في مجلس الأمة التركي العالي تلك القيود، وقد تحدث باسمهم مندوب أرضروم خوجه صالح الذي عزا المشكلة الكردية إلى استبداد الدولة، ولفت إلى أن عداء الكماليين لمؤسسة الخلافة قبل إلغاء السلطنة، هو موضع قلق في الأوساط السنّيّة الكردية، وقد شكَّل حصر استعمال اللغة باللغة التركية نذيراً بإجراءات قمعية.

وهكذا فإن قرارات مجلس الأمة التركي العالي أفرغت الحكم الذاتي من أي معنى، وعلى الرغم من ذلك فإن خطة الحكم الذاتي لم ترَ النور أبداً، فقد دخل شرقي الأناضول في الفوضى في (النصف الأول من عام ١٣٤٠هـ/ ربيع وصيف عام ١٩٢٢م)، ولم يكن هناك قيادة كردية جديرة بالثقة يمكن لأنقرة أن تتفاوض معها حتى وإن كانت لديها الرغبة في ذلك، وبدا الزعماء الأكراد عاجزين عن القيام بأي عمل ملموس لطرد الأتراك، وكان على أنقرة أن تنتظر التخلص من الخطر اليوناني حتى ترتد إلى المنطقة الكردية[2].

(١) مكدول: ص٢٩٥ ـ ٢٩٦. (٢) المرجع نفسه: ص٢٩٧.

وحدث تغيير جوهري في الموقف التركي في (١ رجب ١٣٤١هـ/ ١٧ شباط ١٩٢٣م)، فقد تمَّت إزالة الإشارة إلى الأكراد في مؤتمر أزمير الاقتصادي، وكان ذلك بعد الهدنة في (صفر ١٣٤١هـ/ تشرين الأول ١٩٢٢م) عندما تمَّت الهزيمة النهائية لأعداء تركيا الخارجيين، وبات مصطفى كمال متفرغاً لبناء الدولة، فرأى أن التقاليد السياسية والاجتماعية في المنطقة الكردية سوف تشكل عقبة كبيرة لجهوده، يضاف إلى ذلك، أن اضطرابات عام (١٣٤٠ ـ ١٣٤١هـ/ ١٩٢٢م) التي شهدتها المنطقة وإبعاد الزعماء الأكراد الذين تعاونوا معه في عام (١٣٣٩ ـ ١٣٤٠هـ/ ١٩٢١م)؛ قد أدَّت إلى إعادة تقويم في أنقرة، فكان على الأكراد أن يواكبوا مستوى أعلى من الحضارة عبر بناء المدارس، وشق الطرق، وبناء مراكز للدرك، والخدمة العسكرية، ويبدو أن هدف أنقرة من ذلك جعلهم أتراكاً جيدين[1].

أكراد تركيا في مؤتمر لوزان

تعاظم نفوذ مصطفى كمال بعد أن طرد اليونانيين من الساحل الغربي لتركيا، وألغى منصب الخلافة، وعندما بدأ الاستعداد لعقد مؤتمر دولي في لوزان في عامي (١٣٤٠ ـ ١٣٤١هـ/ ١٩٢٢ ـ ١٩٢٣م)[2] دعا مصطفى كمال مجلس الأمة التركي العالي إلى الاجتماع، حيث تمَّ ترتيب الأمور بينه وبين المندوبين الأكراد في المجلس الذين أعربوا عن اشتراك الأكراد والأتراك في تركيا، وأنه يحق لأمتين فقط أن تتكلَّما من منبر المجلس، فقام المجلس بإرسال برقية إلى مؤتمر لوزان مفادها أن الأكراد لن ينفصلوا عن الأتراك أبداً.

وبناء على هذه البرقية رأى المؤتمرون أن الأكراد لا يرغبون في انفصال منطقتهم عن تركيا، وأن الحكومة التركية تتعهد بتلبية حقوقهم، فألغوا فكرة استقلال المنطقة كما جاء في معاهدة سيفر، وخُصِّصت المادتان (٣٨ و٣٩) من معاهدة لوزان الموقعة في (٩ ذي الحجة ١٣٤١هـ/ ٢٣ تموز ١٩٢٣م) لحل المشكلات الإثنية في تركيا وجاء فيهما ما يلي:

(١) مكدول: ص٣٠٠.

(٢) كرَّس هذا المؤتمر بفعل انتصار تركيا في حربها ضد اليونان، إلغاء معاهدة سيفر التي كان الحلفاء قد فرضوها على تركيا، واسترجاع تركيا لصلاحياتها التي كانت قبل الحرب، وأهمها: استرجاع تراقيا الشرقية وسيطرتها على منطقة الدردنيل بشرط أن تبقى منزوعة السلاح، وعلى بعض جزر بحر ايجة وإقليم أزمير، كما نجح الأتراك في إلغاء الامتيازات الأجنبية على أراضيهم ومناطق النفوذ فيها، واتفقوا مع اليونانيين على تبادل الرعايا، ونظر هذا المؤتمر أيضاً في موضوع حل مشكلة التعويضات الألمانية للحلفاء.

ـ المادة ٣٨: تتعهد الحكومة التركية بتأمين الدفاع الكلّي والناجز عن حياة وحرية المواطنين بغضِّ النظر عن الأصل والقومية واللغة والعنصر والدين.

ـ المادة ٣٩: لن توضع أي قيود في وجه أي مواطن تركي بخصوص التداول الحر لأي لغة كانت، سواء كانت في العلاقات الخاصة أو التجارية أو في مجال الدين أو الإعلام أو مختلف المطبوعات أو الاجتماعات العامة[1].

خلت هاتين المادتين من أي إشارة واضحة إلى مطالب الأكراد، فأصيبوا باليأس والإحباط، وأدركوا أن المفاوضات لن تؤدي إلى تحقيق الحد الأدنى من تطلعاتهم لتأسيس الحكم الذاتي ضمن الدولة التركية، في الوقت الذي تمَّ فيه الإعلان عن الجمهورية التركية في (١٨ ربيع الأول ١٣٤٢هـ/ ٢٩ تشرين الأول ١٩٢٣م) وتنصيب مصطفى كمال أتاتورك رئيساً لها، حيث بدأت الخطوات الأولى للصراع الكردي ـ التركي.

وهكذا فإن نفي حقوق الأكراد الوطنية في تركيا جاء في مؤتمر لوزان نتيجة تآمر الحكومة التركية مع بعض الزعماء الأكراد الموالين لها بالإضافة إلى الدول الاستعمارية، ووجَّه هذا المؤتمر ضربة جديَّة إلى الحركة الكردية التي كانت نتائجها من وجهة نظر القانون الدولي خطوة إلى الوراء بالمقارنة مع معاهدة سيفر، وكانت الدول الاستعمارية ترى في القضية الكردية ورقة في التنافس مع تركيا حول ولاية الموصل، وبعد أن حقَّقت أهدافها نبذت فكرة استقلال الأكراد، فمنحت بهذه الطريقة الأتراك حق تجاهل طموحاتهم الوطنية.

ونسَّق الأكراد مواقفهم للتصدي لأي مواجهات محتملة، فقام خالد جبرانلي بالاتصال بزعيم عشيرة موتكا حاج موسى، وزعيم عشيرة حسنانلي، حسنان بك، وسعى إلى استقطاب زعماء العشائر الآخرين، وتوجه يوسف ضيا النائب السابق عن بدليس في مجلس النواب، إلى الشيخ سعيد بيران في خنيس، واتفقا على ضرورة سرية التنسيق[2].

وعقد القادة الأكراد اجتماعاً في بالو في (أواسط ١٣٤٣هـ/ شتاء ١٩٢٤م)، قرَّروا فيه تنشيط الحركة الكردية السرية، واتفقوا على إرسال مذكرة إلى عصبة الأمم عبر سورية، فسافر علي رضا نجل الشيخ سعيد بيران في (ربيع الآخر/ تشرين الثاني) إلى حلب عبر ديار بكر للتنسيق مع القادة الأكراد الآخرين حول القيام بانتفاضة، وعُقد هناك مؤتمر شارك فيه عدد كبير من الشخصيات الكردية في تركيا والعراق وسورية، والتقى علي رضا، سيد عبد القادر في استانبول وأطلعه على

(١) عرابي: ص٩٣.
(٢) جليل وآخرون: ص١١٨.

التحركات الكردية وضرورة الاستعداد للانتفاضة[1].

أكراد تركيا في بداية عهد الجمهورية

سرعان ما هبَّت رياح التغيير من أنقرة، فخلال انتخابات مجلس الأمة التركي العالي الجديدة في (أواخر ١٣٤١هـ/ صيف ١٩٢٣م)، مُنع المندوبون الأكراد من العودة إلى دوائرهم الانتخابية، وتمَّ تعيين المرشحين الأكراد الجدد من قِبل الحكومة بدلاً من انتخابهم من قِبل الشعب؛ فأُبعدت بذلك المعارضة الكردية عن الحكم.

وشغل الموظفون الأتراك المناصب الإدارية الكبرى ونصف المناصب الصغرى في المنطقة الكردية، وفُرض على الموظفين الأكراد الانعتاق من القومية الكردية، وأُزيلت الإشارات الدالة على كردستان في الأوامر الرسمية، وحلَّت الأسماء التركية محل أسماء الأماكن الكردية، واشتكى الأكراد الذين يخدمون في الجيش من المضايقات، ووصلت الإجراءات التركية المناهضة إلى أوجها في (شعبان ١٣٤٢هـ/ آذار ١٩٢٤م) عبر فرض استعمال اللغة التركية في المحاكم الكردية، ومنع استعمال اللغة الكردية في الوثائق الرسمية بما في ذلك التعليم في المدارس، ويشير ذلك إلى تغيير جذري في الفكر الكمالي، وتنصُّل تركيا من تطبيق المادة ٣٩ من معاهدة لوزان، وانبعثت سياسة عنصرية واضحة هدفها القضاء على كل ما هو غير تركي.

وألغى مصطفى كمال في (٢٦ رجب ١٣٤٢هـ/ ٤ آذار ١٩٢٤م) منصب الخلافة، وحاصر المعارضة عبر إنشاء محاكم الاستقلال ومنحها صلاحيات مطلقة بالحياة والموت، ووسَّع مفهوم الخيانة العظمى ليشمل مناقشة موضوع الخلافة أو الدعوة إلى الدين في الحياة السياسية، وقد قطع هذا الإجراء آخر خيط يربط الأكراد بالأتراك، ثم إن إغلاق المدارس الدينية والكتاتيب قضى على آخر مصدر للتعليم لمعظم الأكراد؛ لأن الذين ساعدوا تركيا على تجاوز محنتها بين أعوام (١٣٣٧ ـ ١٣٤١هـ/ ١٩١٩ ـ ١٩٢٢م) كانوا من ذوي الفكر الديني، والشيوخ، وأغوات الحميدية الذين آمنوا بالدفاع عن الخلافة[2].

وحاول الأكراد تعزيز مقاومتهم، فانتقلوا من استانبول، وأعلنوا عن تأسيس تنظيم جديد باسم الحرية (آزادي) في عام (١٣٤١هـ/ ١٩٢٣م) وقد شكَّل ذلك انطلاق الحركة الوطنية الكردية، والمعروف أنه حتى ذلك التاريخ، اقتصرت العاطفة الوطنية على فئة المثقفين من الأعيان في استانبول والمدن الكردية الكبيرة، بالإضافة إلى حفنة من الأغوات.

(١) عرابي: ص٩٤.
(٢) مكدول: ص٣٠١ ـ ٣٠٢.

وانتشر هذا التنظيم بسرعة متناهية عبر تكايا الطرق الصوفية بين الأغوات، وفي أوساط الضباط والرتب العسكرية الأخرى في القوات الكردية[1].

وأضحى لتنظيم الحرية البُعد الإقليمي الواسع والمهم، فانتسب إليه يوسف ضيا سليل أمراء بدليس، وخالد جبرانلي، والراجح أنه كان أحد المؤسسين، وقريبه الشيخ سعيد عن بالو وهو شيخ الطريقة النقشبندية، وإحسان نوري وغيرهم، واتخذت قيادة التنظيم في اجتماع عُقد في عام (١٣٤٢هـ/ ١٩٢٤م) قراراً يقضي بالتحضير لقيام انتفاضة في (شوال ١٣٤٣هـ/ أيار ١٩٢٥م) تهدف إلى إقامة كردستان مستقلة، والراجح أن جماعات من هذا التنظيم في أرضروم كانت تتلقَّى مساعدات مالية من السوفيات[2].

ويبدو أن التنسيق والسرية والقيادة وصعوبة الاتصالات، كانت تفوق قدرات التنظيم، غير أن ذلك لم يؤثر جدّياً على التحركات العسكرية، ففي شهر (محرم ١٣٤٤هـ/ آب ١٩٢٥م) هاجمت بعض الفرق العسكرية الآشوريين في المنطقة الحدودية لتأديبهم، في الوقت الذي ساد اعتقاد بأن تركيا تستعد لغزو ولاية الموصل، وتلقَّى قائد الفرقة المهاجمة إحسان نوري برقية مُشفَّرة من يوسف ضيا في استانبول شكَّلت مؤشراً على جهوزية التنظيم واحتمال انضمام المثقفين الأتراك إلى معارضي مصطفى كمال، كما خطط هذا القائد بالتنسيق مع يوسف ضيا للقيام بتمرد صباح (١٥ صفر ١٣٤٤هـ/ ٤ أيلول ١٩٢٥م) في بيت الشباب، ولكنهما لم يتمكنا من حشد العشائر المحلية، فاضطر حوالي خمسمئة بين عسكري ومدني الفرار إلى العراق، وهكذا أدت محاولة تنظيم الحرية الأولى إلى الإخفاق، وكانت العملية بدائية، وبرهنت على عدم الانضباط والتنسيق الجيد والسرِّيَّة الضرورية للنجاح.

وجرَّدت تركيا حملة لاعتقال المشبوهين في الوقت الذي أدرك المسؤولون في أنقرة تصاعد السخط الكردي، وكانوا على وشك تلقِّي تحكيم عصبة الأمم حول الموصل، لذلك عمدوا إلى تهدئة خواطر الأكراد، ورتَّبوا لقاء في ديار بكر مع قادتهم للتخفيف من استيائهم، فوعدوهم بما يأتي:

- بنظام خاص في المناطق التي يشكلون الأغلبية فيها.
- بتوفير المال لتعمير المنطقة.
- بتوقيف التجنيد لمدة خمس سنوات.
- بإعادة المحاكم الشرعية.
- بنقل الضباط الأتراك غير المرغوب فيهم.

(١) مكدول: ص٣٠٢. (٢) المرجع نفسه.

- بإصدار عفو عام عن السجناء الأكراد[1]، مقابل دعم الأكراد مطالبة تركيا بالموصل.

الواقع أن حكومة أنقرة كانت تعلم عمق الاستياء الكردي وأدركت خطر قيام انتفاضة كردية في هذا الوقت بالذات، لذلك أولت امتصاص الاستياء الكردي أهمية بالغة.

حركة الشيخ سعيد بيران

دوافع الحركة:

- إخضاع القوميات بالقوة، فقد عُقد مؤتمر أرضروم في (شوال ١٣٣٧هـ/ تموز ١٩١٩م)، مسبوقاً بطائفة من التلميحات التي أصدرها مصطفى كمال حول استعداده لتسوية الأزمة في مناطق الأكراد المتمردة، غير أنه بدلاً من ذلك، أعلن أن ولايات: أرضروم وسيواس وديار بكر وغيرها غير قابلة للتجزئة والانفصال عن الدولة العثمانية كما ذكرنا، ولم يخرج المؤتمر الذي عقدته الحركة الكمالية بعد شهرين في سيواس عن قرارات مؤتمر أرضروم، بل أمعن في التنكُّر لوعود المساواة والحكم الذاتي واحترام الخصائص الوطنية للأكراد، غير أن قرارات المؤتمرين تبقى موضوع نقاش أو عُرضة لإعادة النظر، لولا أن أخذ الكماليون أكثر ما في تلك القرارات من تصلُّب إزاء القوميات، وبخاصة الأكراد، ليضعوه في أساس الميثاق الوطني الذي أقرّه مجلس النواب في (ربيع الآخر ١٣٣٨هـ/ كانون الثاني ١٩٢٠م)، ويُمثِّل صدور الميثاق وحملة الترويج له، الذروة الجديدة في النزعة القومية التركية بوسائل جديدة تجاوزت حدود النشاط السياسي إلى أعمال العصيان والصدام المسلح.
- الدعم الذي قدَّمته بريطانيا في بداية الحركة لبعض القيادات الكردية في محاولة لإضعاف الحركة الكمالية التي طرحت فكرة المواجهة مع المصالح الغربية، وإقامة تركيا قوية في المنطقة.
- اندلاع حركات مقاومة في أجزاء أخرى من المناطق الكردية، وبخاصة في شمالي العراق، ما أجَّج المشاعر الوطنية الكردية، ونقل مركز الثقل إلى الأجزاء التركية التي كانت موضوع نقاشات على المستوى الدولي.
- تحرُّك ضابط كردي لامع على نحو سرّي للدعاية إلى فكرة استقلال المنطقة

(١) مكدول: ص٣٠٣.

الكردية التركية، يُدعى خالد جبرانلي، الذي كان من بين الكثيرين من الأكراد الذين اشتهروا في الجيش العثماني وحازوا على نفوذ واسع فيه، فنال احترام وثقة العشائر في مناطق فارتو وكارلوفا وملازكرد وبولانك وغيرها، للعمل على إعلان التمرد ضد الميثاق الوطني وقرارات مؤتمري أرضروم وسيواس، ونقل القضية الكردية إلى عصبة الأمم عبر مذكرات عديدة باسم الفعاليات السياسية والعشائرية والاجتماعية الكردية، إلى عواصم الدول المعنية[1].

مقدمات الحركة:

تشغل حركة الأكراد عام (١٣٤٣هـ/ ١٩٢٥م) حيزاً مهما في تاريخ الحركة الكردية المتطلعة إلى الاستقلال، ويعود التحضير لها إلى أوائل العشرينيات، وهي التي سميت بحركة الشيخ سعيد، فعلى أثر ازدياد نشاط المجموعات الكردية السرّيّة، نشأ إمكان توحيدها في تنظيم واحد بقيادة لجنة استقلال كردستان (آزادي)، ويحمل التنظيم طابعاً سرّيّاً، ويتألف من مجموعات سرّيّة تضم كل مجموعة خمسة أشخاص، ولكل عضو من أعضائها لقب واسم حركي، ويعرف أفراد مجموعته فقط، وعلى صلة بعضو واحد من أعضاء مجموعة أخرى، ورأس اللجنة خالد جبرانلي، وتمكّن في مدة قصيرة نسبياً من إقامة تعاون مع رئيس عشيرة موتكي حاجي موسى، ورئيس عشيرة حسنانلي خالد حسنانلي وغيرهما من زعماء العشائر الكردية، وشكّلت اللجنة تنظيمات لها في الجيش، حيث تمكّنت من استقطاب قسم من الضباط إلى جانبها.

وسعت اللجنة إلى ضمان تأييد السلطات المحلية ورجال الدين ذوي النفوذ، واسترعى الشيخ سعيد الذي كان يتمتع بنفوذ كبير بين الأكراد في تركيا انتباه اللجنة، وأدى ثراؤه دوراً كبيراً في قرار اللجنة لاستقطابه، فذهب يوسف ضيا أحد قادة الحركة، في (أوائل ١٣٤٢هـ/ أواخر صيف ١٩٢٣م) إلى خنيس، حيث كان يعيش الشيخ، وعقد معه اتفاقية حول تبادل المعلومات وتنسيق الإجراءات للقيام بانتفاضة كردية.

بدأت التحضيرات لقيام حركة الانتفاضة بالدعوة إلى تسليح العشائر الكردية، وإجبار المواطنين الأكراد بارتداء الزي الكردي القومي، وتعلم القراءة والكتابة والانكباب على المؤلفات القومية، وعندما بلغ الغليان الشعبي ذروته أرسل زعماء الأكراد برقية إلى مجلس الأمة التركي في أنقرة جاء فيها: «تقضي معاهدة سيفر

(١) الخوند، مسعود: الموسوعة التاريخية الجغرافية جـ٦ ص٢٤٥ ـ ٢٤٦.

بإنشاء كردستان مستقلة مشتملة على ولايات ديار بكر والعزيز ووان وبدليس، وعليه يجب تأسيسها، وإلا سنكون مضطرين إلى انتزاع هذا الحق بقوة السلاح»، غير أن مصطفى كمال الذي شعر بخطر التكتيك الكردي سرعان ما بدّل لهجته ضمن خطة تستهدف اختراق الصف الكردي، ونجح في استدراج الزعماء الأكراد إلى الموافقة على التفاوض حول المطالب الكردية الملحّة، ووعدهم بتلبيتها.

وعندما وصل الزعماء الأكراد إلى أنقرة في (١٨ ربيع الأول ١٣٣٩هـ/ ٣١ تشرين الثاني ١٩٢٠م)، أمر مصطفى كمال باعتقالهم، وأجبرهم على إصدار بيان بوجوب الصلح مع الحكومة التركية وإنهاء المظاهر المسلحة، غير أن ذلك لم يحل دون اندلاع أعمال التمرد الكردي.

استقوى الكماليون بقرارات مؤتمر لوزان، فراحوا يوظفون الطابع العلماني لتركيا الجديدة في الحملة ضد الأكراد، ما أضفى على المقاومة الكردية منذ عام (١٣٤٢هـ/ ١٩٢٤م) الطابع الديني ضد الأتراك ودولتهم العلمانية، وضد الغرب والسوفيات المتواطئين معهم، وتزعّم رجل الدين الشيخ سعيد من بالو الذي غادر منزله في (أواسط ١٣٤٣هـ/ ١٩٢٤م) لتجنب الاعتقال، وطاف في مناطق بالو وليجي وهاني وجبقجور، وكونه زعيماً روحياً لم يجد صعوبة كبيرة في حشد مريديه، ولكن الأمر لم يكن بهذه السهولة في المناطق الأخرى الناطقة بالزازية، وأخفق بشكل ملفت في استقطاب شيعة خورماك ولولان وذلك بفعل عاملين:

الأول: لقد أثّرت هوية الشيخ سعيد الدينية سلباً على الشيعة بوصفه شيخاً نقشبندياً.

الثاني: إصرار عشيرة جبرانلي على دعمه، والمعروف أن عشيرة خورماك لم تنسَ الظلم الذي وقع عليها من قِبل هذه العشيرة قبل سنوات الحرب العالمية الأولى، وقد خشيت أن تنتصر العشيرة وتستبدَّ بها مرةً أخرى[1].

أحداث الحركة:

خطّط الأكراد لبدء حركتهم في عيدهم القومي النوروز الموافق (٢٥ شعبان ١٣٤٣هـ/ ٢١ آذار ١٩٢٥م)، فتقوم العشائر تحت قيادة زعمائها بالسيطرة على مناطقها وطرد الموظفين الأتراك أو اعتقالهم، ثم تتوسع حركة التمرد لتشمل المنطقة الكردية كلها.

وشعرت الحكومة التركية بخطورة التكتيك الكردي، ومفعول تحركات خالد

(١) مكدول: ص٣٠٤.

جبرانلي ولجنة الاستقلال، فألقت القبض عليه في (جمادى الأولى ١٣٤٣هـ/ كانون الأول ١٩٢٤م)، واعتقلت حاجي موسى ويوسف ضيا، فردَّ الأكراد باختيار الشيخ سعيد بيران رئيساً للجنة استقلال كردستان.

وأضحت الحركة الكردية في حال غليان، فتحرك الشيخ سعيد ميدانياً، فزار الولايات الشرقية في (جمادى الآخرة ١٣٤٣هـ/ كانون الثاني ١٩٢٥م)، وفي (١٤ رجب/ ٨ شباط) وأثناء جولته التفقدية في بيران وزيارته لأخيه عبد الرحيم، وصلت قوة عسكرية تركية بقيادة الملازم أول حسن حسني أفندي للقبض على عدد من الأكراد المتهمين بالخروج على القانون، فرفض الأكراد في بيران تسليمهم، ويبدو أن التخطيط التركي كان خدعة لمباغتة المتمردين الأكراد، فوقع اشتباك بين الطرفين أسفر عن مقتل عدد من الجنود الأتراك وأسر عدد من الضباط ومنهم الملازم الأول حسن حسني أفندي.

وعلى الرغم من جهود الشيخ سعيد للسيطرة على الموقف، فقد انتشرت الفوضى بسرعة، وأُجبر على رفع راية التمرد، وعندما علم شقيقه الثاني طاهر بما حدث في بيران استولى على البريد من قرية لهيجة إلى قرية سيردي، وتوجَّه في (١٧ رجب/ ١١ شباط) إلى كينجو على رأس مئتي مقاتل، وانضم إلى قوات أخيه.

شكَّلت هذه الأحداث البداية الفعلية لحركة التمرد قبل حوالي أربعين يوماً من الموعد المحدَّد لها، لم يكن الأكراد خلالها على استعداد كلّي للدخول في اشتباكات مسلحة مع القوات التركية، فأضحت العشوائية هي التي تقود دفَّة الأمور، وسيطرت العاطفة على حركة التمرد.

وسيطر المتمردون في (٢٠ رجب/ ١٤ شباط) على كينجو سيطرة تامة ووقع المحافظ والموظفون الأتراك في الأسر، كما تولى فقه حسن رئيس عشيرة مودان منصب المحافظ في المدينة فأصدر قانوناً استثنائياً وقَّعه الشيخ سعيد يقضي بأن تكون كينجو عاصمة مؤقتة لكردستان، وانتقلت السلطة الدينية والمدنية إلى الشيخ سعيد، وأرسلت جميع الضرائب والأسرى إلى كينجو، كما أصدر المتمردون نداء أعلنوا فيه إلغاء ضريبة العُشر، ودعوا السكان بدلاً من ذلك إلى تقديم المؤن للمتمردين، الأمر الذي لاقى استحساناً واسع النطاق بين صفوف الشعب[1].

هزَّت حركة التمرد السلطات الحاكمة في أنقرة، فاعترفت بوجود اضطرابات خطيرة في المنطقة الجنوبية الشرقية، وبأن القوات التركية الموجودة هناك غير ملائمة للتصدي للاضطرابات بسبب قلة عددها من جهة؛ ولأن بعضها وبخاصة الفيلقين السابع والثامن اللذان كانا متمركزين في ديار بكر وأرضروم غير جديرين بالثقة من

(١) عرابي: ص٩٥.

جهة أخرى إذ إن الفيلق السابع يتضمن الكثير من الجنود الأكراد في عداده، وكان الفيلق الثامن تحت إمرة معارض هو كاظم قرة بكر، فأعلنت الأحكام العرفية لمدة شهر كامل في منطقة التمرد، وعدَّل مجلس النواب التركي في (١ شعبان ١٣٤٣هـ/ ٢٥ شباط ١٩٢٥م) المادة الأولى من قانون العقوبات رقم ٥٥٦ على الشكل التالي: «منع تكوين المنظمات السياسية على أسس دينية، وكذلك استخدام الدين في سبيل تحقيق الأهداف السياسية، واعتبار الأشخاص القائمين بمثل هذه الأعمال أو المنتسبين إلى مثل هذه التنظيمات خونة»[1].

وازداد أنصار الشيخ سعيد تدريجاً حتى أضحوا يناهزون عشرين ألف رجل، إذ إن سلوك الحكومة التركية في معالجة حركة التمرد، أدى إلى التفاف الأكراد حولها وتعاطفهم معها، فانضمت عشائر حاجي حسنانلي، وعمر فارو، ومسيتان، وبوتان في جنوبي جبقجور؛ إلى صفوف قيادة الشيخ سعيد، وانضمت إليها قوات صالح بك بعد أن استولت على ليجة وخاني، كما انضمت إليها عشيرة الشيخ شمس الدين في ضواحي ديار بكر بالإضافة إلى عدد من الفصائل الكردية، ما أربك الحكومة التركية، وأثار الذعر بين قياداتها، فاستقالت حكومة فتحي بك في (٦ شعبان/ ٢ آذار)، وشكَّل عصمت إينونو الحكومة الجديدة، وأكّد في برنامجه الذي ألقاه في مجلس الأمة التركي على ضرورة القضاء على التمرد الكردي واستتباب الأمن في البلاد.

وأعدت الحكومة بموجب هذا البيان تدابير عسكرية لقمع انتفاضة الشيخ سعيد، ومَنَح مجلس الأمة التركي السلطات العسكرية صلاحيات واسعة لمحاربة الحركات الشعبية وأي نشاط معارض، واستخدام جميع التدابير المقرونة بحال الطوارئ، كما اتخذ المجلس قراراً بتشكيل محكمتين مستقلتين واحدة منهما لعموم تركيا مقرُّها الدائم أنقرة وتتمتع بصلاحيات محدودة، وكان لا بد من مصادقة مجلس الأمة التركي في حال إصدار أحكام الإعدام، والأخرى في الولايات الشرقية، وقد خُوِّلت بإصدار أحكام بالإعدام من دون العودة إلى أنقرة[2].

كان أمام الحكومة التركية إزاء المسألة الكردية ثلاث مهام رئيسة هي:

١ ـ القمع الدموي للانتفاضة.

٢ ـ نزع السلاح من جميع الأكراد بغضِّ النظر عن مشاركتهم في الانتفاضة.

٣ ـ توطين الأكراد في مناطق البلاد المختلفة بحيث لا يشكلون الأكثرية في أي مكان، وتوطين الأتراك في المناطق الكردية[3].

(١) عرابي: ص٩٥.
(٢) جليل وآخرون: ص١٤٣.
(٣) المرجع نفسه: ص١٤٤.

ابتدأت العمليات العسكرية بتوجه القوات الكردية باتجاه الجنوب صوب مدينة ديار بكر التي حوصرت من قِبل خمسة آلاف مقاتل في (٤ شعبان/ ٢٨ شباط)، وفي الوقت الذي كانت فيه ديار بكر تقاوم الهجوم الكردي، كانت قوة من الأكراد تتقدم على جبهات أخرى، فوقعت ماردين وأرغني في أيديها في الأسبوع الأول من (شعبان/آذار)، واستولت كل من عشيرة حسنانلي وجبرانلي على ملازكرد وبولانيك، لكنهما اصطدمتا بمقاومة شديدة في خورماك ولولان، وأضحت فارتو هدفاً لهجوم جبرانلي في (١٥ شعبان/ ١١ آذار)، لكن سكانها سلموها إلى القوات التركية والشيعية الموجودة في المنطقة.

واكتشف المتمردون أثناء تقدمهم عبر سهل موش أنهم لا يحظون بدعم العشائر المحلية، وبخاصة خورماك ولولان اللتان أعاقتا تقدمهم باتجاه أرضروم وأرزنجان، وتمَّ إحراز تقدم كردي في الغرب باتجاه ألازيغ التي جرى الاستيلاء عليها في (٢٨ شعبان/ ٢٤ آذار)، وطُرد أهلها من المدنيين من غير المرغوب فيهم.

وحشدت الحكومة التركية ثماني فرق عسكرية من المشاة، أي حوالي خمسة وثلاثين ألف جندي في (٨ شعبان/ ٤ آذار)، وطلبت من فرنسا السماح لها باستعمال خط سكة الحديد المار عبر الأراضي التي تسيطر عليها لنقل القوات إلى مسرح العمليات، فوافقت، وعلى الرغم من كل تلك الإجراءات الحكومية، كان الأكراد في وضع الاستعداد لإعلان دولتهم المستقلة، ولكنهم أرجأوا ذلك إلى حين السيطرة على مدينة ديار بكر، غير أن المعركة التي جرت أمامها حطَّمت آمالهم، وشكَّلت انعطافة لصالح الأتراك، فبعد رفض القيادة العسكرية التركية تسليم المدينة، أمر الشيخ سعيد في (١٥ شعبان/ ١١ آذار) بشن هجوم عليها من جميع الجهات، لكن القوات التركية صدَّت الهجوم وسيطرت على الموقف، فأصدر الشيخ سعيد أوامره بالانسحاب تحت ضغط القتال والتراجع نحو درخاني، وفي أواخر (شعبان/آذار) كانت القوات الحكومية على استعداد لشن هجوم شامل على منطقة التمرد من الشمال والجنوب والجنوب الشرقي في آن واحد، وقاد القوات التركية «الجنرال» كمال الدين سامي، ولم يجد الأكراد مفراً سوى التراجع في (٧ رمضان/ ١ نيسان) باتجاه بالو، وأصدرت القوات التركية بياناً وعدت فيه بمنح مكافأة قدرها ألف ليرة ذهبية لمن يُلقي القبض على الشيخ سعيد وسبعمئة ليرة ذهبية لمن يأتي بجثته حتى بعد وفاته، واضطر هذا في (١٢ رمضان/ ٦ نيسان) إلى التراجع مع ثلاثمئة من قواته إلى سالهان.

وتمكَّنت الحشود التركية الكبيرة (أواخر رمضان/أواسط نيسان) من محاصرة

القوات الرئيسة لحركة التمرد وتحطيمها في وادي كينجو، وتمَّ إلقاء القبض على قادتها وعلى رأسهم الشيخ سعيد، وأخذت القوات التركية بملاحقة باقي قادة التمرد للقبض عليهم، كما تمَّ في (٢٠ شوال/ ١٤ أيار) محاكمة الشيخ سعيد التي استمرت شهراً كاملاً، وقد صدر عليه وعلى معظم قادته المقبوض عليهم الحكم بالإعدام في (٧ ذي الحجة/ ٢٩ حزيران)، ونُفِّذ الحكم في اليوم التالي[1]، وبلغ عدد الذين أُعدموا أكثر من ستة وأربعين شخصاً.

وعلى هذا الشكل فشلت حركة التمرد، لكنها تركت أثراً تاريخياً عميقاً في حياة الشعب الكردي، وظلَّت موضع اعتزاز لكل الأكراد بمختلف توجهاتهم وفئاتهم[2].

عوامل فشل الحركة:

تقاطعت أسباب داخلية وخارجية على السواء أدَّت إلى فشل حركة الشيخ سعيد، نذكر منها ما يأتي:

- التفوق العددي للقوات الحكومية، فقد عبَّأت الحكومة التركية خمسة فيالق عسكرية لقمع الانتفاضة وشارك الطيران في العمليات العسكرية.
- غياب تنظيم سياسي موحَّد وقوي يتضمن برنامجاً واضحاً، وعلى الرغم من أن لجنة الاستقلال أدَّت دوراً كبيراً في الإعداد لحركة الانتفاضة إلا أنها مع ذلك لم تستطع أن تؤدي دوراً حاسماً في قيادتها ما أدى إلى اندلاع الانتفاضة قبل أوانها.
- أدى اعتقال الشخصيات الكردية المثقفة والبارزة إلى حرمان الحركة الكردية من قيادة ناضجة نسبياً.
- غياب الوحدة بين رؤساء العشائر الذين لم يؤيد عدد كبير منهم الشيخ سعيد، مثل إسماعيل آغا سمكو والشيخ محمود وغيرهما، وأرسل عدد من زعماء العشائر في موش، وسيرت، وسبورك وغيرها من المناطق؛ أثناء الانتفاضة، برقيات إلى نواب مجلس الأمة التركي الكبير، أدانوا فيها أعمال الشيخ سعيد، وعبَّروا عن وفائهم وولائهم للحكومة، كما لم تؤيد عشائر ديرسيم الانتفاضة[3].

ذيول الحركة:

حصلت عقب انتهاء حركة الشيخ سعيد، أعمال انتقامية اتسمت بالوحشية، ونُفِّذت عمليات إعدام بانتقال المحكمتين المستقلتين من بلدة إلى أخرى، واعتُقل حوالي سبعة آلاف وخمسمئة من المشتبه بهم وأُعدم منهم ستمئة وستون، وتصرَّف

---

(١) عرابي: ص٩٦ ـ ٩٧. مكدل: ص٣٠٧.
(٢) عرابي: المرجع نفسه ص٩٧.
(٣) جليل وآخرون: ص١٤٥ ـ ١٤٦.

الجيش التركي بقسوة أثناء انتقاله عبر الأرياف، فأحرق قرى كردية عدة، وقتل الرجال والنساء والأطفال.

وأعطت حركة التمرد المبرر للتحول المباشر إلى العلمانية من خلال إغلاق المؤسسات الدينية المتبقية، وباتت التكايا محرومة من حماية القانون، وحتى الشيعة المؤيدين للحكومة، وجدوا مؤسساتهم الدينية تتعرَّض للإغلاق، وكان هناك اعتقاد بأن إغلاق المؤسسات الدينية سوف يحد من تأثيرها.

واتخذت حكومة أنقرة من حركة التمرد حجة لضرب الكثير من الأكراد، فقد أعدمت كلاً من خالد جبرانلي ويوسف ضيا المعتقلين من قبل، واعتقلت عدداً من الوطنيين الأكراد المعروفين وأعدمتهم لاحقاً، نذكر منهم خوجه صالح النائب السابق لأرضروم الذي ساند الأكراد في إحدى جلساته، واتُهم الشيخ عبد القادر بالتعامل مع بريطانيا، وأُدين كل من كاظم قرة بكر وزميل له بدعم المتمردين وسعيهما لإعادة الخلافة، وهما منتقدان قويان لحكم مصطفى كمال الفردي، والمعروف أن الأول كتب إلى خالد جبرانلي، يشكو الكماليين بفعل مهاجمتهم المبادئ الأساس التي تُخلِّد وجود العالم الإسلامي، في حين اتُهم حزبه الجمهوري التقدمي بإرسال مندوبين لإثارة الحماس الديني في الولايات الشرقية. فتعرَّض مقر الحزب لغارة ليلية، وصادرت الشرطة مستنداته جميعها[1].

بيَّنت حركة الشيخ سعيد مرة أخرى صعوبة توحيد العوامل الجغرافية واللغوية والاجتماعية والاقتصادية والدينية بين الأكراد، إذ انتفضت العشائر الكردية السنِّيَّة الناطقة بالزازية فقط، وشاركت عشيرتا حسنانلي وجبرانلي من بين الأغلبية الكردية الناطقة بالكرمانجية، ولا زال تأثير البُعد الديني واضحاً في هذه المرحلة، فقد استمرت الطريقة النقشبندية تمارس دوراً مؤثراً في الأوساط الكردية، وأعلن الشيخ سعيد أن الجهاد الديني واجب على كل مسلم من دون تفرقة بين الملة أو الطريقة، ولكنه فشل في إثارة أتباع الطرق الأخرى بالإضافة إلى الشيعة.

وما جرى من فشل تنظيم الحرية في تجنيد الشيوخ الناطقين بالكرمانجية مثل شيوخ خيزان قرب بدليس، وتورسين قرب موش؛ أدى إلى عدم امتداد حركة التمرد إلى مناطقهم، ولم يتعرضوا لمضايقة أنقرة، وبفعل أن تنظيم الحرية لم يستقطب الشيعة في خورماك ولولان، لم تمتد حركة التمرد إلى الشمال الشرقي.

كانت أنقرة تنتظر الفرصة المناسبة للإجهاز على حركة التمرد، فأخذت تُنظم قواتها وتجهزهم استعداداً لذلك، وكانت القوة في صالحها:

(١) مكدول: ص٣٠٨.

ـ قوة الجيش المنظم والدائم الذي يتمتع بالخبرة القتالية الكافية.

ـ قوة الاقتصاد وتأمين الموارد ومواد التموين للجيش بشكل مستمر.

ـ القوة اللوجستية والعملية من خلال شبكة الاتصالات التي تساعد على حشد القوات بسرعة أكبر من سرعة المتمردين الأكراد[1].

إنها إذن مسألة وقت قبل القضاء على حركة التمرد.

الواضح أن المتمردين كانوا يرغبون في التحرر من حكم أنقرة والخضوع مرة أخرى إلى نظام الخلافة، ومع ذلك فإن تعيين شخص غير كردي كما نادى الشيخ سعيد، حاكماً على المنطقة الكردية؛ يثير تساؤلات حول طبيعة الرجل الوطنية، ويشير إلى توجُّه يتجاوز الهوية الكردية، ويعتمد إلى حد كبير على الخصوصية الدينية للأكراد، وتُعبِّر هذه الفكرة في صورها عن تبعية الأكراد المذهبي، ومع ذلك، كانت حركة الشيخ سعيد أكثر من مجرد حافز للوطنية الكردية وباتت رمزاً لقيام الدولة التي لم يتم التخلي عنها بعد[2].

لقد وُصفت حركة الشيخ سعيد:

ـ بالكمالية المتصلبة، حيث بات الآن التهجير المنهجي وتسوية القرى بالأرض، والوحشية، وقتل الأبرياء، وقانون الطوارئ، والأنظمة الخاصة في المنطقة الكردية، مشهداً مألوفاً بالنسبة للأكراد حيثما تحدُّوا الدولة.

ـ بأحادية الحزب الواحد.

استمرت المقاومة الكردية بعد قمع حركة الشيخ سعيد، وكان ذلك في جزء منها رداً على سياسة القمع، حيث تميزت بقية السنة ومعظم سنة (١٣٤٤ ـ ١٣٤٥هـ/ ١٩٢٦م) بقيام الاضطرابات في الأقاليم الشرقية، ما دفع الفرنسيين في سورية إلى الاعتقاد بأن الموقف أضحى أكثر خطورة مما كان عليه في (أوائل ١٣٤٤هـ/ صيف ١٩٢٥م).

والواقع أن العشائر التي عايشت الثورة، فضَّلت حمل السلاح على التعرُّض للإهانات على أيدي قوات الأمن، وطلبت عشيرة كوبان في (رمضان ـ شوال ١٣٤٤هـ/ نيسان ١٩٢٦م) من لجنة عصبة الأمم الموافقة على انضمامها إلى منطقة النفوذ البريطانية في العراق، وقد وجدت نفسها تُقاتل القوات التركية في (ذي الحجة ١٣٤٤هـ/ حزيران ١٩٢٦م)، كما طلبت في (محرم ١٣٤٥هـ/ تموز ١٩٢٦م) مع العشائر المجاورة لها في شرناخ، اللجوء إلى العراق، في الوقت الذي فرَّ فيه المتمردون في منطقة مدبار وماردين إلى سورية.

(١) مكدول: ص٣٠٩ ـ ٣١٠.
(٢) المرجع نفسه: ص٣١٠.

وشرع عبد الله ابن الشيخ عبد القادر في (صفر/آب) بنصب الكمائن للقوات التركية حول منطقة شمدينان قبل أن يطلب اللجوء السياسي، وسعى علي رضا ابن الشيخ سعيد لدى القنصل البريطاني في تبريز إلى الحصول على موافقة بريطانيا لزيارة لندن من أجل التماس الدعم لدولة كردية مستقلة، غير أن بريطانيا لم تكن آنذاك في وارد إنشاء دولة كردية مستقلة أو ذات حكم ذاتي.

وتجدَّدت الاضطرابات في ولاية وان التي تجنَّبت الانخراط في حركة التمرد، وارتكبت القوات التركية مجازر جماعية وعلى نطاق واسع وهي تُعيد سلطة الحكومة، وانتفضت ديرسيم، وبقيت تتحدى الحكومة رغم عمليات الإعدام، وانتفضت أيضاً عشيرة هفيركان في نواحي نصيبين بقيادة زعيمها حاجو قبل فراره عبر الحدود إلى سورية، وكان أكراد عشيرتي الجلالي والحيدرانلي في حال تمرد احتجاجاً على سياسة التهجير المنظمة ضدهم رغم عدم اشتراكهم في حركة التمرد، كما انتفض قسم من سكان مدينة سلماس لمدة قصيرة.

واجهت أنقرة التمرد الكردي المتواصل بإصدار قانون جديد في (ذي الحجة ١٣٤٥هـ/ حزيران ١٩٢٧م) يجيز لها نقل أعداد غير محدَّدة من الأكراد والعناصر الأخرى من مناطقهم، وباشرت الحكومة بتنفيذه، وساد شعور في الأوساط الحاكمة في أنقرة أن الأكراد متخلفون ثقافياً ولا يمكنهم أن يشكلوا جزءاً من الأمة التركية، وهم غير مؤهلين اقتصادياً للصراع من أجل الحياة في مواجهة الأتراك الأكثر تقدماً وثقافة[1].

تصاعد المقاومة الكردية

استمرت الاضطرابات خلال عام (١٣٤٥ ـ ١٣٤٦هـ/ ١٩٢٧م) وبخاصة في ديار بكر وموش وخنيس وبدليس وبولانك، ومع ذلك يبدو أنه كانت هناك مرحلة من الاعتدال التركي، ربما بوحي من القلق على سمعة الدولة الفتية على الصعيد الدولي، غير أن الأعداد الضخمة من اللاجئين في إيران والعراق وسورية وما يحملون من روايات عن الفظائع التي ارتكبت، لم يكن لها صدى في العلاقات التركية الخارجية.

عيَّنت أنقرة في (أواخر ١٣٤٦هـ/ بداية ١٩٢٨م) إبراهيم طالي حاكماً عاماً على الأقاليم الشرقية، فحاول إصلاح ضرر السنوات السابقة، ورتَّب لإحداث عفو جزئي، وسمح لكثير من عامة الناس الذين تمَّ ترحيلهم إلى الغرب، بالعودة إلى

(١) مكدول: ص٣٨٣ ـ ٣١٤.

الشرق، باستثناء الأغوات والشيوخ، كما حاول إقامة بنية تحتية للتنمية، لكن ثمة جوانب مظلمة في برنامج إعادة البناء تمثَّلت في حرمان الأكراد من تولي المناصب حتى المتواضعة منها، وتبيَّن أن بعض الإنشاءات مثل شق الطرق وتوسيعها، كان لأغراض عسكرية أكثر منها اقتصادية، واتخذ خطوات لضمان السيطرة «الاستراتيجية» وبُذلت جهود جديَّة لمحو الهوية الكردية في التنظيم القومي التركي[1].

وأصدر المجلس القومي التركي العالي في (ذي القعدة/أيار) قانون العفو العام، وشمل زعماء التمرد، ونذكر من بين الذين شملهم العفو وعادوا إلى المنطقة الكردية اثنان من أخوة الشيخ سعيد واثنان من أبنائه.

وبُعثت الروح القومية التركية مرة أخرى نتيجة انتصار الكماليين في عام (١٣٤٥هـ/ ١٩٢٤م) الذين حاولوا نشرها في الأقاليم، فتمَّ إرسال دعاة إلى المنطقة الكردية لإقناع الأكراد كي يكونوا أتراكاً جيدين، وفرض امتياز اللغة التركية على الناطقين باللغة الكردية، وبات واضحاً أن استمرار الكردي في العيش في المدينة وضمان مستقبله يتوقفان على كفاءته العملية في لغة أرباب عمله الأتراك.

وكان نجاح سياسة التتريك واضحاً خلال عام (١٣٤٩هـ/ ١٩٣٠م)، ففي عينتاب وملطية حيث الأكراد لا يشكلون أكثر من ٥٠٪ تقريباً من السكان، كانوا مستعدين للعيش كأتراك، ومع القمع الشديد في المنطقة الكردية في أعقاب عملية التتريك، خبت الروح الوطنية الكردية في الداخل، لكن الوطنيين الأكراد في الخارج، ووطنيي استانبول القدماء الذين فروا من المدينة إثر تقدم القوات الكمالية إليها في عام (١٣٤٠ ـ ١٣٤١هـ/ ١٩٢٢م)؛ لا زالوا يؤمنون بالحركة الوطنية الكردية على الرغم من أنه لم يكن لأي منهم دور في تنظيم الحرية أو في انتفاضة عام (١٣٤٣ ـ ١٣٤٤هـ/ ١٩٢٥م).

والتقى بعض هؤلاء في قرية بحمدون اللبنانية في (١٠ ربيع الآخر ١٣٤٦هـ/ ٧ تشرين الأول ١٩٢٧م)، وأسَّسوا حزباً جديداً أسموه الاستقلال (خويبون)، ووضعوا له برنامجاً يتضمن:

- محاربة الأتراك حتى جلاء آخر جندي تركي من الأراضي الكردية.
- تشكيل فصائل كردية خاصة وتدريبها وتسليحها بالأسلحة الحديثة.
- إخضاع جميع الفصائل الكردية لقيادة عسكرية موحدة مركزها في إحدى المناطق الجبلية من كردستان.
- إقامة علاقات ودِّيَّة مع بعض الدول المجاورة، لا سيما مع إيران.

(١) مكدول: ٣١٦.

ـ نشر الدعاية الكردية خارج تركيا، وإنشاء فروع عدة في الخارج لهذا الهدف في لبنان وسورية وبعض الدول الأوروبية، والولايات المتحدة الأميركية[1].

لم يرد في برنامج الحزب أي كلمة عن التعاون مع تركيا، وتجلَّى في هذا ضيق أفق الوطنية الكردية الذي ظهر في نشاط الحزب وأدى إلى تضييق دائرة أنصاره، لكن المؤتمرين أملوا في تجنُّب أخطاء الماضي لا سيما الانشقاقات التي لازمت مساعيهم، لذلك قرَّروا حلّ الأحزاب القديمة ودمجها في حزب الاستقلال بقيادة جلادت بدرخان، ولم يكن لديهم سوى الأمل بنجاح القوة العسكرية إذا ما تمَّ التفكير بها، وانطوى ذلك على انتقال نمط التمردات بقيادة الزعماء العشائريين إلى مؤسسة القوة المدرَّبة غير العشائرية، وقرَّروا إنشاء مركز قيادة دائم في حلب لتأسيس حركة تحرر قابلة للنمو والحياة، وسوف ترسل هذه الحركة جيشاً مناهضاً لتثبيت أقدامه في جبال كردستان الشمالية، ويوحِّد العشائر المحلية تحت قيادته، ويُعلن عن تشكيل حكومة، ووقع الاختيار على إحسان نوري ليقود الحركة الكردية في آرارات، فأُرسل إلى منطقة التمرد بصفته ممثلاً عسكرياً مفوضاً، وسعى الحزب إلى دعمه خارجياً عبر التقرب من بريطانيا وفرنسا، ولكن هاتين الدولتين لم تكونا في وارد التعاون مع الحزب، فالتفت إلى البحث عن أصدقاء جدداً في أماكن أخرى، وفي الوقت الذي لم يثق بالسوفيات، قَبِل قياديوه المساعدة من حركة الأقلية الدولية التي تتخذ من أوديسا مركزاً لها، وتحالفوا مع حزب الطاشناق الأرميني الذي وعد بدعم أي حركة تمرد في الأناضول الشرقية، وكان أحد زعمائه ويدعى بابازيان قد أدى دوراً في تأسيس الحزب.

وأعطى الحزب ضمانات لكل من بريطانيا وفرنسا بأنه سوف يحضُّ الأكراد ضمن الحدود العراقية والسورية على إطاعة القانون، ورغم ذلك حظَّرت فرنسا نشاطات الحزب في حلب في (أوائل ١٣٤٧هـ/ صيف ١٩٢٨م).

لم تمنع تلك الإجراءات إحسان نوري من إعادة تنظيم قوات عشيرة الجلالي برئاسة إبراهيم بروحسكي تيلي، ووضَعْ أسس الدولة الكردية، فشكَّل إدارة مدنية، وأصدر الصحيفة الكردية اللهيب، ثم رفع راية التمرد في آرارات، أكري داغ، وقد تم اختيار هذه المنطقة للأسباب الآتية:

ـ إن العشائر المحلية هناك كانت في حال غليان وتمرد.

ـ قرب تلك العشائر من الحدود الدولية التي تسير عبر السفوح الشمالية ـ الشرقية.

---

(١) جليل وآخرون: ص١٦٤.

ـ إن منحدرات تلك المنطقة الصخرية توفر ملاذاً آمناً من الأعمال العسكرية التركية ومن العوامل الجوية[1].

حشد إحسان نوري مجموعة صغيرة من المقاتلين المدربين وانتقل بهم إلى آرارات لينضموا إلى العشائر المحلية وبخاصة عشيرة الجلالي، وقد وصل في وقت كانت القوات التركية تُقاتل رجال إبراهيم بروحسكي تيلي، وكانت كفتهم الراجحة، فقد استولوا على طريق موتكي ـ بدليس، واشتبكوا مع القوات التركية قرب بايزيد، وحاولت الدولة التركية إقناعهم بإلقاء سلاحهم، فطلب إحسان نوري جلاء القوات التركية التام عن كردستان.

وحاول حزب الاستقلال في هذه الأثناء التوسع على جهتين:

الأولى: في الجزء الرئيس من جبل آرارات حيث تمركزت قواته الرئيسة.

الثانية: في شمال شرقي سورية بين اللاجئين الأكراد والأرمن.

وجرت بين الطرفين معركة أخرى أُسر فيها والي بايزيد وأُعدم فيما بعد، وتشجَّع الوطنيون الأكراد في مختلف أنحاء المنطقة، فشنُّوا بعض الهجمات على القوات التركية في ساسون وبوتان وبدليس، كما شنَّ حاجو آغا رئيس عشيرة هفيركان هجوماً على منطقة الحدود السورية، ودمَّرت القوات الكردية كتيبة تركية في (رمضان ١٣٤٧هـ/ شباط ١٩٢٩م)، وانضمت العشائر الشيعية المتمركزة في الجانب الشمالي، إلى حركة التمرد، وفي الجنوب، عَبَر كور حسين الحدود السورية لمساعدة عشيرة حيدرانلي القوية، وعلى الرغم من مقتله في كمين نصبه له رجال من عشيرة موتكي قرب ساسون؛ إلا أن أبناءه وجَّهوا العشيرة نحو القضية الوطنية[2].

وبحلول (أواسط ١٣٤٨هـ/ خريف ١٩٢٩م)، كانت القوات الكردية قد سيطرت على منطقة شاسعة تمتد من آرارات جنوباً حتى خوشاب جنوبي وان، وتجنَّبت القوات التركية تطويق المتمردين في المنحدرات الشمالية والشرقية لآرارات بفعل متاخمتها للحدود الدولية، وانتظرت حتى (أواخر ١٣٤٨هـ/ ربيع ١٩٣٠م)، فحشدت القوات في المنطقة المحيطة بآرارات، وقسَّمتها إلى قسمين: اختص القسم الأول بتمشيط المنطقة الشرقية من أرضروم، واختص الثاني بتمشيط المنطقة الشمالية الغربية لبحيرة وان باتجاه أرغيش وبايزيد[3].

وتلقى الطرفان دعماً خارجياً، فقد دعم أكراد إيران والأرمن، أكراد تركيا،

---

(١) مكدول: ص٣١٩.

(٢) جليل وآخرون: ص١٦٦، مكدول: ص٣٢٠ ـ ٣٢١.

(٣) مكدول: المرجع نفسه ص٣٢١.

وحصلت القوات التركية على دعم سوڤياتي، فوعدت موسكو بإغلاق حدودها في نهر الرس، والسماح للقوات التركية باستعمال السكك الحديدية السوڤياتية، واشتبك الطرفان في منطقة كيري في (٧ ذي القعدة/ ٦ نيسان) انتهى بهزيمة القوات التركية، فقامت الحكومة التركية بالتعامل مع القوات الكردية بالمعدات الثقيلة والدعم الجوي الأمر الذي أجبر الأكراد على الفرار إلى المناطق الجبلية الوعرة بين الحدود الإيرانية والتركية، فطاردتهم القوات التركية إلى داخل إيران، وأحكمت السيطرة على منطقة آرارات، واستمرت المعارك الطاحنة بين الطرفين إلى أن تمكنت القوات التركية من إحراز النصر النهائي والقضاء على حركة التمرد في (أوائل ربيع الأول ١٣٤٩هـ/ أواخر تموز ١٩٣٠م).

وباشرت السلطات التركية بحملة اعتقالات واسعة النطاق شملت المؤيدين للتمرد والمشتبه بهم، في أرضروم، وفي أماكن أخرى، وأعدمت الكثير منهم، كما أعدمت الأسرى الذين وقعوا في أيديها.

وانتقلت القوات التركية إلى قمع الانتفاضات في المناطق الأخرى، في جولمرك (هكاري) وسيرت وليجي ودياربكر، حتى الحدود العراقية حيث فرَّ إليها قرابة ألف وخمسمئة عائلة في (شعبان ١٣٥٠هـ/ كانون الأول ١٩٣١م)، وفي أواخر (١٣٥٠هـ/ أوائل ١٩٣٢م) كانت وان مسرح قلاقل كبيرة، وحتى تمتص تركيا هذه القلاقل، قسَّمت المنطقة إلى أربعة أقسام لتشتيت جهود الأكراد، ووضعت كل قسم تحت حكم زعيم محلي موالٍ لها[1].

نتج عن انتهاك تركيا الحدود الإيرانية في مطاردتها للأكراد، وفرار هؤلاء إلى إيران، تغيير إيران موقفها من القضية الكردية في تركيا، فقد وافقت على مضض على تعديل الحدود التي كانت تركيا تطالب به، وتنازلت عن المنحدرات الشمالية الشرقية من آرارات مقابل مساحات صغيرة من الأراضي قرب قتور وبازركان، وبدأت السلطات الإيرانية بترحيل الجاليات الكردية من منطقة خوي، والمنطقة الحدودية.

الواضح أن الأكراد أخفقوا في تحركاتهم في المنطقة الكردية التركية ولعل لذلك علاقة بالأسباب الآتية:

ـ الميزات اللوجستية، والاتصالات المتفوقة للجيش التركي الذي كان قادراً على حشد قواته بشكل أسرع وأكبر، واستفاد من تفوق نوعية الأسلحة بما في ذلك الطائرات.

(١) جليل وآخرون: ص١٦٧، مكدول: ص٣٢٢ ـ ٣٢٣.

ـ إن قدرة الأكراد على إبقاء قوة عسكرية في الميدان يتوقف على رغبة إيران السماح لها وغض الطرف عنها.

ـ الضعف الواضح للعصبية الكردية.

ـ الافتقار إلى تجانس القوى والعمل المنسق، ما أضعف القدرة القتالية للأكراد.

حركة ديرسيم

قرَّرت الحكومة التركية في أواسط الثلاثينيات الشروع في إخضاع عشائر ديرسيم، فأخذت لتحقيق هذا الهدف تضع قاعدة «استراتيجية» في ظل إجراءات إدارية وأمنية مشدَّدة، وأُعلن في أنقرة أن أكراد زازا في ديرسيم هم أتراك انتقلوا من السهول إلى الجبال وسكنوا فيها، وعلى الرغم من أنهم تخلَّفوا عن الأتراك الآخرين في التطور الحضاري، فهم مع ذلك يرغبون بشدة الاتحاد مع وطنهم، وهم يتحدثون باللغة التركية ويعيشون كالأتراك.

وتمَّ إدراج قضية ديرسيم في جدول أعمال مجلس الأمة التركي الكبير، باقتراح من مصطفى كمال أتاتورك، وكانت الاجتماعات مغلقة، لكن يمكن الافتراض بأن المجلس بحث خطة تهدئة في ديرسيم.

وصدر في أنقرة في (ربيع الأول ١٣٥٣هـ/ حزيران ١٩٣٤م) قانون جديد منح الحكومة سلطات واسعة للقيام بتغيير ديموغرافي في المناطق بحيث يتم تشتيت السكان الأكراد وتوزيعهم على أماكن بحيث لا يشكلون أكثر من ٥٪ من سكانها.

الواقع أن القانون رقم (٢٥١٠) قسَّم تركيا إلى مناطق هي:

١ ـ منطقة يجري فيها توطين أشخاص من ذوي الثقافة التركية.

٢ ـ منطقة يُنقل إليها السكان ممن لا يحملون ثقافة تركية بهدف صهرهم في اللغة والثقافة التركيتين.

٣ ـ منطقة يتم إملاؤها بالأتراك.

ويتم بتطبيق هذا القانون القضاء على الهوية الكردية، واقتُرح آنذاك إرسال أطفال القرى الأكراد، إلى مؤسسات داخلية لإجبارهم على التكلم باللغة التركية وفقدهم هويتهم الكردية.

ويبدو أن هذا القانون لم يُنفَّذ دفعة واحدة، إذ إن صعوبة نقل وصهر حوالي ثلاثة ملايين نسمة حال دون تطبيقه إلا تدريجاً، ومع ذلك كانت هناك شكاوى من قِبل اللاجئين الأكراد في وان وبدليس وموش وسيرت؛ من ارتكاب مجازر وعمليات تهجير وصهر إجباري.

اشتهرت ديرسيم بتحديها المستمر للحكومة التركية، لذا تمَّ إرسال ما لا يقل عن

إحدى عشرة حملة عسكرية منذ عام (١٢٩٣هـ/ ١٨٧٦م) لإخضاع سكانها، وشهدت اضطرابات بين عامي (١٣٤٣ ـ ١٣٤٦هـ/ ١٩٢٥ ـ ١٩٢٧م)، وبدأت الحكومة منذ عام (١٣٤٩هـ/ ١٩٣٠م) تُنفِّذ سياسة التهجير المنظَّم، ونزع السلاح، والتوطين الإلزامي للعشائر الرحَّل، وذلك حتى تُحقق مزيداً من السيطرة على المدينة، وأعلنت في (أواخر ١٣٥٤هـ/ نهاية ١٩٣٥م) عن نيَّتها في معالجة مسألة ديرسيم جدياً عبر خطة عمل تجمع بين الاعتراف الإداري والقمع العسكري، فأُعيد تسميتها بالاسم التركي تونجيلي بفعل أن سكانها من الأكراد وفقاً للتصريحات التركية، ثم أُعلن عن حصارها في عام (١٣٥٥هـ/ ١٩٣٦م)، وتعيين حاكم عسكري عليها هو «الجنرال» ألب دوغان، المفتش العام[١].

الواضح أن عشائر ديرسيم كانت قبل ذلك شبه مستقلة، لكن الحكومة التركية قرَّرت الآن إخضاعها تماماً لسيطرتها، وتحويل المدينة إلى ولاية ذات تنظيم خاص، فشكّلت في (١٦ ربيع الأول/ ٦ حزيران) منطقة دائرة التفتيش الرابعة العامة، ضمَّت ولايات: ألازيغ وتونجيلي وسينغول؛ أي جميع أراضي ديرسيم سابقاً، كما شكَّلت إدارة خاصة لهذه الولايات تحت قيادة ألب دوغان[٢].

لم تبدأ العمليات العسكرية بشكل جدي إلا في (أوائل ١٣٥٦هـ/ ربيع ١٩٣٧م)، فقد اعترض سكان ديرسيم الأكراد على القانون الجديد، وأرسل زعيمهم سيد رضا، وهو رجل دين شيعي المذهب في العقد السابع من عمره، رسالة إلى ألب دوغان يؤكد فيها مطالب شعب ديرسيم، كما أرسل ابنه برا إبراهيم إليه لوضعه في صورة الواقع، ولكن تمَّ اغتياله في قرية دشت من قِبل الضابط التركي شوكت بأمر من القيادة العسكرية التركية، ما أغضب سيد رضا ودفعه إلى توجيه نداء إلى الأكراد دعاهم فيه إلى القيام بحركة تمرد ضد القوات التركية، فلبَّى رؤساء عشائر حنان ويوسفان وبعض زعماء العشائر الأخرى النداء، فبدأت بذلك حركة كردية ضد الوجود التركي في المنطقة.

وحشد الأتراك حوالي خمسة وعشرين ألف جندي حول المدينة في مواجهة ألف وخمسمئة مقاتل كردي مُصمِّمين على التصدي لهم، وأرسل سيد رضا مبعوثين إلى ألب دوغان راجياً أن يُسمح للأكراد بإدارة أنفسهم، فقبض القائد التركي عليهم وأعدمهم، ونهض الأكراد للأخذ بثأرهم، فنصبوا كميناً في (ربيع الأول/ أيار) لقوة عسكرية تركية، وقتلوا عشرة ضباط وخمسين جندياً[٣]، وردَّت القوات التركية

(١) جليل وآخرون: ص١٨٠.
(٢) المرجع نفسه.
(٣) مكدول: ص٣٢٥ ـ ٣٢٦.

بمهاجمة القرى الكردية (جمادى الآخرة/آب) وطردت سكانها وسوَّتها بالأرض، وانتقل السكان إلى المراعي الصيفية العالية.

وهاجم الأكراد معسكرات القوات التركية، ودمَّروا الجسور والطرق، فردَّت القوات التركية بمهاجمة مراكز التمرد، وظلَّت المعارك مستمرة حتى (أواخر ١٣٥٦هـ/ خريف ١٩٣٧م) حيث بدأت الثلوج بالتساقط على الجبال، فأعاقت العمليات العسكرية، فأوقف الطرفان إطلاق النار.

وقبضت الحكومة التركية على سيد رضا في (٢٨ جمادى الآخرة/ ٥ أيلول)، وأصدرت المحكمة العسكرية في ألازيغ في (٦ رمضان ١٣٥٦هـ/ ١٠ تشرين الثاني ١٩٣٧م) حكماً بإعدامه مع أحد عشر من أنصاره، وتمَّ تنفيذ الحكم بعد سبعة أيام، وأُعدم معه ابنه الأصغر ريسك حسين ورئيس عشيرة يوسنان قنبر آغا، ورئيس عشيرة قريشان سيد حسين آغا[١].

وقرَّر أكراد آخرون الصمود في المناطق النائية، فتعرَّضوا لقصف الطائرات في (أواسط ١٣٥٧هـ/ ربيع ١٩٣٨م) وسُوّي المزيد من القرى بالأرض، وحشدت الحكومة التركية في (جمادى الآخرة/أيلول) ثلاثة فيالق عسكرية يُقدَّر عديدها بخمسين ألف جندي، ونشرت أربعين طائرة للاستطلاع والقصف، واجتاحت هذه القوات ديرسيم، وطوَّقت المتمردين، وأحرقت القرى المجاورة، وقتلت كثيراً من الأكراد، ورحَّلت ثلاثة آلاف من الأعيان وغيرهم، في حين وُضع الباقون من الأحياء تحت مراقبة المواقع العسكرية المحلية، وما إن تمَّ إخضاع المنطقة بكاملها حتى تمركز لواء عسكري في تونجيلي بشكل دائم[٢].

شكَّلت حركة ديرسيم نهاية التمردات الكردية ضد الدولة التركية الكمالية، لكن عملية التتريك واستيطان الأتراك في المنطقة استمرت ناشطة، ورأت الحكومة التركية أن ذلك هو الحل الأفضل للمشكلة الكردية، وقرَّرت:

ـ بناء ثلاث قرى تركية سنوياً لتغيير التوازن السكاني.

ـ إقامة مدارس تركية داخلية للأطفال الأكراد حتى يمكن القضاء على كل ما يمتُّ بالثقافة الكردية بصلة.

وترك الأكراد التحرك العسكري بعد خسارة المواجهات العسكرية، وتحوَّلوا إلى الحل السياسي، فوجَّهوا نداء إلى الدول الكبرى للتدخل لدى تركيا من أجل وقف سياستها المناهضة للشعب الكردي، إلا أن تركيا ردَّت بالتحرك نحو دول الجوار

(١) جليل وآخرون: ص١٨١. عرابي: ص١٠٠.
(٢) مكدول: ص٣٢٦ ـ ٣٢٧.

فنسَّقت مع العراق وإيران، وعملت على تشكيل حلف معهما سُمي بـ «سعد آباد» وقد قضت مادته السابعة «أن يلتزم كل طرف من الأطراف المتعاقدة باتخاذ الإجراءات ضمن نفوذه ضد قيام نشاطات العصابات المسلحة والجمعيات والمنظمات التي تحاول تقويض المؤسسات القائمة أو تهديد النظام والأمن في أية منطقة أو على أراضي الطرف الآخر المتعاقد»[١].

لقد خاض الأكراد على امتداد عشرات السنين، معارك مسلحة ضد الأتراك من أجل الاستقلال وتحقيق المساواة في مجالات الحياة الثقافية والسياسية والاقتصادية، إلا أنهم مُنوا بالفشل على الدوام بفعل الظروف الناشئة والصراع المكشوف غير المتكافئ، وأدى قمع الانتفاضات الكثيرة إلى انهيار اقتصاد الولايات الشرقية في تركيا، وإنهاك القوى الكردية إلى درجة كبيرة، كما أدَّى الاضطهاد التركي إلى مقتل شخصيات كردية بارزة وآلاف من العامة[٢].

(١) جليل وآخرون: ص١٨٢.

(٢) المرجع نفسه: ص١٨٣.

الفصل الثالث عشر

أوضاع أكراد تركيا
بين عامي ١٩٣٩ ـ ٢٠١٥م

في الأربعينيات والخمسينيات

بقيت الحكومات التركية المتعاقبة قلقة من المسألة الكردية، وبخاصة بعد وفاة مصطفى كمال أتاتورك في (١٧ رمضان ١٣٥٧هـ/ ١٠ تشرين الثاني ١٩٣٨م)، وتجمَّدت الحركة الكردية سياسياً وعسكرياً عقب قمع تمرد ديرسيم بسبب عدم ظهور قيادات كردية مثقفة قادرة على تحمُّل المسؤولية، ما أدى إلى تقليص النشاط الكردي السياسي والعسكري، وحافظ الأكراد على الهدوء النسبي أثناء الحرب العالمية الثانية أملاً في تلبية طموحهم الوطني بعد انتهاء الحرب، ولم تتخذ الحركة الكردية خلال سنوات الحرب والسنوات الأولى التي أعقبتها، أي خطوات، بسبب التشدد التركي العسكري والإداري، بالإضافة إلى ذلك، احتفظت السلطات التركية الحاكمة بقوات في المنطقة الكردية يمكن أن تُستخدم عند الحاجة لقمع أي شكل من أشكال التعبير عن استياء الأكراد، ومع ذلك لم تتمكَّن هذه السلطات من عزل الأكراد تماماً عن الأحداث التي جرت في أجزاء أخرى من المنطقة، فقد أقام عدد من الأكراد صلات مع التنظيمات السياسية، مثل زيني كردستان (كردستان إيران) وهيفي (كردستان العراق).

وعقد أكراد تركيا والعراق وإيران في (شعبان ١٣٦٣هـ/ آب ١٩٤٤م) اجتماعاً عاماً في جبل دانيبار الواقع على الحدود، ناقشوا خلاله مسألة التعاون المتبادل لصالح كردستان، ووجَّه حزب الإنقاذ (رز كاري) في العام التالي مذكرة إلى الأمين العام للأمم المتحدة، عرض فيها أوضاع الشعب الكردي المأساوية اقتصادياً وسياسياً، وطلب أن تقف العدالة الدولية إلى جانبه[١].

وتجدَّدت المناوشات في (أواسط ١٣٦٤هـ/ ربيع ١٩٤٥م) في ديار بكر وكياڤار، قام خلالها الجنود الأتراك بحملة اعتقالات واسعة، وإعدامات، وتهجير إلى قارص

(١) عرابي: ص١٠٢.

وأردهان[1]، ويدل ذلك على قوة الشعور الكردي وقبضة الحكومة التركية القوية.

وفي سعيها لحل المشكلات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي واجهتها منذ عام (١٣٦٤هـ/ ١٩٤٥م)؛ خلقت الحكومة التركية الظروف الملائمة التي تتفاعل فيها الأفكار الوطنية والاجتماعية التي حدثت في المنطقة الكردية بعد ذلك، فحتى عام (١٣٦٥هـ/ ١٩٤٦م) كان نظام الحزب الواحد الذي ورَّثه مصطفى كمال أتاتورك، والنظام الانتخابي غير المباشر، قد أتاحا لحزب الشعب الجمهوري، ولنخبة مختارة، الاحتفاظ بالسلطة، لكن تحت ضغط الاعتراض الحزبي الداخلي المتزايد، وسُمح لمجموعة من المعارضين بتشكيل المعارضة السياسية، فأسسوا الحزب الديمقراطي الذي ضمَّن برنامجه مزيداً من الحريات المدنية والدينية، وسعوا لاستقطاب الأصوات في انتخابات عام (١٣٦٩هـ/ ١٩٥٠م)، وقد أدركوا بأن الإسلام لا يزال متمكناً في كردستان عبر الطرق الصوفية.

واتبعت الحكومة التركية سياسة استقطاب الأكراد وحثِّهم على التعاون مع الأحزاب التركية على أساس الشروط التركية، وشكَّل ذلك انعطافة في سياسة الأكراد؛ لأنَّها أتاحت بروز شخصيات كردية من بين أوساط الطلبة الأكراد في الجامعات التركية، وعندما شعرت الأحزاب التركية بأهمية الأصوات الكردية، وبخاصة في الانتخابات النيابية؛ أخذت تزيد من اهتمامها بالمسألة الكردية، حتى أن بعض الأحزاب والمنظمات اليسارية التركية دعمت الحقوق السياسية للأكراد مثل حزب العمال التركي ومنظمة وحدة الشعب.

وحسَّن حزب الشعب الجمهوري الحاكم علاقته بالأكراد منذ عام (١٣٦٦هـ/ ١٩٤٧م)، وتعهد باتخاذ إجراءات مناسبة لتطوير المناطق الكردية الشرقية اقتصادياً، والتعويض عن التخلف الذي استفحل عبر السنوات، لكن خفَّف من وقع هذه التعهدات، الانتظار حتى انتصار الثورة الاشتراكية عندما أقرَّ مجلس الأمة التركي الكبير قانون العفو في (أواسط ١٣٩٤هـ/ ربيع ١٩٧٤م) والذي قضى بإطلاق سراح المعتقلين من السجون بمن فيهم عدد كبير من الشخصيات الكردية البارزة ذوي التوجهات اليسارية، وأعلن رئيس وزراء تركيا أنه يجب استدعاء الأكراد إلى الجيش أسوة بالأتراك، وسنَّ مجلس الأمة أيضاً في (١٩ رجب ١٣٦٦هـ/ ٨ حزيران ١٩٤٧م) القانون رقم (٥٠٩٨) الذي ضبط عدداً من مواد قانون المستوطنات رقم (٢٥١٠) الصادر في عام (١٣٥٣هـ/ ١٩٣٤م)، وألغى مضايقات الأكراد الذين تمَّ تهجيرهم قسراً[2].

---

(١) جليل وآخرون: ص٢١٢.
(٢) عرابي: ص١٠٢.

واشتد نفوذ الأغوات والشيوخ الأكراد مع انتقال النظام السياسي في الدولة التركية إلى نظام التعددية الحزبية، وأضحوا عنصراً مؤثراً في الانتخابات النيابية التركية، ما دفع بعض الأحزاب التركية إلى استقطابهم، لكن بعض الشيوخ دعموا الحزب الديمقراطي التركي، فقد دعم الشيخ سعيد النورسي وخالد النقشبندي في بدليس وخيزان، الحزب المذكور تماماً كما فعل القادريون.

وبعد انتصاره في الانتخابات النيابية، كان الحزب حريصاً على اتخاذ موقف منسجم مع قيم الدولة الكمالية والسماح بنوع من الحرية، فعدَّل المادة (٥٢٦) من قانون العقوبات، بحيث سمح للمؤذنين برفع الأذان باللغة العربية، وبثّ البرامج الدينية، وإلزامية الدراسة الدينية في المدارس، وموَّل بناء خمسة آلاف مسجد في عام (١٣٨٠هـ/ ١٩٦٠م)، لكنه تشدَّد مع الذين طالبوا بمزيد من التنازلات للشعور الديني، فتعامل بقسوة مع الطرق الصوفية النقشبندية والقادرية والتيجانية، وأوقف حزباً إسلامياً ديمقراطياً عن العمل في عام (١٣٧٠هـ/ ١٩٥١م) باعتباره غير شرعي، ومع ذلك فقد ساعدت سياسته على إحياء قيم الإسلام في قلب الدولة، وشكَّلت المنطقة الكردية نقطة الارتكاز التي انتعش فيها التضامن الديني والسياسي، باستثناء ديرسيم، فقد خشي الشيعة من عودة الإسلام السني[1].

واتبع الحزب الديمقراطي نهجاً آخر في تطلعه إلى السلطة، فاستغل الظلم الذي أوقعه حزب الشعب الجمهوري على سكان الريف، فاستقطب الأغوات، والمعروف أن الآغا كان لا يزال الوسيط بين الفلاح الأمي والعالم الخارجي وباستطاعته التأثير على هذه الفئة.

ونتيجة لاستعمال الأدوات الحديثة في الزراعة وعلى نطاق واسع في المنطقة الكردية وجد الآلاف من الأكراد أنفسهم عاطلين عن العمل، فهجروا قراهم والتحقوا بأولئك الذين جرى استيطانهم أثناء الانتفاضات الكردية في النصف الأول من القرن العشرين، وكان معظمهم من ديرسيم وضواحيها، واندمجوا مع السكان في ملطية وأضنة وسيواس وقيصرية.

وسعى الكثير من المجندين الأكراد في شرقي الأناضول وراء رزقهم، فتعلموا اللغة التركية من أجل العيش بين الأتراك في الغرب، وانتقل هؤلاء فيما بعد إلى خارج المنطقة الكردية، وتجمَّعوا في المناطق المحيطة بديار بكر والعزيز وسيرت والرها، فتزايد بذلك عدد سكان ديار بكر بشكل هائل، وربما أدَّت هذه الهجرة الكبيرة إلى انخفاض ملحوظ في نمو السكان في الشرق، لكن إذا علمنا أن نسبة

---

(١) مكدول: ص٥٩٣.

الموالید عند الأكراد هي مرتفعة، وأعلى بكثير من مثيلتها عند الأتراك لأدركنا سبب تزايد عدد السكان في تلك المناطق بين أعوام (١٣٥٩ ـ ١٣٨٥هـ/ ١٩٤٠ ـ ١٩٦٥م).

ولعبت هذه التغييرات الاجتماعية والاقتصادية دوراً رئيساً في ازدهار الحركة الوطنية الكردية، فقد انبثقت هذه الحركة نتيجة الحرمان الاقتصادي والظلم الاجتماعي الذي أوقعه الأغوات عليهم بالإضافة إلى الترحيل، وشيوع أفكار عن الهوية الوطنية، وقد أدَّت جميعها إلى خلق تمرد جديد في (أوائل ١٤٠٠هـ/ أواخر ١٩٧٩م)، وبدأ انبعاث الشعور الوطني في المدن التي هُجِّر إليها الأكراد، وكان أول من تمرَّد أولئك الذين جرى صهرهم واندماجهم بشكل مدروس.

وتكوَّنت في نهاية الخمسينيات مجموعة من المنفيين بقيادة موسى عنتر، وتشجعت بنتيجة ما جرى من تطورات خارجية، إذ كانت إذاعة القاهرة وإذاعة يريڤان تذيع برامج باللغة الكردية الموجهة إلى المنطقة، الأولى من أجل زعزعة النظام العراقي، والثانية من أجل إضعاف النظامين التركي والإيراني، لكن الدافع الرئيس للشعور الوطني الكردي آنذاك جاء بشكل عفوي من الثورة العراقية في (ذي الحجة ١٣٧٧هـ/ تموز ١٩٥٨م)، وعودة الملا مصطفى البرزاني من المنفى وهو الذي يتكلم اللهجة الكرمانجية مثلهم[1].

وبدأ موسى عنتر وزملاؤه في وقت مبكر من ذلك العام بإصدار نشرة باسم «الوطن التقدمي» في ديار بكر، وقد شكَّل ذلك بداية عهد جديد ظهرت فيه المنشورات الكردية، ويُعدُّ أول تعبير عن الذات الكردية منذ تمرد ديرسيم، كما كان بداية ما أُطلق عليه «الشرقية»، وهي جملة لتطوير الأقاليم الكردية، مع العلم بأن المجموعة تجنبَّت الإشارة إلى الأكراد أو كردستان خشية من ملاحقة السلطات التركية، لكن أفكارهم وتحركاتهم كانت تشير إلى ذلك[2].

وبدأت الأحداث في العراق تؤثِّر الآن في العلاقات التركية ـ الكردية، ففي أعقاب المجزرة التي ارتكبها الأكراد ضد التركمان في كركوك في (شوال ١٣٧٨هـ/ آذار ١٩٥٩م)، نهض الأتراك للانتقام، فاعتقلت الحكومة التركية تسعة وأربعين مثقفاً كردياً بارزاً، وتمَّ إغلاق الوطن التقدمي، وكان موسى عنتر وزملاؤه من بين المعتقلين. أثارت حادثة الاعتقال الوعي الوطني بشكل مثير بين المثقفين الأكراد، وانزعجت السلطات التركية بشدة من هذا التحدي الكردي والأسلوب الذي بدا أنهم يشجعونه في تركيا.

(١) مكدول: ص٦٠٣.　(٢) المرجع نفسه.

في الستينيات

تأزم الوضع في تركيا في (أوائل ١٣٧٩هـ/ ربيع ١٩٦٠م)، ووقع انقلاب في (١ ذي الحجة/ ٢٧ أيار)، فتسلَّمت السلطة العسكرية الحكم وأُطيح بالحزب الديمقراطي، وتولى القائد جمال كورسيل الحكم حتى عام (١٣٨٦هـ/ ١٩٦٦م)، وورثت السلطة الجديدة المشكلة الكردية، واتخذت نهجاً متشدداً ضد الحركة الكردية، وتبنَّت مزيداً من الإنكار تجاه الأكراد، فعندما تسبَّب عبد الكريم قاسم والملا مصطفى البرزاني (أواخر ١٣٨٠هـ/ خريف ١٩٦٠م) باحتمال نشوب حرب قرب الحدود التركية، حذَّر الرئيس التركي من مغبة نشوب قلاقل، وأن الجيش التركي لن يتردد في قصف البلدات والقرى الكردية بالقنابل.

واستأنفت لجنة الاتحاد الوطني التركية سياسة تتريك القرى الكردية، فبدَّلت أسماءها بأسماء تركية، وأصدرت في (٢٥ ربيع الآخر ١٣٨٠هـ/ ١٧ تشرين الأول ١٩٦٠م) القانون رقم (١٠٥) إضافة إلى القانون السابق رقم (٢٥١٠) «قانون الاستيطان» الذي بمقتضاه يتم تهجير العائلات غير المرغوب فيها من ديارها إلى مناطق أخرى في تركيا، ويوفر القانون الأول الغطاء لبناء مدارس داخلية إقليمية من أجل صهر الأكراد في البوتقة التركية، وناقشت الحكومة في العام التالي مشروع دستور في المجلس التأسيسي الذي تمَّ إقراره، بشأن القضية الكردية، وحاول جمال كورسيل أن يبرهن أن الأكراد من أصل تركي، وأنه لا يوجد شيء اسمه الأمة الكردية، وأن الأكراد أخوة للأتراك في العرق[1].

استفزَّت الإجراءات التركية الأكراد، ووصلت الأمور إلى ذروتها، فاندلعت التظاهرات، ورفع الشبان الأكراد شعارات «لسنا أتراكاً، نحن أكراد ويجب على الحكومة أن تعترف بحقوقنا»، وشملت المظاهرات كل من ماردين وديار بكر وسويرك وبدليس ووان، وسقط عدد من القتلى والجرحى، ويبدو أن الرئيس التركي استدرك الواقع، فدعم مبدأ العودة إلى الحكم الذاتي، وأبدى استعداده بأن تصبح تركيا ديمقراطية متحررة، وسمح دستور (١١ ذي الحجة ١٣٨٠هـ/ ٢٧ أيار ١٩٦١م) بحرية التفكير والتعبير والتجميع والنشر، ووعد بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية، ومنح الاتحادات التجارية حقوقاً محدودة في الإضراب، لكنه عرقل حل القضية على أساس «ديمقراطي».

وأخذ المثقفون الأكراد يشغلون دوراً مهماً في تنشيط الحركة الكردية الوطنية، فقاموا

(١) جليل وآخرون: ص٢٥٥، مكدول: ص٦٠٥.

بدور كبير في ترسيخ الوعي الوطني وتطور الأكراد الروحي، وتمكّن ممثلوهم من إصدار الصحف والمجلات، وعلى الرغم من أن مدة هذه الإصدارات كانت قصيرة لم تتجاوز أشهراً عدة، إلا أن تأثيرها كان كبيراً في حياة الأكراد، ففي (ذي القعدة ١٣٨٢هـ/ نيسان ١٩٦٣م)، شرع نفر من الأكراد في إصدار مجلة شهرية باللغتين الكردية والتركية، هي مجلة الصوت (دنك) في استانبول، وصحيفة اليوم الجديد (نوروز)، وقد أثارت أعدادها غضب السلطات التركية، وسرعان ما أغلقتها، وجرى اعتقال محرر مجلة الصوت بشار كايا وموظفها ميرديت سرحان بتهمة نشر الدعاية الكردية[١].

وتطور الوعي الوطني الثقافي في أواسط الستينيات إلى وعي سياسي، حيث عمل الأكراد على تأسيس الأحزاب والمنظمات السرية، والمعروف أن القانون التركي يمنع الأقليات من تأسيس الأحزاب، فأنشأوا سراً الحزب الديمقراطي الكردستاني في تركيا، أسّسه فائق بوجاق في (رمضان ١٣٨٤هـ/ كانون الثاني ١٩٦٥م)، وهو من الناحية العقدية موازياً لحزب الملا مصطفى البرزاني، فهو وطني، وغير راغب في النظر في الخلافات الإثنية، وهدفه النضال من أجل الحكم الذاتي والإداري والثقافي للشعب الكردي في إطار الدولة التركية، والاعتراف بحقوق الشعب الكردي، وإقرار الثقافة القومية واللغة الأم في سبيل حرية الأكراد والقومية.

وتعرض الحزب الديقمراطي الكردستاني في تركيا لخضة زعزعت كيانه، وكادت أن تؤدي إلى زواله، نذكر من بين أسبابها:

- اغتيال أمينه العام فائق بوجاق في (ربيع الآخر ١٣٨٦هـ/ تموز ١٩٦٦م) بعد ثمانية أشهر من تأسيسه، بالإضافة إلى مقتل صديقه المقرَّب سعيد آلجي على يد منشق كردي.

- فشل الحزب في المدة بين (١٣٨٤ و١٣٩١هـ/ ١٩٦٥ - ١٩٧١م) في وضع أسس متينة في الأماكن التي عاشت فيها خلاياه، ربما بسبب عقيدته المحافظة.

- مساندة بوجاق وآلجي للتيار اليميني السائد في السياسة التركية، ما أثار المجتمع المحافظ الموالي للأغوات الذين يسعون وراء مصالحهم في أنقرة[٢].

وتمَّ تأسيس عدد من التنظيمات الكردية الأخرى، مثل حزب تحرير الأكراد، ورابطة الحرية، منظمة مقاتلي كردستان[٣]، وقد مارست هذه المنظمات نشاطها سراً.

وطالبت رابطة المحامين الدوليين في جنيف في (جمادى الآخرة ١٣٨٧هـ/ أيلول ١٩٦٧م)، بمنح الأكراد الحقوق الأساسية، ونشرت تقريراً عن وضع الحركة الكردية

(١) جليل وآخرون: ص٢٥٦ - ٢٥٧. (٢) مكدول: ص٦٠٩.

(٣) Pradier, J: Les Kurds, Revolution Silenieuse p240.

وطابعها، وذلك رداً على تجاهل الحكومة التركية حقوق هؤلاء ومحاولة صهرهم في المجتمع التركي، وأكَّد التقرير عدم التزام هذه الحكومة بتطبيق المادتين (٣٨ و٣٩) من معاهدة لوزان اللتان تقضيان بضرورة احترام حقوق الأقليات القومية[١].

ونظَّم بعض الأكراد وحزب العمال التركي خلال العام المذكور، لقاءات شعبية في سيلوان وديار بكر للاحتجاج على اضطهاد الأكراد والمطالبة بحقوقهم الديمقراطية، وكان هذا هو التحدي الأول للدولة منذ عام (١٣٥٧هـ/ ١٩٣٨م)، وأول تحدٍ شعبي كردي للجمهورية، ويؤشر إلى انتقال مهم في التحرك الاجتماعي خارج دائرة الأغوات والفلاحين شبه العشائريين؛ إلى أصحاب المهن والشباب المثقف ذوي قاعدة شعبية[٢].

وعلى الرغم من إغلاق الصحف في بداية الستّينيات، حاول الأكراد نشر ثقافتهم باللغة الكردية أو باللغة التركية، وقد أدرك المثقفون ضرورة نشر الأدب الكردي من أجل التكوين القومي، فردَّت الحكومة بحظر إدخال أو توزيع الكتب والنشرات باللغة الكردية ذات المصدر الأجنبي، وعلى الرغم من ذلك استمر بعض الأكراد في نشر الكتب، فقد نشر موسى عنتر المفرج عنه، قاموساً تركياً - كردياً، واعتُقل محمد أمين يوز أرسلان في عام (١٣٨٩هـ/ ١٩٦٩م) بتهمة نشر كتاب مدرسي للمرحلة الابتدائية مع ترجمة إلى اللغة التركية.

وأُقيمت في العام المذكور شبكة من الأندية الثقافية في المنطقة الكردية وأنقرة واستانبول عُرفت باسم «المواقد»، ويُقصد بها التنظيمات القومية الشرقية الثورية والثقافية، وانتسب إليها أعضاء من حزب العمال التركي أو من المقربين منه، وناضلت هذه الأندية من أجل الحريات المدنية والوعي القومي، ووقفت إلى جانب الحركة الوطنية الكردية.

في السبعينيات

أرسلت أنقرة في (ذي القعدة ١٣٨٩هـ/ كانون الثاني ١٩٧٠م) قوات خاصة إلى شرقي الأناضول لتفتيش القرى بحثاً عن الانفصاليين أو عن أي شيء يؤشر على نشاط انفصالي، فشنَّت هجمات على هكاري، وماردين، وسيلفان، وديار بكر، وملازكرد وغيرها من البلدات، ورافقت هذه الغارات اعتقالات جماعية بين صفوف الأكراد، واتسمت عملياتها الأمنية بالقسوة[٣]، يضاف إلى ذلك، فقد ازدادت

(١) جليل وآخرون: ص٢٥٩. (٢) مكدول: ص٦١١.

(٣) جليل وآخرون: ص٢٦٥.

مخاوف أنقرة من اتفاق البعث العراقي والملا مصطفى البرزاني في (محرم ١٣٩٠هـ/ آذار ١٩٧٠م)، خشية أن ينعكس على أكرادها.

وفي الوقت الذي تفاقمت فيه الأمور في المنطقة الكردية، تأسَّست جماعتان يساريتان جديدتان هما: جيش التحرير الشعبي الكردي وجبهة التحرير الشعبية، فتدخَّل الجيش في (٤ محرم/ ١٢ آذار) واستولى على السلطة وفرض الأحكام العرفية على اثنتي عشرة محافظة، واعتقل الآلاف من الأكراد، كان من بينهم: موسى عنتر، وطارق ضيا أكنجي، وسعيد آلجي، وإسماعيل بيشتكجي، الذين طالبوا بالهوية والحقوق الكردية، وقد برَّر وزير الداخلية التدخل العسكري بالأمور الآتية:

- نشوء اليساريين المتطرفين.
- رد فعل اليمين المتطرف وأولئك الذين يتوقون إلى الحكم الفردي.
- القضية الانفصالية في الشرق.
- ورود أنباء عن تلقي الانفصاليين الأكراد كميات كبيرة من الأسلحة، واتُّهم الملا مصطفى البرزاني بالقيام بذلك، كما اتُّهم الأكراد بتشكيل حزب كردي مستقل[١].

وعقد الحزب الديمقراطي الكردستاني مؤتمره التأسيسي في هذه الأثناء، وعمل على توحيد التنظيمات الكردية كافة لمواجهة إجراءات السلطة، وتبنَّى برنامجاً يؤكد حق الأكراد في تقرير المصير في إطار الجمهورية التركية، كما عقد حزب العمال التركي مؤتمره الرابع في أنقرة، واعترف في بيانه الختامي بوجود شعب كردي في شرقي تركيا وتأييد الحزب لنضاله في سبيل الاعتراف بحقوقه المدنية والدستورية، وبضرورة أن يعمل الاشتراكيون الأتراك، والأكراد جنباً إلى جنب في صفوف الحزب كي يكتمل النضال في سبيل تحقيق مطالب الشعب الكردي وطموحاته، بالنضال في سبيل الثورة الاشتراكية[٢].

لقي بيان مؤتمر حزب العمال صدى واسعاً في أوساط الشعب الكردي، وتأييداً من معظم الأكراد في الداخل والخارج، ما أدى إلى تعاون وثيق، وتنسيق بين الأكراد والحزب بخاصة واليسار التركي بعامة خلال عقد السبعينيات[٣].

وقدَّم حزب العمال التركي مذكرة إلى الرئيس جلال صوناي تناولت قضايا عديدة ملحَّة في تركيا، ومن بينها القضية الكردية، وأكَّدت أن الأعمال التي تقوم بها الحكومة ضد الأكراد في الولايات الشرقية، تُناقض المادة (١٢) من الدستور التي

(١) مكدول: ص٦١٤. (٢) جليل وآخرون: ص٢٦٤.
(٣) عرابي: ص١٠٤.

تنص على مساواة جميع مواطني تركيا أمام القانون بصرف النظر عن اللغة أو الدين، وطلب عضو مجلس الأمة التركي أيبار من رئيس الوزراء مناقشة أعمال الحكومة ضد الأكراد في المجلس وقد وصفها بأنها منافية للدستور، لكن المجلس لم ينظر في طلبه؛ لأن معظم أعضائه كانوا من الأتراك المناهضين للقضية الكردية.

ووجَّهت قيادة الجيش التركي في (١٤ محرم ١٣٩١هـ/ ١٢ آذار ١٩٧١م) مذكرة باسم القوات التركية المسلحة إلى رئيس الجمهورية، ورئيس مجلس الشيوخ ورئيس مجلس الأمة التركي الكبير، طالبت فيها بتشكيل حكومة غير حزبية تقضي على الفوضى، وتُنفِّذ الإصلاحات التي نص عليها الدستور وفق مبادئ مصطفى كمال أتاتورك[١]، فاستقالت حكومة حزب العدالة برئاسة سليمان ديميريل، وتشكَّلت أول حكومة غير حزبية برئاسة نهاد إيريم في (٢٨ محرم/ ٢٦ آذار)، فأعلنت حال الطوارئ في المراكز الإدارية والصناعية الرئيسة في البلاد إضافة إلى الولايات الجنوبية الشرقية حيث تتمركز الحركة الكردية، ولاحقت القيادات وأعضاء الأحزاب الكردية، وقامت ببعض العمليات العسكرية التأديبية ضد القرى الكردية.

الواقع أن اتخاذ إجراءات صارمة لفرض النظام في المنطقة الكردية، أدى إلى قلق متزايد في الدوائر الكردية، لأنَّه أجبر الأكراد على العمل السري من ناحية ولأن الجماعات السائدة كانت مشتَّتة من ناحية أخرى، بالإضافة إلى أن الاتحاد السوفياتي امتنع عن تقديم المساعدة لها، وأسفرت انتخابات عام (١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م) النيابية عن استلام يولند أجاويد رئاسة حكومة ائتلافية من حزب الشعب الجمهوري وحزب الرفاه القومي، ويُذكر بأن الأكراد ساندوا الحزب الأول في الانتخابات.

وعملت الحكومة الجديدة على تهدئة الأوضاع، فأصدر مجلس الأمة التركي في (جمادى الآخرة ١٣٩٤هـ/ تموز ١٩٧٤م) قانوناً بالعفو العام عن آلاف المقاتلين الأكراد الذين تمَّ اعتقالهم خلال مرحلة التدخل العسكري، وعاد آخرون من المنفى طوعاً، فتزايدت بذلك أعداد القوات المسلحة الكردية، وتنامى النشاط الكردي[٢].

ونتيجة لذلك، بدأت أحزاب كردية سرية صغيرة بالتشكُّل، في حين أسَّس أعضاء أكراد في حزب العمال التركي منظمة سرية باسم الحزب الاشتراكي الكردستاني، وذلك في عام (١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م)، بالإضافة إلى تأسيس منظمة طريق الحرية «ريا آزادي» وجريدة حملت الاسم نفسه، وعبَّأ الحزب الاشتراكي الكردستاني فئة المثقفين وفئة العمال في الوقت نفسه، فخاطب الفئة الأولى عن طريق الجريدة المذكورة، وخاطب الفئة الثانية عبر جريدة شمس الوطن «روزولات»، حيث قامت

(١) جليل وآخرون: ص٢٦٨. (٢) المرجع نفسه: ص٢٧٠.

هذه المنظمة بنشر أفكار يسارية عن الهوية الكردية في المدن والأرياف، وبفعل توجهها اليساري، اصطدمت بالقيم الإسلامية والعشائرية التقليدية، والمعروف أن الأكراد بعامة اشتهروا بالتزامهم بمبادئ الدين الإسلامي، غير أن أكثر الأحزاب نفوذاً وتأثيراً وشعبية، كان الحزب الديمقراطي الكردستاني التي بدأت تتشكَّل مع تأسيسه، جمعيات ذات طابع ثوري نبَّهت المثقفين الأكراد بالمسألة الكردية، وكان هدف الحزب هو أن ينال الأكراد حق تقرير مصيرهم بأنفسهم، ولما كان هذا الحزب بعمل سراً، فإنَّه لم يستطع أن ينتشر في جميع المناطق الكردية، وافتقر إلى القوة المادية والعسكرية لتحقيق أهدافه[1]، وتزايد العنف في هذه الأثناء بين الأكراد والحكومة التركية، ونشبت صدامات دامية بينهما في قهرمان ماراش، أدَّت إلى فرض حال الطوارئ في أواخر عام (١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨م) لمدة شهرين في ثلاثة عشر ولاية من ولايات البلاد، وقد عجز كل هذا النشاط الكردي عن مواجهة السلطة التركية وإجبارها على الاعتراف بمطالب الأكراد.

وكان قد ظهر في بداية السبعينيات حزب العمال الكردستاني المعروف اختصاراً بـ (PKK)، وهي الأحرف الأولى من اسمه باللغة الكردية (Partiya karkern Kurdistan)، وذلك في اجتماع عُقد في قرية فيس التابعة لقضاء ليجة في محافظة ديار بكر، وتبنَّى توجهاً عقدياً متأثراً بأفكار ونشاطات ثورية ذات طابع ماركسي، ونشط في المدن الكردية لاستقطاب التأييد الشعبي.

وشعر عبد الله أوجلان رئيس رابطة الطلبة الأكراد في كلية العلوم السياسية بجامعة أنقرة، بأن الظروف الموضوعية لتأسيس الحزب قد تهيأت، فاجتمع المؤسسون في منزل أحد الأعيان الوطنيين ويُدعى سيف الدين في (٢٦ ذي الحجة ١٣٩٨هـ/ ٢٧ تشرين الثاني ١٩٧٨م) في القرية المذكورة، وأعلنوا رسمياً عن تأسيس حزب العمال الكردستاني، وعيَّنوا لجنة مركزية مؤلفة من سبعة أعضاء وعلى رأسهم عبد الله أوجلان الذي عُيِّن أميناً عاماً للحزب.

عدَّ الحزب مناطق جنوب شرقي تركيا (كردستان الشمالية) واقعة تحت الاستعمار التركي، ودعا إلى إقامة دولة كردية مستقلة، واتخذ الكفاح المسلح أسلوباً لتحقيق هدفه، إلا أنه طرح بعد ذلك فكرة أخرى حول المسألة الكردية تقوم على «الفيدرالية» مع تركيا.

وتعرَّض عبد الله أوجلان للملاحقة من قِبل السلطة التركية، ففرَّ إلى سورية في (١١ شعبان ١٣٩٩هـ/ ٧ تموز ١٩٧٩م) ومنها إلى لبنان، ولحق به عدد كبير من مقاتلي

(١) مكدول: ص٦١٨.

الحزب إثر اعتقال عدد منهم عقب الانقلاب العسكري الذي قاده «الجنرال» كنعان إيفرين في (٢ ذي القعدة ١٤٠٠هـ/ ١٢ أيلول ١٩٨٠م)، واستقروا في سهل البقاع.

في الثمانينيات

أدى التنسيق بين اليسار الكردي واليسار التركي، إلى إثارة القلق في أوساط الحكومة التركية والأوساط العسكرية، فلجأت الحكومة إلى تنفيذ عمليات قمعية إلى أن اعتلى كنعان إيفرين السلطة وتولى رئاسة الدولة.

وعقد حزب العمال الكردستاني مؤتمره الأول في (١٣ رمضان ١٤٠١هـ/ ١٥ تموز ١٩٨١م)، دعا فيه قيادته وأعضاءه بالعودة إلى المنطقة الكردية التركية، ليباشروا من هناك عملية بناء تنظيم عسكري أطلق عليه اسم «وحدة تحرير كردستان»، وممارسة حرب العصابات ضد المنشآت والمؤسسات الحكومية، ومقرات الجيش، وأقرَّ الحاجة إلى التقرب من أكراد العراق لإقامة قواعد آمنة في شمالي العراق حيث عبور الحدود أمراً سهلاً، واقتضى ذلك التفاهم مع الحزب الديمقراطي الكردستاني، رغم نزعته المحافظة ومطالبته بالحكم الذاتي وليس بالاستقلال التام.

وصاغ حزب العمال الكردستاني في مؤتمره الثاني الذي عُقد في العام التالي، «استراتيجية» من ثلاث مراحل هي: الدفاع والتوازن والهجوم، ويبدو أنه كان يأمل من خلال عملية عسكرية تبدأ بحرب العصابات وتنتهي بمعركة تقليدية؛ بطرد القوات التركية، من المنطقة الكردية، وقد نجح في وضع الدولة التركية، رغم قوتها الكبيرة في موقف دفاعي، كما ركَّز جهوده على تجنُّب المواجهة المباشرة مع القوات التركية ما أمكن.

وجاء الرد التركي سريعاً على النشاط الكردي عبر محورين:

الأول: سياسي؛ تمثَّل بإصدار دستور في (٢٠ محرم ١٤٠٢هـ/ ٧ تشرين الثاني ١٩٨٢م) يتقاطع مضمونه مع المبادئ القومية لمصطفى كمال أتاتورك، ويتضمن ما يأتي:

- مَنَع استعمال لغة غير اللغة التركية في المؤسسات التعليمية لكونها اللغة الأم.
- حَظَر استخدام أي لغة غير اللغة التركية في نشر الآراء.
- حَرَمَ الأكراد من كل أثر يدل على هويتهم.
- مَنَع الغناء الشعبي باللغة الكردية.
- مَنَع تسجيل الأسماء التي تتعارض مع الأخلاق والتقاليد والثقافة القومية التركية.

ـ بدَّل أسماء الأماكن لمحو الهوية الكردية.

الثاني: عسكري؛ حيث قامت القوات التركية بشن غارات واسعة على مناطق الحدود التركية ـ العراقية، رداً على النشاط الكردي العسكري.

وما جرى آنذاك من تفاهم أنقرة وبغداد ضد الأكراد، دفع مسعود بن الملا مصطفى البرزاني الذي خلف والده بعد وفاته، إلى السماح لحزب العمال الكردستاني باستعمال أراضي شمالي العراق، بشرط ألا يُسيء أي من الحزبين للآخر، فأضحت هذه الأراضي، ساحة رئيسة لنشاط الحزب، وقد استغل مزاج التحدي الكردي المتزايد للدولة في كل من العراق وإيران في وقت كانت تركيا تدعم بغداد وطهران ضد الأكراد.

وقام حزب العمال الكردستاني بتنفيذ عمليات عسكرية في عامي (١٤٠٤ ـ ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٤ ـ ١٩٨٥م) ضد قوات الأمن، أشاعت جواً من الرعب؛ لأنَّه ضرب بقسوة قلب النزعة المحافظة فيها المؤيدة للحكومة التي قرَّرت تزويد القرويين الموالين لها بالسلاح ليتمكَّنوا من الدفاع، فقد سمح قانون القرى بتزويد حرّاس قرى مؤقتين على حساب الحكومة، وقدَّمت العشائر التي لها علاقة مع الأحزاب اليمينية أو اليمينية المتطرفة أو التي كانت من قبل في صراع مباشر مع حزب العمال الكردستاني أو مع بعض العشائر التي تحظى بدعمه؛ السلاح لحرّاس القرى، ومن أبرزها جيركي وبينانيس وكوبان ومخموران[١].

وجازفت العشائر التي رفضت الانضمام إلى حراس القرى بتعرُّضها للعقاب، حيث طُرد بعضها من قراهم التي سوِّيت بالأرض، وأقامت الحكومة التركية بحلول عام (١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م) شبكة من الأسلاك الشائكة على طول حدودها مع سورية يبلغ عرضها بين عشرة وعشرين كيلومتراً، وفرضت حال الطوارئ في أرجاء المنطقة، ونشرت الجزء الأكبر من القوات العسكرية في الولايات الشرقية[٢]، وكان حرّاس القرى أهم وسيلة دفاعية على الحدود التركية ـ العراقية، بفعل أن هذه الحدود تجري على طول جبال شديدة الانحدار لا تصلح للحرب التقليدية.

وشنَّ حزب العمال الكردستاني في (أواسط ١٤٠٨هـ/ بداية ١٩٨٨م) هجوماً ضارياً على هذا النظام الدفاعي، ودمَّر خلال سنتين منازل حرّاس القرى في مناطق ماردين وسيرت وهكاري، وكان لهذه الهجمات تأثير مُروِّع، لكنها أدَّت في المقابل إلى أعمال انتقامية مضادة ضد القرى التي قدَّمت الدعم لحزب العمال الكردستاني، ووجدت قوات الأمن التركية نفسها مُجبرة على توفير الأمن لهؤلاء، وبدا أن حزب

(١) مكدول: ص٦٣١. (٢) جليل وآخرون: ص٢٩٢.

العمال الكردستاني سوف يقضي على نظام حرّاس القرى، حيث انخفض عدد المتطوعين من عشرين ألفاً إلى ستة آلاف.

وتعرَّض الحزب لنكسة عندما ألغى مسعود البرزاني اتفاقه معه بسبب سياسة القسوة التي اتبعها ضد القرى المنضمة إلى نظام حرّاس القرى، وأشار هذا الزعيم الكردي إلى كراهية الشعب له، كما دفع الحزب غرامة الإسراف في القتل، إذ في الوقت الذي بدا فيه أن حملته تسير بشكل جيد ارتكب خطأً شنيعاً بقتل مبعوثين من قِبل طاهر آدي بامان زعيم عشيرة جيركي لطلب العفو مقابل استقالة الجيركيين من نظام حراس القرى، ما دفع رجال عشائر جدداً إلى الانخراط في هذا النظام كردِّ فعل معاكس، وعندما بدَّل الحزب سياسته وعاد إلى قبول عرض العفو في (جمادى الآخرة ١٤١١هـ/ كانون الثاني ١٩٩١م)، كان الضرر قد وقع[١].

وأضحى الحزب في دائرة اهتمام أنقرة من خلال التوتر الأمني على طول الحدود، فأسَّس الجبهة الشعبية لتحرير كردستان لتكون نواة داخل البلاد وتوفير شبكة لطرق الإمدادات، والقواعد العسكرية والقضايا الاستخباراتية، وحشد القوى الشعبية، وانتشرت بسرعة في بيئة فقيرة، فشكَّل هذا الانتشار في الوسط الشعبي عاملاً خطيراً ضد الدولة[٢].

سعت الحكومة التركية إلى استخدام العنف لمواجهة العنف، وأدَّت الظروف الاجتماعية السائدة في المجتمع الكردي إلى زيادة حدة الصراع، ففي عام (١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م) عيَّنت حكومة أنقرة حاكماً عاماً على المحافظات الكردية الثماني، ومنحته سلطات مطلقة بالقمع والتهجير، فأعلن حال الطوارئ، واستعمل الشدة في القمع والإيذاء والتعذيب، ولم تنجُ من هذه الإجراءات إلا القرى الموالية للحكومة.

واستمرت ظروف الحياة سيئة في عام (١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م) بسبب سياسة القمع والتهجير، وقد وصل عدد القرى المهجرة إلى أربعمئة قرية، وبخاصة تلك الواقعة في المناطق الحدودية، وتشرَّد أكثر من سبعمئة وخمسين ألف شخص.

ونتيجة لهذه الإجراءات التركية طلب الزعماء الأكراد المساعدة الخارجية في الوقت الذي فشلت فيه تركيا في التعاون مع جارتيها سورية وإيران، وكان قد عُقد مؤتمر في (شعبان ١٤٠٨هـ/ نيسان ١٩٨٨م) في اللاذقية حضره ثلاثمئة كردي، دام أسبوعين، ولم تُبدِ إيران رغبة كبيرة في إطلاق العنان لحزب العمال الكردستاني، ولكنها رفضت إعطاء ضمانات لتركيا.

(١) مكدول: ص٦٣٤. (٢) المرجع نفسه.

في التسعينيات وحتى أوائل عام ٢٠١٥م

استطاع حزب العمال الكردستاني فرض القضية الكردية على الحكومات التركية المتعاقبة، وجعلها عائقاً للدولة التركية على المستويين المحلي والدولي، فقد أشعل حرباً ضارية معها منذ منتصف الثمانينيات كلفها كثيراً.

وحوَّل حزب العمال الكردستاني جنازة أحد أعضائه في (رمضان ١٤١٠هـ/ نيسان ١٩٩٠م) إلى مظاهرة شعبية في مدينة نصيبين، وقع خلالها عشرات القتلى والجرحى، فقامت المظاهرات في معظم المناطق الكردية، تبعها سلسلة من الاضطرابات الطلابية والعمالية، أزعجت السلطة العسكرية، ما دفع مجلس أمن الدولة التركي إلى إعلان القانون رقم (٤١٣) الذي منح الحاكم العام في إحدى عشرة مقاطعة صلاحيات استثنائية، مثل فرض حظر التجول والرقابة على الصحف، وحق تجاوز السلطة القضائية، وتعيين وطرد القضاة.

وجرى نقاش علني في الأوساط التركية، لأول مرة، حول التمرد الكردي، وصرَّح الرئيس تورغوت أوزال بأن حكومته تبحث عن صيغة جذرية لحل المسألة الكردية، لكن ساد الرأي الذي تبنَّى استعمال القوة.

أثارت الرقابة على الصحف وإغلاق أي صحيفة أو دار نشر في أي مكان في تركيا، غضب الصحافة، ويبدو أن هدف الحكومة هو التعتيم عما يجري في المنطقة الكردية، الأمر الذي أتاح:

- لصحيفة حزب العمال الكردستاني السرية بالانتشار، في الوقت الذي برزت فيه رغبة الجميع في معرفة ما يحدث.
- إعادة التوطين القسري لأولئك الأشخاص الذين يُعتقد أنه من الضروري أن يتم توطينهم في الأماكن التي تُحددها وزارة الداخلية.

ونُشر تقرير مطول في (ذي الحجة/ تموز) كتب معظمه نائب ديار بكر حكمت جتين، عن الأوضاع في المنطقة الكردية تضمَّن مقترحات لتهدئة الموقف، نذكر منها:

- حرية التعبير عن الهوية القومية واللغوية للأكراد.
- إلغاء نظام حراس القرى.
- إلغاء منصب الحاكم العام.
- إلغاء حال الطوارئ.
- وضع برنامج للتطوير الإقليمي[1].

---

(١) مكدول: ص٦٤١.

استقبل الأكراد هذا التقرير بالريبة، وعدَّوه وسيلة لكسب الأصوات الكردية.

وهكذا بدأت وجهة النظر الكردية تجد تعبيراً لها في الأوساط الحكومية، ويبدو أن السلطات التركية استدركت الواقع السياسي، فتوالت سلسلة التصريحات الخاصة والعامة تصدر عن اليمين التركي، ففي (أواسط ١٤١١هـ/ مستهل ١٩٩١م)، عبَّر مسعود يلماظ قبل تعيينه رئيساً للوزراء بوقت قصير، أن اللغة الكردية يجب أن تُصبح اللغة الرسمية الثانية في تركيا، وأعلن الرئيس تورغوت أوزال عن قبوله فكرة إقامة منطقة كردية متمتعة بالحكم الذاتي في شمالي العراق.

لم تكن السلطات التركية الوحيدة التي استكشفت الواقع السياسي، فقد حذَّر عبد الله أوجلان من سفك دماء كثيرة، وأعلن أن مسألة الانفصال عن تركيا غير قائمة، وأن الشعب الكردي يحتاج الآن إلى تركيا، ولا يستطيع الانفصال قبل عشرين أو أربعين سنة على الأقل[1].

كان هذا هو المؤشر الأول من جانب عبد الله أوجلان الذي رحَّب بأي تحرُّك من جانب ضباط الجيش باتجاه الساحة السياسية، ولكن الظروف في أنقرة كانت غير مستقرة لدرجة أن أيّاً من رجال الدولة البارزين لا يستطيع أن يتوقع الانتقال إلى العمل السياسي، وشهد (أواسط ١٤١١هـ/ أواخر ١٩٩٠م)، وحشية متزايدة في ميدان المعركة وتفوقاً واضحاً لقوات الحكومة ضد المتمردين الأكراد.

وما جرى آنذاك من انتهاء حرب الخليج الثانية (غزو العراق للكويت) وفرض منطقة الحظر الجوي؛ أقلق الساسة الأتراك؛ لأنَّه أوجد فراغاً سياسياً وعسكرياً في شمالي العراق، في الوقت الذي كان موقف حزب العمال الكردستاني صعباً؛ لأن مواقعه في جنوبي لبنان أضحت معرضة للقصف أكثر من أي وقت مضى بسبب:

- تحالف تركيا والكيان الصهيوني العسكري والأمني، بالإضافة إلى التحركات السياسية بين سورية وتركيا لحل نزاعاتهما سواء على المياه أو الحدود، سلمياً؛ وقد دفع هذا التحول السوري إلى التخفيف من ورقة الضغط العسكري لحزب العمال الكردستاني ضد تركيا عبر تحديد تحركاته العسكرية، والاحتفاظ بتحركاته السياسية كورقة ضغط أخيرة لحين حل القضايا العالقة بين البلدين.
- عدم استطاعة إيران في ظل حكم محمد خاتمي، الإصلاحي المنفتح استضافة الحزب على أراضيها تحت أي مسميات لتنأى بنفسها بعيداً عن أي أزمات خارجية[2].

لذا لم يجد حزب العمال الكردستاني أمامه سوى شمالي العراق والصراع مع الأكراد العراقيين حتى يجد مكاناً يستطيع من خلاله إزعاج القوات التركية ومواصلة

---

(١) مكدول: ص٦٤١. (٢) عرابي: ص١٥٣.

حربه العسكرية، غير أن ذلك وضع شمالي العراق تحت وطأة الدبابات التركية التي قادت حملات منظمة سنوياً في الربيع والخريف.

وتعرَّض رئيس الجمهورية التركية تورغوت أوزال لضغط المؤسسة العسكرية والمحافظين بسبب تقربه من الأكراد واجتماعه مع القيادة الكردية العراقية خارقاً بذلك التقاليد الكمالية وأجبروه على إلغاء قانون تركي يسمح باستخدام اللغة الكردية، فاضطر إلى تقديم مشروع قانون جديد صارم ضد أي عمل يهدف إلى تغيير خصائص الجمهورية.

وقامت طائرات قاذفة تركية في (٢٤ محرم ١٤١٢هـ/ ٥ آب ١٩٩١م) بطلعات عدة فوق شمالي العراق لقصف الأكراد الذين ينتمون إلى حزب العمال الكردستاني، ويتعاونون مع بعض الأكراد العراقيين من أجل تأسيس وطن كردي مستقل، ورافق الغارات الجوية غزو بري توغل حوالي عشرة كيلومترات داخل الأراضي العراقية، وقرَّرت تركيا في الوقت نفسه إقامة منطقة عازلة دائمة بعمق خمسة كيلومترات في شمالي العراق لمنع المقاتلين الأكراد من التسلل إلى أراضيها، وساعد مسعود البرزاني القوات التركية ما أثار نزاعاً كردياً ـ كردياً داخلياً.

وعبر في (أواسط ١٤١٢هـ/ أواخر ١٩٩١م) نصف مليون كردي إلى الحدود الجنوبية الشرقية أي إلى المنطقة الكردية العراقية، فراراً من القصف، وفي إحدى الخطوات السلمية في عهد الرئيس توغوت أوزال، صرَّح ناطق باسم حزب العمال الكردستاني بأن الحزب يقبل بحل «فيدرالي» داخل تركيا، وهي رغبة تدل من زعيم متصلب على التوصل إلى تسوية سلمية بالتفاوض، وعرض على أنقرة إجراء مفاوضات ووقف إطلاق النار إذا وافقت على إطلاق سراح سجناء الحزب، وأوقفت حربها ضد الأكراد، وسمحت بالنشاط السياسي الحر في تركيا، والتزمت بوقف إطلاق النار[1].

كان الوجود الكردي مؤلماً في نفوس الأتراك، وبخاصة أن القومية التركية فشلت في احتواء أقليتها المتنامية، وكان واضحاً أن القوات التركية بدأت تفقد السيطرة على السكان في ظل تغيُّر المشهد السياسي بطريقة يتعذر إلغاء القضية الكردية.

وتسبَّبت غارة تركية في (١٧ رمضان ١٤١٢هـ/ ٢١ آذار ١٩٩٢م) بمقتل مئة مدني في يوم النوروز الذي بات المناسبة السنوية للتعبير عن الشعور القومي الكردي، وبفعل الدعوات الحادة من قبل المحافظين بالتعامل بقسوة مع حزب العمال الكردستاني؛ سلَّم تورغوت أوزال مسؤولية جنوب شرقي تركيا إلى الضباط

(١) مكدول: ص٦٣٤ ـ ٦٣٥.

العسكريين متخلياً عن تلميحاته التحررية التي قدمها في مستهل العام الفائت، ويبدو أنه وقع تحت ضغط هؤلاء بالإضافة إلى الخسائر الفادحة التي مُنيت بها القوات التركية، حوالي أربعة آلاف قتيل، فهاجمت قوة تركية في (صفر ١٤١٣هـ/ آب ١٩٩٢م) بلدة شرنخ في أعقاب تقارير عن نشاط الحزب هناك، ففرَّ سكان البلدة البالغ عددهم نحو عشرين ألفاً، كما حصلت حوادث مماثلة في داركجيت وجوكورجا، وقُتل في (بداية ربيع الآخر/ نهاية شهر أيلول) أربعين من حراس القرى في وان، وفرضت القوات التركية حصاراً على المنطقة الكردية العراقية لتقييد نشاط الحزب، وقامت الطائرات المقاتلة بطلعات عدة فوق شمالي العراق وقصفت مواقع الأكراد الذين ينتمون إلى حزب العمال الكردستاني، ويتعاونون مع بعض الأكراد العراقيين من أجل قيام وطن كردي مستقل، ورافق الغارات الجوية غزو بري توغَّل حوالي ثمانية عشر كيلومتراً داخل الأراضي العراقية.

وتوغل في (٢٥ ربيع الآخر/ ٢٣ تشرين الأول) حوالي خمسة آلاف جندي تركي، مسافة عشرة كيلومترات داخل العراق لملاحقة متمردين أكراد، وقام حوالي خمسمئة من حزب العمال الكردستاني بعد يومين بهجوم على القوات التركية عبر الحدود، فردَّت تركيا فوراً بغارات على المواقع الكردية، وكان الأكراد قد خطَّطوا هجومهم بحيث يتوافق مع نهاية الانتخابات التشريعية التي فاز فيها سليمان ديميرل من الجناح المحافظ بأغلبية بسيطة.

وساند بعض الأكراد العراقيين الخائفين على استمرار بقائهم، الجيش التركي ضد حزب العمال الكردستاني، فاستقبل الرئيس التركي تورغوت أوزال وفداً من المعارضة العراقية من أجل التنسيق العسكري.

وتوغَّلت قوة عسكرية تركية في (٢ جمادى الأولى ١٤١٣هـ/ ٢٩ تشرين الأول ١٩٩٢م) مسافة حوالي ستة عشر كيلومتراً داخل العراق على جبهة بطول أكثر من اثنين وثلاثين ميلاً مربعاً على جبهتين رئيستين: في بهدينان إلى الشمال الشرقي من مدينة زاخو وفي وادي هاكورك قرب الحدود الإيرانية، كما سيطر بحلول شهر (جمادى الأولى/ تشرين الثاني) على مساحة حوالي مئة وخمسين ميلاً مربعاً[1].

لم يكن لدى المجتمع الدولي ما يقوله عن الاحتلال التركي للعراق، في حين بدا أن الحل التركي لمشكلة تركيا الكردية يحظى بالدعم غير المشروط من جانب الدول الغربية، وبخاصة الولايات المتحدة الأميركية التي كانت تتابع مراقبة الأحداث عن كثب، ولم تُبد اهتماماً يُذكر في تصعيد الهجمات عبر الحدود في منطقة يُفترض أنها

(١) سيمونز: ص١٨٤ ـ ١٨٥.

محمية ببنود عملية «توفير الراحة»[1].

وظهرت في (أواخر ١٤١٣هـ/ أوائل ١٩٩٣م) دلائل على إيجاد تسوية سلمية للنزاع، فقد جرى عقب الأحداث الأخيرة خلاف مرير داخل حزب العمال الكردستاني حول سياسة عبد الله أوجلان الكارثية، وإمكان التحول إلى المواجهة المسلحة المباشرة بهدف طرد القوات التركية من المنطقة الكردية العراقية، والواقع أن هذه السياسة ليست في صالح الحزب لسببين:

الأول: لم يكن هناك فرصة لإلحاق الهزيمة بالقوات التركية في حرب تقليدية بفعل تفوقها العسكري في النقل والحركة وقوة النيران عبر امتلاكها طائرات قاذفة وطائرات النقل المروحية والرشاشات والمدفعية والعربات المدرعة، بالإضافة إلى أن تركيا تلقت معلومات استخباراتية من الولايات المتحدة الأميركية عن تحركات القوات الكردية.

الثاني: نقْل الحزب الصراع بعيداً عن مراكز تعبئته الشعبية حيث احتمال انتزاع السيطرة على المنطقة غير وارد هناك[2].

ووقع الحزب تحت ضغط كبير بسبب إغلاق سورية لمنشآته التدريبية في سهل البقاع اللبناني، ونُقل عبد الله أوجلان إلى اللاذقية في أعقاب خسارة بهدينان، وتعرَّض لنقد لاذع حتى من أقرب مقرَّبيه، أخوه عثمان، وبدأت وحدات الحزب تتخلى عنه، وبدا أنه مستعد الآن التخلي عن الكفاح المسلح لصالح حل على أساس تفاوضي، والسماح للنواب الأكراد في المجلس التشريعي بالتفاوض مع أنقرة باسم الشعب الكردي.

وتنفيذاً لهذا التوجه السياسي، أعلن عبد الله أوجلان في (٢٣ رمضان ١٤١٣هـ/ ١٧ آذار ١٩٩٣م) عن وقف إطلاق النار من جانب واحد لمدة اثنين وعشرين يوماً وتمَّ تمديده بعد ذلك إلى أجل غير مسمى حيث تلتزم قواته بالدفاع عن نفسها فقط، ولم تختلف مطالبه عما كان متداولاً في الأوساط الحزبية التركية مثل منح الحقوق الثقافية للأكراد، وإلغاء نظام حراس القرى، ورفع قانون الطوارئ والاعتراف بالحقوق السياسية للتنظيمات الكردية[3].

وتوفي تورغوت أوزال بعد شهر من وقف إطلاق النار، فخسرت تركيا كما خسر عبد الله أوجلان رجل الدولة الوحيد الذي أبدى مرونة ومقدرة في تصور حلول بشأن القضية الكردية وخلفه سليمان ديميريل في رئاسة الدولة، فلم يُبد أي اهتمام بحل

---

(١) سيمونز: ص١٨٥. (٢) مكدول: ص٦٥١.

(٣) المرجع نفسه: ص٦٥٢.

هذه القضية واستأنف مطاردة عناصر الحزب وقتل نحو مئة منهم، واعتقل المئات، وأعلن مع قادة الجيش أن لا مفاوضات ولا تنازلات مع الأكراد، وقرَّروا القضاء تماماً على حزب العمال الكردستاني، وفرض سياسة الدولة على الأكراد[1].

لم يكن أمام عبد الله أوجلان بديلاً من إنهاء وقف إطلاق النار واستئناف القتال، وسعى الطرفان إلى توسيع نطاق الحرب للتأثير على الأتراك والأكراد معاً، وحظَّرت أنقرة الأحزاب الكردية، وأمرت المحكمة الدستورية بتجريد أكثر الأكراد اعتدالاً في المجلس من حصانته النيابية، هو فهمي أشقلمر.

ونقل حزب العمال الكردستاني نشاطه العسكري إلى عمق الأراضي التركية عبر تنفيذ عمليات انتحارية، وشنَّ سلسلة من الهجمات على المراكز السياحية في الساحل الجنوبي لتركيا، وحذَّر السياح الأجانب من زيارة تركيا، وهاجم السفارة التركية في بيرن (سويسرا) في خطوة لشنِّ هجمات منسقة على أهداف تركية في مدن أوروبا الغربية.

وسيطر الحزب على المنطقة الجنوبية الشرقية، ومنع الأجانب والمراسلين الأتراك الدخول إليها، وأغلق مكاتب الصحف التركية فيها، وهو تحد صارخ لسلطة الدولة وهيبتها في المنطقة.

ونجح الحزب في عام (١٤١٤ ـ ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م) في توسيع نطاق عملياته العسكرية، وأضحى يُشكِّل خطراً فعلياً على الجمهورية، وتطلَّع إلى تحقيق هدفين:

الأول: إقامة حركة قومية متماسكة.

الثاني، إقناع الدولة التركية بالتفاوض معه.

نجح عبد الله أوجلان على الصعيد الأول بشكل كبير، فقد فُتح غطاء القومية التي أعلنها، وأسكت المعارضة الكردية، وأضحى بإمكان الأكراد إظهار قوميتهم علناً في الشوارع وفي مدن المهجر، وبدا أن أعداداً كبيرة من الأكراد يؤازرون الثورة بشكل فعلي، فخلق بذلك حركة قومية متماسكة من غير المحتمل أن تزول بزواله، ومع ذلك فقد توصَّل إلى قناعة للتفاهم مع الحكومة التركية، فأعلن وقف إطلاق النار من جانب واحد[2].

واستمرت الحكومة التركية من جانبها في البحث عن حل عسكري، فنفَّذت «عملية الغسق» في (١٨ شوال ١٤١٥هـ/ ٢٠ آذار ١٩٩٥م) قام خلالها خمسة وثلاثون ألف جندي بعملية غزو جديدة لمنطقة «الملاذ الآمن» في شمالي العراق، وساندت الدبابات والمدفعية والطائرات الجنود في هذه العملية، وقصفت الطائرات التركية

---

(١) مكدول: ص٦٥٢ ـ ٦٥٣. (٢) المرجع نفسه: ص٦٥٤ ـ ٦٥٥.

أهدافاً كردية على طول جبهة امتدت حوالي ثلاثمئة كيلومتراً داخل شمالي العراق، وسبَّبت أضراراً بليغة، وفرضت القوات التركية سيطرتها على شريط من الأرض بعمق اثنين وثلاثين كيلومتراً[1].

انسحب الجزء الأكبر من القوات التركية من العراق بعد أسابيع عدة، إلا أن احتمال حدوث هجمات جديدة ظلَّ قائماً، واقترحت أنقرة أن يُعاد ترسيم الحدود التركية ـ العراقية لصالح تركيا بحيث يمر خط الحدود حول الجبال من الجانب العراقي لمنع تسلل الأكراد.

وازدادت المشكلة تعقيداً بسبب كثرة الألغام التي زرعتها القوات التركية في المنطقة، ومع ذلك كان من المستحيل سدّ الحدود كلياً، فاندفع فوجان من الجيش التركي في (٦ صفر ١٤١٦هـ/ ٥ تموز ١٩٩٥م) قوامهما حوالي ستة آلاف جندي مسافة ستة عشر كيلومتراً داخل العراق، وقصفا القرى بالمدفعية[2]، واستمرت الهجمات خلال العامين التاليين.

وواصل الأتراك في هذه الأثناء جهودهم لقمع الثقافة الكردية وضايقوا الأحزاب السياسية المؤيدة للأكراد مثل حزب العمل الديمقراطي، وتقلَّصت الرقعة التي كان يسيطر عليها حزب العمال الكردستاني بفضل الهجمات المتكررة والناجحة للقوات التركية، ولذلك عرض عبد الله أوجلان مرة أخرى وقفاً لإطلاق النار في (جمادى الأولى ١٤١٩هـ/ أيلول ١٩٩٨م) على أمل أن تستجيب تركيا، لكن الحكومة التركية كانت لها خطط أخرى، فحشدت في (جمادى الآخرة/ تشرين الأول) زهاء عشرة آلاف جندي على حدود سورية الشمالية، وطلبت من الحكومة السورية طرد حزب العمال الكردستاني، وتسليم عبد الله أوجلان فوراً، وكان يتنقل آنذاك بين سورية ولبنان.

وكان تواطؤ تركيا والكيان الصهيوني واضحاً في المسائل الأمنية؛ حيث كانت الطائرات الصهيونية تحلق في الأجواء التركية، ويقدم الكيان الصهيوني المشورة لاتباع أساليب مضادة للتمرد، وكان هذا جزءاً من سياسة الولايات المتحدة الأميركية في منطقة الشرق الأوسط، وقد لاقت الترحيب من القيادة العسكرية التركية.

ووُضعت سورية تحت الضغط المتمثل بتعرضها للهجوم الجوي التركي واحتمال الغزو البري من قِبل الجيش التركي، الأقوى عسكرياً، ونفت دمشق اتهامات أنقرة لها بمساندة حزب العمال الكردستاني ودعمه وإيواء زعيمه، وأكَّدت أن هذا التعقيد هو نتيجة طبيعية للتحالف التركي ـ الصهيوني، وأن تركيا تفتعل المشكلات مع سورية لمعاقبتها على موقفها الرافض لفرض السلام الصهيوني في الشرق الأوسط.

---

(١) سيمونز: ص١٨٧.   (٢) المرجع نفسه: ص١٨٩.

ووجهت تركيا في (١٤ جمادى الآخرة ١٤١٩هـ/ ٦ تشرين الأول ١٩٩٨م) تحذيراً أخيراً إلى سورية كاد يصل إلى نشوب حرب بينهما، فتدخل الرئس المصري حسني مبارك، فقام بجولات مكوكية بين دمشق وأنقرة، ونجح في ترطيب الأجواء بين الدولتين على أن يجري حوار بينهما يصل إلى مرحلة الاستقرار عبر اجتماعات أمنية بين المسؤولين من البلدين، وتوصل الجانبان في (٢٨ جمادى الآخرة/ ٢٠ تشرين الأول) إلى اتفاق بينهما وُقِّع في أضنة حثهما على التعاون الأمني، وشدَّد على الروابط الحميمة والصداقة التاريخية بين الشعبين.

وكان جهاز الاستخبارات الصهيوني «الموساد» قد أخبر أنقرة في (١٧ جمادى الآخرة/ ٩ تشرين الأول) بأن عبد الله أوجلان غادر سورية، وتنقل الزعيم الكردي بين بعض العواصم الأوروبية: موسكو وروما وأثينا، طالباً اللجوء السياسي، غير أن أي عاصمة لم تمنحه هذا الحق بضغط من الاستخبارات الأميركية والصهيونية، إلى أن حطَّ رحاله في السفارة اليونانية في نيروبي بكينيا قاعدة الاستخبارات الأميركية في أفريقيا، واستقر فيها ثلاثة عشر يوماً قبل اختطافه في (٢٨ شوال ١٤١٩هـ/ ١٥ شباط ١٩٩٩م).

لقد تسارعت الأحداث بعد ظهر يوم الاثنين في التاريخ المذكور أعلاه، فغادر عبد الله أوجلان منزل السفير اليوناني مساء في طريقه إلى جنوبي أفريقيا، فاختفى وهو في طريقه إلى المطار، والواقع أنه اختطف من قِبل المخابرات الصهيونية والأميركية، وتسلمه مسؤولون آمنيون أتراك وضعوه على متن طائرة صغيرة خاصة كانت تنتظره ونقلته إلى تركيا.

وُضع عبد الله أوجلان في جزيرة إيمرالي في بحر مرمرة على بُعد خمسة وثلاثين كيلو متراً عن استانبول، ثم حوكم، فدافع عن نفسه خلال المحاكمة واعتذر عن أفعاله التي وصفها بالخاطئة، ولكنه أُدين بجرم الخيانة العظمى في (١٥ ربيع الأول ١٤٢٠هـ/ ٢٩ حزيران ١٩٩٩م)، وحكم عليه بالإعدام، ولم يكن هناك يقين بأنه سيُعدم، وحمل محاموه قضيته إلى المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في ستراسبورغ بفرنسا، فأكَّدت تركيا للمجتمع الدولي بأنها سوف تلتزم بحكم ستراسبورغ، فطلبت المحكمة من الحكومة التركية تقديم الوثائق المتعلقة بمحاكمته.

وبفعل الضغوط التي مارسها الاتحاد الأوروبي على تركيا بشأن حماية حقوق الإنسان، قرَّرت تركيا في صيف (٢٠٠٢م) إلغاء عقوبة حكم الإعدام، وعليه استبدلت محكمة أمن الدولة التركية في أواخر (٢٠٠٢م) عقوبة الإعدام بعقوبة السجن المؤبد، وما زال عبد الله أوجلان في السجن في جزيرة إيمرالي.

ويُشار إلى أنه بعد محاكمته، وجَّه عبد الله أوجلان نداء إلى أتباعه حثَّهم فيه على

وقف الكفاح المسلح وإجراء مفاوضات مكثفة مع الحكومة التركية بهدف التوصل إلى تسوية قضية الأكراد سلمياً، إلا أن السلطات التركية لم تستجب لهذا النداء معتبرة إياه مجرد وسيلة للحصول على مكاسب لم يستطع حزب العمال الكردستاني الحصول عليها بالطرق العسكرية.

وغزا في شهر(نيسان ٢٠٠٠م) آلاف الجنود الأتراك، شمالي العراق، ما أصبح حدثاً سنوياً متكرراً مع حلول فصل الربيع بحثاً عن المقاتلين الأكراد على الرغم من تأكيدات حزب العمال الكردستاني أنه سيستجيب لنداء عبد الله أوجلان من أجل السلام، وفي الوقت الذي واصلت فيه الولايات المتحدة الأميركية تزويد أنقرة بالأسلحة والعتاد العسكري؛ لم تر فئات في حزب العمال الكردستاني أملاً يُذكر في سلوك طريق السلام، وظلَّت السلطات العراقية عاجزة عن منع الاختراقات التركية المتكررة لأراضيها[1].

ويبدو أن السياسة التركية تجاه الأكراد قد تعدَّلت بعد فوز حزب العدالة والتنمية في انتخابات شهر (تشرين الثاني ٢٠٠٢م) بالأغلبية، وهو حزب إسلامي معتدل، فأكَّد الحزب بعد أن تولى الحكم على استئناف مباحثات السلام مع حزب العمال الكردستاني، ودفع عملية السلام إلى الأمام، على الرغم من التوتر بين الجانبين الناجم عن الاضطرابات في سورية.

وأعرب رجب الطيب أردوغان عقب توليه رئاسة البلاد في (٢٨ آب ٢٠١٤م) عن استعداده تفعيل عملية السلام الهشة مع المقاتلين الأكراد التي بدأت في عام (٢٠١٢م)، وتهدف إلى إنهاء الصراع الذي سقط فيه نحو أربعين ألفاً منذ عام (١٩٨٤م)، وتبنَّى أحمد داود أوغلو الذي تولى رئاسة الحكومة التركية في (٢٨ آب ٢٠١٤م) في أول اجتماع لحكومته؛ قضية السلام مع الأكراد.

وفي المقابل أعلن حزب العمال الكردستاني عن نيته في الاستمرار في مباحثات السلام والتسوية مع الحكومة التركية للتوصل إلى حل الأزمة الكردية بعد الفتور التي مرَّت بها العلاقة بين الطرفين في الآونة الأخيرة، وأن مباحثات السلام ستبدأ قريباً.

هذا ولم تؤثر المظاهرات، وأعمال الشغب التي قام بها الأكراد في شوارع تركيا للتنديد برفض أنقرة التدخل عسكرياً لمساعدة المقاتلين الأكراد الذين يدافعون عن عين عرب (كوباني) الكردية في سورية[2] ولا قمعها من قِبل الجيش التركي؛ على

(١) سيمونز: ص١٩٠.

(٢) يُذكر بأن تركيا عادت وسمحت لقوات من البيشمركة العراقية عبور أراضيها إلى عين عرب لمساعدة أكرادها في صدِّ هجوم داعش.

موقف الطرفين اللذين حرصا على عدم تفجير الوضع الذي قد يخرج عن نطاق السيطرة، ويؤثر سلباً على استئناف مباحثات السلام.

وفي رد على تصريحات المقاتلين الأكراد عقب طردهم داعش من عين عرب السورية والمتضمنة تطلعات استقلالية، أعلن الرئيس التركي في كانون الثاني ٢٠١٥م، بأنه يُعارض إقامة حكم ذاتي كردي في سورية مجاور لتركيا، ويبدو أنه طلب من عبد الله أوجلان الإيعاز إلى أنصاره بإلقاء السلاح، وفعلاً طلب الزعيم الكردي في ٢٨ شباط ٢٠١٥م، منهم ذلك، ورحَّب الرئيس التركي وكذلك رئيس وزرائه بهذا الطلب.

وأعلن عبد الله أوجلان في ٢١ آذار ٢٠١٥م عن إنهاء تمرده على الدولة التركية، وطلب من أنصاره التوقف عن القتال، لكنه طالب بإقامة حكم ذاتي للأكراد الذين يعيشون في تركيا.

ولا يزال نوع العلاقة بين تركيا وأكرادها معلقاً في ظل عدم وضوح الرؤية السياسية والعسكرية الناجم عن نشوب الاضطرابات في سورية والعراق.

وربما تأتي تسوية القضية الكردية بعامة ضمن سياق التسويات المستقبلية لمنطقة الشرق الأوسط.

الفَصْلُ الرَّابع عَشَر

الأكراد في سورية ولبنان

الأكراد في سورية

أماكن انتشارهم

يتركَّز الأكراد في سورية في الزاوية الشمالية الشرقية في الطرف الغربي لمنطقة الجزيرة الفراتية في محافظة الحسكة من رأس العين عبر القامشلي إلى ديريك، وهذه المنطقة هي امتداد للهضبة الأناضولية.

إن التجمعات الكردية في سورية هي من أصول عشائرية مختلفة، فأكراد قرة داغ مثلاً يمثلون الحد الجنوبي للجالية الكردية الكبيرة في تركيا، وقد استوطنوا هذه المنطقة منذ قرون، وقدم الأكراد إلى المنطقة الوسطى من بلاد الشام، في أوائل العهد الإسلامي، وربما كان أول من أتى بهم هو عامل حمص شبل الدولة نصر بن مرداس في عام (٤٢٤هـ/ ١٠٣٣م)، وأسكنهم حصن (الصفح) ليحفظوه ويحموا الطرق بين حمص وطرابلس، فسُمي الحصن منذ ذلك الوقت باسمهم: حصن الأكراد، وقد مكثوا فيه نحو قرن ونصف إلى أن قدم الصليبيون الفرنجة إلى بلاد الشام، فسيطر عليه تانكريد صاحب أنطاكية في عام (٥٣٠هـ/ ١١٣٦م)، فتشتَّتوا، ثم كثر توافدهم بعد ذلك في عهد الدولتين النورية والصلاحية حيث اشتركوا في الحروب الصليبية، ويبدو أن بعض من كان يؤدي واجبه منهم يعود أدراجه، ومن بقي استعرب واندمج في البيئة الشامية، ولم يحتفظ بماضيه الكردي إلا الذين قدموا في العصور المتأخرة، ومنهم سكان جبل الأكراد بين جسر الشغور واللاذقية[1].

يرتاد منطقة الجزيرة الفراتية الشمالية بعض العشائر الكردية والعربية التي تعمل في الرعي، وتتناثر فيها بضع قرى، ولم يبدأ الاستيطان فيها إلا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وتوجد في دمشق جالية كردية استقرت في أحياء خارج المدينة اشتهر منها اثنان هما: حي الصالحية وحي الأكراد، اللذان يقعان في الجهة الشمالية

(١) الموصلي: عرب وأكراد ص٤٨٣ ـ ٤٨٤.

الشرقية من المدينة على منحدرات جبل قاسيون، وهناك جالية كردية تعيش في عفرين على مقربة من الحدود السورية ـ التركية في الجبل المسمى بجبل الأكراد، وهناك مجموعات كردية في شمالي العمق في حرة اللجة وفي أقضية إعزاز والباب وجرابلس، وكذلك في منطقة عين عرب شمال شرقي مدينة حلب.

وبرزت أكثر من عائلة كردية في المجتمع السوري، اندمج معظمها في هذا المجتمع فاستعربوا وابتعدوا عن أصولهم الكردية، وأضحوا جزءاً من النسيج السوري، لكن بعض الأكراد المحافظين، وبخاصة في محافظة الحسكة، لا يزالون رغم استقرارهم وانصهارهم، يحافظون على مظاهر وطنيتهم الكردية في الكثير من العادات والتقاليد، وخضع البعض الآخر وهم الغالبية لعادات وتقاليد محلية، وتأثر بالجوار العربي إلى درجة يصعب معها أحياناً التفريق بين العرب والأكراد.

إن الأكراد في سورية هم من المسلمين السُّنَّة باستثناء تجمعين إيزيديين صغيرين في غربي جبل سنجار الذي يقع على الحدود مع العراق وفي جبل سمعان ووادي عفرين القريب من قرة داغ[1]، ويتكلم الأكراد في منطقة الجزيرة قرة داغ اللهجة الكرمانجية، وهي اللهجة الكردية الشمالية الرئيسة التي يتكلم بها أكراد تركيا والقسم الشمالي من المنطقتين الكرديتين العراقية والإيرانية، ويتكلم معظم الأكراد لغتين هما العربية والكردية، ويتحدث معظم الذين يعيشون في المدن العربية اللغة العربية.

الأكراد في عهد الانتداب الفرنسي

شهدت الساحة السياسية في سورية منذ عام (١٣١٨هـ/ ١٩٠٠م) تطورات أدَّت إلى بروز حال من الاضطراب تطورت بدورها إلى عداء بين السكان العرب وبين بعض الجماعات الكردية، وتمثَّلت بتبني كل طرف الأفكار القومية التي كانت سائدة آنذاك؛ الأمر الذي خلق فجوة بين الطرفين.

وعندما نالت فرنسا الانتداب على سورية تبنَّت سياسة تشجيع الهوية القومية للأقليات بهدف إضعاف الغالبية العربية السنية، وعندما قام السوريون بالثورة الكبرى ضد الحكم الفرنسي في عام (١٣٤٣هـ/ ١٩٢٥م)، استخدمت فرنسا قوات إضافية من الأقليات لقمعها كان من بينها قوات كردية.

وعقب تأسيس تنظيم الاستقلال الكردي؛ أكَّد قادته لكل من بريطانيا وفرنسا أنهم لن يُشجعوا القومية الكردية في العراق وسورية، في محاولة لتطمينهما، وفعلاً لقي هذا التنظيم التشجيع من فرنسا، وأصدر العضو البارز في التنظيم جلادت بدرخان

(١) مكدول: ص٦٩٢.

صحيفة هاوار باللهجة الكرمانجية[١].

وقُدِّر لمنطقة الجزيرة الفراتية السورية أن تكون ساحة توتر عربي ـ كردي في عهد الانتداب الفرنسي، فقبل نشوب الحرب العالمية الأولى كانت المنطقة خالية إلى حد ما باستثناء وجود اتحادات عشائرية رعوية كردية موسمية مثل: وميران وملان إلى جانب اتحادات قبلية عربية مثل الشمر والطيء.

وبناء على ذلك، كانت المنطقة مشتركة بين طائفتين رعويتين موسميتين كردية وعربية، وربما كان عدد الأكراد يفوق بقليل عدد العرب في عام (١٣٣٦هـ/ ١٩١٨م)، ولكن بدءاً من عام (١٣٣٨هـ/ ١٩٢٠م) وصاعداً، وصل الكثير من الأكراد هرباً من القوات التركية المسلحة، كما وصلت أعداد أخرى من الأرمن، وكان هناك أيضاً كلدان وسريان وأرثوذكس شرقيين، وطلب ثمانية آلاف آشوري عراقي في عام (١٣٥٢هـ/ ١٩٣٣م)، اللجوء إلى سورية هرباً من الحملة العراقية ضدهم، واستقر بعضهم في وادي الخابور في منطقة الجزيرة الفراتية[٢].

وهكذا تجمَّعت عوامل عدة جعلت من منطقة الجزيرة الفراتية منطقة مضطربة أهمها تركيبتها الإثنية.

وبرز زعيم كردي في هذه المرحلة هو حاجو آغا رئيس اتحاد هفيركان، فتقرَّب من الفرنسيين وساعدهم في استتباب الأمن في شمال شرقي سورية، ولكنه كان أيضاً من المؤيدين لاستقلال الأكراد، وعمل على إيقاظ الشعور القومي بين العشائر الكردية.

تحوَّل حاجو آغا بعد عقد من السنوات من كونه زعيماً عشائرياً تقليدياً إلى ملَّاك إقطاعي عبر إنشائه الكثير من القرى وقد سجَّلها باسمه، والواقع أنه اكتسب هذا النفوذ عبر طريقتين:

الأولى: البراعة الفائقة في الإغارة والتملق إلى الحكومة، وكانت آنذاك فرنسا.

الثانية: تبني القومية الكردية.

وأضحى أكثر كردي في سورية تأثيراً في المطالبة بالاستقلال[٣].

وحدث آنذاك تطور اقتصادي في منطقة الجزيرة الفراتية تمثَّل بانتهاء دور ديار بكر كمنفذ تجاري تقليدي لهذه المنطقة، حيث دُمجت بالحدود الدولية الجديدة إثر تقاسم النفوذ بين الانتدابين البريطاني والفرنسي، وأضحت القامشلي الواقعة على خط السكة الحديد مقابل نصيبين في تركيا، مركزاً لسوق جديد، واقتدت الحسكة بها

---

(١) مكدول: ص٦٩٤.
(٢) المرجع نفسه: ص٦٩٥ ـ ٦٩٦.
(٣) المرجع نفسه: ص٦٩٦ ـ ٦٩٧.

التي قُدِّر لها أن تُصبح العاصمة الإقليمية، وبغياب الموصل التي فُصلت وضُمت إلى العراق، أضحت حلب أقرب مدينة كبيرة لتجارة المنطقة.

ومال المسيحيون المهاجرون من جنوبي تركيا وشمالي العراق إلى الاستقرار في المدن، وكانت القامشلي أهمها، في حين استقر بعض الأكراد في البلدات الصغيرة، وأقامت الأغلبية قرى في أماكن خصبة، فتحولت بذلك إلى العمل الزراعي، وسرعان ما بدا أن المنطقة ستتحول إلى منطقة غزيرة بإنتاج الحبوب في الدولة السورية.

ووصف تقرير فرنسي مقدَّم إلى عصبة الأمم في عام (١٣٥٦هـ/ ١٩٣٧م) سكان الجزيرة الفراتية وفقاً لما يأتي:

ـ اثنان وثمانون ألفاً من الأكراد، وكلهم قرويون.

ـ اثنان وأربعون ألفاً من العرب المسلمين.

ـ اثنان وثلاثون ألفاً من المسيحيين سكان مدن بالدرجة الأولى ويعملون في مختلف صنوف التجارة والأعمال في القامشلي والحسكة ومراكز صغيرة أخرى.

ولم يشكل أي من هذه الجماعات وحدة متكاملة[١].

وتُشكِّل منطقة الجزيرة الفراتية مشكلة معقدة بفعل تعدُّد الإثنيات العرقية والدينية التي لا تستطيع أي منها فرض سيطرتها على البقية، وافتقرت إلى عناصر الاستقرار التي لا يستطيع توفيرها إلا السكان المستقرون منذ زمن طويل، وقد زادها حدة عوامل عدة نذكر منها:

ـ التوتر بين المسلمين والمسيحيين، وبين الكرد والعرب.

ـ العداوة الدائمة بين البدو والحضر.

ـ تأثير رجال الدين المسيحيين والبعثات التبشيرية الفرنسية بشكل خاص.

ـ تدخُّل تركيا عبر الحدود[٢].

شكَّت الأغلبية في كل هذه الجماعات بالقوميين العرب في دمشق وبطموحاتهم المركزية، وكان هؤلاء منهمكين في قضايا أخرى، فلم تكن منطقة الجزيرة الفراتية موضع اهتمامهم، كذلك كان للضباط الفرنسيين المحليين يد في استغلال الإقليمية وتشجيعها، فأنشأت فرنسا سنجقاً خاصاً لمنطقة الجزيرة الفراتية في عام (١٣٥١هـ/ ١٩٣٢م)، بعد أن أقامت نظاماً خاصاً في لواء الاسكندرون.

وبدأت تطلعات القوميين العرب السوريين في هذه الأثناء، في إعادة توحيد

---

(١) مكدول: ص٦٩٧.
(٢) Hourani, Albert: Mimorities in the Arab world p81.

سورية[1]، ما أقلق سكان الجزيرة الفراتية، فأخذ المسيحيون في الحسكة في عام (١٣٥٢هـ/ ١٩٣٣م)، يثيرون مسألة الحصول على الحكم الذاتي، وبدأت مخاوفهم تتحقَّق في عام (١٣٥٥هـ/ ١٩٣٦م)، عندما سمحت فرنسا للسوريين بتشكيل حكومة تشمل كل سورية، فكان رد الفعل في القامشلي قيام حركة تطالب بالحكم الذاتي بقيادة رئيس البلدية واثنين من الزعماء العشائريين الأكراد هما حاجو آغا ومحمود الملي اللذان عارضا حكومة دمشق.

وعُقد مؤتمر في منطقة الجزيرة الفراتية في (رجب ١٣٥٧هـ/ أيلول ١٩٣٨م) برئاسة حاجو آغا، وقد ناشد فرنسا منح المنطقة حكماً ذاتياً، فوعده المندوب السامي الفرنسي بوضع نظام خاص للمنطقة التي فُصلت في العام التالي عن أراضٍ سورية ذات أغلبية عربية سنية ووضعت تحت السيطرة الفرنسية المباشرة[2].

الأكراد في عهد الاستقلال

انسحبت فرنسا من سورية في عام (١٣٦٥هـ/ ١٩٤٦م) التي أضحت مستقلة ومتحدة في ظل حكومة منتخبة، وساند العديد من الأكراد الدمشقيين والحلبيين تلك الحكومة وعبَّروا عن هويتهم الكردية عبر تسليمهم عريضة إلى المجلس التأسيسي السوري في (ذي الحجة ١٣٤٦هـ/ حزيران ١٩٤٨م) طالبوا فيها باستعمال اللغة الكردية في التعليم مع اللغة العربية في المناطق الكردية، وتعيين وزراء أكراد من المناطق الكردية في الحكومة، ولم يتبنَّ معظم الأكراد برنامج القوميين الأكراد، وتململت بعض الجاليات الكردية والدرزية في الشمال الشرقي وفي الجنوب، والواضح أن البدرخانيين لم يتخلوا عن تطلعاتهم بالاستقلال، وخلال الحرب العربية ـ الصهيونية في عام (١٣٦٧هـ/ ١٩٤٨م)، وانهماك سورية بالأعمال العسكرية؛ كان كاميران عالي بدرخان شقيق جلادت في باريس ممثلاً الحركة القومية الكردية في أوروبا، فتعاون مع الكيان الصهيوني، وكان يقبض راتباً من المخابرات الصهيونية، وقد أرسلته في (رمضان

(١) كانت فرنسا قد قسَّمت سورية إلى دول دينية ومذهبية لتشتيت الأغلبية السّنيَّة وتوهين قواها كي تسهل السيطرة عليها، وهي:
ـ دولة اللاذقية للأقليات العلوية في الجبال الواقعة خلف الميناء.
ـ دولة جبل العرب (الدروز) في جنوبي سورية.
ـ دولة حلب.
ـ دولة دمشق.
بالإضافة إلى فصل الوضع الإداري لسنجق اسكندرون.

(٢) مكدول: ص٦٩٨ ـ ٦٩٩.

١٣٦٧هـ/ تموز ١٩٤٨م) إلى الأردن وسورية ولبنان بهدف إعاقة الجهود العسكرية للدول العربية مقابل مساعدة الكيان الصهيوني في تنظيم تمرد من الأقليات الساخطة بما فيهم الأكراد، لكن ذلك لم يُسفر عن شيء، لأن الكيان الصهيوني كان منهمكاً في الحرب مع العرب ولم يُخصِّص أي موارد لخطط بدرخان، وربما وقفت الاستخبارات السورية على هذا المخطط بدليل خوف سورية المتزايد من نشاط البدرخانيين[1].

وأتاح الانقلاب الأول في سورية بقيادة حسني الزعيم في (١ جمادى الآخرة ١٣٦٨هـ/ ٣٠ آذار ١٩٤٩م)، والسلسلة المتسارعة من الانقلابات العسكرية الأخرى، وصول ضباط من الجيش ذوي أصول كردية إلى مراكز مهمة في السلطة.

وكان أديب الشيشكلي الذي قام بالانقلاب الثالث في (٢٧ صفر ١٣٦٩هـ/ ١٩ كانون الأول ١٩٤٩م)، مصمماً على إنشاء دولة عربية متجانسة، فأصدر سلسلة من المراسيم لترسيخ اللغة العربية، والثقافة العربية؛ نفَّرت الأقليات من الأكراد والآشوريين والأرمن[2].

وبدأت حملة مضادة للأكراد بعد الإطاحة بأديب الشيشكلي في (جمادى الأولى ١٣٧٣هـ/ كانون الثاني ١٩٥٤م)، بتطهير القوات المسلحة من الضباط الأكراد.

واجتاحت الحماسة القومية العالم العربي في النصف الثاني من الخمسينيات، وقد أثارها صعود جمال عبد الناصر في مصر، ولم يترك الشعور القومي العربي فسحة كبيرة للأقليات غير العربية ضمن الترتيب السياسي، ففي عام (١٣٧٦هـ/ ١٩٥٧م)، مُنع رسمياً التسامح مع المنشورات الكردية، وشكَّلت سورية مع مصر في العام التالي اتحاد الجمهورية العربية المتحدة، واتبعت هذه الجمهورية نهجاً فريداً من التمييز بحق الأكراد. وفي الدستور المؤقت الذي تمَّت صياغته بعد انهيار الجمهورية العربية المتحدة في (ربيع الآخر ١٣٨١هـ/ أيلول ١٩٦١م)، أُطلق لأول مرة اسم الجمهورية العربية السورية، وأُجري إحصاء للأكراد ومُنح المقيمون منهم الجنسية السورية، وبعد استيلاء حزب البعث على السلطة في (شوال ١٣٨٢هـ/ آذار ١٩٦٣م)، نُظِّمت حملة لاحتواء الأكراد في منطقة الجزيرة الفراتية، وأرسلت سورية قوات عسكرية لمساعدة العراق البعثي في حربه ضد قوات الملا مصطفى البرزاني المتمردة.

التصدي للهجرة الكردية إلى سورية

كان للقوميين العرب سبب وجيه ليخافوا من أعداء داخليين وخارجيين؛ لأن بريطانيا وفرنسا استغلتا الأقليات كأدوات لسياستهما أثناء مرحلة الانتداب، وتغلغل

(١) مكدول: ص٦٩٩. (٢) المرجع نفسه: ص٧٠٠.

النفوذ الصهيوني في الأوساط الكردية، ولم تكن سورية العربية أقل أمناً في الشمال من أي مكان آخر، حيث الكثير من الجاليات الكردية والآشورية والأرمينية، وبشكل خاص في محافظة الحسكة.

وبدأ الأكراد يتسللون إلى هذه المحافظة منذ عام (١٣٦٤هـ/ ١٩٤٥م) بشكل فردي أو جماعي من الدول المجاورة، وبخاصة تركيا حيث يعبرون بشكل غير شرعي على طول الحدود من رأس العين إلى ديريك (المالكية)، ويستقرون في المنطقة الحدودية في المراكز السكانية الرئيسة كالدرباسية وعامودا وديريك، وتشير الأرقام الرسمية لعام (١٣٨١هـ/ ١٩٦١م)، أنه في غضون سبع سنوات فقط بين (١٣٧٣ ـ ١٣٨١هـ/ ١٩٥٤ ـ ١٩٦١م) تزايد عدد سكان الحسكة من مئتين وأربعين ألفاً إلى ثلاثمئة وخمسة آلاف، وهي زيادة تقدر بـ ٢٧٪ والتي لا يمكن تفسيرها بالزيادة الطبيعية[1].

وبالعودة إلى ما فعلته الحكومة السورية قبل حكم البعث، فقد كانت قلقة من هذا التدفق المتزايد، فقامت بإحصاء تجريبي في (محرم ١٣٨٢هـ/ حزيران ١٩٦٢م) أظهر العدد الحقيقي للسكان وهو ثلاثمئة وأربعين ألفاً تقريباً[2]، وأرادت تحديد الهجرة الكردية غير الشرعية، وتدارُكْ أي حركات تمرد، لذلك قرَّرت إجراء إحصاء في محافظة الحسكة في (٢٢ ربيع الأول ١٣٨٢هـ/ ٢٣ آب ١٩٦٢م) بهدف إثبات من دخل البلاد من تركيا بشكل غير شرعي، ومن خلال النتيجة، تمَّ منح عدد من الأكراد غير الشرعيين الجنسية السورية.

وشنَّت الحكومة السورية حملة شعبية معادية للشعور الكردي، وقد أثارها التوجه العروبي ضد التهديد الكردي، ولمحت إلى الارتباط بين القومية الكردية والمؤامرات الصهيونية والغربية، وهو ارتباط صحيح في حال كاميران عالي بدرخان الذي استمر بالعمل لصالح الكيان الصهيوني في الخمسينيات والستينيات.

وقُدِّم تقرير في (جمادى الآخرة ١٣٨٣هـ/ تشرين الثاني ١٩٦٣م) من قِبل رئيس شعبة الأمن السياسي في الحسكة، الملازم أول محمد طلب هلال، طرح فيه المشكلة الكردية، وأعطى الحل المناسب لها من وجهة النظر السورية، وتتمثل بالآتي:

ـ تهجير الأكراد من أراضيهم.
ـ حرمان الأكراد من التعليم.
ـ إعادة المطلوبين إلى تركيا.

(١) مكدول: ص٧٠٢ ـ ٧٠٣.
(٢) دائرة السجلات العامة: تقرير عن الإحصاء الجاري في محافظة الحسكة بتاريخ ٨ تشرين الثاني ١٩٦٢م.

ـ سد أبواب العمل في وجوههم.
ـ شن حملة دعائية واسعة بين العناصر العربية مضادة للأكراد.
ـ نزع الصفة الدينية عن رجال الدين الأكراد، وإحلال رجال دين عرب محلهم.
ـ ضرب الأكراد بعضهم ببعض ضمن المجتمع الكردي.
ـ إسكان عناصر عربية في المنطقة الكردية على الحدود.
ـ إنشاء حزام أمني عربي على طول الحدود مع تركيا.
ـ إنشاء مزارع جماعية للمستوطنين العرب.
ـ عدم السماح لمن لا يتكلم اللغة العربية بأن يمارس حق الانتخاب والترشح في المنطقة المذكورة.
ـ منع منح الجنسية السورية لمن يريد السكن في تلك المنطقة، مهما كانت جنسيته الأصلية عدا الجنسية العربية[1].

باشرت الحكومة السورية بتنفيذ مضمون التقرير في عام (١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م) فبادرت بإقامة حزام أمني بطول ثلاثمئة وخمسة وسبعين كيلومتراً وعرض بين عشرة وخمسة عشر كيلومتراً، على بُعد عشرة كيلومترات من غربي رأس العين على طول الحدود مع تركيا وحتى الحدود مع العراق، ومنها باتجاه الجنوب على طول الحدود العراقية حتى تل كوجر، واقتضى ذلك تهجير نحو مئة وأربعين ألف كردي يعيشون في ثلاثمئة واثنتين وثلاثين قرية، على أن يحل محلهم عرب من قبائل الفرات[2].

وهناك أيضاً بُعد اقتصادي، فقد حلَّت منطقة الجزيرة الفراتية مكان حوران كمنطقة انتاج القمح والقطن الرئيسة في سورية، لكن اكتشاف النفط في المنطقة واستغلاله في قرجوك ورميلان ساعد على جذب العمال الأكراد، وربما برزت بعض المخاوف من السيطرة الديموغرافية الكردية على حقول النفط المكتشفة حديثاً كما حدث في كركوك[3].

وتُعدّ سورية إحدى حلقات الطوق التي تضم الوجود الكردي، لكنها لا تتدخل مباشرة في الشؤون الكردية مثلما تفعل تركيا وإيران إلا إذا مسَّت الأمن القومي، وتتحرَّك سورية أيضاً ضمن إطار الأمن العام لدول الجوار، فقد استضافت دمشق أكثر من اجتماع ثلاثي مع تركيا وإيران على مستوى وزراء الخارجية والداخلية لإعلان الرفض القاطع لقيام كيان كردي مستقل، وعلى الرغم من اعتزاز الأكراد بتقاليدهم إلا أنهم يحرصون على عدم ازدواجية الولاء بعد منحهم الجنسية السورية،

(١) مكدول: ص٧٠٦.
(٢) المرجع نفسه: ص٧٠٧.
(٣) المرجع نفسه.

وأضحوا مواطنين سوريين، وأن لا يكون ذلك على حساب وطنهم السوري، إيماناً منهم بأن سورية العربية هي جزء لا يتجزأ من العالم العربي الذي لا مكان فيه لأي نعرات أو دعوات تتجاوز وقائع التاريخ العربي[1].

ويبدو أن لدى بعض الجماعات الكردية المعاصرة والحزبية بخاصة، تطلعات استقلالية، أسوة بما جرى في العراق، وقد برزت في غمرة الاضطرابات والفوضى التي تضرب سورية اليوم.

الأحزاب الكردية في سورية

شكَّل الأكراد أحزاباً سياسية، خمسة عشر حزباً، تعمل بشكل سري، لكنها كانت عابرة، ويمكن إدراك الانشقاقات الكثيرة في المرحلة الأخيرة من خلال الأسماء المتكررة لهذه الأحزاب التي يرجع أصلها تقريباً إلى الحزب الديمقراطي الكردستاني في سورية، نذكر منها:

- الحزب الديمقراطي الكردي السوري بقيادة شيخ باقي.
- الحزب الديمقراطي الكردي في سورية، ويُعرف باسم البارتي بقيادة كمال أحمد.
- حزب الاتحاد الشعبي الكردي في سورية بقيادة صلاح بدر الدين.
- الحزب اليساري الكردي في سورية الذي شغل عصمت فتح الله منصب أمينه العام.
- الحزب اليساري الكردي في سورية بقيادة يوسف ديبو.
- حزب الشغيلة الكردية بقيادة عبد الباسط سيدا.
- حزب الشغيلة الكردية، يعمل تحت قيادة جماعية، وليست له لجنة قيادية، وقد انضم إلى حزب الوحدة فيما بعد.
- الحزب الديمقراطي التقدمي في سورية بقيادة حميد درويش.
- الحزب الديمقراطي التقدمي في سورية بقيادة رشيد حمو.

والمعروف أن الحزب الديمقراطي الكردي في سورية تأسس في (أوائل ١٣٧٧هـ/ أواسط ١٩٥٧م) بشكل سري غير شرعي، وأول رئيس له هو نور الدين ظاظا، وأول صحيفة أصدرها هي البارتي، وقد دعا في حينه إلى تحرير وتوحيد كردستان بالطرق الثورية، لذا تعرَّض قادته للاعتقال.

انقسم الحزب في عام (١٣٨٢هـ/ ١٩٦٢م) إلى قسمين:

(١) الموصلي: ص٤٧٧.

الأول: بقيادة نور الدين ظاظا، وركَّز على الحقوق الثقافية والاجتماعية داخل سورية.

الثاني: بقيادة عثمان صبري، وتبنى سياسة الاستمرار في النضال بالطرق الثورية لتحرير كردستان كلها وتوحيدها.

وقاد حميد درويش القسم الأول في عام (١٣٨٥هـ/ ١٩٦٥م) عقب اعتقال نور الدين ظاظا، واستمر في خطه المعتدل واحتفظ باسم الحزب.

وأطلقت جماعة القسم الثاني على الحزب اسم الحزب اليساري الكردي السوري.

وجرت في عام (١٣٩٠هـ/ ١٩٧٠م) محاولة لتسوية الخلاف بين القسمين برعاية الملا مصطفى البرزاني، حيث رفض قادتهما تعيينه قائداً مؤقتاً للحزب، وانتهت المحاولة بتشكيل حزب ثالث هو الحزب الديمقراطي الكردي السوري، القيادة المؤقتة، وهو عملياً الفرع السوري للحزب الديمقراطي الكردستاني العراقي.

وانقسم الحزب اليساري الكردي السوري في عام (١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م) إلى حزبين: أحدهما بقيادة صلاح بدر الدين وهو مؤيد متحمس للحزب الديمقراطي الكردي، ودخل حزب جديد في عام (١٣٩٧هـ/ ١٩٧٧م) في النزاع هو الحزب الاشتراكي الكردي السوري، ولكنه حلَّ نفسه في عام (١٤٠٩هـ/ ١٩٨٨م)، وفي عام (١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨م) انقسم الحزب الديمقراطي الكردي السوري، القيادة العامة، إلى حزبين: أحدهما دعا نفسه الحزب الديمقراطي الكردي السوري، وأطلق الآخر على نفسه اسم الحزب الديمقراطي الكردي، البارتي، واستمرت الانشقاقات الحزبية، تعصف بالأحزاب الكردية حتى عقد التسعينيات.

وعمدت الأحزاب الكردية في سورية إلى حذف كلمة كردستان من القاموس السياسي، واستعملت بدلاً منها كلمة كردي في محاولة لإعطاء إيحاء إلى السلطات السورية بأن ليس لديها أي مطالب بكردستان موحدة، وأنها راغبة في العمل من أجل الحقوق الثقافية والسياسية ضمن إطار الجمهورية العربية السورية، وعلى الرغم من عدم الاعتراف بها رسمياً، إلا أن الحكومة السورية تسامحت معها، وفي عام (١٤١١هـ/ ١٩٩٠م) تمَّ انتخاب ثلاثة قياديين أكراد إلى المجلس النيابي السوري هم حميد درويش من الحزب الديمقراطي التقدمي وكمال أحمد من الحزب الديمقراطي الكردي في سورية وفؤاد عليكو من حزب الاتحاد الشعبي الكردي[1].

وشجَّعت الأحزاب الكردية، الشباب الكردي على متابعة التعليم والتدريب، وثمة

(١) مكدول: ص٧١٣.

اعتقاد باعتراف متزايد بأنه من خلال التعليم يمكن للمجتمع الكردي أن يكسب قوة سياسية واقتصادية.

وأعلن في (ربيع الآخر ١٤١٩هـ/آب ١٩٩٨م) عن تشكيل حزب جديد هو التجمع الديمقراطي الكردي السوري بقيادة الآغا محمد مروان وهو مؤيد متحمس لحزب العمال الكردستاني، وقد رأى أن لا مبرر لوجود الأحزاب الكردية الأخرى.

ويبدو أنه تمتع برعاية سورية ضمنية بدليل تصريحاته التي تتقاطع مع توجهات السياسة السورية، فقد تحدث عن النضال ضد المبادرات الخارجية المشبوهة، والجماعات المرتبطة بالوكالات الصهيونية الرامية إلى النيل من إخلاص الشعب الكردي، والتشويش على صداقته مع الأخوة العرب، أما الهدف فهو رأب الصدع واستقطاب تلك الفئة من الأكراد التي ترمي إلى خلق حال من الاضطراب الداخلي والانفصال عن الجوهر العربي وتدمير اللحمة الوطنية، كما أشار إلى التهديد الذي يُشكِّله التحالف الصهيوني ـ التركي ـ الأميركي[1].

حزب العمال الكردستاني

فرَّت قيادة حزب العمال الكردستاني إلى سورية في أعقاب الانقلاب العسكري في تركيا في عام (١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م) في الوقت الذي شنَّت فيه قوات الأمن التركية حملة كبيرة من الاعتقالات بحق أعضاء التنظيمات غير القانونية.

وقدَّمت سورية المساعدة لقائده عبد الله أوجلان، كانت سبباً لنجاح الحزب الأولي،وعندما رفع الحزب شعار «كردستان مستقلة» تعاطف معه بعض الأكراد، ولم يجد صعوبة في تهدئة الكثير من الشباب الكردي، وبخاصة أن المجتمع الكردي كان مشحوناً آنذاك بالحماسة القومية، إلا أنه تعرَّض للامتعاض والغضب الشعبي بفعل معاملة الحزب الخشنة للمشاعر المحلية، والضريبة التي فرضها على النقود والبضائع والخدمات بحق السكان الأكراد.

وتبنى الحزب السياسة السورية فنفى وجود أكراد سوريين وأن الأكراد الذين يعيشون في هذا البلد هم لاجؤون من تركيا[2]، ولمَّح عبد الله أوجلان إلى أن سورية والأكراد سوف يكونون مسرورين في حال عودة الأكراد إلى الشمال، تركيا، وهي سياسة تنسجم تماماً مع السياسة السورية الرسمية، ولكن معظم الأكراد

---

(١) جريدة الحياة تاريخ ٢٠ أيلول ١٩٩٨م.
مقال بعنوان: التجمع الوطني الديمقراطي بديل الأحزاب الكردية السورية.

(٢) أوجلان، عبد الله: قائد وشعب، سبعة أيام مع آبو، دار الفارابي، بيروت، ١٩٩٩م، ص١٦٨.

السوريين لا ينظرون إلى أنفسهم على أنهم لاجؤون، ولا يطمحون بالعودة أيضاً بعد أن عاشوا أكثر من خمسة وسبعين عاماً في سورية، وأضحوا الآن جزءاً من نسيج المجتمع السوري.

جاءت نهاية الحزب بسرعة غير متوقعة، ففي (جمادى الآخرة ١٤١٩هـ/ تشرين الأول ١٩٩٨م) حشدت تركيا جيشاً على طول الحدود مع سورية مُهدِّدة بتدخل عسكري ما لم تُغلق سورية معسكرات التدريب الخاصة بالحزب، وتطرد عبد الله أوجلان من أراضيها، وكانت النتيجة أن تفاوضت الدولتان على اتفاقية أمنية جديدة.

الواضح أن رعاية سورية لحزب العمال الكردستاني جاءت على خلفية ثلاث شكاوى من تركية هي: فقدان لواء الاسكندرون في عام (١٣٥٨هـ/ ١٩٣٩م)، وانفراد تركيا في استخدام مياه سد الفرات الذي أثَّر سلباً على كمية المياه إلى سورية، والقلق السوري من تحالف تركيا مع الكيان الصهيوني منذ عام (١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م)؛ لأن هذا التحالف الذي ساندته الولايات المتحدة الأميركية يُشكل تهديداً باعتبار أن هدفه المعلن هو احتواء سورية وإلحاق الهزيمة بالحزب، لذلك شكل هذا التحالف من وجهة النظر السورية محاولة للتطويق «الاستراتيجي»[1].

---

(١) مكدول: ص٧١٤ ـ ٧١٥.

الأكراد في لبنان

أصلهم وأماكن انتشارهم

قدم الأكراد إلى الساحل الشامي مع الجيوش الإسلامية لأسباب عدة منها: حماية الثغور الإسلامية في عهد الحروب الصليبية (٤٨٩ ـ ٦٩٠هـ/ ١٠٩٦ ـ ١٢٩١م)، لكن تلك الموجات الكردية لا علاقة لها بالأكراد الموجودين حالياً في لبنان؛ لأنها اندمجت نهائياً في المجتمع اللبناني أما المعنيون بهذه الدراسة فهم الذين تتألف غالبيتهم من أكراد تركيا الذين نزحوا إلى هذا البلد عبر سورية، وبخاصة من مناطق ماردين وجزيرة ابن عمر، بعد فشل الثورات الكردية هناك ضد الدولة التركية الحديثة، وفراراً من القمع التركي وسياسة التتريك الطورانية، وقد بدأت هجرتهم بعد الحرب العالمية الأولى.

وكان لبنان خلال مرحلتي الانتداب والاستقلال البلد العربي المفتوح والمُهيّأ لاستقطاب الرساميل الخارجية واستثمارها، ثم توافد عشرات الآلاف من الأكراد السوريين في الخمسينيات والستينيات للعمل إثر تدفق الرأسمال النفطي العربي على لبنان لاستثماره.

وسرعان ما تحوَّلت إقامة الأكراد المؤقتة إلى إقامة دائمة، باستثناء بعضهم ممن هم من أصل سوري، بدليل أنهم ما زالوا على صلة وثيقة بوطنهم السوري، أما الآخرون، فقد استقروا في لبنان وقطعوا صلتهم بوطنهم الأم، واندمجوا في المجتمع اللبناني بعد أن حصلوا على الجنسية اللبنانية.

استقر الأكراد في أحياء بيروت مثل: البسطة، وزقاق البلاط، وعين المريسة، وفي الأحياء القديمة التي غادرها اليهود في أعقاب الهجرة اليهودية بعد عام (١٣٨٧هـ/ ١٩٦٨م) مثل باب إدريس ووادي أبي جميل وميناء الحصن.

يميل التركيب المهني للأكراد في لبنان إلى أن يكون مهنياً؛ لأن معظم الأكراد يعملون كمُياومين في الأعمال الإنشائية، في حين يعمل آخرون كمحاصصين، وبخاصة في الفواكه والخضار في الأراضي الزراعية في السهول الداخلية، كما أضحى بعضهم باعة متجولين، والمعروف أن هذا النوع من الأعمال يعود بأصوله

إلى العمل الزراعي في بلادهم الأصلية، لذلك لم يعمل الأكراد في المهن الحرفية التي تؤهلهم للارتقاء في السلم الاقتصادي[1]، إلا مؤخراً، إذ ظهر منهم تجار ورجال أعمال.

نشاطهم الاجتماعي

ينشط الأكراد في لبنان اجتماعياً عبر مؤسساتهم وتنظيماتهم السياسية والاجتماعية والفكرية بعد أن تعلَّم الجيل الجديد وتخرج أبناؤه من الجامعات كمحامين، ومهندسين، وأطباء، ومدرسين، وفي لبنان أندية كردية كثيرة مثل: نادي الأرز اللبناني الكردي، وهو مؤسسة رياضية، والجمعية الخيرية الكردية اللبنانية، والجمعية الثقافية الاجتماعية، وهما مؤسستان اجتماعيتان تهتمان بالثقافة والتعاون الاجتماعي، وفرقة نوروز الكردية وهي فنية تعمل على إحياء التراث الشعبي وتشجيع الميول الفنية لدى الأكراد في لبنان، وهناك جمعيات اجتماعية ـ دينية عدة مثل: اتحاد العلماء المسلمين الأكراد، والجمعية الخيرية الكردية، والجمعية الكردية الاجتماعية، ونادي الصباح الرياضي.

ونشط الطلاب الأكراد في لبنان، فأسَّسوا: اتحاد الطلبة الأكراد في لبنان، الذي يُشرف على مجمل النشاطات الرياضية، وأسَّس المثقفون، رابطة المثقفين الأكراد (كاوا) من أجل إحياء التراث الأدبي والثقافي الكردي، فكانت تُصدر الكتب الأدبية والتاريخية[2].

وضعهم السياسي[3]

انخرط الأكراد في لبنان في النشاط السياسي، فقد شكَّلوا الأحزاب، وأقاموا التظاهرات والمسيرات، وأصدروا النشرات، وحقَّقوا اتصالات ولقاءات وتحالفات مع مختلف القوى السياسية على الساحة اللبنانية.

تأسَّس أول حزب كردي لبناني في بيروت في عام (١٣٨٣هـ/ ١٩٦٣م) وهو الحزب الديمقراطي الكردي (البارتي) وقد مارس نشاطه في بداية تأسيسه بشكل غير مشروع وفي الخفاء باسم منظمة الشبيبة الكردية، إلى أن أجازه وزير الداخلية اللبنانية كمال جنبلاط، وحصل على اعتراف قانوني في (رجب ١٣٩٠هـ/ أيلول ١٩٧٠م).

أسَّس جميل محو هذا الحزب بدعم من الملا مصطفى البرزاني لمواجهة نشاط حزب الاتحاد الشعبي المناوئ له بقيادة صلاح بدر الدين، وأصدر الحزب جريدته،

(١) موصلي: ص٤٨٨.
(٢) المرجع نفسه: ص٤٨٩.
(٣) المرجع نفسه: ص٤٩٠ ـ ٤٩١.

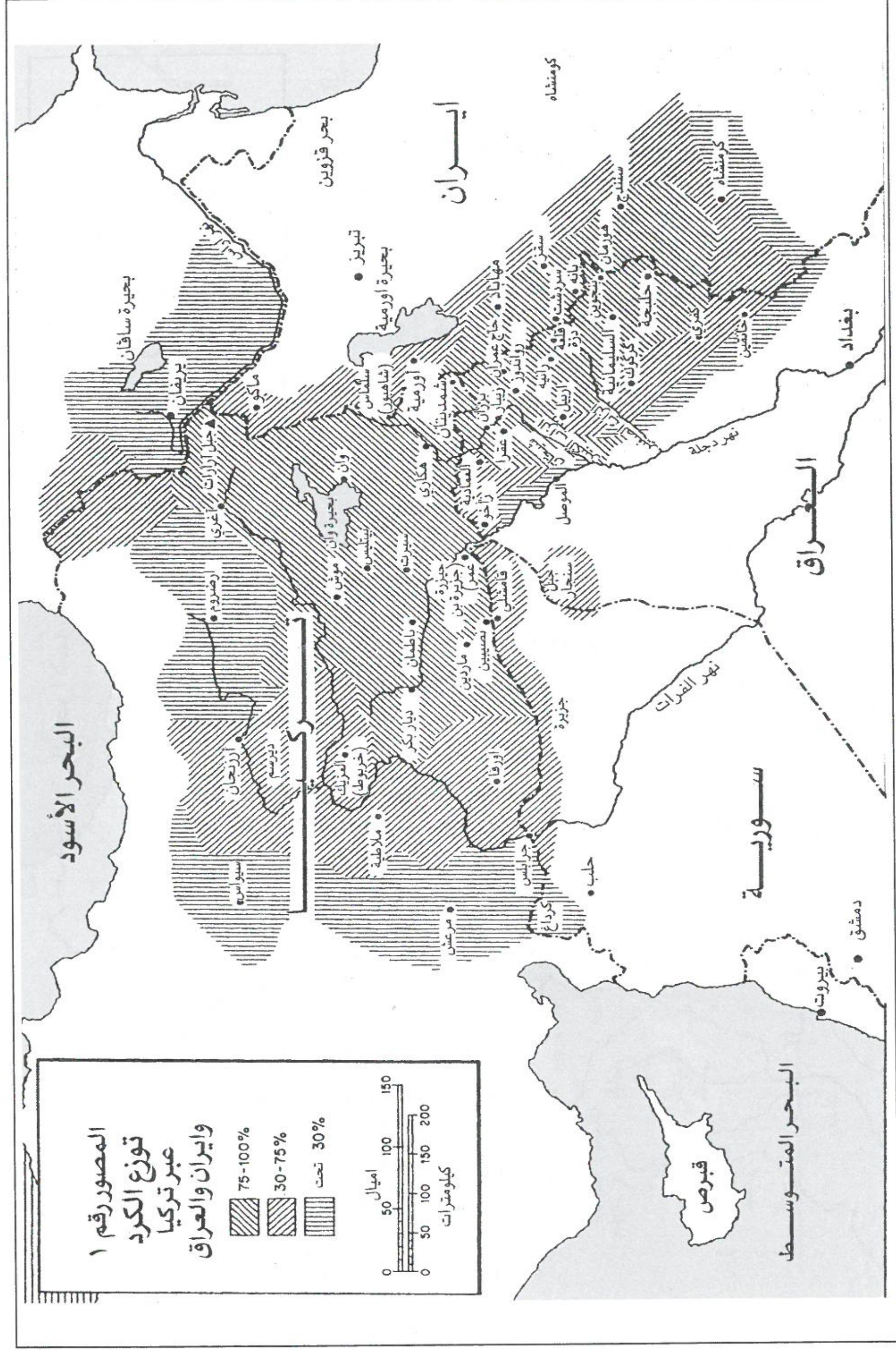
صوت الأكراد، باللغة العربية، ورشح رئيسه جميل محو نفسه للانتخابات النيابية عام (١٣٨٨هـ/١٩٦٨م)، وحصل على خمسة آلاف صوت كانت كافية للفت أنظار السياسيين اللبنانيين وإثارة مطامعهم لعقد التحالفات مع الأكراد، وما لبث جميل محو أن اختلفت مع الملا مصطفى البرزاني، فسجنه في العراق بين عامي (١٣٩١ ـ ١٣٩٤هـ/ ١٩٧١ ـ ١٩٧٤م)، وأضحى بعد إطلاق سراحه من المساندين لسياسة بغداد الكردية، وعلى الرغم من أن الحزب هو من أقدم الأحزاب الكردية في لبنان، إلا أنه فشل في جمع شمل الأكراد في إطاره الحزبي، ولم يحافظ على زعامته للأكراد.

تعرَّض الحزب الديمقراطي الكردي للانقسام عندما انشقَّ محمد جميل محو عن زعامة أبيه، ثم لم يلبث أن قُتل في (أواسط ١٤٠٢هـ/ أوائل ١٩٨٢م)، ثم توفي والده جميل بعد أشهر في (صفر ١٤٠٣هـ/ كانون الأول ١٩٨٢م)، فتوقف الحزب عن العمل.

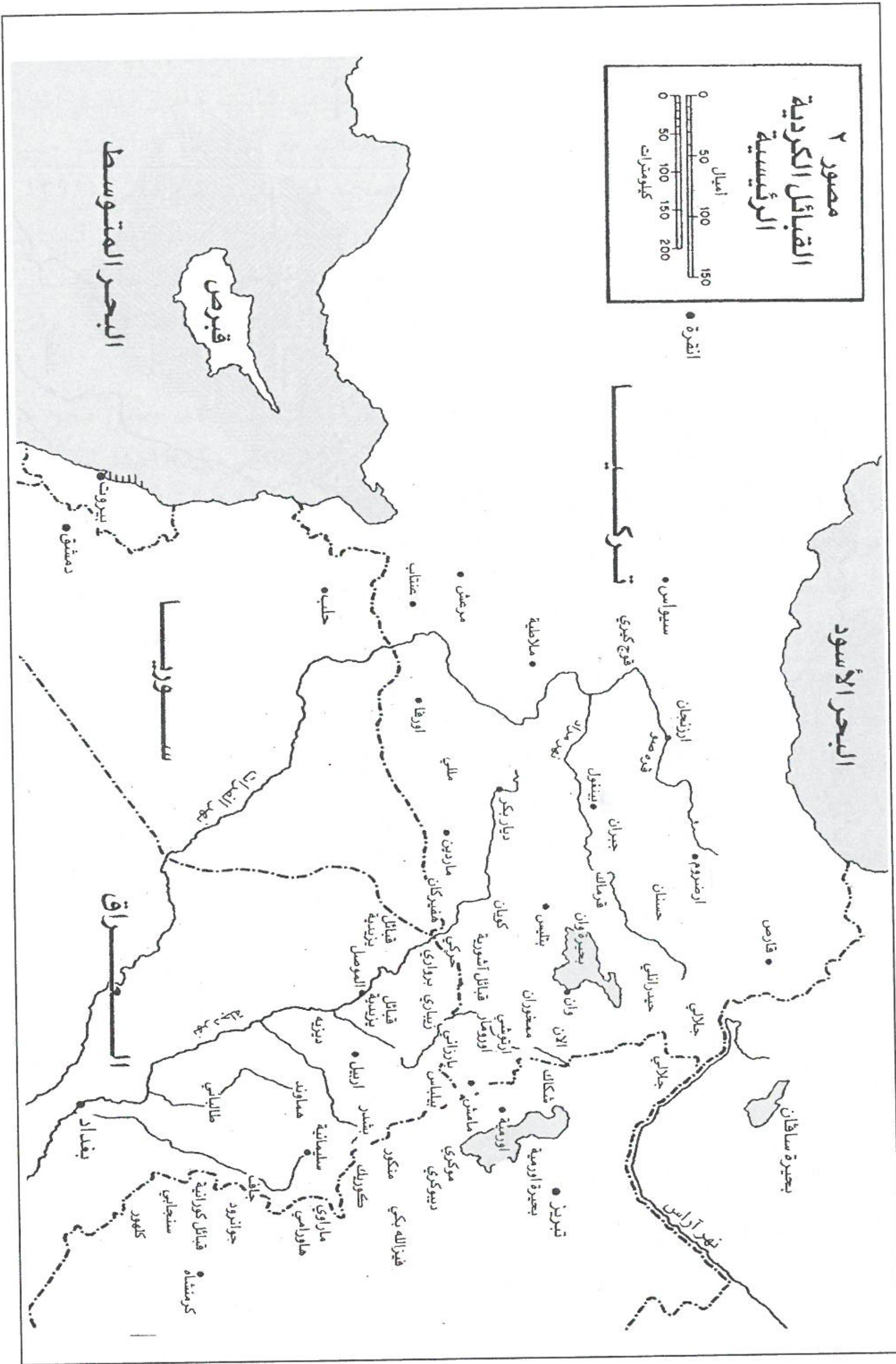
وتأسَّس حزب كردي آخر في لبنان في (ربيع الآخر ١٣٩٥هـ/ نيسان ١٩٧٥م) هو حزب رزكاري الكردي اللبناني، وأصدر نشرة داخلية باسم: خه بات، وهو يساري التوجه، يتزعمه فيصل فخرو، وتحالف مع الحزب الديمقراطي الكردي، وكان هناك حزب آخر يحمل الاسم نفسه يتزعمه عبد الكريم إبراهيم، وكانا في البداية حزباً واحداً.

وتأسَّس في لبنان حزب كردي باسم الاتحاد الشعبي الكردي، برئاسة مصطفى جمعة، ونذكر أيضاً حزب اتحاد الوطنيين الأكراد برئاسة محمد مشون، ومنظمة التقدميين الأكراد برئاسة أحمد أحمد، والاتحاد الديمقراطي الكردي برئاسة مصطفى علي خان.

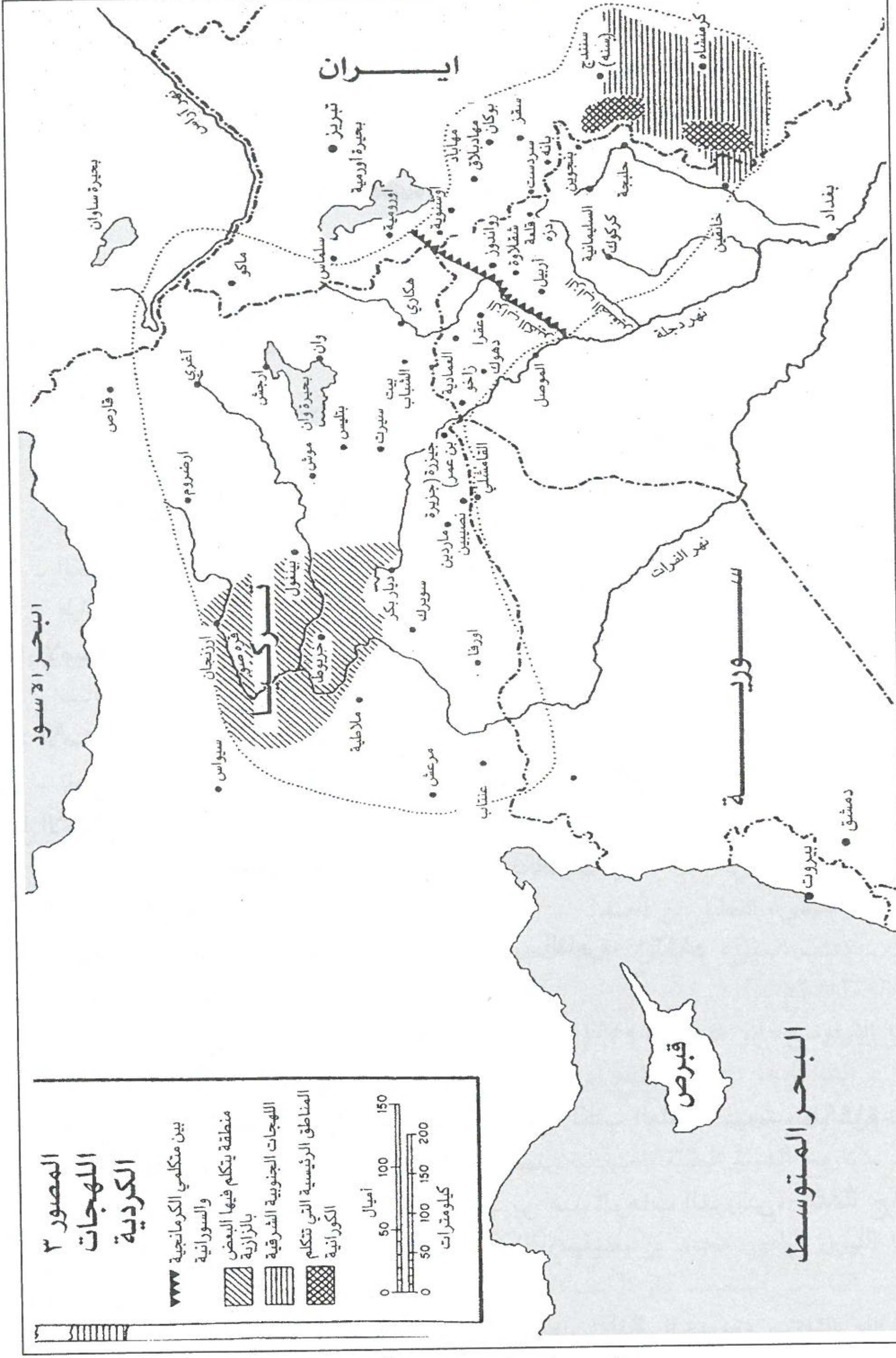
الواضح أن الحركة الكردية في لبنان كانت ضعيفة، ويعود مرد ذلك إلى إخفاقها بحشد الدعم الشعبي، ومخاطبة هموم الجاليات الكردية، والمعروف أنها ركَّزت على مفاهيم عقدية وسياسية لم يكن لها دور ذو قيمة بالنسبة للتجربة الكردية.



عن دافيد مكدول ـ تاريخ الأكراد الحديث



عن دافيد مكدول - تاريخ الأكراد الحديث



عن دافيد مكدول - تاريخ الأكراد الحديث

ثبت المصادر والمراجع

أولاً: المصادر والمراجع باللغة العربية واللغات الإسلامية

أ ـ المصادر

❑ **ابن الأثير أبو الحسن علي ... ابن عبد الواحد الشيباني المعروف بابن الأثير الجزري:**
- التاريخ الباهر في أخبار الدولة الأتابكية في الموصل، تحقيق: عبد القادر طليمات، دار الكتب الحديثة، بغداد، ١٩٦٣م.
- الكامل في التاريخ، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٩٩٧م.

❑ **الإصطخري، أبو القاسم إبراهيم محمد الكرخي:**
- مسالك الممالك. ليدن.

❑ **الأصفهاني، عماد الدين الكاتب:**
- تاريخ دولة آل سلجوق، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ١٩٧٨م.

❑ **الأنطاكي، يحيى بن سعيد:**
- تاريخ الأنطاكي، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، جروس برس، طرابلس لبنان، ١٩٨٩م.

❑ **البدليسي، شرف خان:**
- شرف نامه، تعريب علي العوني ويحيى خشاب، القاهرة، ١٩٣٠م.

❑ **ابن البطريق، سعيد:**
- التاريخ المجموع على التحقيق والتصديق، بيروت، ١٩٠٩م.

❑ **البلاذري، أبو العباس أحمد بن جابر:**
- فتوح البلدان، تحقيق: رضوان محمد رضوان، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩١م.

❑ **الجويني، علاء الدين عطا ملك بن بهاء الدين محمد:**
- تاريخ جهانكشاي، بسعي واهتمام محمد بن عبد الوهاب القزويني، ليدن، ج١ (١٣٢٩هـ/ ١٩١١م) ج٢، (١٣٣٤هـ/ ١٩١٦م) بالفارسية.

❑ **الحسيني، صدر الدين بن علي:**
- أخبار الدولة السلجوقية، باعتناء محمد إقبال، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط١، ١٩٨٤م.

❑ **الحموي، الإمام شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي الرومي البغدادي:**
- معجم البلدان، دار صادر، دار بيروت، بيروت.

❑ **ابن خلدون، عبد الرحمٰن محمد:**
- العبر في ديوان المبتدأ والخبر... المعروف بتاريخ ابن خلدون، مؤسسة جمَّال للطباعة والنشر، بيروت.

❑ **ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين أحمد:**
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت.

❑ **سعد الدين، محمد:**
- تاج التواريخ (بالتركية).

❑ **أبو شامة، أبو القاسم شهاب الدين عبد الرحمٰن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي الدمشقي المعروف بأبي شامة:**
- الروضتين في أخبار الدولتين النورية والصلاحية، دار الجيل، بيروت، ١٩٧٤م.

❑ **أبو شجاع، الروذراوري:**
- ذيل تجارب الأمم، تحقيق: آمدروز، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة.

❑ **الطبري، محمد بن جرير:**
- تاريخ الرسل والملوك، تحقيق: أبو الفضل محمد إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٠م.

❑ **الفارقي، أحمد بن يوسف بن علي بن الأزرق:**
- تاريخ الفارقي، حقَّقه ونشره بدوي عبد اللطيف عوض، القاهرة، ١٩٥٩م.

❑ **أبو الفداء، المؤيد عماد الدين:**
- المختصر في أخبار البشر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٨٧م.

❑ **الفراهيدي، الخليل بن أحمد:**
- كتاب العين، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٣م.

❑ **الفردوسي، أبو القاسم:**
- الشاهنامه، ترجمة: الفتح ابن علي البنداري وعبد الوهاب عزام، طهران، ١٩٧٠م.

❑ **فريد بك، محمد:**
- تاريخ الدولة العليّة العثمانية، تحقيق: إحسان حقي، دار النفائس، بيروت، ط٢، ١٩٨٣م.

❑ **الفيروز آبادي، محمد بن يعقوب:**
- القاموس المحيط، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٩م.

❑ **ابن القلانسي، حمزة بن أسد بن علي بن محمد التميمي:**
- تاريخ دمشق، تحقيق: سهيل زكار، دار حسان، دمشق، ط١، ١٩٨٣م.

❑ **القلقشندي، أحمد بن علي:**
- صبح الأعشى في صناعة الإنشا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٨٧م.

❑ **ابن كثير، الحافظ:**
- البداية والنهاية، مكتبة المعارف، بيروت، ط٢، ١٩٧٧م.

❑ **المسعودي، أبو الحسن علي بن الحسين:**
- مروج الذهب ومعادن الجوهر، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، صيدا، ١٩٨٨م.

❑ **المقريزي، تقي الدين أبو العباس أحمد بن علي:**
- السلوك لمعرفة دول الملوك، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٧م.

❑ **ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد:**
- لسان العرب، دار صادر، بيروت.

❑ **النويري، شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب:**
- نهاية الأرب في فنون الأدب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٤م.

❑ **الهمذاني، الحسن بن أحمد بن يعقوب:**
- صفة جزيرة العرب، تحقيق: محمد بن علي الأكوع، دار اليمامة، الرياض، ١٩٧٤م.

❑ **الهمذاني، رشيد الدين فضل الله:**
- جامع التواريخ ترجمة محمد صادق نشأت، محمود موسى هنداوي، فؤاد عبد المعطي الصياد، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ١٩٦٠م.

ب ـ المراجع

❑ **الاتحاد الوطني الكردستاني:**
- آراء عربية حول القضية الكردية، دمشق، ١٩٩٣م.

❑ **أحمد، مظهر كمال:**
- كردستان في سنوات الحرب العالمية الأولى، بغداد، ١٩٧٧م.

❑ **أدموندز:**
- كرد وترك وعرب، ترجمة: جرجيس فتح الله، بغداد، ١٩٧١م.

❑ **الأعسم، عبد المنعم:**
- مقال في جريدة الحياة، العدد ١١٧٣٤، تاريخ ٢٧ نيسان ١٩٩٥م.

❑ **أوجلان، عبد الله:**
- قائد وشعب وسبعة أيام مع آبو، دار الفارابي، بيروت، ١٩٩٩م.

❑ **أوزتونا، يلماز:**
- تاريخ الدولة العثمانية، تعريب عدنان محمود سليمان، منشورات مؤسسة فيصل، استانبول، ١٩٨٨م.

❑ **ايغلتين، وليام الابن:**
- جمهورية مهاباد، دار الطليعة، بيروت، ط١، ١٩٧٢م.

❑ **أبو بكر، أحمد:**
- أكراد الملي وإبراهيم باشا، بغداد، ١٩٧٣م.

❑ **بودا، توما:**
- لمحة عن الكرد، ترجمة: شريف عثمان، النجف، ١٩٦٥م.
- مع الأكراد، ترجمة: آواز زه نگته، بغداد، ١٩٧٥م.

❑ **بينغيو، أوفرا:**
- كرد العراق، ترجمة: عبد الرزاق عبد الله بوتاني، دار الساقي، بيروت، ط١، ٢٠١٤م.

❑ **التونجي، محمد:**
- المعجم الذهبي، دمشق، بيروت، ١٩٩٣م.

❑ **الجبار، عبد الفتاح، وداود هشام:**
- الكرد، الفكر القومي والسياسي، دار الساقي، لندن ـ بيروت، ٢٠٠٦م.

❑ **جليلي، جليل، وم. س لازاريف، وم. أحسرتيان، وشاكرو محويان.**
- الحركة الكردية في العصر الحديث، ترجمة: عبدي حاجي، دار الرازي، بيروت، ط١، ١٩٩٢م.

❑ **جول، إسماعيل:**
- اليزيديون، قديماً وحديثاً، بيروت، ١٩٣٧م.

❑ **الحسيني، عبد الرزاق:**
- تاريخ العراق السياسي الحديث، مطبعة العرفان، بيروت.
- العراق في دور الانتداب والاحتلال.

❑ **حلمي، رفيق:**
- مذكرات حلمي رفيق.

❑ **حمدي، وليد:**
- الكرد وكردستان في الوثائق البريطانية، لندن، ١٩٩١م.

❑ **الخالدي، إسماعيل عبد العزيز:**
- العالم الإسلامي والغزو المغولي، مكتبة الفلاح، الكويت، ١٩٨٤م.
- خدمات الرابطة الإسلامية الكردية (كردستان العراق) (١/ ٧/ ١٩٩٢ ـ ٣١/ ٥/ ١٩٩٤م).

❑ **خليل، عماد الدين:**
- الإمارات الأرتقية في الجزيرة والشام، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٨٠م.

❑ **الخوند، مسعود:**
- الموسوعة التاريخية الجغرافية، ج٦، بيروت.

❑ **دائرة السجلات العامة:**
- تقرير عن الإحصاء الجاري في محافظة الحسكة بتاريخ ٨ تشرين الثاني ١٩٩٢م.
❑ **الدرة، محمود:**
- القضية الكردية والقومية العربية، دار الطليعة، بيروت، ط١، ١٩٦٣م.
❑ **الدملوجي، صدِّيق:**
- إمارة بهدينان الكردية أو إمارة العمادية، الموصل، ١٩٥٢م.
❑ **الدوري، عبد العزيز:**
- تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٤٨م.
❑ **زكي، محمد أمين:**
- خلاصة تاريخ الكرد وكردستان، ترجمة: محمد علي عوني، القاهرة، ١٩٣٦م.
- الدول والإمارات الكردية في العهد الإسلامي، ترجمة: محمد علي عوني، ١٩٤٥م.
❑ **سلطان، زبير:**
- القضية الكردية من الضحاك إلى الملاذ، ط١، ١٩٥٥م.
❑ **سلوغلت، ماريون فاروق وبيتر سلوغلت:**
- من الثورة إلى الديكتاتورية، العراق منذ ١٩٥٨م.
❑ **سيمونز، جيف:**
- عراق المستقبل، ترجمة: سعيد العظم، دار الساقي، بيروت، ٢٠٠٤م.
❑ **شميدث، دانا آدامز:**
- رحلة إلى رجال شجعان في كردستان، ترجمة: جرجيس فتح الله، بيروت، ١٩٧٢م.
❑ **شميساني، حسن:**
- مدينة ماردين من الفتح العربي إلى سنة (٩٢١هـ/ ١٥١٥م)، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٩٨٧م.
❑ **شيركوه، بله ج:**
- القضية الكردية، ماضي الكرد وحاضرهم، القاهرة، ١٩٣٠م.
❑ **الصواف، محمد شريف عدنان:**
- معجم الأسر والأعلام الدمشقية، بيت الحكمة، دمشق، ٢٠٠٣م.
❑ **الطالباني، جلال:**
- كردستان والحركة القومية الكردية، دار الطليعة، بيروت، ط٢، آذار ١٩٧١م.
❑ **الطالباني، نوري:**
- مقال في جريدة الحياة، تاريخ ٧ حزيران ١٩٩٤م.
❑ **طقوش، محمد سهيل:**
- تاريخ العثمانيين، دار النفائس، بيروت، ط٢، ٢٠٠٨.

❑ **عدوان، أحمد:**
- الدولة الحمدانية، ليبيا، ط١، ١٩٨١م.
❑ **عرابي، رمضان:**
- هل الأكراد قادمون، القاهرة، ١٩٩٢م.
❑ **العقاد، صلاح:**
- المشرق العربي المعاصر، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، ١٩٧٩م.
❑ **عوني، درية:**
- عرب وأكراد خصام أم وئام، دار الهلال، القاهرة، ١٩٩٣م.
❑ **عيسى، حامد محمود:**
- المشكلة الكردية في الشرق الأوسط، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٠م.
- القضية الكردية في العراق، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٤م.
❑ **فوزي، أحمد:**
- قاسم والكرد خناجر وحبال، القاهرة، ١٩٦١م.
❑ **قاسملو، عبد الرحمٰن:**
- كردستان والأكراد، المؤسسة اللبنانية للنشر، بيروت.
❑ **قبيسي، محمد بهجت:**
- الأكراد والنبي، مكتبة دار طلاس، دمشق، ط١، ٢٠١٤م.
❑ **كلو، أندري:**
- سليمان القانوني، تعريب البشير بن سلامة، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٩٩١م.
❑ **لازاربيف، م. س:**
- المسألة الكردية، ١٩١٧ ـ ١٩٢٧م، دار الرازي.
❑ **كوبرولي، محمد فؤاد:**
- قيام الدولة العثمانية، ترجمة: أحمد السعيد سليمان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط١، ١٩٩٣م.
❑ **المتولي، محسن محمد:**
- كرد العراق ١٩١٤ ـ ١٩٥٨م، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ط١، ٢٠٠١م.
❑ **مركز الدراسات الكردية في باريس ١٩٤٩م.**
❑ **المقدسي، ضياء الدين باشا الخالدي:**
- معجم كردي، عربي، تحقيق وتقديم: محمد فكري، مكتبة لبنان، بيروت، ط٢، ١٩٨٧م.
❑ **مكدول، ديفيد:**
- تاريخ الأكراد الحديث، ترجمة: راج آل محمد، دار الفارابي، بيروت، ط١، ٢٠٠٤م.

- **موريس، هارفي وجان بلوج:**
  - لا أصدقاء سوى الجبال، ترجمة: راج آل محمد، بيروت، ط١، ١٩٩٦م.
- **موسوعة الحضارات القديمة الميسرة**، تأليف: جماعة من المختصين، دار النفائس، بيروت، ط١، ٢٠١١م.
- **الموصلي، منذر:**
  - الحياة السياسية والحزبية في كردستان، دار رياض الريس، لندن، ١٩٩١م.
  - عرب وأكراد، دار الغصون، بيروت، ط٣، ١٩٩٥م.
  - القضية الكردية في العراق، دار المختار، دمشق، ط١، ٢٠٠٠م.
- **مينورسكي، فلاديمير:**
  - الأكراد ملاحظات وانطباعات، ترجمة: معروف خزنة دار، مطبعة النجوم، بغداد، ١٩٦٨م.
- **نديم، شكري محمود:**
  - الجيش الروسي في حرب العراق ١٩١٤ - ١٩١٧م، بغداد، ١٩٧٤م.
- **نور الدين، محمد:**
  - الانتفاضات العلوية في الأناضول في القرن السادس عشر، الفنار، منشورات الجمعية التاريخية اللبنانية، لبنان.
- **نكيتين، باسيلي:**
  - الكرد، تعريب فوزي طالباني، دار الساقي، بيروت، ط٢، ٢٠٠١م.
- **الهاشمي، طه:**
  - مذكرات طه الهاشمي، دار الطليعة، بيروت، ١٩٦٧م.
- **وثيقة: برقية المندوب السامي في العراق إلى وزير المستعمرات، تاريخ ١٦ تشرين الثاني ١٩٩٠م.**
- **وزارة الخارجية العراقية:**
  - ميثاق سعد آباد، بغداد.
- **وكالة الأنباء العراقية تاريخ ٢٥ آب ١٩٩٢م.**
- **يزبك، يوسف إبراهيم:**
  - النفط مُستعبد الشعوب، بيروت، ١٩٣٤م.

ثانياً: المصادر والمراجع باللغات الأوروبية

- Adamson, David:
  - The Kurdish war. London 1964.
- Hamilton, shaw:
  - American and Oil in the Middle East. Houston 1962.
- Hay, W.R:
  - Two Years in Kurdistan. Experiences of a political Officer. London 1921.
- Hooper, Ch.A:
  - L'Iraq et la Société des Nations. Geneva 1925.
- Hourani, Albert:
  - Minorities in the Arab World. oxford 1947.
- Kenein, Derk:
  - The Kurds and Kurdistan.
- Khadolury, Magid.
  - Indpendent Iraq. New York.
  - Rebublican Iraq. A study in Iraq Politics since the Revolution 1958. London 1969.
  - Longrigg, S.H:
  - Four Centuries of Modern Iraq. Oxford 1925.
- Marayati:
  - Diplomatic History of Modern Iraq, New York 1961.
- M.c. Laurin:
  - The political Role of the Minority Groups in the Middle East. U.S.A 1978.
- O'balance, Edgar:
  - Kurds Revolt.
- Pardier, J:
  - Les kurds Renvolution Silenieuse Bordeaux 1968.
- Rawlinson, H.c:
  - Notes on Journey from Tebriz through Persian Kurdistan - the Journal of the Royal Geographical Society. London 1840.
- Rich, C.J:
  - Narrative of a Residence Kurdistan. London 1846.
- Roosevelt, Archie:
  - The Kurdish Republic of Mahabad. East Journal, i N3 July 1947.
- Safarian, Archak:
  - Kurds and Kudistan. London 1948.
- Saleh, Zaki:
  - Mesopotamia 1600 - 1914, Iraq 1957.
- Sykes, M:
  - The Caliphs Last Heritage. A short History of the Turkish Empire. London 1935.
- Sykes, P:
  - History of Persia. London 1951.
- Wilson, Arnold:
  - A Clash of Loyalties.

ثبت الموضوعات

الموضوع | الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

رقم: 614 - 15



الأكراد قوم كغيرهم من الأقوام، عاشوا في منطقة إسلامية الطابع، واندمجوا في ظلِّ الحكم الإسلامي بغيرهم من شعوب المنطقة. وبعد القضاء على السلطنة العثمانية وتقسيم الأراضي التي كانت تخضع لها، عاش الأكراد كغيرهم من المواطنين في الأقطار التي شكلتها اتفاقية سايكس - بيكو.

ولكن ظهور القوميات الذي سبق سايكس - بيكو، والذي تبعها، جعل بعض الأكراد يحاولون التميُّز عن غيرهم وإحياء لغتهم وثقافتهم، وسعى بعضهم إلى إقامة وطن كردي خاصّ بهم، فيما بقي آخرون على ولائهم لأوطانهم، وبخاصَّة في البلدان التي لم يشعروا فيها بانتقاصٍ من حقوقهم، أو مسٍّ بكراماتهم.

وفي هذا الكتاب يبيِّن المؤلف المؤرخ أ.د. محمد سهيل طقوش أصل الأكراد، وتاريخهم من الفتح الإسلامي إلى أوائل العام 2015م. ويؤرِّخ لثوراتهم، ويترجم لرجالاتهم، ويتحدَّث في فصول منفصلة عن الأكراد في إيران، والعراق، وتركيا، وسورية، ولبنان، ومحاولات زعمائهم، في بعض حِقَب التاريخ، إقامة إمارات مستقلة، ويذكر تحركاتهم وعلاقاتهم بالقوميات الأخرى، لغاية تاريخ صدور هذا الكتاب.

الناشر


ISBN 978-9953-18-547-7
9789953185477